المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية – الرياض

إلى أحد معاقل العلم في بلادي العزيزة، في أطهر بقاع الأرض قاطبة... الجامعة أم القرى... وإلى مزيد من العلو والازدهار...؟

صالح المؤلف

٢٠٠١٤٥٨

أطاريح الدكتوراه : وضعها الراهن في المكتبات الجامعية السعودية ومدى الاستفادة منها

دراسة مقدمة إلى قسم المكتبات والمعلومات في كلية العلوم الاجتماعية

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لنيل درجة الدكتوراه

إعداد

صالح بن عبد العزيز بن إبراهيم آل عبد اللطيف

إشراف

الدكتور : عجلان بن محمد العجلان

١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Higher Education
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
COLLEGE OF SOCIAL SCIENCES IN RIYADH



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية العلوم الاجتماعية
بالرياض

الموضوع : ....

الرقم : ....
التاريخ : ....
المشفوعات : ....

عنوان البحث

أطاريح الدكتوراه: وضعها الراهن في المكتبات الجامعية السعودية ومدى الاستفادة منها

المشرف على البحث

الاسم : د. عجلان بن محمد العجلان
التوقيع :

أعضاء لجنة المناقشة

١ ـ الاسم: أ. د. هشام عبد الله عباس
التوقيع:

٢ ـ الاسم : د. أحمد علي تمراز
التوقيع : ٢٤/١١/١٤٢٠هـ

٣ ـ الاسم :
التوقيع :

تاريخ المناقشة

٢٤/١١/١٤٢٠هـ الموافق ١/٣/٢٠٠٠م

./ح.ف./..

الرياض ـ ص.ب : ٣١٦٩ ـ الرمز البريدي ١١٤٧١ ـ هاتف : ٢٥٨٥٧٠١ ـ ٢٥٩٠١٧٩
Riyadh 11471 - P.O. Box. 3169 Tel. 2590179 - 2585701

شكـــر وعرفـــان

ومـــن ذا أحق بالشكر من مستوجب الشكر الذي أسبغ علي نعمه ظاهرة وباطنـــة ، فله الحمد والثناء الذي لا يوفيه حقه ، ثم بعد ذلك ، وعملاً بما جاء في الحديث الشـــريف " لا يشكر الله مـــن لا يشكـــر الناس " أتوجـــه بالشكر الجزيل للمشرف على الدراسة الدكتـــور / عجـــلان بن محمـــد العجلان علـــى علمه وسمو خلقـــه وصبره الجميل طيلة إعدادهـــا ، والشكر موصول لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام الدكاترة / علي بن إبراهيم النملة ونـاصر بن محمد السويدان وسالم بن محمد السالم وأحمد بن علي تمراز الذين قاموا بتحكيـــم اسـتبانة الدراسة ، كما يُزجَى الشكر للإخوة والأخوات من أعضاء هيئـــة التدريـــس والمحـاضرين والمعيدين في الجامعات الثلاث : جامعة الإمام وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبـترول والمعادن الذين تلطفوا بالإجابة على أسئلة الاستبانة ، وبخاصة الذين تضمنت إجاباتهم إشـارات تشجيع ودعوات مخلصات دونما معرفة سابقة مما يؤكد أن العلم رحم بين أهلـــه ، وكذلـك عمداء شؤون المكتبات ورؤوساء الأقسام فيها على تعاونهم النبيل عنـــد دراسة الوضع الراهـن للأطاريح في مكتبات تلك الجامعات .

ويتقدم الباحث بالشكر أيضاً للمحاضرين بجامعة الملك سعود : سعد محمد الطخيـــس ولطيفة عبد العزيز العبد اللطيف وعبد العزيز عبد الله العبد اللطيـــف والســـكرتيرة بمركـــز الدراسات الجامعية للبنات الجوهرة عبد الله الحسيني على جهودهم ومساعدتهم له في الجوانـــب المتعلقة بجامعتهم والمتصلة بهذه الدراسة .

أما الجهات التي ساعدت الباحث وهي إدارة المعلومات بمدينة الملك عبد العزيز للعلـــوم والتقنية التي امدته بالببليوجرافيات والمواد المطلوبة ، وكذلك مركز البحوث بكليـــة التربيـــة بجامعة الملك سعود ممثلاً بمديره ووكيله والأستاذ / إبراهيم الدريبي الذين أتاحوا الإفـــادة مـــن إمكانات الحاسب الآلي الموجودة لدى المركز في إدخال البيانات ومعالجتها وتحليلـــها ، فلـــها الشكر والامتنان .

كما أن الدراسة ما كان لها أن تر النور بدون مساعدة مسؤولين وزملاء في كلية الملك فيصل الجوية ، والعشرات من الجنود المجهولين في المكتبات الجامعية السعودية التي زارها الباحث كلها مراراً ، إذ المرء قليل بنفسه كثير بإخوانه .

أما أسرتي الصغيرة المكونة من زوجتي العزيزة أم هشام وأولادي الأربعة : هشام ، ومي ، وخالد ، ووليد فلهم مني شكر خاص على ما تحمله الكبار منهم برضا ، والصغار بتبرم لم يفلحوا في كتمانه ، وبخاصة في المراحل الأخيرة من الدراسة .

مستخلص الدراسة

كانت أطروحة الدكتوراه ومازالت مصدر جدل لا ينتهي حول أهميتها وقيمتها العلمية والمعلوماتية قياساً على تكاليفها المختلفة ؛ ولأنها تعد مصدر معلومات ذا طبيعة خاصة ، ورافداً من روافد بناء المجموعات في المكتبات الجامعية ، إضافة إلى قلة الدراسات عنها عربياً ؛ اختار الباحث هذا الموضوع للتعرف على أوضاعها الراهنة وتقويمها في المكتبات الجامعية السعودية ومدى رضا المستفيدين عن تلك الأوضاع ، ونظراً لتشابه أوضاع تلك المكتبات إذ كلها حكومية ، وصعوبة تغطيتها جميعاً فقد لجأ إلى أسلوب العينة فاختار ثلاثاً منها وفق مواصفات معينة لتمثلها ، فكانت مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ممثلة لمكتبات الجامعات النظرية ، ومكتبة جامعة الملك سعود ممثلة لمكتبات الجامعات النظرية ـ العلمية ، ومكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ممثلة لمكتبات الجامعات العلمية .

وقد تم اختيار خمسة مجالات للتحقق من الاستفادة (أو عدم الاستفادة) من الأطاريح هي : الإطلاع الداخلي ، والإعارة الخارجية ، والإعارة التبادلية ، والتدريس ، والاستشهادات المرجعية ، كما تم التطرق إلى إيداع الأطاريح ونشرها من قبل أعضاء هيئة التدريس لما لها من صلة بالاستفادة منها .

استُخدم في هذه الدراسة المنهج المسحي ، وأسلوب الدراسات البيليومترية ، كما جرت الاستعانة بمعايير وطنية مقترحة ، ومقاييس أداء عالية خاصة بالمكتبات الجامعية في عملية التقويم .

وقد أظهرت نتائج الدراسة تدني الاستفادة من أطاريح الدكتوراه في تلك المكتبات ، إذ لم تتجاوز نسبة المستفيدين منها عن طريق الإطلاع الداخلي الذي يمثل أهم مجالات الاستفادة في ظل ظروفها الراهنة ٤٧,٥٪ من أفراد عينة يبلغون ٦٠٦ من أعضاء هيئة تدريس وطلبة دراسات عليا يمثلون المستفيدين المحتملين منها في الجامعات الثلاث ، أما فيما يتعلق بالاستفادة منها عن طريق الإعارة الخارجية والإعارة التبادلية لها فلا يتحقق شيء من ذلك حيث لا يسمح بالإعارة الخارجية ، ولا تتم الإعارة التبادلية لها ، ولا يختلف الأمر كثيراً في مجال الاستفادة منها عن طريق الاستشهادات المرجعية ؛ فمن بين ٤٧٨ أطروحة دكتوراه في علوم الدين الإسلامي لم يتم الاستشاد إلا بـ ٣٩,٥٪ منها ، وقد تمت ٩٣,٤٪ من تلك الاستشهادات عن طريق طلبة الدراسات العليا (شبه الملزمين بذلك عبر أطاريحهم) ، و٦,٦٪ منها فقط عن طريق مقالات الدوريات ، كما كشفت الدراسة أن ٤٢,٥٪ ممن يزاولون التدريس في تلك الجامعات من أفراد

العينة يستخدمونها في هذا المجال ، بينما لا يستخدمها أبداً أولاً يستخدمها إلا بشكل نادر ٥٧,٥٪ منهم .

وهناك أسباب كثيرة لمحدودية الاستفادة منها أهمها الهالة التي ما تزال تحاط بها وبالتالي تغلب نزعة المحافظة والخوف عليها على الرغبة في إفادة المهتمين بها منها ، وقد تبين ذلك من دراسة أوضاعها الراهنة في المكتبات الثلاث من جميع جوانبه والتي أظهرت نتائجها أنها لا تسهل سبل الاستفادة منها ، وبالتالي لم تتجاوز نسبة الرضا عن تلك الأوضاع من قبل أفراد العينة ٦٢,٨٪ ، ومن الأسباب الأخرى قلة ما ينشر منها على هيئة كتاب ، وهي الهيئة الأفضل في مجال النشر والتي تصل إلى أكبر عدد من المهتمين بها إذ لم تتجاوز نسبة من نشروا أطاريحهم من أفراد العينة على هذه الهيئة ١٠,٥٪ منهم ، بينما نشرها على هيئة مقال ٣٣,٢٪ ، وضمن أعمال مؤتمرات ٣٢,٩٪ منهم ، واتضح أن أهم أسباب عدم نشرها يتمثل في عدم احتساب ذلك في الترقية ، وفي إجراءات النشر الطويلة (سواء كان النشر جامعياً أو تجارياً) التي لا تشجع على ذلك وعدم وجود الحافز المادي لنشرها ، إضافة إلى انتقال الاهتمام أو التدريس إلى مجالات أخرى .

ولا يعود تدني الاستفادة منها إلى وجود نظرة سلبية إزاءها من قبل المستفيدين المحتملين ، لأن الدراسة كشفت أنهم يُقوّمون الأطروحة ــ علمياً ومعلوماتياً ــ تقويماً أعلى من نظرائهم في أمريكا التي جرت فيها دراسات مشابهة ، أما فيما يتصل بعدم الاستفادة منها كلياً من قبل الشريحة الكبرى من أفراد العينة والذين يمثلون ٥٢,٥٪ منهم فتعود ــ حسب إجاباتهم ــ إلى ثلاثة محاور هي : سياسات المكتبات حيالها (وهي الأكثر) ، وطبيعة الأطروحة والقناعات المسبقة تجاهها ، وظروف وسلوك تتعلق بغير المستفيدين منها ، وقد بلغت تلك الأسباب مجتمعة تسعة وعشرين سبباً ، أهمها توفر مصادر معلومات داخل الجامعات أو خارجها،أو توفر مصادر معلومات خاصة تغني عنها ، وإغراقها في التخصص ، وطولها ، وعدم الوصول إلى المعلومات المطلوبة فيها بسهولة ، وقدم معلوماتها ، وعدم إعارتها ، وبعد المكتبات التي تحتفظ بها عن أقسام وكليات أفراد العينة .

قائمـــة المحتويـــــات

رقم الصفحة

الفصل الأول

مقدمة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري :

الدراسات السابقة :

الفصل الثالث

تصميم الدراسة وإجراءاتها

الفصل الرابع

القيمة العلمية والمعلوماتية لأطروحة الدكتوراه في رأي أفراد العينة

الفصل الخامس

إيداع الأطاريح وبثها من قبل أعضاء هيئة التدريس

الفصل السادس

الوضع الراهن لأطاريح الدكتوراه في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث وتقويمه ومدى رضا المستفيدين عنه

المبحث الأول : الوضع الراهن لأطاريح الدكتوراه في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث وتقويمه :

المبحث الثاني : مدى رضا المستفيدين عن الأوضاع الراهنة في المكتبات المركزية الثلاث :

الفصل السابع

الاستفادة من الأطاريح

مجالات الاستفادة :

الخاتمة

مصادر الدراسة

الملاحـــق

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

الفصل الأول

مقدمـــــــة

مقدمـــــــــة

شهادة الدكتوراه هى أعلى درجة تمنحها مؤسسات التعليم العـــالي مـــن جامعـــات وكليات وما في مستواها ، ويفترض في الأطروحة التي تمنح بموجبها تلك الشهادة أن تكـــون ذات إضافة علمية أصيلة ، أو ذات إجابة على مشكلة أو قضية في ميدانهـــا ؛ لأن متطلبـــات ومعايير منحها - إذا طبقت كما ينبغي - لا تجعل ذلك الهدف صعب المنال ، وبطبيعة الحـــال تختلف تلك المتطلبات والمعايير لا بين الجامعات والكليات فحسب ، بل وبـــين التخصصـــات والأقسام المختلفة ، ولكنها تكاد تلتقي في خطوط عريضة ، وأمور أساسية ، غايتـــها إنتـــاج أطاريح ذات مستوى علمي متميز .

ومن المتطلبات للحصول على الدكتوراه على سبيل المثال وليس الحصر ، وباختلافـــات متفاوتة بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة ، ومن بلد لآخر ، ومن تخصص إلى تخصـــص ، أن يكون الطالب المتقدم للحصول عليها ذا معدل عال في مرحلة الماجستير والمرحلة الجامعيـــة ، وأن يحصل على توصيات من بعض المؤهلين علمياً تبين قدراته وإمكانية حصوله عليـــها ، وأن يجيد - في بعض الحقول - لغة أجنبية واحدة في الأقل تحدد أحياناً ، وأن تكون لديـــه خلفيـــة جيدة عن طرق البحث والإحصاء واستخدام الحاسب الآلي ، وأن يجتاز دراســـات منهجيـــة متقدمة في حقل تخصصه يتبعها امتحان شامل.Comprehensive Exam ، مع إعـــداد مخطـــط لموضوع الأطروحة الذي يشترط فيه الجدة والابتكار ، وأن لا يكون مطروقاً من قبل ؛ يجـــاز من قبل قنوات علمية مختلفة ، إضافة إلى تحديد مشرف ، أو أكثر من مشرف واحد في بعـــض المجالات * ، لمتابعة عمله خطوة خطوة ، ثم أخيراً مناقشة علنية للأطروحـــة لتقـــويم مســـتواها وقيمتها العلمية ، وللتأكد من تطبيقها لأساليب البحث العلمي في كل صغيرة وكبيرة منها .

---

* بعض الحقول تتطلب وجود أكثر من مشرف كما في بعض مواضيع الاقتصاد الإسلامي مثلاً التي تتطلب مشـــرفاً فقهياً ، ومشرفاً اقتصادياً .

ولا تقتصر الشروط والمتطلبات على طالب الدكتوراه فقط ؛ بل تشمل المشرف عليها وأعضاء اللجنة المناقشة للأطروحة ؛ إذ ينبغي أن يكونوا من ذوي التخصص والخبرة في حقلها ، وأن يكونوا قد ارتقوا في سلم الرتب العلمية لأعضاء هيئة التدريس ، وعلى سبيل المثال فإن الجامعات السعودية عموماً تشترط أن يكونوا أساتذة ، أو أساتذة مشاركين في الأقل ، حتى يكون الحكم عليها ، وإجازتها ، أو عدم إجازتها أحياناً ، مبنيّيْن على أسس علمية سليمة .

وإذا كانت الجامعات والكليات تضع شروطاً ومتطلبات على طلبة الدكتوراه لابد من الوفاء بها ؛ فإنها في المقابل تمنحهم تسهيلات قد لا يتوفر بعضها إلا لأعضاء هيئة التدريس ، وهذه التسهيلات - مثل المتطلبات - تتفاوت بين الجامعات والأقسام والتخصصات المختلفة ، منها الإعارة الخارجية لبعض مواد المكتبة التي لا تعار ضمن ضوابط معينة ، وتسهيل الإعارة التبادلية لما يحتاجونه من مواد لا توجد في جامعاتهم ، وإتاحة الوصول إلى بعض أوعية المعلومات التي لا تتاح لغيرهم من الطلبة وهي الأوعية المحدودة التداول ، وشراء بعضها - أحياناً - إذا كان الشراء هو السبيل الوحيد للحصول عليها ، ومنحهم خلوات دراسية خاصة ، ومنحهم أولوية في استخدام المختبرات ، والاستفادة من إمكانات الحاسب الآلي وبرامجه المتوفرة لديها ، وتسهيل الرحلات الميدانية لهم ، وتمييزهم أحياناً في نوعية السكن الجامعي وفي مواقف السيارات في المدن الجامعية على من سواهم من الطلبة ، وما إلى ذلك من تسهيلات أخرى .

ومع ذلك ، ومع كل المتطلبات والتسهيلات التي أوجدت من أجل إنتاج أطاريح دكتوراه ذات نوعية علمية ؛ لا شيء يضمن أن تكون كلها كذلك ؛ إذ يوجد بينها - إلى جانب المتميز منها - الأطاريح ذات النوعية المتوسطة ، وما هو حتى أقل من النوعية المتوسطة في بعض الأحيان ؛ شأنها في ذلك شأن أي إنتاج فكري آخر ، ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة تعود إلى الطالب أو المشرف ، أو موضوع الأطروحة ، أو الجامعة ، أو مدى توفر المادة العلمية والتسهيلات الضرورية ، أو المناخ العلمي السائد في البلد ، أو مدى توفر البنى التحتية لمؤسسات المعلومات التي تقدم خدماتها على المستوى الوطني ، أو غير ذلك من أسباب ليس هذا مجال البحث فيها ، مما دعا إلى ظهور دراسات عديدة كان محورها التساؤل الذي يكرر

دائماً حـــول ماهية أطروحة الدكتوراه ، وهل هي في المقام الأول إضافة علميـــة أصيلـــة في حقلها ، أم أنها مجرد تطبيق عملي على طرق البحث العلمية ، وربما كان مـــن أقـــدم تلـــك الأدبيات بهذا الشأن وأكثرها شهرة وعمقاً كتاب برلسُن Berelson الصادر عام ١٩٦٠م والذي عنوانه " الدراسات العليا في الولايات المتحدة " Graduate Edcation in the United States والذي ما زال رغم قدمه النسبي يرجع إليه بهذا الخصوص [١]، وسيجري التطرق إليه في هـــذه الدراسة فيما بعد .

وتعد أطروحة الدكتوراه عموماً من أوعية المعلومات الجديدة نسبياً على المكتبة العربيـــة مقارنـــة بالأوعية التقليديـــة الأخرى كالكتاب والدورية والمطبوع الحكومي مثـــلاً ، وقـــد أرجع سعد الهجرسي بدايات وجودها بأعداد ملموسة في المكتبة العربية – وتحديداً في مصـــر التي كانت سابقة في هذا المجال – إلى العقد الرابع من القرن العشرين الميلادي [٢].

أما بالنسبة للجانب التاريخي المتعلق بأطاريح الدكتوراه والدراسات العليا في المملكـــة العربية السعودية ، وهو ذو الصلة بهذه الدراسة ، فيُعَدُّ عام ١٣٧٣هـــ / ١٩٥٣م وهو تـــاريخ حصول أول مواطِنَيْن سعوديين عليها وكان ذلك من الخارج * ، (بالتحديد مـــن مصـــر[٣] والولايات المتحدة) [٤] ، وعام ١٣٩٢هـــ / ١٩٧٢م الذي منحت فيه أول شهادة دكتـــوراه من قبل جامعة سعودية هي جامعة أم القرى بمكة المكرمة[٥] ، مؤشرين هامين وإيذاناً بظـــهور أعداد كبيرة من أطاريح الدكتوراه أعدها سعوديون في الخارج في بادئ الأمر ، ثم في الداخـــل والخارج معا . وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من أطاريح دكتوراه السعوديين منح من قبـــل جامعات غير سعودية لأن بدايات التعليم العالي – وهو البنية التحتية للدراسات العليا – كـــانت حديثة نسبياً مقارنة بعدد محدود من الدول العربية الأخرى التي سبقت في هذا الميدان حيـــث بدأت عام ١٣٦٩هـــ/ ١٩٤٩م وهو تاريخ إنشاء كلية الشريعة بمكة المكرمـــة [٦] ، ويعـــود السبب في هذا إلى حداثة توحيد البلاد نسبياً وتشكيل كيانها ، ووضـــع الأسس والخطـــوط

---

* ما ذكر في إحصائيات وزارة المعارف عن حصول أحد الاثنين منهما على الدكتوراه من مصر في ذلك العام فـــي الطب عليه شيء من التحفظ ، لأن السائد إطلاق مسمى " دكتور " على الحاصل على البكالوريوس في الطب ولـــو لم يحصل على الدكتوراه ، ولكن أدرج هنا توخيا للدقة في الاستشهاد وعدم استطاعة الباحث الجـــزم حيـــال هـــذا الموضوع .

العريضة التي تحدد هويتها وثوابتها ووجهها الحضاري ، كما أن بدايات الدراسات العليا في الجامعات السعودية كانت حديثة نسبياً هي الأخرى ، إذا بدأت عام ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م وهو عام إنشاء " المعهد العالي للقضاء " التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض[٧] الذي أجاز أول أطروحة ماجستير عام ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م[٨] ، ثم توالى بعده افتتاح برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية السبع ، وكليات الرئاسة العامة لتعليم البنات ، والمعاهد ذات التخصصات المختلفة ، في سنوات متفاوتة فيما بعد .

وقد نتج عن ذينك الرافديْن الذين أولهما : الابتعاث للخارج في مجال الدراسات العليا بأعداد محدودة في البداية ثم بكثرة بداية بعام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م (عام ارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر نقطة تحول كبرى في شتى المجالات) وذلك من أجل تلبية متطلبات خطط التنمية الجديدة ، وثانيهما التوسع في برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي السعودية الذي حد من الابتعاث للخارج فيما بعد ؛ نتج عنهما ظهور عدد كبير من أطاريح دكتوراه السعوديين لم تفلح أدوات الحصر البيليوجرافي التي أعدها جامعات أو جهات رسمية ، أو مؤسسات مستقلة ، أو دوريات ، أو أفراد ... الخ في إدراجها كاملة بسبب عدم وجود تنسيق بينها ، بل إن بعض الأطاريح لم يدرج في أي أداة ببليوجرافية منها وهذا ما لمسه الباحث أثناء إعداد هذه الدراسة وبخاصة فيما يتصل بالاستفادة منها عن طريق الاستشهادات المرجعية ، وهذا يجعل التوصل إلى معرفة العدد النهائي لها صعباً،ولكن الباحث بعد معايشة لموضوع الدراسة وقتاً ليس بالقصير ، وبعد إطلاعه على الببليوجرافيات الخاصة بها ، واتصاله بالجهات المعنية بالدراسات العليا في بعض الجامعات السعودية ووزارة التعليم العالي للحصول على البيانات التي لم تنشر بشأنها ، يستطيع القول - بشيء من الاطمئنان وحتى بعد التحفظ - بأن عددها لا يقل عن ٧٠٠٠ أطروحه حتى العام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م إن لم يزد على ذلك .

ولعل خير مؤشر على مصداقية الرقم الوارد ذكره ، أن عدد أعضاء هيئة التدريس السعوديين والإداريين الذين يحملون الدكتوراه في الجامعات السعودية السبع ، وفي كليات البنات المختلفة التي يبلغ عددها ثلاثاً وأربعين كلية والتابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات ، وفي كليات المعلمين التابعة لوزارة المعارف والبالغة ثمانية وعشر كلية ، يبلغون ٣٥١١ حسب آخر إحصاء أعدته وزارة التعليم العالي بهذا الشأن خلال العام ١٤١٧هـ -١٤١٨هـ/ ١٩٩٧/١٩٩٨م [٩] ،

فإذا أضيف إليهم من حصل عليها بعد هذا التاريخ ، وأعضاء هيئة التدريس والإداريون الحاصلون عليها ، والعاملون في مؤسسات التعليم العالي الأخرى مثل الكليات العسكرية الست ، والكليات التقنية المتوسطة المنتشرة في مدن المملكة التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، وكليات العلوم الصحية التابعة لوزارة الصحة ، ومعهد الإدارة العامة بفروعه ، ومعهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية ، وأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، وإذا أضيف إليهم أيضا العاملون في الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة ممن يحملون الدكتوراه وعددهم ليس بالقليل إذا لا تكاد تخلو وزارة وإلى حد ما مؤسسة حكومية منهم ، وإذا أضيف لكل ما سبق ذكره آنفاً في كافة تلك الجهات المستقيلون أو المتقاعدون أو المعارون للقطاع الخاص ، أو المنصرفون أساساً إلى العمل في ذلك القطاع ، أو الذين توفاهم الله سبحانه وتعالى إلى رحمته ، لتبين أن الرقم المذكور ليس فيه أية مبالغة ، بل يحمل في طياته الكثير من التحفظ .

وعلى الإجمال ، فإن ٧٠٠٠ أطروحة عدد كبير بحد ذاته مع ما يضاف إليه كل عام ، ويمثل رصيداً علمياً ومعلوماتياً كبيراً ينبغي الاهتمام به ، والإفادة منه ، واستثماره إلى أقصى مدى ممكن .

قضية الدراسة* :

تعد أطاريح الدكتوراه من مصادر المعلومات الأولية ، ورافداً من روافد بناء المجموعات في المكتبات الجامعية وتنميتها ، وذات أهمية نوعية وبخاصة لأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ، والباحثين خارج نطاق الجامعات ؛ لأنه يفترض أن تتميز بالأصالة والابتكار والطرح الجديد في مواضيعها لأن متطلبات إجازتها المتعددة ابتداءً من تقديم الطلب إلى إجازتها كفيلة – إلى حد ما – بتحقيق عنصر الأصالة Originality فيها ، وهذا العنصر كان محل اهتمام المسؤولين والقائمين على الدراسات العليا في البلدان المختلفة ، بل لعله القاسم المشترك بينها ، فعلى سبيل المثال هناك تأكيد واضح على هذا لدى جامعة الملك سعود حيث "يجب أن تتميز

* فضل الباحث استخدام كلمة " قضية" الدراسة على كلمة " مشكلة " الدراسة ، لأن الأولى تحمل في طياتها معاني أعمق وأشمل من الأولى .

رسائل الدكتوراه [المجازة من قبلها] بالأصالة والابتكار(١٠) وقد جعله " مجلس مؤسسات الدراسات العليا في الولايات المتحدة " Council of Graduate Schools أولى المهام الرئيسة لأطروحه الدكتوراه في كتابه الذي أصدره عام ١٩٩١م تحت عنوان " أطروحة الدكتوراه : وظيفتها ونوعيتها "(١١) ، ولا تكاد تخلو منه الأدلة والنشرات Bulletin الخاصة ببرامج الدراسات العليا في الجامعات والكليات الأمريكية عند تصفحها (١٢) ، كما أجمع مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفرنسية خلال مقابلات معهم على وضعه ضمن أربعة معايير خاصة بتقويم أطروحة الدكتوراه والحكم عليها (١٣) .

ولكن على الرغم من الأهمية النوعية لأطروحة الدكتوراه بشكل عام ، وعلى الرغم من كثرة عدد المبتعثين السعوديين للخارج للحصول عليها ، والتوسع في برامج الدكتوراه في مؤسسات التعليم العالي السعودية ، والأعباء والتكاليف التي يتطلبها إنجاز الأطروحة سواء في الداخل أو الخارج ؛ من فكرية وزمنية ومادية لا تقتصر فحسب على معدها ، بل تتجاوزه إلى أفراد وقنوات كثيرة تساهم في تقديم التوجيه أو المساعدة أو الدعم في شتى مراحل إعدادها ، وعلى الرغم من مرور سبعة وأربعين عاماً على تاريخ منح أول شهادتي دكتوراه لسعوديين من الخارج ، ومضي ثمانية وعشرين عاماً على إجازة أول أطروحة دكتوراه من قبل جامعة سعودية ، وتجمع أعداد كبيرة منها نسبياً في المكتبات الجامعية السعودية ؛ إلا أنه لم تظهر بحوث أو دراسات عن وضعها في مكتبات الجامعات السعودية من مختلف الجوانب ، ولا عن مدى البث لها ، ولا مدى الإفادة منها في المجالات المختلفة ، ولا عن مدى المردود مقارنة بما صرف عليها من وقت وجهد ومادة Cost – Benifit ، ولا مدى مساهمتها في عملية التنمية والتطوير ، ولا مدى استغلال أو تطبيق المناسب من النتائج والمقترحات والتوصيات التي توصل إليها أصحابها بعد جهد ومثابرة تطبيقاً عملياً ، مما يعني هدراً لثروة علمية كبيرة .

ولهذا كله ، فإن من الضروري والأهمية بمكان القيام بدراسات وأبحاث متعمقة عن تلك الأطاريح ، ومدى الإفادة منها في شتى الجوانب النظرية أو التطبيقية ، وقد اختار الباحث بسبب تخصصه وعمله جانباً من جوانب الإفادة المحتملة ، وهو الإفادة منها مصدراً من مصادر المعلومات ، وبطبيعة الحال لا يمكن دراسة هذا الجانب بدقة وشمول دون دراسة لوضعها الراهن في مكتبات الجامعات السعودية المبحوثة .

وبما أن مصادر المعلومات عن قضية الدراسة شحيحة ؛ مما يصعب معه صيغة فرضية (أو فرضيات) يمكن على ضوئها شرح العلاقة بين متغيرات الدراسة [١٤] ؛ لأن من أهم شروط الفرضيات " أن يكون لها سند ، وتُستمد من خلفية علمية " [١٥] ، لهذا تمت صياغة القضية على هيئة تساؤلات تحت عدد من المحاور ، تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها ، وهي ما يلي :

أولا : القيمة العلمية للأطروحة :

١)ما الغاية العلمية من الأطروحة في رأي أفراد العينة ، وهل هناك اختلافات بينهم في الآراء حسب التخصص ، والرتبة العلمية ، والإشراف (أو عدم الإشراف) على أطاريح جامعية ؟

٢)هل يرى أفراد العينة أن الأطروحة ذات قيمة علمية تناسب ما بذل فيها من جهد ، وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين آرائهم وفقاً للتخصص ، والرتبة العلمية ، والإشراف (أو عدم الإشراف) على أطاريح جامعية ؟

ثانيا : القيمة المعلوماتية للأطروحة :

١)ما هو رأي العينة في الأطروحة مصدراً من مصادر المعلومات ، وهل هناك فروق دالة إحصائيا بين آرائهم تبعاً للتخصص ، والرتبة العلمية ؟

٢)ما مدى اهتمام أفراد العينة بالحصول على أطاريح دكتوراه لا تتوفر في جامعاتهم ، وهل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بينهم في هذا الاهتمام وفقاً للتخصص ، والرتبة العلمية ، والجامعات التي ينتمون إليها ؟

ثالثا : إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس :

١)ما نسبة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة الذين أودعوا نسخاً من أطاريحهم لدى جامعاتهم* إلى أولئك الذين لم يودعوا ، وأيهم أكثر إيداعاً حسب الجامعة ، والجنس ، والجنسية ؟

---

* الجامعات التي يعملون بها وقت إرسال الاستبانة لهم ، وتم توضيح ذلك لهم فيها .

٢)ما هي جهات الإيداع في الجامعات الثلاث * ، ثم في كل جامعة على حدة ؟

٣)ما أسباب عدم إيداع الأطاريح من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة لدى أي جهة من جامعاتهم ؟

رابعاً : بث الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس :

١- ما نسبة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة في الجامعات الثلاث الذين قاموا ببث أطاريحهم على أية هيئة مما يلي :

أ- نشرها على هيئة كتاب بدون تعديل .

ب- نشرها على هيئة كتاب مع التعديل .

ج- نشرها على هيئة كتاب بعد ترجمتها إلى العربية .

د- نشر مختصر أو أجزاء منها على هيئة جزء من كتاب .

هـ- نشر مختصر أو أجزاء منها ضمن أعمال مؤتمر ، أو ندوة ، أو لقاء .

و- نشرها على هيئة مقال (أو مقالات) .

ز- نشر مستخلص لها Abstract .

ح- نشر مراجعة لها Review .

٢- ما نتيجة المقارنة بين نتائج البث للأطاريح في هذه الدراسة بمثيلاتها في الدراسات السابقة ؟

٣- أي أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة أكثر بثاً لأطاريحهم وفقاً للجنسية ، والجنس ، والجامعات التي ينتمون إليها ، والتخصصات المختلفة ؟

٤- ما أسباب عدم البث للأطاريح على أية هيئة من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ؟

* جامعة الملك سعود بالرياض ، جامعة الإمام بالرياض ، جامعة الملك فهد بالظهران .

خامساً : الوضع الراهن للأطاريح في الجامعات الثلاث المبحوثة :

١- ما هو الوضع الراهن للمجموعات المركزية للأطاريح من جميع جوانبه لدى الجامعات الثلاث ، وما مدى تأثيره - إيجاباً أو سلباً - في الاستفادة منها ؟

سادساً : آراء المستفيدين من الأطاريح تجاه أوضاعها الراهنة :

١)ما مدى رضا المستفيدين من أفراد العينة (أو عدم رضاهم) حيال الوضع الراهن للمجموعات المركزية للأطاريح في جامعاتهم ، وأيهم أكثر رضاً وفقاً للجامعات التي ينتمون إليها ؟

٢)ما هي مقترحات أفراد العينة إزاء تسهيل الاستفادة من الأطاريح ؟

سابعاً : الاستفادة من الأطاريح :

أ- دوافع الاستخدام :

١) ما دوافع استخدام الأطاريح من قبل المستفيدين من أفراد العينة ، وهل تختلف تلك الدوافع وفقاً للرتبة العلمية ؟

ب- مواقع الأطاريح :

١) أين توجد الأطاريح التي استخدمها المستفيدون من أفراد العينة في جامعاتهم ؟

ج- الاطلاع الداخلي :

١)ما مدى الاستفادة من المجموعات المركزية للأطاريح ، والمجموعات المتناثرة منها في مكتبات الكليات والأقسام وغيرها في مجال الإطلاع الداخلي ؟

٢)ما أسباب عدم استفادة بعض أفراد العينة من المجموعات المركزية للأطاريح لدى جامعاتهم في مجال الاطلاع الداخلي ، والاقتصار على الأعداد المحدودة منها في مكتبات الكليات والأقسام وغيرها ؟

٣)ما المعدل السنوي العام لعدد الزيارات التي يقوم بها المستفيدون من أفراد العينة لأي جهة توجد بها الأطاريح في جامعاتهم ، وما معدل الوقت الذي يمضونه في كل زيارة ؟

٤)أي الفئات الآتية من أفراد العينة أكثر استفادة من الأطاريح في مجال الإطلاع الداخلي :

- الذكور أم الإناث ؟
- السعوديون أم غير السعوديين ؟
- أعضاء هيئة التدريس ، أم المحاضرون ، أم المعيدون؟
- أعضاء هيئة التدريس المشرفون على أطاريح جامعية ، أم غير المشرفين ؟
- المتقنون لأكثر من لغة ، أم المقتصرون على اللغة الأم ؟
- الأطول في سنوات التدريس في الجامعة ، أم الأقصر ؟
- المتخصصون في العلوم الإنسانية ، أم التربوية ، أم الفنون الجميلة ، أم القانون ، أم العلوم الاجتماعية ، أم العلوم الطبيعية ، أم الهندسة ، أم العلوم الطبية ، أم الزراعة *؟
- المنتمون للجامعات التي يغلب على برامج الدراسات الجامعية والعليا لديها الجانب النظري ممثلة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، أم المنتمون للجامعات التي تحوي برامجها على الجانبين : النظري والعلمي ** معاً ممثلة بجامعة الملك سعود بالرياض ، أم المنتمون للجامعات التي يغلب على برامجها الجانب العلمي ممثلة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ؟

د- الإعارة الخارجية :

١) هل هناك استفادة من المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث من خلال الإعارة الخارجية لها ، وما الأسباب أياً كانت الإجابة ؟

---

* اعتمد في هذا التقسيم على التصنيف الدولي للعلوم الذي أعدته منظمة اليونسكو ، ص٥٠٨ .

** المقصود بالعلمي التخصصات الواقعة في مجال العلوم البحتة والتطبيقية أما النظري فما سواها .

هـ- الإعارة التبادلية :

١) هل هناك استفادة من المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث من خلال الإعـارة التبادلية بينها وبين نظيراتها في الداخل والخارج ، وما الأسباب أياً كانت الإجابة ؟

و- التدريس :

١)ما مدى الاستفادة من الأطاريح في مجال التدريس من قبل أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين من أفراد العينة ، وهل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بينهم في هـذا الشـأن وفقـاً لتخصصاتهم ورتبهم العلمية ؟

٢)ما أسباب عدم الاستفادة من الأطاريح في التدريس من قبـل أعضـاء هيئـة التدريـس والمحاضرين من أفراد العينة ، وهل تختلف تلك الأسباب باختلاف التخصصات والرتـب العلمية ؟

٣)ما مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة من أطاريح الدكتوراه الخاصة بهـم في مجال التدريس ، وهل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بينهم تبعاً لتخصصاتهم ورتبـهم العلمية ؟

٤)ما أسباب عدم استفادة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة من أطاريحهم الخاصة في مجـال التدريس ، وهل تختلف تلك الأسباب وفقاً للتخصص ، والرتبة العلمية ؟

ز- الاستشهادات المرجعية :

ما مدى الاستفادة من أطاريح الدكتوراه المجازة من قبل الجامعات السعودية في علـوم الديـن الإسلامي خلال الأعوام ١٣٩٢-١٤١٣ هـ / ١٩٧٢-١٩٩٣م عن طريق الاستشـهادات المرجعية خلال الأعوام ١٣٩٢-١٤١٦هـ / ١٩٧٢-١٩٩٦م ، ومـا خصـائص تلـك الاستشهادات ؟

ح- عدم الاستفادة الكلية من الأطاريح :

١) ما أسباب عدم الاستفادة الكلية من الأطاريح الموجودة في أي جهة من تلك الجامعات الثلاث من قبل أفراد العينة ، وهل يمكن تصنيف تلك الأسباب ؟

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

ستقتصر الدراسة على ثلاث جامعات سعودية هي ؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ممثلة للجامعات السعودية التي يغلب على برامج الدراسات الجامعية والعليا لديها الجانب النظري ، وجامعة الملك سعود لتمثل الجامعات السعودية التي تشمل برامج الدراسات الجامعية والعليا لديها الجانبين النظري والعلمي معاً ، وجامعة الملك سعود للبترول والمعادن بالظهران لتمثل الجامعات السعودية التي يغلب على برامج الدراسات الجامعية والعليا لديها الجانب العلمي *.

كما ستقتصر دراسة الوضع الراهن لأطاريح الدكتوراه في تلك الجامعات ؛ على المجموعات المركزية لها التي توجد في المكتبات المركزية التابعة للجامعات الثلاث خلال العام الدراسي ١٤١٧-١٤١٨هـ / ١٩٩٧-١٩٩٨م ، لأن تلك المكتبات تعد - رسمياً - مكتبات الإيداع المركزية لها ، والتي تضم معظم الأطاريح في تلك الجامعات ، وهي المسؤولة عن حفظها وتنظيمها وتنميتها وتقديم الخدمات المتعلقة بها للمستفيدين .

أما فيما يتعلق بالاستفادة من الأطاريح فتشمل الدراسة إلى جانب المجموعات المركزية للأطاريح والموجودة بالمكتبات المركزية ، أي جهة بها أطاريح دكتوراه في تلك الجامعات ولو على شكل مجموعات صغيرة نمت بشكل تلقائي وغير منظم في أكثر الأحيان ؛ مثل المجموعات الموجودة لدى مكتبات بعض الكليات والأقسام ، ومراكز البحوث وغيرها ، لأنه يستفيد منها عدد من المهتمين بها ؛ وهو ما لمسه الباحث من خلال جولات ميدانية فيها .

الحدود النوعية للاستفادة :

حددت أنواع الاستفادة من أطاريح الدكتوراه فيما يلي :

---

* لمزيد من التوضيح ص ص ٩٠ - ٩٣ .

١)الاطلاع الداخلي داخل المكتبات المركزية ، أو أي جهة توجد بها أطاريح دكتوراه في تلك الجامعات .

٢)الإعارة الخارجية لأطاريح الدكتوراه من قبل المكتبات المركزية ، أو أي جهة توجد بهـا أطاريح دكتوراه في تلك الجامعات .

٣)الإعارة التبادلية لأطاريح الدكتوراه بين المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث والجـهات المماثلة ، داخل المملكة أو خارجها .

٤)مجال التدريس سواء في المرحلة الجامعية أو مرحلة الدراسات العليا .

٥)الاستشهادات المرجعية بأطاريح الدكتوراه .

حدود الاستشهادات المرجعية :

ستقتصر الدراسة على أطاريح الدكتوراه التي أجازتها جامعات سـعودية في مجـالات علوم الدين الإسلامي ، وهي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وجامعـة أم القرى بمكة المكرمة ، والجامعة الإسلامية بالمدنية المنورة ، بداية من عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م (وهو تاريخ إجازة أول أطروحة دكتوراه من قبل جامعة سعودية وكانت في مجـال العلـوم الشرعية) حتى عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

أما أوعية المعلومات التي ستمسح لمعرفة مدى استشهادها بتلـك الأطـاريح ؛ فـهي الأوعية التي يتوقع منها ذلك ، وهي :

١)الدوريات الجامعية السعودية على اختلاف تخصصاتها .

٢)الدوريات الإسلامية المتخصصة التي تصدر في المملكة العربية السعودية .

٣)الأطاريح الجامعية المجازة من قبل الجامعات السعودية (دكتوراه - ماجسـتير) ، وذلـك خلال الأعوام ١٣٩٢-١٤١٦هـ / ١٩٧٢-١٩٩٦م لكافة الأوعية المذكورة .

ويعود السبب في اختيار الأطاريح التي أجيزت في علوم الدين الإسلامي بـالذات دون غيرها ما تبين للباحث بعد فحصه للأدوات الببليوجرافية الخاصة بالأطـاريح الـتي أجازتهـا جامعـات سعودية ، والصادرة من قبل تلك الجامعات ، أو الصادرة من قبل جهات أخـرى

مثل : " مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض والذي أصدر أشمل عمل ببليوجرافي" [١٦] بهذا الشأن أن الأطاريح الخاصة بعلوم الدين الإسلامي أكثر بكثير من مثيلاتها في العلوم الأخرى كالإنسانية ، أو التربوية أو الاجتماعية ، فضلاً عما سواها ، كما أظهرت دراسة أيمن الغفيلي عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م أن مجموع الأطاريح (دكتوراه - ماجستير) التي أجازتها جامعات سعودية في علوم الدين الإسلامي حتى العام ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م بلغ ٢٨٢١ أطروحة ، تمثل ٤١,١٤٪ من المجموع الكلي لسائر الأطاريح التي أجازتها في كافة التخصصات والبالغ عددها ٦٨٥٨ أطروحة [١٧] . وهذا الغنى (النسبي) في العدد يتيح مجالاً لتحليل الاستشهادات المرجعية بتلك الأطاريح للوصول إلى الخصائص المختلفة لها ، كما أن هناك عاملاً آخر كان وراء هذا الاختيار ، وهو ما لاحظه الباحث بعد مراجعات لعدد من أوعية المعلومات في مجال الدراسة وفي مجال التخصص ؛ من تدن لعدد الاستشهادات المرجعية بأطاريح الدكتوراه بشكل عام مقارنة بالأوعية التقليدية الأخرى مثل الكتاب والدورية ، يؤيدها دراسات سابقة عربية وغير عربية (سيجري التطرق لها لاحقاً) ، وهذا يستدعى اختيار حقل ذي وفرة في عدد الأطاريح ، حتى يكون هناك مجال للبحث والمقارنة والوصول إلى نتائج فيما يتعلق بالاستشهادات المرجعية بها ، يناسب دراسة لمرحلة الدكتوراه .

دواعي اختيار الموضوع :

١)عدم وجود دراسات سابقة عن أطاريح الدكتوراه في المكتبات الجامعية السعودية فيما يتعلق بأوضاعها وواقعها من شتى الجوانب ، ومدى الاستفادة منها مصدراً من مصادر المعلومات ، على الرغم من أهمية هذه المواضيع .

٢)ندرة الدراسات العربية التي تناولت مواضيع البث والاستفادة من الأطاريح (دكتوراه - ماجستير) ، والتي تكاد تقتصر على دراسة واحدة ، هي دراسة هاشم سيد في أطروحته للدكتوراه عام ١٩٩٥م من جامعة القاهرة .

٣)الهالة - المبالغ فيها إلى حد ما - التي ما تزال تحيط بأطاريح الدكتوراه في معظم الجامعات السعودية والعربية بشكل عام ، والتي تؤثر سلبا في الاستفادة منها ، ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك عدم استخدام نظام الأرفف المفتوحة حيالها في بعض المكتبات الجامعية

السعودية والعربية إلى الآن ، أو إيداعها - مبالغة في حفظها - في بعض تلك الجامعات ضمن أوعية لا علاقة لها بها مثل المخطوطات ، والكتب النادرة ، والمجموعات الخاصة ، وما شابهها ، أو في جهات بعيدة عن أنظار المستفيدين المحتملين ، وذات دوام قصير نسبيا يقتصر على الفترة الصباحية فقط ، أو عدم السماح بتصوير أي أجزاء منها .

٤) افتقار أكثر الجامعات السعودية التي تردد عليها الباحث عند بدايات الإعداد لهذه الدراسة للخدمات المختلفة وبخاصة العصرية والمحسبة منها إزاء الأطاريح وبنسب متفاوتة ، وربما كان عدم السماح بالإعارة الخارجة لها * حتى لأعضاء هيئة التدريس ولو لوقت محدود وتسهيل عملية تصويرها ، وعدم وجود خدمات الاتصال المباشر On - Line داخليا أو خارجيا فيما يتعلق بها في معظمها ، خير مؤشر على ذلك .

٥) ملاحظة الباحث عند زيارته لكافة المكتبات الجامعية السعودية ، وعند تحدثه مع بعض المسؤولين فيها لشيء من التقصير ، فيما يختص بعملية الإيداع لأطاريح الدكتوراه سواء التي أجيزت من قبل جامعاتها أو الخاصة بمنسوبيها الذين حصلوا عليها من جامعات أخرى ، إما لعدم وجود أنظمة إيداع مكتوبة لديها أصلاً ، أو لأن ما يحث على الإيداع مجرد توجيهات وتعليمات عامة ترد بين ثنايا منشورات أخرى ، أو لأن الإيداع يتم بشكل تطوعي ، وعلى سبيل المثال فإن الباحث بعد تفحصه لمجموعات الأطاريح في المكتبات الجامعية الثلاث المبحوثة تبين أنها لا تشتمل على كافة ما أجيز فيها من أطاريح ، ولا على كافة أطاريح الدكتوراه التي حصل عليها منسوبوها من جهات أخرى في الوقت نفسه** ، ولقد حدث في مرات قليلة أن وجد الباحث أطاريح دكتوراه في البعض منها ناقصة الأجزاء أو ممزقة جزئياً أو لا تتوفر نسخ منها حتى في مكتبات الجامعات التي أجازتها ، وهذا كله يؤثر على تنمية مصدر من مصادر المعلومات لا يمكن الحصول عليه في أغلب الأحيان إلا عن طريق الإيداع .

٦) افتقار المكتبات الجامعية السعودية إلى سياسات واضحة ذات خطوط عريضة مشتركة تجاه الأطاريح ووظائفها والاستفادة منها ، بل لا يكاد يوجد ذكر لها إلا من خلال أنظمة

---

* عدا جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران .

** ص ١٦٣ .

الإعارة فيها والتي تنص على عدم إعارتها ، أو من خلال تعليمات التصوير التي لا تسمح بذلك ، وهذا ما أدى إلى الاختلاف والتضارب في التعامل معها في المكتبات الجامعية السعودية من ناحية الجهة المسؤولة عنها ، أو جهات الإيداع لها ، أو تنميتها ، أو الإجراءات الفنية والخدمات الخاصة بها ... الخ ، وهذا بدورة يؤثر على الاستفادة منها بشكل عام في الجامعات السعودية .

٧)الصعوبات التي تواجه الباحثين وهم على وجه الخصوص أعضاء هيئة التدريس ، وطلبه الدراسات العليا في الجامعات السعودية عند محاولة الاستفادة منها على المستوى الوطني ، ومن أبرزها :

أ- عدم وجود حصر ببليوجرافي متكامل لأطاريح الدكتوراه المجازة من قبل الجامعات السعودية ، أو التي حصل عليها سعوديون من الخارج بشكل راجع وجار ومستقبلي (للأطاريح المسجلة) ، سواء كان ذلك على هيئة ورقية أو محسبة ، ومثله يمكن أن يقال عن خدمات التكشيف والاستخلاص ، مما جعل التكرار في مواضيع بعضها أمراً ملموساً ، وهو أمر يسهل ملاحظته في الببليوجرافية التي أصدرها " مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية " عنها .

ب- عدم وجود كافة الأطاريح المجازة من قبل الجامعات السعودية ، أو التي حصل عليها سعوديون من الخارج في مكان واحد ممثلا بمكتبة الملك فهد الوطنية بصفتها مكان الإيداع الطبيعي لها ، والجهة التي تحفظ تراث الأمة الفكري ، وتسهل سبل الاستفادة منه ، بدلاً من التنقل وبذل الجهود غير المثمرة أحياناً بين المكتبات الجامعية السعودية في أماكن متباعدة للوصول إليها .

ج- افتقار المكتبات الجامعية السعودية بشكل كبير إلى عنصر التعاون ، واقتسام الموارد بالنسبة للأطاريح ، وبخاصة فيما يتعلق بالإعارة التبادلية لها ، والتصوير ، والاستنساخ ، والإهداء ، والتبادل ، وما إلى ذلك من مجالات أخرى .

٨)ملاحظة الباحث من خلال القراءة في أدبيات علم المكتبات والمعلومات ، ودراسات سابقة باللغتين العربية والإنجليزية ضعف الإفادة من أطاريح الدكتوراه عن طريق الاستشهادات

المرجعية ، التي تعد من أعلى درجات الإفادة ، وهذا يعد هدراً لمصدر من مصادر المعرفة كلف الكثير جهداً ووقتاً .

٩)ملاحظة الباحث من خلال الاتصال الشخصي ببعض أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات السعودية ، والمسؤولين عن النشر فيها ، وتصفح ببليوجرافيات الإصدارات الجامعية السعودية ؛ قلة النشر لأطاريح الدكتوراه ، وبخاصة على هيئة كتاب ، وهو ما يعد أكثر أنواع البث إفادة ، وهذا ينعكس بدوره على مدى الإفادة من الأطاريح بشكل عام ، لأن الكتاب يمكن أن يصل إلى كافة المستفيدين المحتملين ، بخلاف الأطروحة ، التي لا توجد في الغالب إلا في الجامعة التي أجازتها وبنسخ محدودة .

أهداف الدراسة :

١)دراسة وتقويم الوضع الراهن لأطاريح الدكتوراه في مكتبات الجامعات المبحوثة من كافة الجوانب ، ومدى تأثير هذا الوضع على الاستفادة منها .

٢)التعرف على آراء المستفيدين الفعليين والمحتملين من الأطاريح وهم في الغالب أعضاء هيئة التدريس ، وطلبة الدراسات العليا من أفراد العينة ؛ حيال القيمة العلمية والمعلوماتية لأطاريح الدكتوراه لما لذلك من تأثير على سلوكهم إزاء الاستفادة منها .

٣)دراسة عملية إيداع الأطاريح في المكتبات الجامعية المبحوثة ، وتحديد الأسباب التي تحول دون إيداعها من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ، لأن الإيداع يكاد يكون الرافد الوحيد في عملية تنمية الأطاريح في بعض تلك المكتبات ، والإتاحة عامل أساس في الاستفادة منها .

٤)التعرف على مدى البث لأطاريح الدكتوراه من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ، وهيئاته ، وأسباب عدم البث من قبل البعض منهم ، وذلك لما للبث من علاقة وثيقة بعملية الاستفادة منها .

٥)تحديد دوافع استخدام أطاريح الدكتوراه من قبل المستفيدين من أفراد العينة ، وأسباب عدم الاستخدام الكلي لها من قبل البعض الآخر .

٦)التحقق من مدى الاستفادة (أو عدم الاستفادة) من أطاريح الدكتوراه داخل نطاق الجامعات المبحوثة في المجالات الآتية :

أ- الاطلاع الداخلي .

ب- الإعارة الخارجية .

ج- الإعارة التبادلية .

د- التدريس .

هـ - الاستشهادات المرجعية بأطاريح الدكتوراه المجازة من الجامعات السعودية في علوم الدين الإسلامي سواء داخل نطاق الجامعات المبحوثة أو خارجها .

٧)تحديد أكثر الفئات من أفراد العينة استفادة من الأطاريح في نطاق الجامعات المبحوثة تبعاً لمتغيرات الجنس ، والجنسية ، والرتبة العلمية ، والتخصص ، والقدرات اللغوية ، وسنوات التدريس في الجامعة ، والإشراف على أطاريح ، والجامعات التي ينتمون إليها .

٨)تلمس احتياجات المستفيدين الفعليين والمحتملين من أفراد العينة فيما يتصل بالأطاريح ؛ عبر الاستفسار عن آرائهم وتجاربهم ومقترحاتهم بهذا الشأن ، من خلال استبانة أعدت لهذا الغرض .

٩)التوصل إلى مقترحات وتوصيات فيما يتعلق بكافة الأهداف السابقة قد تسهم بشيء ما في تحسين سبل الاستفادة منها في المكتبات الجامعية السعودية ، حيث سيقوم الباحث بإرسال نسخ منها إلى المسؤولين فيها .

أهمية الدراسة :

١) الأمل في أن تكون هذه الدراسة بداية لجذب اهتمام أكبر بمصدر علمي ومعلوماتي في المملكة ، كلف أصحاب الأطاريح وقنوات أخرى متعددة الكثير من الأعباء والنفقات ، وذلك من اجل الاستفادة منه نظرياً وتطبيقياً ، لأن الشائع في الأوساط العلمية ضآلة الاستفادة منه واستثماره .

٢)الكشف عن الهالة التي تحيط بالأطاريح في الكثير من الأوساط العلمية والجامعية السعودية ، وتحد بالتالي من الاستفادة منها ، إذ ربما يكون لذلك تأثير ما في إعادة المسؤولين عن الأطاريح في الجامعات السعودية النظر في تعاملهم معها ، وأن يكونوا أكثر مرونة حيال تيسير الاستفادة منها للمهتمين والباحثين .

٣)إبراز الضرورة الماسة لتطوير الإجراءات الفنية والتنظيمية ، ووسائل الاسترجاع الخاصة بالأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية ، واستحداث خدمات عصرية ومحسبة تختص بها ، والاستفادة من الخدمات المتميزة والعديدة التي تقدمها جهات خارجية مثل مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية في الولايات المتحدة .U. M. I بشأنها.

٤)لفت أنظار المسؤولين في الجامعات السعودية إلى ضرورة إصدار أنظمة ملزمة لإيداع الأطاريح بالمكتبات الجامعية السعودية ، يشمل ما أجيز من قبل جامعاتهم ، أو ما حصل عليه منسوبوها من الخارج ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، مع تحديد الجهات التي تقوم بتطبيقه ومتابعته ، وحفز أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الذين لا يودعون أطاريحهم لدى مكتبات جامعاتهم للقيام بذلك ؛ للأهمية الكبرى للإيداع في تنمية مجموعات الأطاريح .

٥) الأمل في أن يكون للدراسة دور ما في حفز الجامعات السعودية لنشر الأطاريح المتميزة ، والنظر بشيء من الإيجابية إلى جهود أعضاء هيئة التدريس في بث أطاريحهم فيما يتعلق بالترقية ، وحث أعضاء هيئة التدريس في الوقت نفسه على نشرها لما لذلك من أهمية وتأثير في الاستفادة منها .

٦)إبراز الحاجة الملحة للتعاون بين المكتبات الجامعية على المستوى المحلي والوطني والعربي في شتى المجالات ذات الصلة بالأطاريح ، لأنها وعاء من أوعية المعلومات لا يمكن الوصول إليه وإتاحته وتداوله والاستفادة منه إلا عن طريق التعاون المخلص بينها لحاجتها كلها إلى بعضها البعض في ذلك ، وهذا التعاون إذا تحقق سينعكس إيجابا على الأطاريح والبحوث المستقبلية ، وسيحد من ظاهرة تكرار دراسة بعض المواضيع ، وازدواجية الجهود .

٧) لفت أنظار المسؤولين في الجهات الرسمية المسؤولة عن خدمات المكتبات والمعلومات على الصعيد الوطني في المملكة وهي مكتبة الملك فهد الوطنية ، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ، إلى ضرورة إكمال جهودهم والتزاماتهم تجاه الأطاريح على كافة الأصعدة والخدمات ، وبخاصة تلك التي لم تعد تحتمل التأخير مثل الضبط البيليوجرافي الشامل للأطاريح المجازة من قبل الجامعات والكليات السعودية ، أو التي حصل عليها سعوديون من الخارج ، وإتاحة مجموعاتها كاملة ، وتسهيل وصول المستفيدين إليها .

٨) حفز باحثين آخرين مستقبلاً لتغطية الجوانب المختلفة المتعلقة بالبث والاستفادة من الأطاريح عموماً (الدكتوراه والماجستير) على المستوى الوطني أو العربي ، لأنها – على أهميتها – ما زالت إلى حد ما مواضيع مجهولة لم يجر التطرق إليها بعد ، وسيورد الباحث لاحقاً وفي نهاية الدراسة مواضيع مقترحة لدراسات مستقبلية من واقع تجربته الميدانية إزاءها .

٩) تمثل هذه الدراسة على المستوى الوطني أول دراسة عن أوضاع أطاريح الدكتوراه في المكتبات الجامعية السعودية ، ومدى الاستفادة منها ، ومدى بث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لأطاريحهم ، أما على المستوى العربي فيمكن أن تعد من بواكير الدراسات العربية على هذا الصعيد .

مصطلحات الدراسة :

ستحتوى الدراسة على مصطلحات تجريدية (نظرية) وردت في أدبيات سابقة ، واعتماد المناسب منها ، كما ستحتوى في الوقت ذاته على مصطلحات إجرائية من أجل ضبط بعض المصطلحات والمفاهيم في هذه الدراسة ؛ توخيا للدقة والتحديد ، وحتى لا تحتمل أكثر من تأويل .

أطروحة الدكتوراه :

بحث علمي يفترض فيه الأصالة والابتكار ، يقدم لإحدى مؤسسات التعليم العالي كجزء من متطلبات درجة الدكتوراه ، وأحيانا يكون المتطلب الوحيد ، وتحقق كما ذكر " مجلس مؤسسات التعليم العالي " في الولايات المتحدة Council of Graduate Schools إضافة إلى المعرفة القائمة ، وإبراز مدى قدرة مؤلفها على التعامل مع طرق البحث وأدبيات التخصص ، ومدى تمكنه من التصدي لقضية فكرية رئيسة ، والخروج بنتائج فعالة [١٨].

أما من الناحية اللغوية ، فمع أن الشائع في الأدبيات العربية استخدام " رسالة " للبحث المعد للدكتوراه أو الماجستير أكثر من استخدام " أطروحة " التي لا تستخدم إلا على نطاق ضيق* ، إلا أن هذه الدراسة فضلت استخدام الأخيرة ، وتدعو إلى استخدامها ، لأنها أدق وأفضل في هذا الشأن ؛ إذ تدل في طياتها وفحواها على طرح الرأي على بساط البحث ، وإعمال النظر ، والمناقشة للوصول إلى الحقيقة ، وهذا تقريباً ما تسعى إليه بحوث الدكتوراه والماجستير ، يقول ابن سيدة في " المحكم " : " الأطروحة المسألة تطرحها [١٩] " ، وورد في "مختار الصحاح " للرازي : " المطارحة إلقاء القوم المسائل بعضهم على بعض[٢٠] " ، وجاء في " المعجم الوسيط " : " الأطروحة المسألة تطرحها للنظر والبحث "[٢١] ، أما كلمة "رسالة" فعلى الرغم من تعدد المعاني التي أوردها المعاجم لها ؛ إلا أن أياً من تلك المعاني لا يدل على الطرح ، وإعمال الذهن ، وتقليب الآراء للوصول إلى الأصوب ، وهي غاية البحث العلمي .

وفيما يتصل بجمع أطروحة ، فعلى الرغم من شيوع كلمة " أطروحات " جمعاً لها إلا أن الأصح لغوياً " أطاريح " وهو ما استخدمته هذه الدراسة وتدعو إليه أيضاً لأن المقولة المشهورة " خطأ مشهور خير من صواب مهجور " غير مقبولة في الدراسات العلمية ، ولأهمية هذه المسألة تذكر فيما يلي مبررات ذلك :

- جمع أطروحة على أطروحات استعمال محدث ظهر مع ظهور الأطاريح في الحياة العلمية العربية ، ولكن ليس له سند يؤيده حتى في المعاجم اللغوية الحديثة التي رجع إليها الباحث مثل : " المعجم الوسيط " أو " المنجد " أو " المختار من صحاح اللغة " أو غيرها ، ناهيك بالمعاجم القديمة .

---

* على سبيل المثال ، استخدمت " رسالة " اثنتين وأربعين مرة في " ببليوجرافية الببليوجرافيات في المملكة العربية السعودية " الصادرة عن مكتبة الملك فهد الوطنية مقابل مرة واحدة فقط لكلمة " أطروحة " .

- أطروحة على وزن " أُفْعُولة " ، وكل ما جاء على هذا الوزن (أو وزن أُفعول) يجمع على صيغة " أفاعيل " مثل : أسطورة ، أرجوزة ، أعجوبة ، أنشودة ، أهزوجة ، أُحدوثة ، أغلوطة ... الخ ، فيكون جمعها أساطير ، أراجيز ، أعاجيب ، أناشيد ... وهلم جرا .

و " أفاعيل " من جموع التكسير ، أو جموع الكثرة التي يقاس عليها ، أي أنها ليست سماعية[٢٢] (السماعي ما لا يقاس عليه) .

- كل ما ورد من شواهد مختلفة أطلع عليها الباحث تثبت أن كل اسم على وزن "أفعولة" يجمع على وزن " أفاعيل "،وتجنباً للإطالة فإن خير ما يستشهد به في هذا المجال التنزيل العزيز إذ جمع " أسطورة " على " أساطير " وليس " أسطورات " في تسع آيات كريمات في سور مختلفات ، كما جمع " أحدوثة " على " أحاديث " في أكثر من سورة أيضا .

- أنه حتى لو فرض (وهو غير صحيح) أن " أطروحة " لها جمعان : جمع تكسير على وزن " أفاعيل " ، وجمع مؤنث سالم على وزن " أفعولات " في " أطروحات " ؛ فالأول من صيغ جمع الكثرة وهو ما لا نهاية له ، والثاني جمع قلة وهو ما لا يزيد عن العشرة ، ومعروف أنه عند الحديث في هذه الدراسة أو غيرها عن الأطاريح ، لا يقتصر الأمر على عدد لا يتجاوز العشر منها ، وما يؤيد ذلك ما ذكره عالم اللغة " الاستراباذي " من أن الاسم إذا كان له جمع كثرة (أي جمع تكسير) ، وجمع سلامة (جمع مذكر أو مؤنث سالم) فجمع الكثرة أو التكسير للكثرة ، وجمع السلامة للقلة.[٢٣] .

درجة الدكتوراه أو شهادة الدكتوراه :

أعلى درجة علمية في حقل أو مهنة معينة يحصل عليها بعد استيفاء متطلبات معينة ، من بينها إعداد أطروحة خاصة بها[٢٤] ، وقد تكون الأطروحة أحياناً هي المتطلب الوحيد .

الأطاريح المسجلة :

هي الأطاريح التي وافقت القنوات المعنية في مؤسسات التعليم العالي على قبول مواضيعها وخططها ، وتم تعيين مشرفين عليها ، وبدأ أصحابها فيها بشكل فعلي ، وترد في الأدبيات الإنجليزية تحت مسمى On – Going Researchs أو Research In Progress

الاستفادة Use:

مصطلح من أكثر المصطلحات عرضة لعدم التحديد ، واحتمال وجود أكثر من تـأويل له في الأدبيات العربية في مجال المعلومات والمكتبات (وكذلك في الإنجليزية) ، وذلك بسـبب اقترانه بمصطلحين آخرين هما الإفادة والاستخدام ، وقد تستعمل هذه الألفاظ الثلاثة فيها تبادلياً مـع وجود فوارق مختلفة بينها ، ولتوضيح ما توصلت إليه الدراسة واعتمدته يذكر ما يلي :

أ- الاستفادة هي الطلب والسعي للإفادة ، لأن الألف والسين والتاء إذا دخلت على بعـض الأفعال الثلاثية المجردة تعني - ضمن ما تعني - الطلب [٢٥] ، كمـا في الأفعـال : استغفر ، واسترحم ، واستفتي ، أي طلب المغفرة أو الرحمة أو الفتوى .

ب- الإفادة : مشتقة من الفعل " فاد " ، ومعناها حصول وتحقق الفائدة[٢٦] .

ج- الاستخدام : آلية الاستعمال ، وهو مصطلح لا يقطع بتحقق الفائدة أو عدم تحققها ، فهو لفظ محايد .

وقد فضل الباحث استخدام " استفادة " على " إفادة" Beneficial Use في هذه الدراسـة ؛ لأن الأولى تعني الاستخدام توخياً لحصول الفائدة ، أو تفاؤلاً بحصولها ، أما الثانيـة فتقطـع بحصول وتحقق الفائدة بمجرد الاستخدام ، وهو ما لا يمكن التأكد منه والجـزم بـه في كـل الأحوال ، إذ قد يتصفح أحد الرواد داخل المكتبة أطروحة ما وهو شارد الذهن ثم يعيدهـا إلى مكانها دون أن يعلق بذهنه شيء منها ، وقد يستعير كتاباً استعارة خارجية ثم يعيده بدون قراءة .

كما فضل في الوقت ذاته استخدامها على كلمة " استخدام " ؛ لأن الأخيرة لا تقطـع بأي شيء فيما يتعلق بالإفادة ، ولكن قد تلجأ إليها هذه الدراسة ، وتستخدمها تبادلياً أحيانـا مع كلمة " الاستفادة " حينما يتطلب المعنى والمغزى لموضوع ما ذلك ، أو حينما يتطلب الأمـر " الحيادية " فيما يتعلق بحصول (أو عدم حصول) الفائدة .

البث Dissemination

من معاني البث في اللغة العربية النشر والتفريق [٢٧] ، قال تعالى (وبث منهما رجـالاً كثيراً ونساء) *، ويشبهها في ذلك اللغة الإنجليزية حيث أن من أهم معانيـها كمـا ورد في

* سورة النساء ، الآية ١ .

معجم وبستر Webster " النشر في كل اتجاه [فوق مساحات واسعة] كما في عملية بذر الحبوب"[٢٨] ، ولا يكاد معناها في حقل المكتبات والمعلومات يختلف في الجوهر عما ورد انفاً في كلا اللغتين ، والمقصود به في هذه الدراسة على وجه التحديد :

الأشكال التي يتم عبرها تحويل الأطروحة من هيئتها الأصلية إلى هيئة أخرى مثل هيئة الكتاب أو المقال أو غيرها كي تصل إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين المحتملين منها ، وحتى لا تختلط ببعض أنواع الاستفادة فقد تم حصرها في هذه الدراسة بثمان هيئات ** ، كما تم استبعاد البث الشفوي لها كإلقائها عبر محاضرة ، أو مناقشتها والحديث عنها عبر قسم ، أو عبر جلسة ، أو عبر اجتماع ، أو ما شابهها ، وذلك لصعوبة قياس هذا النوع من البث الذي يعتمد على الذاكرة .

وقد تم استخدام كلمة " بث " تبادلياً مع كلمة " نشر " Publishing في هذه الدراسة أحياناً ، حيثما يقتضي المقام ذلك ، علما بأن الأولى تحمل مدلولات ومعان أوسع من الثانية التي تميل إلى التخصص في البث ، بل إن الثانية تعتبر نوعاً من أنواع الأولى ، وإحدى وسائل البث المختلفة .

المستفيدون :

المستفيدون في هذه الدراسة هم المستفيدون الفعليون أو المحتملون من الأطاريح ، وبالتحديد أعضاء هيئة التدريس ، وطلبة الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي في المقام الأول ، ثم إلى حد ما الباحثون خارج نطاق تلك المؤسسات .

عضو هيئة التدريس :

هو كل حاصل على درجة الدكتوراه يزاول كل أو بعض هذه العمليات : التدريس ، البحث ، الإرشاد الأكاديمي ، ويحمل أحد هذه الرتب العلمية : أستاذ ، أو أستاذ مشارك ، أو أستاذ مساعد ، ويعمل بإحدى مؤسسات التعليم العالي .

وقد اشترطت هذه الدراسة الحصول على درجة الدكتوراه في عضو هيئة التدريس ، لأنها تبحث كل ما له صله بأطروحة الدكتوراه ... إيداعاً وبثاً واستخداماً في التدريس ... الخ ، ولذا استبعدت الحاصلين على " الزمالة " وما في مستواها في المجال الطبي (والتي تعادل

** ص ١٦٥ .

الدكتوراه مهنياً ووظيفياً) ، حتى لو كانوا يزاولون التدريس والبحث ، وذلك لأن الزمالة في الطب لا تتطلب غالباً إعداد أطروحة دكتوراه .

طلبة الدراسات العليا :

هم أولئك الطلبة الذين انخرطوا فعلاً (أو على وشك الانخراط) في برامج الدراسات العليا للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه ، ومعظمهم * على وظيفة " معيد " ، أو " محاضر " في مؤسسات التعليم العالي السعودية ، وهي وظائف مؤقتة في تلك المؤسسات ، يعطى شاغلوها فترة زمنية محدودة للحصول على الدرجة المطلوبة ،ومن لم يستطع فإن النظام يقتضي تحويله إلى عمل آخر يناسب تخصصه ، وقد استخدم لفظ " طلبة الدراسات العليا " تبادلياً في ثنايا هذه الدراسة مع لفظ " المحاضرين والمعيدين " .

التعليم العالي :

مرادف للتعليم الجامعي ، وهو الذي يبدأ بعد المرحلة الثانوية وينتهي بالحصول على البكالوريوس أو الليسانس .

الدراسات العليا :

هي البرامج التي تقدم بعد إنهاء المرحلة الجامعية ، وذلك من أجل الحصول على درجة الدبلوم أو الماجستير ، أو الدكتوراه[٢٩] ، ولأغراض هذه الدراسة الإجرائية جرى قصرها على برامج الماجستير والدكتوراه فقط ، لأنها هي التي تتطلب إعداد أطاريح ، وهو مجال الدراسة .

علوم الدين الإسلامي :

القرآن الكريم وعلومه (بما فيه التفسير) ، السنة الشريفة وعلومها ، العقيدة والمذاهب القديمة والمعاصرة ، الفقه وأصوله ، السياسة الشرعية ، الاقتصاد الإسلامي ، الدعوة والإعلام الإسلامي ، الأعمال العامة .

---

* هناك القليل ممن ينخرطون في برامج الدراسات العليا خارج نطاق مؤسسات التعليم العالي ، وهم ليسوا بالمعيدين ولا المحاضرين .

وقد حرصت هذه الدراسة على تحديد ذلك ، لأن هناك اختلافات في تقسيم علوم الدين الإسلامي بين المتخصصين والباحثين ، وإن كانت اختلافات غير جذرية .

إيضاحات وضوابط عامة :

١- مختصرات الدراسة :

هناك عدد من المسميات – الطويلة نوعاً ما – ، التي يتكرر ظهورها في الدراسة في مواضيع عديدة ، ولهذا سترد مختصرة في بعض الأحيان ، على هذه الهيئات :

جامعة الإمام = جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

جامعة الملك فهد = جامعة الملك فهد للبترول والمعادن .

المملكة = المملكة العربية السعودية .

أمريكا = الولايات المتحدة = الولايات المتحدة الأمريكية .

الأطاريح = أطاريح الدكتوراه ، أما إذا قصد بها أطاريح الدكتوراه والماجستير معاً فسيشار إلى ذلك .

الأطروحة = أطروحة الدكتوراه

University Microfilm International = U.M.I.

٢- التأريخ :

ستستخدم الدراسة التاريخين الهجري والميلادي حسب ورودها في المصادر ، وإذا أورد التاريخ الهجري وحده فسيتم تحويله إلى التاريخ الميلادي حسب " تقويم أم القرى المقارن " الذي أصدرته وزارة المالية والاقتصاد الوطني عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م[٣٠] ، لأن بعض القراء الذين ربما تصفحوا هذه الدراسة مستقبلاً ، قد لا يكون التاريخ الهجري مألوفاً لديهم ، لأنه ليس التاريخ الرسمي المستخدم في بلدانهم .

٣- نقل الأسماء ذات الحروف اللاتينية إلى العربية :

نصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فيما يتعلق بالنقحرة * في أولى ملاحظاتها على أن تكتب أسماء الأعلام كما نطق بها أهلها "[٣١]" ، ولهذا ستكتب الأسماء التي ترد بالأحرف اللاتينية تبعاً لهذه القاعدة مع التشكيل عند الضرورة ، حتى لو خالفت في ذلك المألوف والشائع في الأدبيات العربية ، فمثلا :

- الاسم McPhie يكتب مكفي ، وليس ماكفي .
- الاسم Mary يكتب ميري ، وليس ماري .
- الاسم Bush يكتب بُشْ ، وليس بوش .
- الاسم Nelson يكتب نِلسُن ، وليس نيلسون ، أو نلسون .
- الاسم Texas (ولاية أمريكية) يكتب تِكْسَس ،وليس تكساس .

٤- توثيق الاستشهادات المرجعية :

ستوثق المصادر المستشهد بها في " قائمة المصادر " في آخر الدراسة ، وفي هوامش كل فصل حسب نهج توريبين Turabian في كتابة المعروف " .... A Manual for Writeres "[٣٢] .

أما حجم " التوثيق " في هوامش كل فصل فتسير الدراسة على فحوى التوصية التي أصدرتها الجمعية الأمريكية للغة الإنجليزية الحديثة Modern Langauge Association of America [٣٣] والداعية إلى الاختصار في بيانات المصادر المستشهد بها في هوامش كل فصل ، ما دام هناك " قائمة مصادر "في آخر البحث توثقها بشكل كامل ، وذلك تجنباً للتكرار وحشو الدراسة بما لا طائل تحته ويمكن الاستغناء عنه ، وقد ذكرت الجمعية المذكورة أن معظم أساتذة الجامعات والمشرفين على الأطاريح ، والكثير من دور النشر ، وبعض الدوريات ينادون بذلك ولهذا سيكتفي في حواشي كل فصل بذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب مختصراً ورقم

---

* نقل الأسماء بحروف لغة أخرى ،وهي في تركيبها اللغوي هنا تسمى " نحتا " ، كما في البسملة والحوقلة والدمعزة .

الصفحة إذا كان كتاباً ، أما إذا كان مقالاً فيدون كاتب المقال وعنوانه مختصراً واسم الدورية والصفحة ، هكذا :

محمد الربيع ، من قضايا البحث العلمي ... ، ص ٥٢ (إذا كان كتابا) .

حمادي التونسي ، " التعاون بين المكتبات ..." ، حولية المكتبات و المعلومات ، ص ١١ (مقالة في دورية) .

٥- معاملة الأسماء :

ستورد الأسماء العربية الحديثة الواردة في ثنايا الدراسة على هذه الهيئة :

الاسم الأول + المقطع الأخير .

لأنها أكثر مناسبة لها بدلاً من الاقتصار على المقطع الأخير الذي قد لا يحمل تحديداً أو تميـيزاً كما في الاسم : محمد علي مثلا .

أما الأسماء العربية القديمة فستورد حسب اسم الشهرة ، وسيكتفي باسم العائلة فقط بالنسبة للأسماء غير العربية .

٦-معاملة الأرقام :

ستكتب الأرقام من واحد إلى مائة بالحروف ، أما فوق ذلك فستكتب بالأرقام ، إلا إذا كانت الجملة تحوي أرقاما كثيرة ، فعندها ستكتب بالأرقام كلها .

هوامش الفصل الأول

1) B.Berelson, Grduate Education in the United States , pp.173-175.

٢) سعـــد الهجرسي ، دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكـــــر العـــربي : الأطروحـــات – الدوريات ، ص ٢٤ .

٣) السعودية ، وزارة المعارف ، مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق الـــتربوي ، التوثيـــق التربوي ، دليل رسائل الدكتـــوراه والماجســـتير للمواطنـــين الســـعوديين ١٣٤٨ ــ ١٣٩٤هـــ ... ، ص ٢ .

٤) السعودية ، السفارة السعودية بأمريكا ، الملحقية الثقافيـــة الســـعودية ، المتخرجـــون السعوديون من الجامعات الأمريكية ، ص ٥٠ .

٥) أيمن الغفيلي ، الضبط الوراقي للأطروحات الجامعية في المملكة العربية الســـعودية ... ، ص ٤٨ .

٦) السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي ، إدارة التنسيق مـع الأجهزة التعليمية ، دليل التعليم في المملكة العربية السعودية ، ص ١٩ .

٧) جامعة الملك سعود ، كلية الدراسات العليا ، أساليب تقويم برامج الدراسات العليـــا في الجامعات السعودية ، ص ٢٢١ .

٨) أيمن الغفيلي ، ص ٤٨ .

٩) السعودية ، وزارة التعليم العالي ،وكالة الوزارة للشـــؤون التعليميـــة ، الإدارة العامـــة للدراسات والمعلومات ، إحصاءات التعليم العـــالي في المملكـــة العربيـــة الســـعودية ١٤١٧هــــ ، العدد العشرون ، (تحت الطبع) .

١٠) جامعة الملك سعود ، دليل كلية الدراسات العليا : اللوائح والأنظمة ، ص ١٨ .

11) Council of Graduate Schools in the United States , Requirements for the Ph.D..., p. 12 .

12) C.Boyer , " The Ph.D. Dissertation ..." pp. 18-20 .

13) M. Debeauvais , “ Doctoral Theses in France …” European Journal of Education , p. 380 .

14) B. Yegidis and R. Weinbach , Research Methods …, p.65

١٥) صالح العساف ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، ص ١٥ .

١٦) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية ، ص ص ، ٦٣١-٧٠٧ .

١٧) أيمن الغفيلي ، ص ٩٩ .

18) Council of Graduate Schools in the U.S.,pp.12-13.

١٩) ابن سيدة ، علي بن إسماعيل ، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، ٢٣ : ١٧٥ .

٢٠) الرازي ، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، ص ٣٨٩ .

٢١) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ٢ : ٥٥٣ .

٢٢) لويس معلوف ، منجد الطلاب ، ص ص يج ، يد .

٢٣) الاستراباذي ، رضي الدين محمد ، شرح شافية ابن الحاجب ، ١ : ٢٦٧ (هامش الصفحة) .

24) Amarican Association of Collegiate Registars and Admission officers the Joint Committee on Data and Definitions in Higher Education , Handbook of Data and Definition …, p.56.

٢٥) ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل ، ٤: ٢٦٤.

٢٦) الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد ، القاموس المحيط ، ١: ٣٣٦ .

٢٧) مجمع اللغة العربية ، ١: ٣٨ .

28) Webster’s Ninth New Collegiate Dictionary , p. 366.

٢٩) صالحة سنقر ، الدراسات العليا في الجامعات العربية …، ص ٣ .

٣٠) السعودية ،وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، تقويم أم القرى المقارن ١٣٠٠-١٤٢٩هـ / ١٨٨٢-٢٠٠٧م .

٣١) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مكتب تنسيق التعريب في الوطني العربي بالرباط ، " ندوة تنميط الأسماء الجغرافية ... " ، اللسان العربي ، ص ١٨٧ .

32) K. Turabian , A manual for Writers of Term Papers , Theses and Dissertations .

33) Modern Langauge Association of America , The MLA style Sheet .

الفصـــــل الثانـــــي

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

خلفية لغوية :

دكتوراه :

هذه الكلمة التي تضاف إلى كلمة " شهادة " أو " درجة " فيقال : شهادة أو درجة الدكتوراه منقولة حرفياً من أصل غير عربي ولم يجر تعريب لها ، وهي في الإنكليزية Doctorate وفي الفرنسية Doctorat، وفي الألمانية Doctor ، ويبدو أن لفظها العربي " دكتوراه " مأخوذ من اللفظ الفرنسي لسببين ؛ أن الحرف T الأخير في كلمة Doctorat الفرنسية ينطق هاءً ولهذا فنطقها بالفرنسية مثل العربية تماماً هو " دكتوراه "[1] ، أما السبب الثاني فهو أن تقاليد الدكتوراه وبداياتها في العالم العربي بداية من العقد الثاني من القرن العشرين الميلادي كانت – في الأرجح – متأثرة بالنهج الفرنسي ، لأن أوائل البعثات العربية (وبالتحديد المصرية) للدراسة خارج العالم العربي كانت إلى فرنسا* في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين الميلادي ، ولم تكن إلى بريطانيا أو الولايات المتحدة أو ألمانيا ، إضافة إلى أن أول أطروحة دكتوراه نالها عربي في بلاد عربية كانت من الجامعة الأهلية في مصر (جامعة القاهرة فيما بعد) كانت في عام ١٩١٤م[2] ، في وقت لم تجز فيه بريطانيا أي أطروحة دكتوراه حتى عام ١٩١٧م[3] ، أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة فلم تتوجه لها البعثات العربية للدراسة بشكل ملحوظ إلا بعد الحرب العالمية الثانية تقريباً ، وهذا كله يرجح أن نطقها العربي " دكتوراه " كان محاكاة لنطقها الفرنسي وليس الإنجليزي .

أطروحة الدكتوراه :

كما ذكر سابقاً لأطروحة الدكتوراه في اللغة العربية مسميان هما : " رسالة "

---

* أول دكتوراه رصدها الباحث لعربي من الخارج كانت من فرنسا عام ١٩١٣م لـ " عبد العزيز فهمي " المصري الجنسية ، وذلك من خلال مقال لجابر عصفور في صحيفة الحياة في ١٤١٩/١١/٥هـ-١٩٩٢/٢/١م.

الدكتوراه و" أطروحة " الدكتوراه* ، أما في اللغة الإنجليزية فلها لفظان شائعان Dissertation و Thesis وهما في اكثر الحالات مترادفان ، وقد يستخدمان تبادلياً[٤] ، ولكن أحياناً يكون أحدهما السائد في بلدان دون أخرى ، ففي الولايات المتحدة الشائع استعمال Dissertation ، أما في بريطانيا فكلمة Thesis هي الشائعة[٥] ، على الرغم من وجود استثناءات بهذا الخصوص حيث تستخدم Thesis في جامعة هارفرد Harvard ومعهد ماساتشوستس للتقنية Mass . Inst . of Tech. في الولايات المتحدة ، بينما تستخدم جامعة لندن اللفظين تبادلياً[٦] .

درجة الدكتوراه :

يطلق عليها في الأدبيات العربية صيغ كثيرة الشائع منها الدكتوراه ، درجة الدكتوراه ، شهادة الدكتوراه ، وهناك صيغ أخرى أقل استخداماً ، وتقتصر على الجامعات ذات الصبغة الدينية والعربية ، فمثلاً يطلق عليها في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة " العالمية العالية " ، بينما يطلق على درجة الماجستير " العالمية "[٧] ، أما في جامعة الأزهر فيطلق على درجة الدكتوراه " العالمية " ، أما الماجستير فيطلق عليها " درجة التخصص "[٨] ، وفي جامعة أم القرى بمكة المكرمة كان يطلق عليها أحياناً " درجة الأستاذية"[٩] وفي بعض الأطاريح التي وقعت بين يدي الباحث الصادرة عن تلك الجامعة تسمى بـ " درجة التخصص العليا " في حين يطلق على الماجستير " درجة التخصص " أو " درجة التخصص الأولى " .

أما بالنسبة للغة الإنجليزية فيوجد لها عدة صيغ متشابهة في بعض الأحيان منها : Doctorate فقط و Doctorate Degree و Doctoral Degree و Doctor of Philosophy وتختصر هكذا : .PH . D ، وهذا الأخير من أكثر الصيغ استخداماً ... إلى غيرها من صيغ أخرى ، وهناك صيغة لها غير منتشرة تماماً خارج نطاق بريطانيا هي Dphil وتعني . PH . D تماماً ، وليس هناك فارق بينهما إلا في ترتيب الصفة والموصوف .

---

* ص ص ٢٢ - ٢٣ .

خلفية تاريخية :

من الصعب الفصل بين درجة الدكتوراه وأطروحة الدكتوراه لأنهما بمثابة كيان واحد ، ويكون الفصل بينهما أكثر صعوبة عند تناولهما من الجانب التاريخي ، ولهذا ستتناولها الدراسة في حيز واحد ، جنباً إلى جنب .

وبطبيعة الحال ، تختلف درجة الدكتوراه وأطروحة الدكتوراه عند بدايات ظهورهما عما هو عليه الآن ، حيث تدرجتا خلال ثمانية قرون عبر تحولات وتطورات عديدة حتى استوتا على ما هما عليه الآن ، وقد يحمل المستقبل تغيرات كثيرة في نطاقهما بسبب النقد - المبرر وغير المبرر أحياناً - الموجه لهما باستمرار ، وبسبب سعى الإنسان الدائب إلى الأكمل والأحسن دائما .

ويمكن القول - تاريخياً - إن أول درجة دكتوراه منحت كانت من قبل جامعة بولونيا في إيطاليا أواخر في القرن الثاني عشر الميلادي ، وكانت في حقل القانون المدني[١٠] .

ولم تكن درجة الدكتوراه بادىء الأمر تعني إثبات قدرة الطلبة على اجتياز آخر مرحلة في الدراسات العليا ، كما هو حاصل في الوقت الراهن ، بل كانت من أجل إثبات قدرة الطلبة على التدريس ، على أساس أن تدريس مادة ما دليل على التمكن منها ، ولهذا كانت " إجازة التدريس " أو ما يعرف باللاتينية بـ Lacentia Docendi أقدم أشكال الشهادات الأكاديمية ، بغض النظر عن مستقبل حاملها ، ومدى رغبته أو عدم رغبته في الإنخراط في مهنة التدريس لاحقاً[١١] ، ومن الأهمية الإشارة إلى أنه لم يكن هناك فرق بين شهادتي إجازة التدريس وهما الدكتوراه والماجستير ، ولا ألقاب حامليها المختلفة وهي : Doctor و Master و Professor وحتى Teacher ، بل أن اللفظين المذكورين (دكتوراه وماجستير) كانا يستخدمان تبادلياً لمعنى واحد هو القدرة على التدريس والتمكن Master من المادة المدرسة ، ولم يتم التفريق والتمييز بينهما بحيث صارت الدكتوراه أعلى أكاديمياً من الماجستير واصبح لقب الدكتور Doctor يقتصر على حامل الدكتوراه ، إلا في ألمانيا في القرن التاسع عشر الميلادي[١٢] ، ومن ذلك الحين تبنت معظم جامعات العالم نظام الشهادات العليا الذي نشأ في

ألمانيا بحيث صارت الماجستير المرحلة الأولى في الدراسات العليا ، والدكتوراه المرحلة الثانية فيها .

أما فيما يختص بالأطروحة ، فلم تكن من متطلبات الدكتوراه والماجستير إلا فيما بعد ، وفي القرن الثالث عشر الميلادي على وجه التحديد ، وكانت " كلية اللاهوت " بجامعة باريس أول من تبنى ذلك فيما يسمى بـ " اختبار الأطاريح " ؛ الذي يتعين على مدرسي المستقبل اجتيازه ، وكانت ذلك الاختبار شفوياً أو بمثابة مناقشة علنية للأطروحة التي يكتبها الطالب(١٣) .

ومما ينبغي ذكره هنا أن الأطروحة ولقرون عديدة ، وحتى تقريباً القرن التاسع عشر الميلادي لم تكن من الأهمية العلمية بمكان ، ولم يكن يجري تداولها ، أو نشرها ، أو الاستفادة منها والرجوع إليها ، بل كان الغرض منها فقط اجتياز ذلك الاختبار أو تلك المناقشة العلنية ، ثم ينتهي أمرها ، ولم يتغير هذا الوضع جذرياً إلا فيما بعد ، وكانت هناك كما تذكر إنجل Engel ثلاثة عوامل ساعدت في ذلك مباشرة أو غير مباشرة ، وهي الثورة الصناعية عام ١٧٦٩م ، والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م ، وما حملته هاتان الثورتان من أفكار وقيم ومفاهيم جديدة ، أما العامل الثالث (وهو أهمها) فهو تحول الجامعات الألمانية في القرن التاسع عشر الميلادي (وعلى رأسها جامعة Gottingen) من مجرد مؤسسات للتعليم فقط إلى مؤسسات للتعليم والبحث معاً ، وأصبحت تلك الجامعات رائدة أيضاً في مجالات أخرى مثل استخدام اللغات المحلية بدلاً من اللاتينية ، وتطبيق مبدأ الحرية في التدريس والتعليم والبحث . وغير ذلك من التغيرات التي طرأت على وظيفة الجامعات(١٤) .

والحق أن هذا التحول العظيم في وظائف الجامعات كان له عظيم التأثير داخل ألمانيا أو خارجها ، وعلى شتى الأصعدة ؛ إذ أصبحت الرائدة في التغيير إلى الأحسن ، ومن ضمن ما شمل هذا التحول أطروحة الدكتوراه التي أصبحت متطلباتها في الجامعات الألمانية أولاً ثم في الأوربية والأمريكية فيما بعد ؛ مختلفة عما كانت عليه سابقاً ، وصار لزاماً أن تتصف بالأصالة والابتكار ، وأن تكون إضافة ذات معنى إلى تراكمية المعرفة الموجودة قبلاً ، وأن

تكون كما يصفها هلمهولز Helmholz بمثابة " لبنة " من اللبنات في صرح المعرفة الذي لا يتوقف عن النمو[١٥] .

وإذا كان للجامعات الألمانية السبق في التفريق بين درجة الماجستير والدكتوراه ، وفي تحديد هوية وسمات برامج الدكتوراه وأطروحتها بحيث صارت إلى حد كبير الأنموذج السائد الآن في كثير من جامعات العالم ، فإن للجامعات والكليات الأمريكية الدور الكبير في نشر نظام الدكتوراه خارج أمريكا وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مع انفتاحها على العالم ، وتعاظم دور الولايات المتحدة في المجالات التعليمية والثقافية والاقتصادية والعسكرية وغيرها ، وعدا عن كونها أكبر الدول في عدد مؤسسات التعليم العالي وبالتالي أكبرها في عدد أطاريح الدكتوراه المجازة لديها ، فإنها صارت أكبر الدول استقطاباً للطلبة الأجانب من كثير من بلدان ا لعالم وبخاصة في مجال الدراسات العليا ، إما عن طريق المنح التعليمية ، أو برامج تبادل الأساتذة والطلبة ، أو عن طريق النظام التعليمي الأمريكي بشكل عام الذي صار أداة جذب لهم بسبب حيويته وإمكاناته وعناصر التجديد الكامنة فيه ، والخروج على الأنماط التقليدية في مجالاته المختلفة .

ويعود اتصال الطلاب الأمريكيين بالجامعات الألمانية إلى القرن التاسع عشر الميلادي حيث لم يكن لديهم دراسات عليا ، ومن كان يرغب فيها كان يذهب بشكل رئيسي إلى الجامعات الألمانية ، وقد ذهبوا إلى هناك زرافات ووحداناً وبأعداد كبيرة وبخاصة في العقد الثامن من ذلك القرن ، وعادوا بشهادات الدكتوراه ، وأصبحوا مدرسين في الجامعات الأمريكية ، وبدورهم تبنوا نظام الدراسات العليا الألماني وتقاليده من مناهج ومحاضرات وندوات وغيرها بكل حذافيره[١٦] ، وأصبحت الجامعات الأمريكية فيما بعد تقدم شهادات الدكتوراه ، وكانت الرائدة في ذلك جامعة ييل Yale التي منحت أول ثلاث شهادات دكتوراه في أمريكا عام ١٨٦١م في مجالات علم النفس والفيزياء والآداب القديمة (اليونانية والرومانية)[١٧] ، ثم تبعتها بدون إبطاء الجامعات الأمريكية الأخرى ، ولا تزال المتطلبات الرئيسة لدرجة الدكتوراه في الجامعات الأمريكية (التي أخذتها عن الألمانية) كما هي تقريباً منذ ذلك التاريخ ، ولقد كبر وتضخم بعد ذلك نفوذ الدكتوراه في الدراسات العليا في الولايات المتحدة إلى درجة

كبيرة ، بحيث صار المهاجمون لها ولنفوذها ، والمطالبون بإدخال إصلاحات عليها يصفونها بـ " الكابوس الألماني " German Incubus إشارة إلى مصدر التأثير .

وقبل ترك هذا الموضوع لابد من الإشارة إلى أن نفوذ الدكتوراه في بعض البلدان المتقدمة في أوربا ليس بالحجم الموجود في أمريكا وعلى سبيل المثال فإن بريطانيا - كما ذكر سابقاً - لم تبدأ برامج الدكتوراه لديها إلا عام ١٩١٧م في جامعة أكسفورد ، ومن ثم الجامعات البريطانية الأخرى[١٨] ، كما أن القيمة العلمية والمكانة لها وبخاصة فيما يتعلق بالتأهيل للتدريس في الجامعات ليست كذلك مقارنة بما هو موجود لدى الجامعات الأمريكية .

أما في العالم العربي فقد تم منح أول شهادة دكتوراه في وقت متقدم نسبياً مقارنة حتى مع بعض الدول الأوربية المتقدمة كما في بريطانيا فيما سبق ذكره ، وتم ذلك في الجامعة الأهلية (جامعة القاهرة الآن) عام ١٩١٤م[١٩] ، وفيما يتصل بالمملكة العربية السعودية تم حصول أول سعوديين عليها - كما ذكر آنفاً - من الخارج وبالتحديد من مصر والولايات المتحدة عام ١٣٧٣هـ /١٩٥٣م ، أما أول أطروحة دكتوراه أجيزت من قبل جامعة سعودية فقد كان كما ذكر عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، وكانت الجامعة هي جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

الأهمية العلمية للأطروحة :

هناك جدل كبير حول الأهمية العلمية لأطروحة الدكتوراه ومدى الاستفادة منها منذ بدايات ظهورها في سماتها الحديثة في القرن التاسع عشر الميلادي في الجامعات الألمانية ، وقد كان الجانب الأكبر من هذا الجدل ولا يزال موجوداً في الأدبيات المكتوبة عنها في الولايات المتحدة منذ تبنيها لنظام الدراسات العليا في الجامعات الألمانية بسلبياته وإيجابياته ، والذي كان واسطة العقد فيه درجة الدكتوراه ، وواسطة العقد في الدكتوراه أطروحتها ، ومنذ العام ١٨٦١م الذي أجيزت فيه أول دكتوراه من جامعة أمريكية ، ما زالت أطروحة الدكتوراه منذ ذلك الحين وإلى الآن ذات موقع فريد في الهرم التعليمي الأمريكي بحيث أطلق عليها " العجل

المقدس " Sacred Cow [٢٠]، وفي الوقت نفسه أكثر جوانبه تعرضاً للنقد ، ووضعاً على المحك .

ومن البديهي أن لا تقتصر هذه الدراسة في هذا الجانب على المصادر الأمريكية في هذا المجال بل ستورد ما يكون مناسباً مع أغراض هذه الدراسة من مصادر أخرى .

وقبل الخوض في الموضوع ، فإن من الأهمية إيراد أهداف الأطروحة حتى يتبين مدى أهميتها العلمية ومدى تلبيتها لتلك الأهداف التي أوجدت من أجلها .

تكاد تجمع مراكز الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي في العالم على أن هناك هدفين لأطروحة الدكتوراه :

١) أن تكون إضافة علمية أصيلة لما هو موجود في حقلها قبلاً في المقام الأول .

٢) أن تكون أداة تدريب في مجال البحث من أجل إعداد بحوث أصيلة فيما بعد ، أو الإشراف على بحوث مستقبلاً .

وعلى ضوء هذين الهدفين يمكن الحكم لها أو عليها .

الأهمية العلمية للأطروحة من منظور إيجابي :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن متطلبات الدكتوراه[*] المتعددة الموجودة لدى الجامعات والكليات بداية من تقدم الطلب لنيلها وحتى المناقشة العلنية ومن ثم إجازتها ؛ كفيلة إلى حد كبير بإنتاج أطاريح ذات أهمية عالية ، بدليل أن هناك العديد من الكتب والمقالات الهامة في شتى التخصصات كانت أصولها أطاريح دكتوراه ، وأن بعض الاكتشافات والنظريات وحتى المخترعات في بعض الحقول كان مصدرها منها ، وأن العديد من المؤتمرات والندوات العلمية تلقى وتنشر فيها بحوث مستقاة من أطاريح دكتوراه إلى جانب استخدامها أحياناً في عملية التدريس في المرحلة الجامعية أو مرحلة الدراسات العليا ، علاوة على أن بعض المؤسسات الخاصة التي تقدم منحاً للمتفوقين للدكتوراه في مجالات تحددها ، لا تسمح لأحد بالإطلاع على أطاريح منسوبيها بسبب الأهمية العلمية لها في مجال التنافس بينها وبين المؤسسات

---

[*] ص ص ٢ – ٣ .

الأخرى ، وهذا كله يثبت أهميتها العلمية لأنها كانت عموماً ، وكما ينتظر منها إسهاماً أصيلاً في المعرفة البشرية في ميادينها المختلفة ، أما فيما يتعلق بقلة الاستفادة منها كما بينت ذلك الكثير من الدراسات – التي ستذكر فيما بعد – فلا يعود إلى تواضع قيمتها العلمية ، بل إلى عوامل خارجية سببت ذلك ، وهي :

١) عدم وجود ضبط ببليوجرافي متكامل لها في معظم بلدان العالم على الأصعدة والأشكال المختلفة (فهارس – كشافات – مستخلصات ...) ، وعموماً لا تدرج الأطاريح في الببليوجرافيات الوطنية إلا إذا كانت منشورة على هيئة كتاب [٢١]، وهذا النقص الببليوجرافي لا يقتصر على الدول النامية بل على دول متقدمة ، وكما ذكر ديفنسن Davinson فإن الضبط الببليوجرافي الفعال للأطاريح لم يتحقق في بريطانيا إلا في عام ١٩٥٠م[٢٢] ، على الرغم من أن درجة الدكتوراه قد أجيزت هناك منذ عام ١٩١٧م .

ولا تختلف الصورة في العالم العربي عنها في دول العالم الأخرى ، إذ لا يكاد يوجد ضبط ببليوجرافي شامل لها على الأصعدة العربية أو القطرية أو المحلية ، حتى على مستوى الجامعات التي أجازتها أحيانا ، وتكاد تكون أول محاولة للضبط الببليوجرافي لها على المستوى العربي في مصر عام ١٩٥٨م كما ذكر سعد الهجرسي [٢٣]، مع العلم أن بدايات إجازاتها من قبل جامعات العالم العربي كانت أقدم من ذلك بكثير ، وتعود إلى ١٩١٤م وهو تاريخ إجازة أول أطروحة دكتوراه من جامعة عربية كما ذكر سابقاً ، ولا تختلف المملكة العربية السعودية – موضوع الدراسة – عن شقيقاتها العربيات في هذا الخلل الببليوجرافي ، على الرغم من وجود جهود متعددة في هذا المجال من قبل جامعات أو وزارات أو دوريات أو أفراد ... الخ ، ثم تأسيس مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض عام ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، وتطبيق نظام الإيداع فيها عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م والذي يشمل الأطاريح ، إلا أن ذلك كله لم يحقق بعد ضبطاً ببليوجرافياً متكاملاً لها .

ولا شك أن الخطوة الأولى في الاستفادة من الأطاريح تكمن في ضرورة الضبط الببليوجرافي الشامل لها لوجود علاقة طردية بينهما ، والتي تجيب على استفسارات ماذا ، وأين ، ومتى من قبل المستفيدين فيما يختص بالأطاريح .

٢) عدم توفيرها وإتاحتها – بشكل متكامل – للمستفيدين ، وما قيل عن النقص في ضبطها الببليوجرافي يمكن أن يقال – وبدرجة أكبر – عن توفيرها وإتاحتها ، فمن النادر توفر كافة ما أجيز من أطاريح دكتوراه في أي بلد في مكان واحد ، كالمكتبة الوطنية مثلاً ، إلا إذا كانت أعدادها محدودة ، بل إن بعض الجامعات في البلاد العربية لا يوجد لديها كافة الأطاريح التي أجازتها ، أو حتى الموجودة في ببليوجرافياتها ، وبخاصة الأطاريح القديمة منها ، وقد تبين هذا للباحث بعد مناقشات في هذا الموضوع مع بعض أعضاء هيئة التدريس العرب الذين يعملون في جامعات سعودية ، وبعد مسح للأطاريح التي أجازتها الجامعات السعودية في علوم الدين الإسلامي في مكتباتها حيث لاحظ الباحث نقصا في بعض مجموعاتها وذلك من خلال محاولته التعرف على مدى الاستفادة منها في مجال الاستشهادات المرجعية ، كما لاحظت هذه الدراسة أن هناك نوعاً مما يمكن أن يطلق عليه " التقوقع الاستشهادي " فيما يختص باستشهاد الأطاريح بالأطاريح ، حيث يميل طلبة الدراسات العليا في أطاريحهم إلى الاستشهاد بالأطاريح التي أجازتها جامعاتهم والمتوفرة في مكتباتها ، لا لأنها الأفضل بل لأنها المتاحة لهم .

٣) عدم تسهيل الوصول إليها والاستفادة منها – على فرض توفيرها في كثير من الأحيان ، وهذا يتمثل في إتباع طرق بالية في حفظها وتنظيمها مثل استخدام نظام الأرفف المغلقة في بعض المكتبات الجامعية ، وحفظها في أماكن بعيدة عن أنظار المستفيدين ، وفي جهات ذات دوام محدود ، ومحدودية الخدمات المقدمة حيالها ، ووضع العراقيل المتعلقة بذلك مثل منع إعارتها أو تصويرها أو حتى أحياناً منع الإطلاع عليها بدون إذن صاحبها ، وعدم وجود تعاون بين المكتبات الجامعية يسهل استفادة المهتمين منها بها ، وعلى العموم ، كلما كان البلد متقدما في مجال استثمار المعلومات

كلما قلت العراقيل التي تحول دون الاستفادة منها ، وإن كان لكل قاعدة شواذ ، فمثلاً في الولايات المتحدة التي تعد من أوائل الدول في تسهيل الاستفادة من أوعية المعلومات المختلفة ، هناك بعض جامعات ومعاهد عريقة لا تسهل ذلك كما ينبغي ، وقد ذكر أوركوهارت Urquhart – وبعد زيارات ميدانية – لجامعة هارفرد الأمريكية وكلياتها – حيث كل كلية وكل قسم مستقل في إجراءاته حيال الأطاريح – أنه لا يسمح فيها بالتصوير الكلي أو ا لجزئي للأطاريح التي يقل عمرها عن خمس سنوات إلا بعد موافقة صاحبها ، كما أن قسم التاريخ في تلك الجامعة لا يمكّن أحداً من الوصول إلى الأطاريح التي يقل عمرها الزمني عن ست سنوات[٢٤] .

كما ذكر أن جامعة هارفرد ومعهد ماساتشوستس وجامعة شيكاجو – وكلها مؤسسات علمية عريقة – لم تشارك في مشروع مؤسسة U . M . I[٢٥] الذي يسهم إلى حد كبير بالاستفادة من الأطاريح على المستويين الأمريكي والعالمي ، كما فعلت مؤسسات التعليم العالي الأمريكية الأخرى كلها تقريبا .

٤) قلة ما ينشر منها على هيئة كتاب أو مقال إذ من المعروف أن نشرها على هذه الهيئتين – على وجه الخصوص – يتيح للأطروحة الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين المحتملين ، بدلا من الاقتصار على نسخ قليلة منها لا تكاد توجد إلا في الجامعات التي أجازتها ، وهذا أمر لا خلاف عليه بل إنه أمر بديهي ، وهو ما اتضح على سبيل المثال خلال هذه الدراسة من خلال بعض الأطاريح التي أجازتها جامعات سعودية في علوم الدين الإسلامي وتم نشرها ، حيث تمت الاستفادة منها بشكل أكبر عن طريق الاستشهادات المرجعية ليس داخل المملكة فحسب بل خارجها (وإن كان العدد محدوداً) ، مقارنة بتلك التي لم تنشر ، حيث اقتصرت الاستفادة منها في الغالب على منسوبي تلك الجامعات التي أجازتها .

ولا تقتصر أهمية النشر على إتاحتها – جغرافياً – لأي مستفيد محتمل ، بل إن نشرها في أحيان كثيرة يقتضي تعديلها واختصارها حتى تكون مقبولة ويسهل بالتالي الاستفادة منها . وفي هذا الصدد ذكرت أوكنر O,connor في أطروحتها عام ١٩٧٨م أنه حينما

تحول الأطروحة إلى كتاب يزيد معدل الاستشهاد بها – إلى الضعف – وأن المستشهد (بكسر الهاء) إذا توفرت له الأطروحة على هيئتها الأصلية وعلى هيئة كتاب – في الوقت نفسه – يفضل الثانية على الأولى[٢٦] .

وعلى الإجمال ، فالذين يميلون إلى تأكيد قيمتها العلمية يرون أن تلك القيمة موجودة ولكنها مخبوءة بسبب العوامل المذكورة سابقا ، وهي بهذا تشبه الأصول المجمدة الضخمة الموجودة في المصارف دونما استثمار على حد وصف تيت Tate ، الذي عنون بها مقالته[٢٧] ، ومن الدراسات التي تؤيد وجهة نظر المدافعين عن قيمتها العلمية دراسة بورتر وولفل Porter and Wolfle في حقل علم النفس عام ١٩٩٥م التي أظهرت أن المقالات التي أصلها أطاريح يُستشهَد بها أكثر من المقالات التي ليس أصلها أطاريح ، وقد توصلا إلى ذلك من واقع الاستشهاد بـ ١١٢ مقالة أصلها أطاريح مقارنة بالاستشهاد بـ ١١٧٥ مقالة ليس أصلها أطاريح ، مع العلم أن أصحاب تلك المقالات من كلا النوعين المستشهَد بهما هم أنفسهم أصحاب الأطاريح ولذلك لا تأثير للأسماء على عملية الاستشهاد بها هنا ، وكانت الخلاصة أن معدل الاستشهاد بالمقالات التي أصلها أطاريح بلغ ٠,٦٣ استشهاداً في السنة ، مقابل ٠,٣٥ استشهاداً فقط في السنة لتلك المقالات التي ليس أصلها كذلك[٢٨] .

٥) ومن الآراء المدافعة عن أهميتها وقيمتها أيضا تلك التي ترى أن الأطروحة ذات قيمة علمية لأنها تناقش الموضوع المطروح بتوسع ومن كافة جوانبه ، ماضياً وحاضراً ، وأحياناً مستقبلاً باستشرافه واستقرائه ، ولهذا لم تحظ بدائل الأطروحة – وأهمها مقال رئيسي أو عدة مقالات في دوريات متخصصة – بقبول حتى من قبل بعض الذين يشككون في قيمتها العلمية ، ففي ندوة لأكاديميين وصناعيين أقامتها الجمعية البريطانية لتقدم العلوم B . A . A . S * عام ١٩٧٠م تحت عنوان : " ما هي قيمة الدكتوراه ؟ "، أوضح الأكاديميون أنها تظل أحسن من أي بديل آخر مقترح[٢٩] .

---

* British Association for the Advancement of Scince .

وفي دراسة أخرى أجراها اسحق وكونلن ووكر Isaac ,Quinlan , and Walker في أمريكا عام ١٩٩٢م أجاب ٨٥٪ من مجموع ٥٩٦ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، وممن يعهد إليهم بالإشراف على أطاريح عن سؤال هذا نصه : " هل هناك بدائل مناسبة للأطروحة في برامج الدكتوراه ؟ " بأنه لا بديل لها ، أما من أجاب بالإيجاب على وجود بدائل لها منهم فكانت نسبتهم ١٥٪ فقط وكان البديل في نظرهم بعض مقالات منشورة على هيئات مختلفة(٣٠) .

الأهمية العلمية للأطروحة من منظور سلبي :

لم يهاجم وينتقد جانب من جوانب الدراسات العليا كما هوجمت الدكتوراه ، ومعظم ذلك كان منصباً على الأطروحة ذاتها ، ويمكن أن يقال أن الأدبيات التي تناولت الدكتوراه من منظور سلبي تفوق إلى حد كبير – تلك التي تدافع عنها وتتناولها بشكل إيجابي ، وبعض تلك الإنتقادات كان مندفعاً وعاطفياً ولا يستند إلى أسس منطقية علمية ، وبعضها ضاق ذرعاً بها إلى درجة طلب إلغائها تماماً وإيقافها ، وهذا ما حملته إحدى المقالات التي عنوانها " أوقفوا الأطروحة " Stop The Dissertation"(٣١) ، أما البعض الآخر لتلك الانتقادات فكان رزينا يحمل نظرة علمية متزنة في محاولة لتقويمها تقويماً عادلاً .

وكان مصدر معظم تلك الانتقادات من البلد الذي تبنى الدكتوراه وأطروحتها واحلها مكاناً خاصاً في الدراسات العليا وهو – كما أسلفت الدراسة – الولايات المتحدة ، وتعود بدايات تلك الانتقادات إلى بدايات منحها من قبل جامعات أمريكية في العقد السادس للقرن التاسع عشر الميلادي ، ولكنها لم تشتد إلا في بدايات القرن العشرين الميلادي بعد ارتفاع مكانتها أو " حظوتها " في برامج الدراسات العليا الأمريكية ، وما زالت تلك الانتقادات مستمرة إلى الآن .

وقبل الخوض في هذا الموضوع لابد من الإشارة إلى أن الانتقادات موجهة أساساً إلى دكتوراه الفلسفة ph . D بالذات ، وهي أعلى أنواع الدكتوراه وأكثرها عدداً وانتشاراً ، بل أن معظم البلدان لا يوجد بها أنواع أخرى سواها ، ويعود السبب في ذلك إلى أن دكتوراه الفلسفة " تتمحور " حول أطروحتها التي تتطلب الكثير من الوقت والجهد ،

بل وتكاد تكون المتطلب الوحيد للدكتوراه في بعض البلدان العربية والأوربية كما ذكر سابقاً، أما أنواع الدكتوراه الأخرى وهي " الدكتوراه المهنية " فلا نصيب لها من تلك الانتقادات تقريبا لأنها أوجدت أصلا وأعدت برامجها بسبب المآخذ الموجهة لدكتوراه الفلسفة .

ومما يجدر ذكره ، أن جوانب معينة تتعلق بالأطروحة مثل قلة نشرها (وغيره) ، يتخذها المدافعون عنها والمنتقدون لها معا برهانا لهم لتأييد وجهات نظرهم المتباينة حيالها ، ولكن بطرق مختلفة .

وعلى أي حال ، فإن أهم الانتقادات الموجهة لها :

١) يتركز جانب كبير من الانتقادات الموجهة للأطروحة حول قيمتها وفائدتها العلمية ، وأنها لم تحقق أحد الهدفين المطلوبين منها ، وهو " أن تكون إضافة علمية أصيلة في حقلها " ، إنما حققت الهدف الآخر فقط وهو " أن تكون أداة تدريب على طرق البحث " لا غير ، ويبدو أن هذه النظرة آخذه في الاتساع مع مرور الزمن سواء داخل المؤسسات الأكاديمية أو خارجها ، ففي الكتاب الذي أصدره برلسن Berelson عام ١٩٦٠م والمعنون بـ " الدراسات العليا في الولايات المتحدة " السابق ذكره ، ذكر أن ٥٥٪ من عمداء الكليات في أمريكا ، و٤٥٪ من أعضاء هيئة التدريس الجامعيين ، و ٤٠٪ من الحاصلين على الدكتوراه حديثا (وقت إعداد الدراسة) من أفراد عينة الدراسة ، يرون أن الأطروحة يجب أن ينظر إليها بوصفها أداة تمرين على عملية البحث ، وليس إضافة أصيلة إلى المعرفة(٣٢) .

وبعد اثنين وثلاثين عاماً من دراسة برلسن السابقة ظهرت دراسة اسحق Isaac وزميليه المذكورة عام ١٩٩٢م ليزداد الفارق قليلاً بين النظرتين المتباينتين للأطروحة ، فبعد أن كان عدد الفريقين أقرب إلى التساوي تقريباً في دراسة برلسن ، اتسع الفارق بينهما بعض الشيء ، وبلغ عدد أولئك الذين يرون أنها مجرد أداة تمرين وعرض للمهارات البحثية إلى ٥٥,٨٪ * من مجموع ٥٦٤ من أساتذة الجامعات والمشرفين على أطاريح دكتوراه جرى استطلاع آرائهم(٣٣) .

---

* الأرقام مستقاة من بيانات الدراسة المذكورة ، وترى هذه الدراسة أن هناك تمحلا في وضع أثنى عشر غرضا للأطروحة فيها ، وربما كان الأقرب إلى الصواب الاقتصار على الغرضين المعروفين المذكورين .

وعلى العموم لا تقتصر هذه النظرة التي تغض من قيمتها العلمية على أعضاء هيئة التدريس والمشرفين على الأطاريح فحسب ، بل تمتد لتشمل كثيراً من المكتبيين الذين يتخذونها عذراً في عدم إدراجها في سياسات الاقتناء لديهم[٣٤] .

وتوجد آراء كثيرة عن هذا الموضوع ، وقد أدرج سبرايستيرزباخ وهنري Spriestersbach and Henry العديد منها وناقشاها في مقالة لهما ذات عنوان مثير : " أطروحة الدكتوراه : خادم هي أم سيد ؟ "[٣٥] ، وما زالت القضية محوراً للاختلاف .

٢) أطروحة الدكتوراه هي في الغالب أول تجربة رئيسة لمعدها في مجال البحوث والكتابة، وهو ما زال طري العود ، تنقصه الثقة بالنفس ، وتنتابه الشكوك والمخاوف من الإخفاق في إعدادها[٣٦] ، وهذا قد ينعكس سلباً على نتائجها وعلى نفسيته أيضاً ويجعلها " تجربة قاسية " عليه على حد تعبير مجلس جمعية علم النفس الأمريكية[٣٧] ، وفي هذا قد يضطر لمجاراة المشرف وأعضاء اللجنة المناقشة لإدراج ما لا يؤمن بصحته ومصداقيته ، ولذا فإن عملاً أعد وسط هذه البيئة والظروف لا ينتظر منه أن يكون ناضجاً ومتميزاً علمياً ، بدليل أن الطالب حينما يجتاز هذه المرحلة ، ويقوم بعمل بحثي أخر مستقبلاً يكون هناك فرق في تناول الموضوع المطروق حيث تظهر شخصيته العلمية على سجيتها دونما أي ضغوط أو وجل .

٣) نظراً للوقت الطويل نسبياً الذي تأخذه الأطروحة من تاريخ تسجيلها إلى إجازتها تكون بعض المعلومات والنتائج التي تحويها قديمة إلى حد ما وبخاصة في العلوم ذات التغير والتطور السريعين ، هذا على افتراض وصولها وإتاحتها للمستفيدين فور إجازتها ، أما إذا تأخر ذلك – وهذا هو الغالب – بسبب العوامل المتعلقة بضبطها وتوفيرها وإتاحة الوصول إليها للمستفيدين ، فإن ذلك يزيد الأمر سوءاً ، ويجعلها أكثر تقادماً .

٤) من متطلبات الأطروحة أن لا يكون موضوعها مطروقاً من قبل ، ولهذا يحاول طالب الدكتوراه الاستجابة لهذا المتطلب الذي يأخذ منه زمناً طويلاً في العادة ، عن طريق اختياره أحياناً موضوعاً تافهاً ، أو لا فائدة كبيرة منه ، أو مغرقاً في التخصص بحيث لا يهم إلا قلة قليلة من المتخصصين ، وبخاصة في بعض التخصصات الضيقة التي كتب فيها أطاريح كثيرة ، أو تلك التخصصات التي لا تتيح مجالا لاعداد بحث فيها بحجم أطروحة دكتوراه بل يكفيها بحث بحجم مقال لا أكثر ، وقد أثر عن إليوت Eliot عميد جامعة هارفرد حتى عام ١٩٠٩م قوله ساخراً في هذا الصدد : " إنه مستعد لقبول أطروحة دكتوراه يكون موضوعها الرجل الخلفية اليسرى لأحد أنواع الصراصير ! [٣٨] " .

٥) قلة ما ينشر من الأطاريح على هيئة كتاب دليل على محدودية قيمتها العلمية ، إذ لو كانت كل أطروحة – كما يفترض فيها – إضافة أصيلة في ميدانها لوجدت طريقها إلى النشر ، بل إن الناشرين على حد ما ذكر آرمسترونج* Armstrong يرفضون مجرد إلقاء نظرة عليها في حال طلب نشرها على هيئة كتاب[٣٩] ، ويوصل بيير Peyer نسبة الأطاريح التي ترفض دور النشر نشرها إلى ٩٠٪ منها[٤٠] ، ولذلك فالأطروحة كما يقول هارمن ومنتاكتز Harman and Montagnes – وربما كان في ذلك شيء من المبالغة – " نادراً ما تنشر ، وإذا ما نشرت على هيئة كتاب فنادراً – وباحتمال أكبر – أن تكون كتاباً جيداً "[٤١] ، وعموماً تؤكد دراسات علمية سابقة قلة ما ينشر منها ، ولكن ليس بالصورة المتشائمة التي ذكرها الأخيران ، وهناك تجربة سعودية في هذا المجال تؤيد إلى حد ما إحجام الناشرين عن نشرها وهو العمل الذي كانت تقوم به مؤسسة " تهامة " بجدة منذ عام١٩٨١م من نشر لأطاريح الدكتوراه تحت سلسلتين هما " الكتاب الجامعي " و " الرسائل الجامعية " ، ثم توقفت عن ذلك عام ١٩٩١م بعد نشر اثنين وأربعين منها نتيجة لعدم الرواج[٤٢] .

---

* مدير مطبعة جامعية سابق ثم أستاذ جامعي

٦) قلة الاستشهادات المرجعية بالأطاريح برهان على محدودية فائدتها وقيمتها ، وهذا أمر واضح في الدراسات العربية أو غير العربية بهذا الصدد ، ففي دراسة لهشام عباس عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م الذي تناول فيه خصائص الاستشهادات المرجعية في مقالات : " مجلة الإدارة " الصادرة عن معهد الإدارة العامة بالرياض خلال الأعوام ١٣٩٠-١٤٠٨هـ / ١٩٧٠ - ١٩٨٨م لم يمثل الاستشهاد المرجعي بالأطاريح (دكتوراه وماجستير) إلا ٣,٧٪ من جملة الأوعية المستشهد بها [٤٣] ، وفي أطروحة لعبد الكريم الزيد عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م عن الاستشهادات المرجعية في الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات خلال الفترة ١٤٠٨ - ١٤١٣هـ / ١٩٨٨ - ١٩٩٣م لم يتجاوز الإسهام ٢,٨١٪ [٤٤]، وفي أطروحة بريس Brace التي شملت ٢٠٢ أطروحة في علم المكتبات لم تساهم أطاريح الدكتوراه إلا بـ ٣,٦٪ من مجموع الاستشهادات المرجعية الموجودة بها[٤٥] ، وفي ببليوجرافية نشرتها جامعة رتجرز الأمريكية Rutgers في حقل الاتصالات الخاص بالمعلومات العلمية والتقنية شملت (٣٦٩٨) مادة ، لم يكن بين تلك المواد إلا ٩ فقط من الأطاريح (دكتوراه وماجستير) ، وفي دراسة* أخرى لـ ٩٢٠٠ مادة استشهد بها في أدبيات " علم الكمبيوتر " لم تمثل الأطاريح (دكتوراه وماجستير) إلا ٢,٨٪ منها[٤٦] .

والبرهان الآخر في هذا الصدد على محدودية قيمتها في الاستشهادات المرجعية على قلتها أن عدداً لا يستهان به من الاستشهادات المرجعية بأطاريح الدكتوراه حصل فقط من قبل مؤلفيها (استشهاد ذاتي) أو من ذوي الصلة والمعرفة به مثل زميل في الدراسات العليا ، أو زميل في العمل ، أو عضو هيئة تدريس في الجامعة التي أجازتها ، وهذا ما توصلت إليه على سبيل المثال إليه أطروحة بوير Boyer عام ١٩٧٢م حيث وجدت أن ذلك يمثل ثلثي مجموع الاستشهادات المرجعية لـ ٤٤١ أطروحة دكتوراه أجيزت خلال الأعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٧م في أربعة حقول مختلفة[٤٧] ، وفي دراسة ليولز Yoels عام ١٩٧٣ شملت دورتيين في " علم الاجتماع " هما أكثر ما يستشهد به في هذا التخصص في أميركا ، وجد من خلال ٤٢٢ استشهاداً مرجعياً بالأطاريح خلال الأعوام ١٩٥٥ - ١٩٦٩م أن

* الأمثلة بهذا الصدد لا حصر لها وما ذكر على سبيل الاستشهاد فقط .

٤٤,٣٪ منها كان استشهادا ذاتيا و ٢٧,٧٪ منها كان من قبل ذوي الصلة بأصحابها في الجامعة[٩٩] ، وفي أطروحة هاشم سيد عن الأطاريح المصرية في مجال الزراعة ومدى الاستشهاد بها خلال أربعة أعوام مختلفة وجد أن الاستشهاد الذاتي يصل إلى ٢٠٪ من مجموع الاستشهادات المرجعية[٤٩] .

٧) فائدة الأطروحة مقصورة على فئات قليلة معينة إلى حد ما ، وهم طلبة الدراسات العليا ، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات وبخاصة المشرفين على أطاريح جامعية ، لأن إعداد الأطاريح والإشراف عليها يتطلب الرجوع إلى الأطاريح السابقة . وقد ذكر أوركوهارت Urquhart أن كثيراً من المكتبيين في الجامعات البريطانية غير مقتنعين بالحاجة إلى ضرورة حفظ الأطاريح في مكان واحد على المستوى الوطني لأنها – على حد رأيهم – لا تستخدم إلا نادرا[٥٠] ، وفي إحصائية لجامعة متشجن الأمريكية Michigan عام ١٩٧٩م تبين أن ٧٩,٧٪ من مستعيري الأطاريح (دكتوراه – ماجستير) كانوا طلبه دراسات عليا و ١٣,٥٪ منهم كانوا أعضاء هيئة تدريس[٥١] ، وفي دراسة أجرتها رب وجلافيانو Repp and Glaviano عام ١٩٨٧م على نطاق أربع جامعات في ولاية أوهايو الأمريكية Ohio وجدتا أن ٩٠٪ من مستخدمي الأطاريح عن طريق الإعارة المتبادلة كانوا في نطاق الجامعات فقط ، و ١٠٪ منهم من جهات أخرى ، كما وجدتا أن ٥٧٪ من كافة المستفيدين كانوا من طلبة الدراسات العليا[٥٢] .

٨) الحرص المفرط من بعض أصحابها على عدم إتاحتها والوصول إليها وتصويرها من قبل المستفيدين ، ناهيك عن عدم نشرها ؛ قد يكون الدافع له شعورهم الدفين بعدم أهميتها وفائدتها العلمية دونما اعتراف صريح بذلك ، فهي في نظرهم مجرد وسيلة إلى غاية ، والغاية هي الحصول على الدكتوراه ، ولهذا فهناك كما يقول ديفنسون Davinson أطاريح دكتوراه لا يدري عنها إلا أصحابها ، وقد يكونون توفاهم الله[٥٣] .

٩) الأطروحة لا تحقق أحد الهدفين التي أعدت من أجلها وهو إعداد صاحبها لممارسة عملية البحث فيما بعد ، إذ أن هذا الهدف قد لا يتحقق أبداً لأن بعض حامليها لا يتجهون أساسا للجامعات ، أو يتوجهون لها ولكن حينما يكونون – على حد قول برلسون Berelson في قمة العطاء والإنتاجية يتجهون إلى أعمال إدارية ويفقدهم مجال البحث العلمي(٥٤) ، وهذا مشاهد في دول العالم المتقدمة والنامية ، ولهذا اقترحت ريتشمند Richmond إيجاد نوعين من الدكتوراه في مجال علم المكتبات ، دكتوراه بحث ودكتوراه إدارة ، على أن لا تتطلب الأخيرة إعداد أطروحة ، وكان الدافع لاقتراحها كثرة حدوث هذه الظاهرة في مجال المكتبات في أمريكا ، وقد طبقتها عمليا كلية سمنز Simmons الأمريكية (٥٥) .

والواقع أن قلة اهتمام بعض أو كثير من أعضاء هيئة التدريس بمزاولة البحث بعد الحصول على الدكتوراه ، وعدم استثمارهم للمهارات البحثية التي اكتسبوها أثناء إعداد الأطروحة والتي كلفتهم وكلفت المؤسسات الجامعية والمعلوماتية وغيرها الكثير من الجهد والوقت ؛ أمر مشاهد وملموس ، وهي قضية قديمة جديدة ، وربما كانت شاهدا ملموسا لمقولة سافج Savage : " أطروحة الدكتوراه تمرين لما بعدها ، وما بعدها قد لا يأتي أبدا "(٥٦) ، والدراسات التي تؤيد ذلك كثيرة سواء من الدراسات القديمة أو الحديثة ، فقد ذكر بش Bush وهو أستاذ جامعي في مقال له يعود إلى عام ١٩٤٢م أن الأكثرية من أساتذة الجامعات الأمريكية المتخصصين في اللغات الرومانسية لم ينتجوا أي عمل طيلة حياتهم(٥٧) ، أما بيير Peyer في مقالة له عام ١٩٧٥م فيوصلهم إلى ٩٠٪ في العلوم الإنسانية(٥٨) ، وفي إحصائية أعدت على مستوى الولايات المتحدة كلها عام ١٩٧٥م تبين أن أكثر من نصف أساتذة الجامعات المتفرغين هناك لم ينتجوا أي كتاب سواء بشكل فردي أو مشترك ، كما أن أكثر من ثلثهم لم ينشر أي مقالة(٥٩) ، أما في بعض جامعات العالم العربي فلا يختلف الأمر كثيرا ، ففي دراسة أعدها محي الدين توق ، وضياء الدين زاهر عام ١٩٨٨م عن الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي شملت ست جامعات و ٢٠٦ عضو هيئة تدريس

(مواطنين – عرب – أجانب) تبين أن ٤٦,٤٪ منهم لم ينتج أي كتاب بشكل فردي أو مشترك ، وأن ٤٧,٥٧٪ منهم لم يكتبوا أي مقالة بحثية[٦٠] .

١٠) تأثير الدكتوراه وأطروحتها السلبي على العملية التعليمية في الجامعات أمر ملموس لأن الحاصلين عليها يمارسون مهنة التدريس فيها تلقائياً وفور الحصول عليها ، مع العلم أنه لا يوجد لديهم إلمام بطرق التدريس أو تقنياته والتي هي علم قائم بحد ذاته ، وكل ما في الأمر أنهم أشبعوا أحد المواضيع الضيقة بحثاً ودراسة ، وهذا يؤثر سلباً على العملية التدريسية ، وعلى الطلبة الذين يدرسونهم وبخاصة في السنين الأولى لممارستهم التدريس في مؤسسات التعليم العالي .

ومن النواحي السلبية الأخرى لها على العملية التعليمية في الجامعات ، أن أغلب الجامعات لا تسمح بمزاولة التدريس فيها إلا لحملة الدكتوراه فكأنها المؤهل الوحيد للتدريس فيها ، وهذا يحرم كفاءات أخرى لا تحملها من ذلك ، وإذا سمحت لهم بالتدريس فيها فعلياً ، بشكل مؤقت أو بسبب الحاجة ، كما هو الحال بالنسبة للمحاضرين (أو المعيدين في أحيان استثنائية) فأنهم لا يُعدون " أعضاء هيئة تدريس " ولا يتمتعون بكافة المزايا وبخاصة المعنوية منها التي يتمتع بها أولئك الأعضاء ، على الرغم من أنه يقع عليهم النصاب الأكبر في عدد المحاضرات ، وعلى سبيل المثال فقد حدث في جامعة بيركلي Barkley الأمريكية حينما أضرب المحاضرون فيها عن العمل لمدة يومين من عام ١٩٨٩ إلغاء ٧٥٪ من المحاضرات فيها[٦١] .

ولقد كان هذا الأمر مدار بحوث ومناقشات عديدة منذ بدايات القرن العشرين الميلادي ، وكان جيمس James أحد أساتذة الجامعات في أمريكا من أوائل الذين انتقدوها في مقاله المشهور عام ١٩٠٣م ، والذي شكا فيه من القبضة المتزايدة للدكتوراه واحتكارها للتدريس في الجامعات The Doctor – Monopoly in Teaching، وشبه ذلك بـ " الاخطبوط "[٦٢] وقد ذاعت هذه المقالة حتى أصبح مصطلح " أخطبوط الدكتوراه " ، أو " أخطبوط جيمس " منتشراً ومستخدماً من قبل منتقديها .

ومما يؤيد ذلك الاحتكار المقولة الذائعة التي تقول "لا أساتذة [في الجامعات] غير الدكاترة " No Instructor Who Is Not a Doctor [٦٣] .

١١) التأثير السلبي للأطروحة على الأمانة العلمية في بعض الأطاريح ، ففي الدراسة الرائدة لمكفي Mc Phie عام ١٩٥٩م ذكر أن من جملة الانتقادات الموجهة لأطاريح الدكتوراة أنها تمثل عقول المشرفين عليها أكثر مما تمثل عقول الطلبة الذين أعدوها[٦٤] ، كما ذكر سبرايسترزباخ وهنري Spriestersbach and Henry أن هناك شواهد على اعتماد الطالب - المفرط أحياناً-على المشرف في إعداد الأطروحة [٦٥] اعتماداً يتجاوز عملية التوجيه أو التصحيح أو التقويم ، بحيث يصعب فرز عمل أحدهما عن الآخر ، ولهذا فقد يكون عزو الأطروحة للطالب وحده في هذه الحالة إخلالاً بالأمانة العلمية .

١٢) تمثل أطروحة الدكتوراه عاملاً من عوامل " الهدر " في برامج الدراسات العليا وتتسبب أكثر من غيرها في عدم إنجاز برنامج الدكتوراه في وقته المحدد ومن ثم الحصول على الشهادة نظراً لكثرة متطلباتها ، وخوض الطالب ميدان البحوث وهو ميدان غير مألوف لديه نسبياً ، مما يجعله يلجأ إلى تمديد الفترة الزمنية المخصصة لإنجازها أو على حد تعبير رايت Wright أحد عمداء الكليات الأمريكية " تمطيطها " The Ph . D . Stretch - Out[٦٦] ، وهو واقع ملموس في كافة جامعات العالم تقريباً ، ومن ضمنها الجامعات العربية .

أما في الولايات المتحدة ، فعلى الرغم من اختلاف الفترة الزمنية التي تمنح للطالب لإنجاز مرحلة الدكتوراه من حقل لآخر ، إلا أن المعدل الزمني العام لإنجازها يأخذ في الارتفاع والزيادة مع مرور الزمن ، فبينما كان يتراوح بين ٢ - ٣ سنة عند بداية إنشاء برامج الدكتوراه في الجامعات الأمريكية بدءاً من عام ١٨٦١م ، إذ به يرتفع خلال الأعوام ١٨٨٣ - ١٩٠٤م ، وذلك من واقع إحصائية لست عشرة جامعة هناك إلى خمسة أعوام ونصف[٦٧] ، ثم ليصل الوسط الحسابي Median له إلى ٨,٢ سنة في عام ١٩٧١م[٦٨] ، وإلى ١٠,٤ سنة في عام ١٩٨٩م[٦٩] ، والمعدل في النمو وليس في النقص ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن تلك المعدلات لا تقتصر فقط على الوقت

الفعلي المسجل لإنجازها Registered Time ، بل تشمل كافة الأوقات الـــتي تهـــدر أو تستقطع في البداية ، أو أثناء العمل في البرنامج لأي سبب من الأسباب ، كما أن قياس الفترة الزمنية المخصصة لإنجاز الدكتوراه في الولايات المتحدة يحســـب منـــذ بدايـــة الانخراط في برامج الدراسات العليا ، أي أن تلك المعدلات المذكورة تشمل مرحلـــتي الماجستير والدكتوراه ، وليس الدكتوراه وحدها .

١٣) أطروحة الدكتوراه هي السبب الرئيسي في الإخفاق في نيل درجة الدكتوراه ، ويـرى هملتن Hamilton أحد عمداء الدراسات العليا في إحدى الجامعـــات الأميركيـــة أنهـــا السبب في إخفاق ٧٠٪ من المتقدمين للدكتوراه[٧٠] ، أما وليامز Williams فيوصلـــهم إلى ٥٠٪[٧١] ، وهؤلاء الطلبـــة الذيـــن أخفقوا فيها على الرغم من إكمالهم كافـــة متطلباتها الأخرى كالدراســـات المنهجيـــة والاختبار الشامل (في أمريكـــا) صـــار يطلـــق عليهـــم وصفـــاً متميـــزاً يعرفـــون به وهـــو A . B . Ds وهو اختصار لـــ (All Requirements But the Dissertation) ، أي الذين أكملـــوا كافـــة متطلبـــات الدكتوراه ما عدا الأطروحة[٧٢] .

١٤) أطروحة الدكتوراه ذات تأثير سلبي على بعض حامليها مستقبلا تجعله شبه أسير لهـا ، حيث تجعله يدور في فلك موضوعها بحثا وتأليفا ، ويترك آفاقا واسعة في مجال تخصصه يمكن أن تثرى خبراته وحقلـه بشكل أكبر وأشمل ، وقد لاحظ الباحث شـــيئا مـــن ذلك ، ولكن فيما يختص بأطاريح الماجستير ، حيث وجد أن أطاريح دكتوراه بعـــض الطلبة ما هي إلا امتداد لأطاريحهم في الماجستير ، أو لا تبعد عن مواضيعها كثـــيرا ، وتعرف على ذلك من خلال مسحه لأطاريح علوم الدين الإسلامي المجازة من قبـــل جامعات سعودية لحصر الاستشهادات المرجعية الموجودة فيها .

١٥) أطروحة الدكتوراه محدودة الفائدة بسبب النمطية السائدة في إعدادهـــا وتنظيمـــها وعرضها ، مما يسبب في إحجام المستفيدين المحتملين عن استخدامها لأنهم لا يصلـــون إلى المطلـــوب فيها بسهولة ، وهذه النمطية* تتمثل في مقدمـــة طويلـــة ، وتحديـــد

* هذه النمطية لا توجد في كافة الأطاريح العربية ، وبخاصة القديمة منها .

للمشكلة ، وبواعث الدراسة وفرضياتها أو أسئلتها ، ومدى أهميتها والأهداف المرجوة من بحثها ، وما كتب عنها قبلاً ، وتحديد طرق البحث والإحصاء والتحليل المستخدمة ، والجداول والرسوم البيانية المتعددة ، وكثرة التوثيق لأمور معروفة وشائعة ، والحذر والتردد في إبداء الآراء ... الخ ، وذلك لأنها موجهة أصلاً إلى جمهور محدود يهتم بتلك التنظيمات ، وبالتقنيات البحثية وهم أعضاء مناقشة الأطروحة ، أما الآخرون فلا شأن لهم بهذا .

وبعد عرض آراء المدافعين عن أطروحة الدكتوراه والمنتقدين لها ، تقف هذه الدراسة موقفاً وسطاً بينهم ، وترى أن الأطروحة - كما ذكر سابقاً - مثلها مثل أي إنتاج فكري آخر فيها المتميز والمتوسط وما هو أقل من المتوسط ، حيث يعود ذلك إلى عوامل مختلفة ومتظافرة تختص بالطالب ، أو المشرف ، أو الموضوع ، أو طبيعة برامج الدراسات العليا ، أو مدى توفر المعلومات ، أو الوقت ، أو المادة ... الخ ، وأن الحكم عليها يجب أن يكون منصباً على الأطاريح كلاً على حده ودونما تعميم ، وبمنأى عن أي مؤثرات أو انطباعات مسبقة ، كما ترى الدراسة أن الأطروحة كانت ويبدو أنها ستظل محوراً أساسياً في برامج الدكتوراه لعدم وجود بدائل لها ، وتجربة الدول المتقدمة في برامج الدراسات العليا ولا سيما الولايات المتحدة في البحث عن بدائل لها وعدم نجاحها دليل على ذلك ، ولذلك لابد من التعايش معها ولكن مع تطويرها بشكل مستمر من أجل إنتاج أطاريح متميزة ما أمكن ، لأنها قد تكون في حالات كثيرة العمل العلمي الوحيد لمؤلفها أو لعضو هيئة التدريس في الجامعة ، كما أنها عامل كبير في إثراء التخصصات المختلفة ؛ وبخاصة في الدول النامية التي تثبط عوامل كثيرة فيها عمليات البحث والتأليف التي تنعكس إيجاباً على المجتمع وعلى التنمية بشكل عام .

الدراسات السابقة

بعد مراجعة لأدبيات علم المكتبات والمعلومات في مجال الدراسة ، والاستعانة في ذلك بالأدوات البيبليوجرافية التقليدية والمحسبة متمثلة في خدمات البحث بالاتصال المباشر On – Line Search Service عن طريق قواعد معلومات محلية وعالمية ، اتضح ما يلي :

١ – عدم عثور الباحث على أي دراسة سعودية في مجال الدراسة ، أما على المستوى العربي فلم تكن هناك إلا دراسة واحدة ، وهي دراسة مصرية .

٢ – معظم الدراسات ذات الصلة بالدراسة تمت في الولايات المتحدة ، ويعود السبب في ذلك إلى أن علم المكتبات الحديث* كانت بدايات ظهوره في القرن التاسع عشر الميلادي في أميركا ، كما كان لهذا البلد وما زال الدور الكبير في نموه وتطويره ، وإثرائه بالأدبيات والدراسات على مختلف الأصعدة ، ولهذا فليس من الغرابة أن تكون معظم الدراسات السابقة المعتمدة في هذه الدراسة أميركية ، إلى جانب دراستين خارج هذا النطاق إحداهما كما ذكر مصرية والأخرى إنجليزية .

ومن الطبيعي أن تختلف كل دراسة من تلك الدراسات السابقة في مدى صلتها بالدراسة الحالية ، وقد لا تلتقي معها أحياناً إلا في جانب واحد ، ولهذا سيقتصر في تناولها على ما له علاقة بهذه الدراسة ، وتحديداً موضوعات البث والاستفادة من أطاريح الدكتوراه ، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات ، روعي في ترتيبه الأقدم منها ثم الأحدث .

دراسة مكفي McPhie : ١٩٥٩م(٧٣) :

عنوان الدراسة : " عوامل استخدام وأهمية أطارح الدكتوراه في مجال تدريس المواد الاجتماعية " .

---

* لا يعني هذا أن جميع أصحاب الدراسات السابقة متخصصون في هذا الحقل .

نوعها : أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة ستانفُرد Stanford الأميركية .

تعد هذه الدراسة أولى الدراسات الرائدة فيما يختص بأهمية أطاريح الدكتوراه ومدى الاستفادة منها ، وقد أعدها صاحبها للتعرف على فائدة وقيمة أطروحة الدكتوراه في وجه الانتقادات التي توجه لها بسبب المتطلبات والجهود التي تستنزفها ، ومن أهدافها ذات العلاقة بهذه الدراسة :

- التعرف على مدى الاستفادة منها عن طريق الاعارة الخارجية ، والإعارة التبادلية .

- التعرف على مدى البث لها على هيئة مستخلص ، أو كتاب ، أو جزء من كتاب ، أو مقالة .

منهج الدراسة وأدواتها :

الأطروحة غير منشورة ، وغير متاحة عبر مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالية U . M . I لقدمها ، ولذلك فإن الدراسات التي تعرضت لها - ومنها هذه الدراسة - اعتمدت على مقال مختصر لها نشره صاحبها نفسه عام ١٩٦٠م ، ويبدو منه أنها استخدمت منهج البحث الوصفي ، ومنهج تحليل المحتوى .

وللحصول على المعلومات اللازمة فقد استخدم الباحث أسلوب الاستبانة وسجلات الاعارة في المكتبات الجامعية ذات الصلة بالأطاريح المبحوثة .

عينات الدراسة وأساليبها الإحصائية :

كافة حملة الدكتوراه في حقل تدريس المواد الاجتماعية في أميركا خلال الأعوام ١٩٣٤ - ١٩٥٧م ، والبالغ عددهم ٣٨٥ ، أجاب منهم على أسئلة الاستبيان ٢٨٨ منهم بنسبة ٧٨,٢٪ ، وكذلك أطاريحهم للدكتوراه في ذلك الحقل .

أما الأساليب المستخدمة في التحليل فيظهر من نتائج الدراسة أنها التكرارات ، والنسب المئوية ، والجداول .

نتائج الدارسة :

أظهرت الدراسة في مجال الاستفادة من الأطاريح ما يلي :

- من واقع سجلات الإعارة الخارجية المتوفرة عن ٦٨٪ من تلك الأطاريح ؛ تبين أن كلها تقريباً قد استعير استعارة خارجية ما عدا ثمان منها فقط ، وتراوحت مرات الاستعارة في معظمها ما بين اقل من مرة واحدة إلى مرتين في السنة .
- من واقع سجلات الإعارة التبادلية المتوفرة عن ٧١٪ منها ، تبين أن ثلثيها قد تم إعارتها تبادلياً مع جامعات أخرى .

أما في مجال البث فقد كشفت ما يأتي :

- من واقع البيانات المتوفرة عن ٧٦٪ من تلك الأطاريح ، تبين أن ٨٠٪ قد أعد لها مستخلصات ، ولكن معظم هذه المستخلصات غير متاحة للمستفيدين إلا على نطاق محلي فقط .
- من واقع بيانات متوفرة من قبل ٧٥٪ من أصحاب تلك الأطاريح تبين أن ثلثيهم لم ينشروا أطاريحهم ، ولا حتى على هيئة مقال .
- كانت هيئات البث لأولئك الذين بثوا أطاريحهم موزعة بين مقال في مجلة وكانت نسبتهم ٣٣,٣٪ ، أو على هيئة كتاب بنسبة ١١,٥٪ منهم ، أو على هيئة فصل (أو فصول) من كتاب بنسبة ٧٪* .

من توصيات الدراسة :

يجب على كل طالب دكتوراه إعداد وإتاحة مستخلص لأطروحته على المستوى الوطني ، كما يجب عليه نشر مختصر لها ، ولو على هيئة مقال في إحدى المجلات المتخصصة حتى تصل إلى المهتمين بها .

دراسة ريزج وكلجور Raisig and Kilgour ١٩٦٤م[٧٤] :

نوعها : مقالة عنوانها : " استخدام الأطاريح الطبية من خلال الاستشهادات المرجعية بها في المجلات ، للأعوام ١٨٥٠ - ١٩٦٠م "

---

* تبث الأطروحة أحياناً على أكثر من هيئة واحدة .

ترمي الدراسة إلى الإجابة على هذا التساؤل :

هل يجب على مكتبة ييل Yale الطبية الأميركية الاحتفاظ الجزئي أو الكلي بمجموعات الأطاريح التي تربو على مائه ألف أطروحة طبية أوربية نشر معظمها خلال السبعين عاماً الماضية (من تاريخ المقالة) ؟

وهو جزء من برنامج لغربلة مواد المكتبة ، وسحب المواد التي لا يستفاد منها ، أو ذات الفائدة المحدودة ، ومن ضمنها الأطاريح ، وقد اتخذت الدراسة (والبرنامج) الاستشهادات المرجعية بتلك الاطاريح في المجلات الطبية المتخصصة مؤشراً للاستخدام ، أو عدم الاستخدام .

عينة الدراسة وأدواتها :

تتكون عينة الأطاريح من ١٤٠٥٣٤ أطروحة طبية أوربية أجازتها جامعات أوربية خلال الأعوام ١٦٤٥ - ١٩٦٠م .

وقد تم اختيار عشر مجلات طبية شهيرة متخصصة أوربية وأمريكية لفحصها ، وإحصاء الاستشهادات المرجعية التي تحويها خلال الأعوام ١٨٢١ - ١٩٦١م .

منهج الدراسة وأساليبها الإحصائية :

استخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى ، أما في الإحصاءات فقد استعانت بالتكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية ، والجداول ، والرسوم البيانية .

نتائج الدراسة ذات الصلة :

- كان الاستشهاد بالأطاريح المبحوثة ضئيلاً لم يزد عن ٢٤٥٢ أطروحة ، ولم يتجاوز معدل الاستشهادات بها بشكل عام ١,٦٪ فقط من مجموع تلك الأطاريح ، مع الاختلاف في هذا المعدل صعوداً وهبوطاً في الفترات الزمانية المختلفة .

- الأطاريح الطبية القديمة ليس لها من قيمة علمية إلا من الناحية التاريخية فقط .

- ليس هناك في الغالب أهمية كبيرة للأطروحة كمصدر للاستشهادات المرجعيــــة في الطب .

- الأطروحات الطبية الحديثة – مع استثناءات قليلة – ليس لها تقريباً أي دور في تقــدم الطب ، ويبدو أنها ليست أكثر من تمرين على طرق البحث .

دراسة مور Moore ١٩٧٢م(٧٥) :

نوعها : مقالة عنوانها : " الضبط الببليوجرافي لأطاريح الدكتوراه الأمريكية "

الهدف من المقالة في الأساس التحليل والمقارنة بين الببليوجرافيتين الرئيســـيتين لأطــاريح الدكتوراه في أمريكا منذ الثلاثينيات الميلادية وهما :

مستخلصات أطاريح الدكتوراه Dissertation Abstracts

أطاريح الدكتوراه الأميركية American Doctoral Dissertations

وأيهما أشمل تغطيه في حقله ، كما شملت قضية بث الأطاريح .

العينات وأدوات الدراسة :

بلغت عينات الدراسة ٣٠١٢ أطروحة دكتوراه ، في أربعة علوم مختلفة هي : علــم الاجتماع ، علم النفس ، علم الأحياء ، علم التربية ، مُنحت خــلال الأعــوام ١٩٦٣ – ١٩٧٠م . ومدرجة في ببليوجرافية " أطروحات الدكتوراه الأميركيةً المذكورة A . D . D. وقد اختيرت من قاعدة بيانات Data Base تشمل ٦٧٨٩ أطروحة في تلك العلوم ، وكــان اختيارها مبنياً على أساس توفرها للباحثة على هيئتها الأصلية أو نسخة منها مـــن أجــل قراءتها والتحقق من البيانات المطلوبة فيها بنفسها .

ومن اجل التحقق من عملية بثها ، لجأت الباحثة إلى ببليوجرافيات متعددة بعضــها على المستوى الوطني ، وبعضها تجاري .

منهج البحث وأساليبه الإحصائية :

كان منهج تحليل المحتوى هو منهج الدراسة ، أما الأساليب الإحصائية فكانت التكرارات والنسب المئوية والجداول .

نتائج الدراسة ذات العلاقة :

- ٨١,٤٪ من الأطاريح المبحوثة لم ينشر على أية هيئة .

- ما نشر من تلك الأطاريح يمثل ١٨,٦٪ منها ، وكانت على ثلاث هيئات : على هيئة مقال وتمثل ١٥,٢٪ منها ، على هيئة كتاب بنسبة ٢٪ منها ، وأخيراً على هيئة جزء من كتاب وتمثل ١,٤٪ منها .

- تم نشر ٩٤,١٪ من تلك الأطاريح (المنشورة) خلال ثلاث سنوات من إجازتها ، أما الباقي ويمثل نسبة ضئيلة هي ٥,٩٪ منها تم نشره خلال أربع سنوات أو أكثر من إجازتها .

دراسة بوير Boyer ١٩٧٢م[٧٦] :

عنوان الدراسة : " أطروحة الدكتوراه : تحليلها بوصفها مصدراً للمعلومات " .

نوعها : أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة تكسس Texas في مدينة أوستن Austin بأميركا .

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسة هي :

- إلى أي مدى يمكن أن تستخدم أطاريح الدكتوراه مصدراً من مصادر المعلومات ؟
- ما هي أنماط البث الخاصة بها ؟
- ما هي أنماط الاستفادة منها ؟

وقد عمدت إلى استخدام منهج البحث الاستطلاعي ، وأسلوب الدراسات الببليومترية للإجابة على الأسئلة المذكورة .

عينات الدراسة :

استخدم صاحب الدراسة ٤٤١ أطروحة دكتوراه ، روعي في اختيارها أن تكون في أربعة حقول مختلفة ، هي الهندسة الكيميائية ، والكيمياء ، والنبات ، وعلم النفس ، أجيزت خلال الأعوام ١٩٦٣ - ١٩٦٧م ، كما روعي أن تكون مغطاة في كشاف استشهادات العلوم Science Citation Index .

أما بالنسبة لاختيار عينة الجامعات الأميركية التي أجازت تلك الأطاريح ، فقد خضع لثلاثة معايير :

- تساويها النسبي في التقويم الذي أصدره " المجلس الأمريكي للتربية " لبرامج الدراسات العليا عام ١٩٧٠م في تلك الحقول .
- تمثيلها الجغرافي النسبي لأميركا : واحدة في الشرق وهي جامعة بنسلفينيا الحكومية ، وواحدة في الغرب وهي جامعة بيركلي بكاليفورنيا ، وواحدة في الجنوب هي جامعة تكسس في أوستن .
- تعاونها مع ببليوجرافية " مستخلصات أطاريح الدكتوراه"* Dissertation Abstracts

أدوات الدراسة وأساليبها الإحصائية :

لجأ الباحث إلى أداة الاستبانة لجمع المعلومات الخاصة بالبث ، وتم إرسالها إلى أصحاب تلك الأطاريح الذين روعي في اختيارهم أن يكونوا مقيمين في أميركا حتى يضمن الإجابة عليها من قبل أكبر عدد ممكن منهم وعددهم ٤٤١ ، وكذلك من أجل كشف العلاقة بين المستشهد (بكسر الهاء) والمستشهد (بفتح الهاء) به (زميل دراسات عليا - رئيس أو أحد أعضاء لجنة المناقشة - عضو هيئة تدريس بالكلية التي أجازتها ...) .

أما من جهة تحديد مدى الاستشهاد بتلك الأطاريح - موضوع الدراسة - حتى عام ١٩٧٠م ؛ فقد استعان الباحث " بكشاف استشهادات العلوم " المذكور S . C . I لحصرها .

---

* قبل إضافة International لها في آخرها .

وقد استخدم الباحث في دراسته التكرارات ، والنسب المئوية ، والجداول ، والرسوم البيانية .

نتائج الدراسة :

أظهرت الدراسة في مجال البث ، أن ٧١٪ من الأطاريح تم نشرها على هيئات مختلفة (مقالة – مستخلص – كتاب – جزء من كتاب) ، كما أظهرت أن هناك أختلافاً واضحاً في مدى النشر لكل حقل من حقول تلك الأطاريح ، حيث بلغت النسبة في حقل النبات إلى ٨٨٪ منها وهو بذلك أعلاها ، يليه حقل الهندسة الكيميائية بنسبة مئوية لا تختلف عنه كثيراً ، وهي ٨٦,٦٪ ، ثم حقل الكيمياء بنسبة ٧٧٪ ، أما أدنى نسبة مئوية للنشر بينها فكان في حقل علم النفس حيث لم تتجاوز ٤٨,٦٪ .

أما باقي الأطاريح وهو ٢٩٪ منها ، فلم ينشر على أية هيئة من الهيئات المذكورة . أما أسباب عدم النشر حسب إفادات البعض منهم (لم يكن ذلك ضمن المطلوب في الاستبانة) فقد عزوها إلى ثلاثة : تغير الاهتمام من حقل الأطروحة إلى حقل آخر فيما بعد، أو عدم الاهتمام بالموضوع أصلاً إذ كانت الأطروحة مجرد وسيلة إلى غاية وهي الحصول على الدكتوراه ، أما ثالثها فهو عدم وجود مردود مادي في حال نشرها .

وفيما يختص بالاستفادة من الأطاريح عن طريق الاستشهادات المرجعية بها ، كشفت نتائج الدراسة أن ٤٦,٣٪ من الأطاريح قد استشهد بها ، وأن كثافة الاستشهاد بها تختلف من حقل إلى آخر وتراوحت بين ٧١,٦٪ في حقل الهندسة الكيميائية ، يليه حقل الكيمياء بنسبة ٥٢,٨٪ ، فحقل النبات بنسبة ٣٧,٣٪ ، أما أدناها في ذلك فكان علم النفس ، بنسبة لا تتجاوز ٣١,٥٪ ، وكما تختلف كثافة الاستشهاد بها باختلاف الحقول ، تختلف أيضاً باختلاف الجامعات ، فالأطاريح التي أجازتها جامعة بيركلي استشهد بـ ٧٤,١٪ منها ، مقابل ٧١،٧٪ لأطاريح جامعة تكسس في أوستن ، و ٤٤,٧٪ فقط لأطاريح جامعة بنسلفينيا .

وأظهرت الدراسة أن معدل الوقت الذي استغرقته كل أطروحة منذ إجازها وحتى الاستشهاد بها ؛ بلغ ٢,٧ سنة .

كما كشفت الدراسة أن ٧٧٪ من الذين استشهدوا بالأطاريح المبحوثة كان لهم علاقة ما بأصحابها ؛ حيث كان ٢٢,١٪ من الاستشهادات ذاتياً ، و٥٤,٩٪ منها من قبل آخرين لهم صلة ما بصاحب الأطروحة : زميل دراسات عليا أو زميل عمل ، أحد أعضاء لجنة مناقشة الأطروحة ، عضو هيئة تدريس في الكلية التي أجازها ... الخ ، أما أولئك الذين استشهدوا بتلك الأطاريح دونما علاقة أو معرفة بأصحابها ، فلم يتجاوز ٢٣٪ منها .

دراسة يولز Yoels ١٩٧٣م[٧٧] :

نوعها : مقالة عنوانها : " مصير أطاريح الدكتوراه في علم الاجتماع : دراسة بحثية " .

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى الاستشهاد باطاريح الدكتوراه الأميركية في علم الاجتماع في دوريتين رئيستين في هذا العلم .

عينة الدراسة وأدواها :

كافة أطاريح الدكتوراه في علم الاجتماع التي منحت من قبل جامعات أميركية خلال الأعوام ١٩٥٥ - ١٩٦٩م ، وقد قدرها الباحث بـ ٢٨١٨ أطروحه ، وقد استعان بـ " دليل أعضاء جمعية علم الاجتماع الأميركية " للعام ١٩٧٠م ، للتأكد من أسماء أصحابها ، وللكشف عن مدى الاستشهاد بتلك الأطاريح في دوريات علم الاجتماع ؛ وقد راجع الباحث كافة أعداد مجلتين أميركيتين متخصصتين في علم الاجتماع هما ؛ American Journal Sociology و American Sociology Review خلال الأعوام ١٩٥٥ - ١٩٦٩م ، وقد اقتصر على تينك الدوريتين بالذات لأن دراستين سابقتين أثبتتا أنهما أكثر ما يُستشهَد به في علم الاجتماع في أميركا ، وبالتالي أكثرها أهمية .

المنهج والأساليب الإحصائية :

استخدم الباحث منهج تحليل المحتوى ، وأسلوب الدراسات الببليومترية ، أما بالنسبة للأساليب الإحصائية فقد استخدم التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات ، والجداول .

نتائج الدراسة :

- من بين ٢٨١٨ أطروحة دكتوراه ، لم يستشهد إلا بـ ٣٧٢ منها فقط ، أي بنسبة ١٣,١٪ منها .

- كلما كانت الجامعة عريقة في الحقل ، وتقويمها عالياً ، كلما كانت فرص الاستشهاد بأطاريحها في الدوريات أكبر ، لأن ٥٣,٥٪ من مجموع الاستشهادات ، كانت من أطاريح أجيزت من قبل جامعات أربع أميركية ، عريقة في الحقل ، هي جامعات شيكاجو ، وهارفرد ، ومتشجن ، وكُلُمبيا .

- ٤٤,٣٪ من الاستشهادات كانت ذاتية ، و٢٧,٧٪ منها تمت من قبل أشخاص ذوي علاقة بصاحب الأطروحة المستشهد بها ، مثل زميل في الدراسات العليا ، أو عضو هيئة تدريس في الجامعة التي أجازت الأطروحة .

- ٣٩,٢٪ من الاستشهادات تمت في خلال عامين من إجازة الأطاريح ، و٦٩,٣٪ منها في خلال خمسة أعوام من إجازتها ، وهذا مؤشر يدل على أن الأطروحة إذا لم يستشهد بها بعد ست سنين من إجازتها ، فإن فرص الاستشهاد بها في المجلتين المذكورتين تتضاءل كثيراً .

دراسة هانسُن Hanson ١٩٧٥م[٧٨] :

نوعها : مقالة بعنوان : " المزيد من الحقائق عن بث أطاريح الدكتوراه "

الغرض من المقالة التعرف على مدى البث لأطاريح الدكتوراه في علم الاجتماع ، وقد وسع الباحث نطاق البث في هذه الدراسة ليصل إلى اكثر من ثمان هيئات ، عكس

كافة دراسات البث الأخرى التي تحصرها دون هذا العدد بكثير ، وقد كانت هذه الدراسة بمثابة "رد فعل " على إحدى الدراسات السابقة في الحقل نفسه (علم الاجتماع) وهي دراسة يولز ، والتي نشرت عام ١٩٧٣م والمذكورة آنفاً .

عينات الدراسة وأدواهّا :

عينة عشوائية تبلغ ٣٠٠ من المتخصصين في علم الاجتماع الذين يحملون الدكتوراه وأعضاء في جمعية علم الاجتماع الأمريكية ، أجاب منهم على أسئلة الاستبانة التي أرسلت إلى كل منهم ٢١٦ وبنسبة مئوية تصل إلى ٧٢٪ منهم ، وقد طلب منهم الكشف عن مدى بثهم لأطاريحهم ، وهيئات البث المختلفة لها .

منهج الدراسة وأساليبها الإحصائية :

لجأت الدراسة إلى منهج البحث الوصفي ، واستخدمت في بياناهّا الإحصائية ، التكرارات والنسب المئوية والجداول .

نتائج الدراسة :

- ٧٧٪ من المجيبين على أسئلة الاستبانه بثوا أطاريحهم على هيئات مختلفة ، و٢٣٪ منهم لم يبثوها على أية هيئة .
- كانت هيئات البث مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي :
- ٧٣٪ منها على هيئة مقالات .
- ٣٩٪ منها على هيئة بحوث ألقيت في مؤتمرات .
- ٣٥٪ منها على هيئة نشرات بحوث ، تقارير فنية ، هيئات أخرى .
- ٢٦٪ منها على هيئة كتاب أو جزء من كتاب أو منفردات .

مع ملاحظة أن بعض الأطاريح قد بث على أكثر من هيئة واحدة .

دراسة بريس Brace ١٩٧٥م[٧٩] :

عنوان الدراسة : " تحليل الاستشهادات المرجعية في أطاريح دكتوراه علم المكتبات والمعلومات للأعوام ١٩٦١ - ١٩٧٠م "

نوعها : أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة كيس وسترن رزيرف.Case Western Reserve Un بولاية أوهايو Ohio الأميركية .

تهدف الدراسة إلى فحص عدة فرضيات ، من بينها هذه الفرضية ذات العلاقة :

ستظهر أطاريح الدكتوراه بأعداد كبيرة ، وبشكل ملموس ، ضمن الاستشهادات المرجعية الموجودة في اطاريح دكتوراه علم المكتبات والمعلومات .

عينات الدراسة وأدواتها :

اقتصر الباحث في اختيار الأطاريح المبحوثة على تلك التي أجيزت من أربع عشرة جامعة أمريكية في حقل المكتبات والمعلومات ، تم اعتماد برامج الدراسات العليا لديها من قبل " جمعية المكتبات الأميركية ".A . L . A ، وبلغت ٢٠٢ أطروحة خلال الأعوام ١٩٦١ – ١٩٧٠م ، وقد استعان ببليوجرافيات أعدها أفراد أو مجلات متخصصة في الحقل أو ببليوكرافيات على المستوى الوطني ، من أجل حصرها .

منهج الدراسة والأساليب الإحصائية :

عمدت الدراسة إلى استخدام أسلوب الدراسات الببليومترية ، ومنهج البحث الارتباطي ، أما الأساليب الإحصائية فكانت التكرارات ، والنسب المئوية ، والجداول ، والحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

من نتائج الدراسة ذات الصلة :

لم تساهم أطاريح الدكتوراه بأكثر من ٣,٦٪ فقط من مجموع الاستشهادات المرجعية الموجودة في ٢٠٢ أطروحة في علم المكتبات والمعلومات ، وقد حلت الأطاريح ثالثة بعد الكتاب والدورية ، ولهذا لا يمكن القبول بالفرضية القائلة بأهميتها العلمية والتي توقعت الاستشهاد بها بشكل أكبر في الأطاريح المبحوثة .

توصيات الدراسة :

الحاجة إلى دراسات مستقبلية تتعلق ببرامج الدكتوراه وأطاريحها في الحقل المذكور ، وقد وردت هذه التوصية بسبب ضآلة الاستشهاد بأطاريحها .

دراسة أوكنر O'connor ١٩٧٨م[٨٠] :

عنوان الدراسة : " البث والاستخدام لأطاريح علم المكتبات في الدوريـــات المكشَّـــفة في كشاف استشهادات العلوم الاجتماعية "

نوعها : أطروحة دكتوراه مقدمة لجامعة فلوريدا Florida الحكومية .

الغرض من الدراسة معرفة مدى البث والاستفادة من أطاريح دكتوراه علم المكتبات مـــن خلال أسئلة وضعتها الباحثة ، منها هذان السؤالان اللذان لهما صلة بهذه الدراسة :

- ما مدى الاستشهاد بأطاريح الدكتوراه في علم المكتبات (سواء على هيئتها الأصلية أو بعد تحويلها إلى كتاب) في دوريات علم المكتبات ودوريات العلوم الاجتماعية ذات العلاقة ؟ .
- ما هيئات البث والاستخدام لتلك الأطاريح (سواء على هيئتها الأصلية ، أو بعـــد تحويلها إلى كتاب) ؟

عينات الدراسة وأدواتها :

كافة أطاريح الدكتوراه في علم المكتبات في الولايات المتحدة التي أعدت خـــلال السنوات ١٩٢٥ - ١٩٧٥م ، والبالغة ١٢٠٦ أطروحة ، وقد استعانت في حصرها بأداتين ببليوجرافيتين هما ببليوجرافية ديفز Davis الصادرة عام ١٩٧٧م ، وببليوجرافية شـــلاختر وتومسن Schlachter and Thomison الصادرة عام ١٩٧٤م .

ولحصر الاستشهادات بتلك الأطاريح في دوريات العلوم الاجتماعية ذات العلاقة خلال الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٦م ؛ لجأت الباحثة إلى كشاف استشهادات العلوم الاجتماعية Social Science Citation Index لهذا الغرض .

منهج الدراسة وأساليبها الإحصائية :

استخدمت الباحثة في دراستها أسلوب الدراسات الببليومترية ، ومنهج تحليل المحتوى ، أما الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة فهي التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية ، والجداول .

نتائج الدراسة ذات الصلة بهذه الدراسة :

- من بين ١٢٠٦ أطروحة في الحقل لم يتم الاستفادة عن طريق الاستشهادات المرجعية إلا بـ ٣١٢ منها فقط ، أو ما يمثل ٢٥,٩٪ من المجموع الكلي لها ، على الرغم من أن هيئات كثيرة قد أدرجت وحسبت ضمن تلك الاستشهادات ، مثل المراجعات Reviews والمستخلصات ، والتقارير ، والببليوجرافيات ... الخ .

- بعض الأطاريح يستشهد بها أكثر من مرة ، ولهذا بلغ عددالاستشهادات ٧٨٩ استشهاداً من ٣١٢ أطروحة .

- بلغت نسبة الاستشهاد الذاتي ١٠,٣٪ من مجموع الاستشهادات الكلية بها .

- أما فيما يتصل بالبث ؛ فعندما تحول الأطروحة إلى كتاب يتضاعف عدد مرات الاستشهاد بها ، لأن المستفيدين يميلون إلى استخدام الكتاب أكثر من الأطروحة حينما يتاح كلاهما ، علاوة على أن الكتاب يستشهد به بعد فترة قصيرة من صدوره ، وبمعدل فترة زمنية لا تزيد عن ٠,٩ سنة ، بينما لا يتم أول استشهاد بالأطروحة بعد إجازتها إلا خلال فترة أطول ، بلغ معدلها ٢,٣ سنة .

من توصيات الدراسة ذات الصلة والأهمية :

- ضرورة إجراء دراسة عن مراجعات الكتب Reviews (التي كانت أصلاً أطروحات دكتوراه) لأنها قد تساهم في تحسين نوعية الأطاريح ، وزيادة الاستفادة منها .

- المقارنة والتحليل بين الأطاريح التي يستفاد ويستشهد بها بشكل مكثف ، وبين الأطاريح التي لا يستشهد بها إلا قليلاً ، لمعرفة الأسباب والفروق بينها .

دراسة هي ومادك Hay and Maddock ١٩٨١م[٨١] :

نوعها وعنوانها : مقالة عنوانها : " إسهام أطاريح الدكتوراه في الأدب المنشور في حقل الجغرافيا البشرية في المملكة المتحدة "

عينات الدراسة وأدواتها :

بلغ عدد الأطاريح المبحوثة ٣٧٠ أطروحة في حقل الجغرافيا البشرية أجيزت في بريطانيا خلال الأعوام ١٩٧١ - ١٩٧٥م ، وقد استعين في حصرها ببيليوجرافية أصدرها مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية البريطاني .

أما الدوريات التي بثت فيها تلك الأطاريح على هيئة مقالات فتبلغ ٢٢ دورية منها ١٥ بريطانية ، و ٧ غير بريطانية ، وذلك خلال الأعوام ١٩٧٤- ١٩٧٨م ، وقد روعي في اختيارها أن تكون تلك الدوريات التي ينشر معظم المتخصصين البريطانيين في ذلك الحقل إنتاجهم فيها .

أما فيما يتعلق ببث الأطاريح على هيئة كتب أو منفردات فقد استعانت الدراسة بـ " البيليوجرافية الوطنية البريطانية " British National Bibliography لحصرها .

منهج الدراسة وأساليبها الإحصائية :

استخدمت الدراسة منهج تحليل المحتوى ، أما الأساليب الإحصائية فكانت التكرارات والنسب المئوية .

نتائج الدراسة :

حوالي ٥٠٪ من أطاريح الدكتوراه في بريطانيا في مجال الجغرافيا البشرية تم بثـــها ، وكانت إما على هيئـــة مقال وهو الأكثر إذ بلغت نسبتها* ٨٠,٦٥٪ مـــن الأطروحـــات المبثوثة ، أو على هيئة كتب أو منفردات وبلغت نسبتها ١٩,٣٥٪ .

دراسة رب وجلافيانو Repp and Glaviano ١٩٨٧م[٨٢] :

نوعها : مقالة عنوانها : " سبل الوصول إلى أطاريح الدكتوراه من قبل الباحثين "

المقالة تهدف إلى تسليط الضوء على سلوك الباحثين الذين يســـتخدمون أطـــاريح الدكتوراه خارج نطاق الجامعات التي أجازتها ، والتعرف على أنماط المؤسسات التي ينتمون أليها ، وأدوات الحصول عليها ، والغرض من الاستخدام ، ولهذا أعـــد الباحثـــان عـــدة فرضيات ، منها ما يتعلق بهذه الدراسة وهي :

- تستخدم الأطاريح من أجل مساعدة الباحثين في إعداد أطاريحهم .
- أكثر المكتبات التي تستعير الأطاريح استعارة تبادلية ، المكتبات التي تتبـــع " جمعيـــة مكتبات البحث " الأميركية Association of Research Libraries .
- الأطاريـــح الأحدث تُطلَب عموما أكثر من الأقدم ، وإن كـــان ذلـــك يختلـــف باختلاف تخصصات الباحثين .

عينات الدراسة وأدواتها :

تم اختيار أربع جامعات من جامعات ولاية أوهايو Ohio الأميركية بين متوســـطة وكبيرة الحجم ، تمنح الدكتوراه في تخصصـــات متعـــددة ، وتـــدرج أطاريحـــها ضمـــن ببليوجرافيات وقواعد معلومات على مستوى وطني (D . A . I و O . C . L . C) ، كمـــا تسمح بالإعارة التبادلية للأطاريح .

---

* بعض النسب المئوية المذكورة غير موجودة في الدراسة ، ولكنها مستقاة من واقع بياناتها .

وعن طريق فحص سجلات الإعارة التبادلية لديها الخاصة بأطاريح الدكتوراه لمدة عام كامل ، تمكن الباحثان من التوصل إلى أسماء وعناوين الباحثين (خارج تلك الجامعات) الذين استعاروا تلك الأطاريح وعددهم ٥٤٢ ، أرسلت لهم استبانات للحصول على معلومات معينة ، أجاب منهم ٢٦٩ يمثلون ٤٩,٦٪ منهم .

منهج الدراسة وأساليبها الإحصائية :

منهج الدراسة هو منهج تحليل المحتوى والمنهج الوصفي ، وقد استعان الباحثان فيما يتعلق بالناحية الإحصائية ، بالتكرارات ، والنسب المئوية ، والجداول ، ومربع كاي ، والحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

من نتائج الدراسة :

- معظم الباحثين ، وبنسبة ٨٧٪ منهم ، استخدموا الأطاريح من أجل إعداد أطاريحهم بنسبة ٥٧٪ ، أو بحوثهم بنسبة ٣٠٪ ، و لم يستخدموها من أجل أغراض تطبيقية .
- معظم المستعيرين للأطاريح ، وبنسبه ٩٠٪ منهم ينتمون إلى كليات وجامعات (يمثل أعضاء جمعية مكتبات البحوث الأميركية ٥٣,٧٪ منهم) أما المستعيرون من جهات حكومية أو من قطاع التجارة أو الصناعة ، فلم يتجاوز ١٠٪ منهم فقط .
- الأطاريح الأحدث تطلب أكثر من الأقدم ، وإن كان هناك اختلاف في ذلك باختلاف التخصصات .

من المقترحات لدراسات مستقبلية :

- إعداد المزيد من الدراسات المتعمقة عن مدى الاستفادة من أطاريح الدكتوراه وما ينشر منها ، لأن الدراسات المتوفرة قديمة وعلى نطاق ضيق .
- دراسة عن مدى الاستفادة من أطاريح الدكتوراه خارج نطاق الجامعات .

دراسة لُبِزْ Lopez ١٩٨٨م[٨٣] :

نوعها : مقالة عنوانها : " الحاجة إلى طرح جديد في عملية اقتناء الأطاريح "

المقالة تركز أساسا على عملية اقتناء الأطاريح في المكتبات الجامعية ، وعدم حماس المكتبيين الجامعيين لاقتنائها إما بسبب الشك في قيمتها العلمية ، أو بسبب الصعوبات الناجمة عن ذلك مثل صعوبة تصنيفها (مواضيعها أحيانا مغرقة في التخصص) وفهرستها ، وحفظها ، وتجليدها ، وترفيفها ... الخ ، ويعد صاحب المقال ذا تجربة بهذا الشأن إذ هو " مكتبي مراجع " في إحدى المكتبات الجامعية الأمريكية ، وما له علاقة بهذه الدراسة ، محاولته التعرف على مدى البث لأطاريح الدكتوراه ، وقد انطلق في هذا من الفرضية الآتية :

تنشر معظم أطاريح الدكتوراه المجازة من قبل الجامعات العريقة ، والحائزة على تقويم عال لبرامج الدراسات العليا لديها ، وبهذا تكون تلك الأطاريح متاحة للباحثين .

عينات الدراسة وأدواتها :

لاختبار الفرضية السابقة ، اختار الباحث أطاريح حقلين ؛ هما حقل العلوم السياسية ، وعلم الاجتماع ، في خمس من أعرق الجامعات الأميركية الحائزة على تقويم عال لبرامج الدراسات العليا لديها في تينك الحقلين ، مستخدما في تحديدها ثلاثة أعمال تقويمية Rating سابقة ، وذلك خلال الأعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٩ ، ١٩٧٩م ، ثم تم إرسال استبانه لأصحاب تلك الأطاريح لمعرفة مدى بثهم لها مستعينا ببعض الأعمال البيليوجرافية للتعرف على أسمائهم وعناوينهم ، وقد بلغ عددهم في حقل العلوم السياسية ٢٥٠ أجاب منهم على أسئلة الاستبانة سبعة وثمانون فقط ، أي بنسبة ٣٤,٨٪ ، وبلغ عددهم في علم الاجتماع ٢٤٠ أجاب منهم ٨٦ فقط ، أي بنسبة ٣٥,٨٪ .

منهج البحث وأساليبه الإحصائية :

استخدم الباحث منهج البحث الوصفي ، واستخدم في الإحصاءات ، التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسطات الحسابية ، والجداول .

من نتائج الدراسة :

- بلغ عدد الأطاريح المنشورة في حقل العلوم السياسية ٥٦ أطروحة تمثل ٦٤,٤٪ من المجموع الكلي للأطاريح المبحوثة ، وكانت ٣٤,٥٪ منها على هيئة كتاب ، و ٢٩,٩٪ منها على هيئة مقالات .

- بلغ عدد الأطاريح المنشورة في علم الاجتماع ٥٠ أطروحة تمثل ٥٨,١٪ من المجموع الكلي للأطاريح المبحوثة ، وكانت ٢٥,٦٪ منها على هيئة كتاب ، ٣٢,٥٪ منها على هيئة مقالات .

- هناك اختلاف بين تلك الجامعات العريقة في نسبة النشر لأطاريحها .

ولهذا يرى صاحب الدراسة أن فرضيته السابقة غير صحيحة ، إذ لم ينشر " معظم " تلك الأطاريح ، على الرغم من إجازتها من قبل جامعات عريقة ، ذات تقويم عال لبرامج الدراسات العليا لديها في الحقلين المبحوثين .

- لم يتجاوز ما نشرته تلك الجامعات لأطاريحها بنفسها في العلوم السياسية عن ١٦٪ منها ، بينما بلغ في علم الاجتماع ٢٢,٧٪ منها ، ولهذا فمعظم عمليات النشر لها تمت خارج الجامعات .

- أما أسباب عدم النشر للأطاريح فكانت حسب رأي أصحابها :

- الكثير منهم غير مهتمين بنشرها أصلاً .

- لم يعد لدى البعض منهم اهتمام بموضوع الأطروحة بعد إجازتها .

- المعاناة النفسية التي واجهها البعض منهم ، جعلتهم ينأون بأنفسهم عنها .

- شعور الغضب والمرارة من قبل الكثير منهم إزاء برامج الدكتوراه ومتطلباتها وعواقبها السلبية (في نظرهم) .

دراسة هاشم سيد : ١٩٩٥م[٨٤] :

عنوانها : " الرسائل الجامعية المصرية في مجال الزراعة : دراسة للضبط الببليوجرافي والنشر والإفادة من المحتوى " .

نوعها : أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب بجامعة القاهرة .

تهدف الدراسة إلى التعرف على الضبط الببليوجرافي والنشر ، والاستفادة في مجال الاستشهادات المرجعي ، والتطبيق العملي للنتائج ، لأطاريح الجامعات المصرية (ماجستير - دكتوراه) في مجال الزراعة .

وهي الدراسة العربية الوحيدة التي وجدها الباحث ، وسيقتصر الحديث عنها على مجالي البث والاستفادة من الأطاريح عن طريق الاستشهادات المرجعية ، وهو ما له علاقة بهذه الدراسة .

عينة الدراسة وأدواتها :

فيما يتعلق بالبث ، عينة قدرها ٢٠٪ من كافة أعضاء هيئة التدريس في كليات الزراعة بجمهورية مصر العربية ، إضافة إلى الباحثين من حملة الدكتوراه في مراكز وأكاديميات البحث فيها ، وقد بلغت العينة المبدئية للذين أرسلت لهم نسخ من الاستبانة ٩٢٣ ، أجاب منهم ٣٨٠ يمثلون ٤١,١٧٪ من أفراد العينة المبدئية .

أما فيما يتعلق بالاستفادة من الأطاريح عن طريق الاستشهادات المرجعية ، فقد كانت عينة عمدية لما نشر من بحوث في الدوريات الزراعية المصرية في أربعة أعوام (١٩٦٠، ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، ١٩٩٠م) ، تم اختيار ٥٠٪ منها في الدراسة، وقد بلغت ١٦٧٦ بحثا ، وفيما يتصل بالأطاريح فقد تم اختيار عينة عشوائية عددها مائة أطروحة (ماجستير ودكتوراه) أجازتها كلية الزراعة بجامعة القاهرة في الأعوام الأربعة نفسها .

منهج الدراسة وأساليبها الإحصائية :

المنهج الأساسي للدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، كما استعانت بأسلوب الدراسات الببليومترية (القياسات الوراقية كما وردت في الدراسة) ، أما الأساليب الإحصائية فكانت متعددة : التكرارت ، النسب المئوية ، المتوسطات ، مربع كاي ، معامل النسبة الحرجة ، الانحراف المعياري ، تحليل السلاسل الزمنية ... والجداول والرسوم البيانية .

من نتائج الدراسة ذات الصلة :

- تم نشر ٢٥٦ أطروحة ، من مجموع الأطاريح المبحوثة والبالغة ٣٨٠ ، أي بنسبة ٦٧,٣٧٪ .
- كانت هيئات النشر كالتالي :
- على هيئة كتاب ٠,٥٥٪ ، على هيئة جزء من كتاب ١,٣٨٪ ، على هيئة مقالات ٢٦,١٦٪ ، على هيئة بحوث قدمت لمؤتمرات ٢٩,٥٦٪ ، على هيئة نشرات إرشادية أو فنية ٦,٣٥٪ .
- بلغت أسباب عدم النشر حسب إجابات أفراد العينة أربعة عشر سببا ، تمثل الخمسة الآتية أكثر من ٩٠٪ منها :
  - عدم احتساب المقالات المستلة من الأطروحة في الترقية .
  - رسوم الطباعة والنشر التي تفرضها الدوريات .
  - عدم احتياج المشرف* للترقية ، فلا يسعى لنشرها .
  - عدم توفر منافذ النشر الكافية .

---

* ذكر صاحب الدراسة أن نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية يجيز للمشرفين على الأطاريح الاستفادة منها عن طريق النشر من أجل الترقية ، ولكنها لا تتيح لصاحب الأطروحة ذلك .

- حاجة الأطروحة ، لوقت وجهد لتحريرها في أشكال قابلة للنشر .
- أما فيما يتعلق بالاستفادة منها عن طريق الاستشهادات المرجعية ، فقد تم الاستشهاد بـ ٨٥٢ أطروحة دكتوراه من الأطاريح المبحوثة ، تمثل ٤٣,٩٢٪ من مجموعها .
- احتلت الأطاريح الجامعية (دكتوراه – ماجستير) المركز الثالث بعد مقالات الدوريات والكتب في مصادر المعلومات المستشهد بها ، وإن كان لم يتجاوز ٦,٥٥٪ منها .
- ٨٧,١٠٪ من الأطاريح (دكتوراه – ماجستير) لم يستشهد بها إلا مرة واحدة .
- بلغ عدد الاستشهاد الذاتي للأطاريح (دكتوراه – ماجستير) ٢٠٪ من مجموع الاستشهادات .
- لم تتجاوز نسبة الأطاريح التي استشهِد بها منذ إجازتها ، وحتى الخمسة أعوام الأولى من إجازتها ٢٩,١٢٪ منها .

التعقيب على الدراسات السابقة وصلتها بالدراسة الحالية :

١) على الرغم مما شهدته أطروحة الدكتوراه من تغيرات إيجابية منذ القرن التاسع عشر الميلادي وظهورها وعاءً من أوعية المعلومات يفترض فيه الأصالة والابتكار وكذلك انتشارها منذ بدايات القرن العشرين ، وإنتاج أعداد كبيرة منها ، وعلى الرغم من تزايد متطلباتها وتكاليفها المادية وغير المادية وظهور الشكاوي من ذلك ، فما زالت الدراسات العلمية عن بثها والاستفادة منها قليلة مقارنة بما ظهر من دراسات عن مصادر المعلومات الأخرى ، التي لم يُترك منها جانب تقريباً دونما إشباع بحثاً ودراسة ، وهذا ملموس حتى في الدول المتقدمة في مجال المعلومات ، وقد لاحظ ذلك بعض أصحاب الدراسات السابقة مثل بوير ١٩٧٢م ، ويولز ١٩٧٣م ، ورب وجلافيانو ١٩٨٧م ، ويولز ١٩٨٨م ، بل أن دراسة رب وجلافيانو تشكو من تقادم تلك الدراسات إلى درجة التحذير من الاعتماد عليها[٨٥] .

ولعل خير دليل على ذلك أن ما يعد " أقدم " دراسة علمية بهذا الصدد لم تظهر إلا عام ١٩٥٩م وهي دراسة مكفي ، كما أن عقودا بكاملها من القـــرن العشـــرين الميلادي لم يظهر بها إلا عدد محدود جداً من الدراسات عن بثها والاستفادة منــــها مثل العقد السادس الذي لم تظهر فيه إلا دراسة واحدة هي دراسة ريزج وكلجــور ١٩٦٤م ، والعقد التاسع الذي لم تظهر فيه بعد إلا دراسة واحدة هي دراسة هاشم سيد ١٩٩٥م ، أما العقود التي ظهرت فيها معظم تلك الدراسات فــــهي العقــد السابع بست دراسات ، والعقد الثامن بثلاث .

٢) معظم الدراسات السابقة تمت في الولايات المتحدة (عشر من اثنتي عشـــرة) وفي ظروف وإمكانات علمية ومعلوماتية تختلف عما هو موجود في المملكة والعالم العـــربي بشكل عام ، ولهذا فإن هذه الدراسة قد تسد نقصا في مجالها علــى المســتوى المحلــي والعربي ، إذ هي – حسب علم الباحث – الثانية بعد دراسة هاشــم ســيد ١٩٩٥م ، حيث يمكن القول أن مجالات الاستفادة من الأطاريح وبثها مازالت بكراً إلى حد مـا في العالم العربي ، كما تتيح هذه الدراسة مجالا للمقارنة بينها وبين الدراسات السابقة الـتي ظهر معظمها في بلدان متقدمة ، تختلف في البنى العلمية والمعلوماتية عـــن نظيراتهـــا في العالم العربي .

٣) كثير من المصطلحات في علم المكتبات والمعلومات لم تستقر إلا حديثـــاً ، بســـبب حداثة هذا العلم النسبية ، فمثلا مصطلحات البث Dissemination ، والاســـتخدام أو الاستفادة Use ، كان هناك شيء من الخلط في استخدامها في بعض الدراسات السـابقة والأقدم تاريخيا ، ففي دراسة مكفي ١٩٥٩م ، وهي أول دراسة في هذا المجال صنفـت الإعارة الخارجية والاعارة التبادلية بأنهما بث Dissemination بينما هي اســـتخدام أو استفادة Use ، وعلى العكس من ذلك تماما دراسة يولز ١٩٧٣م التي صنفت الاستفـادة من الأطاريح عن طريق الاستشهادات المرجعية بثا Dissemination علما بأنها اســتخدام أو استفادة Use ، أما دراسة أوكنور ١٩٧٨م ، فقد حاولت التفريـــق بـــين البـــث Dissemination والاستخدام أو الاستفادة Use ، ولكنها تمحلت وتكلفـــت في ذلـــك كثيرا .

وعموماً ففي كثير من الدراسات السابقة تستخدم الكلمتان بث Dissemination ونشر Publication بشكل تبادلي ، والدراسة التي خرجت على هذا وأضافت إليهما مصطلحا ثالثا هو Diffusion (كلمة قريبة في المعنى من كلمة بث Dissemination) هي دراسة بوير ١٩٧٢م ، كما أنها حاولت الخروج من نطاق كلمة Use الإنجليزية والتي تتأرجح أحيانا بين معنى الاستخدام أو الاستفادة ، أو معنى تحقق الإفادة* Beneficial Use ، إلى كلمة أكثر تحديداً في ذلك وهي Assimilation لتعني الاستيعاب أو حصول وتحقق الإفادة ، ولكنها لم يكتب لها الحظ في الانتشار . وما يقال عن اللغة الإنجليزية في هذا يمكن أن يقال عن اللغة العربية ، فما زال هناك خلط بين المصطلحات الثلاثة:الاستخدام والاستفادة والافادة*.

٤) تختلف نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق ببث الأطاريح أو الاستفادة منها اختلافات كبيرة أحيانا ، ففيما يتصل ببث الأطاريح نجد أعلى نسبة مئوية لدى دراسة هانسن ووصلت ٧٧٪ ، يليه بوير بنسبة ٧١٪ ، أما أقل نسبة في البث لها فكانت في دراسة مور إذ لم يتجاوز ١٨,٦٪ من الأطاريح المبحوثة ، ويمكن أن يقال مثل ذلك عن الاستفادة منها عن طريق الاستشهادات المرجعية ، حيث وصلت النسبة المئوية للأطاريح المبحوثة المستشهد بها في دراسة بوير إلى ٤٦,٣٪ منها ، يليها دراسة هاشم سيد بنسبة ٤٣,٩٢٪ ، بينما بلغت في دراسة ريزج وكلجور أدناها ، و لم تتجاوز ١,٦٪ منها فقط .

وتعزى الاختلافات في النتائج – حتى في الحقل الواحد أحيانا – إلى عدة متغيرات أهمها عدد الأطاريح المبحوثة ، تخصصاتها ، تواريخ إجازتها ، نوعية الجامعات التي منحتها ، طرق جمع المعلومات ، عدد هيئات البث أو الاستشهاد ، عدد سنوات البث أو الاستشهاد ... الخ .

ويلاحظ في الدراسات السابقة أن بعضها يقتصر على موضوع البث فقط أو على الاستفادة منها فقط ، وبعضها يجمع بين البث والاستفادة ، كما اقتصرت معظم

---

* الفرق بينهما في اللغة العربية ص ٤٢ .

الدراسات التي تناولت جوانب الاستفادة منها – وهو ما يثير الدهشة – على جانب واحد هو الاستشهادات المرجعية بها ، و لم تتطرق إلى جوانب أخرى في هذا المجال مثل الاستفادة منها عن طريق الإعارة الخارجية والإعارة التبادلية مثلا إلا دراستان هي دراسة مكفي ودراسة رب وجلافيانو ، أما الاستفادة منها عن طريق التطبيق العملي فقد اقتصرت على دراسة واحدة هي دراسة هاشم سيد ، علاوة على وجود مجالات أخرى في الاستفادة غير ما ذكر لم تطرق أبداً .

٥) عموماً ، فإن نتائج البث والاستفادة من الأطاريح عن طريق الاستشهادات المرجعية أو الإعارة التبادلية ليست بالصورة والحجم الذين يدعوان إلى التفاؤل ، بل إن الاستشهادات المرجعية بالأطاريح والتي تعد من أعلى درجات الاستفادة ، اقتصرت في معظمها (في الدراسات التي تطرقت للصلة بين المستشهِد والمستشهَد به) على الاستشهاد الذاتي ، أو من لهم علاقة ما بأصحاب الأطاريح فقط (زميل – مشرف – عضو هيئة تدريس بالكلية المجيزة للأطروحة) ، حيث بلغت نسبة أولئك المستشهدين ٧٧٪ من مجموع المستشهدين في دراسة بوير ، وبلغت عند يولز ٧٢٪ منهم .

أما الاستفادة من الأطاريح عن طريق الإعارة التبادلية فلم تخرج (في الدراسة التي تناولتها) عن نطاق الجامعات ، واقتصرت على طلبة الدراسات العليا ثم أعضاء هيئة التدريس ، حيث بلغت نسبة أولئك المستعيرين في دراسة رب وجلافيانو المذكورة ٩٠٪ ، وكانت استعارتهم لها لأغراض نظرية من أجل إعداد أطاريحهم أو بحوثهم ، وليس من أجل التطبيق العلمي لنتائجها ، وهذا ما يدعو بإلحاح إلى ظهور دراسات جديدة في مجالي البث والاستفادة وتسليط الضوء على جوانب لم تبحث بعد ، مع وضع المتغيرات والظروف الجديدة على الصعيدين العلمي والمعلوماتي في الحسبان ، واستخدام المعطيات الجديدة التي يوفرها الحاسب الآلي ، والطرق الحديثة في استرجاع المعلومات ، والتي لم تكن موجودة عند القيام بمعظم تلك الدراسات السابقة ، بحيث قد تقتصر الاستفادة على بعضها مستقبلا على الجانب التاريخي لها فقط .

٦) استفاد الباحث من بعض الدراسات عند إعداد الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة ، وإن كانت محدودة بسبب اختلاف المواضيع وطريقة التناول لها ، كما استفاد في بعضها من القوائم الببليوجرافية التي تحويها للوصول إلى مصادر المعلومات المختصة بالدراسة لأنها لا تتسم بالوفرة والغنى بشكل عام ، كما استفاد منها في تفادي بعض الأخطاء التي وقعت فيها بعض تلك الدراسات السابقة ، ونبهت إليها دراسات لاحقة منها فيما بعد .

٧) بعض الدراسات السابقة – وهي على أي حال قليلة – كان تناولها للمواضيع المبحوثة يتسم بشيء من الغموض والتعقيد في الطرح والتناول وأحيانا الاستطراد غير الضروري ، بحيث يصعب استيعابها وتمثلها قبل قراءتها مرات عديدة مثل دراسة هي ومادك ، ودراسة ريزج وكلجور ، كما أن الكثير منها لم يذكر منهج البحث أو الأساليب المستخدمة ، مما أضطر الباحث عند عرضها إلى " استنتاج " ذلك من خلال التناول والعرض لها .

٨) هناك جوانب جديدة في هذه الدراسة لم تتعرض لها الدراسات السابقة ، ومن البديهي القول أن خلو تلك الدراسات منها لا يعني نقصا أو وجودا لفجوات فيها نظرا لاختلاف الأهداف والطرح والتصميم ، والمواضيع المطروقة بينها وبين هذه الدراسة ، وهذه الجوانب هي :

أ) الدراسة الحالية تتطرق إلى جوانب في الاستفادة من الأطاريح لم تتطرق لها الدراسات السابقة ، وهي جوانب الاستفادة منها عن طريق الإطلاع الداخلي الذي يعد من أبرز جوانب الاستفادة (إن لم يكن الوحيد) داخل نطاق المكتبات الجامعية وبخاصة في الدول النامية ، والاستفادة منها في مجال التدريس في الجامعات.

ب) الدراسة – حسب علم الباحث – أول دراسة تسلط الضوء على الأوضاع الراهنة للأطاريح في الجامعات المبحوثة من جميع جوانبه ، نظرا للعلاقة الكبرى بينها وبين مدى الاستفادة منها داخل تلك المكتبات أو خارجها* كما تولي المستفيدين الفعليين

---

* **هناك دراسة لباترسن Patterson ووايت White وويتاكر Whittaker (عام ١٩٩٧م) ، عن تجليد وفهرسة** وتصنيف وحفظ الأطاريح في تسعين مكتبة أميركية تمنح جامعاتها درجة الدكتوراه ، ولكنها لم تتجاوز ذلك إلى الجوانب الأخرى المتعلقة بالأطاريح فيها ، ولم تربط بينها وبين الاستفادة منها في تلك المكتبات ، بل كانت دراسة ترتكز على جوانب محددة من الإجراءات الفنية حيال الأطاريح .

والمحتملين من الأطاريح في الجامعات المبحوثة اهتماما خاصا عبر استبانة موجهة لهم لتلمس احتياجاتهم وتسجيل مرئياتهم ومقترحاتهم للوصول إلى نتائج وتوصيات مستقاة من الواقع الملموس ، ومن قبل ذوي العلاقة المباشرة ، ومعروف في علم المكتبات والمعلومات مدى أهمية دراسات المستفيدين التي أضحت شعبة ذات هوية خاصة في هذا العلم .

ج) هذه الدراسة أعدت في بلد ناشيء يحتاج إلى كل موارده من أجل التحديث والتطوير ومن أهمها " الموارد المعلوماتية " ، بينما معظم الدراسات السابقة كانت في دول متقدمة تستفيد من مواردها المعلوماتية بشكل أكثر فعالية وكفاءة من غيرها، ولم يُترك تقريباً جانب منها لم يطرق من خلال دراسات متنوعة ، وهذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بـ " فجوة المعلومات " Information Gap بين الدول المتقدمة والنامية والتي لا تتمثل دائما في عدم توفر المعلومات لدى الأخيرة ، بل عدم القدرة على الاستفادة من الموجود منها عند الحاجة لها مما يجعلها في حكم العدم .

ولهذا كله ، فهذه الدراسة – مقارنة بالدراسات السابقة التي تمت في دول متطورة – ضرورة أكثر من كونها مجرد " متطلبات بحث " ، لأنها تسلط الأضواء على مصدر معلومات في بلد نام يحتاج إلى كل موارده في معركة البناء والتطوير ، ومن ضمن هذه الموارد مصادر المعلومات المتوفرة لديه ومنها الأطاريح التي يسود الاعتقاد بعدم الاستفادة منها كما يجب مما يسبب هدراً في أحد موارده المعلوماتية .

هوامش الفصل الثاني

١) فرنسا ، الملحق الثقافي الفرنسي ، اتصال هاتفي ١٤١٧/٨/١٤هـ .

٢) هاشم سيد وناصر عبد الرحمن ، دليل الرسائل الجامعية التي أجازتها كلية الآداب ، ص ي .

3) R . Simpson , How The PH . D . Came To Britain .... , P . 1917 .

4) American Association of Collegiate..., Handbook of Data and Definition, p. 120.

٥) حشمت قاسم ، مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات ، ص ١٩٧ .

6) D. Davinson, Theses and Dissertation...., p. 12.

٧) السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي ، دليل التعليم العالي في المملكة ... ، ص ١٣٥ .

٨) جامعة الأزهر ، تقويم جامعة الأزهر ... ، ص ٣١ .

٩) السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي ، دليل التعليم ... ، ص ٧٢ .

10) The New Encyclopedia Britannica (Micropedia), 3: 595.

11) C. Haskins, The Rise of Universities, p. 11.

12) D. Davinson, p. 18.

13) M. Engel, "Thesis Anti-Thesis ... ", American Psychologist, p. 104.

14) Ibid, pp. 781-782.

15) Ibid, p. 782.

16) The Encyclopedia of Education, 3: 118.

17) Encyclopedia of Library and Information Science, 26: 439.

18) D. Davinson, p. 24.

١٩) سعد الهجرسي ، دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربي ... ، ص ٢٣

20) B. Berelson, Graduate Education in the U.S., . p. 40 .

21) Encyclopedia of Library and Information Science, 26: 444.

22) D. Davinson, p. 40.

٢٣) سعد الهجرسي ، ص ٢٤ .

24) C. Urquhart, Provision and Use of Thesis Information, p. II-15-16.

25) Ibid, p. II-16.

26) M. O'connor, "Dissemination and Use of Library Science Dissertations....", p. 191.

27) V. Tate "Defrosting a Frozen Asset ... ", College and Research Libraries, p. 35.

28) A. Porter and D. Wolfle, "Utility of the Doctoral Dissertation", American Psychologist, p. 1057.

29) D. Davinson, p. 37.

30) P. Isaac et al., "Faculty Perception of the Doctoral Dissertation", Journal of Higher Education, p. 249.

31) D. Williams, "Stop the Dissertation", Educational Leadership, p. 753

32) B. Berelson, p. 174.

33) P. Isaac et al, P. 247.

34) C. Boyer, "The Ph.D. Dissertation: An Analysis ... ", pp. 106-107.

35) D. Spriestersbach and L. Henry, "The Ph.D. Dissertation: Servant or Master?" ICUT, pp. 52-60.

36) R. Armstrong, "The Dissertation's Deadly Sins", Scholarly Publishing, pp. 241-242.

37) D. Spiestersbach and L. Henry, p. 53.

38) The Encyclopedia of Education, 3:120.

39) R. Armstrong, p. 242.

40) E. Harman and I. Montagnes Ed, Thesis and the Book, p. 13.

41) Ibid, p. A.

٤٢) عبد الرحمن أحمد ، مسؤول الإصدارات بمؤسسة تهامة للنشر بجدة ، اتصال هـــاتفي ١٤١٩/٢/١٢هـ .

٤٣) هشام عباس ، خصائص الاستشهادات المرجعية للباحثين ... ، ص ٥٧ .

٤٤) عبد الكريم الزيد ، " تحليل الاستشهادات المرجعية .... " ، ص ٨١ .

45) W. Brace, "A Citation Analysis of Doctoral Dissertations ... ", p. 48.

46) Encyclopedia of Library and Inforamtion Science, 26: 440.

47) C. Boyer, pp. 85, 99.

48) W. Yoels, 'The Fate of the Ph.D. Dissertation .... " The American Sociologist, p. 88.

٤٩) سيد هاشم ، الرسائل الجامعية المصرية في مجال الزراعة .... ، ص ٢٠٨ .

50) C. Urquhart, p. I-9.

51) Ibid, p. II-8.

52) J. Repp and C. Glaviano, "Dissertations: A Study of the Scholar's Approach", College and Research Libraries, p. 153.

53) D. Davinson, p. 40.

54) M. O'connor, p. 5.

55) Ibid.

56) W. Savage, "In Defence of the Dissertation", Scolarly Publishing, p. 131.

57) S. Bush, "The Undue Dominance of the Dissertation ..... ", School and Society, pp. 309-313.

58) E. Harman and I. Montagnes, p. 16.

59) D. Spriestersbach and L. Henry, p. 53.

٦٠) محي الدين توق وضياء الدين زاهر ، الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي ، ص ص ١١٩ - ١٢٠ .

61) T. Ziolkowski, "The Ph.D. Squid, "The American Scholar, p. 179.

62) Ibid, p. 178.

63) B. Berelson, p. 22.

64) W. McPhie, "Factory Affecting the value of Dissertations", Social Education, pp. 375-376.

65) D. Spriestersback and L. Henry, p. 53.

66) B. Berelson, 156.

67) Ibid, p. 158.

68) The Encyclopedia of Education, 3:120.

69) T. Ziolkowski, p. 177.

70) P. Monaghan, "Some Fields are Reassessing .... ", The Chronicle of Higher Education, p. 1.

71) D. Williams, p. 753.

72) P. Jacks et al., "The ABC of ABDs .... ', Improving College and University Teaching, p. 74.

73) *W . McPhie, "Factors Affecting the Value of Dissertations", Social Education

W. McPhie. "Factors Affecting the Use and Value of Dissertations in Social Studies Education" .

74) M. Raisig and F. Kilgour, "The Use of Medical Theses as Demonstrated by Journal Citations, 1850-1960", College and Research Libraries .

75) J. Moore, "Bibliographical Control of American Doctoral Dissertations: 2 An Analysis", Special Libraries .

76) C. Boyer, "The Ph.D. Dissertation: An Analysis of the Doctoral Dissertation as an Information Source" .

77) W. Yoels, "The Fate of the Ph.D. Dissertations in Sociology: An Empirical Examination", The American Sociologist

78) D. Hanson, "The Dissemination of Ph.D. Results: Further Findings", The American Sociologist .

79) W. Brace, "A Citation Analysis of Doctoral Dissertations in Library and Information Science, 1961-1970" .

80) M. O'connor, "Dissemination and Use of Library Science Dissertations in the Periodicals Indexed in the "Social Sciences Citation Index" .

81) A. Hay and S. Maddock, "The Contribution of Published Literature of Human Geography in the United Kingdom," Information Studies .

82) J. Repp and C. Galviano, "Dissertations: A study of the Scholar's Approach", College and Research Libraries .

83) M. Lopez "Dissertations: A Need for New Approach to Acquisition", The Journal of Academic Librarianship .

٨٤) هاشم سيد ، " الرسائل الجامعية المصرية في مجـــال الزراعـــة : دراســـة للضبـــط البيليوجرافي والنشر والإفادة من المحتوى " .

85) J. Repp and C. Galviano, p. 150.

---

* في هذه الدراسة وما بعدها من الدراسات السابقة ، لم تذكر الصفحات لأنه تجري الإحالة إلى الدراسة ككل .

الفصـــل الثالــــث

تصميم الدراسة وإجراءاتها

تصميم الدراسة وإجراءاتها

مناهج البحث المستخدمة :

يعد علم المكتبات والمعلومات من العلوم الحديثة نسبياً ، ولهذا ليس له – كما يقول بوشا Busha – جذور وتقاليد عريقة فيما يتعلق بطرق البحث العلمية [(١)] ، فأول أطروحة دكتوراه في هذا العلم يعود تاريخها إلى عام ١٩٢٥م فقط [(٢)]، كما أنه لم يمنح إلى عام ١٩٤٦م أكثر من خمسين شهادة دكتوراه في ذلك العلم وكانت في أميركا [(٣)] ، ولهذا فكثير من طرق البحث وأدواته في علم المكتبات والمعلومات قد استعيرت من مناهج البحث في العلوم الاجتماعية ، بل إن هذا العلم نفسه ما زال يصنف ضمن العلوم الاجتماعية في معظم أدوات الاسترجاع المختلفة كالببليوجرافيات والمستخلصات والكشافات وكشافات الاستشهادات المرجعية وغيرها ، وفي تصنيفات العلوم ذات الصبغة العالمية كتصنيف منظمة اليونسكو مثلاً ، ولكن هذا كله لا يمنع من القول إن هذا العلم قد طور طرق بحث وأدوات استعارها من غيره كي تلائم هويته واحتياجاته .

وإذا كانت طبيعة أي دراسة تحدد منهج (أو مناهج) البحث التي تستخدم فيها ، لهذا سيلجأ الباحث فيما يتعلق بدراسة الوضع الراهن لأطاريح الدكتوراه في مكتبات الجامعات المبحوثة إلى منهج المسح بالعينة ، وهو أحد المناهج الرئيسة في منهج البحث الوصفي الذي لا يكتفي بكشف الواقع الحالي للظاهرة المدروسة بل يعمد إلى تحليلها وتفسيرها وتقويمها ومدى إمكانية تحسينها وتطويرها مستقبلاً ، وهذا المنهج على حد قول أحمد بدر " يساعد الباحث في اكتشاف علاقات معينة بين مختلف الظواهر التي قد لا يستطيع الباحث الوصول إليها بدون مسح [(٤)] ، " لأن العلم على حد تعبير كُهن Cohen لا يعني بمجرد وجود الظواهر بل بالعلاقات الموجودة بينها [(٥)] ، كما ستستعين الدراسة في دراسة الوضع الراهن وتقويمه بمعايير وطنية مقترحة وعالمية خاصة بالمكتبات الجامعية ، وسيُستخدم المنهج المسحي أيضاً للتعرف على آراء المستفيدين من الأطاريح في الجامعات المبحوثة تجاه الوضع الراهن لها في جامعاتهم

ومدى رضائهم إزاءه وإزاء الخدمات المقدمة لهم بهذا الصدد ، وإذا كانت بعض الدراسات تحاول أن توحي بأن دراسات الاستفادة من المعلومات بشقيها (دراسات المستفيدين User Studies ودراسات الاستفادة Use Studies) طرق بحث منبثقة من علم المكتبات والمعلومات دونما سند منطقي يدعمها ، فإن برتين Brittain ينفي ذلك تماماً ويرى أن جميع الطرق المستخدمة في تلك الدراسات تقريباً قد انتقلت بدون تعديل يذكر من منهج المسح الاجتماعي بوجه خاص (٦) .

أما فيما يتعلق بالاستفادة من الأطاريح عن طريق الاستشهادات المرجعية وتحليل تلك الاستشهادات للتعرف على أنماطها وخصائصها فسيستخدم أسلوب الدراسات الببليومترية Bibliometrics الذي يرد في الأدبيات العربية بصيغ متنوعة مثل القياسات الوارقية ، القياسات الببليوجرافية ، الببليومتريات ، الببليومتريقا ... الخ، وهو المنهج الذي يستفيد من علم الإحصاء في المجال الببليوجرافي لقياسه كمياً ، ومن ثم تحليله والخروج بالنتائج ، لأن الكلمة أساساً مركبة من كلمتي Biblio والتي أصلها Bibliography وMetrics والتي تعني هنا القياس ، وهو بالاختصار " ... التحليل الرقمي للإنتاج الفكري " كما عرفه بروكس Brooks (٧) ، وهو أسلوب تعود نشأته إلى عام ١٩٢٣م ، ويعود الفضل في بدايات تطبيقه في مجال تحليل الاستشهادات المرجعية إلى جرس وجرس Gross and Gross عام ١٩٢٧م ، ومن ثم تبنيه بشكل واسع من قبل جارفيلد Garfield والذي أسفرت جهوده الكبيرة في هذا المجال عن ظهور كشافات الاستشهادات المرجعية في مجال العلوم ، والعلوم الاجتماعية ، والفنون والعلوم الإنسانية في أميركا (٨) حيث خدمت الباحثين في مجال الاستشهادات المرجعية بشكل كبير ، وهو المنهج الذي يمكن القول إلى حد كبير إن هويته وتطويره منبثقان من علم المكتبات والمعلومات .

مجتمع الدراسة واختيار العينة :

يمكن القول إن هناك مجتمعين للدراسة متداخلين في بعضهما البعض ، هما :

أ- مجتمع الدراسة في نطاق الجامعات والكليات السعودية :

يشمل كافة جامعات المملكة العربية السبع ، وكليات البنات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات ، لأنها مؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج دراسات عليا وبالخصوص لمرحلة الدكتوراه ، وأكثر الجهات في المملكة ابتعاثاً للحصول عليها ، وبالتالي فهي التي ينتظر منها اقتناء وحفظ وتنظيم أطاريح الدكتوراه ومن ثم الاستفادة منها في مجال المعلومات وهو موضوع الدراسة ، أو المجالات التطبيقية الأخرى .

اختيار عينة الدراسة للجامعات والكليات :

يمكن تقسيم جامعات المملكة حسب برامج الدراسات العليا (التي تهتم بالأطاريح أكثر من غيرها) إلى ثلاث فئات :

١) فئة يغلب على برامج الدراسات العليا لديها الجانب النظري (العلوم الدينية والتربوية والإنسانية والاجتماعية) وهي جامعة الإمام بالرياض ، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٢) فئة تحتوي برامج الدراسات العليا لديها على الجانبين : النظري والعلمي * معاً ، وهما جامعة الملك سعود بالرياض ، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة .

٣) فئة يغلب على برامج الدراسات العليا لديها الجانب العلمي ، وهما جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران ، وجامعة الملك فيصل بالأحساء .

وبما أن كافة جامعات المملكة جامعات حكومية تتبع رسمياً وزارة التعليم العالي ، لهذا فكل فئة من تلك الفئات السابقة للجامعات تتشابه إلى حد كبير في برامج دراساتها العليا وفي أهداف هذه الدراسات ، وفي التنظيمات والإجراءات وحتى المشاكل التي تواجهها ، وهو ما ينعكس على الأطاريح ومدى الاستفادة منها ، إضافة إلى أن من الصعوبة في مثل نطاق هذه الدراسة - أن تشمل - كافة جامعات المملكة وكليات البنات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات نظراً لتعدد مواضيعها

---

* المقصود بالعلمي هنا العلوم البحتة والتطبيقية كما ذكر سابقاً .

النسبي وتشعبها فيما يختص بالأطاريح ، لهذا كان لابد من اللجوء إلى اختيار عينة من كل فئة من الفئات الثلاث المذكورة ، فوقع الاختيار على :

١) جامعة الإمام لتمثل فئات الجامعات التي يغلب على برامج الدراسات العليا لديها الجانب النظري .

٢) جامعة الملك سعود لتمثل فئات الجامعات التي تشتمل برامج الدراسات العليا لديها على الجانبين النظري والعلمي معاً .

٣) جامعة الملك فهد لتمثل فئات الجامعات التي يغلب على برامج الدراسات العليا لديها الجانب العلمي .

وقد تم اختيار تلك الجامعات الثلاث بالذات دون غيرها لأنها الأكبر حجماً في أغلب المتغيرات ذات الصلة بالدراسات العليا (ومن ثم الأطاريح) ، وهي :

عدد أعضاء هيئة التدريس ، وعدد طلبة الدراسات العليا ، وعدد الأطاريح المجازة ، وعدد الكليات التي لديها برامج دراسات عليا .

ومعروف أنه كلما كبر حجم العينة في الفئات المتماثلة ، وبالتالي كثر عدد مفرداتها ؛ كلما كانت أقرب إلى تمثيل مجتمع البحث تمثيلاً صادقاً ، فهي إذن عينة عمدية Purposive Sample ، والجدول (٣-١) يوضح تلك المتغيرات ، ويبرر عملية الاختيار .

وقد تم استثناء الفروع التابعة لتلك الجامعات في مناطق أخرى من المملكة لأنه ليس لديها برامج دراسات عليا * ، إضافة إلى أن المستفيدين المحتملين فيها من الأطاريح بعيدون عن المجموعات المركزية للأطاريح والموجودة في المكتبات المركزية للجامعات الأم .

* كلية الدعوة بالمدينة المنورة والتابعة لجامعة الإمام لديها برامج دراسات عليا ولكنها استبعدت للسبب الثاني المذكور (البعد عن الأطاريح في الجامعة الأم)

الجدول (٣-١)

الجامعات السعودية حسب المتغيرات ذات الصلة بالدراسات العليا

للعام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م [٩]

الجامعة	الفئة	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد طلبة الدراسات العليا	عدد الكليات ذات الدراسات العليا	عدد أطاريح الدكتوراه المجازة حتى ١٤١٥هـ
جامعة الإمام	النظرية	١٥٤٠	٨٨٤	٧	٥٤٢
جامعة أم القرى		١٣٥٣	١٤٦٢	٣	٤٤٠
الجامعة الإسلامية		٣٦٦	٢٦٠	٥	٢٧٩
جامعة الملك سعود	النظرية - العلمية	١٦٦١	١٧٠١	٩	٣٤
جامعة الملك عبد العزيز		١٢٥٢	١٧٥٩	٨	٩
جامعة الملك فهد	العلمية	٧٣٣	٥٥٠	٦	٢٨
جامعة الملك فيصل		٧٧٨	٢٩٧	٥	-

كما تم في الدراسة استثناء كليات البنات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات لسببين:

١) لأن جنس الإناث ممثل في جامعتين من الجامعات الثلاث المختارة ، وهما جامعة الملك سعود وجامعة الإمام ، حيث سبقتا * الرئاسة المذكورة (التي لم تبدأ بفتح كليات البنات إلا عام ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م) في مجال تعليم الإناث سواء في المرحلة الجامعية بدءاً من عام ١٣٨١هـ / ١٩٦١م [١٠] أو مرحلة الدراسات العليا فيما بعد ، ولا تزالان تتوليان جزءاً كبيراً من تعليمهن في كلا المرحلتين .

* إضافة إلى جامعة أم القرى وجامعة الملك عبد العزيز .

٢) لأن تلك الكليات التي يقتصر العمل فيها على الإناث في المكتبات التابعـــة لهـــا ، وفي ارتيادها ؛ لا يستطيع الباحث بشكل مباشر أن يستقصي استقصاء أميناً وصادقاً ويحصل على كافة المعلومات المطلوبة في مثل هذه الدراسة التي من أدواتها المقابلات والملاحظات والزيارات المتكررة داخل المكتبات الواقعة في نطاق الدراسة .

ب- مجتمع البحث في نطاق الجامعات الثلاث :

يشمل مجتمع البحث هنا كافة أعضاء هيئة التدريس (أساتذة - أساتذة مشـــاركون - أساتذة مساعدون) وطلبة الدراسات العليا (محاضرون - معيدون) في تلك الجامعات الثـلاث للعام الدراسي ١٤١٥-١٤١٦هـ / ١٩٩٥-١٩٩٦م لأنهم المهتمون والمستفيدون الفعليـون أو المحتملون من أطاريح الدكتوراه أكثر من غيرهم فيها ، وتتفق الدراسة في هذا التحديد مـع الدراسات السابقة التي سبق ذكرها عن أنماط المستفيدين من الأطاريح ، كما تتفق مـع آراء أعضاء هيئة تدريس ومكتبيين في بعض الجامعات السعودية تناقش معهم الباحث حول هـــذا الشأن . ولقد كانت النية قبلاً إضافة الباحثيـــن من خارج نطاق الجامعات* إلى مجتمع البحـث ، ولكن اتضح بعد إعداد نسخ من إستبانـــة الدراسة لتوزيعها على تلك الفئة بمساعدة " قسـم المخطوطات والمجموعات الخاصة " وهو القسم المسؤول عن الأطاريح عـــن الأطـــاريح بالمكتبـة المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض خلال أشهر مختلفة خلال العام ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ، ومـن خلال الباحث نفسه في قاعة الأطاريح بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام خلال الفترة نفسها،قلتهم قلة تصل إلى حد الندرة مما تتعذر معه المعالجة الإحصائية والوصول إلى التعميمات ، فاسـتدعى هذا غض النظر عنهم في مجتمع الدراسة .

ولما كان مجتمع البحث في تلك الجامعات يتكون من أعداد كبيرة ممـــا يتعـــذر معـه الاتصال بسائر أفراده لأخذ المعلومات اللازمة منهم لهذه الدراسة عن طريق الاســتبانة ، لـــذا كان لابد من الاستعانة بأسلوب " المعاينة " في هذا الأمر .

---

* يقصد بهم الذين لا يعملون في الجامعات والكليات ، أما الأساتذة وطلبة الدراسات العليا الذين يستخدمون الأطاريح في جامعات غـــير جامعاتهم فهم ضمن مجتمع البحث .

إطار العينة Sampling Frame :

يتكون إطار العينة من القوائم التي تشمل كافة أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا في الجامعات الثلاث للعام الدراسي ١٤١٥- ١٤١٦هـ / ١٩٩٥-١٩٩٦م ، وقد تم الحصول عليها كالآتي :

١- إطار عينة جامعة الإمام :

تم الحصول على قوائمها عن طريق " إدارة الدراسات والمعلومات " ، كما استعانت الدراسة بـ " دليل أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين للعام الجامعي ١٤١٤هـ" الذي أعدته وأصدرته الإدارة المذكورة من أجل سد النقص في بعض المعلومات المتعلقة بتحديد تخصصاتهم .

٢- إطار عينة جامعة الملك سعود :

حصل الباحث على قائمتين أحدهما" الإدارة العامة لشؤون هيئة التدريس والموظفين " عن طريق " إدارة الدراسات والتطوير الجامعي " بالجامعة أحداها للعام الدراسي ١٤١٥-١٤١٦هـ / ١٩٩٥-١٩٩٦م ، والأخرى للعام الدراسي ١٤١٤-١٤١٥هـ / ١٩٩٤-١٩٩٥م ، ولكن لم تستخدم القائمة الأخيرة إلا من أجل تحديد تخصصاتهم والتي لم تدرج في القائمة الأولى .

٣- إطار عينة جامعة الملك فهد :

تم الحصول على قائمة أعدتها : " إدارة شؤون الأساتذة " بالجامعة بهذا الشأن ، كما استعانت الدراسة بدليلين باللغة الإنجليزية أصدرتهما الجامعة هما :

- Undergraduate Bulletin 94 - 95
- Graduate Bulletin 1996 - 1997

حيث يضمان في الأجزاء الأخيرة منهما بيانات عن تخصصات أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين فيها .

المستثنون من إطار العينة في الجامعات الثلاث :

١) أعضاء هيئة التدريس والمحاضرون والمعيدون بفروع جامعتي الإمام والملك سعود ، لأن تلك الفروع لا تقدم - كما ذكر - دراسات عليا ، إضافة إلى بعد المستفيدين المحتملين فيها من الأطاريح عن المجموعات المركزية للأطاريح في تلك الجامعتين .

٢) أعضاء هيئة التدريس الزائرون ، لأنهم لا يمكثون إلا فترات محدودة في تلك الجامعات لا تمكنهم من إعطاء معلومات كافية عن الأطاريح فيها ومدى استفادتهم منها .

٣) العاملون على وظيفة " مدرس لغة عربية " أو " مدرس لغة إنجليزية " ويحملون مؤهلات أقل من الماجستير ، أما أولئك الحاصلون منهم على الماجستير أو الدكتوراه فقد أدرجوا في العينة حسب مؤهلاتهم .

٤) أعضاء هيئة التدريس المعارون لجهات أخرى داخل المملكة ، أو الموفدون خارجها ، وكذلك المبتعثون من المحاضرين والمعيدين للخارج ، لصعوبة الاتصال بهم .

٥) كافة أعضاء هيئة التدريس والمحاضرون والمعيدون بكلية الطب * بجامعة الملك سعود والسبب أن " الزمالة " أو " البورد " وهما المعادلتان لدرجة الدكتوراه مهنياً لا تتطلبان إعداد أطروحة دكتوراه بل تتطلبان برامج معينة أكثرها عملية ،ويحصل عليها غالباً بعد البكالوريوس بدون اشتراط الحصول على الماجستير ،وهذا هو السائد في كل المجالات الإكلينيكية (السريرية) في الكلية والتي تمثل معظم جوانب الدراسة و التدريس في الكلية [١١] ، وهذا الأمر واضح عند مراجعة مؤهلات وشهادات أعضاء هيئة التدريس في تلك الكلية من خلال قائمة الجامعة لعام ١٤١٤-١٤١٥هـ / ١٩٩٤-١٩٩٥م .

وقد تم استثناؤهم لأنهم لا يعدون أطاريح ، ولا يهتمون بالأطاريح في حقلهم السريع التغير وهذا ما اتضح بعد مقابلات مع البعض منهم ، كما يؤيده دراسة ريزج وكلجور عام ١٩٦٤م والمذكورة سابقاً والتي أفادت أن أطاريح دكتوراه الطب ليس لها تقريباً أي دور في تقدم الطب ، كما أن الاستفادة منها عن طريق الاستشهادات المرجعية محدودة [١٢] ، ولهذا لم

---

* لا يوجد إلا كلية طب واحدة في الجامعات الثلاث .

يدرجوا في إطار العينة لأن أسئلة الاستبانة والدراسة تدور فيما له صلة بالأطاريح مثل بثها ومدى الاستفادة منها في التدريس أو الاستشهادات المرجعية أو الإطلاع الداخلي ... الخ .

أما فيما يتعلق بأعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين بكلية الصيدلة ، وكلية العلوم الطبية التطبيقية ، وإلى حد ما كلية طب الأسنان بجامعة الملك سعود ، فقد أدرجوا في إطار العينة وعوملوا مثل المتخصصين في المجالات الأخرى فجميعهم تقريباً لديهم شهادات دكتوراه وماجستير ، أو بصدد الحصول عليها (١٣) .

وقبل الانتقال إلى موضوع آخر لابد من الإشارة إلى أن بعض المدرَجين في القوائم الخاصة بالجامعات الثلاث لا تنطبق مؤهلاتهم على وظائفهم عند إعداد القوائم ، حيث يوجد بعض الحاصلين على الدكتوراه ولكن ما زالوا على وظيفة " محاضر " ، أو الحاصلون على الماجستير وما زالوا على وظيفة " معيد " ، وذلك بسبب عدم توفر وظائف " أستاذ مساعد " أو " محاضر " حينذاك ، ولهذا فقد صنفتهم الدراسة حسب المؤهل وليس حسب مسمى الوظيفة ، وجرى اعتمادهم ضمن أعضاء هيئة التدريس أو المحاضرين لأن العبرة هنا بالجوهر .

مفردات العينة :

عضو هيئة التدريس ، أو المحاضر ، أو المعيد (أو طالب الدراسات العليا كمرادف للمسميين الأخيرين) .

طريقة اختيار العينة للجامعات الثلاث :

من البديهي أن أحسن طريقة للتأكد من مصداقية نتائج الدراسة وتعميمها هي جمع المعلومات من كافة أفراد مجتمع الدراسة ، لكن هذا ليس في الإمكان نظراً لكثرة عددهم ، وتشتتهم الجغرافي ، لذا كان اللجوء لاختيار عينة منه أمراً لا مفر منه ، على أن يراعي فيها تمثيلها له قدر الإمكان ، وبعدها عن التحيز المقصود أو غير المقصود .

وبما أن مجتمع الدراسة يتكون من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين في الجامعات الثلاث ، وهو مجتمع غير متجانس Heterogeneus في خصائصه وصفاته حيث يمثل متغيرات مستقلة كثيرة متباينة ، هي :

الجنس ، الجنسية ، الجامعة ، الرتبة العلمية ، التخصص ، القدرة اللغوية ، سنوات التدريس في الجامعة ، الإشراف على أطاريح جامعية ؛ وهي متغيرات تؤثر في النظرة إلى الأطاريح ومدى الاهتمام بها ومن ثم الاستفادة منها ، لهذا كان من الواجب الاهتمام بتلك التباينات وعدم التجانس بينها عند اختيار العينة التي تمثلهم ، وهذا ما دعا إلى تقسيم مجتمع البحث إلى طبقات أو فئات Strata متجانسة ومتماثلة في خواصها بحيث تكون كل طبقة منه بمثابة مجتمع مستقل بذاته (في نطاق المجتمع الأصلي) وفقاً للمتغيرات المذكورة سابقاً ، وهذا النوع من المعاينة هو ما يسمى بالمعاينة الطبقيةStratified Sampling والهدف منها كما يقول أحمد سرحان " تقسيم المجتمع إلى أقسام تختلف عن بعضها ... وكل قسم تتشابه فيه العناصر فيما بينها أكثر من تشابه العناصر داخل المجتمع كله "[١٤]؛ وهي النوع الذي يراه الباحث مناسباً لهذه الدراسة لأن مزايا العينة الطبقية تكمن في وجود فرصة لكل فرد من أفرادها في الاختيار والتمثيل مهما كانت سماته وخصائصه لأن كل طبقة فيه ممثلة في العينة الكلية ، كما أنه لا يوجد - كما ذكر عايش زيتون - خوف من احتمال تركز عناصر العينة الكلية في طبقة دون أخرى [١٥] ؛ وهذا كله يحد من التحيز إلى أبعد حد ممكن .

إجراءات اختيار العينة :

١- تقسيم مجتمع البحث إلى طبقات حسب متغيراته المستقلة التي تؤثر على عمليتي البث والاستفادة من الأطاريح وهي :

- الجنس : ذكر - أنثي .
- الجنسية : سعودي - غير سعودي .
- الجامعة : جامعة الملك سعود - جامعة الإمام - جامعة الملك فهد .
- الرتبة العلمية : أستاذ - أستاذ مشارك - أستاذ مساعد - محاضر - معيد .
- التخصص : علوم إنسانية - تربية وتعليم - فنون جملية - قانون - علوم اجتماعية - علوم طبيعية - هندسة - علوم طبية - زراعة (حسب التصنيف الدولي للعلوم الذي أعدته اليونسكو) .
- القدرة اللغوية : الاقتصار على اللغة الأم - إتقان لغات أخرى .

● سنوات التدريس في الجامعة : ١ – ٣ سنة ، ٤ – ٦ سنة ، ٧ – ٩ سنة ، ١٠ – ١٢ سنة ، ١٣ – ١٥ سنة ، ١٦ – ١٨ سنة ، ١٩ سنة فأكثر .

● الإشراف على أطاريح جامعية : مشرفون أو سبق لهم الاشراف – غير مشرفين .

وقد تم تحديد ما سبق – طبقياً – بتعاون مشكور مع الجهات المعنية في الجامعات الثلاث من إدارات شؤون موظفين وأساتذة ، وإدارات بعثات ، ومراكز حاسب آلي ، واستغرق وقتاً ليس بالقصير ، لأن المشكلة مع العينة الطبقية أنه ليس من المألوف أن تكون قائمة المجتمع الأصلي مفرعة ومقسمة إلي عدة طبقات ، بل تكون محدودة على طبقات قليلة ، كما أنها على حد ما ذكر ملر Miller تتطلب معلومات دقيقة عن الحصة العددية لكل طبقة داخل المجتمع الأصلي ، كما تتطلب جهداً في تصنيفها [١٦] .

٢– تحديد حجم العينة الكلي :

لا يوجد قاعدة عامة بشأن تحديد حجم العينة الكلي بالنسبة لمجتمع البحث في أي دراسة ، لأن ذلك يختلف باختلاف طبيعتها وأهدافها ، ولقد اختار الباحث لهذه الدراسة عينة كبيرة نوعاً ما ، وهي ٢٠٪ من المجتمع الأصلي للأسباب الآتية :

أ– كلما كبر حجم العينة كلما كان تمثيلها للمجتمع صادقاً ، وكانت هناك ثقة في تعميم نتائج الدراسة على مجتمع البحث .

ب– عدم تجانس مجتمع هذه الدراسة يجعل من الضرورة اختيار عينة كبيرة تمثل كافة فئاته .

ج– الدراسات المسحية عموما تتطلب عينات كبيرة نسبيا[١٧] .

د– احتمالات عدم الإجابة ، أو نقصها أو الأخطاء في الإجابة ، من قبل بعض المبحوثين .

هـ – حتى يكون للمعالجات الإحصائية قيمة (وهذا ما لا يمكن تحقيقه في العينات الصغيرة لبعض الطبقات الصغيرة الحجم) .

توزيع العينة الكلية على طبقات المجتمع :

تم توزيع العينة الكلية على طبقات المجتمع وفقا لطريقة التوزيع المتناسب Propotional Allocation ونسبة ثابتة لكل طبقة هي ٢٠٪ منها حتى تتناسب في هذا مع حجم العينة الكلية وهو ٢٠٪ أيضا ، وقد اختيرت هذه الطريقة من أجل إعطاء فرصة لكل فرد من أفراد المجتمع كي يكون له فرصة متساوية مع غيره ليكون ضمن المختارين من أفراد العينة ، حرصاً على تجنب التحيز المقصود أو غير المقصود أو عنصر الصدفة في الاختيار .

٣- اختيار أفراد العينة :

بعد تقسيم البحث إلى طبقات وإعداد قائمة لكل طبقة على حدة وكأنه مجتمع مستقل بذاته ، جرى ترقيم لها وأعطي كل فرد منها رقماً خاصا متسلسلاً ، مع عدم وجود أي علاقة دورية في ترتيب الأرقام .

وبما أن حجم العينة في كل طبقة هو ٢٠٪ وهو ما يعني اختيار فرد واحد من كل خمسة أفراد منها ، أي أن " طول الدورة " أو " مسافة الانتظام " بين كل فرد يتم اختياره والذي يليه هو ٥ ، لذا تم تحديد الرقم الأول في كل قائمة عشوائياً ويقع بين ١-٥، ثم جرى تحديد الأرقام المسحوبة بهذا النظام ، فالقائمة التي اختير الرقم الأول عشوائياً وكان ٣ مثلا ، يكون العدد الثاني ٨ والثالث ١٣ ، وهكذا .

وهذه الطريقة في اختيار أفراد المعاينة الطبقية يطلق عليها العينة المنتظمة Systematic Sample وهي كما يذكر أحمد سرحان " واسعة الانتشار وكثيرة الاستعمال في التطبيقات العملية لقلة تكاليفها وسهولة إجرائها ... فضلا عن قلة الأخطاء التي ترتكب في اختيار مفردات العينة (١٨) " .

وعلى الإجمال ، وبعد عرض لمراحل اختيار العينة في الفقرات السابقة ، يتبين أنها عينة طبقية متناسبة منتظمة .Systemic Proportionate Stratified Sample .

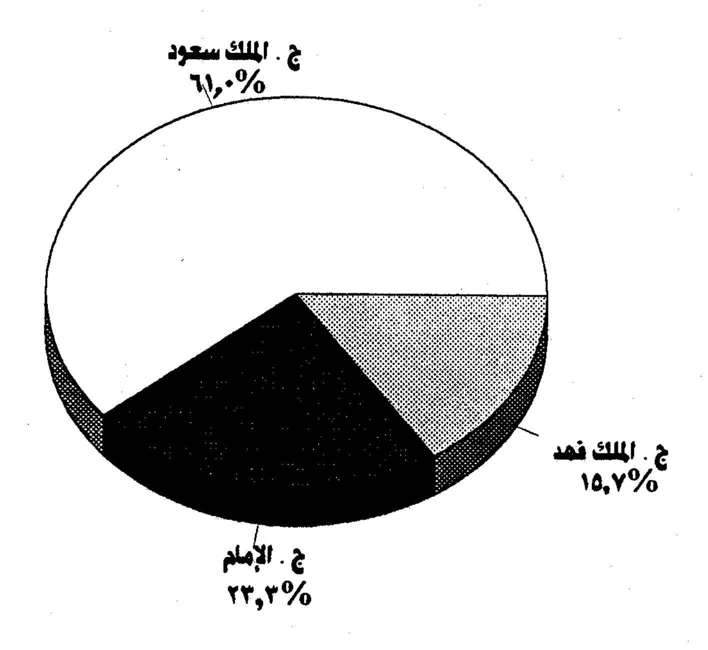
الجدول (٣-٢)

توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة حسب الجامعة

الجامعة	إطار العينة*	العينة**	المجيبون	نسبة المجيبين
جامعة الملك سعود	٢٤٥٤	٤٩١	٣٧٠	٧٥,٤
جامعة الإمام	٨٣٨	١٦٨	١٤١	٨٣,٩
جامعة الملك فهد	٦٩٥	١٣٩	٩٥	٦٨,٣
المجموع	٣٩٨٧	٧٩٨	٦٠٦	٧٥,٩
النسبة المئوية العامة للمجيبين في الجامعات الثلاث ٧٥,٩٪				

الشكل (٣- ١)

توزيع المجيبين من أفراد العينة حسب الجامعة



* إطار العينة هو كافة مجتمع الدراسة الأصلي مع استثناءات قليلة كما ذكر سابقاً .

** العينة هنا ٢٠٪ من الإطار العام لها .

يتبين من الجدول (٣-٢) والشكل (٣-١) ما يلي:

١) إطار عينة جامعة الملك سعود هو الأكبر حجما في الجامعات الثلاث إذ يبلغ ٢٤٥٤ ، ويمثل ٦١,٦٪ من إطار عينة الجامعات الثلاث مجتمعه ، لأنها أكبر الجامعات في المملكة ، وأكثر الجامعات الثلاث في عدد التخصصات ، حيث تحوي تخصصات علمية ونظرية في آن واحد ، بينما جامعة الإمام تكاد تقتصر على التخصصات النظرية ، وجامعة الملك فهد على التخصصات العلمية ، يليه إطار جامعة الإمام بنسبة ٢١٪ ، فجامعة الملك فهد بنسبة ١٧,٤٪ .

٢) بلغت النسبة المئوية العامة للمجيبين في الجامعات الثلاث ٧٥,٩٪ وهي نسبة تعد عالية في مردود الاستبانات عموما ، بحيث يمكن الاطمئنان إلى حد كبير على تعميم نتائج الدراسة على مجتمع البحث الأصلي .

٣) أعلى نسبة للمجيبين على أسئلة الاستبانة كانت في جامعة الإمام ، وقد بلغت ٨٣,٩٪ ، ربما لأن الدراسة صادرة عن إحدى كلياتها فيكون هناك ميل عفوي من منسوبيها إلى الإجابة ، أو لأن موضوع الدراسة قد نال اهتمامهم لأنه يتعلق بالأطاريح التي لها مكانة في التخصصات النظرية ، يليها جامعة الملك سعود بنسبة ٧٥,٤٪ أما أقل نسبة للمجيبين فكانت في جامعة الملك فهد حيث بلغت ٦٨,٣٪ وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذه الجامعة التي يغلب على برامجها في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا الجانب العلمي ، ليس للأطاريح فيها مكانة مثل المكانة الموجودة لها في التخصصات النظرية ، لأن هذه الجامعة تحوي تخصصات تتطور وتتغير بسرعة ، بينما الأطاريح تستغرق وقتاً في إعدادها ، وقد لا تصل إلى المهتمين إلا بعد وقت ليس بالقصير ، مما يجعل معلوماتها أحيانا قديمة في تلك التخصصات .

٤) بلغ المجيبون من جامعة الملك سعود ٣٧٠ يمثلون ٦١٪ من مجموع المجيبين وتحتل المرتبة الأولى نظراً لكبر حجمها ، تليها جامعة الإمام بعدد ١٤١ يمثلون ٢٣,٣٪ ، فجامعة الملك فهد بعدد ٩٥ يمثلون ١٥,٧٪ منهم .

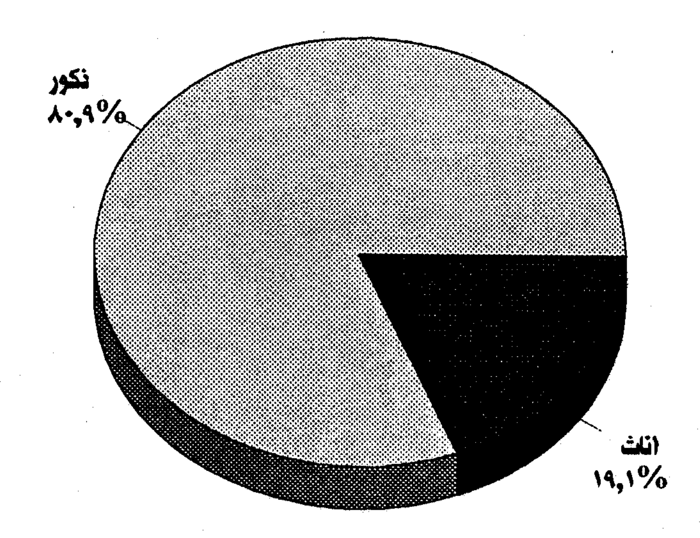
الجدول (٣-٣)

توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة وفقاً للجنس

الجامعة	إطار العينة			العينة			المجيبون			نسبة المجيبين	
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث
جامعة الملك سعود	١٩٣٣	٥٢١	٢٤٥٤	٣٨٧	١٠٤	٤٩١	٢٦٧	١٠٣	٣٧٠	٦٩	٩٩
جامعة الإمام	٧٧٣	٦٥	٨٣٨	١٥٥	١٣	١٦٨	١٢٨	١٣	١٤١	٨٢,٦	١٠٠
جامعة الملك فهد	٦٩٥	-	٦٩٥	١٣٩	-	١٣٩	٩٥	-	٩٥	٦٨,٣	-
المجموع	٣٤٠١	٥٨٦	٣٩٨٧	٦٨١	١١٧	٧٩٨	٤٩٠	١١٦	٦٠٦	٧٢	٩٩,١

الشكل (٣ - ٢)

توزيع المجيبين من أفراد العينة حسب الجنس



يتضح من الجدول (٣-٣) والشكل (٣-٢) عدة أمور هي :

١) أكبر مجموعة من الإناث في إطار العينة توجد في جامعة الملك سعود حيث بلغ عددهن ٥٢١ يمثلن ٨٨,٩٪ من عدد الإناث في إطار العينة ، وذلك لأن جامعة الملك سعود - كما ذكر - أكبر الجامعات السعودية ، وأكثرها في عدد التخصصات ، يليها في إطار العينة جامعة الإمام التي يبلغ عدد الإناث فيها ٦٥ يمثلن ١١,١٪ منها ، أما جامعة الملك فهد فتقتصر الدراسة فيها على الذكور دون الإناث ، أما بالنسبة للذكور في إطار العينة فيختلف الوضع عنه عند الإناث ، حيث حلت جامعة الملك سعود أولاً بعدد ١٩٣٣ يمثل ٥٦,٨٪ وهذا كان منتظراً ، تليها جامعة الإمام بعدد ٧٧٣ يمثل ٢٢,٧٪ ، ثم جامعة الملك فهد بعدد ٦٩٥ يمثل ٢٠,٤٪ منها .

٢) بلغ عدد الذكور الكلي في إطار العينة ٣٤٠١ يمثلون ٨٥,٣٪ منها ، وعدد الإناث الكلي ٥٨٦ يمثلن ١٤,٧٪ ، وهذا أمر طبيعي لأن الإناث لديهم كليات خاصة بهن تابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات ، وجامعات سعودية أخرى تتيح لهن الدراسة في مرحلة التعليم العالي والدراسات العليا ، إضافة إلى عاملين آخرين هما تأخر فتح مجال الدراسة لهن نسبيا في المملكة مقارنة بالذكور ، وعدم تمكن نسبة كبيرة من الراغبات منهن في إكمال الدراسات العليا من ذلك بسبب العوامل الأسرية والاجتماعية .

٣) تفوقت الإناث على الذكور في نسبة الإجابة العالية جداً على الاستبانة حيث وصلت عند الإناث إلى ٩٩,١٪ بينما بلغت عند الذكور ٧٢٪ ، وقد لاحظ الباحث حماساً منهن على الإجابة أكثر من الذكور إلى درجة أن بعضهن قد صورن الاستبانة واجبن عليها مع أُنهن لم يدرجن في إطار العينة فاستبعدت ، وهذا يدل على أمرين إما على حرصهن على إثبات ذواتهن ووجودهن من خلال الإجابة على الاستبانات حينما يتاح لهن ذلك ، أو على مدى تذمرهن من عدم إتاحة الفرصة لهن للاستفادة من الأطاريح في تلك الجامعات كما هو متاح للذكور ، أو هما معاً .

ولم يوجد فرق كبير بين إناث جامعة الملك سعود وجامعة الإمام في نسبة الإجابة إذا بلغت لدى الأولى ٩٩٪ ، ووصلت في الثانية إلى ١٠٠٪ ، وهي أعلى نسبة في الدراسة بين كافة متغيراتها .

٤) بلغ عدد الذكور المجيبين ٤٩٠ يمثلون ٨٠,٩٪ من العدد الإجمالي للمجيبين ، وبلغ عدد الإناث ١١٦ يمثلن ١٩,١٪ منهم .

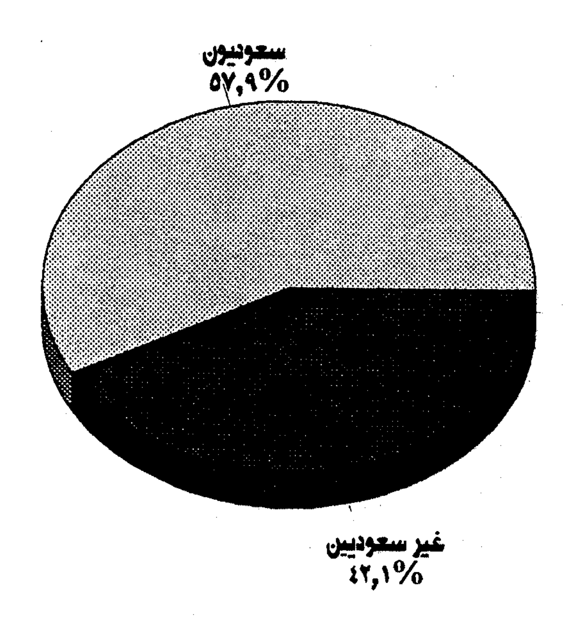
الجدول (٣-٤)

توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة حسب الجنسية

الجامعة	إطار العينة			العينة			المجيبون			نسبة المجيبين	
	سعودي	غير سعودي	مجموع	سعودي	غير سعودي	مجموع	سعودي	غير سعودي	مجموع	سعودي	غير سعودي
امعة الملك سعود	١٤٦٥	٩٨٩	٢٤٥٤	٢٩٣	١٩٨	٤٩١	٢٠٧	١٦٣	٣٧٠	٪٧٠,٦	٪٨٢,٣
امعة الإمام	٦٠١	٢٣٧	٨٣٨	١٢١	٤٧	١٦٨	٩٩	٤٢	١٤١	٪٨١,٨	٪٨٩,٤
امعة الملك فهد	٢٩١	٤٠٤	٦٩٥	٥٨	٨١	١٣٩	٤٥	٥٠	٩٥	٪٧٧,٦	٪٦١,٧
جموع	٢٣٥٧	١٦٣٠	٣٩٨٧	٤٧١	٣٢٦	٧٩٨	٣٥١	٢٥٥	٦٠٦	٪٧٤,٥	٪٧٨,٢

الشكل (٣-٣)

توزيع المجيبين من أفراد العينة حسب الجنسية



يتبين من الجدول (٣-٤) والشكل (٣-٣) ما يلي :

١) هناك أعداد كبيرة ومن جنسيات مختلفة من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين (وإلى حد أقل من المعيدين) غير السعوديين الذين يعملون في الجامعات الثلاث وبخاصة في جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد ، وهذا يتضح من إطار العينة ، وقد يزيدون أحيانا على عدد السعوديين ، كما في جامعة الملك فهد حيث يبلغون ٤٠٤ يمثلون ٥٨,١٪ من مجموع أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين بها ، كما يصلون في جامعة الملك سعود إلى ٩٨٩ يمثلون ٤٠٪ منهم ، أما في جامعة الإمام فيبلغون أقل من ذلك حيث يصل عددهم إلى ٢٣٧ يمثلون ٢٨,٣٪ ، ويرى الباحث شيئا من المنطق في هذا التوزيع لأنه من المعروف أن الجامعات التي أغلب تخصصاتها نظرية كما في جامعة الإمام تكتفي بالسعوديين إلى حد كبير قبل الجامعات التي تجمع بين التخصصات النظرية والعلمية معا ، كما أن الجامعات النظرية والعلمية كما هو في جامعة الملك سعود - تكتفي بالسعوديين إلى حد ما قبل الجامعات التي تقتصر على التخصصات العلمية كما هو في جامعة الملك فهد ، وليست جامعات المملكة بدعاً في ذلك بل كافة جامعات العالم وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية ، ويعد وجود أعضاء هيئة تدريس من غير المواطنين في الجامعات أمراً طبيعياً ومشاهداً في معظم دول العالم وحتى في المتقدمة منها كما هو الحال في أميركا وأوروبا ، وهذا أمر مفيد علمياً ، لأنه يتيح الاستفادة من خبرات وتجارب مختلفة ويحقق شيئا من الانفتاح العلمي ، ويعود السبب الرئيسي لوجود أعضاء هيئة تدريس غير سعوديين في جامعات المملكة إلى حداثة تأسيسها النسبي ، وحداثة افتتاح أقسام الدراسات العليا بها ، وقد كانت الجامعات السعودية إلى عهد ليس بالبعيد تستقدم معظم أعضاء هيئة التدريس بها ، ولكن الحاجة إلى ذلك أخذت تتقلص شيئا فشيئا ، وسنة بعد أخرى .

٢) كانت نسبة المجيبين على الاستبانة من غير السعوديين عموماً أعلى قليلاً منه لدى نظرائهم السعوديين ، حيث بلغ عددهم لدى غير السعوديين ٢٥٥ يمثلون ٧٨,٢٪ من عينتهم ، في حين بلغ عددهم لدى السعوديين ٣٥١ يمثلون ٧٤,٥٪ من عينتهم ، ولا يختلف عن هذا إلا منسوبو جامعة الملك فهد حيث

كان الأمر بالعكس إذا بلغت نسبة الإجابة لدى السعوديين ٧٧,٦٪ ولدى غير السعوديين ٦١,٧٪ وهو فارق ليس بالقليل ، وقد تفاوتت جامعتا الملك سعود والإمام في ذلك فبلغ الفرق بينهم أعلاه لدى جامعة الملك سعود ، حيث بلغت نسبة المجيبين غير السعوديين ٨٢,٣٪ ، حين بلغت لدى السعوديين ٧٠,٦٪ فقط ، أما في جامعة الإمام فقد كانت النسبة لدى غير السعوديين ٨٩,٤٪ ، ولدى السعوديين ٨١,٨٪ .

وعلى الرغم من أن الفارق بين المجيبين من الفئتين ليس كبيرا إلا أنه يمكن عزوه إلى قلة ارتباطات غير السعوديين الاجتماعية ، وتفرغهم لعملهم ، وعدم وجود تطلعات أخرى تشغلهم ، كما هو الحال لدى نظرائهم السعوديين .

٣)بلغ عدد السعوديين المجيبين ٣٥١ يمثلون ٥٧,٩٪ من مجموع المجيبين ، وبلغ غير السعوديين ٢٥٥ يمثلون ٤٢,١٪ منهم .

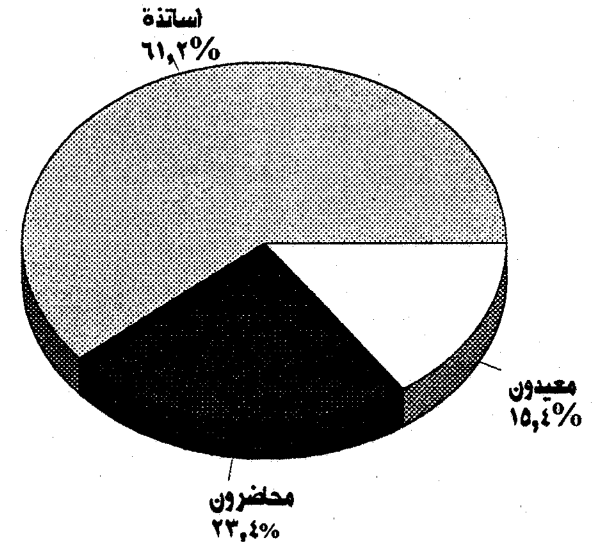
الجدول (٣-٥)

توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة وفقاً للرتبة العلمية

لجامعة	إطار العينة			العينة			المجيبون			نسبة المجيبين		
	أعضاء هيئة تدريس	محاضرون	معيدون	أعضاء هيئة تدريس	محاضرون	معيدون	أعضاء هيئة تدريس	محاضرون	معيدون	أعضاء هيئة تدريس	محاضرون	معيدون
امعة ك سعود	١٥٢٨	٤٣٣	٤٩٣	٣٠٦	٨٧	٩٩	٢٣٨	٨٠	٥٢	٧٧,٨٪	٩٢٪	٥٢,٥٪
امعة مام	٤٤٠	١٥٣	٢٤٥	٨٨	٣١	٤٩	٧٤	٣١	٣٦	٨٤٪	١٠٠٪	٧٣,٥٪
امعة ك فهد	٣٩٢	٢٧١	٣٢	٧٨	٥٤	٦	٥٩	٣١	٥	٧٥,٦٪	٥٧,٤٪	٨٣,٣٪
موع	٢٣٦٠	٨٥٧	٧٧٠	٤٧٢	١٧٢	١٥٤	٣٧١	١٤٢	٩٣	٧٨,٦٪	٨٢,٥٪	٦٠,٤٪

الشكل (٣-٤)

توزيع المجيبين من أفراد العينة حسب الرتبة العلمية



يتضح من الجدول (٣-٥) والشكل (٣-٤) ما يلي :

١) يمثل أعضاء هيئة التدريس الأغلبية في إطار العينة الكلية حيث بلغ عددهم ٢٣٦٠وبنسبة ٥٩,٢٪ منها ، يليهم المحاضرون وعددهم ٨٥٧ يمثلون ٢١,٥٪ ، فالمعيدون بـ ٧٧٠ يمثلون ١٩,٣٪ .

٢) أعلى نسبة في الإجابة كانت لدى محاضري جامعة الإمام حيث بلغت ١٠٠٪ ، وأقلها لدى معيدي جامعة الملك سعود بنسبة مئوية لم تتجاوز ٥٢,٥٪ .

٣) كانت نسبة المجيبين على الاستبانة من قبل فئة المحاضرين هي الأعلى بين الفئات الأخرى ، إذ وصلت ٨٢,٥٪ ، وربما كان ذلك لاهتمامهم بموضوع الاستبانة لأنهم مقبلون على إعداد أطاريح دكتوراه ، يليهم أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٧٨,٦٪ ، وجاء بعد تلك الفئتين وبفارق كبير نوعا ما المعيدون بنسبة ٦٠,٤٪ ، وقد يعزي السبب في عدم حماسهم النسبي للإجابة ، إدراكهم أن هناك وقتا طويلاً لا يزال يفصل بينهم وبين إعداد أطاريح دكتوراه .

٤) أكبر فارق في النسبة المئوية للإجابة بين فئتين في جامعة واحدة كانت بين محاضري جامعة الملك سعود الذين وصلت نسبة المجيبين منهم ٩٢٪ ، بينما لم تزد لدى معيديها عن ٥٢,٥٪ .

٥) بلغ عدد المجيبين من أعضاء هيئة التدريس ٣٧١ يمثلون ٦١,٢٪ من مجموع المجيبين وهي أعلى قليلا من نسبتهم في إطار العينة والتي تبلغ ٥٩,٢٪ منها ، يليهم المحاضرون الذين بلغ عددهم ١٤٢ يمثلون ٢٣,٤٪ منهم ، فالمعيدون وعددهم ٩٣ يمثلون ١٥,٤٪ .

الجدول (٣-٦)

توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة وفقاً للتخصص

التخصص	إطار العينة	العينة	المجيبون	نسبة المجيبين منهم
علوم إنسانية	١٢١٩	٢٤٤	١٦٧	٦٨,٤٪
تربية وتعليم	١٩١	٣٨	٣٦	٩٤,٧٪
فنون جميلة	٢٠	٤	٤	١٠٠٪
قانون	٢١	٤	٤	١٠٠٪
علوم اجتماعية	٦٧٥	١٣٥	١٠٦	٧٨,٥٪
علوم طبيعية	٦٩٦	١٣٩	٩٠	٦٤,٧٪
هندسة	٦٢٤	١٢٥	١٠٠	٨٠٪
علوم طبية	٣٥٠	٧٠	٦١	٨٧,١٪
زراعة	١٩١	٣٨	٣٨	١٠٠٪
المجموع	٣٩٨٧	٧٩٨ *	٦٠٦	٧٥,٩٪

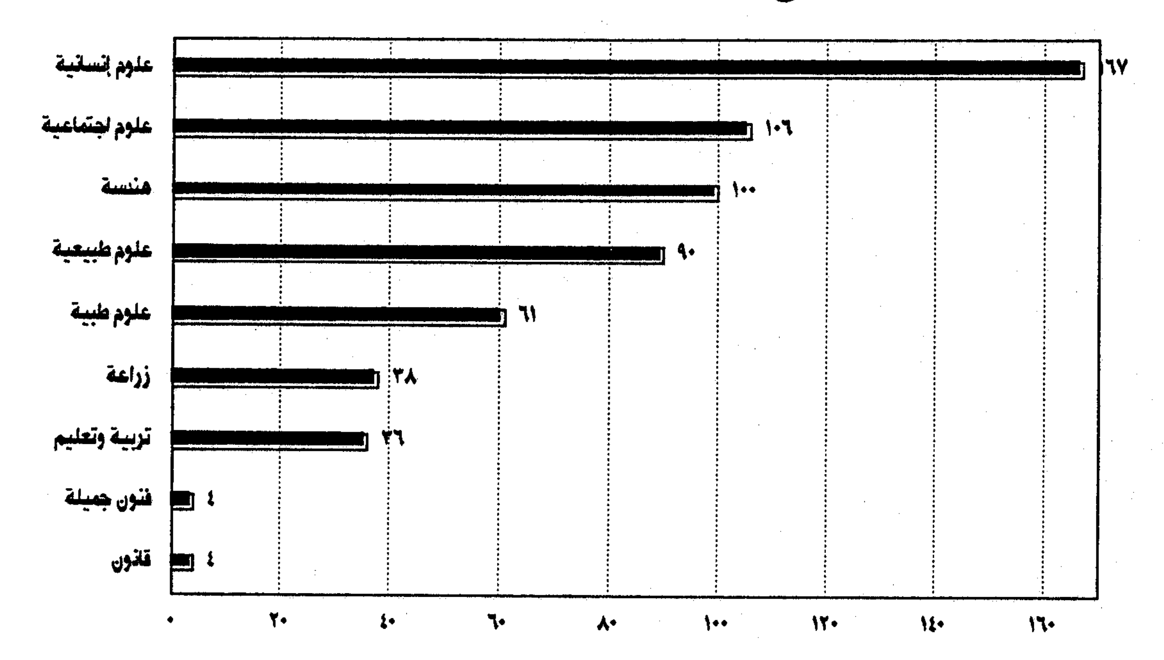
يتضح من الجدول (٣-٦) والشكل (٣-٥) ما يأتي :

١) أعلى نسبة مئوية للإجابة كانت لدى المتخصصين في الفنون الجميلة والقانون والزراعة ، حيث وصلت إلى ١٠٠٪ ، أما أدناها فكانت لدى المخصصين في العلوم الطبيعية بنسبة ٦٤,٧٪ .

* ٧٩٨ بعد جبر الكسر الناتج عن ضرب إطار العينة في ٢٠٪ .

الشكل (٣-٥)

توزيع المجيبين من أفراد العينة حسب التخصص



٢) لابد من الحذر في تقبل النسبة المئوية للمتخصصين في الفنون الجميلة والقانون والتي وصلت كما ذكر إلى ١٠٠٪ ، وذلك نظراً لصغر حجم العينة ، حيث لم تزد عن ٤ في كلا التخصصين ، أما السبب في صغر حجم العينة فلأن التخصصين المذكورين غير موجودين إلا في جامعة واحدة من الجامعات الثلاث وهي جامعة الملك سعود ، وعلى مستوى قسم فقط .

٣) كانت النسبة المئوية للمجيبين في تخصصات العلوم الإنسانية والتي لم تزد عن ٦٨,٤٪ لتأتي في المركز ما قبل الأخير شيئاً غير متوقع في الدراسة ، كما كان الأمر نفسه بالنسبة لتخصصات الزراعة والتي وصلت النسبة فيها إلى ١٠٠٪ لتحتل المركز الأولى (مكرر) وإلى حد ما التخصصات الطبية التي وصلت نسبتها إلى ٨٧,١٪ ، لأن الانطباع المسبق لدى البعض ومنهم الباحث أن الأطاريح لها مكانه واستخدام في المجالات النظرية أكثر من العلمية .

٤) بلغ عدد المجيبين في التخصصات الإنسانية ١٦٧ يمثلون ٢٧,٥٪ من المجيبين وهم أكبر فئة نظراً لكبر حجم العينة ، يليهم متخصصو العلوم الاجتماعية بعدد ١٠٦ وبنسبة

١٧,٥٪ ، فالمتخصصون في الهندسة بعدد ١٠٠ وبنسبة ١٦,٥٪ ، فالمتخصصون في العلوم الطبيعية بعدد٩٠ وبنسبة ١٤,٥٪ ، فالمتخصصون في العلوم الطبية وعددهم ٦١ وبنسبة ١٠,١٪ ، فالمتخصصون في العلوم الزراعية بعدد ٣٨ ونسبة ٦,٣٪ ، فالمتخصصون في التربية والتعليم بعدد ٣٦ ونسبة ٥,٩٪ ، وأخيرا المتخصصون في القانون وأيضا الفنون الجميلة ، بعدد ٤ ونسبة ٠,٧٪ .

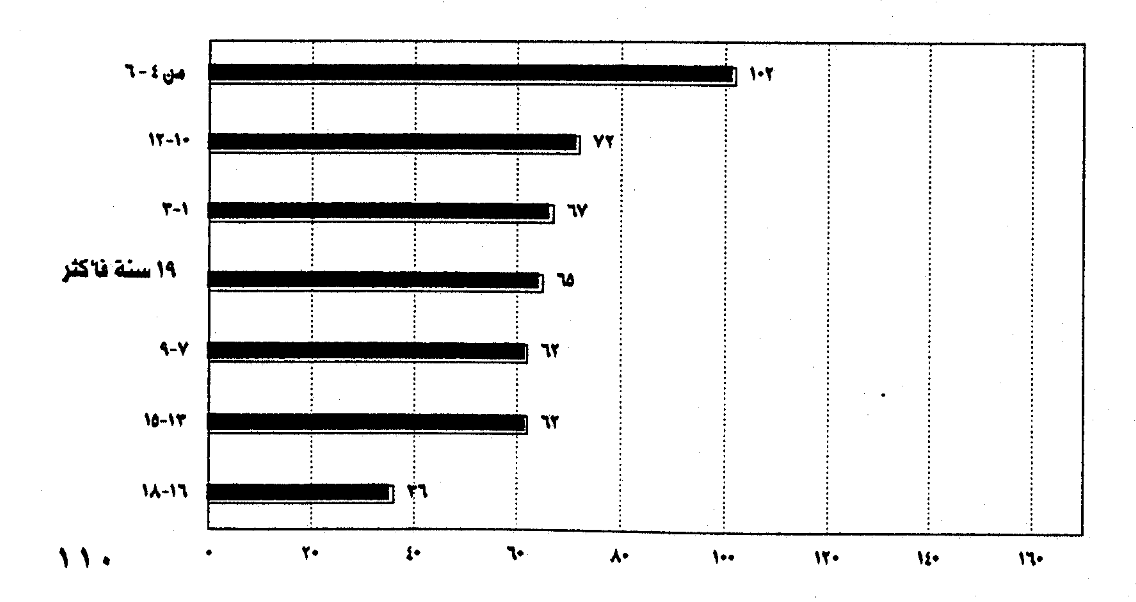
الجدول (٣- ٧)

توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة وفقاً لسنوات التدريس في الجامعة

عدد سنوات التدريس	التكرار	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين
الفئة الأولى :من ١-٣سنة	٦٧	١٣,١٪	١٤,٤٪
الفئة الثانية : من ٤-٦سنة	١٠٢	١٩,٩٪	٢١,٩٪
الفئة الثالثة : من ٧-٩ سنة	٦٢	١٢,١٪	١٣,٣٪
الفئة الرابعة : من ١٠-١٢ سنة	٧٢	١٤٪	١٥,٥٪
الفئة الخامسة : من ١٣-١٥ سنة	٦٢	١٢,١٪	١٣,٣٪
الفئة السادسة : من ١٦-١٨ سنة	٣٦	٧٪	٧,٧٪
الفئة السابعة : من ١٩ سنة فأكثر	٦٥	١٢,٧٪	١٣,٩٪
دون إجابة	٤٧	٩,٢٪	١٠٠٪
المجموع	٥١٣	١٠٠٪	-

الشكل (٣- ٦)

توزيع المجيبين من أفراد العينة وفقاً لسنوات التدريس في الجامعة



ويتضح من الجدول (٣-٧) والشكل (٣-٦) ما يلي :

١) أفراد العينة بالنسبة لهذا المتغير مقتصرون على أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين فقط وعددهم ٥١٣ لأنهم هم الذين يزاولون التدريس فعلياً في الجامعات ، و لم يدرج معهم المعيدون لأنهم لا يقومون بالتدريس عادة إلا في ظروف استثنائية محدودة .

٢) يوجد ٤٧ من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين يمثلون ٩,٢٪ من العدد الإجمالي لهم لم يجيبوا على السؤال الخاص بسنوات التدريس في الجامعة ، مما يثير الاستغراب لأنه ليس سؤالاً محرجاً أو له صلة بالخصوصيات ، علاوة على أن ذكر الأسماء غير مطلوب في الاستبانة .

٣) أكبر عدد من فئات المجيبين هم فئة ٤-٦ سنة وعددهم ١٠٢ يمثلون ٢١,٩٪ منهم ، أما أقلهم فهم فئة ١٦-١٨ سنة وعددهم ٣٦ بنسبة ٧,٧٪ ، أما الفئات الأخرى وعددها خمس فئات فلم يكن الفارق بينها كبيراً وتراوحت نسبها المئوية بين ١٥,٥٪ و ١٣,٣٪.

٤) هذا المتغير لا يمكن التحكم في تحديد أفراد عينته قبل توزيع الاستبانة ، لأنه - كما هو معلوم - لا يوجد ضمن الإحصاءات التي تعدها الإدارات المعنية في الجامعات ، بل يكون ضمن أجوبة المبحوثين فقط ، مما قد يؤثر على دقة توزيع فئاته .

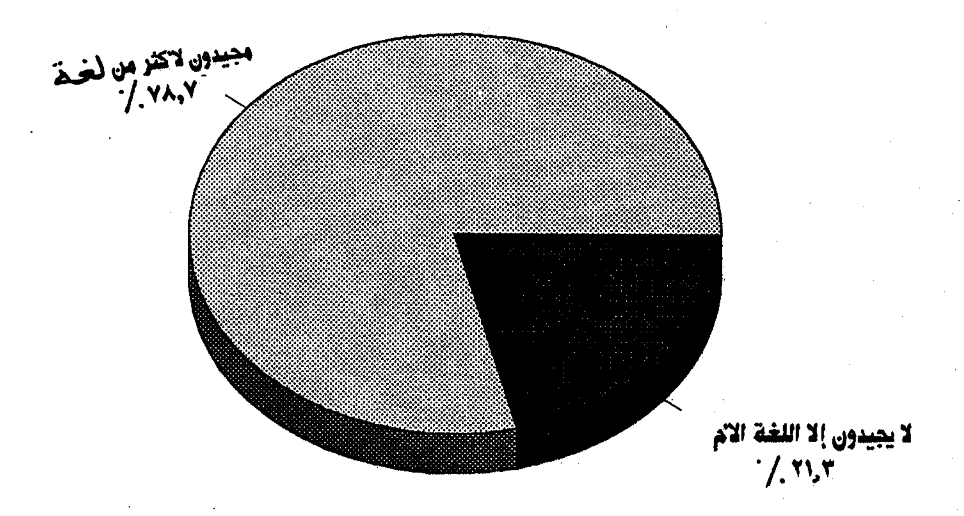
الجدول (٣-٨)

توزيع أفراد العينة المجيبين على الاستبانة وفقاً للقدرات اللغوية

الفئة	العدد	النسبة المئوية	نسبة المجيبين
يجيدون لأكثر من لغة	٤٧٦	٧٨,٥٪	٧٨,٧
لا يجيدون إلا اللغة الأم	١٢٩	٢١,٣٪	٢١,٣
دون إجابة	١	٠,٢٪	١٠٠٪
المجموع	٦٠٦	١٠٠٪	

الشكل (٣-٧)

توزيع المجيبين من أفراد العينة حسب القدرات اللغوية



يتبين من الجدول (٣-٨) والشكل (٣-٧) ما يلي :

١) يمثل المتقنون لأكثر من لغة الأغلبية من أفراد العينة المجيبين حيث يصل عددهم إلى ٤٧٦ يمثلون ٧٨,٥٪ منهم ، وهذا أمر طبيعي لأن التدريس في الجامعة والبحث يقتضي إجادة إحدى اللغات الحية ، وبخاصة الإنجليزية التي ينشر بها (أو يترجم إليها) معظم الإنتاج الفكري العالمي ، أما المقتصرون على اللغة الأم فعددهم ١٢٩ يمثلون ٢١,٣٪ منهم ، ويكادون يقتصرون على المتخصصين في بعض العلوم النظرية والمعيدين .

٢) هذا المتغير - كسابقة المباشر - لا يمكن التحكم في تحديد أفراد عينته قبل توزيع الاستبانة ، لأنه - كما هو معلوم - لا يوجد ضمن الإحصاءات التي تعدها الإدارات المعنية في الجامعات ، بل يكون ضمن أجوبة المبحوثين فقط ، مما قد يؤثر على دقة توزيع فئاته .

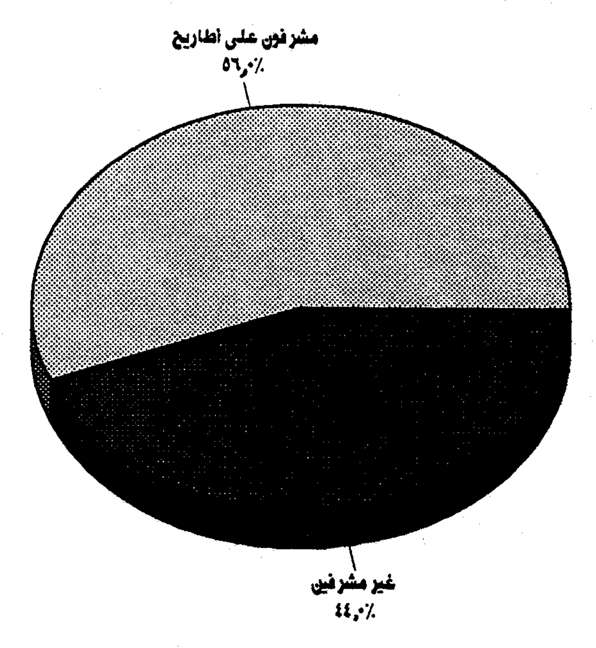
الجدول (٣-٩)

توزيع أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس المجيبين وفقا لعملية الإشراف على أطاريح

الفئة	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين
مشرفون على أطاريح جامعية	٢٠٥	٪٥٥,٣	٪٥٦
غير مشرفين	١٦١	٪٤٣,٤	٪٤٤
دون إجابة	٥	٪١,٣	٪١٠٠
المجموع	٣٧١	٪١٠٠	

الشكل (٣-٨)

توزيع المجيبين من أفراد العينة وفقا لعملية الإشراف على أطاريح



يتضح من الجدول (٣-٩) والشكل (٣-٨) ما يأتي :

١) أفراد العينة بالنسبة لهذا المتغير مقتصرون على أعضاء هيئة التدريس فقط وعددهم ٣٧١ ، لأنهم ذوو العلاقة بعملية الإشراف على الأطاريح .

٢) هذا المتغير - كسابقية مباشرة - لا يمكن التحكم في تحديد أفراد عينته قبل توزيع الاستبانة لأنه - كما هو معروف - لا يوجد ضمن الإحصاءات التي تعدها الإدارات المعنية في الجامعات ، بل يكون ضمن أجوبة المبحوثين فقط ، مما يؤثر على دقة توزيع فئاته .

٣) بلغ عدد المشرفين على أطاريح جامعية من أفراد العينة ٢٠٥ يمثلون ٥٦٪ من مجموع المجيبين بالإيجاب على هذا السؤال ، ويكادون يقتصرون على الأساتذة والأساتذة المشاركين لأنهم ا لفئات التي يعهد إليها بعملية الإشراف على الأطاريح ، أما الذين لا يشرفون على أطاريح جامعية من أفراد العينة فقد بلغ عددهم ١٦١ يمثلون ٤٤٪ من المجيبين ، ويكادون يقتصرون على الأساتذة المساعدين لأنهم لا يعهد إليهم بعملية الإشراف على أطاريح إلا في ظروف استثنائية محدودة .

أدوات الدراسة :

تفرض طبيعة الدراسة وأسئلتها العديدة أن تتباين أدوات البحث فيها عن المعلومات وقد تمثلت في :

١- تغطية الجانب النظري في بداية الدراسة عن طريق المسح الشامل - ما أمكن -لكل ما كتب عن موضوع الدراسة وبخاصة ما يتعلق بجوانب البث والاستفادة من الأطاريح باللغتين العربية والإنجليزية ، وإن كان التركيز على الأخيرة لقلة ما كتب عن ذلك باللغة العربية .

٢- الملاحظة المباشرة غير المحددة :

وميزة الملاحظة كأداة لجمع المعلومات - كما يذكر صالح العساف - أن درجة الثقة بها كبيرة لأنها تكون في ظروف طبيعية غير متكلفة ، وهذا يزيد من مصداقيتها ، كما أن كمية المعلومات التي تجمع بواسطتها أكثر من الأدوات الأخرى[١٩] ، إضافة إلى أنها كما يصفها جولدهر Goldhor تتيح التحقق من صحة أو دقة المعلومات المستقاة من أدوات أخرى كالمقابلة[٢٠] .

وقد استخدم الباحث هذه الأداة في فترات متعددة ومختلفة زمانيا حتى يضمن لها قدراً من المصداقية باختلاف الظروف ، وتم ذلك عبر زيارات وجولات ميدانية في كل مكان ينتظر فيه وجود أطاريح دكتوراه في الجامعات الثلاث ووجود مستفيدين كالمكتبات المركزية ومكتبات الكليات والأقسام ومراكز البحوث وغيرها ، مع التسجيل الفوري لكل المعلومات ، وكان التركيز على جمع أكبر كمية من المعلومات ذات العلاقة بمواضيع الدراسة .

٣ – الملاحظة المباشرة المحددة :

بعد تجمع كميات كبيرة – إلى حد ما – من المعلومات عن طريق الملاحظة المباشرة غير المحددة ، جرى فرز تلك المعلومات واختيار ما له علاقة مباشرة فقط بمواضيع الدراسة .

وتعد الملاحظة المباشرة المحددة أسهل نوعاً ما من غير المحددة وبخاصة فيما يتعلق بتسجيل المعلومات ؛ إذ جرى تحديد وتقنين لنوعية المعلومات المطلوب البحث عنها عن طريق الزيارات والجولات المختلفة ، وأصبح التركيز على " نوعية المعلومات " وليس كميتها .

ولقد كان لأداة الملاحظة بنوعيها المذكورين دور مهم حيث جرى الاستعانة بهما في إعداد استبانة البحث ، والمقابلات المطلوبة ، وبعض الحقائق والبيانات ذات الصلة في الجامعات الثلاث .

٤ – المقابلة المقننة :

شملت المقابلات المقننة كافة المسؤولين والقائمين على الأطاريح في عمادات شؤون المكتبات في الجامعات الثلاث ومكتباتها المركزية ، وقد آثر الباحث – على غير المعهود – البدء بالقاعدة أي من رؤساء الأقسام والقائمين على الأطاريح ، والانتهاء برأس الهرم والمتمثل في العمداء ، وذلك لأن العمداء – مهما كان شأنهم – لا يمكن أن يحيطوا بكافة الجوانب المتعلقة بالأطاريح ، خصوصاً إذا كانوا حديثي التعيين في المنصب ، أو كانت تخصصاتهم لا صلة لها بحقل المكتبات والمعلومات *.

وقد تم اختيار هذه الأداة للأسباب الآتية :

---

* هذه الظاهرة يطلق عليها البعض " دكترة العمادات " ، بحيث يجب أن يكون العميد في أي عمادة " دكتوراً " حتى لو كانت بعيدة عن تخصصه .

أ- قلة عدد المبحوثين تجعل من الضرورة اللجوء إلى أداة تضمن مشاركتهم جميعاً للحصول على المعلومات المطلوبة ، وتضمن الإجابة على جميع الأسئلة .

ب- يكون في المقابلة المقننة مجال للنقاش والتحقق من مصداقية الأجوبة ، لأنها سبقتها - كما ذكر - زيارات وجولات ميدانية في جهات الأطاريح في الجامعات الثلاث ، وتسجيل فوري للملاحظات ذات العلاقة .

ج- خشية الباحث - نتيجة خبرات سابقة - من عدم إحاطة بعض المبحوثين ببعض المصطلحات في حقل المكتبات والمعلومات إما بسبب حداثة التخرج ، أو قلة التجربة والممارسة ، أو عدم ملاحقة الجديد في هذا المجال ، فيكون في المقابلة شرح وتوضيح لها .

د- يكون في المقابلة المقننة توحيد وتقنين للمعلومات المطلوبة ، بحيث يجعل إحصاءها وتحليلها والتوصل إلى نتائج تفضي فيما بعد إلى إمكانية تعميمها ، أمر سهل التحقيق إلى حد كبير .

٥- الإحصاء والعد المباشر للاستشهادات المرجعية بالأطاريح المبحوثة وما يتعلق بها من بيانات ببليوجرافية ، وسيتم ذلك من خلال الدوريات الجامعية السعودية ، والدوريات الإسلامية المتخصصة الصادرة في المملكة ، و الأطاريح الجامعية التي أجازتها جامعات سعودية ، وستكون الفترة الزمنية للتغطية محددة بالأعوام ١٣٩٢-١٤١٦هـ / ١٩٧٢-١٩٩٦م ، وقد تم اللجوء إلى هذا الأسلوب المستهلك للوقت نظراً لعدم وجود كشافات استشهادات مرجعية Citation Index باللغة العربية .

ويلاحظ هنا عدم الاستفادة من أدوات في علم المكتبات والمعلومات في عملية جمع المعلومات ، وهي سجلات الإعارة للاطاريح بنوعيها (الخارجية - التبادلية) ، سجلات التردد على جهات الأطاريح في المكتبات المركزية للتلك الجامعات ، سجلات الأسئلة المرجعية إما لعدم وجود معظمها ، وهو السائد في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث ، أو عدم مصداقيتها كسجل التردد على قاعة الأطاريح الموجود في واحدة فقط من تلك الجامعات الثلاث وهي جامعة الإمام ، حيث لا يعبأ الكثير من

المستفيدين بتسجيل البيانات لضرورة تسجيل البيانات المطلوبة ، إما لعدم وجود مكتبي فيها بصفة دائمة ، أو لعدم تنبيهه لهم إذا كان موجوداً لضرورة تسجيلها .

٧- أداة الاستبانة :

استخدمت هذه الأداة لجمع المعلومات من مجتمع البحث المكون من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين حيث هم المستفيدون الفعليون أو المحتملون من الأطاريح في الجامعات الثلاث ، لأن ذلك المجتمع كبير العدد ومتشتت جغرافيا بين مدن وجامعات وكليات ومعاهد وأقسام مختلفة مما يتعذر معه جمع المعلومات منهم بغير هذه الأداة ، وأيضاً من أجل توحيد الأسئلة والأجوبة لهذا العدد الكبير للخروج بنتائج إحصائية مقننة ، كما أن من مميزات هذه الأداة إعطاء المبحوثين الوقت الكافي والمناسب لهم في الإجابة عليها إجابة متمهلة ودقيقة قدر الإمكان .

الإعداد للاستبانة :

لم تظهر إلا دراسات قليلة نسبياً عن المواضيع التي تطرقت إليها هذه الدراسة وكلها بغير اللغة العربية ما عدا واحدة منها ، إضافة إلى أن أكثرها يختلف في طبيعتها وأهدافها عن هذه الدراسة ، ولهذا لم يستفد من ا ستباناتها إلا بالشيء اليسير .

ومما استفاد منه الباحث في إعداد الاستبانة الأدبيات التي ظهرت عن مواضيع الدراسة هنا وهناك حيث استخلص منها بعض العناصر لها ، كما كان لاتصاله ببعض أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الملك سعود والإمام وبعضهم ذو خبرة في الإشراف على أطاريح ، وكذلك الجولات الميدانية التي لم تقتصر على الجهات التي توجد بها الأطاريح في الجامعات الثلاث بل شملت تقريباً كل الجامعات السعودية حيث التقي ببعض المسؤولين عن الأطاريح وتحدث معهم عما له صلة بها ، وأيضا ملاحظة سلوك المستفيدين من الأطاريح ، دور مهم في إعداد الاستبانة .

محاور الاستبانة :

تم حصر المعلومات المطلوبة من أفراد العينة عبر الاستبانة بثمانية محاور ، هي :

١) المتغيرات المستقلة المؤثرة في الاستفادة والبث للأطاريح وهي : الجنس ، الجنسية ، الجامعة ، التخصص ، الرتبة العلمية ، القدرة اللغوية ، عدد سنوات التدريس في الجامعة ، الإشراف على أطاريح جامعية ، وقد شملتها الأسئلة ١-٨ و١٣ .

٢) آراء أفراد العينة حيال القيمة العلمية لأطاريح الدكتوراه والتي تؤثر في مدى الاستفادة منها ، و قد شملها السؤالان ٩و ١٠ .

٣) القيمة المعلوماتية لأطاريح الدكتوراه في نظر أفراد العينة ، وقد شملها السؤالان ١١و ١٢.

٤) عملية إيداع الأطاريح لدى مكتبات الجامعات المبحوثة ، وهو محور خاص بأعضاء هيئة التدريس من أ فراد العينة ، وقد شملها السؤالان ١٤و١٥ .

٥) بث الأطاريح ، وهو محور خاص بأعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ، وقد شملها السؤالان ١٦و ١٧ .

٦) مدى الاستفادة من أطاريح الدكتوراه من قبل أفراد العينة ، وقد شملتها الأسئلة ٢٣-٣١.

٧) أسباب عدم الاستفادة الكلية من الأطاريح الموجودة لدى جامعاتهم من قبل بعض أفراد العينة ، وقد اختص بها السؤال ٢٢ بفقراته العديدة .

٨) تقويم المستفيدين لواقع الأطاريح في مكتبات جامعاتهم ، ومدى رضائهم (أو عدم رضائهم) عنه وقد شملتها الأسئلة ٣٢-٣٥ بفقراتها العديدة .

تصميم الأستبانة :

روعي في تصميمها جوانب عديدة تؤثر في حث أفراد العينة على الإجابة ، وفي مصداقية الإجابة ، وهي :

١)مراعاة الفروق في الرتبة العلمية والخصائص اللغوية بين أفراد العينة ، ولهذا أعدت الاستبانة بأربعة نماذج ، الأول خاص بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المبحوثة ، و الثاني خاص

بالمحاضرين والمعيدين ، ولا فرق بين النموذجين إلا بحذف الأسئلة (في النموذج الثاني) التي لا تنطبق إلا على أعضاء هيئة التدريس ، وهي الإشراف على الأطاريح ، وإيداعها ، وبثها ، واستخدام الأطاريح الخاصة في مجال التدريس ، وهي الأسئلة ذات الأرقام ٣-١٧ و ٢٠-٢١ ، تسهيلاً لفئتي المحاضرين والمعيدين عند تعبئتها وتحاشياً لكثرة التعليمات والشروح في الاستبانة ، أما النموذج الثالث والرابع فقد كانا طبق الأصل لما هو موجود في النموذج الأول والثاني ولكن باللغة الإنجليزية نظراً لوجود عشرات الجنسيات من المبحوثين ممن لا يتقنون العربية ولكن يتقنون الإنجليزية .

٢ - اختيار الألفاظ والجمل الواضحة التي لا تحتمل أكثر من تأويل ، والابتعاد عن المصطلحات التي لا يعرفها إلا المتخصصون في الحقل مثل : البث ، التداول ، الإعارة التعاونية ، الإحاطة الجارية ، البث الانتقائي للمعلومات ... الخ ، والابتعاد عن الأسئلة الموحية بإجابات معينة حرصاً على أكبر مصداقية ممكنة في الأجوبة .

٣- صياغة الأسئلة صياغة قصيرة ما أمكن ، مع شرح لما يتطلب ا لتوضيح والجلاء ، ووضع معظم أسئلة الاستبانة بالطريقة المغلقة التي لا تستدعى وقتاً طويلاً في الإجابة ، وتقتصر على مجرد وضع علامة (√) في الدائرة المناسبة ، مع حصر كافة الإجابات المحتملة على بعض الأسئلة توفيراً لوقت المستجيب وحتى يتفادى التفكير والبحث عن إجابات محتملة ، قد تكون غائبة عن ذهنه عند تعبئة الاستبانة .

٤- فتح المجال لأفراد العينة في إيراد آرائهم ومقترحاتهم عبر بعض الأسئلة المفتوحة ، وفي بعض الأسئلة التي يشعر الباحث أن هناك إجابات محتملة قد لا يعرفها إلا المستجيب نفسه .

٥- عدم الاقتصار في الأسئلة التي تتطلب آراءً على مقياس واحد في الإجابة Scale ، بل كان هناك المقياس الثلاثي والرباعي والخماسي في الإجابة ، حسب ما تقتضيه طبيعة المعلومة المطلوب ذكرها .

ثبات الاستبانة :

للتحقق من ثبات الاستبانة ، تم توزيعها في شكلها وصياغتها الأولى على عينة عشوائية تتكون من عشرين فرداً من مجتمع البحث ، روعي اختلافهم في المتغيرات المستقلة المختلفة ، حيث منهم أعضاء هيئة التدريس ، ومحاضرون ، ومعيدون ، وذكور ، وإناث ، وذوو تخصصات مختلفة من منسوبي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام ، وقد أجاب عليها كلهم .

وقد بدئ بالتحقق من ثبات الاستبانة قبل التحقق من مصداقيتها لأن تحقق الأول شرط مسبق لتحقق الثاني كما ذكر اوبنهايم Oppenheim [٢٠] .

ومن أجل قياس معامل ثبات الاستبانة استخدمت طريقة التجزئة النصفية Splite – Half Method حيث قسمت أسئلة البحث وبشكل متساو من حيث المحتوى إلى قسمين ، أسئلة زوجية ، وأسئلة فردية ، وقد حذفت من الأسئلة – البيانات الأساسية – أو المتغيرات المستقلة بالجنسية والجنس والتخصص والرتبة العلمية والجامعية والقدرات اللغوية ، وسنوات التدريس ، والإشراف على أطاريح لأنها لا تحتاج إلى التحقق من ثباتها .

وقد فُضل في هذه الدراسة أسلوب التجزئة النصفية في حساب ثبات الاستبانة على إعادة توزيع الاستبانة مرتين على المستجوبين ، لأن إعادة تطبيقها مرتين عليهم لا يضمن توفر الظروف نفسها وثباتها في كلا الحالتين وهذا يؤثر عليها سلباً ، إضافة إلى عدم تقبل البعض منهم لهذا الإجراء رافضاً أن يكون " حقل تجارب " .

وباستخدام بعض معاملات الارتباط بين الأسئلة الزوجية والأسئلة الفردية ، واستخدام معامل الثبات لـ " كرنباخ " Cronbach's Alpha Coefficient ؛ بلغ معامل الثبات في النتيجة النهائية للأسئلة الفردية ٠,٩٢ والأسئلة الزوجية ٠,٩٠ ، وهو معامل ثبات عال دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ من الثقة ، وهذا يدل على ثبات الاستبانة ، ومن ثم الاعتماد عليها في هذه الدراسة .

صدق الاستبانة :

بعد التحقق من ثبات الاستبانة ، جرى التحقق من مدى صدقها ، ومن ثم صلاحيتها لقياس ما أعدت له وذلك بالتأكد من الصدق الظاهري لها ، وهو نوع يدخل تحت صدق المحتوى (المضمون) Content Validity ، وذلك عن طريق عرضها على أربعة من المحكمين من ذوي الخبرة من أعضاء هيئة التدريس في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام ، ومن ذوي الرتب العلمية المتقدمة * ، وطلب منهم إبداء الرأي فيها ومدى ملاءمتها لما أعدت من اجله ، ومدى الحاجة لأي إضافة أو حذف أو تعديل عليها ، وقد اتفق ثلاثة منهم على طولها إذ حوت أربعين سؤالا ، وبعض الأسئلة ذات فقرات عديدة ، فجرى اختصارها إلى ستة وثلاثين سؤالا ، مع اختصار بعض الفقرات في بعض الأسئلة ، كما نبه أحدهم إلى سبب من أسباب عدم الاستفادة من الأطاريح في الجامعات السعودية لم يتم إدراجه فجرى إضافته ، وأيضا تم تعديل سؤالين حيث كانا يحملان شيئا من العمومية المؤدية إلى الغموض ، فجرى إعادة صياغتهما بدقة وبتحديد أكبر .

وبعد التأكد من صدق الاستبانة والاطمئنان على صلاحيتها في القياس ، جرى طبعها .

توزيع الاستبانة :

تم توقيت توزيعها في فترة ليس فيها انشغال أو ضغط على أفراد العينة ، وهي الفترة الواقعة بين بدء الدراسة ، وما قبل الاستعداد للامتحانات ، وحرصاً من الباحث على تلقي الإجابة على الاستبانة من أكبر عدد ممكن من أفراد العينة ، جرى توزيعها توزيعاً مباشراً من قبل الباحث نفسه وبعض الأصدقاء ، والأقارب ذكوراً وإناثاً في الجامعات الثلاث بعد أخذ موافقة الجهات المعنية المسبقة على ذلك ، وكان الإجراء المتبع في التوزيع تسليمها لسكرتاريات الأقسام في كل كلية أو معهد لأنهم أقرب الناس و أكثرهم اتصالا بأفراد العينة ، كما طلب من أفراد العينة في الوقت نفسه إعادتها إلى تلك السكرتاريات بعد تعبئتها تسهيلاً لهم وتشجيعاً على

---

* الأسماء ص ٥٠٤ .

الإجابة ، و بعد مضي الوقت المحدد تم جمع نسخ الاستبانة التي أجاب عليها أفراد العينة ، وعند إحصاء أعداد المجيبين شعر الباحث بشيء من القلق لأن أعدادهم لم تكن حسب المأمول ، ولهذا أرسلت خطابات ونسخ أخرى من الاستبانة لغير المجيبين بالطريقة ذاتها ، كما جرت اتصالات ببعض العمداء ورؤساء الأقسام وبخاصة عندما يكون عدد الفئات في بعض المتغيرات صغيراً ولابد من الحصول على عدد كاف لتمثيلهم ، وكانت النتيجة في النهاية مشجعة إلى حد كبير حيث أجاب معظمهم تقريباً ، ووصلت النسبة إلى ٨٠٪ منهم ، وبعد فحص الإجابات جرى استبعاد عدد ليس بالكبير منها ، إما لنقص في الإجابة على عدد كبير من الأسئلة أو لعدم الإكتراث والجدية بسبب عدم قراءة تعليمات تعبئتها ، واستقر العدد في المحصلة على ٦٠٦ استبانة ، تمثل ٧٥,٩٪ من المجموع الكلي لما تم توزيعه على أفراد العينة ، وهو مردود يعد عالياً ، ويمكن الاطمئنان فيه إلى حد كبير على تمثيله لمجتمع البحث .

وقد مرت الاستبانة بعدد من الإجراءات بعد ذلك مثل ترميز الأجوبة ، وإفراغها على نماذج الإدخال ، ثم إدخال البيانات في الحاسب الآلي ، والمراجعة مرات عددية لعملية الإدخال حرصاً على الدقة .

المعالجة الإحصائية :

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الآتية :

١) التكرارات والنسب المئوية .

٢) المتوسطات الحسابية .

٣) اختبار (ت) T – Test لقياس الفروق بين متوسطين .

٤) تحليل التباين الإحادي One – Way Analysis of Variance لقياس دلالة الفروق بين ثلاثة متوسطات فأكثر بالنسبة لمتغير واحد .

وقد جرى تحديد مستوى الدلالة الإحصائية في الدراسة عند (٠,٠٥) وهو المستوى المقبول في العلوم الاجتماعية .

٥) اختبار شيفي Scheffe لتحديد مصدر الفروق بين متوسطات الفئات المختلفة .

٦) معامل الثبات لـــ " كرنباخ " لقياس معامل ثبات الاستبانة .

٧) الجداول .

٨) الأشكال البيانية .

وقد استخدمت برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية*SPSS من أجل التحليـــــل واستخراج النتائج الإحصائية .

هوامش الفصل الثالث

(1) C.Busha ," Research Methods" , Encyclopedia of Library and Information Science, 25:254

(2) M.O'connor , " Dissemination and Use of Library Science Dissetations...", p. 119.

(3) C.Busha , 25:254.

(٤) أحمد بدر ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، ص ٣٠٠ .

(5) H.Goldhor , An Introduction to Scientific Research..., p . 119.

(٦) حشمت قاسم ، " دراسات الإفادة من المعلومات : طبيعتها ومناهجها " ، مكتبة الإدارة ، ص ٦٨ .

(٧) محمد المصري ، " الإنتاج الفكري للأطباء العرب في العصر الحديث " ، عالم الكتب ، ص ٣٧١.

(٨) سمير حمادة ، "المعايير المقترحة لتقويم الدوريات العلمية في العالم العربي " ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، ص ٦٠.

(٩) السعودية ، وزارة التعليمي العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي ، دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ ، و :

- السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي ، إحصائيات التعليم العالي في المملكة ..... ، العدد ١٨ ، ص ٢٧٥ .

- السعودية ، وزارة التعليم العالي ، وكالة الوزارة للشئون التعليمية ، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات ، إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، العدد ١٩، ص ٨٤ .

- أيمن الغفيلي ، " الضبط الوراقي للأطروحات الجامعية في المملكة العربية السعودية " ، ص ٥١ .

(١٠) السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي ، دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ، ١٤١٦هـ ، ص ٥٩ .

(١١) مصطفى اسحق ، كلية الدراســـات العليـــا بجامعـــة الملـــك ســـعود ، مقابلـــة في ١٤١٥/٨/٦هـــ .

(12) M.Raisig and F. Kilgour , " The Use of Medical Theses...", College and Research Libraries , p. 102.

(١٣) مصطفى اسحق ،المقابلة نفسها .

(١٤) أحمد سرحان ، العينات ، ص ٧٣ .

(١٥) عايش زيتون ، أساسيات الإحصاء الوصفي ، ص ٢١ .

(16) D. Miller , Handbook of Research Design ..., p. 62.

(١٧) عايش زيتون ، ص ١٨ .

(١٨) أحمد سرحان ، ص ١٦٨ .

(١٩) صالح العساف ، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ، ص ٤١١.

(20) H. Goldhor, p. 133.

(21) A. Oppenheim ,Questionaire Design ..., p. 159.

عرض النتائـــج ومناقشتها

الفصـــل الرابـــــع

القيمة العلمية والمعلوماتية لأطروحة الدكتوراه في رأي أفراد العينة

القيمة العلمية والمعلوماتية لأطروحة* الدكتوراه في رأي أفراد العينة

أولاً :القيمة العلمية :

السؤال الأول :

ما الغاية العلمية من الأطروحة في رأي أفراد العينة ، وهل هناك اختلافات بينهم في الآراء حسب التخصص ، والرتبة العلمية ، والإشراف أو عدم الإشراف على أطاريح جامعية ؟

لا شك أن الآراء المسبقة عن الأطروحة تلعب دوراً في مدى الاهتمام بها والاستفادة منها ، حيث هناك نظرتان سائدتان تجاهها ؛ إحداها ترى أنها إضافة علمية أصيلة في حقلها ، وأخرى ترى أنها مجرد تطبيق عملي على طرق البحث ، وإذا كان هذا قد طرق كثيرا في الأدبيات والدراسات الغربية ، فإن هذه الدراسة ربما كانت الوحيدة في هذا الطرح على المستوى العربي ، ويتضح من الجدول (٤-١) والشكل (٤-١) ، أن الانطباعات عنها بشكل عام كانت إيجابية جداً ، إذ كانت نسبة من يرون أنها تحقق ما أعدت من أجله أساساً وهو الإضافة إلى تراكمية المعرفة والتدريب على طرق البحث في الوقت نفسه وبالتالي تقترب من المثالية نسبة كبيرة بلغت ٦٢,٤٪ من مجموع أفراد العينة ، أما من يرون أنها إسهام علمي أصيل في حقلها وهو بدون شك من الآراء الإيجابية تجاهها فقد بلغ ٢١,٩٪ منهم ، وبجمع النسبتين السابقتين يتبين أن ٨٤,٣٪ منهم أو ما يشكلون معظم أفراد العينة ينظرون لها نظرة إيجابية .

أما ذوو النظرة السلبية تجاهها فهم أولئك الذين لا يرون في الأطروحة إلا مجرد تدريب على طرق البحث ، وأنها لا تضيف شيئا ذا أهمية إلى حقلها وهؤلاء لم يتجاوزوا نسبة ١٢,٤٪ فقط منهم .

---

* إذا وردت بشكل مطلق في ثنايا البحث ؛ فالمقصود بها أطروحة الدكتوراه ، كما مر سابقاً .

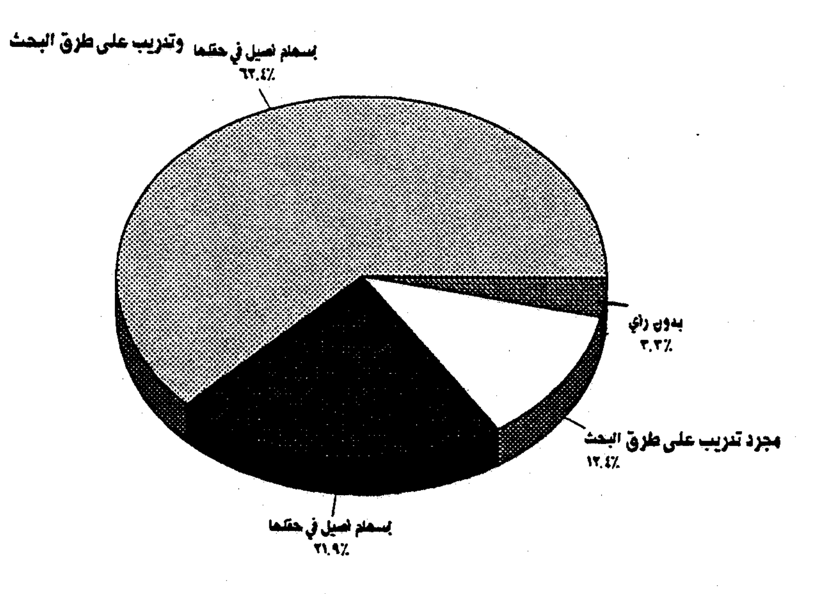
الجدول (٤-١)

الغاية العلمية للأطروحة في رأي أفراد العينة

نوع الاستجابة	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين**
إسهام علمي أصيل في حقلها	١٣١	٢١,٦٪	٢١,٩٪
تدريب على طرق البحث العلمية	٧٤	١٢,٢٪	١٢,٤٪
كلا الأمرين السابقين	٣٧٣	٦١,٦٪	٦٢,٤٪
بدون رأي	٢٠	٣,٣٪	٣,٣٪
دون إجابة	٨	١,٣٪	١٠٠٪
المجموع	٦٠٦	١٠٠٪	

الشكل (٤-١)

الغاية العلمية للأطروحة في رأي المجيبين من أفراد العينة



** بعد حذف نسبة " دون إجابة منها " .

أما الذين لا يستطيعون إبداء آرائهم حيال هذا الموضوع فلم يزد عن ٣,٣٪ ، وقد وضعت الدراسة هذه الإجابة السلبية لتكون ضمن الإجابات توخياً للدقة لأن هناك فئات لا تستطيع تقويم الأطروحة ، مثل المعيدين وبعض المحاضرين .

وبمقارنة هذه النتائج بدراستين أخريين في أميركا سبق ذكرهما وهما دراسة برلسن Berelson عام ١٩٦٠م التي تعد أقدم دراسة في هذا الشأن ، والتي أظهرت أن ٥٥٪ من أفراد عينة من عمداء الكليات في أميركا ، و٤٥٪ من أعضاء هيئة التدريس ، و٤٠٪ من الحاصلين على الدكتوراه حديثاً (عند إعداد تلك الدراسة) لا يرون في الأطروحة إلا مجرد تمرين على إعداد البحوث [1] ، ودراسة اسحق وكونلن ووكر Isaac, Quinlin and Walker عام ١٩٩٢م والتي كشفت أن ٥٥,٨٤٪ * من عينة قدرها ٥٦٤ من أساتذة الجامعات ، والمشرفين على أطاريح الدكتوراه لا ينظرون للأطروحة أكثر من كونها أداة تدريب وعرض للمهارات البحثية [2] ؛ يتضح أن النظرة العربية للأطروحة في نطاق الجامعات المبحوثة تختلف عن النظرة الأميركية لها كثيراً ، حيث تقوم الأولى الأطروحة تقويماً عالياً ، وقد يكون السبب في ذلك الهالة التي لا تزال تحاط بها في المحيط العربي ، أو لأنها لم تظهر في الجامعات العربية أو تمنح بأعداد كبيرة فيها إلا بداية من الأربعينيات الميلادية للقرن العشرين الميلادي ، وبعد وقت طويل من ظهورها هناك عام ١٨٦١م ، ولهذا وضعت عندهم تحت مجهر البحث والتقويم والنقد منذ بدايات القرن العشرين الميلادي ، وحتى قبل تأسيس الجامعات العربية ، أو بسبب الأعداد الكبيرة التي تنتج منها بحيث أصبحت البلد الأول في العالم في ذلك ، أو للأسباب الثلاثة المذكورة مجتمعة .

أما فيما يتعلق بوجود اختلافات بين أفراد العينة تجاه الغاية من الأطروحة ، حسب تخصصاتهم المختلفة ، فيوضحها الجدول الآتي :

---

* النسبة مستقاة من البيانات الواردة في الدارسة .

الجدول (٤-٢)

الغاية العلمية للأطروحة في رأي أفراد العينة حسب التخصص

نوع الاستجابة / التخصص	النظرة الإيجابية					النظرة السلبية				المجموع
	إسهام علمي + تدريب		إسهام علمي		مجموع النسبة المئوية	تدريب على البحث فقط		بدون رأي		
	العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪	
علوم إنسانية	١٠٥	٦٤,٤	٤٤	٢٧	٩١,٤	١٠	٦,١	٤	٢,٥	١٦٣
تربية وتعليم	٢٥	٦٩,٤	٤	١١,١	٨٠,٥	٦	١٦,٧	١	٢,٨	٣٦
فنون جميلة	٣	٧٥	-	-	٧٥	١	٢٥	-	-	٤
قانون	٣	٧٥	١	٢٥	١٠٠	-	-	-	-	٤
علوم اجتماعية	٧٠	٦٧,٣	١٨	١٧,٣	٨٤,٦	١٣	١٢,٥	٣	٢,٩	١٠٤
علوم طبيعية	٥٣	٥٩,٦	١٩	٢١,٣	٨٠,٩	١٥	١٦,٩	٢	٢,٢	٨٩
هندسة	٥٥	٥٥,٦	٢٦	٢٦,٣	٨١,٩	١٠	١٠,١	٨	٨,١	٩٩
علوم طبية	٣٨	٦٢,٣	٩	١٤,٨	٧٧,١	١٣	٢١,٣	١	١,٦	٦١
زراعة	٢١	٥٥,٣	١٠	٢٦,٣	٨١,٦	٦	١٥,٨	١	٢,٦	٣٨
مجموع المجيبين ٥٩٨			دون إجابة ٨			المجموع الكلي ٦٠٦				

بعد تنحية نتائج المتخصصين في الفنون الجميلة والقانون جانباً بسبب صغر العينة الذي يؤثر سلبا على مصداقية النتائج ، يتضح من الجدول (٤-٢) أن المتخصصين في العلوم الإنسانية بنسبة ٩١,٤٪ ، والعلوم الاجتماعية بنسبة ٨٤,٦٪ كانوا على رأس الفئات التي تنظر نظرة إيجابية إلي الأطروحة ، تليهما الفئات الأخرى وبنسب مئوية متقاربة ، حيث وصلت في الهندسة ٨١,٩٪ ، وفي الزراعة ٨١،٦٪ ، وفي العلوم الطبيعية ٨٠,٩٪ ، وفي العلوم التربوية ٨٠,٥٪ ، وآخرها في العلوم الطبية بنسبة ٧٧,١٪ ؛ ومن ذلك كله يمكن الخروج بنتيجتين :

أ- نسبة من يرون أن الأطروحة أدت هدفيها التي وضعت من أجلها كانت عالية في كل التخصصات ،حتى بالنسبة للمتخصصين في العلوم الطبية والذين جاؤوا في آخر القائمة

بنسبة ٧٧,١٪ ، وإن كان هناك تفاوت بينهم حيث تراوح ذلك بين ٩١,٤٪ في أعلاه لدى المتخصصين في العلوم الإنسانية و ٧٧,١٪ لدى المتخصصين في العلوم الطبية .

ب- المتخصصون في العلوم النظرية - مع بعض الإستثناءات القليلة - قيموا الأطروحة تقويما أعلى مما هو موجود لدى معظم المتخصصين في العلوم العلمية ، وإن كان الفارق بينهم ليس كبيرا ، وربما كان مرد ذلك إلى أن أطاريح العلوم النظرية " تعمر " اكثر من مثيلاتها في التخصصات العلمية وبالتالي تستخدم لزمن أطول ، وتعد مصدرا من مصادر المعلومات فيها ، بينما التخصصات العلمية سريعة التغير والتطور وقد لا تنتظر نتائج أطاريح يستغرق إعدادها سنوات ، ولذا كان أكثر أوعية المعلومات استخداماً من قبل المتخصصين فيها الدوريات ، لأنها تواكب كل جديد بسرعة أكثر من غيرها .

ويبدو أثر الرتبة العلمية في آراء أفراد العينة تجاه الغاية من الأطروحة في الجدول (٤-٣) .

الجدول (٤-٣)

الغاية العلمية للأطروحة في رأي أفراد العينة حسب الرتبة العلمية

نوع الاستجابة / الفئة	النظرة الإيجابية					النظرة السلبية		بدون رأي		المجموع
	إسهام علمي + تدريب		إسهام علمي		مجموع النسبة المئوية	تدريب على البحث فقط				
	العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪	
أستاذ	٣٦	٦٦,٧	١٤	٢٥,٩	٩٢,٦	٤	٧,٤	-	-	٥٤
أستاذ مشارك	٧٠	٥٩,٣	٣٥	٢٩,٧	٨٩	١٢	١٠,٢	١	٠,٨	١١٨
أستاذ مساعد	١٣٣	٦٨,٢	٣٣	١٦,٩	٨٥,١	٢٨	١٤,٤	١	٠,٥	١٩٥
محاضر	٨٦	٦١,٤	٣٠	٢١,٤	٨٢,٨	١٢	٨,٦	١٢	٨,٦	١٤٠
معيد	٤٨	٥٢,٧	١٩	٢٠,٩	٧٣,٦	١٨	١٩,٨	٦	٦,٦	٩١
مجموع المجيبين ٥٩٨			دون إجابة ٨			المجموع الكلي ٦٠٦				

ومن الجدول (٤-٣) يتبين أن تقويم الأطروحة تقويماً عالياً سائد بين فئات الرتب العلمية المختلفة ، حيث يصل في أعلاه لدى الأساتذة بنسبة ٩٢,٦٪ من المجيبين منهم ، يليهم الأساتذة المشاركون بنسبة ٨٩٪ ، فالأساتذة المساعدون بنسبة ٨٥,١٪ ، فالمحاضرون بنسبة ٨٢,٨٪ ، وأخيراً المعيدون بنسبة ٧٣،٦٪ .

ويلاحظ في النتائج السابقة أن هناك علاقة طردية بين الرتبة العلمية وبين تقويم الأطروحة ، فكلما كانت الرتبة العلمية متقدمة كلما كان تقويم الأطروحة أعلى ، ويمكن أن يعزي ذلك إلى أسباب مختلفة هي ترسخ مكانتها وقيمتها كلما تقدم الشخص في السلك التعليمي الجامعي إما حماية للذات العلمية ، أو لغياب روح النقد للأطروحة بشكل عام في المحيط الأكاديمي العربي ، بحيث أصبحت في كثير من الأحوال فوق أي مساءلة أو وضع على المحك .

ويحسب الباحث أن العلاقة بين الرتبة العلمية وبين تقويم الأطروحة لو كانت علاقة عكسية بحيث يقل تقويم الأطروحة تقويماً علمياً كلما تقدم الشخص في سلم الرتب ا لعلمية ، لكان ذلك مؤشراً يدل بوضوح على الموضوعية والتجرد العلميين في الحكم عليها ، لأنه كلما حصل التقدم في سلم الرتب العلمية والغنى في التجربة ، كلما تحقق سبر غور الأطروحة وتلمس نقاط ضعفها وقوتها .

ولا تختلف النتيجة في هذا عنها بالنسبة لتأثير الإشراف على أطاريح جامعية والتي يكشفها الجدول الآتي :

الجدول (٤-٤)

الغاية العلمية للأطروحة في رأي أفراد ا لعينة حسب الإشراف على أطاريح جامعية

نوع الاستجابة / الفئة	النظرة الإيجابية					النظرة السلبية		بدون رأي		المجموع
	إسهام علمي + تدريب		إسهام علمي		مجموع النسبة المئوية	تدريب على البحث فقط				
	العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪	
مشرفون على أطاريح	١٣٤	٦٥,٧	٤٨	٢٣,٥	٨٩,٢	٢٠	٩,٨	٢	١	٢٠٤
غير مشرفين	١٠٢	٦٤,٢	٣٣	٢٠,٨	٨٥	٢٤	١٥,١	-	-	١٥٩
	مجموع المجيبين ٣٦٣			دون إجابة ٨			المجموع الكلي ٣٧١			

ومن الجدول (٤-٤) يتضح عموماً التقويم الإيجابي للأطروحة من المشرفين وغير المشرفين على الأطاريح على حد سواء حيث بلغ لدى الفئة الأولى ٨٩,٢٪ ، ولدى الثانية ٨٥٪ ، وما قيل عن تأثير الرتبة العلمية في الحكم على الأطروحة آنفاً يمكن أن يقال عن تأثير الإشراف على أطاريح أو عدمه بهذا الشأن ، لأنه من المعروف في الجامعات السعودية أنه لا يعهد في عملية الإشراف على أطاريح جامعية إلا لمن يحمل لقب " أستاذ مشارك " فما فوق إلا في حالات استثنائية قليلة ، وعلى هذا يمكن أن يقال إن المشرفين على أطاريح أكثر خبرة وتمرساً ومعرفة لحقيقتها من غير المشرفين عليها من أعضاء هيئة التدريس ، ولذا كان ينتظر أن تحمل نظرتهم وتقويمهم لها شيئاً من النقد العلمي حيالها .

السؤال الثاني :

هل يرى أفراد العينة أن الأطروحة ذات قيمة علمية تناسب ما بذل فيها من جهد ، وهل توجد فروق ذات دلالات إحصائية بين آرائهم وفقاً للتخصص ، والرتبة العلمية ، والإشراف أو عدم الإشراف على أطاريح جامعية ؟

تم إدراج هذا السؤال الذي فيه شيء من التحديد أكثر من السؤال الأول من أجل التعرف بشكل إضافي على مرئيات آراء كافة أفراد العينة ، والجدول الآتي يبين آرائهم بصرف النظر عن المتغيرات المختلفة .

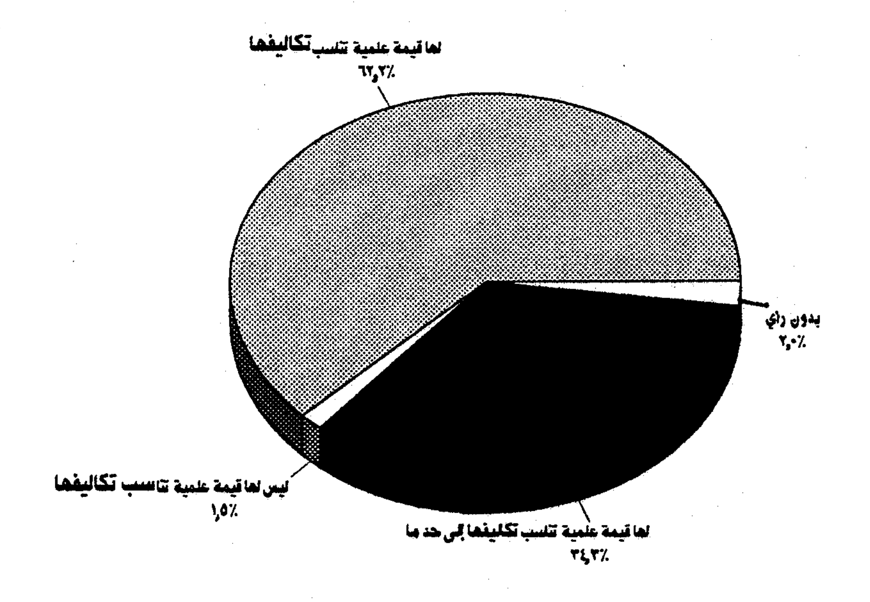
الجدول(٤-٥)

آراء أفراد العينة تجاه القيمة العلمية للأطروحة

نوع الاستجابة	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة للمجيبين
الأطروحة ذات قيمة عليمة تناسب تكاليفها	٣٧١	٦١,٢	٦٢,٢
الأطروحة ذات قيمة علمية تناسب تكاليفها إلى حد ما	٢٠٥	٣٣,٨	٣٤,٣
بدون رأي	١٢	٢	٢
الأطروحة ليس لها قيمة علمية تناسب تكاليفها	٩	١,٥	١,٥
دون إجابة	٩	١,٥	٪١٠٠
المجموع	٦٠٦	٪١٠٠	

الشكل (٤-٢)

القيمة العلمية للأطروحة في رأي المجيبين من أفراد العينة



يتبين من الجدول (٤-٥) والشكل (٤-٢) أن الأغلبية من أفراد العينة المجيبين الذين يمثلون نسبة ٦٢,٢٪ منهم يرون دونما تحفظ أن الأطروحة ذات قيمة علمية تناسب ما بذل فيها من جهد وتكاليف ، بينما أيد آراءهم ولكن بشيء من التحفظ ٣٤,٣٪ منهم ، أما من ينظرون نظرة سلبية إلى قيمتها العلمية إزاء تكاليفها فقد كانوا محدودين جدا ولم تتجاوز نسبتهم المئوية ١,٥٪ ، وبمقارنة النتائج هنا بنتائج إجابات سؤال يشبهه في دراسة برلسن Berelson المذكورة والموجهة إلى أساتذة دراسات عليا ، وحاصلون على الدكتوراه حديثا (عند إعداد دراسته) لتبين أن هناك روحا نقدية لدى الجانب الأمريكي تجاه الأطروحة غير موجودة لدى الجانب العربي في الجامعات الثلاث حيث وصلت نسبة من يشككون في قيمتها العلمية إزاء تكاليفها ١٨٪ * منهم [٣] ، ومما كان سيُشْعِر بشيء من الطمأنينة العلمية لو ارتفعت نسبة المشككين في قيمتها عن ١,٥٪ فقط في هذه الدراسة ، لأن الأطروحة لا تخلو من جوانب نقص أو ضعف لأنها إنتاج فكري إنساني قبل أي شيء آخر ، أما الذين لا رأي لهم في هذا الموضوع فلم

* بعد جمع إجابات مستويات عدم الرضا في الدراسة المذكورة .

يتجاوزوا ١٢ يمثلون ٢٪ فقط منهم ، وقد وضعت الدراسة هذه الإجابة عمداً لا لتكون وسيلة للتهرب من الإجابة ، لكن لأن بعض المعيدين والمحاضرين لا يستطيعون الإجابة بغيرها ، فأدرجت حرصاً على مزيد من المصداقية في الدراسة ، وبالنسبة لأولئك الذين لم يجيبوا على هذا السؤال بالمرة فلم يزد عن ٩ يمثلون ١,٥٪ منهم ، ولا يعرف الباحث السبب في ذلك ، وبخاصة أن هناك إجابات مختلفة عن السؤال وذات تفاوت تستوعب مختلف الآراء .

وللتعرف على تأثير بعض المتغيرات على آراء أفراد العينة تجاه هذا الموضوع تبدأ الدراسة بمتغير " التخصص " كما في الجدول الآتي :

الجدول (٤-٦)

نتائج تحليل التباين الأحادي للتعرف على أثر التخصص على آراء أفراد العينة تجاه القيمة العلمية للأطروحة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	مستوى دلالة ف
بين المجموعات	٨	٣,٦٢٩٦	٠,٤٥٣٧	١,٢٠٩٤	٠,٢٩٠٨
داخل المجموعات	٥٨٨	٢٢٠,٥٩٤٨	٠,٣٧٥٢		غير دالة
المجموع	٥٩٦	٢٢٤,٢٢٤٥			

يتضح من الجدول (٤-٦) أنه لا توجد اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة وفقاً لتخصصاتهم تجاه القيمة العلمية للأطروحة مقابل تكاليفها ؛ إذا بلغت قيمة ف ١,٢٠٩٤ بمستوى ٠,٢٩٠٨ ، وهو غير دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ وهو مستوى الدلالة المقبول في العلوم الاجتماعية ، وبمعنى آخر فليس لاختلاف تخصصاتهم تأثير على آرائهم تجاه هذا الموضوع،وللكشف عن تأثير رتبهم العلمية المتباينة إزاء ذلك ، كان الجدول الآتي :

الجدول (٤-٧)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر الرتبة العليمة على آراء أفراد العينة إزاء القيمة العلمية للأطروحة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٤	١٣,٨٧٤٤	٣,٤٦٨٦	٩,٧٦١٩	٠,٠٠دالة
داخل المجموعات	٥٩٢	٢١٠,٣٥٠١	٠,٣٥٥٣		
المجموع	٥٩٦	٢٢٤,٢٢٤٥			

نتيجة اختبار شيفي بشأن الفروق في الآراء وفقا للرتبة العلمية

الفئة	الفئة / المتوسط	الأساتذة	أ. المشاركون	أ. المساعدون	المحاضرون	المعيدون
الأساتذة	٣,٨٢٦٩				*	*
الأساتذة المشاركون	٣,٦٥٢٥					*
الأساتذة المساعدون	٣,٦٥١٣					*
المحاضرون	٣,٤٨٢٠					
المعيدون	٣,٢٩٠٣					

ومن الجدول (٤-٧) يتضح أنه توجد اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد العينة وفقا لرتبهم العلمية إزاء القيمة العلمية للأطروحة مقابل تكاليفها ، حيث بلغت قيمة ف ٩,٧٦١٩ بمستوى الدلالة المطلق ٠,٠٠ ، وهو دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، وقد كشف اختبار شيفي عن مصدر تلك الفروق في الآراء فكانت بين الأساتذة والمعيدين لصالح الأساتذة (أي أن الأساتذة كان تقويمهم للأطروحة أعلى) حيث بلغ متوسط إجابات الأساتذة ٣,٨٢٦٩ ، في حين بلغ متوسط إجابات المعيدين ٣,٢٩٠٣ ، كما وجدت تلك

الفروق بين الأساتذة المشاركين والمعيدين لصالح الأساتذة المشاركين حيث بلغ متوسط إجاباتهم ٣,٦٥٢٥ ، كذلك بين الأساتذة المساعدين والمعيدين لصالح الأساتذة المساعدين إذ بلغ متوسط إجاباتهم ٣,٦٥١٣ .

وكشف اختبار شيفي أيضا عن فروق بين آراء الأساتذة والمحاضرين لصالح الفئة الأولى الذين بلغ متوسط إجاباتهم ٣,٦٥٢٥ في حين بلغ متوسط إجابات الفئة الثانية ٣,٤٨٢٠ ، بينما لم يكشف الاختبار المذكور عن فروق ذات دلالة إحصائية بين الأساتذة ، والأساتذة المشاركين والأساتذة المساعدين حول هذا الأمر .

أما فيما يتعلق بتأثير الإشراف على أطاريح جامعية أو عدمه حيال آراء أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس تجاه القيمة العلمية للأطروحة فتظهر في الجدول الآتي :

الجدول (٤-٨)

نتائج اختبار (ت) للتعرف على أثر الإشراف على أطاريح على آراء أفراد العينة تجاه القيمة العلمية للأطروحة

الفئة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
مشرفون على أطاريح	٢٠١	٣,٦٧٦٦	٠,٥٤٨	٠,١٤	٠,٨٨٩ غير دالة
غير مشرفين	١٦٠	٣,٦٦٨٧	٠,٥٥١		

وقد كشف الجدول (٤-٨) أنه لم يكن هناك أثر لعامل الإشراف على أطاريح أو عدمه بين أعضاء هيئة التدريس المشرفين على أطاريح ، وبين غير المشرفين منهم فيما يتعلق بآرائهم حيال القيمة العليا للأطروحة ، حيث لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجاباتهم بهذا الشأن ، إذ بلغت قيمة ت٠,١٤ بمستوى قدرة ٠,٨٨٩ ، وهو غير دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ .

ولقد توقعت الدراسة كما مر سابقا أن يكون هناك اختلاف بين الفئتين حول القيمة العليمة لها ، لأن أولئك الذين أشرفوا على أطاريح ليسوا مثل أولئك الذين لم يشرفوا ، وبالتالي يعرفون حقيقتها بشكل أكثر منهم بحكم معايشتهم وإطلاعهم على دقائقها بعكس الذين لم يكن لهم إلا تجربة واحدة في حقل أطاريح الدكتوراه ، وهي أطاريحهم التي أعدوها ، ولكن لم يكن الأمر كذلك مما يدل على أن المكانة والصيت الذين يحاطان بأطروحة الدكتوراه ما زالا يؤثران على أولئك الذين هم أقرب الناس صلة وعلاقة بها ،وهم فئة المشرفين عليها .

ثانياً : القيمة المعلوماتية :

السؤال الأول :

ما هو رأي أفراد العينة في الأطروحة مصدراً من مصادر المعلومات ، وهل هناك فروق دالة إحصائياً بين آرائهم تبعاً للتخصص والرتبة العلمية ؟

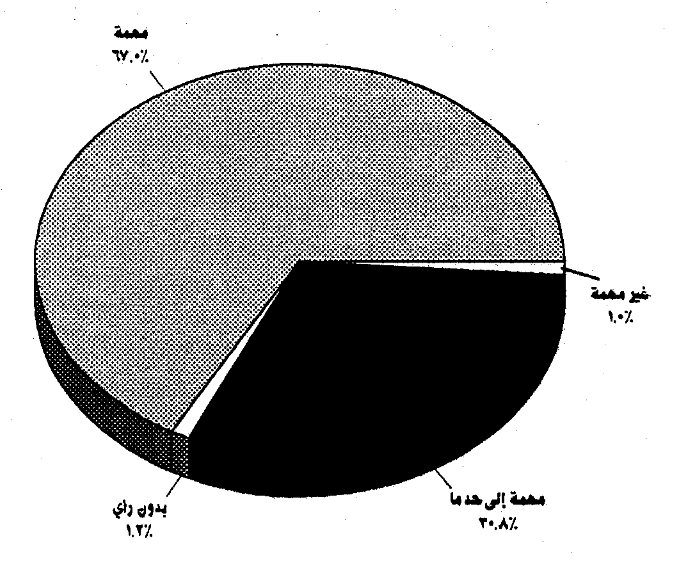
الجدول (٤-٩)

آراء أفراد العينة في القيمة المعلوماتية للأطروحة

نوع الاستجابة	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين
مهمة	٤٠٢	٦٦,٣	٦٧
مهمة إلى حد ما	١٨٥	٣٠,٥	٣٠,٨
بدون رأي	٧	١,٢	١,٢
غير مهمة	٦	١	١
دون إجابة	٦	١	٪١٠٠
المجموع	٦٠٦	٪١٠٠	

الشكل (٤-٣)

القيمة المعلوماتية للأطروحة في رأي المجيبين من أفراد العينة



مازالت الأطروحة بوصفها مصدراً من مصادر المعلومات محل تساؤل في أدبيات سابقة ، لأنه لا يمكن الوصول إلى المعلومات المطلوبة فيها بسهولة - غالبا - كما هو الحال في الكتاب والدورية مثلا ، وقد تناولت الدراسة هذا الموضوع ، حيث يبين الجدول (٤-٩) والشكل (٤-٣) أن الأكثرية من أفراد العينة يقومون الأطروحة تقويما مرتفعا فيما يختص بقيمتها المعلوماتية وقد وصل ذلك إلى ٦٧٪ منهم ، كما أن ٣٠,٨٪ منهم يرون أنها مهمة إلى حد ما بهذا الخصوص ، أما الذين لا يرون لها أهمية معلوماتية فكان عددهم متدنيا جدا لم يزد على ٦ وبنسبة ١٪ فقط .

وهذه النتيجة لم تكن مفاجئة - على الأقل في رأي الباحث - بعد الإطلاع على آراء أفراد العينة إزاء قيمتها العلمية وتقويمهم العالي لها ، لأن قيمتها المعلوماتية مستمدة إلى حد كبير من قيمتها العلمية ، ولا تستطيع هذه الدراسة الجزم بالأسباب الكامنة وراء هذا التقويم ، وهل كان ناتجا عن الممارسة والاستخدام ، أم أنه راجع إلى السمعة العلمية الحسنة للأطروحة بشكل عام لدى أفراد العينة ، وإن كان هناك ميل إلى قبول السبب الأخير .

أما فيما يختص بأثر التخصص على آراء أفراد العينة تجاه القيمة المعلوماتية للأطروحة فيبينها الجدول التالي :

الجدول (٤-١٠)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر التخصص على آراء أفراد العينة تجاه القيمة المعلوماتية للأطروحة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٨	٤,٦١٧٥	٠,٥٧٧٢	١,٨٥٤٩	٠,٠٦٤٦ غير دالة
داخل المجموعات	٥٩١	١٨٣,٩٠٠٨	٠,٣١١٢		
المجموع	٥٩٩	١٨٨,٥١٨٣			

ومن الجدول (٤-١٠) يتضح عدم وجود أثر ذي شأن لاختلاف التخصصات على آراء أفراد العينة تجاه القيمة المعلوماتية للأطروحة حيث بلغت قيمة ف ١,٨٥٤٦ بمستوى قدره ٠,٠٦٤٦ وهو غير دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، ولقد كان توقع الدراسة أن يكون ذوو التخصصات النظرية أكثر اهتماما وتقويما للأطروحة من الناحية المعلوماتية وبخاصة في المحيط العربي ، لأن الباحث من خلال دراسة الاستفادة من الأطاريح عن طريق الاستشهادات المرجعية ، وجد أن أطاريح العلوم النظرية لا يتوقف الاستشهاد بها بغض النظر عن عمرها ، بعكس أطاريح العلوم البحتة أو التطبيقية ذات العمر المحدود نسبيا فيما يتعلق بالاستشهاد بها ، ولكن شيئا من هذا لم تكشفه الدراسة .

وعن تأثير الرتبة العلمية على آراء أفراد العينة إزاء القيمة المعلوماتية للأطروحة كان الجدول الآتي :

الجدول (٤-١١)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر الرتبة العلمية على آراء أفراد العينة حيال القيمة المعلوماتية للأطروحة

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٤	٧,٣١٥٢	١,٨٢٨٨	٦,٠٠٥١	٠,٠٠٠١ دالة
داخل المجموعات	٥٩٥	١٨١,٢٠٣١	٠,٣٠٤٥		
المجموع	٥٩٩	١٨٨,٥١٨٣			

تابع الجدول (٤-١١)

نتيجة اختبار شيفي بشأن الفروق في الآراء وفقا للرتبة العلمية

الفئة	الفئة / المتوسط	الأساتذة	أ. المشاركون	أ. المساعدون	المحاضرون	المعيدون
الأساتذة	٣,٨١٤٨					*
الأساتذة المشاركون	٣,٧١١٩					*
الأساتذة المساعدون	٣,٦٨٧٢					*
المحاضرون	٣,٥٧٧٥					
المعيدون	٣,٤٢٨٦					

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي الواردة في الجدول (٤-١١) إلى وجود اختلافات أو فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة وفقا لرتبهم العلمية تجاه القيمة المعلوماتية للأطروحة ، حيث بلغت قيمة ف ٦،٠٠٥١ بمستوى دلالة قدره ٠,٠٠٠١ ، وهو دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، وقد كشف اختبار شيفي عن مصدر الفروق في الآراء فكانت بين فئة الأساتذة وفئة المعيدين لصالح الفئة الأولى ، أي أن نظرة الأساتذة إلى القيمة المعلوماتية للأطروحة تفوق في تقويمها لها نظرة المعيدين لها ، إذ بلغ متوسط إجابات الأساتذة ٣,٨١٤٨ ، في حين بلغ متوسط إجابات المعيدين ٣,٤٢٨٦ ، كما كانت تلك الفروق بين فئة الأساتذة المشاركين وفئة المعيدين لصالح الفئة الأولى حيث بلغ متوسط إجاباتهم ٣,٧١١٩ ، كذلك كانت بين فئة الأساتذة المساعدين وفئة المعيدين لصالح الفئة الأولى إذ بلغ متوسط إجاباتهم ٣,٦٨٧٢ ، وقد يعود ذلك إلى أن المعيدين ما زال لديهم هامش ولو قليل من حرية النقد للأطروحة ، ولم يتمكن بعد " الصيت المعنوي " لها في حكمهم عليها بفطرة خالية من أية مؤثرات ، كما قد يرجع من جهة أخرى إلى قلة إلمامهم بطبيعة الأطروحة – مقارنة بأعضاء هيئة التدريس – أو بالأصح " جهلهم " بها لقلة استخدامهم لها ، وعدم خوض تجربة إعداد الأطاريح بعد .

ولم يكشف الاختبار المذكور عن فروق ذات دلالة إحصائية في الآراء بين فئات الأساتذة والأساتذة المشاركين والأساتذة المساعدين والمحاضرين .

السؤال الثاني :

ما مدى اهتمام أفراد العينة بالحصول على أطاريح دكتوراه لا تتوفر في جامعـاقم ، وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بينهم في هذا الاهتمام وفقاً للتخصص ، والرتبـة العلمية والجامعات التي ينتمون لها ؟

أعد هذا السؤال الذي فيه شيء من التحديد عن مدى الأهمية المعلوماتية للأطروحـة أكثر من سابقه من أجل التعرف على مدى الجدية من قبل أفراد العينة في السعي للحصـول على أطاريح الدكتوراه التي يحتاجونها و لا توجد في جامعاقم ، ما دام تقويمهم لقيمة الأطروحـة المعلوماتية عالياً كما مر سابقاً ، والجدول والشكل الآتيان يوضحان إجاباقم عليه .

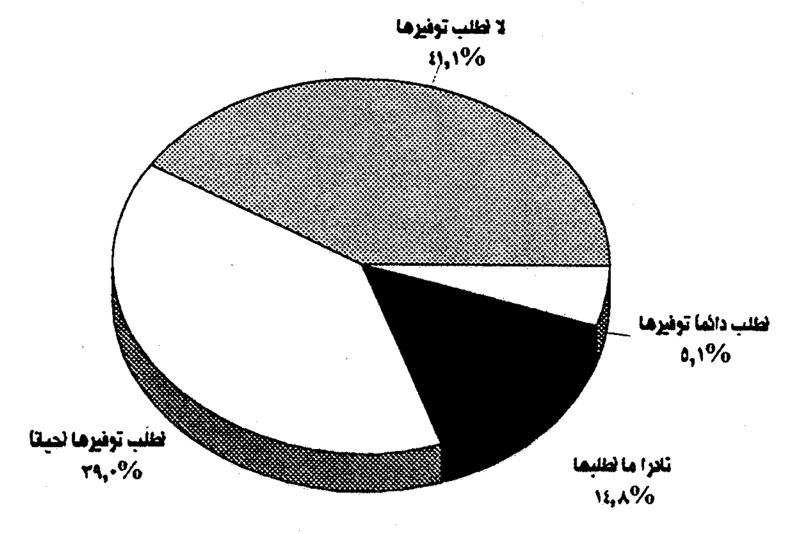
الجدول (٤-١٢)

مدى اهتمام أفراد العينة بالحصول على أطاريح دكتوراه لا تتوفر في جامعاقم

نوع الاستجابة	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين
أطلب دائماً من العاملين في المكتبة توفيرها	٣١	٥,١	٥,١
أطلب أحياناً توفيرها	٢٣٥	٣٨,٨	٣٩
نادراً ما أطلب توفيرها	٨٩	١٤,٧	١٤,٨
لا أطلب توفيرها	٢٤٨	٤٠,٩	٤١,١
دون إجابة	٣	٠,٥	٪١٠٠
المجموع	٦٠٦	٪١٠٠	

الشكل (٤-٤)

مدى الاهتمام بطلب الأطاريح من خارج الجامعة من قبل أفراد العينة



ويبدو من الجدول (٤-١٢) والشكل (٤-٤) أن إجابات أفراد العينة عن هذا السؤال لا تظهر اهتماماً كبيراً بأهميتها المعلوماتية مقارنة بإجاباتهم عن السؤال الذي قبله مباشرة ، فبينما وصلت نسبة الذين يرون أنها مهمة في السؤال السابق إلى ٦٧٪ والذين يرون أنها مهمة إلى حد ما ٣٠,٨٪ ، نجد هذا الأمر مختلفاً في إجاباتهم عن هذا السؤال حيث أن الذين يمكن اعتبارهم جديين في طلب الأطاريح التي لا تتوفر في جامعاتهم لم يزد عن ٥,١٪ فقط من المجيبين على السؤال ، أما الذين يطلبون توفيرها أحياناً فقد ارتفعت نسبتهم المئوية إلى ٣٩٪ منهم ، أما ما يلفت النظر هنا فهو ارتفاع عدد الذين لا يطلبون توفيرها أبداً ٤١,١٪ منهم ، فإذا أضيف إليهم الذين لا يطلبون توفيرها إلا نادراً وهم يمثلون ١٤,٨٪ منهم ؛ لوصلت نسبة الذين لا يهتمون بها مصدراً للمعلومات إلى ٥٥,٩٪ منهم ، أي الأغلبية من أ فراد العينة ، وهذا يدعوا إلى التساؤل عن السبب في اختلاف إجاباتهم هنا عن السؤالين السابقين مع أن موضوعهما يكاد يكون واحداً .

قد يكون السبب في تقويمها تقويماً عالياً من الناحية المعلوماتية في إجابات السؤال الأول راجع إلى المكانة التي تحظى بها الأطروحة إلى الآن في مجتمع البحث دونما مناقشة تقريباً فأتت الإجابات تلقائية (أوتوماتيكية) ، كما قد يكون السبب في انخفاض التقويم في إجابات السؤال الثاني عائد إلى عامل " التحديد " في السؤال ، أو قد يكون وراءها التقويم الواقعي والصادق لها دونما أية مبالغة ، أو قد يكون وراءه إدراك المجيبين للصعوبات أو الإجراءات المعقدة في الحصول على أطاريح دكتوراه لا تتوفر في جامعاتهم عن طريق الإعارة التبادلية ، أو التصوير ، أو الشراء ، أو غيرها وبخاصة على المستوى الوطني أو العربي ، إما عن طريق التجربة الذاتية ، أو عن طريق تجارب الآخرين غير المشجعة التي نقلوها لهم .

وللتعرف على أثر التخصص على إجابات أفراد العينة عن هذا الموضوع كان الجدول الآتي :

الجدول (٤-١٣)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر التخصص على آراء أفراد العينة تجاه طلب الأطاريح التي لا تتوفر في جامعاتهم

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٨	١٣,٣٢٥٤	١,٦٦٥٧	١,٦٧٧٨	٠,١٠٠٧
داخل المجموعات	٥٩٤	٥٨٩,٦٩٢٩	٠,٩٩٢٧		غير دالة
المجموع	٦٠٢	٦٠٣,٠١٨٢			

ومن الجدول (٤-١٣) يتضح عدم وجود أثر لاختلاف التخصص على آراء أفراد العينة تجاه طلب أطاريح الدكتوراه التي لا تتوفر في جامعاتهم حيث بلغت قيمة ف ١,٦٧٧٨ عند مستوى ٠,١٠٠٧ ، وهو غير دال إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، ولقد كان المنتظر - مرة أخرى - أن يكون ذوو التخصصات النظرية أكثر اهتماما في طلب توفيرها من ذوي التخصصات العلمية نظرا لاستمرار صلاحيتها بشكل عام مددا أطول في تلك الحقول مما هو موجود في التخصصات العلمية ذات التغيرات السريعة ، ولكن لم تظهر الدراسة ذلك .

أما فيما يتعلق بأثر الرتبة العلمية على إجابات أفراد العينة بهذا الخصوص فيكشفها الجدول (٤-١٤) .

الجدول (٤-١٤)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر الرتبة العلمية على آراء أفراد العينة تجاه طلب الأطاريح التي لا تتوفر في جامعاتهم

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المربعات	٤	١٧,٧٦٤٥	٤,٤٤١١	٤,٥٣٧٩	٠,٠٠١٣
داخل المربعات	٥٩٨	٥٨٥,٢٥٣٧	٠,٩٧٨٧		دالة
المجموع	٦٠٢	٦٠٣,١٠٨٢			

تابع الجدول (٤-١٤)

احتبار شيفي بشأن الفروق في الآراء وفقاً للرتبة العلمية

الفئة	الفئة / المتوسط	الأساتذة	أ. المشاركون	أ. المساعدون	المحاضرون	المعيدون
الأساتذة	٢,٥٠٩٤				*	*
الأساتذة المشاركون	٢,١٧٥٠					
الأساتذة المساعدون	٢,١٠١٥					
المحاضرون	١,٩٦٤٣					
المعيدون	١,٨٤٩٥					

ومن الجدول (٤-١٤) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء بعض فئات العينة وفقاً لرتبهم العلمية إزاء طلب الأطاريح التي لا تتوفر في جامعاقم ، حيث بلغت قيمة ف ٤,٥٣٧٩ بمستوى دلالة قدرة ٠,٠٠١٣ وهو دال إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ ، وقد كشف اختبار شيفي عن مصدر الفروق في الآراء تجاه هذا الموضوع فكانت بين فئة الأساتذة وفئة المحاضرين لصالح الفئة الأولى (أي أن الأساتذة كانوا أكثر اهتماماً بتوفير الأطاريح من المحاضرين) إذ بلغ متوسط إجابات الأساتذة عن السؤال ٢,٥٠٩٤ في حين بلغ متوسط إجابات المحاضرين ١,٩٦٤٣ ، كما وجدت الفروق أيضاً بين فئة الأساتذة وفئة المعيدين لصالح الفئة الأولى حيث بلغ متوسط إجابات المعيدين ١,٨٤٩٥ ، وربما كان ذلك راجعاً إلى كون العلاقة بين فئة الأساتذة وبين الأطاريح تكاد تكون علاقة دائمة لأن هذه الفئة تكلف بالإشراف عليها ، إضافة إلى الاستفادة منها في مجال التأليف والبحث ، ولم يظهر الاختبار المذكور أية فروق ذات دلالة إحصائية حيال هذا الموضوع بين الأساتذة المشاركين والأساتذة المساعدين ، وكان توقع الدراسة أن يكون ذلك موجوداً بين فئة الأساتذة وفئة الأساتذة المشاركين وبين فئة الأساتذة المساعدين لصالح الفئتين الأولى والثانية ، لأن الأساتذة المساعدين لا يكلفون عادةً بالإشراف على الأطاريح فيقل اهتمامهم بالحصول عليها ، ولكن لم تظهر الدراسة شيئاً من هذا .

وللتوصل إلى إجابة بشأن تأثير اختلاف الجامعة على إجابات أفراد العينة بهذا الشأن أعد الجدول الآتي :

الجدول (٤-١٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي لأثر اختلاف الجامعات على آراء منسوبيها تجاه طلب الأطاريح التي لا تتوفر لدى جامعاتهم

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٢	٠,٢٣٤٧	٠,١١٧٤	٠,١١٦٨	٠,٨٨٩٨ غير دالة
داخل المجموعات	٦٠٠	٦٠٢,٧٨٣٥	١,٠٠٤٦		
المجموع	٦٠٢	٦٠٣,٠١٨٢			

يتضح من الجدول (٤-١٥) عدم وجود أثر لاختلاف الجامعات الثلاث : الملك سعود ، الإمام ، الملك فهد على إجابات منسوبيها من أفراد العينة حيال الاهتمام بطلب الأطاريح التي لا تتوفر في جامعاتهم حيث بلغت قيمة ف ٠,١١٦٨ بمستوى قدرة ٠,٨٨٩٨ ، وهو غير دال عند مستوى ٠,٠٥ ، ولقد كان توقع الدراسة أن يكون هناك فروق بين منسوبي تلك الجامعات بهذا الصدد ، وفي الأقل بين منسوبي جامعة الإمام التي تمثل فئة الجامعات النظرية في هذه الدراسة وبين جامعة الملك فهد التي تمثل فئة الجامعات العلمية نظراً لاختلاف النظرة للأطروحة ومدى الاستفادة منها مصدراً للمعلومات لا يتقادم بسرعة لدى تينك الفئتين ، ولكن لم تظهر النتائج أية فروق بينهما .

هوامش الفصل الرابع

(1)B.Berelson , Graduate Education in the United states , p. 174.

(2)P. Isaac et la ., " Faculty Perceptions of the Doctoral Dissertation", Journal of Higher Education, p.247.

(3)B.Berelson , p.176.

الفصل الخامس

إيداع الأطاريح وبثها من قبل أعضاء هيئة التدريس

المبحث الأول

إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس

السؤال الأول :

ما نسبة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة الذين أودعوا نسخاً من أطاريحهم لدى جامعاتهم إلى أولئك الذين لم يودعوا ، وأيهم أكثر إيداعاً حسب الجامعة والجنس والجنسية ؟

خصص حيز من هذه الدراسة للتعرف على عملية إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة نظراً لأهميتها في المكتبات الجامعية السعودية حيث تعد الرافد الأكبر في عملية تنمية مجموعات الأطاريح في تلك المكتبات ، بل الرافد الوحيد في بعضها وأهم عامل تقريباً في إتاحتها للمهتمين ومن ثم الاستفادة منها .

وتبدو أهمية الإيداع لها في المكتبات الجامعية السعودية عند الأخذ في الحسبان عدم وجود جهة رسمية أو خاصة في المملكة تتيح الحصول على الأطاريح عن طريق الشراء كما هو الحال في مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I وما اتضح للباحث من عدم وجود سياسات لتبادلها وإهدائها بين تلك المكتبات ، أو تطبيق لنظام إعارة تبادلية بينها بصددها .

والجدول (٥-١) والشكل (٥-١) يوضحان أن ٢١٢ من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الثلاث قد أودعوا أطاريحهم لدى جامعاتهم ، وهذا العدد يمثل ٥٨,٦٪ من المجيبين على هذا السؤال من أفراد العينة ، كما يوضح أن ١٥٠ منهم أو ما نسبته ٤١,٤٪ منهم لم يفعلوا ، بينما تحاشى الإجابة ٩ منهم يمثلون ٢,٤٪ من النسبة المئوية العامة لهم ، وربما كان السبب في عدم الإجابة أنهم لم يودعوا أيضاً .

ولا شك أن وجود ٤١,٤ منهم لم يودعوا أطاريحهم مؤشر غير مطمئن يدل على وجود فجوة كبيرة في عملية الإيداع حيث يمكن اعتبار تلك الأطاريح غير المودعة – في معظم الأحيان – في حكم المفقودة ، وسيعالج السؤال الثالث أسباب عدم الإيداع .

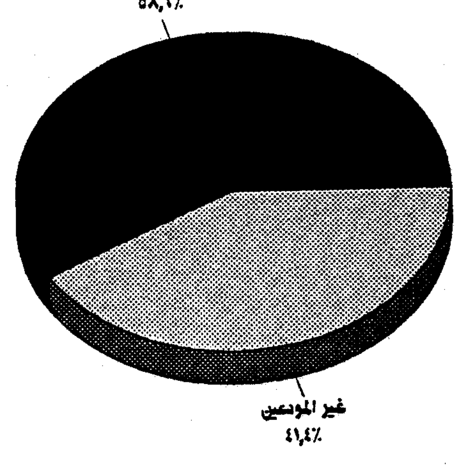
الجدول (٥-١)

إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة لدى جامعاتهم

الفئة	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين
المودعون	٢١٢	٥٧,٢	٥٨,٦
غير المودعين	١٥٠	٤٠,٤	٤١,٤
دون إجابة	٩	٢,٤	٪١٠٠
المجموع	٣٧١	٪١٠٠	

الشكل (٥-١)

نسبة إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس لدى جامعاتهم



وعند المقارنة بين الجامعات الثلاث ، وأي منسوبيها أنشط في عملية الإيداع كـــان الجدول الآتي :

الجدول (٥-٢)

إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة حسب الجامعة

الفئة	جامعة الملك سعود			جامعة الإمام			جامعة الملك فهد		
	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة المجيبين*
المودعون	١٣٦	٥٧,١	٥٩,١	٤٤	٥٩,٥	٥٩,٥	٣٢	٥٤,٢	٥٥,٢
غير المودعين	٩٤	٣٩,٥	٤٠,٩	٣٠	٤٠,٥	٤٠,٥	٢٦	٤٤,١	٤٤,٨
دون إجابة	٨	٣,٤	٪١٠٠	-	-	٪١٠٠	١	١,٧	٪١٠٠
المجموع	٢٣٨	٪١٠٠		٧٤	٪١٠٠		٥٩	٪١٠٠	

من الجدول (٥-٢) يتضح أن الجامعات الثلاث لا تختلف كثيراً فيما بينها بالنسبة لعملية إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ، وقد تراوحت النسبة المئوية للمودعين من المجيبين بين ٥٩,٥ في أعلاها لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام ، يليهم مباشرة وبفارق ضئيل منسوبو جامعة الملك سعود بنسبة ٥٩,١،وأخيراً منسوبوا جامعة الملك فهد وبفارق ليس بالكبير بنسبة ٥٥,٢٪ .

وقد يرجع ذلك إلى وجود تشابه كبير ليس بين هذه الجامعات الثلاث فحسب بل بين كافة جامعات المملكة السبع (التي زارها الباحث) في إجراءاتها – غير الحازمة نوعاً ما – إزاء عملية الإيداع ، وما ينتج عنها من تأثير سلبي على تنمية مجموعات الأطاريح لديها .

* بعد حذف نسبة أولئك الذين لم يجيبوا على السؤال في الجامعات الثلاث .

أما عند المقارنة بين الذكور والإناث من أفراد العينة في هذا الشأن فتبدو نتائجها في الجدول الآتي :

الجدول (٥-٣)

إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة حسب الجنس

الفئة	ذكور			إناث		
	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة للمجيبين	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة للمجيبين
المودعون	١٨٦	٥٨,٧	٦٠,٤	٢٦	٤٨,١	٤٨,١
غير المودعين	١٢٢	٣٨,٥	٣٩,٦	٢٨	٥١,٩	٥١,٩
دون إجابة	٩	٢,٨	٪١٠٠	-	-	٪١٠٠
المجموع	٣١٧	٪١٠٠		٥٤	٪١٠٠	

ومن الجدول (٥-٣) يتضح أن الذكور من أفراد العينة أكثر إيداعاً لأطاريحهم من الإناث ، حيث وصلت النسبة المئوية للإيداع لديهم ٦٠,٤٪ من المجيبين منهم ، في حين لم تتجاوز ٤٨,١٪ عند الإناث ، وربما يكون السبب أن المكتبات المركزية في جامعتي الملك سعود والإمام (وهي الجامعات التي بها إناث) والتي توجد بها المجموعات المركزية للأطاريح، إما مغلقة في وجوههن كما هو الحال في المكتبة المركزية لجامعة الإمام ، أو مقتصرة على يوم واحد لهن في الأسبوع كما هو الحال في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود ، إضافة إلى بعدها عن عملهن ، فتكون الزيارات والاستفادة من الأطاريح من قبلهن محدودة جداً ، وينتج بالتالي عن ذلك انعدام الحافز أو قلة الحماس لإيداع الأطاريح تطوعياً .

أما بالنسبة للسعوديين وغير السعوديين فيما يختص بعملية الإيداع ، فيوضحها الجدول الآتي :

الجدول (٥-٤)

إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة حسب الجنسية

الفئة	سعوديون			غير سعوديين		
	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة للمجيبين	العدد	النسبة المئوية العامة	نسبة للمجيبين
المودعون	١٤٥	٧٨	٨٠,١	٦٧	٣٦,٢	٣٧
غير المودعين	٣٦	١٩,٣	١٩,٩	١١٤	٦١,٦	٦٣
دون إجابة	٥	٢,٧	٪١٠٠	٤	٢,٢	٪١٠٠
المجموع	١٨٦	٪١٠٠		١٨٥	٪١٠٠	

ويتضح من الجدول (٥-٤) وجود فروق كبيرة بين أعضاء هيئة التدريس السعوديين ونظرائهم غير السعوديين في عملية الإيداع لصالح الفئة الأولى ، حيث بلغت النسبة المئوية للمودعين السعوديين المجيبين على السؤال ٨٠,١ منهم ، بينما تدنت تلك النسبة إلى ٣٧٪ فقط لدى غير السعوديين ، وهذا راجع إلى أن أعضاء هيئة التدريس السعوديين مطالبون عند التخرج من جامعات سعودية (وعند التعيين في بعضها إذا كان حصل عليها من خارج الجامعة) بإيداع نسخ من أطاريحهم لدى المكتبات المركزية لجامعاتهم ولدى جهات أخرى مثل مكتبات الأقسام وغيرها وقد روعي تطبيق ذلك إلى حد ما بداية من السنوات العشر الماضية مع الاختلاف في مدى الجدية في تطبيقه ، بينما لا يطالب أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين بذلك عند التعاقد للعمل بها ، ولهذا فإيداع الأطاريح بالنسبة لهم أمر تطوعي محض .

ونظرا للنسبة المتدنية للأيداع من قبل غير السعوديين ؛ فإن الجهات المسؤولة في الجامعات السعودية مدعوة لطرح هذا الموضوع على بساط البحث وبخاصة أن أعضاء هيئة

التدريس ومن في حكمهم* من غير السعوديين يشكلون نسبة كبيرة في الجامعات السعودية ، بل قد يفوقون نظرائهم السعوديين أحياناً كما في جامعة الملك فهد مثلاً حيث أظهر إطار العينة – كما سبق – أنهم يمثلون ٥٨,١٪ وأن السعوديين يمثلون ٤١,٩٪فقط ، أما في جامعة الملك سعود فيمثل غير السعوديين ٤٠,٣٪ ، وفي جامعة الإمام تنخفض هذه النسبة إلى ٢٨,٣٪ ، ولهذا فإن عدم مطالبتهم بإيداع نسخ من أطاريحهم عند التعاقد لا يخدم قضية تنمية مجموعات الأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية ، إضافة إلى أن الحصول على أطاريح من بلدان مختلفة في مناخاتها العلمية المختلفة يتيح مجالاً للاستفادة منها معلوماتياً وفي المقارنة بينها وبين الأطاريح المجازة من جامعات سعودية ، كما تتيح لطلبة الدراسات العليا التعرف على أنماط مختلفة من التقنيات والتصميمات للأطاريح من ناحية الشكل أو المضمون .

السؤال الثاني :

ما هي جهات الإيداع للأطاريح في تلك الجامعات الثلاث ، ثم في كل جامعة على حدة ؟

الجدول (٥–٥)

جهات** إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة في الجامعات الثلاث

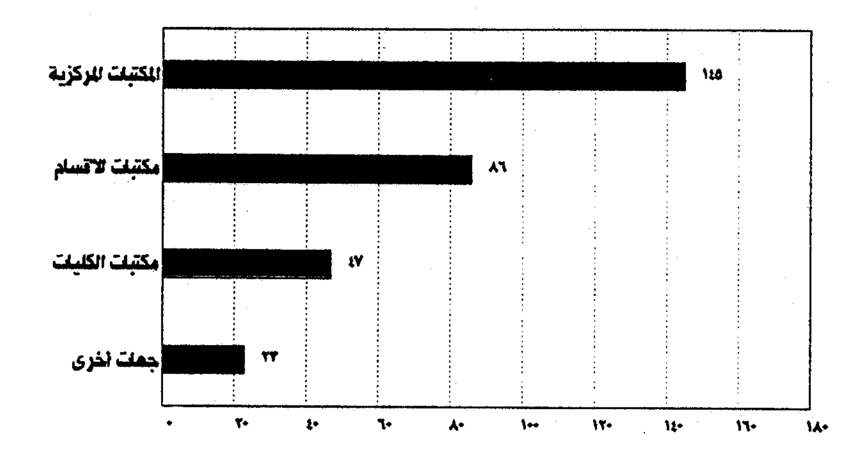
الجهة	عدد المودعين	النسبة المئوية
المكتبات المركزية	١٤٥	٦٨,٤
مكتبات الأقسام	٨٦	٤٠,٦
مكتبات الكليات	٤٧	٢٢,٢
جهات أخرى	٢٣	١٠,٨

* مصطلح " من في حكمهم " يقصد به المحاضرون والمعيدون .

** الإيداع يكون أحياناً في أكثر من جهة للأطروحة الواحدة .

الشكل (٥-٢)

جهات الإيداع في الجامعات الثلاث من قبل أعضاء هيئات التدريس



على الرغم من أن المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث هي المسؤولة عن إيداع الأطاريح وحفظها وتنظيمها وتنميتها وتقديم الخدمات المتصلة بها ، إلا أن هذا لا يمنع من وجودها وتوفرها في جهات أخرى ، وهذا راجع إلى عدة عوامل ، هي كما رصدها الباحث:

أ- كان الإيداع فيما مضى وقبل حقبة زمنية لا تتجاوز العشر سنوات الماضية تقريباً – وكما ذكر سابقاً – تطوعياً إلى حد كبير بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس السعوديين وغير السعوديين ، ولذا كان عضو هيئة التدريس يختار الجهة التي يفضلها فيودع أطروحته (وكانت غالباً نسخة واحدة) لديها سواء كانت المكتبة المركزية ، أو مكتبة القسم، أو مكتبة الكلية أو غيرها ، ولهذا توجد أحياناً أطاريح دكتوراه في جهات مختلفة لا تتوفر نسخ منها ضمن المجموعات الرئيسة للأطاريح في المكتبات المركزية وبخاصة أطاريح أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين .

ب- إجراءات منح الأطاريح في الجامعات الثلاث ، وإجراءات التعيين (في بعضها) تتطلب إيداع عدد من النسخ في جهات مختلفة ، ويختلف ذلك العدد وتلك الجهات

باختلاف الجامعات * ، ولكن المكتبة المركزية تكون على رأس القائمة دائما ، يليها ، مكتبات الأقسام ، وكليات الدراسات العليا ، ومكتبات مراكز دراسات البنات ، على اختلاف بينها في ذلك .

ج- على الرغم من تبني الجامعات الثلاث لنظام المركزية في مكتباها بعد انتقالها إلى مبانيها الحديثة ، إلا أنه لسبب أو لآخر ، لا زال هناك مكتبات كليات مستقلة عن المكتبات المركزية وإن كانت محدودة العدد كما هو الحال في جامعة الملك سعود وجامعة الإمام في مكتبات مراكز دراسات البنات الجامعية الخاصة بتلك الجامعتين ، أو في مكتبات الكليات الطبية المختلفة كما هو حاصل في جامعة الملك سعود ، أو مكتبات كليات أخرى ، ولدى كل ما ذكر من تلك الجهات أعداد مختلفة من الأطاريح .

جهات إيداع الأطاريح :

رصد الباحث عددا من جهات الأطاريح في الجامعات الثلاث هي إلى جانب المكتبات المركزية : كليات الدراسات العليا ، مكتبات الأقسام ، مكتبات مراكز دراسات البنات الجامعية ، مكتبات مراكز البحوث ، مكتبات الكليات ، مكاتب رؤساء الأقسام ، مكاتب وكلاء الكليات للدراسات العليا ** ، وبطبيعة الحال تختلف تلك الجهات في أعداد الأطاريح التي تقتنيها ، فبينما تصل إلى الآلاف أحياناً في المكتبات المركزية نجدها في الجهات الأخرى بأعداد متفاوتة تتراوح بين المئات (فيما ندر) والعشرات ، وأحيانا أقل من العشرات وبأعداد محدودة جدا .

ويوضح الجدول (٥-٥) والشكل (٥-٢) أن المكتبات المركزية في تلك الجامعات احتلت المركز الأول وكما هو متوقع في عملية إيداع أعضاء هيئة التدريس لأطاريح

---

* - في حامعة الملك سعود يطلب إيداع ثلاث نسخ في المكتبة المركزية وواحدة في القسم وواحدة في كلية الدراسات العليا .
- في حامعة الإمام يطلب إيداع واحدة في المركزية وواحدة في القسم .
- في جمة الملك فهد يطلب إيداع نسختين في المكتبة المركزية ونسخة للقسم .
على اختلاف في مدى تطبيقه تماما في تلك الجامعات الثلاث ، وبصرف النظر عن النسخ التي تذهب لجهات خارجها كمكتبة الملك فهد الوطنية ، أو لجهات داخلها أحيانا بصفة غير منتظمة

** على اختلاف المسميات من حامعة لأخرى لأولئك الوكلاء .

الدكتوراه بنسبة ٦٨,٤٪ لأنها جهة الإيداع الرسمية ، والمسؤولة عن كل صغيرة وكبيرة فيما يتعلق بالأطاريح ، تليها مكتبات الأقسام بنسبة٤٠,٦٪ ويتميز بعضها بوجود أطاريح لأعضاء هيئة التدريس غير السعوديين لا توجد في المكتبات المركزية ، فمكتبات الكليات بنسبة ٢٢,٢٪ ، فالجهات الأخرى مجتمعة بنسبة ١٠,٨٪ .

ويجب أن لا يفهم من النسب المئوية المذكورة أن مقتنيات تلك الجهات من الأطاريح تتطابق مع تلك النسب تماماً ؛ لأنه توجد مصادر أخرى لتنمية مجموعات الأطاريح في المكتبات المركزية مثل الشراء ، أو الإهداء من قبل الملحقيات الثقافية السعودية في الخارج ، لا تتوفر للجهات الأخرى (مكتبات الكليات والأقسام وغيرها) ، ولهذا فالأرقام المذكورة مقصورة على إيداع أعضاء هيئة التدريس لأطاريحهم ، وجانب لا يستهان به منها كان عن طريق الإيداع التطوعي وبخاصة لأعضاء هيئة التدريس القدامى منهم .

وللمقارنة بين جهات الإيداع للأطاريح في الجامعات الثلاث أعد الجدول الآتي :

الجدول (٥-٦)

جهات إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة حسب الجامعة

جهة الإيداع / الجامعة	المكتبات المركزية		مكتبة القسم		مكتبة الكلية		جهات أخرى	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
جامعة الملك سعود	٩٤	٦٩,١	٥٠	٣٦,٨	٢٦	١٩,١	١٢	٨,٨
جامعة الإمام	٢٩	٦٥,٩	٢٦	٥٩,١	١٨	٤٠,٩	٧	١٥,٩
جامعة الملك فهد	٢٢	٦٨,٨	١٠	٣١,٣	٣	٩,٤	٤	١٢,٥

عند مقارنة جهات الإيداع للأطاريح في الجامعات الثلاث يتضح من الجدول (٥-٦) أن نسبة المودعين لأطاريحهم في المكتبات المركزية فيها كانت متقاربة جداً ، فهي في جامعة الملك سعود ٦٩,١٪ ، وفي جامعة الملك فهد ٦٨,٨٪ ، وفي جامعة الإمام

٦٥,٩٪ أما فيما يتعلق بالإيداع في مكتبات الأقسام فيوجد بينها تباين في ذلك حيث تبلغ أعلاها في جامعة الإمام بنسبة ٥٩,١٪ ، فجامعة الملك سعود بنسبة ٣٦,٨٪ ، ثم جامعة الملك فهد بنسبة ٣١,٣٪ ، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن عملية الإيداع في مكتبات الكليات التي وصلت في أعلاها في جامعة الإمام بنسبة ٤٠,٩٪ فجامعة الملك سعود بنسبة ١٩,١٪ ، فجامعة الملك فهد بنسبة ٩,٤٪ فقط .

وربما كان السبب في تعدد جهات الإيداع وبخاصة في مكتبات الكليات والأقسام والذي بلغ أعلاه – كما ذكر – لدى جامعة الإمام ، وفي أدناه لدى جامعة الملك فهد ، هو تأخر جامعة الإمام عن الجامعتين الأخريين في الانتقال إلى مبانيها الجديدة والتي تم فيها دمج معظم مكتبات الكليات والأقسام في مكتبة مركزية واحدة ومن ضمنها مجموعة الأطاريح ، وعندما تحقق ذلك تمسكت بعض الكليات والأقسام ببعض أطاريحها ، وبخاصة ذات النسخ المكررة منها ، أما السبب في تدني ذلك في جامعة الملك فهد – مقارنة بالجامعتين الأخريين – فيعود إلى صغر حجمها النسبي في عدد كلياتها وأقسامها ومنسوبيها ، وتوفر المكان "الحديث" للمكتبة المركزية فيها قبل الجامعتين الأخريين ، ولهذا سهل عليها تطبيق "المركزية" في كافة مصادر المعلومات المتوفرة فيها ومنها الأطاريح في وقت متقدم نسبيا .

أما فيما يختص بالجهات الأخرى التي توجد بها أطاريح – عدا ما ذكر سابقا – وهي جهات توجد في تلك الجامعات وتتبع جهات مختلفة فيها ، فهي تحتل المرتبة الأخيرة في نسبة الإيداع للأطاريح ، ولا تقتني إلا أعدادا محدودة منها مقارنة بالجهات الأخرى ، وليس هناك تباين كبير في نسب الإيداع فيها بين الجامعات الثلاث ، إذ توجد في جامعة الإمام بنسبة ١٥,٩٪ ، يليها جامعة الملك فهد بنسبة ١٢,٥٪ ، فجامعة الملك سعود بنسبة ٨,٨٪ .وعلى أي حال ، فستناقش مركزية ولا مركزية الأطاريح في الفصل السادس من هذه الدراسة .

السؤال الثالث :

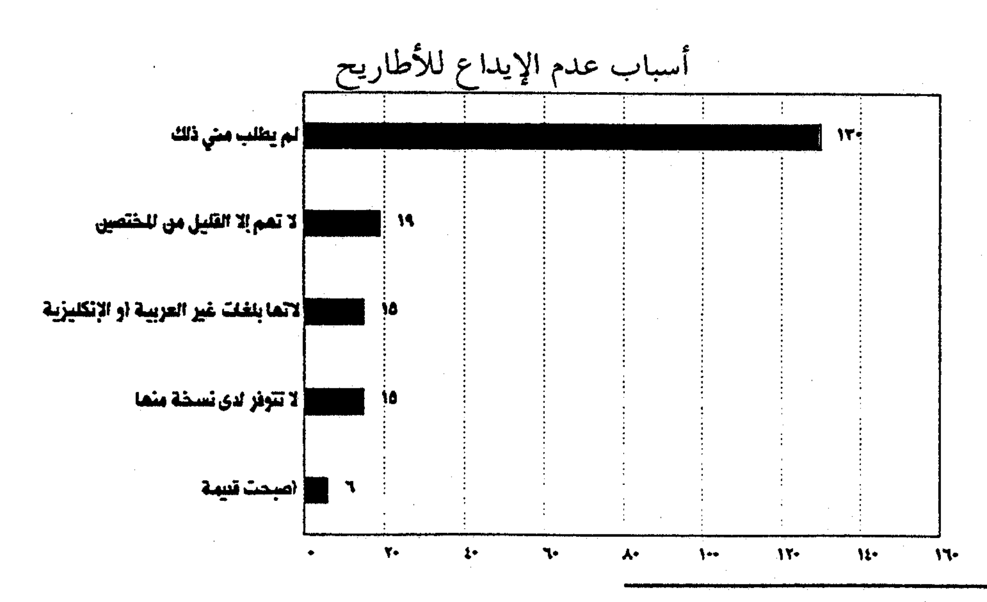
ما أسباب عدم إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة لـــدى أي جهة من جامعاتهم ؟

الجدول (٥-٧)

أسباب* عدم الإيداع للأطاريح من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة

أسباب عدم الإيداع	التكرار	النسبة المئوية
لم يطلب مني	١٣٠	٨٦,٧
لا تهم إلا القليل من المتخصصين	١٩	١٢,٧
لأنها بلغات غير العربية والإنجليزية فـــلا يستفيد منها إلا القليل	١٥	١٠
لا يتوفر لدى نسخة منها	١٥	١٠
أصبحت قديمة	٦	٤

الشكل (٥-٣)



* الأسباب لا تقتصر دائماً على سبب واحد فقط .

مـــن واقـــع إجابـــات ١٥٠ مـــن أعضاء هيئة التدريس الذين لم يودعوا أطاريح الدكتوراه الخاصة بهم لدى أي جهة من جامعاتهم ويمثلون ٤١,٤ من أفراد العينة المجيبين ، ومن الجدول (٥-٧) ، يمكن تصنيف عدم الإيداع إلى قسمين :

أولاً : قســـم سببه عدم وجود أنظمة إيداع مكتوبة تلزمهم بذلك ، وإلى هذا تعزي النسبة الكبرى من غير المودعين الذين بلغ عددهم ١٣٠ يمثلون ٨٦,٧ منهم ، وهم الذين أجابوا عـــلى السؤال بأنهم : " لم يطلب منهم ذلك " ،وهنا يبرز هذا التساؤل : هل توجد أنظمة إيداع للأطاريح ملزمة ومكتوبة ، وتحدد الجهة المسؤولة عن تطبيقه في الجامعات الثلاث ؟

بعـــد الـــبحث والتحري في تلك الجامعات شملت لقاءات أو مكالمات هاتفية مع عمـــداء شؤون المكتبات والقائمين على الأطاريح ، وبعض عمداء كليات الدراسات العليا والمســـؤولين فيهـــا ، وبعض أمناء المجالس العلمية ، وبعد قراءة للائحة الأساسية لمكتبات جامعة الملك سعـــود وجامعة الإمام * والتي لم تورد الإيداع للأطاريح ضمن مصادر تنمية المجموعات ، تبين ما يلي :

١- لا يوجـــد في الجامعـــات الـــثلاث أنظمـــة إيـــداع للأطـــاريح التي أجازتها تلك الجامعـــات مـــلزمة ومكـــتوبة ، وتحـــدد الجهات المسؤولة عن تطبيقها ، وإنما ورد ذلك عرضـــاً ضـــمن توجيهـــات وتعلـــيمات أخرى ، ففي جامعة الملك سعود ورد ذلك في آخـــر صـــفحة مـــن " دليـــل الدراسات العليا : اللوائح والأنظمة ١٤١٤هـــ / ١٩٩٣م " وفي فقـــرة لم تـــزد عـــن الســـطر ونصف السطر ، وفيه تحديد لعدد النسخ الواجب إيداعهـــا ، وجهاتهـــا ، ولكـــن لم يحـــدد الجهة المسؤولة عن تطبيقه ، أو تاريخ وجوب الإيـــداع أو غيرهـــا مـــن التفاصـــيل[1] ، وقـــد أفاد أحد المسؤولين في كلية الدراسات العـــليـــا ، أن نظـــام الإيـــداع للأطـــاريح الـــتي أجازتها الجامعة لم يطبق تماماً إلا عـــام ١٤١٢هـــ / ١٩٩٢م ، ومـــا قـــبل هذا التاريخ كان الإيداع مجرد " عرف "

* لم يستطيع الباحث الحصول على لائحة مكتبة جامعة الملك فهد التي أعدت بالإنكليزية .

غير ملزم[٢]، علماً بأنه بدئ في منح درجة الدكتوراه فيها منذ عام ١٤٠٧هـ ، ومنحت درجة الماجستير قبلها بداية من عام ١٣٩٨هـ .

وقد ذكر رئيس قسم المخطوطات والمجموعات الخاصة (وهو القسم المسؤول عن المجموعة المركزية للأطاريح) بأن كلية الدراسات العليا ، هي التي تتولى تطبيق ذلك [٣] ، أما فيما يتعلق بجامعة الإمام فقد ذكر رئيس المجلس العلمي فيها أنه لا يوجد نظام ملزم مكتوب للإيداع بل مجرد إجراءات وتوجيهات [٤] ، وأفاد عميد شؤون المكتبات أن العمادة تتولى عملية الإيداع [٥] ، أما الخطاب الرسمي الموجه لعميد شئون المكتبات فيها من قبل المجلس العلمي عن " ضوابط الإطلاع على الرسائل الجامعية " فلم يحو شيئاً عن عملية الإيداع ، وضوابطها ، والجهة المسؤولة عنها [٦] .

وفي جامعة الملك فهد ذكر عميد كلية الدراسات العليا بها ، أن الكلية هي التي تتولى تطبيق عملية إيداع الأطاريح ، وأن نماذج التخرج التي يوقع عليها الطلاب تحوي فقرة عن الإيداع ، وأعداد النسخ المطلوب إيداعها وجهات إيداعها [٧] .

وعموماً فقد اتضح للباحث بعد استقصاء للمعلومات المتاحة أن عملية إيداع الأطاريح التي أجازتها الجامعات الثلاث – وكما ذكر قبلاً – كانت قبل عقد من الزمن تقريباً – مع اختلاف الجامعات الثلاث في ذلك عملية تطوعية لمن شاء منهم ذلك ، أما بعد ذلك فقد اهتمت تلك الجامعات بالإيداع على تفاوت فيما بينها في تطبيقه تطبيقاً كاملاً .

٢- فيما يختص بالأطاريح التي حصل عليها أعضاء هيئة التدريس السعوديين ، من الخارج، أو من جامعات سعودية غيرجامعاتهم التي يعملون بها ، لم يجد الباحث شيئاً يلزمهم بإيداع نسخ من أطاريحهم عند التعيين ، إلا في جامعة الملك سعود ضمن أنموذج من خطاب صادر من وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ورئيس المجلس العلمي عام ١٤٠٦/١٩٨٦م ، وموجه إلى عمداء الكليات وينص على ضرورة تزويد المجلس بنسخة من أطاريح الدكتوراه والماجستير لكل عضو هيئة تدرس يجري تعيينه ، ولكنه لم يحدد الجهة التي يجب أن تؤول إليها تلك الأطاريح فيما بعد [٨] .

٣- لا يطلب من أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين في الجامعات الثلاث إيداع نسخ من أطاريحهم عند التعاقد(٩) ، وما يوجد من نسخ منها – على محدوديتها – في المكتبات المركزية ومكتبات الكليات والأقسام إنما هو إيداع تطوعي من قبلهم ، وهذا ما جعل نسبة المودعين منهم – كما مر سابقاً – محدودة لا تتجاوز ٣٧٪ منهم ، مقارنة بـ ٨٠,١٪ لدى السعوديين .

ولهذا يستطيع الباحث القول أنه لا يوجد لدى الجامعات الثلاث جميع الأطاريح التي أجازتها أو التي حصل عليها منسوبوها من جامعات أخرى داخل المملكة أو خارجها في الوقت نفسه ناهيك عن أطاريح غير السعوديين من أعضاء هيئة التدريس فيها ، ومن الأدلة الواضحة على ذلك والتي تكشفت للباحث عدم وجود أطاريح أعضاء هيئة التدريس السعوديين في قسم الدراسات الإسلامية والعربية في كلية العلوم بجامعة الملك فهد ضمن المجموعة المركزية للأطاريح فيها إلى تاريخ إعداد الدراسة ، وعدم وجود أي أطروحة باللغة الإنجليزية في المجموعة المركزية للأطاريح بجامعة الإمام على الرغم من وجود عدد كبير من أعضاء هيئة التدرس السعوديين ةوغير السعوديين فيها ممن حصلوا عليها من جامعات أمريكية أو بريطانية ، وكذلك عدم وجود أطاريح بعض أعضاء هيئة التدريس في قسم اللغة العربية وآدابها بكليات الآداب بجامعة الملك سعود (والذي أخذه الباحث كعينة) ضمن أطاريح المكتبة المركزية ، وذلك حينما قارن أسماء أصحاب الأطاريح الموجودة في تلك التخصصات بقائمة أعضاء هيئة التدريس في ذلك القسم خلال العام الدراسي ١٤١٥-١٤١٦هـ / ١٩٩٥-١٩٩٦م .

ثانياً : قسم في عدم الإيداع يرجع معظمه إلى قناعات مسبقة لدى أصحاب الأطاريح إزائها في حال كون الإيداع تطوعياً ، وهي قناعات قد تكون مقبولة منطقياً وقد لا تكون ، وكافة تلك الأسباب الأربعة الأخيرة المذكورة في الجدول (٥-٣) مجتمعة أقل بكثير من ناحية العدد والنسبة لمن أشروا عليها من أولئك الذين أشروا على السبب الأول الرئيسي المذكور لعدم الإيداع وهو " لم يطلب مني ذلك " ، إذ لم يزد عدد المؤشرين عليها كلها

عن ٥٥ من غير المودعين وبنسبة ٤٦,٧٪ منهم ، في حين بلغ عدد المؤشرين على السبب الأول – كما ذكر – ١٣٠ يمثلون ٦٨,٧٪ منهم .

وقد تراوحت تلك الأسباب في عدم الإيداع بين " عدم أهميتها إلا للقليل من المختصين " بسبب إغراقها في التخصص بنسبة مجيبين تبلغ ١٢,٧٪ منهم ، على الرغم من صعوبة الجزم بذلك والحكم على " محدودية " عدد المستفيدين المحتملين منها ، وحتى في حال صحة ذلك الحكم فإن أولئك القليلين مع ذلك يجب أن لا يحرموا منها إذ " أن لكل كتاب قارؤه " وهو أحد المبادئ الخمسة الأساسية للمكتبة التي وضعها رانجاناثان المكتبي الهندي الشهير ، أما السبب الثاني منها فإن الأطاريح بلغات غير العربية والإنجليزية وهي لغات لا يتقنها إلا القليل جدا من أفراد العينة كالفرنسية والألمانية أو الروسية أو الأسبانية مثلا ، وقد بلغت نسبة المؤشرين على هذا السبب ١٠٪ منهم ، وهي نفس نسبة المؤشرين على سبب " لا تتوفر لدى النسخة منها " ، وعند فرز الإحصائيات الخاصة بالإجابة الأخيرة ، وجد أن معظم الذين أشروا عليها كما بين ذلك الجدول (٥-٧) غير سعوديين حيث بلغ عددهم ١٤من١٥ وهو سبب منطقي لأنه لا يفترض في عضو هيئة التدريس أن يصطحب أطروحته معه عند التعاقد معه من قبل الجامعات السعودية ما دام ذلك غير مطلوب منه ، أما أولئك الذي لم يودعوا أطاريحهم بسبب " قدمها " وبالتالي تضاؤل قيمتها العلمية فقد كان عددهم ضئيلا لم يتجاوز ٦ فقط يمثلون ٤٪ منهم لأنه من الصعب الاعتراف بـ " عدم أهمية الأطروحة علمياً " من قبل أصحابها إلا لمن أوتوا تجرداً ذاتياً وشجاعة أدبية ، ومهما كان الأمر فإن الأطروحة في نظر الباحث لا تفقد قيمتها العلمية نهائيا ، إذ ربما استفيد منها من ناحية تاريخية ،أومن ناحية " رصد " الاتجاهات والتطور في أي حقل ما ، أو في غيرها من الأسباب .

المبحث الثاني

بث الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس

السؤال الأول:

ما نسبة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة في الجامعات الثلاث الذين قاموا ببث أطاريحهم على أية هيئة مما يلي :

أ- نشرها على هيئة كتاب بدون تعديل .

ب- نشرها على هيئة كتاب مع التعديل .

ج- نشرها على هيئة كتاب بعد ترجمتها إلى العربية .

د- نشر مختصر أو أجزاء منها على هيئة جزء من كتاب .

هـ- نشر مختصر أو أجزاء منها ضمن أعمال مؤتمر ، أو ندوة ، أو لقاء .

و- نشرها على هيئة مقال (أو مقالات) .

ز- نشر مستخلص لها Abstract .

ح- نشر مراجعة لها Review .

وأي الهيئات الثمان المذكورة أكثر استخداماً للبث ؟

على الرغم من أن الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة هو الاستفادة من الأطاريح ؛ إلا أنها سوف تتعرض لعملية بث الأطاريح بما يتفق مع علاقتها بالاستفادة ، وتختلف الآراء في مدى أهمية نشر أطاريح الدكتوراه ، فهناك من يرى أنها يجب أن تنشر كلها للاستفادة

منها[١٠] ،وعلى سبيل المثال فقد كان الإجـراء المتبع في أمريكا في المـاضي هـو نشـر الأطروحة ، أو معظمها قبل الموافقة على منحها ، إذ كان ذلك من متطلبات إجازتها علـى حد ما جاء في كتاب "متطلبات درجة الدكتوراه " الذي أعده " مجلس مؤسسات التعليـم العالي في أمريكا " Council of Gruduate School in the U.S. ، ولكن توقـف * العمل بذلك[١١] ، نظراً للعدد الهائل الذي تنتجه أمريكا من الأطاريح ويزداد سنة بعد سنة ، أما في ألمانيا وفرنسا فقد اعتادت جامعاتها من أصحابها نشرها ، ولكـن توقـف هـذا الإجراء عام ١٩٤٤م فـي الأولى وعـام ١٩٤٨م للثانية ، أما في السويد فما زال يطلـب نشر الأطروحة [١٢] .

وهناك من يرى عكس الرأي الأول تماماً ويذهب إلى أن الأطاريح كمـا يقـول بشُبْBishop تشترك في أمر واحد وهو أنه لا أحد يقرأها [١٣] ، ولهذا لا تستحق النشر ، لأنها في الأصل ، ومنذ ظهورها في جامعات القرون الوسطى كان الهدف منـها الدفـاع الشفوي وليس النشر.

أما الرأي السائد الذي لمسه الباحث في الأدبيات والدراسات المختلفة – فهو أمـر وسط بين الرأيين السابقين ، ويرى أن الأطاريـح منها ما يستحق النشر ومنـها مـا لا يستحق ، وإن كان تحديد ذلك يكون صعباً في بعض الأحيان .

وعلى أي حال ، يعد بث الأطاريح على أية هيئة عاملاً مهماً في الاستفادة منـها على أوسع مدى ممكن بدلاً من الاقتصار على نسخ محدودة منها مودعة – في الغـالب – لدى الجامعات التي أجازتهـا ، ولا يستفيد منها في أكثر الأحيـان إلا منسـوبو تلـك الجامعات ، وقد أثبتت الدراسات السابقة ذلك ، مع أنه أمر بديهي لا يحتاج إلى برهـان إذ لا مجال للمقارنة بين أطروحة نشرت أو أطروحة لم تنشر في مجال الاستفادة ، وعلى حـد

* لم يذكر المجلس بداية تاريخ التوقف .

قول وِندسُر ووندسر Windsor and Windsor " يتمثل [رصيد] المعرفة لأي حقـــل في أدبياته المنشورة،والإنجازات الحاضرة لا تنمو وتزدهر إلا بفضل الإنجازات الســـابقة[١٤] . وللتمثيل ؛ فقد كشفت دراسة أوكنر O'connor عام ١٩٧٨م – كما ذكر آنفاً – أنــه عندما تحول الأطروحة إلى كتاب يتضاعف عدد مرات الاستشهاد بهـــا لأن المســتفيدين يميلون إلى استخدام الكتاب أكثر من الأطروحة حينما تتاح لهم كلا الهيئتين ، كما كشفت أن الكتاب يستشهد به بعد فترة قصيرة من صدوره،وبمعدل فترة زمنية لا تزيد عن ٠,٩٪ سنة بينما لا يستشهد بالأطروحة بعد إجازتها إلا خلال فترة أطول بلغ معدلها ٢,٣ سنة [١٥] .

الجدول (٥-٨)

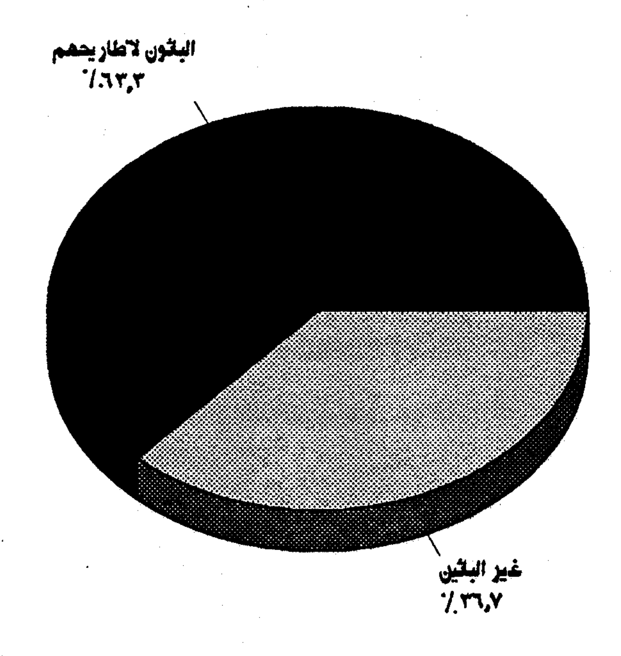
بث الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة حسب الهيئات المختلفة

الفئة	العدد	٪	هيئات البث			العدد	النسبة المئوية*
الباثون لأطاريحهم	٢٣٥	٦٣,٣	مقال في دورية			١٢٣	٣٣,٢
			ضمن أعمال مؤتمر			١٢٢	٣٢,٩
			مستخلـــص			٧٨	٢١
غير الباثين	١٣٦	٣٦,٧	كتـــــاب			٣٩	١٠,٥
			بدون تعديل	٢٢	٪٥,٩		
			مع التعديل	١٤	٪٣,٨		
			بعد الترجمة إلى العربية	٣	٪٠,٨		
المجموع	٣٧١	٪١٠٠	جزء من كتاب			٢٧	٧,٣
			مراجعة			٣	٠,٨

• مستخرجة من عدد كافة أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والبالغ ٣٧١ ، ويلاحظ أن البث قد يكون على أكثر من هيئة .

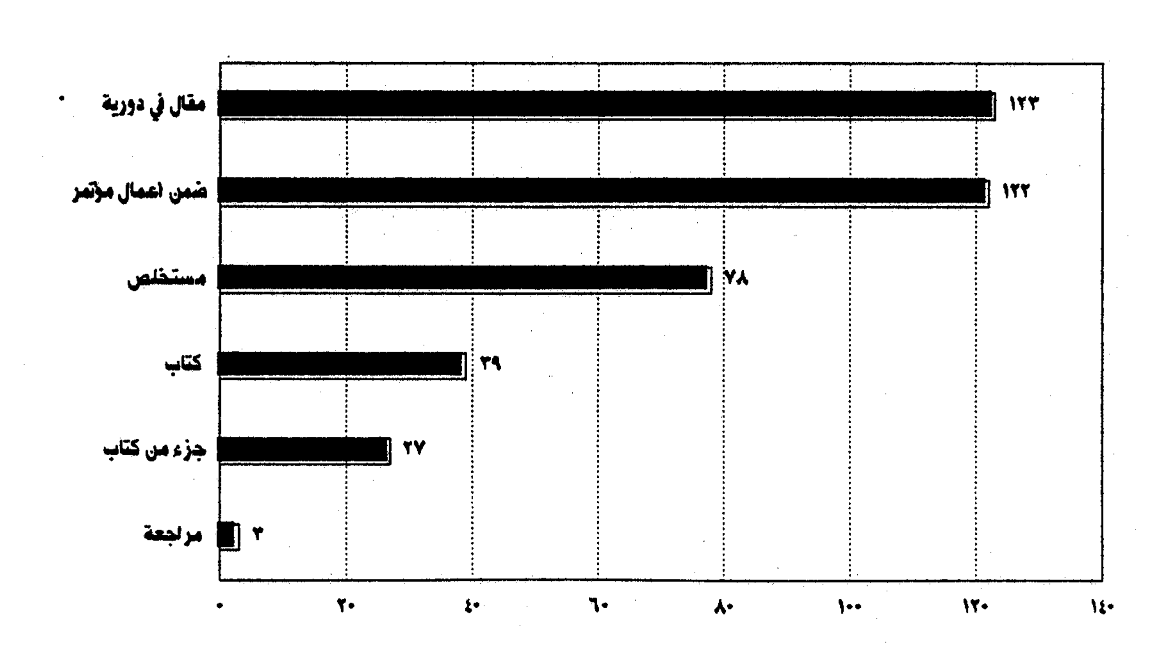
الشكل (٥ – ٤)

نسبة الباثين وغير الباثين لأطاريحهم



الشكل (٥ – ٥)

هيئات البث للأطاريح



ومن الجدول (٥-٨) والشكلين (٥-٤) و (٥-٥) يتضح ما يلي :

١- بلغ مجموع عدد الذين بثوا أطاريحهم من أعضاء هيئة التدريس العينة على أية هيئة من الهيئات الثمان المذكورة ٢٣٥ يمثلون ٦٣,٣٪ من المجموع الكلي ، وهي نسبة جيدة إلى حد ما ، ولكن لابد من الإشارة إلى أن أكثرهم نشرها على هيئات نشر ثانوية ، ولذا تكون الاستفادة منها أقل بكثير من هيئات النشر الرئيسية السائدة في العالم وهي نشرها في المقام الأول على هيئة كتاب ، ثم يأتي بعدها نشرها على هيئة مقال ، وهما القناتان اللتان توصلاها إلى أكبر عدد من المهتمين بها .

ولوجمعت أعداد ونسب من نشروها على هيئة كتاب أو مقال لبلغت ١٢٦ تمثل ٤٣,٧٪ ، مقابل ٢٣٠ تمثل ٦٢٪ منهم * وهم الذين نشروها على هيئات نشر " ثانوية".

٢- بلغ عدد الذين لم ينشروا أطاريحهم على أية هيئة ١٣٦ يمثلون ٣٦,٧٪ من أفراد العينة ، وهذا معناه محدودية الإستفادة منها ، ووصولها إلى المستفيدين المحتملين منها .

٣- احتل بث الأطاريح على هيئة مقالات في الدوريات المتخصصة المرتبة الأولى بين كافة فئات البث الأخرى ، وقد وصل عدد من بثوها على هذه الهيئة ١٢٣ من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة وبنسبة مئوية تمثل ٣٣,٢٪ منهم ، وهذه النتيجة متوقعة إذ أن معظم الأدبيات والدراسات السابقة تؤيد ذلك على اختلاف بينها في النسب المئوية ومنها على سبيل المثال " تقرير " لجنة مراجعة أطاريح الدكتوره " في جامعة متشجن Michigan عام ١٩٧٦م عن نشر الأطاريح والذي ذكر أن ٥٠٪ من هيئات النشر لأطاريح تلك الجامعة كانت على هيئة مقالات(١٦) ،كما وضعتها في المرتبة الأولى من هيئات البث كافة الدراسات السابقة المذكورة خلال الأعوام ١٩٥٩-١٩٩٥م (دراسة مكفي ، مور ، هي ومادك ، لبز ، هانسن ، هاشم سيد) على اختلاف بينها في النسب المئوية والتي تراوحت في أعلاها لدى دراسة هانسن ** بنسبة ٧١٪(١٧)، إلى ١٥,٥٪ في أدناها في دراسة مور(١٨).

---

* البث كما ذكر سابقاً يكون على أكثر من هيئة .

** النسبة من واقع البيانات في الدراسة .

وعلى كل فإن بث الأطاريح في هذه الدراسة على هيئة مقالات وبنسبة ٣٣,٢٪ مؤشر جيد لأن الدورية والكتاب في بلدان العالم الثالث الذي يفتقر إلى البنى التحتية المتكاملة في مجال المعلومات ومجال استرجاعها إضافة إلى قلة منافذ النشر ؛ ما زالا الوعائين الرئيسيين لبث المعلومات واستقبالها ، كما أن بث الأطاريح على هيئة مقالات يجعل وصولها إلى المستفيدين أسرع من بثها على هيئة كتاب أو جزء من كتاب ، حيث يتأخر ذلك عادة كثيراً، وعلى حد قول هرحمن Herschman فإن الدورية تعد بمثابة السجل الرسمي المفتوح لأي حقل(١٩) .

٤- جاء في المرتبة الثانية بث الأطاريح ضمن أعمال المؤتمرات* ، والمقصود هنا نشرها وليس مجرد إلقائها لأن هذه الدراسة استثنت البث الشفوي ، ومعنى بثها هنا ضمن أعمال مؤتمر نشر مختصر للأطروحة أو أجزاء منها ، وقد فعل ذلك ١٢٢ من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة وبنسبة مئوية تبلغ ٣٢,٩٪ منهم ، ويكاد هذا العدد والنسبة المئوية أن تتساوى مع بثها على هيئة مقال والتي جاءت في المرتبة الأولى لهيئات البث .

والحقيقة أن احتلال هذه الهيئة للمرتبة الثانية لهيئات البث كان بمثابة مفاجأة لأن معظم الدراسات السابقة في أمريكا وبريطانيا والمذكورة آنفاً لم تدرجه أصلاً ضمن هيئات البث ، ربما لتوقعها ضآلته بالنسبة لهيئات النشر الأخرى باستثناء دراسة هانسن حيث بلغت نسبة البث لديه على هذه الهيئة ٣٩٪ ، وهي دراسة عليها تحفظ لأنه ذكر أنها " قرأت " Were Read أو " ألقيت " Were Presented في تلك المؤتمرات(٢٠) ، وليس في اللفظين السابقين ما يؤكد نشرها ضمن أعمالها ، أما الدراسة العربية الوحيدة وهي دراسة هاشم سيد فقد بلغت نسبة الذين نشروا من أفراد العينة على هذه الهيئة ٢٩,٥٦٪(٢١) ، وتشترك مع هذه الدراسة في الأعداد الكبيرة نسبيا الذي نشروا على هذه الهيئة ، وربما كان السبب في ذلك تشابه ظروف وإمكانات البث في الدول العربية عموما ، وهذا بدوره يثير تساؤلا عن أسباب بث الأطاريح ضمن أعمال المؤتمرات في المحيط العربي بنسبة أكبر مما هو حاصل لدى تلك الدول المتقدمة في المجال المعلوماتي ، قد تكون الإجابة على هذا التساؤل أن

---

* يندرج تحت ذلك الصيغ الأخرى المشابهة لكلمة " مؤتمر " كالندوة ،واللقاء ، والاجتماع وغيرها .

المؤتمرات هناك لا تقدم بسبب عامل المنافسة الكبير وكثرة الإنتاج في أي حقل إلا الأعمال الجديدة فقط ، وقد يكون أنها لا تنشر كافة الأبحاث الملقاة ضمن أعمالها ، وقد يكون سبب توفر منافذ النشر المختلفة هناك مقارنة بالعالم العربي .

وعلى أي حال فيمكن تصنيف أعمال المؤتمرات المنشورة في العالم العربي بأنها وسائل بث ثانوية من ناحية الاستفادة والوصول إلى المهتمين بها بسبب انعدام أو ضعف وسائل الإسترجاع التقليدية أو المحسبة لها ، فكيف يدري أحد المهتمين أن مختصراً أو جزءاً لأطروحة ما قد نشر في أعمال أحد المؤتمرات ، إضافة إلى أن أعمال المؤتمرات قد لا تصل كلها إلى المكتبات الجامعية حيث يوجد الكثير من المهتمين ، وإذا وصلت فإنها قد تعزل في عدد من الجامعات العربية ومنها بعض الجامعات السعودية التي زارها الباحث في جهات أو أقسام خاصة وأحيانا بعيدة عن العيان تدعى " المطبوعات الرسمية " أو " المطبوعات الحكومية " أو ما إليها من مسميات ، وقد تصنف وتفهرس بشكل يختلف عما هو مستخدم في المجموعات العامة ، ولا تدرج بالتالي في فهارسها ، وهذا يحد من إمكانية الوصول إليها والاستفادة منها، ولهذا فالمشكلة هنا لا تكمن في عدم توفر المعلومة بل عدم الإحاطة بوجودها .

٥- بلغ عدد الذين بثوا أطاريحهم على هيئة مستخلصات ٧٨ من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ، وقد احتلت المرتبة الثالثة في هيئات البث ، وهذه الأداة مهمة جداً في التعريف بالأطاريح وبخاصة إذا كانت هذه الخدمة مركزية تتولاها جهة واحدة في البلد الواحد سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، وخير مثال على أهميتها وفعاليتها في مجال الاستفادة هو " مستخلصات أطاريح الدكتوراه العالمية " Dissertation Abstracts International الذي تصدره مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I والمتاح على هيئة ورقية ، أو مصغرات فلمية ، أو أقراص مدمجة بالنسبة للأطاريح الأمريكية وبعض الأوروبية ، والذي يستفاد منه داخل أمريكا وخارجها ، وعلى العموم فإن خدمة الاستخلاص أحسن من أدوات الاسترجاع الأخرى كالفهارس والكشافات لأنها تعطي فكرة مبدئية عن الأطروحة تساعد المستفيد في معرفة مدى أهميتها له ، ولكنها لا تغني عن الرجوع إلى أصول الأطاريح ، وكما يقول بوير " قلما يُرجع إلى المستخلص كاستشهاد مرجعي " (٢٢) .

وعلى الإجمال ، تعد خدمات الاستخلاص للأطاريح في المملكة والعالم العربي غير متكاملة لعدة أسباب منها عدم وضع معايير محددة لها ، وعدم وجودها كمتطلب في أطاريح الدكتوراه في بعض الجامعات ، وعدم استمرارية هذه الخدمة في حال ظهورها ، وعدم شموليتها ، ومن الأمثلة على ذلك الجامعات الثلاث المدروسة إذ لا توجد خدمات استخلاص للأطاريح إلا لدى جامعة الملك فهد ، أما جامعة الملك سعود فقد قامت به مرة واحدة ثم توقفت ، وبالنسبة لجامعة الإمام لا وجود لمثل هذه الخدمة ، وإذا أريد لهذه الخدمة البيليوجرافية المهمة النجاح في ظروف كظروف العالم العربي فلابد أن تتولاها جهة مركزية واحدة فقط كالمكتبات الوطنية أو مراكز المعلومات الوطنية التي تستطيع الصرف عليها وتضمن استمراريتها ، على أن توجد بأشكال ورقية ومصغرة ، ومباشرة على الشاشة On -Line وإلا عدت كما هو الحال الآن في العالم العربي أداة بث ثانوية .

٦- بلغ عدد الذين بثوا أطاريحهم على هيئة كتاب ٣٩ من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة يمثلون ١٠,٥٪ منهم ، وبذا تكون في المرتبة الرابعة في هيئات البث ، وتعد هذه الهيئة أحسن هيئات البث بالنسبة للمستفيد لأنه تشمل الأطروحة كلها وليس مجرد أجزاء منها كما هو الحال في المقال أو المستخلص أو أعمال المؤتمر أو غيرها من هيئات البث الأخرى ، كما أنها أسهل في الإقتناء والاستخدام لأنه يسهل شراء الكتاب أو استعارته ، أو الرجوع إليه عند الحاجة لأنه مستقل بذاته لا يحتاج لأداة استرجاع كما هو حاصل في مقالات الدوريات أو أعمال المؤتمرات مثلاً .

ولكن على الرغم من أهمية هذه الهيئة فإنها أقل الهيئات استخداماً في الأطاريح في كافة الدراسات السابقة حيث تتراوح في حدها الأدنى في دراسة هاشم سيد بنسبة ٠,٥٥٪[٢٣] ، ثم تتدرج في دراسة مور لتصل إلى ٢٪[٢٤] ، ثم ترتفع في دراسة هي ومادك لتكون ٥,٤[٢٥] ، ثم لتقفز في دراسة مكفي إلى ١١,٥٪[٢٦] ، ثم لتصل في حدها الأعلى في دراسة لوبز[٢٧] إلى ٣٤,٥٪* .

* لم تدرج نتيجة دراسة هانسن في هذا الصدد لأنها دمجت النشر على هيئة كتاب والنشر على هيئة جزء من كتاب في نسبة مئوية واحدة ولم تفصل بينهما .

ولو أعد متوسط للنسب المئوية لتلك الدراسات الخمس جميعاً لكان ١٠,٨٪ وهو مـــا لا يختـــلف كثيراً عن النسب المئوية لهـــذه الدراسة والتي بلغت – كما ذكر سابقاً – ١٠,٥٪ .

وهـــناك عـــدة أسباب يمكن أن تفسر قلة البث على هذه الهيئة ، منها أن الناشرين عمومـــاً يحجمـــون عن نشر الأطاريح على هيئة كتاب لقلة رواجها،إما بسبب إغراقها في التخصص ، أو بسبب طولها أحياناً ، أو لأن الأطروحة موجهة في الأساس لجمهور خاص ومحدد هم أعضاء لجنة المناقشة الذين يسهل عليهم استيعابها وفهم أسلوبها والطريقة الخاصة في إعدادها ، أو أسباب أخرى سيجري التطرق إليها لاحقاً .

وعلى كل فإن تحويل الأطروحة إلى هيئة كتاب يتم بثلاث طرق :

- نشرها بدون أي تعديل .
- نشرها مع بعض التعديل ، أو الكثير من التعديل .
- نشرها بعد الترجمة إلى اللغة العربية بتعديل أو بدون تعديل .

ويوضـــح الجـــدول (٥-٨) أن أغلب الذين نشروها على هيئة كتاب فعلوا ذلك بدون أي تعديل وهو ما كان متوقعاً ، حيث بلغ عددهم ٢٢ من مجموع ٣٩ ممن نشروها على هيئة كتاب وبنسبة ٥٦,٤٪ منهم ، لأن نشرها على تلك الهيئة لا يتطلب أي وقت أو مجهـــود ، أما الذين نشروها على هيئـــة كتاب مع التعديل فقد كان عددهم ١٤ يمثلون ٣٥,٩٪ منهم ، وهي أقل من النسبة المئوية لأولئك الذين نشروها بدون أي تعديل ، لأن نشـــرها بعـــد الـــتعديل يتطلب جهداً ووقتاً أطول بالنسبة للمحتوى والشكل ، ومراعاة المستوى التعليمي للمستفيدين المحتملين منها ، وهذا يتطلب بعض أشكال الاختصار الذي يســـبب الـــتردد والمعانـــاة أحياناً لأنه لا يسهل على صاحبها حذف ما تعب في إعداده وتأليفـــه ، كما يتطلب التغيير في الأسلوب وحذف أو اختزال بعض الجوانب التي لا تهم المســـتفيد كـــثيراً مـــثل منهجية الدراسة ، ومراجعة الدراسات السابقة ، وبعض الجداول والأشـــكال البيانية ، وتوثيق المصادر بطرق مختصرة ، وحذف الملاحق .. وما إلى ذلك ، وربمـــا كان تحويلها إلى كتاب بعد إجراء بعض التعديلات عليها أصعب في الدول المتقدمة

لأن ذلك يتطلب إعادة صياغتها وتحريرها من قبل محرر Editor ذي دراية وخبرة بالنشر أو في الأقل استشارته في ذلك .

أما نشرها على هيئة كتاب بعد ترجمتها إلى العربية فقد كان أقل هيئات النشر نسبة و لم يتجاوز ذلك العدد ٣ من كافة أفراد العينة يمثلون ٠,٨٪ فقط منهم ، ويمثلون ٧,٧٪ من الذين نشروها على هيئة كتاب ، وهذا أمر مفهوم لأن ذلك نوع من " الترجمة المتخصصة " وهي من أصعب أنواع الترجمات لأن الأطاريح عموماً تكون بسبب الإغراق في التخصص في الغالب حافلة بالمصطلحات والمفردات المتخصصة التي تأخذ الكثير من الجهد والعناء في ترجمتها إلى اللغة العربية .

ولا حاجة للقول إن ترجمة الأطاريح إلى العربية عامل كبير في الاستفادة منها على نطاق أوسع حتى بالنسبة للمتقنين للغات الأجنبية التي كتبت بها لأنها تأخذ وقتاً أكبر في عملية الاستفادة منها حيث تمر عملية الاستيعاب لها بمرحلتين ؛ مرحلة فهم اللغة ثم مرحلة فهم النص .

٧- ٢٧ من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة أو ما يمثل ٧,٢٪ منهم بثوا أطاريحهم على هيئة جزء من كتاب ، ويتم ذلك عن طريق إدراج مختصر للأطروحة أو جزء منها على هيئة باب أو فصل من كتاب ، (وأحياناً في ثنايا الكتاب) وقد احتلت المرتبة قبل الأخيرة بين فئات البث المختلفة في هذه الدراسة ، كما أنها من أقل الهيئات استخداماً في الدراسات السابقة ، ولا تكاد تختلف النسبة المئوية لها في هذه الدراسة عن نسبها في الدراسات السابقة إذ تصل في أعلاها في دراسة مكفي ٧٪ [(٢٨)] ، ثم تتدنى عند هاشم[(٢٩)] سيد ومور[(٣٠)] إلى ١,٤٪ فقط ، وتبدو أهمية هذه الهيئة في البث في حالة واحدة عندما لا تبث الأطروحة بالمرة على هيئة كتاب أو مقال ، ولكن تبقى مشكلة التعرف على الكتاب الذي يحوي مختصراً أو جزءاً من أطروحة ما عائقاً أمام المستفيدين ، حيث يصعب الاهتداء إليه .

٨- أما آخر هيئات البث رتبة ، فهي بثها على هيئة مراجعة Review ، وقد بلغ عدد الذين بثوها على هذه الهيئة ٣ فقط من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة يمثلون ٠,٨٪

فقط منهم ، وهي نسبة ضئيلة ، ولم تدرج الدراسات السابقة هذه الهيئة من البث ، إلا في دارسة هانسن التي ربما (وليس بالتأكيد) كانت ضمن " الهيئات الأخرى " التي أوردها ، وبخاصة أن دراسته قد توسعت في أنواع هيئات البث أكثر من غيرها ، وقد يكون السبب وراء ذلك هو أن الأطروحة من أقل أوعية المعلومات تعرضا للمراجعة حتى في الدول المتقدمة كما يقول بوير(٣١) ، على الرغم من وجود كشافات خاصة بالمراجعات هناك مثل Technical Book Review & Book Review Index ، وإدراجها في بعض كشافات الدوريات مثل Social Science Index و Humanities Index إضافة إلى تخصيص بعض الدوريات لقسم مستقل منها للمراجعات (٣٢) .

كما أن من أسباب عدم إعداد مراجعات للأطاريح هو صعوبة الحصول على نسخة من الأطروحة – حال إجازتها – للأشخاص أو الجهات التي تعد المراجعات ، وتتضاعف هذه الصعوبة كما هو معروف في العالم العربي حيث يعد ذلك أحيانا ضرباً من المحال ، أما عندما تحول الأطروحة إلى كتاب فيختلف الأمر ، إذ قد تنال نصيبها من المراجعة شأنها شأن أي كتاب آخر .

وعلى العموم فإن مراجعة الأطاريح في بعض الدوريات السعودية والعربية التي أطلع عليها الباحث لا تحمل صفة الاستمرار والشمول والمعيارية Standardization عند التناول والعرض ، ومما يستوجب الذكر في هذا الصدد وجوب توخي الحذر في تقبل المراجعات كأمر مسلم به إذ أن أكثرها سواء كانت عربية أو غير عربية تبرز الجوانب الإيجابية أكثر من السلبية (٣٣) ، وهذا مما يؤثر في تقويمها التقويم الصحيح .

السؤال الثاني :

ما نتيجة المقارنة بين نتائج البث للأطاريح في هذه الدراسة بنظيراتها في الدراسات السابقة ؟

الجدول (٥-٩)

مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة فيما يتعلق ببث الأطاريح مرتبة وفقا لنسبة البث المئوية*

صاحب الدراسة	التاريخ	البلد	التخصصات المدروسة	هيئات البث	أداة جمع المعلومات	المجيبون من أفراد العينة	المثبتون لأطاريحهم	نسبة البث
هانسن	١٩٧٥	أمريكا	اجتماع	كتاب ، جزء من كتاب ، مقال ، أعمال مؤتمرات، نشرات بحوث، تقارير فنية ، هيئات أخرى .	الاستبانه	٢١٦	١٦٧	٧٧,٣٪
بوير	١٩٧٢	أميركا	هندسة كيميائية ، كيمياء ، نبات ، علم نفس	كتاب ، جزء من كتاب ، مقال ، مستخلص .	الاستبانه	٤٤١	٣١٢	٧٠,٧٪
هاشم سيد	١٩٩٥	مصر	زراعة	كتاب ، جزء من كتاب ، مقال ، أعمال مؤتمر ،نشرة إرشادية أو فنية .	الاستبانة	٣٨٠	٢٥٦	٦٧,٤٪
صالح العبد اللطيف	٢٠٠٠	السعودية	كافة التخصصات	كتاب ،جزء من كتاب ، مقال ، أعمال مؤتمرات ، مستخلص، مراجعة .	الاستبانة	٣٧١	٢٣٥	٦٣,٣٪
لبز	١٩٨٨	أميركا	علوم سياسية، اجتماع	كتاب ، مقال .	الاستبانة	١٧٣	١٠٦	٦١,٣٪**
هي ومادك	١٩٨١	بريطانيا	جغرافيا بشرية	كتاب ، كتيب ، مقال .	غير الاستبانة	٣٧٠	١٨٦	٥٠,٣٪
مكفي	١٩٥٩	أميركا	تدريس المواد الاجتماعية	كتاب ، جزء من كتاب ، مقال .	الاستبانة	٢٨٨	٩٦	٣٣,٣٪
مور	١٩٧٢	أميركا	اجتماع، علم نفس ، أحياء، تربية	كتاب ، جزء من كتاب،مقال .	غير الاستبانة	٣٠١٢	٥٦٠	١٨,٦٪

من الجدول (٥-٩) يتضح أن النسب المئوية لبث الأطاريح تختلف من دراسة لأخرى ، حيث بلغت أعلاها في دارسة هانسن بنسبة ٧٧,٣٪ ، وأدناها في دراسة مور بنسبة ١٨,٦٪ ، وقد احتلت نتائج هذه الدراسة موقعا وسطاً بينها إذ أتت في المرتبة الرابعة

---

* استخرجت بعض المؤشرات الإحصائية من واقع البيانات في تلك الدراسات .

** جرى دمج نتائج التخصصين معا ، بعد أن كان كل منهما على حدة في هذه الدراسة.

(من بين ثمان) بنسبة ٦٣,٣٪ ، وقد يكون من الصعوبة بمكان تفسير اختلاف النتائج سواء بين هذه الدراسة والدراسات السابقة أو بين كل دراسة سابقة وما قبلها نظرا لاختلاف الأهداف والتناول والظروف والإمكانات بينها ، ولكن يمكن القول أن هناك عدة متغيرات كان لها أثر مباشر أو غير مباشر على نتائج تلك الدراسات ، وقد لا تستطيع كشفها أحياناً حتى المؤشرات الإحصائية المجردة ، لعل أهمها ما يلي :

١- تاريخ إعداد الدراسة ؛ إذ هناك ما يقرب من ٤١ عاماً بين أقدمها وهي دراسة مكفي عام ١٩٥٩م، والدراسة الحالية ٢٠٠٠م ، وهي فترة زمنية ليست بالقصيرة شهدت تغيرات سريعة فيما يتعلق ببث الأطاريح بشكل خاص ، وحقل المكتبات والمعلومات بشكل عام ، ومما شملت تلك التغيرات أيضا المصطلحات الخاصة بالبث ، فمثلا كان هنالك خلط بين البث والاستفادة من الأطاريح في بعض الدراسات السابقة دراسة (مكفي ١٩٥٩م) و(دراسة بولز ١٩٧٣م) – كما فصل ذلك قبلا – بسبب عدم استقرار تلك المصطلحات.

٢- البلد الذي أعدت فيه الدراسة ، إذ لا شك أن الظروف العلمية والمعلوماتية ووجود الإمكانات والتسهيلات تختلف بين البلدان التي أعدت فيها تلك الدراسات وهي أمريكا وبريطانيا والسعودية ومصر ، وتؤثر بالتالي على النتائج ، ومعروف أن هناك فروقا في ذلك فيما بينها ، كما توجد الفروق حتى بين الدول التي تتشابه فيما بينها إلى حد ما في المناخات والبيئات العلمية والمعلوماتية كما هو الحال بين أمريكا وبريطانيا ، وبين السعودية ومصر مثلا ومما يؤيد ذلك استحواذ أميركا على أكبر عدد من تلك الدراسات المتعلقة ببث الأطاريح إذ كان نصيبها خمساً من مجموع ثمان دراسات ، كما كانت أربع من الدراسات الأميركية هي السابقة في هذا المجال حيث هناك فارق زمني كبير بين أول دراسة وهي دراسة مكفي الأمريكية عام ١٩٥٩م وبين أول دراسة تجري خارج أمريكا وهي دراسة هي ومادك البريطانية عام ١٩٨١م يبلغ اثنين وعشرين عاما ، وذلك لأن أمريكا أكبر منتج لأطاريح الدكتوراه وأكثرها في عدد الدراسات والأدبيات المتعلقة بالأطاريح من كافة جوانبها .

٣- التخصصات المبحوثة في كل دراسة من الناحية العددية والنوعية فبعضها يقتصر على علم واحد وبعضها يتوسع ليشمل كافة التخصصات ، وبعضها علوم بحتة أو تطبيقية ، وبعضها علوم اجتماعية أو تربوية أو إنسانية ، وهذا التعدد والتنوع يؤثر في النهاية على نتائج الدراسات .

٤- هيئات البث المعتمدة في كل دراسة ، فبينما يتسع عددها ليصل إلى أكثر من ثمان فئات كما في دارسة هانسن ، نجدها تقتصر في دراسة لبز على هيئتين فقط ، وهذا له تأثير كبير في الاختلافات الموجودة بين الدراسات في النسب المئوية للبث لها ، فمثلا لو أضيفت لدراسة مور – التي هي اقل الدراسات في نسبة البث كما هو واضح في الجدول (٥-٩) وعاء " المستخلصات " كهيئة من هيئات البث كما فعل بوير والدراسة الحالية ، وربما هانسن ، (تحت هيئات أخرى) ، لوصلت النسبة المئوية للبث فيها إلى ٦٤,٤٪ ولتقدمت على أربع دراسات تسبقها في نسبة البث .

٥- الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات فيما يتعلق بالبث ، حيث استخدم أكثرها أداة الاستبانة ، بينما لجأت اثنتان منها وهما دراسة هي ومادك ودراسة مور إلى أدوات أخرى تعتمد على مسح الأوعية التي " يحتمل " فيها بث الأطاريح ، أو البيلوجرافيات التي احتوت على الأعمال " المبثوثة " للأطاريح ، ومن البديهي في هذا الأمر أن إرسال أداة الاستبانة إلى أصحاب الأطاريح أجدى من أي أداة أخرى في حصر عمليات البث ، لأن أصحابها أعرف بمدى البث لأطاريحهم ، ولهذا تفوقت كافة الدراسات التي استخدمت أسلوب الاستبانة (باستثناء دراسة مكفي) على الدراسات التي لم تستخدمها في نسبة البث المئوية .

٦- العينات المستخدمة في الدراسات الثمان ، فبينما تصل في أعلاها إلى ٣٠١٢ أطروحة في دراسة مور ، نجدها لا تتجاوز ١٧٣ في دراسة لبز (ولا يعني هذا تلقائيا أنه كلما قل أفراد العينة كلما كان الحصول على المعلومات الخاصة ببث الأطاريح سواء من قبل أصحابها أو من قبل الأوعية والأدوات الببليوجرافية أكثر سهولة وبالتالي أكثر شمولية ودقة) ، وهذا بدوره يؤثر على نتيجة البث .

ولهذا كله ، ولإجراء مقارنة تكون أقرب إلى الموضوعية والمنطق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة فيما يتعلق بعملية بث الأطاريح ستقتصر المقارنة على متغير واحد من المتغيرات المذكورة سابقاً وهو متغير " هيئات البث " لأنه ذو تأثير كبير على نتائج البث من جهة ولأن المتغيرات الأخرى المذكورة لا يمكن التصرف فيها أو تجزئتها كما هو الحل في هذا المتغير من جهة أخرى ، وسيتم بموجبه قصر هيئات النشر في كافة الدراسات على هيئتين فقط موجودتين فيها جميعاً ، وهما :

- هيئة الكتاب ، أو الجزء من كتاب .
- هيئة المقال .

لأنهما الهيئتان الشائعتان في البث ، والأكثر استخداماً بين أوعية المعلومات المختلفة كما أظهرت دراسات وأدبيات سابقة ، وعلى هذا الأساس ستكون المقارنة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة ، ويوضح الجدول (٥ – ١٠) نتيجة المقارنة .

الجدول (٥–١٠)

المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة فيما يتعلق بنتائج البث على هيئة كتاب أو جزء من كتاب أو مقال مرتبة ترتيباً تنازلياً

صاحب الدراسة	العينة	عدد الباثين	النسبة المئوية للبث
هانسن	٢١٦	٢١٢	٩٨,١
لوبز	١٧٣	١٠٦	٦١,٣
هاشم سيد	٣٨٠	٢٣٢	٦١,١
مكفي	٢٨٨	١٤٩	٥١,٧
صالح العبد اللطيف	٣٧١	١٨٩	٥٠,٩
هي ومادك	٣٧٠	١٨٦	٥٠,٣
مور	٣٠١٢	٥٦٠	١٨,٦

ولابد قبل مناقشة النتائج من توضيح ما يلي :

١- حذفت دراسة بوير في المقارنة لأنها لم تحدد نتائج بث كل هيئة على حدة .

٢- بعض الأرقام في الجدول (٥-١٠) غير موجودة في الدراسات السابقة ولكنها استخرجت من واقع البيانات الموجودة فيها .

٣- ترتفع النسب المئوية في بعض الدراسات في هذا الجدول (٥-١٠) أو تقل عما هو موجود في الجدول (٥-٩) ، بسبب تحديد هيئات البث على البعض منها فقط .

ويتضح من الجدول (٥-١٠) أن النسب المئوية لبث الأطاريح على هيئة كتاب أو جزء من كتاب أو مقال ، وصلت في أعلاها في دراسة هانسن إلى ٩٨,١٪ ، وفي أدناها في دراسة مور بنسبة ١٨,٦٪ .

كما يتضح منه أن الدراسة الحالية تحتل الترتيب الخامس بين سبع دراسات في نتائج البث على الهيئات المذكورة ، وهذا معناه تقهقرها عن ترتيبها في الجدول (٥-٩) حيث كانت الرابعة بين ثماني دراسات حينما شمل البث كافة الفئات ، ولو أخذ المتوسط الحسابي لنتائج البث في كافة الدراسات في الجدول (٥-١٠) فسيكون ٥٦٪ ؛ أما إذا أخذ الوسيط الحسابي Median بحجة وجود قيم متطرفة في النتائج هي ٩٨,١٪ و ١٨,٦٪ فسيكون ٥٥,١٪ ، وهذا معناه أن نسبة البث المئوية لأطاريح أعضاء هيئة التدريس في هذه الدراسة على أهم هيئتين من هيئات البث للأطاريح والبالغة ٥٠,٩٪ أقل من المتوسط الحسابي ، وأقل من الوسيط الحسابي لتلك الدراسات ، ولهذا فإن احتلال هذه الدراسة للمرتبة الخامسة بين سبع دراسات ، وانخفاض نسبة البث فيها عن المعدل والوسيط الحسابي للبث في تلك الدراسات ، لا يعد مؤشراً إحصائياً لصالح هذه الدراسة ، بل يدل إلى حد ما على عدم حماس أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة في الجامعات السعودية الثلاث على بث أطاريحهم على تلك الهيئتين المهمتين ، والركون إلى هيئات بث " ثانوية " .

السؤال الثالث :

أي أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة أكثر بثاً لأطاريحهم وفقاً للجنسية ، والجنس، والجامعات التي ينتمون إليها ، والتخصصات المختلفة ؟

الجدول (٥-١١)

بث الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة حسب الجنسية والجنس والجامعات

الفئة	الجنسية				الجنس				الجامعة					
	سعودي		غير سعودي		ذكر		أنثى		الملك سعود		الإمام		الملك فهد	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الباثون لأطاريحهم	١٠٩	٥٨,٦	١٢٦	٦٨,١	٢٠٠	٦٣,١	٣٥	٦٤,٨	١٥٨	٦٦,٤	٢٧	٣٦,٥	٥٠	٨٤,٧
غير الباثين	٧٧	٤١,٤	٥٩	٣١,٩	١١٧	٣٦,٩	١٩	٣٥,٢	٨٠	٣٣,٦	٤٧	٦٣,٥	٩	١٥,٣
المجموع	**١٨٦**	٪١٠٠	**١٨٥**	٪١٠٠	**٣١٧**	٪١٠٠	**٥٤**	٪١٠٠	**٢٣٨**	٪١٠٠	**٧٤**	٪١٠٠	**٥٩**	٪١٠٠

يتضح من الجدول (٥-١١) ما يأتي :

١- كان أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين من أفراد العينة أكثر بثاً لأطاريحهم من نظرائهم السعوديين حيث بلغت نسبة البث لديهم ٦٨,١٪ منهم ، بينما بلغت لدى السعوديين ٥٨,٦٪ منهم ، وقد يعزي السبب في هذه إلى أن معظم الجامعات السعودية تشترط في أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين الخبرة في مجال التخصص وأحياناً التقدم في الرتبة العلمية (أستاذ مشارك فما فوق) وهذا معناه أنهم قديمو التخرج مقارنة بزملائهم السعوديين ، وأتيح لهم بالتالي وقت أطول من أجل نشر أطاريحهم قبل قدومهم للمملكة ، أو قد يعود إلى احتمال توفر منافذ النشر للأطاريح في بلدان البعض منهم أكثر مما هو متاح لدى أعضاء هيئة التدريس السعوديين .

٢- هناك تقارب كبير جداً في نسبة البث للأطاريح بين الذكور و الإناث من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ، إذ بلغت لدى الفئة الأولى ٦٣,١٪ ، ولدى الفئة الثانية ٦٤,٨٪ ، وهذا – كما يحسب الباحث – راجع إلى أن كلا الجنسين يتعرض للظروف نفسها والدوافع نفسها أو ربما الإحباطات ذاتها فيما يتعلق بعملية بث الأطاريح ، و لم يجد الباحث في الدراسات السابقة مقارنة بين الجنسين في هذا الصدد إلا في دراسة هاشم سيد التي كشفت عن عدم وجود علاقة بين الجنس وبين عملية بث الأطاريح ، إذ كان الفارق بينهما قليلاً حيث بلغت نسبة البث لدى الذكور ٦٦,٨٧٪ ، بينما ارتفعت قليلاً لدى الإناث لتصل إلى ٧٠,٣٧٪[٣٤] .

وعلى العموم ، يجب تقبل نتيجة هذه الدراسة بين الجنسين بشيء من الحذر للفارق الكبير بين عينة الذكور البالغة ٣١٧ وبين عينة الإناث التي لم تزد عن ٥٤ .

٣- كان منسوبو جامعة الملك فهد من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة الأكثر بثاً لأطاريحهم في الجامعات الثلاث ، إذ بلغت نسبة البث لديهم ٨٤,٧٪ ، يليهم منسوبو جامعة الملك سعود بنسبة مئوية قدرها ٦٦,٤٪ ، ثم يأتي بفارق كبير منسوبو جامعة الإمام بنسبة ٣٦,٥٪ وربما يعود السب في هذه النتيجة أو الفوارق في نسب البث بين الجامعات الثلاث إلى أن أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين (وقت الدراسة) يمثلون الأكثرية من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فهد وبنسبة ٥٨,١٪ ، كما أن نسبتهم المئوية في جامعة الملك سعود تبلغ ٤٠٪ ، أما في جامعة الإمام فنسبتهم ٢٨,٣٪ ، وغير السعوديين – كما أظهرت هذه الدراسة – أكثر بثاً لأطاريحهم من السعوديين ، أو ربما يعود السبب في ذلك إلى أن معظم أطاريح منسوبي جامعة الملك فهد في العلوم البحتة والتطبيقية ، وقد أظهرت الدراسات السابقة وهذه الدراسة كما سيرد لاحقاً أن الأطاريح في تلك العلوم أكثر بثاً من أطاريح العلوم الإنسانية أو التربوية أو الاجتماعية ، والشيء نفسه يمكن أن يقال عن الفارق الكبير في نسبة البث للأطاريح بين منسوبي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام نظراً إلى أن الأولى تشمل برامج الدراسات الجامعية والعليا لديها العلوم البحتة والتطبيقية إلى جانب العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية ، بينما تقتصر جامعة الإمام في

ذلك على العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية وبالتالي تكون أطاريح منسوبيها في تلـــك العلوم .

ومع هذا كله ، ومع التفسيرات التي أوردت في اختلاف نسب البث بين منســـوبي الجامعات الثلاث ، إلا أن الباحث لم يجد تفسيراً لـــ " الفارق الكبير " أو " الهوة "بينــها في تلك النسب ، أما فيما يتعلق بتأثير التخصص على بث الأطاريح فيبينها الجدول الآتي :

الجدول (٥-١٢)

بث الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة وفقاً لتخصصاتهم مرتبة حسب نسب البث

التخصص العام	الباثون لأطاريحهم		غير الباثين	
	العدد	٪	العدد	٪
زراعة	١٨	٩٠	٢	١٠
علوم طبيعية	٥٣	٨٦,٩	٨	١٣,١
هندسة	٥٦	٨٢,٤	١٢	١٧,٧
علوم طبية	٣٣	٧٦,٧	١٠	٢٣,٣
علوم اجتماعية	٣٤	٤٩,٣	٣٥	٥٠,٧
علوم إنسانية	٣٣	٤٠,٢	٤٩	٥٩,٨
قانون	١	٣٣,٣	٢	٦٦,٧
تربية وتعليم	٧	٣١,٨	١٥	٦٨,٢
فنون جميلة	صفر	صفر	٣	١٠٠
المجموع	٢٣٥	٦٣,٣	١٣٦	٣٦,٧

بما أن هذه الدراسة تشمل كافة التخصصات ، لهذا اكتُفي بإدراج التخصص العـــام لكل علم في الجدول (٥-١٢) حسب التصنيف الدولي للعلـــوم الـــذي أعدتـــه منظمـــة

اليونسكو، و لم تُدرج التخصصات الدقيقة (أو أفرع) كل تخصص عام إذ من الصعوبة دراسة أعدادها الكبيرة كلاً على حدة .

وبعد حذف إحصائيات القانون والفنون الجميلة في الجدول (٥-١٢) نظراً لصغر حجم العينة مما يستوجب الحذر في تعميم النتائج ، يتضح من الجدول المذكور أن تخصصات العلوم البحتة والتطبيقية (والمتمثلة في هذا التصنيف بالزراعة والعلوم الطبيعية والهندسة والعلوم الطبية) قد احتلت المراكز الأولى في نسبة البث للأطاريح بتفاوت بينها حيث بلغت أعلاها في تخصصات الزراعة بنسبة ٩٠٪ ، تليها العلوم الطبيعية بنسبة ٨٦,٩٪ ، فالهندسة بنسبة ٨٢,٤٪ ، ثم العلوم الطبية بنسبة ٧٦,٧٪ ، ويأتي بعد تلك العلوم البحتة والتطبيقية العلوم الاجتماعية بنسبة ٤٩,٣٪ ، فالعلوم الإنسانية بنسبة ٤٠،٢٪ ، وأخيرا التربية والتعليم بنسبة ٣١,٨٪ .

وعند مقارنة نتائج هذه الدراسة بالدراسات السابقة ، فيما يتعلق بتأثير اختلاف التخصصات على عملية البث للأطاريح تبرز صعوبات في ذلك منها أن هذه الدراسة تشمل كافة التخصصات ولكن تحت مظلة " التخصص العام " ، و هذا يشمل عدة علوم تدخل تحت التخصص العام الواحد ، بينما الدراسات السابقة تركز على علم واحد فقط من تخصص عام ، كما في دراسة هانسن ودراسة هاشم سيد ، بل إن اثنتين منها كانت عن فرع من علم وهي دراسة مكفي في حقل " تدريس المواد الاجتماعية " ، ودراسة هي ومادك في حقل " الجغرافيا البشرية " ، أو تشمل علمين كما في دراسة لبز ، أما أكبر عدد فيتمثل في أربعة علوم في دراسة بوير ودراسة مور* ، كما أن من صعوبات المقارنة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة تباين المتغيرات المستقلة فيها التي تؤثر في النهاية على نتائج البث والمذكورة سابقا ، ولكن على الرغم من ذلك فإنه يمكن إجراء مقارنة أولية بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة يمكن أن تعطي بعض النتائج والمؤشرات فيما يتعلق بتأثير التخصص على عملية البث .

---

* حذفت هنا دراسة مور لأنها لم تحدد النسبة المئوية لبث الأطاريح لكل علم على حدة .

الجدول (٥-١٣)

مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة عن تأثير التخصص على بث الأطاريح

الدراسة الحالية		الدراسات السابقة		
التخصص العام	النسب المئوية للبث	صاحب الدراسة وتاريخها	التخصص	النسب المئوية للبث
زراعة	٩٠	بوير ١٩٧٢م	هندسة كيميائية	٨٦,٦
علوم طبيعية	٨٦,٩	بوير ١٩٧٢ وهاشم سيد١٩٩٥	نبات وزراعة	٧٧,٧*
هندسة	٨٢,٤	بوير ١٩٧٢	كيمياء	٧٧
علوم طبية	٧٦,٧	هانسن ١٩٧٥ ولبز ١٩٨٨	اجتماع	٦٧,٦*
علوم اجتماعية	٤٩,٣	لبز ١٩٨٨	علوم سياسية	٦٤,٤
علوم إنسانية	٤٠,٢	هي ومادك ١٩٨١	جغرافيا بشرية	٥٠,٣
قانون	٣٣,٣	بوير ١٩٧٢	علم نفس	٤٨,٣
تربية وتعليم	٣٨,٨	مكفي ١٩٥٩	تدريس المواد الاجتماعية	٣٣,٣
فنون جميلة	صفر	-	-	-

وفي الجدول (٥-١٣) يتضح أن تخصصات العلوم البحتة والتطبيقية قد احتلت المراتب الأربع الأولى في البث في الدراسة الحالية ، تليها العلوم الاجتماعية ، فسائر العلوم الأخرى ، كما احتلت تخصصات العلوم البحتة والتطبيقية المراتب الثلاث الأولى في الدراسات السابقة ، تليها العلوم الاجتماعية ، وهذا يؤيد ما توصلت إليه هذه الدراسة آنفاً وهو أن منسوبي الجامعات العلمية أكثر بثاً لأطاريحهم من منسوبي الجامعات العلمية النظرية والجامعات النظرية .

* جرى دمج نتائج البث في الدراستين لأنهما تتعلقان بعلم واحد ثم جرى استخراج معدلهما وتسجيله في الجدول .

وتلك النتائج السابقة تثير تساؤلاً عن أسباب بث أطاريح العلوم البحتة والتطبيقية أكثر من بث أطاريح العلوم المختلفة الأخرى ، وربما كانت الإجابة على ذلك أن العلوم البحتة والتطبيقية من العلوم المتغيرة والمتطورة بشكل أسرع من العلوم الأخرى كالإنسانية والتربوية والاجتماعية وغيرها ، وهذا يحفز أصحابها لنشرها بسرعة وإلا أصبحت قليلة – أو عديمة – الجدوى بمرور الزمن وينطبق عليهم أو عليها بالتالي المقولة المشهورة " إما النشر أو الإندثار " Publish or Perish ، أو قد يعود ذلك إلى أن حجم الأطاريح البحتة والتطبيقية أقل عموماً في عدد الصفحات من مثيلاتها في العلوم الأخرى وهذا أمر له أهمية بالنسبة لنشرها ، أو إعادة تحريرها قبل نشرها.

السؤال الرابع :

ما أسباب عدم البث للأطاريح على أية هيئة من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ؟

الجدول (٥-١٤)

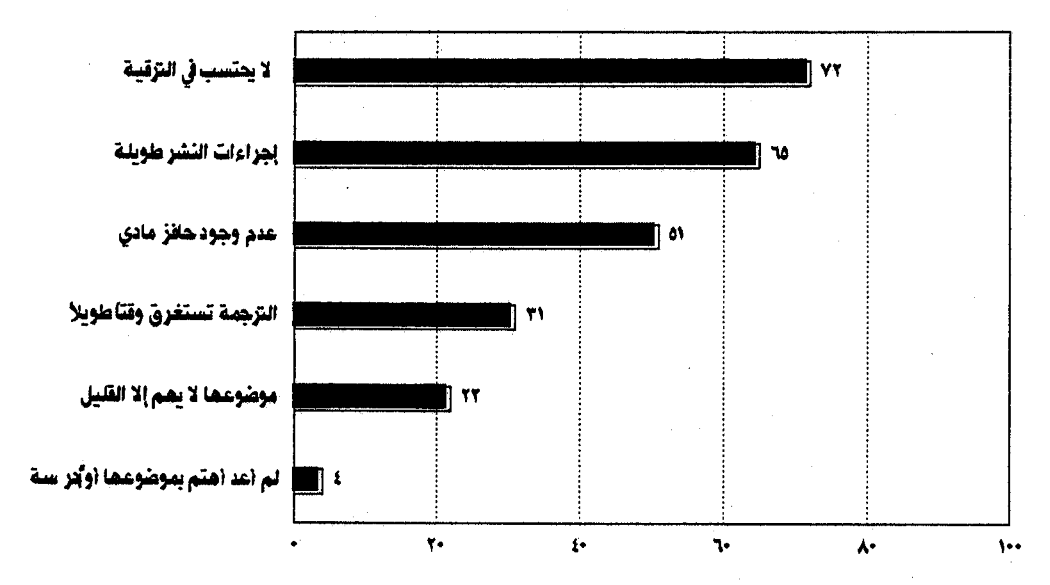
أسباب عدم البث للأطاريح من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة

الأسباب	العدد	النسبة المئوية*
نشرها لا يحتسب في الترقية	٧٢	٥٢,٩
إجراءات النشر تأخذ الكثير من الوقت	٦٥	٤٧,٨
لا يوجد حافز مادي يشجع على نشرها	٥١	٣٧,٥
ترجمتها تستغرق وقتاً طويلاً	٣١	٢٢,٨
موضوعها لا يهم إلا قليلاً من المتخصصين	٢٢	١٦,٢
لم يعد موضوعها من اهتماماتي أو مجال تدريسي	٤	٢,٩

* النسبة مستخرجة من عدد الذين لم يبثوا أطاريحهم وعددهم ١٣٦ ، ويلاحظ أن المجيبين قد يؤشرون على أكثر من إجابة .

الشكل (٥ – ٦)

أسباب عدم البث للأطاريح



عدم البث لأطاريح الدكتوراه مشكلة قديمة طرقت في أدبيات ودراسات علم المكتبات والمعلومات ، وهي التي جعلت أقدم دراسة في هذا الموضوع وهي دراسة مكفي عام ١٩٥٩م تدرج في توصياتها وجوب بث الأطاريح من قبل أصحابها حتى تصل نتائجها إلى المهتمين بها[٣٥] ، وذلك بعد أن لمس من نتائج دراسته قلة البث لها .

وبسبب تعدد أسباب عدم البث التي تختلف أحيانا من بلد إلى بلد باختلاف البيئة العلمية والثقافية والمعلوماتية ، فقد اختارت الدراسة بعد نقاش مع بعض أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود وجامعة الإمام ، ومراجعة لما كتب عن الموضوع باللغة الإنجليزية ، ستة منها لهذه الدراسة وأدرجت في الجدول (٥–١٤) ورتبت فيه حسب نسبة المؤشرين عليها من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة ،وهي كما يلي :

١– نشرها لا يحتسب في ترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية سواء كان ذلك على هيئة كتاب أو مقال ، وقد أدرج هذا السبب أكبر عدد من أولئك الذين لم يبثوا أطاريحهم ، وبلغ عدد المؤشرين عليه ٧٢ يمثلون أكثر من النصف وبنسبة ٥٢,٩٪ منهم ، ولا ريب أن هذا من أهم الأسباب لعدم البث للأطاريح ، لأن تحويلها إلى كتاب

أو مقال يقتضي في غالب الأحوال جهداً ووقتاً في إعادة الصياغة والاختصار والحذف أحياناً ، إضافة إلى التكاليف المادية في حال نشرها على هيئة كتاب ، فإذا لم يكن هناك مردود لذلك في الترقية وهي الهاجس الذي يشغل بال أعضاء هيئة التدريس لم يكن لديهم حماس لبثها وهو الحاصل الآن ، وهذا ما دعا بعضهم إلى تقديم مقترح يقتضي السماح لصاحب الأطروحة ، بنشر أو ترجمة مستلة واحدة في الأقل من أطروحته لهذا الشأن [٣٦] .

ولهذا فإن مراجعة هذا الجانب من قبل المسؤولين في وزارة التعليم العالي والجامعات السعودية أمر من الأهمية بمكان حتى يستفاد من الأطاريح على أوسع مدى ممكن .

ولقد كانت مفاجأة طيبة أن تتفق هذه الدراسة مع الدراسة العربية الوحيدة في هذا المجال وهي دراسة هاشم سيد عام ١٩٩٥م على إدراج هذا السبب في أول القائمة من قبل أعضاء هيئة التدريس غير الباثين لأطاريحهم في الجامعات المصرية ، حيث بلغت النسبة المئوية لمن أدرجوه في دراسته ٧٦,٦٪ منهم على الرغم من أن استبانة هذه الدراسة وإجاباتها أعدت قبل إطلاع الباحث على الدراسة المذكورة ؛ وذلك لأن ظروف ومتطلبات ترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية تتشابه في كثير من الجوانب .

٢- إجراءات النشر تأخذ الكثير من الوقت ، وقد احتل هذا السبب المرتبة الثانية من أسباب عدم البث للأطاريح ، وقد بلغ عدد الذين أدرجوه ٦٥ يمثلون ٤٧,٨٪منهم .

وتتمثل تلك الإجراءات إذا كان البث على هيئة كتاب ، إعادة تحرير الأطروحة أحياناً ومراجعتها لغوياً ، وترجمتها إلى العربية إذا كانت بلغة أجنبية ، وطلب الموافقة على التصريح بالنشر من الجهات المختصة ، ثم البحث عن الناشر والموزع المناسب فنياً وتقنياً ومادياً ، ومراجعة مسودات الطباعة ، وغير ذلك ، أما إذا كان البث على هيئة مقال فيتمثل في اختصار الأطروحة إلى مقال (أو مقالات) مع ما في ذلك من جهد وألم معنوي من جراء سلخ معظم ما تعب في إعداده وإنجازه ، إضافة إلى أن النشر في الدوريات المتخصصة تحكمه ضوابط معينة للنشر من ناحية التحرير ، وعدد الجداول والأشكال

البيانية ، ومن ناحية المساحة ، ومن ناحية الخضوع للتحكيم العلمي ، وحتى أحياناً في تحديد طريقة إعداد الحواشي ، وتوثيق المصادر .. إلخ ، إضافة إلى ما يعانيه صاحب المقال عادة من تأخير النشر ، أو رفض نشره ، أو تعديله إذا أريد أن ينشر .

وعلى أي حال ، فحينما يريد عضو هيئة التدريس تحويل أطروحته إلى كتاب ، وهي الهيئة التي ستكون محور الحديث هنا لأنها الأفضل ، فأمامه غالباً نوعان من الناشرين الذين يمكن أن يقوموا بذلك وهم الناشرون التجاريون والجامعات وهم لا يقومون بذلك بشكل تلقائي، بل ضمن سياسات وضوابط معينة تحمل في طياتها الكثير من التثبيط له ، وفيما يلي تفصيل عنها (بعضها ذكر قبلاً ضمن كافة هيئات النشر ، ولكنها هنا مختصة بالكتاب فقط) :

أولاً : النشر التجاري ، وهو في المطاف الأخير – ومن اسمه – يتوخى الربح وراء عملية النشر أو في الأقل تغطية التكاليف ، والحاصل أن الكثير من الناشرين يحجمون عن نشر كتاب أصله أطروحة على حسابهم ، ويرون فيه مجازفة ، بل لا يفكرون ذلك أصلاً ويذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فيرى أن الأطروحة غير قابلة للنشر على هيئة كتاب Unpublishable(٣٧) لعدة أسباب أهمها :

أ- الإغراق في التخصص في أحيان كثيرة ، لأن من شروط اختيار موضوع الأطروحة ، أن لا يكون مطروقاً من قبل ، ولهذا يتم اختيار مواضيع ضيقة ، أو تحمل سمة الغرابة أحياناً بحيث لا تروق ولا تجذب اهتمام الآخرين ، فلا يكون هناك إقبال على الكتاب .

ب- غالباً ما تكون الأطروحة أول عمل لصاحبها الذي ما زال طري العود في تخصصه ، ولهذا فمن المجازفة النشر لشخص لم ترسخ جذوره العلمية بعد .

ج- طول الأطروحة ، وبخاصة أطاريح العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية يكلف الكثير من الأعباء المادية عند الطبع ، ولا يتفق أساساً مع طبيعة الكتاب ذي المجلد الواحد وذي الحجم المتوسط غالباً ، ولقد لاحظ الباحث ظاهرة الطول في بعض الأطاريح العربية مقارنة

بالأطاريح الأمريكيـة والإنجليزية عند تصفحه لأطاريح الدكتوراه في علوم الدين الإسلامي * التي أجازتها الجامعات السعودية للتعرف على مدى الاستفادة منها عن طريق الاستشهادات المرجعية حيث وجد منها في بعض الأحيان ما يصل إلى عدة مجلدات تصل في مجموع صفحاتها إلى خانة الألوف .

د- يحتاج تحويل الأطروحة إلى كتاب إلى جهد ووقت قد لا يكن معظم الناشرين مستعدين لبذله ، وهذا يتمثل في إعادة كتابتها من ناحية الشكل والمضمون ، والاختصار لها أحياناً ، ويتم ذلك في دور النشر في الدول المتقدمة من قبل محررين خاصين بتلك الدور ، ولا يقبلون أن يقوم بذلك العمل صاحب الأطروحة لأن لهم خبرة بما يجب أن يكون عليه الكتاب حتى يكون رائجاً ، ويعود السب في ضرورة إعادة التحرير والاختصار للأطروحة عند تحويلها إلى كتاب لأنها – كما ذكر سابقاً – موجهة أساساً لعدد محدود هم أعضاء لجنة المناقشة الذين لهم خبرة وتعود على استيعابها وفهم مراميها ، بينما الكتاب موجه لشرائح متعددة أو في الأقل إلى شريحة لا يمكن أن يقارن عددها بعدد أعضاء اللجنة المناقشة لها ، وهذا يقتضي مراعاة المستويات العلمية المختلفة للقراء المحتملين له ، وحذف "التقنيات البحثية " التي لا تهم إلا أعضاء لجنة المناقشة مثل منهجية البحث المستخدمة ، والدراسات السابقة ، والملاحق ، وبعض الجداول والأشكال" والترشيد " في توثيق المصادر بالنسبة للأمور الشائعة والمعروفة وهو ما يطلق عليه آرمسترونج بـ " استعباد الحواشي " في الأطروحة ،كما يقتضي ذلك أحياناً تغيير أسلوب الأطروحة ، وهو الأسلوب المبالغ في الحذر والذي يلجأ إلى العموميات واستخدام صيغ الفعل المبني للمجهول ، وعدم الجزم بالآراء[٣٨]، لأن الفطرة السليمة كما يذكر هولمز Holmes تجنح إلى نبذ الغموض والتعميم وتفضل الوضوح والتحديد [٣٩] .

ولعل تجربة مؤسسة " تهامة " بجدة والتي سبقت الإشارة إليها تؤيد إلى حد كبير إحجام الناشرين التجاريين عن نشر الأطاريح ، حيث استمرت تلك المؤسسة في مشروع

---

* لا يقصد بذلك الأطاريح التي أصلها تحقيق لأحد الكتب ، لأن هذه تكون أطول بكثير مما ذكر بعالية .

طموح لنشر الأطاريح الجامعية لمدة عشر سنوات خلال الأعوام ١٩٨١م – ١٩٩١م ، ثم توقفت عن ذلك بعد نشر ٤٢ أطروحة دكتوراه بسبب عدم الرواج .

ثانيـــاً : النشر الجامعي ، يختلف النشر الجامعي عن النشر التجاري في عدة أمور أهمها أن الأول لا يـــتوخى الـــربح ولا ينشر إلا ما يراه لائقاً بسمعة الجامعة العلمية ، كما يخضع لقواعد وضوابط معينة في النشر ، ويلجأ إليه عادة أصحاب الأطاريح بسبب الأعباء المادية التي قد لا يستطيعون تحملها عند نشر أطاريحهم عن طريق النشر التجاري ،والنشر الجامعي كما يذكر فهد الدرعان قديم ويرتبط بنشوء الجامعات الأوربية والأمريكية ، وموجود حتى قبل اختراع الطباعة عندما كانت المتاجر القريبة من الجامعات تقوم بنسخ الكتب وبيعها أو تأجيرها على الأساتذة والطلاب [٤٠] ، ومن البديهي أن لا تنشر أي جامعة كل الأطاريح الـــتي تجيـــزها لأنهـــا فوق طاقتها ، ولكنها تنشر المتميز منها ، وما أوصت لجان مناقشة الأطـــاريح بنشره ، ولكن الحاصل الآن تقلص عدد ما ينشر منها عن طريق الجامعات حتى في البـــلدان المتقدمة لعدة أسباب أهمها كثرة عدد الأطاريح المجازة [٤١] ، وازدياد تكاليف النشر بشكل مضطرد .

وفيما يتعلق بالنشر الجامعي للأطاريح في الجامعات الثلاث نجد أن بابه موصد تقريباً أمام أعضاء هيئة التدريس ، لأن اثنتين منها وهما جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد لا تقومان بذلك ، كما أن جامعة الإمام التي قامت بذلك منذ عشر سنوات لم تنشر إلا عدداً ضـــئيلاً من أطاريح الدكتوراه والماجستير لم تتجاوز ١٦ اطروحة [٤٢] ، علماً بأنها الجامعة السعودية الأولى في عدد الأطاريح المجازة .

وعـــلى الـــرغم من أن نظام مجلس التعليم العالي والجامعات بالمملكة الصادر عام ١٤١٤هـــــ/١٩٩٤م نص على نشر المناسب من الأطاريح من قبل المجلس العلمي في كل جامعة في مادته الثامنة والعشرين في الفقرة (و) [٤٣] ، وعلى الرغم من وجود مراكز بحوث في كافـــة الجامعات الثلاث ، ووجود جهات نشر علمية ولوائح خاصة بالنشر في جامعتي المـــلك سعود وجامعة الإمام منذ [عشرين عاماً] [٤٤] ، ونشر العديد من الكتب الحديثة والمـــترجمة والدوريـــات وأعمـــال المؤتمرات ، إلا أن هناك عزوفاً عاماً عن نشر الأطاريح

بالذات في الجامعات الثلاث على الرغم من أهميتها العلمية ، بل أن أحد الباحثين وهو أحمد عمر قد وضع الأطاريح على رأس القائمة فيما يجب أن تنشره الجامعات [٤٥] ، وهذا ما حدا بفهد الدرعان في دراسته عن " النشر في الجامعات السعودية " بالدعوة في توصياته إلى إيلاء المزيد من العناية بنشر الأطاريح الجامعية من قبل الجامعات السعودية [٤٦] .

والخلاصة في كل ما تقدم ، أنه لا النشر التجاري ولا النشر الجامعي في المملكة يشجعان أصحاب الأطاريح على نشرها ، مما يجعلها حبيسة لدى الجامعات التي أجازتها ، ولا يستفاد منها إلا بشكل محدود .

٣- عدم وجود الحافز المادي الذي يشجع على النشر ، وقد بلغ عدد الذين أدرجوا هذا السبب ٥١ يمثلون ٣٧,٥ ٪ منهم ،ويمثل بذلك المرتبة الثالثة من أسباب عدم البث للأطاريح ، أما دراسة بوير (١٩٧٢م) فقد وضعته ضمن الأسباب الثانوية وبنسبة ضئيلة لا تزيد عن ٢,٤٪ من أفراد العينة الذين أدرجوه .

ويحسب الباحث أن أعضاء هيئة التدريس الذي يحجمون عن نشر أطاريحهم في هذه الدراسة بسبب عدم وجود الحافز المادي ربما يشكلون أكثر من ٣٧,٥٪ وهي النسبة الواردة في الدراسة ، ولكنهم لم يدرجوه ضمن الأسباب ربما " ترفعاً "أو " تحرجاً " بسبب الحساسية – التي لا داعي لها – حيال مناقشة الأمور المالية في العلن في المجتمع العربي .

ومهما كان الأمر ، فالحافز المادي والتفكير فيه أمر مفهوم فتلك طبيعة النفس البشرية ، وهو عامل مؤثر في بث الأطاريح ، وطموح مبرر (بتشديد الراء الأولى وفتحها) لقاء الجهد والوقت الذي يصرفه صاحب الأطروحة في إعدادها أو تعديلها أو ترجمتها من أجل النشر ، أو حتى الخشية من النقد الذي ربما يوجه لها بعد نشرها ، لأن " من ألف فقد استهدف " ، وحتى الذين لا يفكرون فعلياً في المردود المادي من وراء نشرها ، فإنهم يفكرون في الأقل في تفادي الخسارة ، وتكبد الأعباء المالية من جراء نشرها في حالة عدم رواجها ، ولا يمتد طموحهم المادي إلى أبعد من ذلك .

ولعل اللائحة الجديدة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية التي وافق عليها مجلس التعليم العالي يوم ١٤١٩/٢/٦هـ والتي تنص في مادتها الخامسة والعشرين [٤٧] ، على صرف مكافأة قدرها خمسة عشر ألف ريال مقابل نشر أي أطروحة دكتوراه يوافق عليها " المجلس العلمي " في الجامعة المعينة تكون حافزاً على نشر الأطاريح ، و إن كان ذلك الحافز سيكون محدوداً لأن النشر سيقتصر على " بعض رسائل الماجستير والدكتوراه التي يكون في نشرها فائدة علمية عامة أو ترتبط بأهداف التنمية في المملكة " كما ورد في المادة الثانية والعشرين من تلك اللائحة ، وبطبيعة الحال سيختلف أعضاء المجالس العلمية على "عدد " الأطاريح التي يتقرر نشرها حيث سيكون ذلك مرتبطاً بحالة الجامعة المالية ، كما سيختلفون على " تحديد " الأطاريح التي ستنشر .

٤- ترجمتها إلى العربية تستغرق وقتاً طويلاً ، وقد أدرج هذا السبب ٣١ يمثلون ٢٢,٨٪ منهم ، ولا شك أن ترجمة الأطاريح أمر شاق لأنها تعد من أوعية المعلومات المتخصصة التي تحفل بالمصطلحات العلمية ، ومما يزيد الأمر مشقة عدم توحيد وتنسيق المجامع اللغوية العربية لجهودها في هذا الصدد وهي قضية قديمة لم تحسم إلى الآن ، أو عدم وصول إنتاج تلك المجامع إلى كافة الجامعات العربية ، أو عدم تخزين المصطلحات على أوعية تتيح استرجاعها آلياً لمن يريد من المهتمين بسرعة وسهولة ، بدلاً من تقليب عشرات المجلدات .

وعلى العموم ، فإن الترجمة علم قائم بذاته يحتاج لاستعداد خاص وموهبة فطرية لا تتوفر إلا للقليل ، وهذا ما يجعل تأليف كتاب جديد أسهل عليهم في بعض الأحيان من ترجمة أطاريحهم ، كما أنه ليس من المستغرب أن يلجأ بعض أصحاب الأطاريح إلى مترجمين محترفين ومتخصصين لترجمة أطاريحهم أو في الأقل مساعدتهم في ذلك.

ومهما كانت الصعوبات في ترجمة الأطاريح إلى العربية ، تبقى الترجمة ضرورة ملحة إذا أريد الاستفادة منها على نطاق واسع وبخاصة تلك الأطاريح التي أعدت بلغات غير الإنجليزية كالفرنسية والألمانية والأسبانية و الروسية والتي لا يجيدها إلا القليل في نطاق العالم العربي مقارنة بالإنجليزية .

ولأهمية ترجمة الأطاريح إلى اللغة العربية نصت ندوة "واقع التعريب والترجمة في الوطن العربي " التي عقدت في الكويت في توصياتها على " العمل على نشر الوعي التعريبي وإلزام الحاصلين على درجات الدكتوراه من المبعوثين إلى الخارج على حساب دولهم بضرورة ترجمتها إلى اللغة العربية و اعتبارها مسوغاً من مسوغات التعيين " [٤٨] .

٥- موضوعها لا يهم إلا قليلاً من المتخصصين ، وقد أدرجه ٢٢ يمثلون ١٦,٢٪ منهم ، و لم يجد الباحث ذكرا لهذا السبب في عدم البث للأطاريح في الدراسات السابقة ، إلا في دراسة هاشم سيد وبنسبة ضئيلة هي ٤٪ من أفراد العينة الذين لم يبثوا أطاريحهم[٤٩] .

ولا تميل هذه الدراسة إلى تأييد أعضاء هيئة التدريس الذين أدرجوه كسبب من أسباب عدم البث للأطاريح لأنه من الصعوبة بمكان " تحديد " المستفيدين المحتملين منها نظراً لتشابك العلوم الحديثة وعلاقة بعضها ببعض في العصر الراهن ، إضافة إلى أن هناك جوانب أخرى بجانب مادتها العلمية قد يحتاج إليها آخرون مثل الجانب التاريخي ، أو رصد الخطوات التطورية لموضوع الأطروحة ، أو الاستفادة من القوائم الببليوجرافية التي تحويها ، أو الاستفادة من منهجية البحث المستخدمة فيها أو غير ذلك .

٦- لم يعد موضوعها من اهتماماتي أو مجال تدريسي ، وهو السبب الأخير في قائمة أسباب عدم البث للأطاريح ، و لم يدرجه إلا ٤ يمثلون ٢,٩٪ منهم ، أما دراسة بوير ، فقد جعلته بمثابة السبب الرئيسي في عدم البث [٥٠] ، وفي دراسة هاشم سيد ورد ضمن الأسباب الثانوية ، و لم يدرجه إلا اثنان فقط يمثلون ١,٦٪ من مجموعهم [٥١] .

ولا تشارك هذه الدراسة أعضاء هيئة التدريس الذين أدرجوه في وجهة نظرهم ، ولا ترى أن تحول اهتمامهم إلى مجالات أخرى غير مواضيع أطاريحهم ، أو تدريسهم لمواد لا صلة لمواضيعها بأطاريحهم مبرر لعدم بثها وإلا لانسحب هذا على الكثير منهم ، بل إن المطالبة ببث الأطاريح تمتد لتشمل حتى أولئك الذين هجروا التدريس إلى وظائف إدارية في الجامعات ، أو انتقلوا من الجامعات إلى جهات حكومية أو خاصة أو تقاعدوا ، لأن في ذلك رد شيء من الدين تجاه وطنهم الذي صرف عليهم الكثير حتى حصلوا على أطاريحهم وعلى مؤهلاتهم العلمية .

وقبل ترك الموضوع ، يحسن من أجل الإحاطة هنا ذكر أهم ما أوردته الدراسات والأدبيات السابقة عن أسباب عدم البث للأطاريح والتي تختلف من بلد إلى بلد ، بل ومن دراسة لدراسة أخرى في نفس البلد أحياناً ، وهي إضافة إلى ما ورد في هذه الدراسة أو ما تشترك مع غيرها الآتي :

- عدم احتساب نشرها في ترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات .
- إجراءات النشر التي تأخذ الكثير من الوقت .
- عدم وجود حافز مادي يشجع على نشرها .
- ترجمتها التي تستغرق وقتاً طويلاً .
- عدم الاهتمام بموضوعها إلا من قبل القليل من المتخصصين .
- تحول اهتمام أصحابها إلى مجالات أخرى ، أو عدم تدريسهم لمواد لها صلة بها .
- عدم حماس الناشرين التجاريين لنشرها ، وضآلة ما توافق الجامعات على نشره منها .
- لم تخطر فكرة نشرها على أغلب أصحابها [٥٢] .
- المعاناة النفسية التي و اجهها أصحابها قبل الحصول عليها ، حتى لم يعد لهم رغبة في نشرها أو الحديث عنها [٥٣] .
- الشعور بالمرارة والغضب تجاه إجراءات الحصول عليها [٥٤].
- الوقت والجهد الذي تتطلبه الأطروحة عند تحويلها إلى هيئات أخرى كالكتاب والدورية مثلاً[٥٥] .
- سرعة التغير والتطور في حقل الأطروحة ، بحيث إذا نشرت لا يكون لها قيمة علمية .
- عدم احتواء الأطروحة على إضافة علمية جديدة بالنشر[٥٦] .
- عدم موافقة بعض الحكومات أو الشركات على نشر بعض الأطاريح التي مولتها ، بل وحتى بمجرد الإطلاع عليها ، وذلك بسبب سرية أو حساسية المعلومات التي تحويها لأمن البلد أو مصالحة ، أو لاستثمار نتائجها تجارياً من قبل تلك الشركات[٥٧] .

هوامش الفصل الخامس

١) جامعة الملك سعود ، دليل الدراسات العليا ، ص ٤٤ .

٢) عصر سالم ، كلية الدراسات العليا بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٧/٨/١٤هـ .

٣) صالح الحجي / رئيس المخطوطات والمجموعات الخاصة بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

٤) محمد الربيع / رئيس المجلس العلمي بجامعة الإمام ، اتصال هاتفي في ١٤١٨/٢/١٩هـ .

٥) خالد العرفج / عميد شؤون المكتبات بجامعة الإمام ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٢هـ .

٦) جامعة الإمام ، أمين المجلس العلمي ، الخطاب رقم ٦٢٥/٢٥ في ١٤١٧/٢/٢٤هـ والموجه لعميد شؤون المكتبات .

٧) عبد الله الشهري / عميد كلية الدراسات العليا بجامعة الملك فهد ، اتصال هاتفي في ١٤١٨/٢/١٧هـ .

٨) أحمد الضبيب / وكيل جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمي ، رئيس المجلس العلمي ، الخطاب رقم ٤٧/٧٢٥٨٤ في ١٤٠٦/٤/١٢هـ الموجه لعمداء الكليات .

٩) خالد العرفج / عميد شؤون المكتبات بجامعة الإمام ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٢هـ .

- صالح الحجي / رئيس قسم المخطوطات والمجموعات الخاصة بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

صالح البريدي / رئيس قسم تنمية المجموعات بجامعة الملك فهد ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٨هـ .

10) V.Tate, "Defrosting a Frozen Asset.." College and Research Libraries, p. 37.

11) U.S. Council of Graduate Schools in the U.S., Requirements for the Ph. D., p. 13.

12) V. Boucher, Interlibrary Loan Practices Handbook, pp. 85, 82.

13) M. Bishop, "Literature of the Ph.D.", Journal of Higher Education, p. 57.

14) M. O'connor, "Dissemination and Use of Library Science Dissertations…", p31

15) Ibid., pp. 191-193.
16) C. Urquhart, Provision and Use of Thesis Information, p. II-6.
17) D. Hanson, "The Dissemination of Ph.D…," The American Sociologist, p. 238.
18) J. Moore, "Bibliographic Control of American Doctoral Dissertations…," Special Libraries, p. 289.
19) M. o'cannor, p. 30.
20) D. Hanson, pp. 237-238.

٢١) هاشم سيد ، " الرسائل الجامعية المصرية في مجال الزراعة .... " ، ص ١٧٧ .

22) C. Boyer, "The Ph. D. Dissertation : An Analysis….," p. 55.

٢٣) هاشم سيد ، ص ١٧٧ .

24) J. Moore, p. 289.
25) A. Hay and S. Maddock, "The Contribution of Postgraduate Thesis…" Social Science Information Studies, p. 172.
26) W. McPhie, "Factors Affecting the Value of Dissertations," Social Education, p. 385.
27) M. Lopez, "Dissertations : A Need for New Approach…," Journal of Academic Librarianship, p. 299.
28) W. McPhie, p. 385.

٢٩) هاشم سيد ، ص ١٧٧ .

30) J. Moore, p. 289.
31) C. Boyer, p. 106.

٣٢) عجلان العجلان ، " مراجعات الكتب في أربع دوريات عربية للكتب .... " ، حولية المكتبات والمعلومات ، ص ٦٦ .

٣٣) المصدر السابق ، ص ٥٧ .

٣٤) هاشم سيد ، ص ١٥٥ .

35) W. McPhie, p. 385.

٣٦) وحيد الهندي وأحمد السناني ، " اتجاهات البحث في رسائل الدكتوراه للسعوديين " ، مجلة جامعة الملك سعود – العلوم الإدارية ، ص ص ٣٦٤ – ٣٦٥ .

37) H. Peyre, "Random Notes on a Misunderstanding," in Thesis and Book, ed. E. Harman, and I. Montagnes, p. 13.

38) R. Armstrong, "The Dissertation's Deadly Sins ", Scholarly Publishing, pp. 241-244.

39) O. Holmes, "Thesis to Book : What to do…," in Thesis and Book, ed. E. Harman, and I. Montagnes, pp. 77-78.

٤٠) فهد الدرعان ، النشر في الجامعات السعودية .... ، ص ٤٠ .

41) D. Davinson, Theses and Dissertations…, pp. 61-62.

٤٢) محمد السليمان / مدير عام الثقافة والنشر بجامعة الإمام ، مقابلة في ١٤١٨/٢/٦هـ .

٤٣) السعودية ، مجلس التعليم العالي ، الأمانة العامة ، نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ، ص ٢٢ .

٤٤) فهد الدرعان ، ص ص ٢٠٨ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ .

٤٥) أحمد عمر ، " النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية " ، عالم الكتب ، ص ٤٧٤ .

٤٦) فهد الدرعان ، ص ٣١١ .

٤٧) السعودية ، مجلس التعليم العالي ، الأمانة العامة ، اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات ، ص ٢٠ .

٤٨) ناجي الزيد ، " التعريب " ، صحيفة القبس ، ص ٣٦ .

٤٩) هاشم سيد ، ص ١٧٤ .

50) C. Boyer, p. 59.

٥١) هاشم سيد ، ص ١٧٤ .

52) D. Davinson, p. 70.

53) M. Lopez, p. 300.

54) Ibid., p. 52.

٥٥) هاشم سيد ، ص ١٧٤ .

٥٦) المرجع السابق .

57) D. Davinson, p. 62.

الفصـــل السادس

الوضع الراهن لأطاريح الدكتوراه في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث وتقويمه ومدى رضا المستفيدين عنه

المبحث الأول

الوضع الراهن* لأطاريح الدكتوراه في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث وتقويمه

السؤال :

ما هو الوضع الراهن للمجموعات المركزية للأطاريح من جميع جوانبه لدى الجامعات الثلاث ، وما مدى تأثيره إيجاباً أو سلباً في الاستفادة منها ؟

من الواضح أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في مدى الاستفادة من أطاريح الدكتوراه في أي مكتبة جامعية ، لعل أهمها واقعها الذي تعيشه ، والنظرة السائدة لها من قبل المسؤولين في المكتبات والمسؤولين في الجامعات على حد سواء .

وإذا كانت أطاريح الدكتوراه – كما مر سابقاً – من أوعية المعلومات الجديدة نسبياً في المكتبات الجامعية السعودية (والعربية بشكل عام) ، لذا تختلف معاملتها في المكتبات الجامعية السعودية من مكتبة لأخرى ، وقد لمس الباحث هذا الاختلاف من خلال جولاته الميدانية في المكتبات الجامعية السعودية عند الإعداد لهذه الدراسة ، ولكن على الرغم من هذا الاختلاف فإنها تكاد تلتقي في شيء واحد هو النظرة التقليدية السائدة حيالها وتتمثل في المغالاة إلى حد ما وبدرجات متفاوتة في تقويمها ومدى أهميتها بحيث أصبح اقتناؤها وحمايتها يبدوان أحياناً وكأنهما غاية في حد ذاتها بغض النظر عن مدى الاستفادة منها مصدراً من مصادر المعلومات ، ناهيك عن الاستفادة منها في المجال التطبيقي ، وأصبح من المألوف أن توجد " المحظورات " حول استخدامها أكثر من التسهيلات – إن وجدت – للاستفادة منها .

* خلال العام الدراسي ١٤١٧ – ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ – ١٩٩٨م .

وبطبيعة الحال فإن دراسة الوضع الراهن لأي وعاء معلومات في مكتبة جامعية ، ومن ثم تقويمه ، يقتضي دراسة جميع العوامل ذات التأثير بشرية كانت أم مادية ، ولقد أولت الأدبيات والدراسات في علم المكتبات والمعلومات الكثير من الاهتمام نحو أوعية معينة وعلى رأسها الكتب والدوريات والوسائل في المكتبات الجامعية ، ولكن ليس هناك إلا الشيء الضئيل عن الأطاريح في تلك الأدبيات والدراسات السابقة .

وبما أنه لا توجد معايير خاصة بالأطاريح في المكتبات الجامعية ، ولأغراض هذه الدراسة،جرت الاستعانة أحياناً بمعايير وطنية مقترحة وأحياناً بمعايير عالمية خاصة بالمكتبات الجامعية ككل ، وذلك من أجل حصر مؤشرات الأداء ذات الصلة بها والتأثير عليها ومن ثم تقويمها ، وهي " المعايير المقترحة " للمكتبات الجامعية في المملكة العربية السعودية " التي أعدها عبد الله بن عيسى في أطروحة للدكتوراه (عام ١٩٨٢) لأنها أعدت أساساً لتلائم المكتبات الجامعية السعودية[١] ، وهي وإن كانت قديمة نسبياً ، إلا أن " الأساسيات " التي تحويها لم تتغير كثيراً ، إضافة إلى أنها الدراسة الوحيدة في هذا المجال،كما جرت الاستعانة بـ " قياس النوعية : المبادىء العامة العالمية لقياس الأداء في المكتبات الأكاديمية " الذي أعده الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA عام ١٩٩٣م لأنها تحمل صبغة عالمية[٢] .

ومن الأهمية الإشارة إلى أن معايير ومقاييس الأداء لا تعني أنها بلغت حد الكمال وأصبحت نهائية ، لأنها دائماً ما تعدل وتغير ، كما لا يعني ذلك تطبيقها بحذافيرها لأن المكتبات الجامعية كما ذكر توبوخورست Te Boekhorst أحد الذين أعدوا مقاييس الأداء المذكورة في تغير مستمر ، وربما تضاف مستقبلاً مؤشرات جديدة لقياس أدائها ، علاوة على أن اختلاف الظروف المحلية في كل مكتبة جامعية في العالم يجعل تعديلها ضرورياً[٣] .

وبما أن هناك فرقاً كبيراً بين دراسة الوضع الراهن برمته لأي مكتبة جامعية ، ودراسة الوضع الراهن لوعاء معين من أوعية المعلومات فيها ، لهذا لا يمكن تطبيق تلك المعايير والمقاييس تطبيقاً حرفياً ، ولكن يمكن تطبيق الملائم منها واختيار مؤشرات الأداء التي يمكن أن تطبق على أي وعاء معلومات في مكتبة جامعية ، كما أضاف الباحث بحكم

معايشته لموضوع الدراسة وزياراته ومقابلاته للعاملين والمسؤولين في المكتبات المبحوثة وبعض المستفيدين فيها ما رآه مناسباً من المؤشرات ذات التأثير على الأطاريح في المكتبات الجامعية واضعاً الظروف المحلية المختلفة في الحسبان ، ولهذا فقد تكون بعض مؤشرات الأداء ذات التأثير في هذه الدراسة غير موجودة ، أو موجودة بشكل مختلف لو أجريت الدراسة في بلدان أخرى مختلفة في ظروفها العلمية والاجتماعية والاقتصادية .

بلغت المؤشرات ذات التأثير في الاستفادة من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث خمسة وعشرين مؤشراً ، ونظراً لتفاوت الأهمية من مؤشر إلى آخر في حجم التأثير ، صنفت إلى نوعين : مؤشرات أساسية وعددها عشرة مؤشرات يتفرع عن بعضها مؤشرات فرعية أخرى ، ومؤشرات أخرى مهمة ولكنها غير أساسية لأنها لا ترقى في أهميتها إلى تلك المؤشرات الأساسية ويبلغ عدها خمسة عشر مؤشراً ينبثق عن بعضها مؤشرات أخرى .

ومن أجل التحقق من مدى تأثير الأوضاع الراهنة للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث في الاستفادة منها سواءً كان هذا التأثير إيجاباً أو سلباً ، ومن أجل المفاضلة ، بين الأوضاع الراهنة لها في تلك المكتبات الثلاث ، أعدت الدراسة درجات (أو أوزاناً) معينة لكل مؤشر أداء ، كما جرى مضاعفة درجات مقاييس المؤشرات الأساسية عنها في المؤشرات غير الأساسية ، وسيتم توضيح ذلك من خلال الجداول التي ستعد لكل مؤشر ، وستكون بداية التناول والطرح للمؤشرات الأساسية وما يتفرع عنها ، يليها المؤشرات غير الأساسية ، وقبل هذا وذاك سيتم إيراد نبذه تاريخية وإدارية عن أوضاع المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث .

نبذة تاريخية وإدارية[٤] :

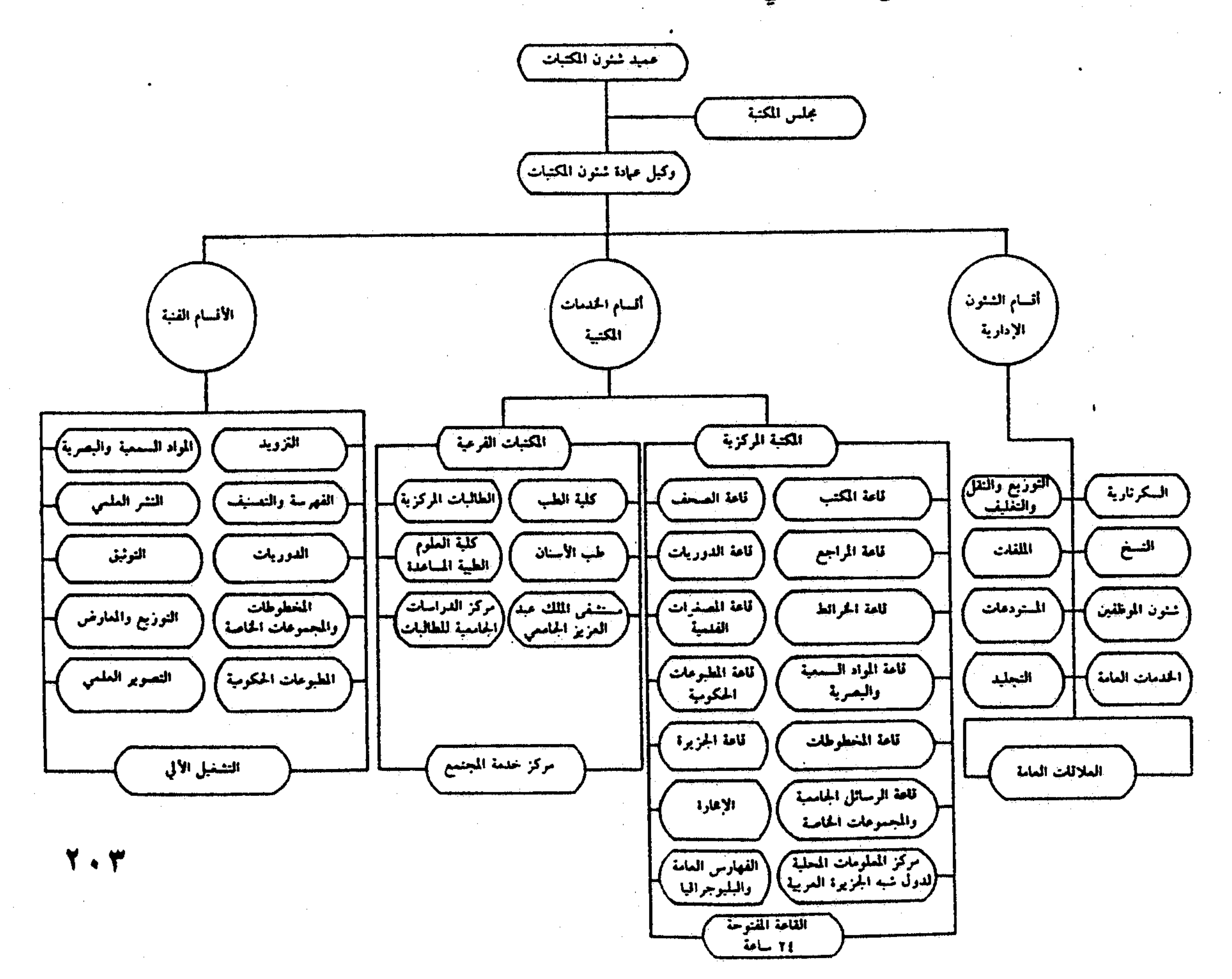
أ ـ جامعة الملك سعود :

مرت الأطاريح في هذه الجامعة بتنقلات عدة بين جهات مختلفة ، وقد بدأ الاهتمام بها حينما بدأت تتجمع أعداد لا بأس بها منها ، وكانت البداية في عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م عند إنشاء " قسم المخطوطات " حيث ضمت إليه ، واستمرت في

هذا القسم حتى عام ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م حيث نقلت في العام المذكور إلى " قسم المجموعات الخاصة " الذي أنشئ في تلك السنة في المكتبة المركزية ، ثم حدثت في المكتبة إعادة تنظيم لبعض الأقسام والخدمات فيها شملت قسم " المجموعات الخاصة " حيث تم إلغاؤه عام ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م ، وضمت الأطاريح إلى قسم جديد جرى إحداثه هو " قسم المخطوطات والمجموعات الخاصة " بالمكتبة المركزية الذي صار مسؤولا عن المخطوطات ، والأطاريح ، والكتب النادرة ، والمكتبات التذكارية ، والكتب محدودة الإطلاع ، ويرتبط رئيس هذا القسم بعميد شؤون المكتبات ، ولديه بعض الصلاحيات الإدارية والفنية دون المالية ، ويظهر الشكل (٦– ١) الذي يمثل الهيكل التنظيمي لعمادة شؤون المكتبات " قسم المخطوطات والمجموعات الخاصة " ضمن الأقسام الفنية ، كما يظهر " قاعة الرسائل الجامعية والمجموعات الخاصة " ضمن أقسام الخدمات المكتبية .

الشكل (٦– ١)

الهيكل التنظيمي لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود



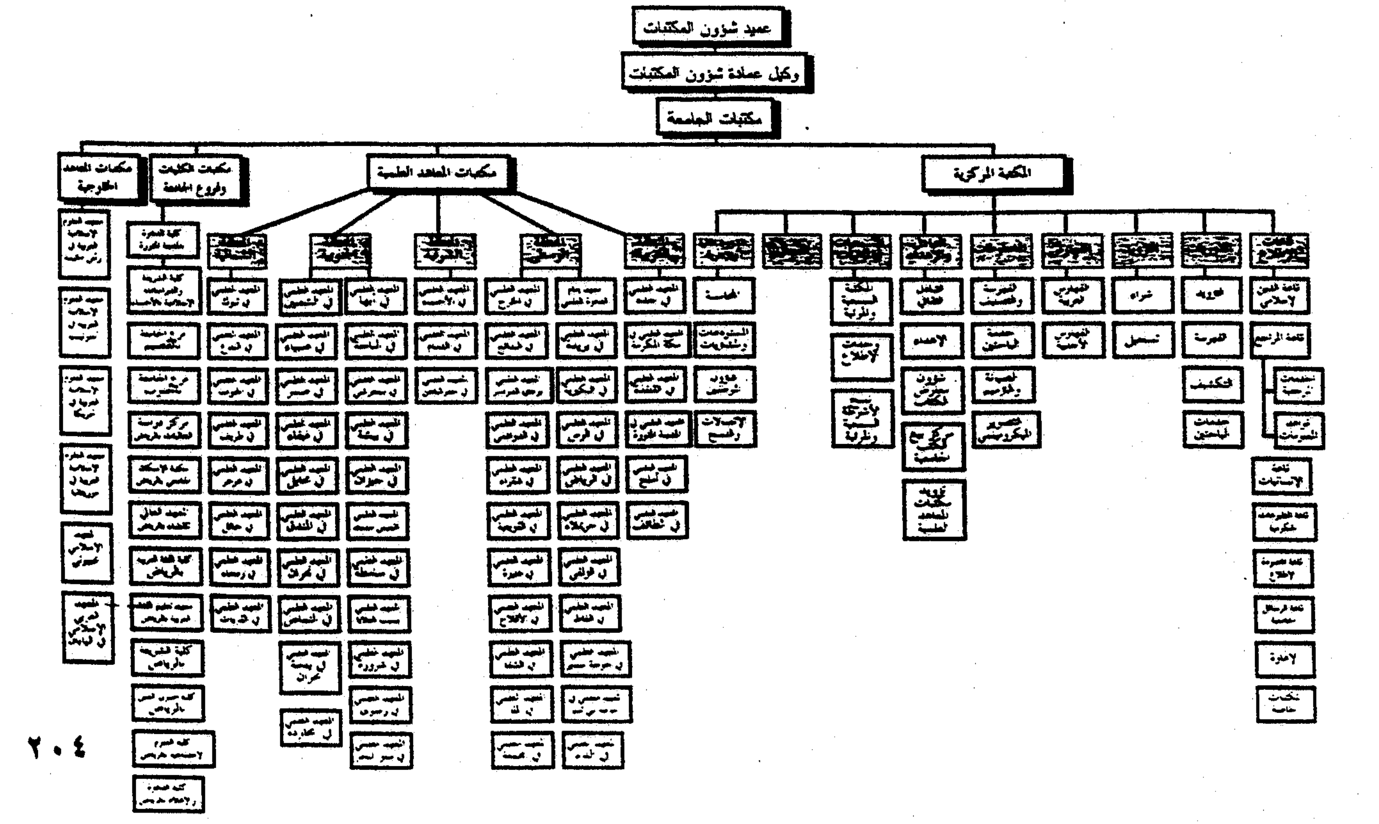
ب - جامعة الإمام :

كانت نواة المجموعات المركزية للأطاريح موجودة لدى المكتبة المركزية التي أسست عام١٣٩١هـ/١٩٧١م ، كما كانت موجودة لدى مكتبات الكليات والأقسام المختلفة بأعداد متفاوتة ؛ من أكبرها الأعداد الموجودة لدى مكتبة المعهد العالي للقضاء لأن الدراسة فيه تقتصر على مرحلتي الماجستير والدكتوراه فقط وبالتالي ينتج أطاريح عديدة ، إضافة إلى أنه - كما سبق ذكره - كان أول مؤسسة علمية في المملكة تفتح فيها أقسام دراسات عليا ، واستمر الوضع على هذا حتى انتقال الجامعة إلى مبناها الحديث عام ١٤١١هـ/١٩٩١م حيث جرى تجميع الأطاريح في جهة مركزية واحدة هي " قاعة الرسائل الجامعية " في المكتبة المركزية ، مع وجود أعداد محدودة منها في الكليات والأقسام المختلفة بعد الانتقال وبخاصة المكرر منها .

وكان يشرف على قاعة الرسائل الجامعية بعد الانتقال إلى المبنى الجديد مكتبي يتولى إلى جانب هذا الإشراف على الكتب النادرة ، والكتب المحدودة الإطلاع ، والمكتبات المهداة ، وقاعة الكتب الأجنبية ، ولكن في الآونة الآخيرة ومنذ عام ١٤١٨هـ/١٩٩٨م أصبح متفرغا لهاً ، ويرتبط المشرف عليها بعميد شؤون المكتبات ، وليس له أي صلاحيات إدارية أو فنية أو مالية ، والشكل (٦ - ٢) الذي يمثل الهيكل التنظيمي لعمادة شؤون المكتبات يظهر " قاعة الرسائل الجامعية " ضمن قاعات الإطلاع بالمكتبة المركزية .

الشكل (٦- ٢)

الهيكل التنظيمي لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



ج – جامعة الملك فهد

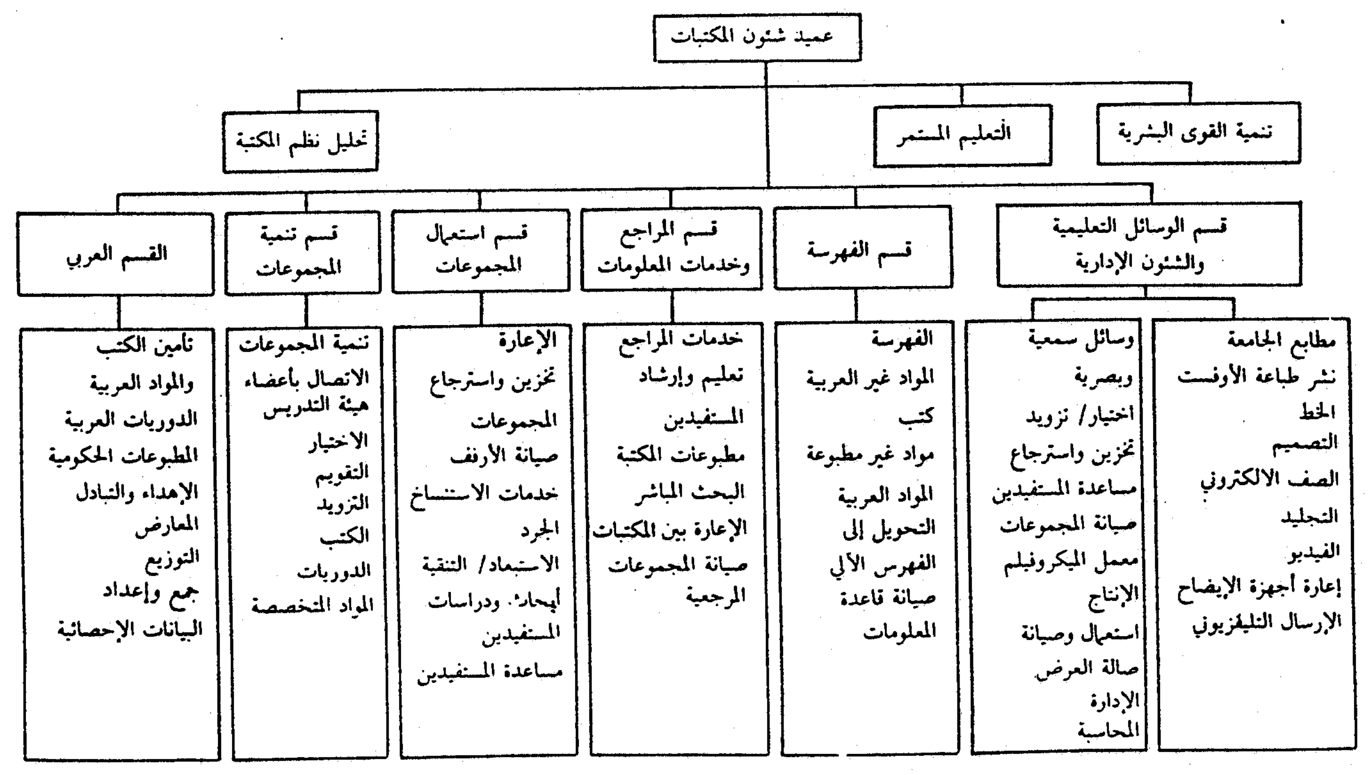
تتميز مجموعة الأطاريح في جامعة الملك فهد بكونها " مركزية " منذ البداية ، وظهرت مع إنشاء المكتبة المركزية بها عام ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م بأعداد ضئيلة أخذت تنمو مع مرور الزمن ، واستمرت المكتبة المركزية المكتبة الوحيدة في الجامعة إلى ما قبل عشر سنوات حيث جرى بعد ذلك إنشاء عدد محدود من المكتبات الفرعية مثل مكتبة كلية تصاميم البيئة ، ومكتبة مركز المعلومات بمعهد البحوث التي تحوي أعداداً محدودة منها .

ولا تحفظ الأطاريح في قاعة مغلقة كما هو الحال في كافة المكتبات الجامعية السعودية ، إذ أنها كانت موجودة في قاعة المراجع في رفوف مستقلة ، وحتى لا تختلط مع كتب المراجع أضيفت لها رموز خاصة فوق رقم الطلب كي تبقيها مع بعضها البعض ، وفي عام ١٤١٧هـ/١٩٩٦م نقلت من قاعة المراجع بنفس الهيئة والتنظيم لتكون بجانب المجموعات العامة في الدور الثالث من المكتبة ، أما الأطاريح التي على هيئة مصغرات فلمية فتوجد مع المواد السمعية والبصرية في المكتبة المركزية في الدور نفسه .

وليس للأطاريح ذكر في الهيكل التنظيمي لعمادة شؤون المكتبات كما يتضح في الشكل (٦-٣) سواء ضمن قسم المراجع وخدمات المعلومات الذي كان يضمها عند إعداد ذلك الهيكل ، أو ضمن أوعية المعلومات المختلفة التي يتولى " قسم تنمية المجموعات " توفيرها .

الشكل (٦-٣)

الهيكل التنظيمي لعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك فهد



مؤشرات الأداء :

تعني هذه الدراسة فيما يتصل بالمؤشرات بشيئين : مدى وجودها أصلاً لدى الجامعات الثلاث وفي مكتباتها المركزية على وجه الخصوص ، وتقويمها إذا وجدت .

أولاً : مؤشرات الأداء الأساسية :

١ – موقع المكتبة المركزية في الجامعة :

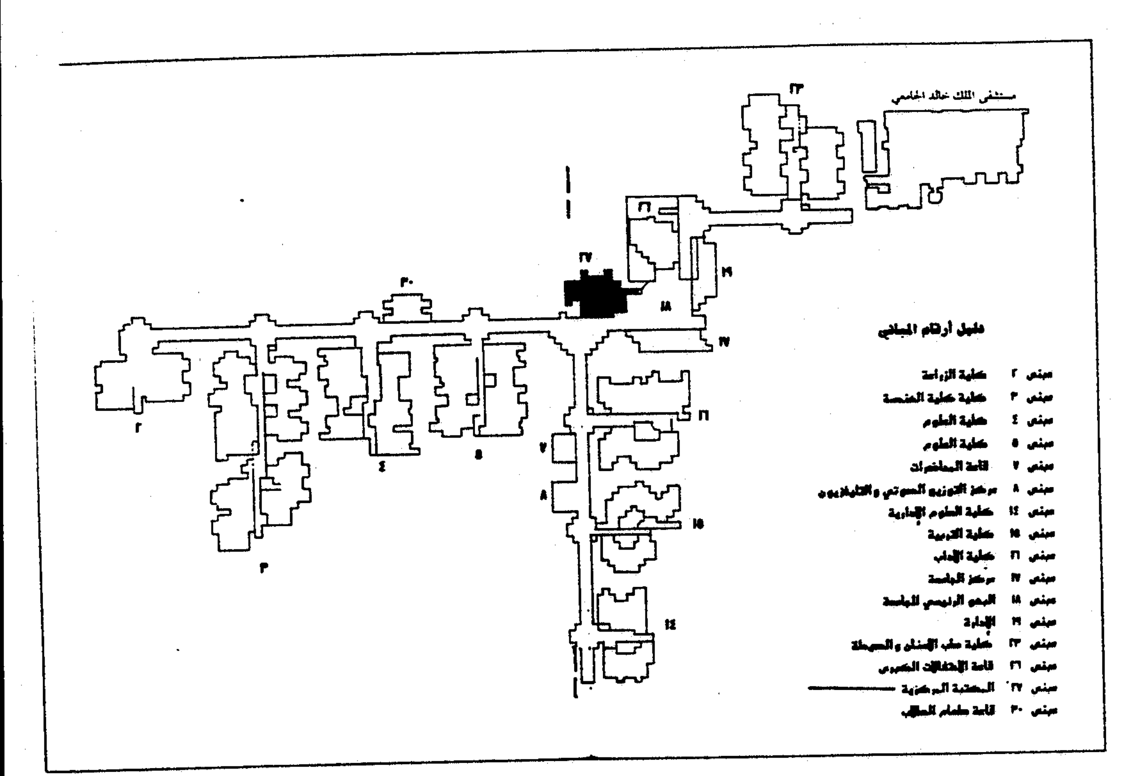
توجد المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث لدى مكتباتها المركزية ، ومواقع تلك المكتبات لها تأثير على مدى الاستفادة منها .

وعلى أي حال ، فقد نصت المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية المذكورة آنفاً على أنه "يجب أن يكون مبنى المكتبة في وسط الجامعة وبين الكليات المختلفة ، ويمكن الوصول إليه بسهولة .."[٥١]

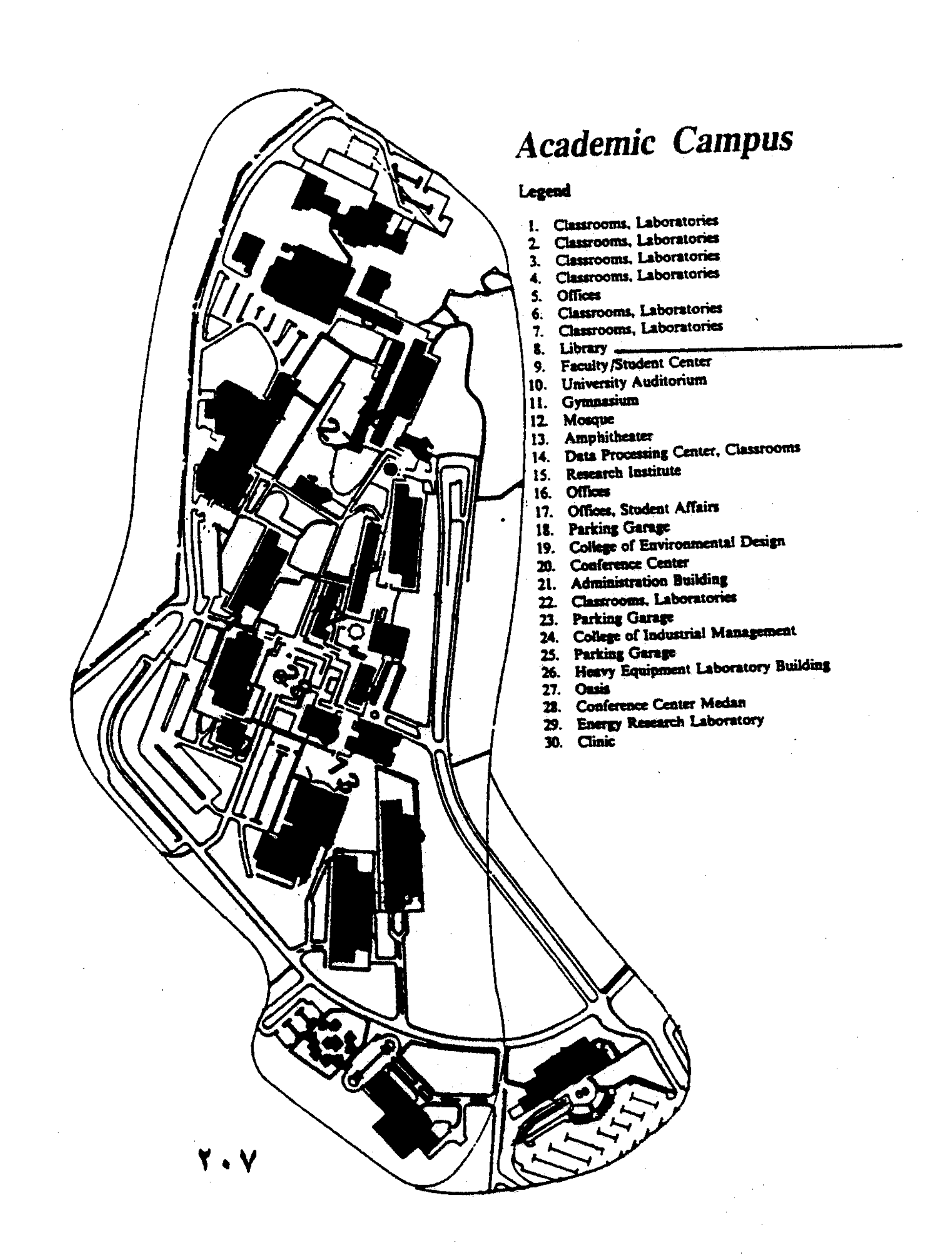
ومن المعروف أن " توسط " مبنى المكتبة المركزية شرط أساس سواء في معايير المكتبات الجامعية السعودية المقترحة أو غيرها كالأميركية مثلاً التي اقتبست منها الأولى ، وقد روعي هذا الأمر في مباني الجامعات الثلاث لأنها حديثة النشأة ، وتظهر خرائط جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد ذلك في الشكلين (٦ – ٤) و (٦ – ٥) ذلك* ، إلا أن الباحث يرى أن توفر " التوسط " للمكتبة المركزية لا يعني دائماً " سهولة الوصول إليها " إذا كانت الجامعة مترامية الأطراف نسبياً كما في جامعة الملك سعود مثلاً ، ولهذا فإن "التوسط" و " سهولة الوصول " ترد في المعايير بصيغ مبهمة لا تحديد لها فيما يتعلق بالمسافة أو الوقت ، وهذا بدوره يثير تساؤلاً عن المسافة " المناسبة " بين المكتبات الجامعية وبين المستفيدين منها .

---

* لم يستطع الباحث العثور على خارطة لجامعة الإمام سواء عن طريق المسؤولين أو المطبوعات ذات العلاقة .



الشكل (٦ – ٤)
موقع المكتبة المركزية في
جامعة الملك سعود



الشكل (٦ – ٥)
موقع المكتبة المركزية في
جامعة الملك فهد

والواقع أن معظم الدراسات المتعلقة بتأثير المسافة (أو تحديدها) على عملية الاستخدام كانت في مجال المكتبات العامة والمتخصصة ومراكز المعلومات كما يذكر فورد Ford[٦] و لم تظفر المكتبات الجامعية – على حد علم الباحث – بشيء من هذا ، ولهذا ستلجأ هذه الدراسة للمكتبات العامة في هذا الشأن لأنها التي بحثت هذا الموضوع في مؤشرات أدائها وفعالياتها .

إن شعار المكتبات العامة هو أنه لا ينبغي أن تبعد المكتبة أكثر من نصف ميل عن المستفيدين[٧] ، وقد استعيرت هذه المسافة في هذه الدراسة لتطبيقها على المكتبات المركزية للجامعات الثلاث ولوجود قاسم مشترك بين المستفيدين من المكتبات الجامعية والمكتبات العامة (بل وسائر أنماط المكتبات الأخرى) وهو ميل المستفيدين إلى بذل أقل جهد للحصول على المعلومات .

وبما أنه من الصعوبة بمكان قياس المسافة بين كل كلية أو قسم وبين المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث ، لهذا فقد تم تحويل مسافة النصف ميل إلى زمن ، حيث بلغ ذلك في المشي المتوسط (غير السريع وغير البطيء) ثماني دقائق ونصف ، بعد أن مشاها الباحث بنفسه وسجلها ، وهذا يعني أن أي مكتبة مركزية في تلك الجامعات الثلاث تبعد عن المستفيدين في كلياتهم بأكثر من ثماني دقائق ونصف في المشي المتوسط السرعة ، تعد بعيدة عنهم .

وللتحقق من ذلك عمد الباحث إلى أبعد الكليات في الجامعات الثلاث لتطبيق ذلك عليها ، وتبين في النهاية أن كافة الكليات في جامعتي الإمام وجامعة الملك فهد لم تزد مدة المشي بينها وبين المكتبات المركزية عن ثماني دقائق ونصف على اختلافات بينها ، أما بالنسبة لجامعة الملك سعود فقد اقترب عدد من كلياتها من الحد الأعلى المذكور ، وتجاوزه في كليتين من كلياتها .

على أن ما سبق لا يكفي للحكم على مدى ملاءمة مواقع المكتبات المركزية الثلاث للمستفيدين ، لأن " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " نصت أيضاً على " سهولة الوصول إليه " ، ومعنى هذا أن هناك عوامل أخرى يجب وضعها في الحسبان وهي عوامل الطقس من حرارة وبرودة ورياح ومطر ورطوبة ، وربما كان أكثر تلك العوامل إزعاجاً هي حرارة الشمس الحارقة في المدينتين (الرياض – الظهران) حيث توجد الجامعات الثلاث والتي لا تخف حدتها في أكثر شهور السنة ، وبخاصة أنه لا يوجد في جامعتي الإمام وجامعة الملك فهد مظلات خرسانية بين الكليات والأقسام وبين المكتبة المركزية لحماية المستفيدين من أشعة الشمس ، كما يضاف إلى عوامل الطقس عامل التضاريس في جامعة الملك فهد لأن المكتبة المركزية فيها تقع في جهة مرتفعة عن سائر الكليات مما يستدعي صعود أعداد كبيرة من الدرج بالنسبة لبعض الكليات ، أو الاستعانة بالمصعد الكهربائي الذي لا يوصل إليها مباشرة ولكنه يقرب إليها مع ما في استخدامه من تأخر وزحام أحياناً ، وهذا كله يتعب ويشق على المستفيدين المتقدمين في السن ، أو المعاقين ، أو ذوي الأمراض المزمنة في الجامعات الثلاث .

ومن الجدير بالذكر هنا أن بعد المكتبة المركزية عن الكلية أو القسم كان السبب الثاني في عدم الاستخدام الكلي للأطاريح في الجامعات الثلاث بالنسبة للأسباب التي تعود إلى المكتبات في هذه الدارسة ، كما كان أيضاً السبب الثاني في عدم الاستخدام لأولئك الذين يكتفون فقط بالأطاريح الموجودة في أقسامهم أو كلياقم ولا يستخدمون المجموعات المركزية للأطاريح في المكتبات المركزية كما سيرد لاحقاً .

وللعوامل المذكورة مجتمعة ، يمكن الحكم على مواقع المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث بـ " مدى سهولة الوصول إليها " ، وليس مجرد " التوسط " بين الكليات كما يتضح من الجدول (٦ – ١) .

وعلى كل حال فإن الباحث يرى أنه كان من الممكن لمواقع المكتبات المركزية في جامعتي الملك سعود وجامعة الإمام أن تكون أقرب للكليات المختلفة فيها عما هو حاصل الآن نظراً لوجود مساحات خالية كبيرة من الأرض بين تلك الكليات والمكتبات ، ولكن ربما كان لظروف الطفرة الاقتصادية التي مر بها البلد ، وتوفر مساحات كبيرة من الأرض لدى تلك الجامعتين عند التخطيط والبناء أثر على ذلك .

الجدول (٦ – ١)

مدى سهولة وصول المستفيدين مشياً من كلياتهم أو أقسامهم إلى المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث

المكتبة	سهلة الوصول (٤ درجات)	سهلة الوصول إلى حد ما (درجتان)	صعبة الوصول (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود			*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*	

٢ – مكان الأطاريح في المكتبة المركزية :

يعد المكان الذي تحفظ فيه الأطاريح من اكثر العوامل تأثيراً في الاستفادة منها على عكس ما قد يتبادر إلى الأذهان لأول وهله .

وتحفظ الأطاريح في جميع الجامعات السعودية في قاعات مغلقة في المكتبات المركزية إلا في جامعة الملك فهد حيث وضعت بجانب المجموعات العامة .

أما السبب في حفظها في صالات مغلقة فيعود – كما ذكر سابقاً – إلى نوع من المغالاة في قيمتها والاهتمام بحفظها وسلامتها أكثر من الاهتمام بالاستفادة منها ، ولهذا توضع في أكثر الأحيان مع المخطوطات أو الكتب النادرة في المكتبات الجامعية السعودية ، وهذا أمر له سلبيات كثيرة وقد لمسها الباحث بالتجربة والمعاناة عند زياراته لتلك المكتبات مرات عديدة للتحقق من الاستشهادات المرجعية بالأطاريح في هذه الدراسة ، وتتجلى تلك السلبيات فيما يلي :

أ – دوام القاعة المغلقة يكون عادةً مقتصراً على الفترة الصباحية فقط ، وهذه الفترة قد لا تكون مناسبة لبعض المستفيدين الذين يكونون مشغولين في تلك الفترة أو تقع أعمالهم في جهات خارج الجامعة ، ويتطلعون للاستفادة من الأطاريح في فترات أخرى مناسبة لهم كفترة العصر أو المساء .

ب – فتح الصالة يكون مرتبطاً بشخص أو أشخاص محدودين ، فإذا تأخروا – وهذا يحدث كثيراً – أو غابوا أو مرضوا أو أجيزوا ، أغلقت الصالة في وجوه المستفيدين في أغلب الأحيان ، وقد شهد الباحث شيئاً من التسيب في الحضور والانصراف والتأخر بعد صلاة الظهر في معظم قاعات الأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية .

ج – بعض الخدمات الضرورية المتعلقة بالأطاريح مثل خدمة التصوير ، أو أجهزة قراءة المصغرات الفلمية لا تكون متاحة في الصالة نفسها بل في جهات أخرى ، فيضطر المستفيد إلى طلب الأذن بالخروج بالأطروحة (أو الأطاريح) من القاعة ، وحينها قد لا يستجاب له ، أو لا يستجاب له إلا على مضض ، وفي هذا كله مضيعة لوقت المستفيدين .

والخلاصة ، أن الباحث يرى بالتجربة العملية أن البداية في وضع العراقيل أمام المستفيدين منها تكمن في حفظها في صالات مغلقة بحجة المحافظة عليها ، مع العلم أن تجربة جامعة الملك فهد التي وضعتها في قاعة المراجع (المفتوحة دائماً) في السابق ثم بجانب المجموعات العامة لاحقاً لم تؤثر على سلامتها أو تتسبب في ضياعها أو إتلافها حيث لم يشك أحد من المسؤولين في المكتبة من ذلك ، ولهذا سيكون تقويم مكانها في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث كما يلي :

الجدول (٦ – ٢)

مكان الأطاريح في المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث

المكان / المكتبة	في قاعة مفتوحة (درجتان)	في قاعة مغلقة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*	

والنقاش السابق يبرز تساؤلاً عن المكان المناسب لها في المكتبات الجامعية ، وقد عرجت على هذا الموضوع دراسة باترسن ووايت وويتاكر Patterson , White , and Whittaker حيث ذكرت أن هناك مدرستين فيما يتعلق بهذا الأمر إحداهما تقول إن الأطاريح يجب أن تعامل مثل الكتب وتوضع في أرفف المجموعات العامة حسب مواضيعها ، وأخرى تقول إن الأطاريح يجب أن تكون في مكان واحد[٨] من المكتبة لأن معظم مستخدميها ممن يعدون أطاريح لهذا يريدونها أن تكون مع بعضها البعض في مكان واحد ، وتميل هذه الدراسة إلى الرأي الثاني وترى على العموم أن وجودها في أرفف خاصة بها في قاعة المراجع ربما كان الوضع المناسب لها لأن ذلك يحقق هدفين أولهما إتاحتها للمستفيدين في أي وقت تقع فيه المكتبة ، وثانيهما أنها تكون تحت مراقبة ونظر المكتبيين المسئولين عن قاعة المراجع الذين لا تخلو منهم تلك القاعة .

٣ – الدوام :

تنص " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " على أن يكون دوام المكتبة اليومي اثنتي عشرة ساعة ، كما أنها يجب أن تفتح أبوابها ثماني ساعات أيام الجمعة والإجازات[٩] ، أما " المبادىء العامة العالمية لقياس الأداء في المكتبات الأكاديمية " الذي أصدرته إفلا IFLA والمذكور آنفاً فلم تحدد ساعات معينة ولكنها ربطتها باحتياجات

الرواد[1] لأن المجموعة التي أعدته وضعت في أولى اعتبارالها آراء المستفيدين واحتياجاتهم .
وعند تطبيق " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " يتضح أن دوام الجهات التي توجد بها الأطاريح في المكتبات المركزية لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام يقل خلال أيام السبت – الأربعاء عن اثنتي عشرة ساعة في اليوم الواحد ، ويقتصر على سبع ساعات فقط من الساعة ٧,٥ إلى ٢,٥ وخلال الفترة الصباحية فقط ، ولا تفتح أيام الجمعة في الفترة المسائية ، ولا في الإجازات (إجازات العيدين) ، أما بالنسبة لمكتبة جامعة الملك فهد فساعات دوامها في أيام السبت – الأربعاء تزيد عن الموجود في تلك المعايير ، وتفتح يوم الجمعة لمدة ست ساعات ، كما تفتح أثناء الإجازات المذكورة جزئياً وذلك لأن الأطاريح موجودة بجانب المجموعات العامة في المكتبات المركزية وليست في قاعة مغلقة كما هو الحال في الجامعتين الآخرين ، وكما ذكر سابقاً .

ومما سبق يتضح أن المكتبتين المركزيتين لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام لا تلبيان " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " ، فيما يتعلق بدوام الجهات التي توجد بها الأطاريح ، أما مكتبة جامعة الملك فهد فتلبي ذلك إلى حد كبير ، ولهذا سيكون التقويم للمكتبات الثلاث فيما يتصل بالدوام كما يلي :

الجدول (٦ – ٣)

دوام الجهات التي توجد بها الأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

الدوام / المكتبة	كافٍ (درجتان)	غير كافٍ (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*	

ومن المعروف أن كثيراً من المستفيدين لا تناسبهم – كما ذكر – الفترة الصباحية التي يقتصر عليها الدوام في الجهات التي توجد بها الأطاريح إما لانشغالهم في تلك الفترة ، أو لأنهم في جهات خارج الجامعة ، ولا يحسب الباحث أنه سيكون في إمكان المكتبتين

المذكورتين زيادة ساعات الدوام في جهات الأطاريح نظراً للكلفة المالية من جراء ذلك والتي لا تقدران عليها ، وربما كان الحل في إخراج تلك الأطاريح من القاعات المغلقة الموجودة فيها ووضعها بجانب المجموعات العامة أو قاعة المراجع ضمن تنظيم معين – كما ذكر سابقاً – ، حتى تكون متاحة للمستفيدين طيلة دوام المكتبة ، كما أنه من الأهمية بمكان فتح المكتبات المركزية في جامعتي الملك سعود والإمام خلال الفترة المسائية ليوم الجمعة ، أما فيما يتعلق بضرورة فتحهما في إجازات العيدين ولو جزئياً فلا يرى الباحث حاجة لذلك حتى لو كانت المعايير المذكورة تنص على ذلك لأن أفراد المجموعة التي أعدت " المبادىء العامة لقياس الأداء في المكتبات الأكاديمية " والمذكورة آنفاً شددوا على مراعاة عنصر "الواقعية"[11] عند إعداد تلك المبادىء ، ولا تحسب هذه الدراسة أن هناك مستفيدين سيذهبون إلى المكتبات في إجازات العيدين في المملكة إلا فيما ندر نظراً للظروف الدينية والاجتماعية الخاصة بها ، وحتى لو فرض جدلاً أن هناك عدداً ضئيلاً سيفعل ذلك ، فإنه لا يبرر فتحها نظراً للتكلفة المالية وصعوبة إقناع العاملين فيها بالعمل في تلك الظروف .

٤ – نظام الأرفف المستخدم للأطاريح :

يقصد بهذا تبني الجهة المسؤولة عن الأطاريح لنظام الأرفف المفتوحة التي تتيح للمستفيدين الوصول مباشرة إلى الأطاريح وتصفح ما يريدونه منها وهو أمر مهم جداً لأنه يسهل عملية الاستفادة منها إلى حد كبير ، وهذا النظام موجود في معظم المكتبات الجامعية السعودية ، وإن لم يتم تطبيقه إلا في السنين الأخيرة إذ كانت أكثر المكتبات الجامعية السعودية تسير على نظام الأرفف المغلقة للأطاريح مغالاة في حمايتها والحفاظ عليها ، وما زال هذا النظام موجوداً في عدد من المكتبات الجامعية العربية التي زار الباحث أعداداً محدودة منها ، أو سمع عنها من قبل بعض العاملين في الجامعات السعودية .

وتتجلى أهميته في توفير وقت المستفيدين والمكتبيين على حد سواء ، بل إن طبيعة بعض الدراسات التي تتطلب مسحاً أو تصفحاً لأعداد كبيرة من الأطاريح لا يمكن إنجازها في حال وجود نظام الأرفف المغلقة ، وكمثال على ذلك فإن الجزء الخاص بالاستشهادات

المرجعية بالأطاريح السعودية في هذه الدراسة ، ما كان ليتم بالنسبة للاطاريح الموجـودة في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى والتي تسير على نظام الأرفف المغلقة لها ، لو لم يكن هنـاك مساعدة استثنائية مشكورة من قبل عميد شؤون المكتبات والمسؤولين عن الأطاريح فيـها بعد أن أُخبروا بطبيعة هذه الدراسة ، ولهذا سيكون التقويم لنظام الأرفف بالنسبة للأطـاريح في المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث إيجابياً ، وكما يظهر في الجدول الآتي :

الجدول (٦ – ٤)

نظام الأرفف المستخدم للأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

نوعية النظام / المكتبة	أرفف مفتوحة (درجتان)	أرفف مغلقة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*	

وهناك أمر آخر يوضح مدى أهمية نظام الأرفف المفتوحة في المكتبات الجامعيـة ، وقد تأكد منه الباحث حين كان يعمل مكتبياً في بعض مكتبات جامعة الملك سعود ، وهـو أن نسبة ليست بالقليلة من المستفيدين لا يجيدون استخدام الفهارس البطاقة ناهيك بالمحسب منها ، وليس لهم رغبة في تدريبهم على ذلك ، ومنهم من يجيدون ذلك ولكن لا يثقـون بدقتها ، أو لا يريدون تضييع الوقت – في نظرهم – في استخدامها ، ولذلك يتوجـهون رأساً للرفوف التي تحوي كافة المواد في الموضوع الذي يبحثون عنه ، أو ببساطة يسـألون عن رقم تصنيفه فيقلّبون ويختارون ما يشاؤن منها ، وما كان ليتحقق لهم العثور على مـا يريدون لو لم تكن مكتباتهم تستخدم نظام الأرفف المفتوحة ، وقد ذكر فورد Ford عنـد ذكر أهمية التصفح ، أن العديد من الدراسات تكشف أن معظـم المسـتفيدين يفضلـون التصفح على الرفوف للعثور على المواد المطلوبة ، وأن ما بين ١٢,١٪ إلى ٧٧٪ من المـواد

المطلوبة (على تفاوت في الدراسات في النسبة المئوية) قد عثر عليها عن طريق التصفح[١٢] .

٥ – مركزية أو لا مركزية الأطاريح :

عند تناول هذا الموضوع يبرز هذا التساؤل :

هل الأفضل جمع كافة الأطاريح وحفظها وتقديم الخدمات المتعلقة بها في جهة واحدة فقط هي المكتبة المركزية في الجامعة ، أم توزيع ذلك في عدة جهات من الجامعة كمكتبات الكليات والأقسام مثلاً ؟

ليس من السهولة بمكان الإجابة القاطعة على هذا التساؤل لأن المركزية واللامركزية في المكتبات الجامعية موضوع متشعب ، وقد طرق كثيراً في دراسات وأدبيات سابقة ولكل منهما إيجابياته وسلبياته ، ولكن عند وضع الواقع في الحسبان ومراعاة الظروف والإمكانات المادية والبشرية للمكتبات الجامعية السعودية بغض النظر عن الدراسات الأخرى التي تمت في ظروف وبلدان مختلفة ، وبعد أن أمضى الباحث زمناً ليس بالقصير في محاولة تقصي كل ما يتعلق بالأطاريح في الجامعات الثلاث ، وزياراته المتكررة لكافة ا لجهات التي توجد بها الأطاريح في الجامعات السعودية ، تميل هذه الدراسة إلى تفضيل نظام المركزية في المكتبات الجامعية السعودية بالنسبة لحفظ الأطاريح وتقديم الخدمات ذات الصلة بها ، وبالتالي تدعو إلى تجميع كافة الأطاريح التي توجد في مكتبات الأقسام أو الكليات أو مراكز البحوث أو غيرها وضمها إلى المجموعات المركزية للأطاريح التي تكون عادة في المكتبات المركزية للجامعات السعودية للأسباب التالية :

أ – الطبيعة الخاصة للأطاريح مقارنة بأوعية المعلومات الأخرى وبخاصة فيما يتعلق بصعوبة الحصول عليها ، وأدوات الاسترجاع البيبليوجرافية الخاصة بها ، وطرق حفظها وتنظيمها وصيانتها ، والخدمات الخاصة بها ذات الاختلاف عما سواها من الأوعية الأخرى .

ب – جمع الأطاريح في جهة مركزية واحدة في الجامعة يتيح توفر نسخ عديدة للأطروحة الواحدة ، وهذا يتيح تقديم خدمات متنوعة حيالها سواء داخل الجامعة أو خارجها مثل خدمات الإطلاع الداخلي والإعارة الخارجية والإعارة المتبادلة والتصوير وغيرها ، كما أنه يوفر على المستفيدين التنقل من جهة إلى أخرى في الجامعة بحثاً عن الأطاريح ذات العلاقة بمجال دراساتهم ، وبخاصة أنه توجد أحياناً لدى بعض الجهات في الجامعات السعودية أطاريح لا تتوفر في المكتبات المركزية لها ، ولكنها على أي حال ليست كثيرة كما هو الحال في الجامعات الثلاث المبحوثة .

ج – ما يوجد عادة من أطاريح خارج المكتبات المركزية للجامعات السعودية لا يقارن عددياً بالمجموعات المركزية لها داخل تلك المكتبات ، ولهذا يكون اقتصار بعض المستفيدين على ما يوجد في مكتبات أقسامهم أو كلياتهم لا لشيء إلا لقربها منهم بدلاً من الذهاب إلى المجموعات المركزية لها له محاذيره العلمية حيث يحرمهم من الإطلاع على أطاريح مختلفة في مجال دراساتهم وبحوثهم لا تتوفر في تلك الجهات القريبة منهم ، إضافة إلى أن تشابك العلوم وعلاقات بعضها ببعض وبخاصة في العصر الحديث يجعل المجموعات المركزية للأطاريح هي المكان الوحيد في الجامعة الذي يجد فيه المستفيدون كل الأطاريح ذات الصلة من قريب أو بعيد،بشكل مباشر أو غير مباشر بمجالات اهتمامهم .

د – معظم الجهات التي تقتني الأطاريح خارج المكتبات المركزية للجامعات السعودية غير تابعة لعمادات شؤون المكتبات فيها ، وعلى سبيل المثال فإن معظم الأطاريح الموجودة في تلك المكتبات لدى جامعة الملك سعود ، وجامعة الإمام ، وجامعة الملك فهد غير منظمة ، وليست ذات دوام منتظم ، وأكثرها لا يوجد لديها فهارس بمقتنياتها ، ولا خدمات تقدمها للمستفيدين ، كما أن العاملين فيها غير مؤهلين لأنهم غير متخصصين في مجال المكتبات والمعلومات ، فهم إما أحد المعيدين أو المحاضرين بدوام جزئي أو موظف يعمل في سكرتارية القسم أو موظف إداري ، وعلى الإجمال فإن إطلاق مسمى " مكتبة " على معظمها إنما هو من قبيل المجاز وليس من قبيل الحقيقة والواقع ، كما أن محاذير فقد أو ضياع بعض الأطاريح في تلك الجهات وارد لعدم وجود عُهَد أو جرد على القائمين عليها ،

أو لمجاملة بعض المستفيدين المتنفذين في القسم أو الكلية ، إضافة إلى سرعة تغير القائمين عليها بحيث لا يمكنهم ذلك من اكتساب أي خبرات ذات صلة بها يمكن أن تفيد الباحثين والمهتمين بها .

وليس معنى تفضيل المركزية للأطاريح افتتاح أقسام خاصة بها في المكتبات المركزية للجامعات السعودية ، فذلك أمر غير مبرر وغير ممكن ، وليس معناه أيضاً إيداعها في صالات مغلقة خاصة إذ في هذا سلبيات كثيرة سبق الحديث عنها ، ولكن المقصود بذلك وضع كافة الأطاريح الموجودة في أي جهة من الجامعة لدى المكتبة المركزية ضمن تنظيم خاص يضمن بقائها مع بعضها البعض بحيث لا تختلط بمواد المكتبة الأخرى ، كما يضمن إبقائها تحت نوع من الرقابة من قبل العاملين في المكتبة .

وعلى الرغم من أن الجامعات الثلاث تسير – رسمياً – على نظام المركزية فيما يتعلق بإيداع وحفظ وتنظيم وخدمات الأطاريح ، إلا أن جهات كثيرة فيها ما زال لديها مجموعات من الأطاريح وبخاصة مكتبات الأقسام والكليات ومراكز البحوث ، بل وما زالت التعليمات والإجراءات تنص على إيداع نسخة لدى القسم الذي أجيزت فيه أي أطروحة في كافة الجامعات الثلاث وهذا فيه شيء من " التناقض " مع " مركزية " الأطاريح في تلك الجامعات ، وفي ضوء ذلك يمكن تقويم هذه المركزية فيها في الجدول الآتي :

الجدول (٦ – ٥)

مركزية الأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

مركزية الأطاريح / المكتبة	متحققة (٤ درجات)	متحققة إلى حدما (درجتان)	غير متحققة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*	

ومن الجدول (٦ – ٥) يتبين أن مركزية الأطاريح في الجامعات الثلاث موجـودة ومتحققة ولكن إلى حد ما ، ما دام هناك جهات تحتفظ بأطاريح أو يودع لديها أطـاريح خارج نطاق المجموعة المركزية لها في تلك المكتبات المركزية .

٦ – إيداع الأطاريح :

نظراً لأن الحصول على الأطاريح أصعب منه في أوعية المعلومات الأخرى التي يمكن عادةً شراؤها بسهولة ، إضافة إلى عدم وجود تعاون فيما يتعلق بإهدائـها وتبادلها بـين الجامعات الثلاث وبين الجامعات السعودية الأخرى ناهيك بالعربية أو الأجنبيـة منـها ، واقتصار ما يمكن شراؤه منها على الأطاريح الأجنبية وكلها بلغات أجنبية عـبر مؤسسـة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U . M . I وإلى حد أقل عن طريق مركـز الـتزويد بالوثائق في المكتبة البريطانية The British Library Document Supply Centre .

لهذا كله كان الإيداع هو المصدر الأهم في تنمية مجموعات الأطاريح في المكتبـات المركزية للجامعات الثلاث بل والوحيد في المكتبة المركزية لجامعة الإمام .

و لا حاجة للتفصيل فيما يختص بعملية إيداع الأطاريح من قبـل أعضـاء هيئـة التدريس في الجامعات الثلاث لأنها مذكورة في الفصل الخامس من هذه الدراسة ، وقـد خلصت إلى عدم وجود أنظمة إيداع إلزامية مكتوبة لدى الجامعات الثلاث فيمـا يتعلـق بالأطاريح التي أجازتها ، أو بأطاريح أعضاء هيئة التدريس السعوديين أو غير السـعوديين عند التعيين والذين حصلوا عليها من جامعات أخرى ، وهذا كان السبب الرئيسي في عدم الإيداع في الجامعات الثلاث .

وفي غياب أنظمة إيداع إلزامية ، حلت بعـض التعليمـات والإجـراءات لـدى الجامعات الثلاث محلها ، ولكنها لم تطبق إلا منذ عشـر سـنوات تقريبـاً ، و لم يكـن تطبيقها حازماً أو شاملاً حتى الآن ، ولهذا كان النقـص والخلـل في عمليـة الإيـداع

واضحـــاً ، وانعكـــس علـــى تنميـــة مجموعـــة الأطـــاريح في الجامعـــات الثـــلاث ، والجدول (٦ – ٦) يوضح تقويم هذه العملية في الجامعــــات الثــــلاث .

الجدول (٦ – ٦)

إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

إيداع الأطاريح / المكتبة	متحقق (٤ درجات)	متحقق إلى حد ما (درجتان)	غير متحقق (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*	

ومنه يتبين أن إيداع الأطاريح في المكتبات للجامعات الثـــلاث متحقـــق ولكـــن إلى حد ما لأن هناك (٤١,٤٪) من عينة أعضاء هيئة التدريـــس منـــها لم يودعـــوا أطاريحـــهم ، كما أن هذه النسبة ترتفع لدى بعـــض الفئـــات لتصـــل إلى (٦١,٦٪) كمـــا هـــو الحـــال بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس غير السعوديين ، وكما ورد في هـــذه الدراســـة آنفـــاً .

٧- إتاحة وصول الإناث للأطاريح :

تتيح كافة الجامعات السعودية (عدا جامعـــة الملـــك فـــهد) للإنـــاث مجـــال الدراسة سواء في المرحلة الجامعية أو مرحلـــة الدراســـات العليـــا ، ويمثلـــن شـــريحة لا يستهان بها في تلك الجامعات ، وعلى سبيل التوضيـــح فـــإن إطـــار عينـــة الإنـــاث في هذه الدراسة يبلغ ٥٨٦ يمثلن ١٤,٧٪ مـــن الإطـــار العـــام للعينـــة ذكـــوراً وإناثـــاً ، وتزداد أعدادهن ونسبهن المئوية سنة بعد سنة ، وواجـــب المكتبـــات الجامعيـــة تلبيـــة احتياجاتهن لأنهن يمثلـــن فئـــة لا ينبغـــي تجاهلـــها لا ســـيما وأن مجـــال دراســـتهن أو تدريسهن يقتضي الوصول إلى كافة أوعيـــة المعلومـــات المتوفـــرة شأنـــــهن في ذلـــك

شأن الذكور ، وهو ما لا يتسنى لهن ، أو لا يتسنى إلا بدرجة محدودة جداً ، وقد ذكرن ذلك في أول قائمة الأسباب التي تجعلهن لا يستفدن من الأطاريح إلا بشكل محدود جداً ، كما أوردنه في مقترحاتهن لتسهيل سبل الاستفادة منها من خلال الاستبانة الموزعة على عينة منهن ، وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد ، وفيما يلي توضيح لذلك في كل جامعة على حدة :

أ – جامعة الملك سعود :

توجد لدى هذه الجامعة مكتبتان خاصتان بالإناث هما " المكتبة المركزية للطالبات " وهي خاصة بالكليات النظرية ، " ومكتبة مركز الدراسات الجامعية للبنات " وهي خاصة بالكليات العلمية ، وبهما عدد ضئيل من الأطاريح حيث يوجد لدى الأولى (٥٣) أطروحة دكتوراه ولدى الثانية (١٥) منها ، ولا يمثل مجموعهما شيئاً مقارنةً بالأطاريح الموجودة بالمكتبة المركزية للجامعة ، وعلى الرغم من هذا فإنه لا يتاح للإناث في الجامعة زيارة المكتبة المركزية (ومن ثم زيارة القاعة الخاصة بالأطاريح) إلا في يوم واحد هو يوم الخميس ولفترة واحدة هي الفترة الصباحية ، وهي فترة لا تكفيهن كما أفصحن عن ذلك من خلال الإستبانة المذكورة ، كما أن يوم الخميس (المخصص لهن) يعد يوم إجازة لا يناسب البعض منهن .

ب – جامعة الإمام :

يعد وصول الإناث للمجموعات المركزية للأطاريح فيها أكثر صعوبة مما هو موجود في جامعة الملك سعود لأنه لا يوجد أطاريح في المكتبة الوحيدة المخصصة لهن وهي " مكتبة مركز دراسة الطالبات "، ولا يسمح لهن بارتياد المكتبة المركزية للجامعة حيث الأطاريح ولا حتى في يوم واحد من الأسبوع كما هو الحال في جامعة الملك سعود ، ولذلك تضطر الجهة المسؤولة عن الأطاريح في المكتبة المركزية إلى إرسال المطلوب منها من قبلهن لمركز دراسة الطالبات للإطلاع عليها وتصوير أجزاء محدودة منها ومن ثم إعادتها ،

وكما هو واضح فإن هذا الإجراء غير فعال ومحدود الفائدة ويأخذ الكثير من الوقت والاتصالات سواء بالنسبة للمستفيدين أو المسؤولين عنها ، ولهذا كانت أولى مقترحات الإناث في هذه الجامعة بالنسبة للإطاريح فتح المكتبة المركزية لهن في أيام وفترات معينة للاستفادة منها بشكل مباشر لأن المستفيد أعرف بحاجته من غيره .

ج – جامعة الملك فهد :

على الرغم من أن الدراسة في جامعة الملك فهد تقتصر على الذكور دون الإناث ، إلا أن المكتبة المركزية فيها تتيح لهن الاستفادة من كافة مقتنياتها ومنها الأطاريح من خلال تخصيص فترة مسائية لهن في كل يوم خميس ، وهي لفته حسنة تمثل ما يجب أن تكون عليه الجامعة في خدمتها للمجتمع .

وكما أفاد مكتبي خدمات المراجع والإعارة في المكتبة المركزية فإن المكتبة تمدهن بالقوائم البيليوجرافية المطلوبة مجاناً ، كما توفر لهن خدمات الاتصال المباشر On - Line ذات العلاقة بالأطاريح مقابل رسوم لا تتجاوز التكلفة ، وذكر أن الإناث كثيرات الاستخدام للأطاريح وللخدمات المتعلقة بها ، وهذا يعود إلى أن المنطقة الشرقية من المملكة يوجد بها نساء كثيرات منخرطات في الدراسات العليا سواء في جامعة الملك فيصل الموجودة هناك ، أو في كثير من جامعات المملكة ، أو حتى في الخارج .

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن تقويم خدمة إتاحة الأطاريح للإناث في الجامعات الثلاث في الجدول الآتي :

الجدول (٦ – ٧)

إتاحة وصول الإناث للأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

المكتبة / مدى الإتاحة	ميسرة (٤ درجات)	ميسرة إلى حد ما (درجتان)	غير ميسرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام			*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*		

ويلاحظ في الجدول (٦ – ٧) أن تقويم المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد كان أعلى من نظيره في جامعة الملك سعود على الرغم من أنهما لا يفتحان المكتبة المركزية للإناث إلا يوماً واحداً وخلال فترة واحدة ، وهذا يعود إلى أن جامعة الملك فهد غير ملزمة أساساً بخدمة الإناث لأنه – كما ذكر – لا يوجد إناث يدرسن بها ، بينما جامعة الملك سعود التي تعد من أكبر الجامعات السعودية في عدد الإناث التي يدرسن بها لا تتيح ذلك لهن إلا من خلال فترة محدودة .

٨ – المقتنيات من الأطاريح :

أولاً : العدد :

من الواضح أن الشرط الأول لتحقق الاستفادة من الأطاريح هو توفرها وإتاحتها للمستفيدين ، وكما كان متوقعاً لم يرد في " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " أو "معايير جمعية المكتبات الجامعية والبحثية الأمريكية ACRL " عدد معين للأطاريح التي يجب أن تتوفر في المكتبات الجامعية بالنسبة لعدد المستفيدين الفعليين والمحتملين وهم في الغالب أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ، وذلك لتقويم هذا المؤشر في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث ، ولهذا لجأت هذه الدراسة في عملية التقويم وفي عملية المفاضلة بين تلك المكتبات إلى المتوسطات الحسابية وعلى مرحلتين :

– المرحلة الأولى : إعداد متوسط عام لأعداد الأطاريح في كافة المكتبات المركزية الثلاث وذلك بقسمة عدد العناوين الموجودة فيها وحتى العام ١٤١٧هـ/١٩٩٧م على عدد المستفيدين الفعليين والمحتملين فيها وهم أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا الذين تم حصرهم في هذه الدراسة في إطار العينة بـ ٣٩٨٧ كما ورد سابقاً ، حتى يتبين نصيب كل مستفيد على حدة منها .

– المرحلة الثانية إعداد متوسط لأعداد الأطاريح في كل مكتبة على حدة وذلك بقسمة عدد العناوين الموجودة فيها وحتى العام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م على عدد أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا والذين تم حصرهم في هذه الدراسة في إطار العينة ، حتى يتبين نصيب كل مستفيد على حدة منها ، ثم مقارنته بالمتوسط العام للجامعات الثلاث ، وعلى ضوئه تتم المفاضلة .

جدول (٦ – ٨)

توزيع المقتنيات من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث حتى العام ١٤١٧هـ/١٩٩٧م على عدد المستفيدين فيها

المكتبة	عدد العناوين	عدد المستفيدين	متوسط نصيب المستفيد	المتوسط العام في الجامعات الثلاث
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	٣٨٣٩	٢٤٥٤	١,٩	**١,٨ أطروحة**
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	٤٣٩	٨٣٨	٠,٥	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	٢٨٨٧	٦٩٥	٤,٢	
المجموع	٧٢١٩	٣٩٨٧	–	

ومن الجدول (٦–٨) يتضح أن المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد يحظى فيها المستفيد الواحد بأعلى معدل وهو ٤,٢ أطروحة ، ثم يليه وبفارق كبير المستفيد في مكتبة جامعة الملك سعود وهو (١,٩) أطروحة لكل مستفيد ، ثم يليه وبفارق كبير أيضاً المستفيد في مكتبة جامعة الإمام وهو ٠,٥ أطروحة لكل مستفيد ، وتعود هذه الفوارق إلى عوامل كثيرة بعضها راجع لتلك المكتبات ، وأخرى لا دخل لها فيها ، وللتفصيل :

أ – مصادر الاقتناء للأطاريح في المكتبة المركزية لجامعة الملك فهد حسب المتوفر منها عام ١٤١٧هـ/١٩٩٧م هي : الإهداء – الشراء – الإيداع .

أما الإهداء فيمثله ٢١١٧ أطروحة على هيئة مصغرات فلمية ، تلقتها المكتبة هدية من الملحقية الثقافية السعودية في أمريكا تمثل ٧٣,٣٪ مما لديها من كافة الأطاريح ، ويمثل الشراء المصدر الثاني للاقتناء حيث كانت نشطة في شراء الأطاريح وبخاصة في السنوات الماضية وقبل ترشيد الأنفاق في المكتبات الجامعية السعودية عموماً ، وعلى سبيل المثال فقد بلغ عدد ما اشترته من الأطاريح خلال الأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٥م فقط ٩٦ أطروحة معظمها من مؤسسة U . M . I ويقوم بذلك " قسم تنمية المجموعات المكتبية " بناءً على مقترحات أعضاء هيئة التدريس أو اجتهاداته .

أما الإيداع فيأتي في المرتبة الثالثة في عملية الاقتناء ، ويأتي عن طريق إيداع الأطاريح المجلزة من قبل الجامعة ، وهي على أي حال ليست كبيرة إذ لم يتجاوز عدد الأطاريح التي أجازتها الجامعة حتى العام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ٣٧ أطروحة دكتوراه ، كما يأتي عن طريق إيداع أعضاء هيئة التدريس لأطاريحهم التي حصلوا عليها من جامعات أخرى على الرغم من أنه لا يفعل ذلك إلا ٥٤,٢٪ منهم فقط كما ذكرت الدراسة آنفاً .

ولعل خير مؤشر على قلة الإيداع أياً كان مصدره مقارنةً بالشراء ، اقتصار الإيداع في عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م على ٣ أطاريح بينما كان الشراء لـ ٦١ أطروحة .

ب - مصادر الاقتناء للأطاريح في المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود حسب المتوفر منها عام ١٤١٧هـ/١٩٩٧م هي : الإيداع - الإهداء - الشراء .

ويمثل الإيداع المصدر الأول للاقتناء ويمثل ٥١,١٪ ولا يعود ذلك لكثرة الأطاريح المجازة لدى الجامعة إذ لم يتجاوز عددها ٣٧ أطروحة دكتوراه حتى العام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م لأنها تأخرت كثيراً في فتح برامج الدكتوراه لديها مقارنةً بالجامعات السعودية ، ولا يعود أيضاً إلى حماس أعضاء هيئة التدريس فيها إذ لم يتجاوز من أودعوا أطاريحهم ٥٧,١٪ منهم كما مر سابقاً ، ولكن يعود إلى عامل واحد هو ضخامة عدد أعضاء هيئة التدريس فيها مقارنةً بالجامعات السعودية الأخرى وعلى سبيل المثال فقد بلغ عددهم في هذه الدراسة ١٥٢٨ مقارنةً بـ ٤٤٠ لدى جامعة الإمام و ٣٩٢ لدى جامعة الملك فهد ، أما المصدر

الثاني للاقتناء فهو الإهداء ويمثل ٤٥,٧٪ من المقتنيات ومعظمه تقريباً أهـدي مـن قبـل الملحقية الثقافية السعودية في أميركا التي أرسلت إلى الجامعة ١٧٧٩ أطروحة دكتوراه على هيئة مصغرات ، أما الشراء فلا يمثل إلا نسبة صغيرة لا تتجاوز ٣,٢٪ من المقتنيات ويقـوم بعملية الشراء والاختيار غالباً قسم التزويد بعمادة شؤون المكتبات ، وقد لاحظ الباحث أن ما يشترى من أطاريح لا يدمج مع المجموعات الخاصة بالأطاريح بل يعامل معاملة الكتـب ويوضع حسب الموضوع مع الكتب ، ولهذا فهذه المجموعة المشتراة التي يصل عددهـا إلى ١٢٥ أطروحة دكتوراه حتى عام ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م موزعة ومتفرقة في ثنايا المكتبة .

ج – المصدر الوحيد لاقتناء الأطاريح في جامعة الإمام هو الإيداع ، ويتم ذلك عن طريـق إيداع الأطاريح المجازة من قبلها ، أو إيداع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لأطاريحهم الـتي حصلوا عليها من جامعات أخرى .

وعلى الرغم من أن الجامعة تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الأطاريح بـين الجامعـات السعودية الأخرى ، إذ أجازت حتى عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ٥٧٥ أطروحة دكتـوراه ، تمثل ٣٣,٧٪ من مجموع ما أجيز في جامعات وكليات المملكة – كما مر سـابقاً – إلا أن عملية الإيداع لا تتم بشكل شامل ولعل خير مثال على ذلك يتضح من الجدول ٦–٨ وهو عدم وجود أكثر من ٤٣٩ أطروحة دكتوراه فيها حتى العام ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، كمـا أن أعضاء هيئة التدريس لا تتجاوز نسبة الإيداع لأطاريحهم التي حصلوا عليها من جامعات أخرى على ٥٩,٥٪ منهم .

ولعل أهم الأسباب في قلة عدد الأطاريح فيها مقارنة بالمكتبتين المركزيتين لجامعـة الملك سعود وجامعة الملك فهد هو عدم إرسال أعداد كبيرة من الأطاريح من قبل الملحقيـة الثقافية السعودية بأميركا إليها كما فعلت مع الجامعتين المذكورتين ربما لأن الملحقية كانت تحسب – خطأ – أنها لن يستفاد منها فيها لأنها جامعة نظرية وأن التخصصات الموجـودة فيها تقتصر على علوم الدين الإسلامي واللغة العربية وآدابها ، هذا إضافـة إلى أن شـراء الأطاريح لم يدرجه قسم التزويد بعمادة شؤون المكتبات ضمن أوعيـة المعلومـات الـتي تشتري للمكتبة بل إن القسم لا شأن له بأي شيء يتصل بالأطاريح حتى المجازة منها مـن

قبل الجامعة إذ تذهب رأساً لقسم التصنيف والفهرسة ثم إلى القاعة المخصصة لها ، ولهذا لم يتم شراء أي أطروحة ، مع العلم أن مؤسسة U . M . I لديها أطاريح عديدة تناسب الكثير من التخصصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية الموجودة في الجامعة .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقويم مؤشر الأداء بالنسبة لعدد المقتنيات من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث في الجدول الآتي :

الجدول (٦ – ٩)

تقويم نصيب المستفيد الواحد من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث خلال العام ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م مقارنة بالمعدل العام (١,٨) أطروحة

المكتبة	المعدل	أعلى بكثير من المعدل العام (أربع درجات)	أعلى بقليل من المعدل العام (درجتان)	أقل بكثير من المعدل العام (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	١,٩		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	٠,٥			*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	٤,٢	*		

ومن الجدول ٦–٩ يتضح أن أعلى تقويم بالنسبة لنصيب المستفيد الواحد من الأطاريح كان للمكتبة المركزية بجامعة الملك فهد بمعدل ٤,٢ أطروحة للمستفيد ، فالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود وبفارق كبير بمعدل ١,٩ أطروحة ، فالمكتبة المركزية بجامعة الأمام بفارق كبير أيضاً بمعدل ٠,٥ أطروحة .

وقبل الانتقال إلى موضوع آخر لابد من الإشارة إلى أن ما يقصد به هنا بـ "مقتنيات الأطاريح " مقصور على المجموعات المركزية للأطاريح الموجودة في المكتبات الثلاث ، ولا يشمل الموجود منها في مكتبات الأقسام أو الكليات أو مراكز البحوث أو غيرها لأن معظم الموجود فيها نسخ مكررة من الموجود في المجموعات المركزية كما ذكر ذلك المسؤولون والقائمون على الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث .

كما أنه يجب الإشارة إلى ما تمثله المصغرات من نسبة كبيرة في مقتنيات الأطاريح ، بلغت – كما ذكر – لدى المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد ٧٣,٣٪ منها ، ولدى المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود ٤٥,٧٪* ، ولكن معظمها لم يصنف ويفهرس ، وهذا معناه صعوبة الوصول إليها من قبل المستفيدين بسهولة ، كما أن فيه دعوة للمسؤولين في المكتبات الجامعية السعودية لإبداء المزيد من الاهتمام بالمصغرات والأقراص المدمجة ، والتعامل معها بواقعية لأنه سيأتي وقت لا تستطيع فيه تلك المكتبات استيعاب الأطاريح الورقية ، بل قد حصل ذلك الآن لدى المكتبة المركزية ، بجامعة الملك فهد حيث وجد الباحث أن الرفوف الخاصة بالأطاريح الورقية مزدحمة جداً ولا تحتمل المزيد ، أو لا تستطيع تلك المكتبات الحصول على الأطاريح المطلوبة إلا على هيئات غير ورقية في المستقبل القريب .

ثانياً : التنوع اللغوي للأطاريح المقتناة :

يعكس التنوع اللغوي للأطاريح في المكتبات الجامعية مدى اهتمام القائمين عليها بخدمة كافة فئات المستفيدين ، والحرص على إيداع اطاريح كافة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بأي لغة كانت حتى تتسم مجموعة الأطاريح لشراء بثراء لغوي تقتضيه الكثير من برامج الدراسات الجامعية والعليا ، والجدول(٦–١٠)يبين مدى توفر هذا المؤشر في المكتبات الثلاث ، ومنه يتضح ما يلي :

الجدول (٦–١٠)

التنوع اللغوي للأطاريح المقتناة في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	المقتنيات			
	عدد العناوين باللغة العربية	٪	عدد العناوين باللغات الأجنبية	٪
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	٢٧٥	٧,١	٣٦١٨	٩٢,٩
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	٤٣٩	١٠٠	–	–
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	–	–	٢٨٨٧	١٠٠

* المجموعة المركزية للأطاريح بجامعة الإمام كلها ورقية .

أ- المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود هي المكتبة الوحيدة بين المكتبات الثلاث التي توجد بها أطاريح باللغة العربية وبلغات أجنبية ، وإن كانت الأطاريح التي باللغة العربية لا تمثل إلا ٧,١٪ كما بينها الجدول (٦-١٠) وهذا يعود لسببين أولاهما أن معظم أطاريح أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حصلوا عليها من الخارج وبلغات أجنبية ولا يستثنى من ذلك حتى المتخصصين في اللغة العربية وآدابها وذلك قبل افتتاح برامج الدكتوراة في الجامعة والجامعات السعودية الأخرى ، وثانيهما عدم إيداع كافة أعضاء هيئة التدريس لأطاريحهم التي أعدوها باللغة العربية كما ذكر ذلك بالتفصيل فيما سبق .

ب- المكتبة المركزية بجامعة الإمام لا تحوي أطروحة واحدة بلغة أجنبية على الرغم من وجود عدد لا يستهان به من أعضاء هيئة التدريس فيها الذين حصلوا عليها من الخارج وبلغات أجنبية في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية أو التربوية ، وعلى الرغم من وجود تخصصات تدرس في مجال تلك العلوم في الجامعة في المراحل الجامعية وبرامج الدراسات العليا، وتحتاج إليها وهذا راجع في المقام الأول إلى عدم التزام كافة أعضاء هيئة التدريس فيها بإيداع أطاريحهم .

ج- المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد قد لا ينتظر منها الكثير فيما يختص بالتنوع اللغوي للأطاريح الموجودة فيها ، لأن لغة التدريس في الجامعة عموماً باللغة الإنجليزية ، كما أن معظم التخصصات الموجودة في المراحل الجامعية ومرحلة الدراسات العليا بها تقع في مجالات العلوم البحتة والتطبيقية التي تعد أطاريحها غالباً باللغة الإنجليزية ، ولكن وجود قسم للدراسات الإسلامية والعربية بها يتولى تدريس مواد يجب أن يأخذها كافة طلبة الجامعة ، ووجود أعضاء هيئة تدريس به ، أعد معظمهم إن لم يكن كلهم أطاريحهم باللغة العربية يقتضي في الأقل إيداع أطاريحهم لديها ، واقتناء ما تستطيعه المكتبة في هذا المجال ، لأنهم يمثلون فئة لها احتياجاتها المعلوماتية الخاصة .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقويم هذا المؤشر في المكتبات المركزية الثلاث كما يلي :

الجدول (٦-١١)

تقويم التنوع اللغوي للأطاريح المقتناة في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة / التنوع اللغوي	متوفر أربع درجات	متوفر إلى حد ما (درجتان)	غير متوفر (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام			*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد			*

ثالثاً : التنوع الموضوعي للأطاريح :

كما ذكر قبلاً فإن الجامعات الثلاث – التي تنتمي إليها تلك المكتبات – يمكن أن تصنف بحكم برامج الدراسات الجامعية والعليا فيها إلى ثلاث فئات :

جامعات نظرية ، وهذه يمثلها جامعة الإمام ، وجامعات نظرية – علمية يمثلها جامعة الملك سعود ، وجامعات علمية يمثلها جامعة الملك فهد ، وعلى هذا الأساس فليس من المستغرب عدم وجود التنوع الموضوعي للأطاريح الموجودة في مكتباتها بشكل ملحوظ إلا في مكتبة جامعة الملك سعود ، ولهذا لن يقوم هذا المؤشر في تلك المكتبات الثلاث ، توخياً للدقة في التقويم .

رابعاً : العمر الزمني للأطاريح :

تتباين العلوم المختلفة في مدى الاستفادة من أطاريحها كلما قدمت ، فالمتخصصون في الفقه مثلاً قد لا يرون أن عنصر " التقادم " يؤثر سلباً على قيمة الأطاريح الموجودة في الحقل أو في الأقل في معظمها ، بينما يرى المتخصصون في الحاسب الآلي أن الأطاريح التي مضى عليها بضع سنين في تخصصهم محدودة الفائدة ، ولكن على العموم تعد العلوم ذات التطور والتغير السريعين وهي العلوم البحتة والتطبيقية أكثر العلوم حساسية تجاه عنصر التقادم في الأطاريح، كما أن الأطاريح الحديثة في كافة العلوم بوجه عام تكون مرغوبة

ومطلوبة لأنها تحوي آخر ما وصل إليه العلم والاجتهاد في حقل التخصص ، وبما أنه من الصعوبة فحص تاريخ كل أطروحة موجودة في تلك المكتبات بسبب عددها الكبير لهذا ستلجأ هذه الدراسة في تقويم هذا المؤشر إلى آراء أفراد العينة الذين يمثلون كافة التخصصات عبر الإستبانة الموزعة عليهم .

الجدول (٦-١٢)

العمر الزمني• للأطاريح الموجودة في المكتبات المركزية الثلاث حسب آراء أفراد العينة

العمر الزمني للأطاريح / المكتبة	حديثة ١٤١١-١٤١٥هـ (ست درجات)	حديثة إلى حد ما ١٤٠٦-١٤١٠هـ (أربع درجات)	قديمة إلى حد ما ١٤٠١-١٤٠٥هـ (درجتان)	قديمة قبل ١٤٠٠هـ (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*		
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*		
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*		

ومن الجدول (٦-١٢) يتضح أن آراء أفراد العينة في الجامعات الثلاث تميل إلى تقويم الأطاريح الموجودة في تلك المكتبات بأنها " حديثة إلى حد ما " ولم يكن هناك عدم رضا أو شكوى منهم فيما يتصل بذلك .

٩ - الإعارة الخارجية للأطاريح :

يعد السماح بالإعارة الخارجية للأطاريح (أو أي وعاء آخر) عاملا مهما في الاستفادة منها من قبل المستفيدين وقراءتها في الظروف المناسبة لهم دونما أي قيد زمني أو مكاني ، إضافة إلى أنها تخفف من أعباء التصوير في أي مكتبة إذ يستطيع المستعير تصوير ما يريد خارج نطاق المكتبة ، وتقلل من تمزيق بعض صفحاتها حيث لمس الباحث شيئا من ذلك خلال تصفحه أطاريح علوم الدين الإسلامي في المكتبات الجامعية السعودية عند

• توزيع الاستبانة عليهم كان في أواخر عام ١٤١٥هـ وأوائل عام ١٤١٦هـ .

دراسة الاستشهادات المرجعية بها ، وسمع بعض الشكاوي من قبل بعض القائمين عليها بهذا الصدد.

والمعروف أن الإعارة الخارجية مؤشر مهم لأي مكتبة مهما كان نوعها للتعرف على مدى الاستفادة من مجموعاتها ، وقد وضعها الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA في المرتبة الخامسة ضمن الأربعة عشر مؤشراً لقياس الأداء في المكتبات الأكاديمية(١٣) كما احتلت المرتبة التاسعة بين إحدى وستين مؤشراً لقياس الأداء في المكتبات العامة في أمريكا من خلال إجابات المكتبات العامة والمسؤولين عن الخدمات فيها (١٤) ، ويذهب ولسن Wilson إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن الإحصاءات السنوية للمواد المعارة وأعداد المستعيرين في أي مكتبة هما المقياس الرئيسي لأهميتها الاجتماعية بالنسبة لروادها ، أما برلسن Berelson فيرى أن الإعارة الخارجية تعد الخدمة الرئيسية التي تقدمها المكتبات العامة في أمريكا(١٥) .

ومن المؤسف أن يعد عدم إعارة الأطاريح سواء في المكتبات الجامعية أو السعودية أو المكتبات الجامعية العربية التي اطلع الباحث على أنظمة الإعارة فيها ، شيئاً يقترب من " المحظورات " أو " الثوابت " التي لا تجوز مناقشتها أو التفكير فيها ، وهذا راجع لعدة أسباب ربما كان أهمها المغالاة في قيمتها ، والمغالاة في المحافظة عليها وحمايتها مما ينعكس سلباً على الاستفادة منها .

وعند تناول هذا الموضوع بالنسبة – لمكتبات الجامعات – الثلاث ، نجد أن المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام لا يسمح فيهما بالإعارة الخارجية للأطاريح ، وقد نصت على ذلك أنظمة الإعارة لديها صراحة ، بينما تسمح المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد التي تعتبر الوحيدة بين كافة المكتبات الجامعية السعودية بل وربما العربية التي تسمح بذلك ، وهي خطوة تدل على اتساع الرؤية والرغبة في المساعدة للاستفادة من أوعية المعلومات لديها إلى أقصى حد ممكن ، ولهذا سيكون التقويم لهذه الخدمة في مكتبات الجامعات الثلاث كما يلي في الجدول الآتي :

الجدول (٦-١٣)

الإعارة الخارجية للأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

المكتبة / الإعارة الخارجية	متاحة (درجتان)	غير متاحة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*	

وعلى العموم فالإعارة الخارجية للأطاريح أمر ضروري ، بل وملح في المكتبات الثلاث (وسائر المكتبات الجامعية السعودية) للأسباب الآتية :

أ- دوام الجهات التي توجد بها الأطاريح محدود ، إذ يقتصر (عدا جامعة الملك فهد) على الفترة الصباحية فقط لأنها تحفظ في صالات مغلقة ، وخلال الفترة الصباحية يكون المستفيدون الفعليون أو المحتملون من الأطاريح وهم أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا – كما ذكر قبلاً – منهمكين في التدريس أو الدراسة أو ما إليها من الأعباء ذات الصلة .

ب- لا يقصد الأطاريح إلا المستفيدون الجادون ، ولهذا فإن تفحصها وتصفحها وتحديد الأجزاء المطلوبة منها يتطلب وقتا ليس بالقصير ، وبخاصة إذا أخذ في الحسبان طبيعة تصميم الأطاريح ، وعدم الوصول إلى المعلومات المطلوبة فيها بسرعة ، ولهذا فإعارتها لهم تحقق لهما ما يصبون إليه ، دونما التقيد بالدوام المحدود للمكتبة .

ج- البعد النسبي للمكتبات المركزية في الجامعات الثلاث عن الكليات المختلفة فيها ، وعوامل الطقس والتضاريس التي سبق الحديث عنها تثبط المستفيدين ولا تشجعهم على ارتيادها باستمرار ، ولهذا يوفر إتاحة الأطاريح للإعارة على المستفيدين الكثير من المعاناة

وبخاصة للمسنين منهم وذوي الأمراض والمعاقين ، فبدلا من تردد أحدهم عـــدة مـــرات للإطلاع على عدد معين منها ، يكون في إعارتها له خدمة كبيرة توفيراً لوقته .

د- ضعف الخدمات المقدمة في مجال الأطاريح ، وبخاصة فيما يختص بخدمـــة التصويـــر وهي من الخدمات الأساسية ، إما بسبب عدم وجود آلات تصويـــــر في نفـــس صالـــة الأطاريح ، أو بسبب القيود العقيمة التي توضع على تصويرها والتي قد تســـتدعي أحيانـــاً الموافقة من قبل عميد شؤون المكتبات نفسه كما لاحظ الباحث ، أو بسبب الاقتصـــار في السماح على تصوير عدد ضئيل من الصفحات لا تفي أحيانا بالحاجة ، فيكون في إعارتهـــا فرصة للمستفيد في تصوير الأجزاء المطلوبة دونما أية قيود أو إضاعة للوقت .

هـــ – لا يسمح للإناث في جامعة الإمام بارتياد المكتبة المركزية حيث توجد الأطـــاريح ، كما لا يسمح لإناث جامعة الملك سعود بارتيادها إلا خلال يوم واحد وفترة واحـــــدة – كما مر سابقا – ولهذا يكون في إعارة الأطاريح لهن ضمن إجراءات خاصة شـــيء مـــن التعويض لهن إزاء هذا الواقع غير المشجع والذي يحول بينهن وبين الاستفادة من مصـــادر المعلومات المتوفرة في تلك المكتبات .

ولهذا كله فإن المكتبات الجامعية السعودية مدعوة لإعادة النظر في هذا الموضـــوع برمته ، والسماح بإعارة الأطاريح ضمن ضوابط معينة كأن تقتصر علـــى أعضـــاء هيئـــة التدريس وطلبة الدراسات العليا ، وأن تكون مدة الإعارة أقل من المدة التي يسمح فيـــها بإعارة الكتب والتي تمتد أحيانا لفصل كامل ، وغيرها من الضوابط حتى تضمـــن تحقيـــق المعادلة التي تحوي كما يظن البعض على نقيضين : الحفاظ عليها ، وفي الوقت نفسه إتاحـــة الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن ، وهذا لن يتحقق إلا بمبادرة تلك المكتبات إلى توفـــير أكثر من مجرد نسخة واحدة لكل أطروحة فيها ، بحيث تبقى واحدة فيها بصفة دائمـــة في المكتبة والأخرى للإعارة الخارجية سواء كان ذلك على صورة ورقيـــة أو علـــى هيئـــة مصغرات فلمية ، أو أقراص مدمجة .

١٠- تصوير الأطاريح :

يقارن التصوير أحيانا في أهميته في نشر المعرفة باختراع الطباعة ، وأصبح الآن يستخدم استخداما لا حدود له إذ لم يعد إيقاع العصر يسمح بالنقل اليدوي أو حتى الاختصار في كثير من الأحوال للمواد المطلوبة في المكتبات ، وتعد خدمة التصوير من الخدمات الرئيسة في أي مكتبة مهما كان نوعها وحجمها ، ولا حاجة للقول إن معايير المكتبات الجامعية تدرجها ضمن الخدمات الأساسية لها ، فعلى سبيل المثل نصت " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية" على توفيرها بشكل ميسر وأسعار رمزية(١٦) .

والواضح أن هناك علاقة وثيقة بين خدمتي الإعارة والتصوير ، فكلما كان هناك مواد في المكتبة لا تعار كلما كان هناك حاجة للتصوير ، أما إذا لم تكن هناك خدمات إعارة ولا تصوير فإن احتمال التمزيق للمواد المطلوبة أمر متوقع ووارد ، ولهذا كله فإن هناك حاجة ماسة لخدمات التصوير فيما يتعلق بالأطاريح من أجل تلبية احتياجات المستفيدين في المقام الأول لأنها لا تعار في كل المكتبات الجامعية السعودية تقريباً ، ومن أجل حمايتها من التمزيق حينما لا تكون هناك خدمات إعارة أو تصوير لها في الوقت ذاته .

وعند دراسة خدمات التصوير للأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث اتضح أن مكتبة جامعة الملك فهد هي الأفضل في هذا الصدد لأن الأطاريح - كما ذكر - موضوعة في رفوف بجانب المجموعات العامة ، وبإمكان المستفيد تصوير الأجزاء المطلوبة من أي أطروحة داخل المكتبة ، حيث تتوافر هذه الخدمة ، أو خارج المكتبة بعد استعارتها كأي كتاب آخر ، أما في مكتبة جامعة الملك سعود فهناك تصوير للأطاريح داخل القاعة الموجودة فيها ، ولكنه محدود ولا يصل إلى نسبة الـ ٣٠٪ التي تجيزها أنظمة أو قوانين حماية حقوق المؤلفين ، أما بالنسبة لمكتبة جامعة الإمام فالامر مثبط إذ هناك عند مدخل قاعة الأطاريح ورقة معلقة تشير إلى أنه لا يسمح بتصوير الرسائل الجامعية ولا بإخراجها من القاعة ولا بإعارتها ، وهذا معناه تقييد الاستفادة منها إلى حد كبير ، ولكن مع ذلك

يسمح بإخراجها خارج القاعة لتصويرها إذ لا يوجد أجهزة تصوير داخلها ، ويتم ذلـــك إما بإذن من عميد شؤون المكتبات أو وكيلة ، وأحيانا بدون ذلـــك ، إذ يختلـــف ذلـــك باختلاف المسؤول الموجود عن الأطاريح ، حيث تَعاقَب عليها أثناء إعداد هذه الدراســـة خلال أقل من سنة ثلاثة من المكتبيين ، مع اشتراط أن يكون التصوير محدوداً جداً بحيـــث يقتصر على قائمة المحتويات والخاتمة في أغلب الأحيان ، ولهذا سيكون تقويم هذه الخدمة في تلك المكتبات الثلاث كما يلي :

الجدول (٦-١٤)

تصوير الأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

تصوير الأطاريح / المكتبة	ميسر (أربع درجات)	ميسر إلى حد ما (درجتان)	غير ميسر (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام			*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*		

ومن المهم هنا الإشارة إلى أمر يحد من فعالية خدمة التصوير للأطاريح في المكتبـــات الجامعية السعودية وهو قيام بعض أصحاب الأطاريح بالإشارة في الصفحات الأولى منـــــها إلى عدم السماح بتصويرها كلياً ، أو أحياناً تحديد الصفحات المسموح بتصويرها بحيـــث لا تزيـــد في بعضها (وكما وقف على ذلك الباحث نفسه) على أصابع اليـــد الواحـــدة ، ويكون ذلك المنع الكلي أو التحديد كتابة باليد أو ضمن ملصق جاهز معد لهذا الغـــــرض وهو إجراء تسمح به الجامعات السعودية ، وهو أمر يدعو الباحث المســـؤولين في تلـــك الجامعات إلى إعادة النظر فيه للأسباب الآتية :

أ- الدراسة مجانية في كافة مؤسسات التعليم العالي في المملكة ، وكذلك الخدمات المتعلقة بالحصول على المعلومات سواء في المكتبات أو مراكز المعلومات إذ لا رسوم على ذلك ، ولو كان الأمر بالعكس لربما كان هناك شيء من التبرير لذلك .

ويبدو أن تخويل صاحب الأطروحة الحق بالسماح أو عدم السماح بتصوير أطروحته أو تحديد عدد الصفحات التي يسمح بتصويرها تقليد مقتبس من الجامعات الغربية التي تجيز ذلك لأن مصاريف الدراسة لمرحلة الدكتوراه (أو غيرها) في تلك الجامعات غير مجانية،كما أن خدمات المعلومات مرسمة في بعضها ، بينما الأمر على العكس في المملكة .

ب- الأطروحة لم تخرج إلى النور نتيجة لجهود صاحبها وحده ، بل هناك أشخاص كثيرون ومؤسسات داخل الجامعة وخارجها ساهموا في الإرشاد والتوجيه والتقويم وإتاحة المعلومات له ، وبدون تلك الجهود المتظافرة ما كان له أن ينجزها .

ج- معظم الذين حصلوا على الدكتوراه من الخارج ابتعثتهم الدولة على حسابها وصرفت عليهم وعلى أسرهم هناك طيلة إعدادها ، أما الذين حصلوا عليها من الداخل فقد منح بعضهم تفرغا كلياً والبعض الآخر جزئياً مع صرف الراتب كاملاً في كلا الحالتين ، وبالتالي نتج عنه تعطيل أعمالهم كلياً أو جزئياً خلال مدة إعدادها .

ولما سبق كله ، فإن إتاحة تصويرها للآخرين في الحدود المعروفة التي تراعي حقوق المؤلفين من أجل الاستفادة منها علميا طالما كان التصوير ليس لأغراض تجارية ، أمر واجب عليهم كما يحسب الباحث ، وفيه تجاوب ومراعاة لما جاء به الإسلام فيما يتعلق بنشر العلم ، ورد شيء من الدين تجاه بلدهم ومواطنيهم وتجاه العلم بشكل عام . وإذ أريد لخدمات التصوير أن تكون فعالة في المكتبات الجامعية السعودية فمن الأفضل أن يعهد بها إلى جهة تجارية متخصصة في ذلك ، وأن تنفض تلك المكتبات أيديها منها تماماً ، لأن توليها ذلك معناه تردي الخدمة بسبب الإجراءات والقيود التي ترافق ذلك ، بل قد توقفها أحياناً لأقل الأسباب كعدم توفر الحبر أو ورق التصوير ناهيك بالأعطال الفنية ، وقد وصل الباحث إلى هذه القناعة نتيجة لعمله كمكتبي في بعض مكتبات جامعة الملك سعود ، وعند

احتياجه كمستفيد لهذه الخدمة في بعض المكتبات الجامعية أو العامة أو المتخصصة في المملكة التي يتولى بعضها هذه الخدمة بنفسه،والبعض الآخر يعهد بها إلى جهات تجارية متخصصة حيث أتضح بالمقارنة تفوق الأخيرة في هذه الخدمة تفوقاً ملحوظاً .

وبجانب ما ذكر تدعو هذه الدراسة المكتبات الجامعية السعودية (التي لم تفعل ذلك بعد) إلى توفير أجهزة التصوير التي تعتمد على وضع العملة أو البطاقة البلاستيكية لتشغيلها ذاتيا حتى يتمكن المستفيدون من تصوير ما يريدون في الساعات التي لا يوجد بها القائمون على التصوير في المكتبة ، أو حينما يكون المطلوب مجرد صفحات قليلة .

ثانياً : مؤشرات الأداء الأخرى :

لا يعني فصل هذه المؤشرات عن المؤشرات العشر الأساسية السابق ذكرها قلة أهميتها أو تأثيرها في النهاية على الاستفادة من الأطاريح ، لكن هنا ما هو مهم وهناك ما هو أهم والمسألة نسبية ، وقد صُنفت المؤشرات وقسمت إلى نوعين من حيث الأهمية بناء على الواقع والمشاهد للأطاريح في الجامعات الثلاث والظروف المحيطة بها من اجتماعية وإدارية وفنية وإمكانات بشرية ومادية وغيرها .

١- القائمون على الأطاريح :

الإجراءات الفنية لأوعية المعلومات في مكتبات الجامعات الثلاث من تزويد أو تصنيف أو فهرسة أو غيرها تتم بشكل مركزي ، ولهذا سيقتصر الحديث فيما يتصل بـ "القائمين على الأطاريح " على المكتبيين ذي الصلة بها والذين يقدمون الخدمات المرجعية والإرشادية والبليوجرافية وغيرها للمستفيدين ، ويكونون حلقة الوصل بينهم وبين الأقسام الفنية في عمادات شؤون المكتبات لنقل احتياجاتهم ومقترحاتهم بشأنها ، ويتولون القيام بالعمليات اليومية المعتادة مثل تنظيمها على الرفوف ، وتنظيم بطاقاتها في الفهارس الخاصة بها، وإرسال التالف منها للتجليد ، وتشغيل أجهزة قراءة أو طبع المصغرات الفلمية وغيرها .

أ – العدد :

من البديهي أنه لا ينتظر أن توجد في معايير المكتبات الجامعية ذكر عن عدد المكتبيين المسؤولين عن الأطاريح أو أي وعاء معلومات آخر في المكتبة ، لأن المعايير جاءت بشكل عام و لم تذكر إلا الخطوط العريضة ، وعلى سبيل المثال فإن " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " ومعايير جمعية المكتبات الجامعية الأمريكية ACRLS1986 حددتا العدد اللازم من المكتبيين لأي مكتبة جامعية بناء على معادلة متدرجة تأخذ في الحسبان عدد الطلبة ثم عدد المجلدات فيها ، ولكنهما لم تدخلا في تفاصيل اكثر من ذلك مثل تحديد العدد المطلوب لكل وعاء من أوعية المعلومات إضافة إلى أن كليهما أهمل أعضاء هيئة التدريس والباحثين خارج الجامعات في عملية التحديد ، وهذه الأمر له أهميته في هذه الدراسة لأن نسبة كبيرة من المستفيدين الفعليين والمحتملين من الأطاريح هم أعضاء هيئة التدريس ، وهذا كله يجعل من الصعوبة بمكان الاعتماد على المعايير المذكورة في تحديد عدد المكتبيين اللازمين لخدمة الأطاريح في أي مكتبة جامعية .

وبما أنه لابد من تحديد ما للعدد في هذا الشأن من أجل تقويم هذا المؤشر في المكتبات المركزية الثلاث ، فإنه بالإمكان الاستفادة من فقرة وردت في المعايير السعودية والأمريكية وذلك من أجل التوصل إلى معيار ما لذلك ولو على سبيل التقريب ، والفقرة المذكورة تتشابه في التفاصيل تقريبا في تلك المعايير ولكنها تختلف في تحديد العدد ، وهي كما وردت في " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " :

" يجب أن يكون في المكتبة الجامعية إثنان من المهنيين المكتبيين لكل ٥,٠٠٠ مجلد يضاف كل سنة إلى المجموعات في المكتبة "[١٧] .

بينما حددت المعايير الأمريكية العدد اللازم لذلك بمكتبي واحد فقط[١٨] ، ولا يعرف الباحث السبب في اختلافهما الكبير في ذلك على الرغم من أن المعايير السعودية المقترحة استقت الكثير من المعايير الأمريكية ، ولكن على أي حال فإن الباحث يرى أن المعايير الأمريكية هي الأقرب إلى الواقع في هذا الشأن بسبب عدم توفر العدد الكافي من المكتبيين

في المكتبات الجامعية السعودية عموما ، ولأن ٥٠٠٠ مجلد ليست بالعدد الضخم ، ومن البديهي أن عدد عناوين الأطاريح يقل عن عدد مجلداتها ، لأن العنوان الواحد قد يحتوي على أكثر من مجلد ، أو قد يحتوي على أكثر من نسخة .

فإذا اعتبر على هذه القياس أن كل ٥٠٠٠ مجلد من الأطاريح يلزمها مكتبي واحد أخذاً في الحسبان أن الأطاريح لا تصل إلى الجهات الخاصة للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث إلا جاهزة للاستخدام بعد إكمال الإجراءات الببليوجرافية الخاصة بها من تصنيف وفهرسة وما يتصل بها مسبقا ؛ فمعناه أن المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود تحتاج إلى اثنين من المكتبيين للأطاريح ، لأن عدد المجلدات من الأطاريح لديها سواء كانت أطاريح دكتوراه أو ماجستير ، ورقية أو غير ورقية * ، لا يزيد عن ١٠٠٠٠ مجلد ، كما لا تحتاج المكتبة المركزية لجامعة الإمام إلى أكثر من مكتبي واحد للأطاريح لأن مجلداتها لا تتجاوز ٥٠٠٠ مجلد ، وعلى هذا الأساس يعد عدد المكتبيين الموجودين القائمين على الأطاريح في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود كاف لأن بها اثنين شبه متفرغين لها ، كما أنه كاف أيضا في المكتبة المركزية ، بجامعة الإمام لوجود مكتبي متفرغ لها تماماً ، أما فيما يتعلق بالمكتبة المركزية لجامعة الملك فهد فلا يمكن تقويم هذا المؤشر لديها لأنه لا يوجد لديها مكتبيون متفرغون أو حتى شبه متفرغين للأطاريح حيث يتولى مكتبيو الخدمات المرجعية فيها الإجابة على أسئلة المستفيدين وخدمتهم حيالها شأنها شأن المواد الأخرى في المكتبة ، ولهذا سيكون التقويم لهذا المؤشر في المكتبات الثلاث إيجابياً بالنسبة للمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام ، وعلى العكس من ذلك المكتبة المركزية لجامعة الملك فهد ، وكما يتضح في الجدول (٦-١٥) .

---

* حسب المعايير السعودية المقترحة ، تعد كل بكرة ميكروفيلم مجلدا واحد ، وكل خمس قطع من أي شكل آخر من أشكال المواد البصرية Microformat مجلدا واحدا .

الجدول (٦-١٥)

عدد المكتبيين القائمين على الأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

المكتبة	العدد	كافٍ (درجة)	غير كافٍ (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	٢	*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	١	*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	—		*

ويتبين من الجدول (٦-١٥) أن عدد المكتبيين القائمين على الأطاريح كـــاف في مكتبات جامعة الملك سعود وجامعة الإمام حسب معايير المكتبات الجامعية السعودية المقترحة، أمـا في مكتبة جامعة الملك فهد فلم تنطبق عليها تلك المعايير .

ب- مؤهلات القائمين على الأطاريح :

تحتاج الأطاريح إلى مكتبي مهني حتى يؤدي دوره علـــى الوجـــه المناســـب تجـــاه المستفيدين منها ، وتنص " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " على أن المكتـــبي المهني يجـــب أن يكون قد تخرج على الأقل بدرجـــة البكـــالوريوس في علـــم المكتبـــات والمعلومات [١٩] .

وعند البحث عن مؤهلات القائمين على الأطاريح في المكتبة المركزية بجامعة الملـــك سعود وجامعة الإمام نجدها " دبلوم مكتبات " ، وهو أقل مـــن بكـــالوريوس المكتبـــات والمعلومات ولكنه أكبر من مؤهل المكتبيين غير المهنيين الذي تكون مؤهلاتهم دون المرحلـــة الجامعية ، لأن دبلوم المكتبات يقتضي عادة الدراسة سنتين خلال المرحلة الجامعية ، ولهـــذا فمؤهلاتهم أقل من المكتبيين المهنيين وأكبر من المكتبيين غير المهنيين ، وعلى هـــذا يكـــون التقويم لمؤهلاتهم كما هو في الجدول الآتي :

الجدول (٦-١٦)

مؤهلات المكتبيين القائمين على الأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

الأسبـــاب	مؤهلات مكتبيي الأطاريح	تقويم المؤهلات		
		كافية (درجتان)	كافية إلى حد ما (درجة)	غير كافية (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	دبلوم مكتبات		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	دبلوم مكتبات		*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	-	-	-	-

ومن الجدول (٦-١٦) يتضح أن مؤهلات المكتبيين القائمين علـــى الأطـــاريح في المكتبات المركزية لجامعتي الملك سعود والإمام كافية إلى حد ما من أجل أداء وظائفهم تجاه الأطاريح وتجاه المستفيدين منها ، و لم يقتصر الجدول السابق على تقويم بالنسبة للمكتبـــة المركزية بجامعة الملك فهد لأنه كما ذكر ليس لديها مكتبي متفرغ أو حتى شـــبه متفـــرغ للأطاريح .

ج- خبرة القائمين على الأطاريح :

لا يوجد في معايير المكتبات الجامعية شيء عن الخبرة فيما يتعلق بالمكتبيين العـــاملين بالمكتبات الجامعية ، ولكن هذه الدراسة تراها جديرة بأن توضع ضمن مؤشـــــرات الأداء بالنسبة للمكتبيين القائمين على الأطاريح لسببين أولاهما : أن الخبرة في مجال الأطاريح قـــد تفوق أهمية المؤهل ، وثانيهما أن أوعية المعلومات الأخرى كالكتب والدوريات والوســـائل والمطبوعات الرسمية مثلاً تُدَرَّس خصائصها ووظائفها والخدمات الخاصة بها في مناهج علـــوم المكتبات والمعلومات سواء على مستوى البكالوريوس أو الدبلوم ، ويختلف مدى الشـــمولية والتغطية في تدريسها في مدارس علوم المكتبات من واحدة إلى أخرى ، كما يكون هنـــاك "تدريب ميداني " أحياناً بصددها قبل التخرج ، وأحياناً بعد التخرج في دورات أعدت لهذا الغرض ، أما فيما يتعلق بالأطاريح سواء كانت ماجستير أو دكتوراه فليس هناك شيء مـــن

ذلك بصددها سواء على مستوى الدراسة أو التدريب ، وعند تقـــويم هـــذا المؤشـــر في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث يتضح أن عنصر الخبرة موجود لدى أحـــد المكتبيـــين القائمين على الأطاريح في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود إذ أمضى في هذا العمل مـــا يقارب العشرين عاما وإن كان ينقصه عدم إتقان الإنجليزية تماماً ، أما في المكتبة المركزيـــة لجامعة الإمام فليس الأمر كذلك بسبب سرعة تغير المكتبيين القائمين على الأطاريح فيها – كما ذكر قبلا – فقد تداول العمل في قاعة الأطاريح ثلاثة في ظرف سنة واحـــدة خـــلال إعداد هذه الدراسة مما لا يمكن معه اكتساب خبرة مناسبة بصددها ، وبالنســـبة للمكتبـــة المركزية لجامعة الملك فهد ، فلن يكون هناك تقويم لهذا المؤشر لعـــدم موجـــود مكتبيـــين متفرغين أو شبه متفرغين لها كما هو الحال في المؤشر الذي سبقه . ولهذا سيكون تقـــويم هذا المؤشر في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث كما يلي :

الجدول (٦-١٧)

خبرات المكتبيين القائمين على الأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث

تقويم الخبرة / المكتبة	جيدة (درجتان)	جيدة إلى حد ما (درجة)	ضعيفة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام			*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	–	–	–

٢- خدمات الإتاحة :

أ- سياسة الإقتناء :

من الأهمية الكبيرة لأي مكتبة جامعية وجود سياسة مكتوبـــة في اقتنـــاء أوعيـــة المعلومات اللازمة لها ، لأن وجودها مكتوبة يضمن استمرارها عند انتقال المسؤولين عنـــها إلى جهات أخرى أو عند تسلم هذه المسؤولية من قبل عناصر جديدة ، بحيث لا تخضـــع للاجتهادات أو للأهواء أحياناً ، كما تضمن عدم التركيز على مواضيع أو أوعية معينـــة في

الاقتناء على حساب الأخرى ، وتحدد عدد النسخ المطلوبة وأماكن توزيعها حتى تصل إلى المستفيدين الفعليين منها ، ولا يوجد في المكتبات المركزية الثلاث سياسات اقتناء مكتوبة فيما يتعلق بالأطاريح مما يجعلها قائمة على الارتجال والاجتهادات ، وقد اطلع الباحث على سياسة المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد المتعلقة باقتناء الأطاريح والمدرجة ضمن سياسات الاقتناء العامة للمكتبة ، ووجدها لا تحمل في طياتها ما يجب أن تكون عليه سياسة الاقتناء في المقام الأول بل تركز على تفاصيل اتفاق الجامعة مع مؤسسة المصغرات الفلمية العالمية U.M.I بشأن تزويدها بنسخة ومستخلص من كل أطروحة تجيزها[٢٠] ، وعلى هذا سيكون التقويم لهذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-١٨)

سياسات الاقتناء للأطاريح في المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث

سياسة الاقتناء / المكتبة	موجودة ومكتوبة (درجة)	غير موجودة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

ب- توفير الأطاريح الصادرة عن جامعات سعودية :

ليس هناك سياسة إهداء أو تبادل بين المكتبات المركزية في الجامعات السعودية فيما يتعلق بالأطاريح ، ولذلك لم يجد الباحث شيئاً من الأطاريح التي أجازتها جامعات سعودية أخرى لدى المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد ، ولكن وجد أعداداً محدودة منها لدى المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود ثم إلى حد أقل لدى المكتبة المركزية بجامعة الإمام ، وقد وصلت عن طريق الإهداء الشخصي من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعات سعودية أخرى قُدمت لهم خدمات فيما يتصل بالأطاريح في تلك الجامعتين فيكون ذلك بمثابة رد للجميل ، أو أن يكون أحد أعضاء هيئة التدريس فيها من ضمن أعضاء لجنة المناقشة لأطروحة في جامعة أخرى فيهدي نسخة الأطروحة التي حصل عليها ، أو تكون الأطروحة

مهداة أصلاً لمدير الجامعة أو وكيله أو عميد شؤون المكتبات بصفة شخصية فيحيلها إلى المكتبة أو غير ذلك ، وعلى أي حال فعدد تلك الأطاريح لا يشكل نسبة مئوية ذات معنى ، وهذا ما يجعل الكثير من طلبة الدراسات العليا في جامعات المملكة يتجشمون السفر من مدينة سعودية إلى أخرى عند البداية بإعداد أطاريحهم من أجل الإطلاع على الأطاريح المجازة من قبل الجامعات السعودية الأخرى ، وتحاشياً للوقوع في التكرار ، ولهذا سيكون التقويم لهذا المؤشر سلبياً كما يلي :

الجدول (٦-١٩)

توفير الأطاريح الصادرة عن جامعات سعودية من قبل المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موفرة (درجة واحدة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

ج- توفير الأطاريح الصادرة عن جامعات عربية :

من الواضح أنه ليس هناك أي نوع من أنواع الإهداء أو التبادل بين الجامعات السعودية والعربية فيما يتصل بالأطاريح ، ويحسب الباحث أن الأمر كذلك بين كافة الجامعات العربية وبعضها البعض ، كما أنه لا يوجد جهة توفر تلك الأطاريح عن طريق الشراء كما في مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I ، مما يجعل الإطلاع أو الحصول على تلك الأطاريح يصل إلى حد الاستحالة في أكثر الأحيان ، ويجعل مهمة طلبة الدراسات العليا في الجامعات السعودية والعربية شاقة وعسيرة ، وتكمن أهمية تلك الأطاريح في كون كافة البلدان العربية ذات ديانة ولغة وثقافة وتعليم وتاريخ مشترك ولهذا فإن أطروحة تعالج موضوعاً أو ظاهرة ، أو مشكلة ، أو ما إليها في أي بلد عربي ، يكون من الضروري الإطلاع عليها من قبل الباحثين وطلبة الدراسات العليا في البلدان العربية الأخرى قبل إعداد بحوثهم وأطاريحهم لأنه في أكثر الأحيان يكون لها علاقة ما بها ، ولقد

سمع الباحث الكثير عن بعض طلبة الدراسات العليا السعودية أو العرب الذين يضطـــــرون للسفر لبلدان عربية أخرى من أجل الإطلاع على أطاريح معينة ذات صلة بأطاريحهم الـــتي يعدونها ، كما سمع عن بعض الأطاريح العربية التي كررت الكتابة في مواضيع قد طرقـــت قبلاً من قبل أطاريح عربية أخرى ، وهذا يعود في المقام الأول إلى عـــدم وجـــود ضبــط ببليوجرافي موحد للأطاريح العربية ، وصعـــوبة توفيرها وبخاصة عن طريـــق الشـــراء إلى جانب عوامل أخرى ليس هذا مجال الخوض فيها .

ومن خلال فحص المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعـــات الثـــلاث لم يجـــد الباحث أطاريح جامعات عربية إلا لدى المكتبة المركزية لجامعـــة الملك ســـعود وجامعـــة الإمام ، وغالبا ما تكون هدية من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس أو غيرهم العرب العاملين في الجامعتين المذكورتين ، أو من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعات عربية أخرى قُدمت لهم خدمات وبخاصة ما كان منها من قبل القسم المسؤول عن الأطاريح في جامعة الملـــك سعود أو غير ذلك ، وعددها على العموم قليل جداً ، وكان بإمكان المكتبـــات الجامعيـــة السعودية أن تنمي مجموعاتها منها لو كان يطلب من أعضاء هيئة التدريس العرب إيـــداع نسخ من أطاريحهم لديها عند بداية العمل بجامعاتها كما تفعل بعض الجامعات الســـعودية عند تعيين نظرائهم السعوديين ، وعلى هذا يكون تقويم هذا المؤشـــر سلبياً كسابقه كمـــا يلي :

الجدول (٦-٢٠)

توفير الأطاريح الصادرة عن جامعات عربية من قبل المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موفرة (درجة واحدة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

د- توفير الأطاريح المتعلقة بالمملكة :

هناك الكثير من الأطاريح سواء باللغة العربية أو بغيرها أعدها غير سعوديين في جامعات عربية أو غير عربية تتعلق موضوعاتها بالمملكة ويصبح بالتالي من الأهمية اقتناؤها عن طريق الشراء ، ولكن لا يفعل ذلك إلا قسم التزويد بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود وبطريقة انتقائية حيث يرسلها بعد ذلك إلى المكتبة المركزية لا لتضم إلى المجموعات المركزية للأطاريح ولكن لتعامل ككتاب حيث توضع حسب تصنيفها مع الكتب ، وقد بلغ عددها ١٢٥ أطروحة في مواضيع مختلفة وكلها عن طريق الشراء من مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I لأنها تكاد تكون الجهة الوحيدة التي تتيح شراء الأطاريح ، وجميعها باللغة الإنجليزية ، أما بالنسبة للمكتبات المركزية بجامعة الإمام وجامعة الملك فهد فليس لديها سياسة من هذا القبيل ، ولهذا فتقويم هذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٢١)

توفير الأطاريح المتعلقة بالمملكة من قبل المكتبات المركزية الثلاث عن طريق الشراء

المكتبة	موفرة (درجة واحدة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

هـ - توفير الأطاريح عند الطلب :

يطلب بعض أعضاء هيئة التدريس أو طلبة الدراسات العليا أطاريح معينة عن طريق الشراء ، وهذا لا يتسنى إلا للأطاريح غير العربية والموجودة لدى مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I ، أو بدرجة أقل كثيراً لدى مركز التزويد بالوثائق في المكتبة البريطانية BLDSC ، ويلبي هذا النوع من الطلبات من قبل المكتبات المركزية في

جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد ، وإن كان يأخذ أحيانا الكثير من الوقت ، ولقد لاحظ الباحث أن المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد تلبي كافة الطلبات بهذا الشأن بشكل أسرع وأشمل للأعداد المطلوبة منها من المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود ربما لصغر حجم الجامعة، وقلة التخصصات التي تدرس فيها مقارنة بجامعة الملك سعود ، أما بالنسبة لجامعة الإمام فليس هناك شيء من هذا القبيل ، ولهذا فتقويم هذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٢٢)

توفير الأطاريح عند الطلب من قبل المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موفرة (درجتان)	موفرة إلى حد ما (درجة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام			*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*		

و- توفير الأطاريح لبرامج الدراسات الجامعية والعليا :

من المعروف أن برامج الدراسات الجامعية والعليا وبخاصة الأخيرة منها ، تحتاج إلى بعض مصادر المعلومات التي لا تتوفر أحيانا إلا على هيئة أطاريح ، وهذا ما لاتقوم به كافة المكتبات المركزية الثلاث وذلك لعدم وجود سياسة اقتناء مكتوبة فيما يتعلق بالأطاريح كما ذكرت الدراسة سابقاً ، أو أحياناً بسبب تقاعس الكثير من أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعات عن تقديم مقترحات بهذا الشأن ، إما لعدم ملاحقتهم لكل جديد في حقولهم ، أو إنشغالهم ، أو ضعف علاقتهم أو تعاونهم مع المكتبة ، وهو ما استخلصه الباحث من خلال لقاءاته مع المسؤولين عن تنمية المجموعات في المكتبات المركزية الثلاث ، وعليه يكون تقويم هذا المؤشر سلبياً كما يلي :

الجدول (٦-٢٣)

توفير الأطاريح لبرامج الدراسات الجامعية والعليا من قبل المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موفرة (درجة واحدة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

٣- الخدمات الببليوجرافية :

أ - تصنيف وفهرسة الأطاريح الموجودة :

تنص " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " على وجوب تصنيف وفهرسة كافة أوعية المعلومات بالمكتبة ، وأن يتاح استرجاعها عن طريق اسم المؤلف أو العنوان أو الموضوع ، وأن تدرج كلها في الفهارس البطاقية العامة[٢١] للمكتبة * ، وعندما يراد التعرف على مدى تطبيق ذلك على الأطاريح الموجودة في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث يتضح ما يلي:

- بالنسبة للأطاريح في المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود ؛ تصنف وتفهرس كافة الأطاريح التي على هيئة ورقية أما التي على هيئة مصغرات فلمية فلم تصنف وتفهرس بعد ، ويمكن استرجاع الأطاريح الورقية عن طريق مدخل المؤلف أو العنوان أو الموضوع ، وجميعها مدرجة ضمن الفهارس العامة للمكتبة ، كما يحتفظ القسم المسؤول عنها بفهرس بطاقي يجدد بصفة دائمة ، إضافة إلى وجود طرفية لفهارس المكتبة العامة فيه .
- أما بالنسبة للأطاريح في المكتبة المركزية بجامعة الإمام فكلها على هيئة ورقية ، وجميعها مصنفة ومفهرسة ، ومدرجة في الفهارس العامة المحسبة للمكتبة ، كما يوجد في القاعة التي تحويها فهرس بطاقي لها يجدد ، إضافة إلى وجود طرفية

* أعدت المعايير قبل انتشار فهارس المكتبات الآلية والموجودة في المكتبات الثلاث .

لفهارس المكتبة العامة فيها ، ويمكن استرجاع الأطاريح عن طريق المؤلف أو العنوان أو الموضوع ، وهي آخر المكتبات في تحسيب فهارسها .

- يختلف وضع الأطاريح في المكتبة المركزية لجامعة الملك فهد بعض الشيء عنه في المكتبتين المذكورتين ، فهي تفهرس ، ويكون الاسترجاع لها عن طريق مدخل المؤلف أو العنوان فقط ، ولكنها لا تصنف* حسب الموضوع ، على أهمية ذلك وبخاصة بالنسبة للمستفيدين الذين يفضلون التصفح ، ولهذا توجد على الرفوف أطاريح بجانب بعضها البعض على الرغم من اختلاف وتباعد مواضيعها حيث يحدد ذلك أرقام كتر Cutter للمؤلفين فقط وليس أرقام التصنيف ، وتعمد المكتبة إلى فصل أطاريح منسوبي الجامعة و الأطاريح المجازة لديها عن الأطاريح الأخرى برموز معينة على رقم طلب الأطروحة .Call No فمثلاً رمز $\underset{A_1}{\text{Diss}}$ للفئة الأولى ، و $\underset{A_2}{\text{Diss}}$ للفئة الثانية . وجميعُ الأطاريح المفهرسة لديها مدرجة في الفهارس العامة المحسّبة للمكتبة ، إذ كانت أول مكتبة سعودية وربما عربية تقوم بتحسيب فهارسها ، وهناك شيء مشترك يجمعها مع المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود وهو عدم تصنيف أو فهرسة الأطاريح الموجودة لديها على هيئة مصغرات فلمية بعد ، ولهذا سيكون التقويم لهذا المؤشر في المكتبات الثلاث كما يلي :

الجدول (٦-٢٤)

تصنيف وفهرسة الأطاريح الموجودة لدى المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	متحقق تماما (٣درجات)	متحقق إلى حد ما (درجتان)	متحقق بشكل ضعيف (درجة)	غير متحقق (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*		
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	*			
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد			*	

* لا تصنف إلا الأطاريح التي حولت على هيئة كتاب حيث تعامل معاملة الكتب ، وهي على أي حال قليلة فيها ، والتصنيف المستخدم هو تصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية ، وهي المكتبة الجامعية السعودية الوحيدة التي تستخدمه .

ومن الجـــدول (٦-٢٤) يتضح وجود تباين فيمـــا يتصل بهذا المؤشر في المكتبات الثـــلاث وهذا هو الذي دعـــا إلى وضـــع أربع مستويات للقياس فيه ، وقد حلت المكتبة المركزيـــة لجامعـــة الإمام أولا لأنها تلبي الشـــروط المذكورة في " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية "، وأتـــت المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود ثانيا لأنها لم تفهرس وتصنف الأطاريح الموجودة على هيئات مصغرات فلمية بعد ، وحلت المكتبة المركزية لجامعة الملك فهد في الترتيب الأخير ، لأنها لم تفهرس وتصنف الأطـاريح الموجودة على هيئات مصغرات فلمية بعد، كما أنها لا تصنف الأطاريح الورقية بل تفهرسها فقط .

ب- إعداد المستخلصات للأطاريح المجازة :

تعد المستخلصات من الأدوات البيليوجرافية الهامة بالنسبة للأطاريح إذ تعطي نبذة مختصـــرة عنها بدلا من تقليبها وتصفحها وهو ما يأخذ الكثير من الوقت وبخاصة للأطاريح الطويلـــة ، كمـــا تكمن أهميتها أيضاً بالنسبة للمستفيدين البعيدين عن الأطاريح حيث تحدد لهم ما يناسبهم منها تمامـــاً وتوفر عليهم الجهد وأحياناً السفر من أجلها .

وتعد المكتبة المركزية لجامعة الملك فهد المكتبة الوحيدة النشطة في هذا المجال إذ تصدر بانتظـام مستخلصات الأطاريح المجازة من قبل الجامعة (دكتوراه - ماجستير) وتطبعها على هيئة ورقية وتجدد كل سنتين (كما قامت بعمل رائد في هذا الميدان حيث اتفقت مع مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.Iعلى إرسال مستخلصات أطاريح الدكتوراه والماجستير التي تجيزها لتكون ضمن قواعد المعلومات التي تعدها تلك المؤسسة على مستوى عالمي سواء كان ذلك آلياً أو ورقياً ، كما اتفقت معـــها على إرسال نسخة كاملة من أي أطروحة (ماجستير- دكتوراه) تجيزها الجامعة لتكون متاحة لمـــن يريـــد شراءها في أي مكان في العالم) .

أما بالنسبة لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام ، فلا تقومان بإعداد مستخلصات للأطـــاريح المجازة من قبلها (قامت عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود بإعداد مستخلصات لــــ ٣٩٣ أطروحة دكتوراه ، ٣٩ منها بالعربية والباقي بالإنجليزية ، حصل عليها سعوديون يعملون في جامعـات وجهات سعودية مختلفة، وكلهم تقريباً حصل عليها من الخارج وكان ذلك العمل عام ١٤٠٣هـــ / ١٩٨٣م[٢٢] ، ولم يصدر بعده شيء) ، وعلى هذا يكون تقويم هذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٢٥)
إعداد مستخلصات الأطاريح المجازة في الجامعات الثلاث

المكتبة	موفرة (درجة واحدة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		•
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		•
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	•	

ج- توفير الأدوات الببليوجرافية الخاصة بالأطاريح السعودية :

هناك فهارس أو كشافات أو مستخلصات تعدها الجامعات السعودية بالنسبة للأطاريح المجازة لديها ، أو أحياناً التي تقتنيها ، وكلها على هيئات ورقية ، وهي أدوات مهمة وبخاصة لطلبة الدراسات العليا ، وتوجد في المكتبات المركزية المبحوثة الثلاث معظم إن لم يكن كل تلك الأوات الببليوجرافية الصادرة عن جامعات أو كليات سعودية ، حيث تحرص تلك الجامعات أو الكليات على تزويد نظيراتها في المملكة بها ، وتكاد تكون المظهر الوحيد للتعاون بينها في مجال الأطاريح . وتوجد تلك الأدوات في المكتبات المركزية الثلاث في جهات بعيدة عن الجهة التي توجد بها الأطاريح ، وهو وضع لا يحسبه الباحث مناسباً للمستفيدين وكان الأولى وضعها بجانب الأطاريح حتى لا يضطر المستفيدون للتنقل في جهات مختلفة إذا تعلق الأمر بها وبأدواتها الخاصة بها ، وعلى ضوء ما سبق سيكون التقويم لهذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٢٦)

توفير الأدوات الببليوجرافية الخاصة بالأطاريح السعودية في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موفرة (درجة واحدة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*	

د- توفير الأدوات الببليوجرافية الخاصة بالأطاريح العربية والأجنبية :

يتوفر لدى المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود عدد قليل من الأدوات الببليوجرافية الخاصة بالأطاريح المجازة من قبل جامعات عربية نتيجة لمجهودات تقوم بها الجهة الخاصة بالأطاريح ، أما فيما يتعلق بتلك الأدوات الخاصة بالأطاريح الأجنبية فالمكتبة تشترك في مستخلصات أطاريح الدكتوراه العالمية Dissertation Abstracts International الذي

تصدره مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I سواء كان ذلك على هيئة ورقية أو على هيئة أقراص مدمجة CD-ROM .

وما ذكر عن المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود بهذا الشأن يمكن أن يقال عن المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد باستثناء أن الأدوات الببليوجرافية الخاصة بالأطاريح العربية الموجودة لديها عددها أقل مقارنة بالموجود لدى الأولى وتكاد تقتصر على تلك الصادرة من قبل جامعات دول الخليج العربية ، أما بالنسبة للمكتبة المركزية بجامعة الإمام فلا يوجد لديها إلا القليل جداً من تلك الأدوات الخاصة بالأطاريح العربية فقط دون الأجنبية ، وعلى هذا يكون التقويم لهذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٢٧)

توفير الأدوات الببليوجرافية الخاصة بالأطاريح العربية والأجنبية

في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موفرة (درجتان)	موفرة إلى حد ما (درجة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام			*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*	

هـ- إعداد القوائم الببليوجرافية للمستفيدين :

هذه الخدمة ذات أهمية للمستفيدين وبخاصة البعيدين عن الأطاريح سواء في نفس المدينة أو خارجها ، وتتضاعف فائدتها للإناث اللواتي لا يتاح لهن الوصول إلى الأطاريح ، أو لا يتاح لهن الوصول إليها إلا في أوقات محدودة جداً لا تناسبهن ، ويساعد وجود الفهارس الآلية للمكتبة للإعداد لهذه الخدمة ، وإن كان هناك أنواع منها تعتمد على خبرة القائمين على الأطاريح فقط .

وقد لاحظ الباحث أن هذه الخدمة موجودة وبفاعلية عند الطلب لـــدى المكتبـــة المركزية بجامعة الملك فهد ، وإلى حد ما لدى المكتبة المركزية بجامعة الملك ســـعود ، وإلى حد أقل لدى المكتبة المركزية بجامعة الإمام وتكاد تقتصر فيها على خدمة الإناث ، وعلـــى هذا يكون التقويم لها كما يلي :

الجدول (٦-٢٨)

إعداد القوائم الببليوجرافية للمستفيدين في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موفرة (٣ درجات)	موفرة إلى حد ما (درجتان)	موفرة بشكل ضعيف (درجة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*		
المكتبة المركزية بجامعة الإمام			*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*			

٤- خدمات التوعية و التعريف :

يساعد إعداد الأدلة أو الخرائط أو اللوحات أو الأسهم أو الجولات التعريفية داخـل المكتبة ، أو استخدام الوسائل السمعية – البصرية ، أو المحاضرات أو غيرها ، المستفيدين في التعرف على المكتبة وعلى أوعية المعلومات الموجودة فيها وطرق تنظيمها والخدمات المقدمة إزاءها ، وبعض المستفيدين تضيع عليه فرصة الاستفادة من بعض أوعية المعلومات في المكتبة بسبب عدم توفر الوسائل التعريفية بها وبخدماتها .

ويحسب الباحث أن عدم اهتمام بعض المكتبات الجامعية السعودية بهـــذه الخدمـــة راجع إما إلى عدم الاهتمام بها أو التهوين من قيمتها من قبل المســـؤولين والمكتبيـــين ، أو لأنهم يعرفون كل صغيرة وكبيرة في مكتباتهم ، ويظنون بدورهم أن المستفيدين لا يختلفـــون عنهم في ذلك وهو افتراض ليس بالصحيح ولا يدركون أن مجرد وجود ســـهم أو لوحـــة تعريفية صغيرة يكون لها أحياناً مفعول كبير في مساعدة المستفيدين إلى أوعية المعلومـــــات المطلوبة .

والمعروف أن إعداد المواد والوسائل التعريفية بالمكتبة له ضوابط ومواصفات معينة ولا يخضع لمجرد الاجتهادات والتجارب ، إذ كتب وألف فيه الكثير وعلى مستوى الأطاريح ، وعلى سبيل المثال فإن إعداد " دليل المكتبة " الذي هو عبارة عن كتيب صغير له مواصفات في كيفية إعداده وفي المعلومات الواجب إدراجها فيه، وفي حجمه .. الخ . وإذا كان ما يهم هنا هو مدى وجود هذه الخدمة في المكتبات المركزية الثلاث فيما يختص بالأطاريح ، فإنه يمكن إيراد ما يلي:

- في المكتبة المركزية ، لجامعة الملك سعود ومن خلال " مكتبات الجامعة في سطور " الصادر عام١٤١٣هـ/١٩٩٢م ، (وهو آخر دليل متوفر و لم تجدد معلوماته منذ ذلك التاريخ) هناك إشارة إلى مكان الأطاريح في المكتبة ولكن لم يرد فيه أي معلومات أخرى عنها ، أو خريطة لمكانها في الأقل[٢٣] كما فعل الدليل الذي سبقه: " دليل الطالب في مكتبة الجامعة " والصادر عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م[٢٤] ، أما في داخل المكتبة فليس هناك ما يشير إلى وجود الأطاريح فيها سواء في الدليل أو الخارطة العامة للمكتبة والموجودة في الداخل ، أو في دليل الطابق الثالث (حيث توجد الأطاريح) بل كل ما يوجد في تلك الأدلة والخارطة الإشارة لـ " قسم المخطوطات والمجموعات الخاصة " الذي يضم – من بين ما يضم – الأطاريح دونما إشارة لها في ذلك القسم ، كما أن الباحث لم يجد في المكتبة جميعها ما يدل على مكانها إلا ملصق صغير الحجم فيه سهم يشير إلى وجودها ومكانها في الدور الثالث ، ولهذا يمكن القول بعدم وجود أثر لهذه الخدمة تقريباً فيما يختص بالأطاريح.

- في المكتبة المركزية لجامعة الإمام ، يشير كتيب " كيف تستفيد من المكتبة المركزية " والصادر عام ١٤١٦هـ/١٩٩٥م (وهو دليل ينقصه بعض المعلومات الضرورية) إلى مكانها في المكتبة دونما استخدام لخارطة ، ولا يورد شيئاً غير ذلك [٢٥] ، أما داخل المكتبة نفسها فالوضع أحسن ، إذ هناك ذكر في دليل المكتبة العام والموجود في مدخل المكتبة وإشارة إلى مكان وجودها ، وكذلك الأمر في دليل محتويات الدور الأول حيث توجد الأطاريح ، كما يوجد في هذا الدور أسهم ولوحات

تشير إلى القاعة الخاصة بها ، ولهذا فهي أحسن المكتبات المركزية الثلاث فيما يتعلق بهذه الخدمة وإن لم تكن متكاملة تماماً .

- أما فيما يتعلق بالمكتبة المركزية بجامعة الملك فهد ، فيعد " الدليل الموجز للمكتبة " الصادر عام ١٩٩٥م أحسن الأدلة التي أعدها المكتبات المركزية الثلاث ، إذ روعي في إعداده معظم المواصفات والشروط التي يجب أن تتوفر في دليل مكتبة جامعية ، ولكنه مع ذلك لم يخصص للأطاريح شيء فيه إلا مجرد تحديد مكانها في خارطة الدور الأول الذي (كانت) تقع[٢٦] فيه ، ومع هذا كله لا يمكن الاعتماد عليه لأن الأطاريح نقلت من الدور الأول إلى الدور الثالث عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م بعد أن طبع ذلك الدليل الذي لم يجدد بعد ، أما داخل المكتبة فلا يوجد في دليل المكتبة الموجود في مدخلها كما لا يوجد في دليل الدور الثالث أي إشارة إلى الأطاريح ، وليس هناك أي لوحات أو أسهم تشير إلى مكان وجودها في المكتبة ، ولهذا ليس هناك ما يدل على وجود هذه الخدمة فيها بالنسبة للأطاريح ، وعند تصفح الباحث لإعداد من " أخبار المكتبة " التي تصدر كل شهرين Library Newsletter لم يجد أيضاً فيها شيئاً عن الأطاريح .

وعلى هذا يكون التقويم لتلك الخدمة في تلك المكتبات كما يلي :

الجدول (٦-٢٩)

تقويم خدمات التوعية والتعريف بالأطاريح بالمكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موفرة (درجتان)	موفرة إلى حد ما (درجة)	غير موفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود			*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد			*

ويتضح من الجدول (٦-٢٩) ومما سبق إيضاحه ، عدم توفر خدمات تعريفية فيما يتعلق بالأطاريح في المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود والمكتبة المركزية بجامعة الملك فهد ، وتوفرها بشكل جزئي في المكتبة المركزية بجامعة الإمام .

وفيما يتصل بهذه الخدمة ، ترى هذه الدراسة أن إعداد دليل خاص بالأطاريح يحوي كافة المعلومات عن الموجود منها وعن أدواتها البيليوجرافية داخل المكتبة ، وكذلك ما يتعلق بها خارج المكتبة أمر مهم للمستفيدين بسبب الطبيعة الخاصة لهذا الوعاء من المعلومات ، وهو أمر من الممكن بل من السهل إنجازه إذا توفر الحماس له ، وليس من الضروري أن يكون متعدد الصفحات أو ذا إعداد فاخر ، بل المهم أن يحوي معلومات دقيقة وإجابات لكل الأسئلة المحتملة من المستفيدين ، وأن يتم توزيعه على كافة الأقسام والكليات وغيرها وبخاصة تلك التي يوجد لديها برامج دراسات عليا .

٥- خدمات الإحاطة الجارية :

الهدف من هذه الخدمات – وكما يؤخذ من اسمها – إحاطة المستفيدين بكل جديد يرد إلى المكتبة من الأطاريح وهي خدمات من المفترض أن تصل إليهم في أقسامهم أو كلياتهم، وإذا طورت تصل إليهم شخصياً وذلك من أجل متابعة الإنتاج الفكري في مجال الأطاريح لمن لا يتسنى لهم التردد على المكتبة .

وتوجد هيئات كثيرة لتلك الخدمات ولكن من أهمها نشرة دورية بجميع الأطاريح الجديدة التي تصل إلى المكتبة ، وهذه النشرة قد لا يكون بالضرورة أن تصدر شهرياً بل فصلياً أو في الأقل تكون نصف سنوية ، وترسل إلى الأقسام أو الكليات أو مراكز البحوث أو غيرها من الجهات المهتمة بالأطاريح ، وهي خدمة من الممكن القيام بها بسهول ودونما أعباء مالية تذكر إذا توفر الحماس والرغبة في خدمة المستفيدين وبخاصة أن الأعداد الجديدة من الأطاريح التي ترد إلى المكتبة محدودة ، كما يمكن تذليل العقبات التي تقف أمام إنجازها إذ يمكن إعدادها باليد عند عدم توفر ناسخ بالجهة التي توجد بها الأطاريح ، أو عند اعتذار مطبعة الجامعة عن طبعها ، وعن طريق التصوير العادي يمكن إرسال نسخ منها لكافة

الجهات المهتمة بها فذلك أجدى للمستفيدين من عدم وجودها كلية أو الانتظار حتى تكون هذه الخدمة على الوجه المطلوب ، كما أنه من الممكن (وهذا أفضل) تقديم هذه الخدمة عن طريق تصوير صفحة الغلاف وقائمة المحتويات في الأطاريح وتصنيفها تصنيفاً أولياً حسب مواضيعها ثم وضعها في ملزمة ودونما تجليد وإرسالها للجهات المعنية بها ، ومن الممكن لهذه الخدمة فيما بعد إذا توفرت الخبرات والإمكانات أن تتحول إلى " خدمة البث الانتقائي للمعلومات " وهي من أعلى درجات الإحاطة عندما تتعرف الجهات المعنية بالأطاريح على "سمات " المستفيدين على مستوى الكليات أو الأقسام أو الأشخاص ولا ترسل لهم من هذه الخدمة إلا ما يقع في نطاق تخصصاتهم ، وعلى أي حال فلا يكاد يوجد شيء من خدمات الإحاطة الجارية في أي من المكتبات المركزية الثلاث ، ولهذا سيكون تقويمها كما يلي :

الجدول (٦-٣٠)

خدمات الإحاطة الجارية للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	متوفرة (درجة واحدة)	غير متوفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

٦- الخدمات المرجعية والإرشادية :

توجد هذه الخدمة لدى المكتبات المركزية الثلاث على تفاوت بينها وتقدمها للمستفيدين مباشرة أو هاتفياً أو كتابياً أو بالفاكس وإن كان أكثرها يتم مباشرة أو هاتفياً . والمسؤولون عن هذه الخدمة (بالنسبة للاطاريح) في المكتبات المركزية لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام متفرغون لها ، أما في جامعة الملك فهد فهي ضمن خدمات المراجع والمعلومات العامة بالمكتبة شأنها شأن أي وعاء آخر ، ولقد لاحظ الباحث بالنسبة لهذه الخدمة في المكتبات المركزية الثلاث أنها تكاد تقتصر على الاطاريح الموجودة فيها فقط ولاتمتد إلى أبعد من

ذلك ، فلا تقدم للمستفيدين معلومات عن الأطاريح الموجودة في مكتبات الأقسام أو الكليات ، أو مراكز البحوث الموجودة داخل الجامعة نفسها أو الأدوات الببليوجرافية المتوفرة عنها في المكتبة ، ناهيك بإعطاء معلومات عن الأطاريح الموجودة في المكتبات السعودية الأخرى ، والأنظمة التي تتبعها تجاهها ، وطرق الحصول أو الإطلاع على الأطاريح التي لا توجد في المكتبة ، أو عما نشر من أطاريح من قبل الجامعة أو منسوبيها أو غير ذلك .

الجدول (٦-٣١)

الخدمات المرجعية والإرشادية للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

التقويم / المكتبة	فعالة تماما (٣درجات)	فعالة إلى حد كبير (درجتان)	محدودة الفعالية (درجة)	غير فعالة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*		
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*		
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد			*	

ومما سبق ، ومن خلال الجدول (٦-٣١) يتضح وجود هذه الخدمة بدرجة متوسطة لدى المكتبات المركزية بجامعة الملك سعود وجامعة الإمام ، ووجودها بشكل محدود لدى المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد ، أما فيما يتعلق بوجود سجل للأسئلة المرجعية في المكتبات الثلاث ، فلم تتوقع الدراسة وجوده وهذه هو الحاصل فيها مع أهميته في التخطيط لخدمات المستفيدين بشكل أكثر فعالية .

٧- خدمة الإعارة التبادلية :

من المعروف أن أي مكتبة مهما كانت إمكاناتها ومواردها لا تستطيع الاكتفاء الذاتي بما لديها من مواد لخدمة روادها وبخاصة في هذا العصر الذي يشهد إنتاجاً فكرياً وتفجراً للمعرفة لا حدود له في شتى العلوم والتخصصات ، ولهذا ظهرت الحاجة الملحة للتعاون بين المكتبات للاستفادة مما يوجد لديها من موارد إلى أقصى مدى ممكن وظهرت

مصطلحات خاصة بهذا الشأن مثل اقتسام الموارد Resource Sharing والإعارة التبادلية والاقتناء التعاوني ..ألخ .

وبالاختصار فالإعارة التبادلية (أو المتبادلة أو التعاونية) كما عرفتها لائحة الإعارة المتبادلة بين المكتبات السعودية الصادرة عام ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م " إعارة المادة أو إتاحة صورة منها إلى مكتبة أخرى بناء على طلبها[٢٧] ، ويكاد هذا التعريف يطابق تماماً التعريف الوارد في نظام الإعارة التبادلية الوطني في الولايات المتحدة والصادر عام ١٩٨٠[٢٨] .

ونظراً لأهميتها فقد أدرجت في " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية* والمذكورة سابقاً ضمن الخدمات المكتبية التي يجب أن توفرها المكتبات الجامعية السعودية[٢٩] ، وتتأكد أهميتها بشكل أكبر بالنسبة للأطاريح نظراً لعدم إمكانية الحصول عليها عن طريق الشراء أو غيره ، ولاقتصار عدد النسخ الموجودة منها في المكتبات الجامعية السعودية على نسخة واحدة أو نسختين في الغالب .

وعلى أي حال فإن الإعارة التبادلية بين المكتبات فيما يتعلق بالأطاريح غير متوفرة في المكتبات المركزية الثلاث ، وفي جميع المكتبات الجامعية السعودية ، ولا يرجع ذلك إلى نقص في اللوائح والإجراءات المنظمة لها لأنها موجودة ، فهناك لائحة على المستوى الوطني في المملكة وهي المذكورة سابقاً ، وهناك مشروع نظام الإعارة بين مكتبات جامعات دول الخليج[٣٠] ، وهناك " الإعارة على المستوى العالمي : المبادئ والخطوط العامة للإجراءات " والتي أعدها الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA [٣١] ولكن أياً منها غير مطبق بالنسبة لكافة أوعية المعلومات ناهيك بالأطاريح ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب ربما كان من أهمها عدم تخمر فكرة التعاون وأهميته لدى المسؤولين في المكتبات الجامعية السعودية بعد ، أو تخوفهم من فقدان الأطاريح التي قد لا يكون لدى المكتبة إلا نسخة واحدة ، أو حرمان المترددين على المكتبة منها عند إعارتها لمكتبة أخرى أو غيرها ، مع أن ذلك يمكن تحقيقه دونما إضرار بالأطروحة ، أو حرمان المستفيدين منها داخل الجامعة وذلك عن طريق تصويرها ومن ثم إرسالها وهو ما نصت عليه كافة الأنظمة والقوانين الخاصة بالإعارة

التبادلية التي أطلع عليها الباحث ، ولهذا فإن خدمة التصوير (ورقياً كان أو مصغراً) تقوم في الوقت الراهن بالدور الأكبر في عملية الإعارة التبادلية بين المكتبات حيث سهلتها وجعلتها ممكنة دون خروج مواد المكتبة منها ، وعلى هذا سيكن التقويم لهذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٣٢)

خدمة الإعارة التبادلية للأطاريح بين المكتبات المركزية الثلاث والمكتبات الأخرى

المكتبة	متوفرة (درجة واحدة)	غير متوفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

٨- خدمة المصغرات الفلمية :

يقصد بهذه الخدمة توفر أجهزة قراءة وطبع المصغرات الفلمية للأطاريح الموجودة في المكتبة على هذه الهيئة ، أو التي يحصل عليها المستفيدون من خارج الجامعة على تلك الهيئة أيضا ، وهي من الخدمات التي تصبح ضرورية عندما تتضخم مجموعة الأطاريح لدى أي مكتبة ويصبح الحل في استخدام المصغرات عند ضيق المكان وهو ما يتوقعه الباحث حلصلاً مستقبلاً في تلك المكتبات الثلاث ، وهي موجودة لدى جامعة الملك سعود في الجهة نفسها التي تحفظ فيها الأطاريح ، أما في جامعة الإمام فتوجد في القاعة الخاصة بالمخطوطات في الدور الثاني فوق قاعة الرسائل الجامعية ، وبالنسبة لجامعة الملك فهد توجد كافة الأطاريح الموجودة على هيئة مصغرات وكذلك أجهزة قراءتها وطبعها في الدور نفسه الذي توجد فيه مجموعة الأطاريح التي على هيئة ورقية وهو الدور الثالث ولكنها منفصلة عنها ، وعلى هذا يكون التقويم لهذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٣٣)

خدمة المصغرات الفلمية للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	متوفرة (درجة واحدة)	غير متوفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*	

٩- خدمة الاستفادة عن بعد Remote Use :

لم تضع "المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " والمعدة عام ١٩٨٢م هذه الخدمة ضمن معاييرها بسبب عدم انتشار فهارس الحاسب الآلي في المكتبات آنذاك وكذلك التقنيات الحديثة في حفظ واسترجاع المعلومات ، ولم تدرجها " .. المبادئ العامة العالمية لقياس الأداء في المكتبات الأكاديمية " التي أعدها الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA ضمن مؤشرات الأداء إلا في عام ١٩٩٣م[٣٢] .

والمقصود بها هنا تحديداً وفيما يتعلق بالأطاريح إمكان اتصال المستفيد من بيته او مكتبه أو جامعته عن طريق الحاسب الآلي بقواعد المعلومات البيليوجرافية الخاصة بمكتبة الجامعة أو القواعد المحلية أو العالمية ذات العلاقة بالأطاريح .

وهذه الخدمة موجودة لدى المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود فيما يتصل بفهارسها العامة والتي تشمل الأطاريح،وقاعدة مستخلصات أطاريح الدكتوراه العالمية D.A.I والموجودة لدى الجامعة باشتراك مستمر على أقراص مدمجة CD-ROM ، كما يمكن عن طريق شبكة الجامعة المحلية الاتصال بقواعد المعلومات الموجودة لدى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية المليزرة منها والمحسبة ، والإتصال بقاعدة المعلومات الخاصة بالأطاريح الجامعية التي أجازتها جامعات وكليات سعودية والموجودة لدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، ويمكن أن يقال هذا عن المكتبة

المركزية بجامعة الملك فهد إلا فيمـــا يتعلـــق بقاعدة المعلومات الأخيرة ربما لعدم الحاجـــة إليها ، أما المكتبة المركزية بجامعة الإمام فليس لديها شيء من ذلك ، ربما لحداثة تحســـيب فهارسها واستخدام الحاسب الآلي في أعمالها ، ولهذا سيكون التقويم لهذه الخدمة كما يلي :

الجدول (٦-٣٤)

خدمة الاستفادة عن بعد لدى المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	متوفرة (درجة واحدة)	غير متوفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*	

١٠- خدمة البحث بالاتصال الخارجي المباشر On – L ine Search :

يقصد بهذه الخدمة الاتصال بقواعد المعلومات الخارجية العالمية ، ولا توجد هذه الخدمة إلا لدى جامعة سعودية واحدة هي جامعة الملك فهد عن طريق نظام ديالوج DIALOG أو أوربت ORBIT وتكاد فيما يتعلق بالأطاريح تنحصر في قواعد المعلومات التي تصدر عن مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I وبالذات مستخلصات الأطاريح على الخط المباشر Dissertation Abstracts On - Line التي يتم تحديثها شهرياً،وتتميز هذه الخدمة بالسرعة والدقة والشمولية ، والتعرف على آخر ما تم إنجازه من أطاريح في الولايات المتحدة والكثير من الدول الأوربية وعلى هذا يكون تقويم هذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٣٥)

خدمة البحث بالاتصال الخارجي المباشر في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	متوفرة (درجة واحدة)	غير متوفرة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*	

١١- القدرة المالية :

هذا المؤشر يوضع عادة تحت مسمى " الميزانية " في الأدبيات والدراسات الغربية عند قياس مؤشرات الأداء في أي مكتبة ويكون ترتيبه متقدماً بينها ، إذ لدى المكتبات هناك استقلال مالي يتيح لها توزيع الميزانية توزيعاً دقيقاً يصل إلى تحديد نصيب كل وعاء من أوعية المعلومات فيها على حده ، ولكن الوضع يختلف عنه في المكتبات الجامعية السعودية إذ لا يوجد لديها كما يذكر محمد عاشور ما يعرف بميزانية المكتبة ، بل يطلب من عمادات شؤون المكتبات فيها تحديد احتياجات المكتبات المالية المختلفة عند الإعداد لميزانية الجامعة السنوية[٣٣] ومن ضمنها أوعية المعلومات المختلفة التي تكون غالباً تحت بند واحد دونما تحديد لاحتياجات كل وعاء ، ويكون الصرف من هذا البند خاضعاً لاجتهادات المسؤولين في العمادة ورؤساء الأقسام المختلفة في ظل غياب تحديد نصيب كل وعاء على حده ، وعدم وجود سياسات اقتناء واضحة ومكتوبة ، وهذا ما دعا هذه الدراسة إلى تفضيل مسمى "القدرة المالية" على مسمى " الميزانية " ، والمقصود بها تحديداً القدرة على شراء الأطاريح المطلوبة .

وعلى الرغم من أهمية القدرة المالية في هذا الأمر إلا أن هذا المؤشر لم يدرج ضمن المؤشرات الأساسية السابق ذكرها في هذه الدراسة كما هو الحال في الدراسات الغربية لأن المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث تحتاج في تنمية مجموعتها إلى الإيداع والإهداء والاستهداء (والتبادل إذا أمكن) أكثر من الشراء ، لأن الأطاريح التي تجيزها الجامعات السعودية أو العربية والتي يحتاج إليها قطاع كبير من المستفيدين في تلك الجامعات لا يمكن الحصول عليها عن طريق الشراء ، إضافة إلى أن ، ما يمكن شراؤه من الأطاريح يقتصر على تلك المنشورة بلغات غير عربية ومعظمها بالإنجليزية ، وهي التي تتيحها مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I .

وعلى أي حال ، وبعد مقابلات مع المسؤولين عن تنمية المجموعات الثلاث اتضح أن المال لا يقف عائقاً أمام شراء الأطاريح المطلوبة ، وإن كان هناك في الآونة الأخيرة وتحديداً منذ السنوات الثمان الماضية تدقيق في عمليات شراء أوعية المعلومات المختلفة ،

ومن ضمنها الأطاريح وصل أخيراً إلى مرحلة " الترشيد " بسبب تقلبات أسعار النفط وآثار حرب الخليج وغيرها ، وعلى هذا يمكن تقويم هذا المؤشر في المكتبات المركزية الثلاث كما يلي في الجدول الآتي :

الجدول (٦-٣٥ أ)

القدرة المالية على شراء الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	متوفرة (درجة واحدة)	تسمح الى حد ما بالشراء (درجة)	لا تسمح (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*	
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*	

ومن الجدول (٦-٣٥ أ) يتبين أن المكتبات المركزية الثلاث تتساوى تقريباً في عملية تقويم المؤشر الذي يظهر إمكانية تنمية مجموعات الأطاريح فيها عن طريق الشراء ، ولكنه الشراء المرشد والمعقول .

١٢- دراسات المستفيدين :

على الرغم من أن المكتبات الجامعية وغيرها أنشئت أساساً لخدمة المستفيدين ، إلا أن الباحث لم يجد في المكتبات الجامعية الثلاث دراسات عن مدى رضا المستفيد عنها بشكل عام وعن وضعها القائم وخدماتها ، ناهيك عن دراسات مقتصرة على الأطاريح فقط ، وهذه الظاهرة ملاحظة في المكتبات الجامعية السعودية الأخرى ، وحتى على النطاق العربي إلا باستثناءات قليلة ، وهي الظاهرة التي يمكن أن يطلق عليها " ظاهرة تجاهل المستفيد " ، مع أنه هو الأدرى باحتياجاته وبالعراقيل التي تحول بينه وبين الاستفادة من أوعية المعلومات المختلفة كما ينبغي .

ولا تطمح هذه الدراسة في الوقت الراهن إلى ظهور دراسات مستقلة عن المستفيدين من الأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية ،ولكن يمكن أن تكون جزءاً من دراسات عن أوعية المعلومات فيها ككل حتى تعطي مؤشرات عن مدى الاستفادة منها .

وعلى الرغم من أن سجلات التردد على الجهات التي توجد بها الأطاريح ، والتي لا تكلف جهداً أو مالاً يذكر ، لها فائدة في الكشف عن أنماط المستفيدين ومدى استخدامهم لها ، إلا أنها غير موجودة في المكتبتين المركزيتين لجامعة الملك سعود ، وجامعة الملك فهد ، أما في المكتبة المركزية لجامعة الإمام فهي موجودة ولا قيمة كبيرة لها إذ يدخل الكثير من المستفيدين ويخرجون دون تسجيل المعلومات المطلوبة منهم لعدم التنبيه على ذلك باستمرار من قبل القائم على الأطاريح فيها ، أما سجلات الأسئلة المرجعية على أهميتها فليست موجودة بالنسبة للأطاريح أو غيرها ، وعلى هذا سيكون التقويم لهذا المؤشر كما يلي :

الجدول (٦-٣٦)

دراسات المستفيدين في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موجودة (درجة واحدة)	غير موجودة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

وللمقارنة ليس إلا ، فقد اتفقت المجموعة التي أعدت".. المبادئ العامة لقياس الأداء في المكتبات الأكاديمية " عام ١٩٩٣م والصادرة عن الإتحاد الدولي لجمعيات المكتبات IFLA – والمذكورة سابقاً – على أن تكون وجهة نظر المستفيدين هي المنطلق الأول عند إعداد مؤشرات الأداء في المكتبات الجامعية[٣٤] .

١٣- التعاون مع الجهات الأخرى :

يقصد – أكثر ما يقصد – بـ " الجهات الأخرى " المكتبات الجامعية السعودية ، وباستثناء إهداء الببليوجرافيات الخاصة بالأطاريح فيها ضمن منشوراتها ، لا يكاد يوجد أي

نوع من أنواع التعاون بين المكتبات المركزية الثلاث وغيرها من مكتبات الجامعات السعودية سواء في مجال الإهداء أو التبادل أو الإعارة التعاونية أو الخدمة المرجعية أو التصوير أو الاستنساخ أو الإعداد لفهارس موحدة لها على هيئة ورقية أو محسبة ، أو شبكة معلومات عنها أو غير ذلك ، كما لا يوجد لديها اتصالات – إلا فيما قل – بالجهات ذات العلاقة بالأطاريح مثل مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض وهو الجهة الوحيدة التي يوجد لديها قاعدة ببليوجرافية عن معظم الأطاريح المجازة من قبل جامعة المملكة ، أو اتصالات بمكتبة الملك فهد الوطنية التي يفترض فيها أن تحوي تراث البلد الفكري ومن ضمنه الأطاريح ، ويعود هذا في أكثره وكما يحسب الباحث إلى تغلب نزعه المحافظة على الأطاريح واقتنائها والمبالغة في تقدير قيمتها بدلاً من بذل الجهد في محاولة الاستفادة منها على أوسع مدى ممكن ، وعدم الاهتمام باحتياجات المستفيدين ، علماً بأن هذا التعاون مطلوب وملح بين تلك المكتبات في مجال الأطاريح بسبب طبيعتها الخاصة وصعوبة الحصول عليها والعناء الذي يمر به طلبة الدراسات العليا عند البدء في إعداد أطاريحهم ، والذي يضطرهم في كثير من الأحيان إلى السفر بين مدن المملكة للإطلاع عليها كما ذكر آنفاً ، وعليه سيكون التقويم لهذه الخدمة كما يلي :

الجدول (٦-٣٧)

التعاون مع الجهات الأخرى فيما يتعلق بالأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

المكتبة	موجود (درجة واحدة)	غير موجود (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود		*
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد		*

١٤- عدد المقاعد ومساحة قاعة المطالعة :

تنص " المعايير المقترحة للمكتبات الجامعية السعودية " فيما يتعلق بالمساحة الخاصة بالمستفيدين ، وعدد المقاعد المطلوبة لهم ، على ما يلي :

- مقعد واحد لكل أربعة طلاب .
- ٢٥ قدماً مربعاً لكل مقعد[٣٥] .

وإذا كان من السهولة نظرياً تحديد أعداد المستفيدين من الأطاريح في كل مكتبة من المكتبات المركزية الثلاث وهم غالباً أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ، ومن ثم قسمة عدد المقاعد الموجودة ومساحة قاعة المطالعة للأطاريح عليهم ، وعلى هذا الأساس يمكن الحكم على مدى تلبية تلك المكتبات الثلاث لتلك المعايير،إلا أن ذلك صعب عملياً لان قاعة الأطاريح في كل واحدة منها لها وضع خاص يختلف عن الأخرى ، وبالتالي يصعب تحديد أعداد المستفيدين منها ، وللتفصيل :

- قاعة الإطلاع التي تحوي الأطاريح في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود لا يقتصر ارتيادها على المستفيدين من الأطاريح فقط ، بل تشمل المستفيدين من المخطوطات والكتب النادرة ، و المكتبات التذكارية ، والكتب المحدودة الاطلاع ، وهؤلاء لا يمكن تحديد أعدادهم فقد يكونون من أعضاء هيئة التدريس ، وقد يكونون من طلبة الدراسات العليا ، وقد يكونون في مرحلة البكالوريوس ، بل قد يكون بعضهم من خارج الجامعة كما لاحظ ذلك الباحث في بعض الأحيان .

- على الرغم من أن المكتبة المركزية بجامعة الإمام قد خصصت قاعة إطلاع خاصة بالأطاريح إلا أن روادها لا يقتصرون على أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا في الجامعة فحسب ، بل تشمل أحياناً طلبة السنة الثالثة والرابعة لمرحلة البكالوريوس حيث يكلفهم بعض أساتذهم ببحوث ويرشدوهم أحياناً إلى أطاريح معينة في هذه القاعة ، كما لاحظ الباحث بعضاً (وإن كان قليلاً) من طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة فيها لوجود عامل مشترك بين تلك الجامعتين وجامعة الإمام فيما يتعلق بحقول الدراسات العليا فيها ، والتي يدور أكثرها حول علوم الدين الإسلامي ، ولهذا سيكون من الصعوبة نوعاً ما تحديد أعداد المستفيدين في هذه القاعة .

- توجد الأطاريح في المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد ، بالدور الثالث ، وهذا الدور يضم جزءاً من المجموعات العامة للكتب (العلوم الاجتماعية والإنسانية) ، ودوريات مجلدة وغير مجلدة خاصة بتلك العلوم ، كما يضم المواد السمعية والبصرية، وأجهزة قراءة واستنساخ المصغرات الفلمية ونهاية طرفية للفهرس الآلي ، ولهذا لا يمكن تحديد عدد المستفيدين الفعلين أو المحتملين في هذا الدور .

وبما أنه لابد من تقويم مؤشر الأداء فيما يختص بمساحات قاعات المطالعة وعدد المقاعد بالنسبة للمستفيدين من الأطاريح في تلك المكتبات ، لهذا لجأت الدراسة إلى تقويم المستفيدين من أفراد العينة لها ، من خلال الإستبانة الموزعة عليهم .

الجدول (٦-٣٨)

تقويم المستفيدين من أفراد العينة لعدد المقاعد ومساحات قاعات الإطلاع على الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

تقويم المستفيدين / المكتبة	عدد المقاعد			مساحة قاعة المطالعة		
	كافي (درجتان)	كافي إلى حد ما (درجة)	غير كافي (صفر)	كافية (درجتان)	كافية إلى حد ما (درجة)	غير كافية (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	*			*		
المكتبة المركزية بجامعة الإمام		*			*	
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*			*		

ومن الجدول (٦-٣٨) يتضح أن معدل إجابات المستفيدين فيما يتعلق بعدد المقاعد ومساحات قاعات الإطلاع على الأطاريح في تلك المكتبات قد تراوح بين " كاف " بالنسبة لها في المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود والمكتبة المركزية بجامعة الملك فهد ، وبين " كاف إلى حد ما " في جامعة الإمام ، وعلى العموم لم يلحظ الباحث خلال زياراته لتلك الجهات في أوقات مختلفة أي صعوبة واجهت المستفيدين في الحصول على مقاعد ، أو ضيق في تلك القاعات .

١٥- بيئة المكتبة :

يقصد بالبيئة هنا العناصر التي تجعل عملية الإطلاع الداخلي على الأطـاريح ومـا يتصل بها مريحة تشجع المستفيدين على ارتياد المكتبة وعلى المكث فيها ساعات أطول طالما كانت تهيئ لهم ذلك ،ويمكن تحديد تلك العناصر بالإضاءة والتكييف والتهوية الجيدة وتوفر الهدوء ،ونظراً لتعددها النسبي فقد رأت الدراسة أن تدمجها تحت عنصر واحد هو " بيئة المكتبة " بدلاً من أربع حتى لا يؤثر تعددها على التقويم الكلي للوضع الراهـن في تلـك المكتبات ، وبخاصة أنه لا يقصد قاعات الأطاريح غالباً إلا الذين ليس لهم بد من ذلـك ، وهم مستعـدون للاستفادة منها في أي ظرف كان ، وربما كان خير تقويم للبيئـة هـو إجابات المستفيديـن من أفراد العينة على الأسئلة المتصلة بها في الاسـتبانة ، وتبـدو في الجدول (٧-٣٩) من خلال المعدل العام لإجاباتهم عن تلك العناصر الأربعة .

الجدول (٦-٣٩)

تقويم المستفيدين من أفراد العينة لبيئات المكتبات المركزية الثلاث

تقويم المستفيدين / المكتبة	مريحة (درجتان)	مريحة إلى حد ما (درجة)	غير مريحة (صفر)
المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	*		
المكتبة المركزية بجامعة الإمام	*		
المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	*		

ومن الجدول (٦ – ٣٩) يتضح أن بيئات تلك المكتبات كانت مريحة للمستفيدين و لم يكن هناك أي شكوى منها ، وقد توقع الباحث هذه النتيجة لأنها مكتبـات حديثـة روعي في إنشائها راحة المستفيدين وتهيئة الجو المريح لهم وبخاصة فيما يتعلـق بـالتكييف المناسب في ظل ظروف مناخية قاسية .

خلاصة الإجابة على سؤال المبحث الأول

من أجل الإجابة على سؤال المبحث ، ومن أجل تقويم الوضع الراهن للمجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث ومدى تأثيره سلباً أو إيجاباً في الاستفادة منها ، أُعد خمسة وعشرون مؤشراً للأداء ، بلغت أخيراً مع ما تفرع عنها تسعة وثلاثين مؤشراً ، وهي المؤشرات ذات التأثير في الاستفادة من الأطاريح ، وقد أعدت درجات (أو أوزان) لكل مؤشر من أجل قياس أدائه وفق مقاييس تختلف درجاتها حسب طبيعة كل مؤشر ، وقد بلغ مجموع درجات كافة المؤشرات أربعة وثمانين درجة ، وبقدر اقتراب نتيجة مؤشرات الأداء في كل مكتبة من المكتبات المركزية الثلاث من الأربع وثمانين درجة كلما كان الأداء إيجابياً وفي مصلحة المستفيد ، والعكس بالعكس .

الجدول (٦-٤٠)

قياس مؤشرات الأداء تجاه الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

عدد مؤشرات الأداء النهائية	درجات مؤشرات الأداء النهائية	نتيجة قياس الأداء في المكتبات المركزية الثلاث		
		المكتبة	درجات الأداء	النسبة المئوية
٣٩	٨٤ درجة	المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود	٤٠	٤٧,٦
		المكتبة المركزية بجامعة الإمام	٢٨	٣٣,٣
		المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد	٥٠	٥٩,٥

ومن الجدول (٦-٤٠) ، وبعد جمع للمعلومات وزيارات ميدانية متعددة ، ومقابلات للمسؤولين عن الأطاريح في المكتبات الثلاث بدءاً من القاعدة وانتهاء بعمداء المكتبات فيها ، والحصول منهم على أدبيات منشورة وغير منشورة بهذا الخصوص ، وتلخيصاً لكل ما ورد في هذا المبحث يمكن الإجابة على السؤال بما يلي :

الأوضاع الراهنة للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث لا تساعد المستفيدين على الاستفادة منها كما ينبغي ، وهذا ما يدعو المسؤولين فيها إلى مراجعة شاملة لتلك

الأوضاع بقصد تحسينها وتطويرها وتقديم الخدمات الملائمة لهذا الوعاء من المعلومـــات ذي الطبيعة الخاصة ، وقد توصلت الدراسة إلى هذه النتيجة التي يلخصها الجـــــدول (٦- ٤٠) حيث أظهرت نتيجة قياس مؤشرات الأداء فيما يخص الأطـــاريح في المكتبـــات المركزيـــة الثلاث تدنياً في النتائج على تفاوت بينها في ذلك ؛ وقد حلت المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد أولاً حيث بلغت نتيجة قياس مؤشرات الأداء لديها ٥٠ درجة (من ٨٤ درجـــة) أو بنسبة أداء قدرها ٥٩,٥٪ وهي نتيجة متواضعة إلى حد ما ، أما في المكتبتـــين المركزيتـــين لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام فقد كانت النتيجة أكثر تواضعاً ، حيث لم تصل نتيجـــة الأولى إلى أكثر من ٤٠ درجة وبنسبة أداء تبلغ ٤٧,٦٪،بينما تدنت النتيجة في الثانية حيث لم تتجاوز ٢٨ درجة تمثل نسبة تبلغ ٣٣,٣٪ فقط من مجموع مؤشرات الأداء .

المبحث الثاني

مدى رضا المستفيدين عن الأوضاع الراهنة للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

السؤال :

ما مدى رضا المستفيدين من أفراد العينة (أو عدم رضاهم) حيال الوضع الراهن للمجموعات المركزية للأطاريح في جامعاتهم ، وأيهم أكثر رضاً وفقاً للجامعات التي ينتمون إليها ؟

تعد تلبية احتياجات المستفيدين الهدف الأول من إنشاء المكتبات ومراكز المعلومات ، ولمعرفة تلك الاحتياجات لابد من الاتصال بهم بأي وسيلة كانت للتعرف على آرائهم ومقترحاتهم ، فهم محور دراسات الاستفادة التي أصبحت شعبة كبيرة في علم المكتبات والمعلومات ، وعلى ضوء إجاباتهم يمكن تطوير الأوضاع وتحسين الخدمات .

وللتعرف على آراء المستفيدين من الأطاريح حيال أوضاعها في المكتبات المركزية الثلاث ؛ اقتضى ذلك إرسال إستبانة إلى عينة منهم نظراً لكثرة عددهم ، شملت هذه الإستبانة كافة المتغيرات المتعلقة بتلك الأوضاع ، والمؤثرة على عملية الاستفادة منها ، ومعظمها موجود في مؤشرات الأداء التي سبق الحديث عنها ، وقد بلغت تلك المتغيرات ثلاثة وثلاثين متغيراً مدرجة تحت خمسة عشر محوراً يجمعها الجدول (٦ - ٤٠ أ) ، وقد وزعت مستويات التقويم بين مقياس ذي ثلاث درجات (١ - ٣ درجة) ومقياس ذي أربع درجات (١ - ٤ درجة) ، وآخر ذي خمس (١ -٥ درجة) ، ويعود السبب في عدم توحيد درجات المقياس بينها إلى طبيعة تلك المحاور والمتغيرات ، فعلى سبيل المثال عند التقويم لمتغير الدوام في تلك المكتبات ؛ يرى الباحث أن مقياساً ذا ثلاث درجات :

الجدول (٦ - ٤٠ -أ)

محاور ومتغيرات تقويم أوضاع الأطاريـــح في المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث من قبل المستفيدين

المحور		عدد المتغيرات	درجات التقويم
موقع الأطاريح في المكتبة المركزية		١	١ - ٣ درجة
الدوام		١	١ - ٣ درجة
القائمون على الأطاريح		٣	١ -٣ درجة
المقتنيات		٢	١ - ٣ درجة و ١ - ٤
خدمات التوعية والتعريف		٢	١ - ٥ درجة
خدمات الإحاطة الجارية		٢	١ - ٥ درجة
الخدمة المرجعية		١	١ - ٥ درجة
خدمات الاتاحة		٦	١ - ٥ درجة
الخدمات الببليوجرافية		٦	١ - ٥ درجة
خدمات الإعارة الخارجية والتبادلية		٢	١ - ٥ درجة
خدمة البحث بالاتصال المباشر On – Line		١	١ - ٥ درجة
خدمة المصغرات الفلمية		٢	١ - ٥ درجة
بيئة المكتبة		١	١ - ٣ درجة
أثاث المكتبة		١	١ - ٣ درجة
المجموع	١٥ محوراً	٣٣ متغيراً	

(كاف – كاف إلى حد ما – غير كاف) مقياس مناسب لقياس هذا المتغير ، أما فيما يتعلق بالخدمات فقد لجأ الباحث إلى استخدام مقياس ذي خمس درجات (جيدة – متوسطة – لا أدري – سيئة – غير موجودة) لأن طبيعة تلك الخدمات ومستوياتها في تلك المكتبات الثلاث توجب استخدام هذا المقياس الذي أضيفت إليه درجات " لا أدري " و " غير موجودة " ، وذلك حينما لا يتذكر المستفيد تماماً مستوى الخدمة ، أو حينما لا تكون الخدمة موجودة في الأساس في المكتبة ، توخياً للمزيد من الدقة في الإجابة وفي التقويم ، وفيما يتصل بالعمر الزمني للأطاريح فقد فرض مقياس ذو أربع درجات نفسه (حديثة – حديثة إلى حد ما – قديمة إلى حد ما – قديمة) ، وهو المتغير الوحيد من بين كافة المتغيرات الذي استخدم فيه هذا المقياس .

تقويم إجابات المستفيدين :

لمعرفة مدى رضا المستفيدين عن الأوضاع الراهنة للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث تم استخدام متوسطات إجاباتهم (المعدلات) ، لأن المتوسطات من أقل مقاييس النزعة المركزية تأثراً بتقلبات العينة،ومن أكثرها استخداماً في تحليل البيانات وتفسيرها ، وفي عمليات المقارنة والمفاضلة .

وبما أن هناك ثلاثة مقاييس مختلفة للمتغيرات المختلفة كما ذكر لتحديد مدى رضا المستفيدين عبر إجاباتهم ، كما أن هناك مفردات وأوصاف مختلفة في تلك المقاييس ، لذا جرى توحيدها وتوحيد مفرداتها ضمن ثلاثة مستويات للرضا هي :

- راضون تماماً – راضون إلى حد ما – غير راضين

وبناءً على ذلك تم تحويل درجات كل مقياس من المقاييس الثلاثة المذكورة إلى المستويات الثلاثة الأخيرة وفقاً لما هو مبين في الجدول (٦ – ٤١) .

الجدول (٦ - ٤١)

تحويل درجات المقاييس المختلفة إلى مستويات الرضا الثلاثة

نوع المقيـــاس	مستويات الرضا		
	راضون تماما	راضون الى حد ما	غير راضين
المقياس الثلاثي ١ - ٣ درجة	٢,٤ - ٣ درجة	١,٧ - ٢,٣ درجة	١ - ١,٦ درجة
المقياس الرباعي ١ - ٤ درجة	٣ - ٤ درجة	٢ - ٢,٩ درجة	١ - ١,٩ درجة
المقياس الخماسي ١ - ٥ درجة	٣,٨ - ٥ درجة	٢,٤ - ٣,٧ درجة	١ - ٢,٣ درجة

وعلى هذا فستسعى الدراسة عبر إجابات المستفيدين واستخدام متوسطاتها الحسابية إلى ما يلي :

أ - التعرف على مدى الرضا أو عدم الرضا من قبل كافة المستفيدين في الجامعات الثلاث فيما يتصل بكل متغير ، وذلك باستخدام معدلات إجاباتهم ومن ثم تحويلها إلى أحد المستويات الثلاثة المذكورة : راضون تماماً - راضون إلى حد ما - غير راضين .

ب - التعرف على مدى الرضا أو عدم الرضا من قبل كافة المستفيدين في كل جامعة على حدة فيما يتصل بكل متغير ، وذلك باستخدام معدلات إجاباتهم ومن ثم تحويلها إلى أحد المستويات الثلاثة .

ج - مقارنة معدلات إجابات المستفيدين عن كل متغير في كل جامعة على حدة بالمعدل العام لإجابات المستفيدين في الجامعات الثلاث ، ثم بالمعدل الخاص لإجابات المستفيدين في الجامعتين الأخريين ، وذلك من أجل المفاضلة بينها .

د - التعرف في نهاية المطاف (بعد جمع معدلات الإجابة على كافة المتغيرات من قبل المستفيدين في الجامعات الثلاث كلاً على حده) على أكثر المستفيدين رضاً أو عدم رضا في الجامعات الثلاث عن الأوضاع الراهنة للأطاريح في جامعاتهم .

ولقد كان الباحث يود لو كانت هناك دراسات سابقة بشأن تقويم المستفيدين لأوضاع الأطاريح في مكتبات جامعية أخرى حتى يمكن المقارنة بينها وبين هذه الدراسة ، ولكن لم يعثر على شيء من ذلك .

وبما أنه سبق الحديث في مؤشرات الأداء عن معظم الجوانب المتعلقة بالأوضاع الراهنة للأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث ، لذا سيكون التناول والتحليل هنا مقتصراً على ما لم يرد ذكره آنفاً في هذه الدراسة ، تجنباً للتكرار .

المحور الأول : موقع الأطاريح في المكتبة :

الجدول (٦ – ٤٢)

مدى رضا المستفيدين عن مواقع الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

الجامعة	المجيبون	معدل الإجابة***	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام*	درجة الرضا العامة**
جامعة الملك سعود	٩٠	٢,١٠	راضون إلى حد ما	٠,٠٩+	٢,٠١	راضون إلى حد ما
جامعة الإمام	٣٨	١,٥٢	غير راضين	٠,٤٩-		
جامعة الملك فهد	٣٢	٢,٣٧	راضون إلى حد ما	٠,٣٦+		

يتضح من الجدول (٦– ٤٢) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاثة كانوا متوسطي الرضا عن مواقع الأطاريح في تلك المكتبات من ناحية بروزه (أو عدم بروزه) للعيان ، إذ كان المعدل العام لإجاباتهم (٢,٠١) درجة من مقياس

* يقصد بذلك المعدل العام للإجابة في الجامعات الثلاث مجتمعة في سائر الجداول اللاحقة .

** يقصد بذلك درجة الرضا العامة في الجامعات الثلاث مجتمعة في سائر الجداول اللاحقة .

*** المقياس ثلاثي : ١ – ٣ درجة .

ذي ثـــلاث درجـــات . وعند تفحص نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة يتبين ما يلي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن موقع الأطاريح في المكتبة المركزية ، وقد بلغ معدل إجاباتهم (٢,١٠) ، وهو يزيد زيادة طفيفة عن المعدل العام بـــ ٠,٠٩ درجة .

ب – المســـتفيدون في جامعـــة الإمـــام هم الوحيدون الذين لم يكونوا راضين عن موقع الأطاريح في المكتبة المركزية ، وقد بلغ معدل إجاباتهم ١,٥٢ درجة ، وهو يقل عن المعدل العام بـــ ٠,٤٩ درجة .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد كانوا متوسطي الرضا عن موقع الأطاريح في المكتبة المركـــزية ، ولكن معدل إجاباتهم كان الأعلى في درجة الرضا ، حيث بلغ ٢,٣٧ ، وهو يزيد عن المعدل العام بـــ ٠,٣٦ درجة .

المحور الثاني : الدوام :

الجدول (٦- ٤٣)

مدى رضا المستفيدين عن دوام الجهات المسؤولة

عن الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
جامعة الملك سعود	٩٨	٢,٣٣	راضون إلى حد ما	+٠,٠٦	٢,٢٧	راضون إلى حد ما
جامعة الإمام	٤١	١,٧٤	راضون إلى حد ما	-٠,٥٣		
جامعة الملك فهد	٣٤	٢,٧٤	راضون تماماً	+٠,٤٧		

* المقياس ثلاثي : ١ - ٣ درجة .

يتضح من الجدول (٦ - ٤٣) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية ا لثلاث كانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن دوام الجهات التي توجد بها الأطاريح ، إذا كان المعدل العام لإجاباتهم ٢,٢٧ درجة من مقياس ذي ثلاث درجات .

وعند تأمل نتائج درجات المستفيدين في كل جامعة على حدة يتبين ما يلي :

أ - المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن الدوام ، وقد بلغ معدل إجاباتهم ٢,٣٣ ، وهو يزيد زيادة طفيفة عن المعدل العام بـ ٠,٠٦ درجة .

ب - المستفيدون في جامعة الإمام كانوا متوسطي الرضا عن الدوام ، ولكن معدل إجاباتهم كان الأقل حيث بلغ ١,٧٤ ، وهو يقل عن المعدل العام بـ ٠,٥٣ درجة .

ج - المستفيدون في جامعة الملك فهد هم الوحيدون الذين كانوا راضين تماماً عن الدوام ، وكان معدل إجاباتهم هو الأقل إذ بلغ ٢,٧٤ ، حيث يزيد عن المعدل العام بـ ٠,٤٧ درجة .

المحور الثالث : القائمون على الأطاريح :

الجدول (٦ – ٤٤)

مدى رضا المستفيدين عن القائمين على الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
عدد القائمين على الأطاريح	ج . الملك سعود	٩٦	٢,٤١	راضون تماما	+٠,٠٨	٢,٣٣	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٠	٢,٠٢	راضون إلى حد ما	-٠,٣١		
	ج . الملك فهد	٣٣	٢,٤٧	راضون تماما	+٠,١٤		
خبرة القائمين على الأطاريح	ج . الملك سعود	٩٥	٢,٢٣	راضون إلى حد ما	+٠,٠٤	٢,١٩	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٠	١,٧٦	راضون إلى حد ما	-٠,٤٣		
	ج . الملك فهد	٣٣	٢,٦٢	راضون تماما	+٠,٤٣		
معاملة القائمين على الأطاريح	ج . الملك سعود	٩٧	٢,٦٠	راضون تماما	+٠,٠٧	٢,٥٣	راضون تماما
	ج . الإمام	٤١	٢,٢٦	راضون إلى حد ما	-٠,٢٧		
	ج . الملك فهد	٣٣	٢,٦٨	راضون تماما	+٠,١٥		
المتغيرات السابقة مجتمعة	ج . الملك سعود		٢,٤٤	راضون تماما	+٠,٠٩	٢,٣٥	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام		٢,٠١	راضون إلى حد ما	-٠,٣٤		
	ج . الملك فهد		٢,٥٩	راضون تماما	+٠,٢٤		

* المقياس ثلاثي ١ : ٣ درجة

يتضح من الجدول (٦ – ٤٤) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن عدد القائمين على الأطاريح وخبرتهم ومعاملتهم للرواد حيث بلغ معدل إجاباتهم عن المتغيرات الثلاثة مجتمعة ٢,٣٥ درجة من مقياس ذي ثلاث درجات .

وعند تفحص نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة يظهر ما يلي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا راضين تماماً عن عدد القائمين على الأطاريح وخبرتهم ومعاملتهم للرواد ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن المتغيرات الثلاثة مجتمعة ٢,٤٤ ، وهو يزيد زيادة طفيفة عن المعدل العام بـ ٠,٠٩ درجة .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام كانوا هم الوحيدين الذين كانوا متوسطي الرضا عن ذلك ، حيث كان معدل إجاباتهم هو الأقل ، إذ بلغ (٢,٠١) ، وهو يقل عن المعدل العام بـ (٠,٣٤) درجة .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد كانوا راضين تماماً عن ذلك ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن المتغيرات الثلاثة مجتمعة ٢,٥٩ ، وهو المعدل الأعلى ، ويزيد عن المعدل العام بـ ٠,٢٤ درجة .

المحور الرابع : المقتنيات :

الجدول (٦ – ٤٥)

مقتنيات الأطاريح

مدى رضا المستفيدين عن مقتنيات الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
عدد الأطاريح المقتناة	ج . الملك سعود	٩٩	١,٨٣	راضون إلى حد ما	-٠,٠٢	* ١,٨٥	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٥	١,٨١	راضون إلى حد ما	-٠,٠٤		
	ج . الملك فهد	٣٦	١,٩٥	راضون إلى حد ما	+٠,١		
العمر الزمني للأطاريح المقتناة	ج . الملك سعود	٨٧	٢,٧٥	راضون إلى حد ما	-٠,٠٨	** ٢,٨٣	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٢٨	٣,٠٤	راضون تماما	+٠,٢١		
	ج . الملك فهد	٣٠	٢,٨٧	راضون إلى حد ما	+٠,٠٤		
المتغيران معا	ج . الملك سعود		٤,٥٨	راضون إلى حد ما	-٠,١٠	*** ٤,٦٨	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام		٤,٨٥	راضون إلى حد ما	+٠,١٧		
	ج . الملك فهد		٤,٨٢	راضون إلى حد ما	+٠,١٤		

---

* المقياس ١ – ٣ درجة .

** المقياس ١ – ٤ درجة .

*** المقياس ١ – ٧ درجة وهو حاصل جمع المقياسين السابقين ثم أخذ معدلهما (١ – ٢,٩ غير راضين و٣ – ٤,٩ راضون إلى حد ما و ٥ – ٧ راضون تماما) .

يتضـــح من الجدول (٦- ٤٥) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركـــزية الـــثلاث كـــانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن عدد الأطاريح المقتناة في تلك المكتـــبات والعمر الزمني لها ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن المتغيرين مجتمعين ٤,٦٨ درجة من مقياس ذي سبع درجات ، وعند تفحص نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حده يتبين ما يلي :

أ – المســـتفيدون في جامعـــة المـــلك ســـعود كانوا متوسطي الرضا عن تينك المتغيرين ، حيـــث بـــلغ معـــدل إجابـــاتهم عـــنهما مجتمعين ٤,٥٨ وهو يقل عن المعدل العام بـــ ٠,١٠ درجة .

ب – المســـتفيدون في جامعة الإمام كانوا متوسطي الرضا أيضاً عن تينك المتغيرين ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عنهما مجتمعين ٤,٨٥ وهو المعدل الأعلى ، ويزيد عن المعدل العام بـــ ٠,١٧ درجة .

ج – المســـتفيدون في جامعة الملك فهد كانوا أيضاً متوسطي الرضا عن ذلك ، حيث بلغ معدل إجاباتهم ٤,٨٢ ، ويزيد عن المعدل العام بـــ ٠,١٤ درجة .

المحور الخامس : خدمات التوعية والتعريف :

الجدول (٦ – ٤٦)

مدى رضا المستفيدين عن خدمات التوعية والتعريف في المكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل (*)	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
إعداد الأدلة – الخرائط – اللوحات – الأسهم – الجولات التعريفية .. الخ	ج . الملك سعود	٩٥	٣,٢٠	راضون إلى حد ما	مطابق له	٣,٢٠	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤١	٢,٤٤	راضون إلى حد ما	-٠,٧٦		
	ج . الملك فهد	٣٥	٤,٠٨	راضون تماماً	+٠,٨٨		
عرض الجديد من الأطاريح أمام أنظار الرواد	ج . الملك سعود	٩٣	٢,٣٢	غير راضين	-٠,٠٢	٢,٣٤	غير راضين
	ج . الإمام	٤٣	١,٨٠	غير راضين	-٠,٥٤		
	ج . الملك فهد	٣٥	٣,٠٦	راضون إلى حد ما	+٠,٧٢		
المتغيران معاً	ج . الملك سعود		٢,٧٦	راضون إلى حد ما	-٠,٠١	٢,٧٧	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام		٢,١٢	غير راضين	-٠,٦٥		
	ج . الملك فهد		٣,٥٧	راضون إلى حد ما	+٠,٨٠		

يتضح من الجدول (٦– ٤٦) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن خدمتي التوعية والتعريف بالأطاريح ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن تينك الخدمتين معاً ٢,٧٧ درجة من مقياس ذي خمس درجات .

وعند تأمل نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حده يتبين ما يلي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن تينك الخدمتين حيث بلغ معدل إجاباتهم عنهما مجتمعتين ٢,٧٦ ، وهو يقل بنقص طفيف عن المعدل العام بـ ٠,٠١ درجة .

(*) المقياس ١ – ٥ درجة .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام كانوا الوحيدين غير الراضين عن تينك الخدمتين إذ بلـــغ معدل إجاباهم عنهما مجتمعتين ٢,١٢ درجة ، وهو المعدل الأقل ، وينقص عن المعدل العام بـــ ٠,٦٥ درجة .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد كانوا متوسطي الرضا عن الخدمتين المذكورتـــين ، حيث بلغ معدل إجاباهم عنهما مجتمعتين ٣,٥٧ ، وهو المعدل الأعلى ، ويزيد عن المعـــدل العام بـــ ٠,٨٠ درجة .

المحور السادس : خدمات الإحاطة الجارية :

الجدول (٦ – ٤٧)

مدى رضا المستفيدين عن خدمات الإحاطة الجارية بالمكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
نشرة إحاطة دوريـــة جارية	ج . الملك سعود	٩٦	٢,٢٩	غير راضين	+٠,٠٨	٢,٢١	غير راضين
	ج . الإمام	٤٤	١,٧٦	غير راضين	-٠,٤٥		
	ج . الملك فهد	٣٦	٢,٥٧	راضون إلى حد ما	+٠,٣٦		
بـــث المعلومـــات الانتقائي	ج . الملك سعود	٩٦	١,٩٠	غير راضين	-٠,٠٩	١,٩٩	غير راضين
	ج . الإمام	٤٣	١,٨٢	غير راضين	-٠,١٧		
	ج . الملك فهد	٣٥	٢,٤٧	راضون إلى حد ما	+٠,٤٨		
المتغيران معاً	ج . الملك سعود		٢,٠٩	غير راضين	-٠,٠١	٢,١	غير راضين
	ج . الإمام		١,٧٩	غير راضين	-٠,٣١		
	ج . الملك فهد		٢,٥٢	راضون إلى حد ما	+٠,٤٢		

يتضح من الجدول (٦ – ٤٧) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبـــات المركزية الثلاث كانوا بصفة عامة غير راضين عن خدمتي الإحاطة الجارية حيث بلغ معـــدل إجاباهم عنهما مجتمعتين ٢,١ درجة من مقياس ذي خمس درجات .

* المقياس ١ – ٥ درجة .

وعند تفحص نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة يتبين ما يلي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود لم يكونوا راضين عن تينك الخدمتين ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عنهما مجتمعتين ٢,٠٩ درجة ، وتقل بنقص طفيف عن المعدل العام بـ ٠,٠١ درجة .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام لم يكونوا راضين عن الخدمتين المذكورتين ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عنهما مجتمعتين ١,٧٩ ، وهو المعدل الأقل ، حيث يقل عن المعدل العام بـ ٠,٣١ درجة .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد هم الوحيدون الذين كانوا راضين إلى حد ما عن تينك الخدمتين ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عنها مجتمعتين ٢,٥٢ ، وهو أعلى معدل في التقويم لهما ، ويزيد عن المعدل العام بـ ٠,٤٢ درجة .

المحور السابع : الخدمة المرجعية :

الجدول (٦ – ٤٨)

مدى رضا المستفيدين عن الخدمة المرجعية بالمكتبات المركزية الثلاث

الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
جامعة الملك سعود	٩٤	٣,٤١	راضون إلى حد ما	٠,٢٤+	٣,١٧	راضون إلى حد ما
جامعة الإمام	٤٣	٢,٤٤	راضون إلى حد ما	٠,٧٣-		
جامعة الملك فهد	٣٣	٣,٤٧	راضون إلى حد ما	٠,٣٠+		

يتضح من الجدول (٦ – ٤٨) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن الخدمة المرجعية في تلك المكتبات حيث بلغ معدل إجاباتهم ٣,١٧ درجة من مقياس ذي خمس درجات .

---

* المقياس خماسي ١ – ٥

وعند التمعن في نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة يتبين ما يلي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن تلك الخدمة ، حيث بلغ معدل إجاباتهم ٣,٤١ ، وهو يزيد عن المعدل العام بـ ٠,٢٤ درجة .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام كانوا متوسطي الرضا أيضاً عن تلك الخدمة ، بيد أن معدل إجاباتهم كان الأقل حيث بلغ ٢,٤٤ ، وهو يقل عن المعدل العام بـ ٠,٧٣ درجة .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد كانوا مثل نظرائهم في الجامعتين الأخريين حيث كانوا متوسطي الرضا عن تلك الخدمة ، إلا أن معدل إجاباتهم كان الأعلى حيث بلغ ٣,٤٧ درجة ، وهو يزيد عن المعدل العام بـ ٠,٣٠ درجة .

المحور الثامن : خدمات الإتاحة :

الجدول (٦ – ٤٩)
مدى رضا المستفيدين عن خدمات الإتاحة بالمكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
توفير الأطاريح الصادرة عن الجامعة	ج . الملك سعود	٩٦	٤,٢٣	راضون تماماً	+٠,١١	٤,١٢	راضون تماماً
	ج . الإمام	٤٥	٣,٥١	راضون إلى حد ما	-٠,٦١		
	ج . الملك فهد	٣٦	٤,٦٢	راضون تماماً	+٠,٥٠		
توفير الأطاريح الخاصة بمنسوبي الجامعة	ج . الملك سعود	٩٥	٣,٨٥	راضون تماماً	+٠,١٢	٣,٧٣	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٥	٣,٢٦	راضون إلى حد ما	-٠,٤٧		
	ج . الملك فهد	٣٥	٤,٠٣	راضون تماماً	+٠,٣		
توفير الأطاريح الصادرة عن جامعات سعودية	ج . الملك سعود	٩٤	٣,٢٦	راضون إلى حد ما	+٠,٣٦	٢,٩٠	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٥	١,٨٥	غير راضين	-١,٠٥		
	ج . الملك فهد	٣٣	٣,٣٥	راضون إلى حد ما	+٠,٤٥		
توفير الأطاريح المتعلقة بالمملكة	ج . الملك سعود	٩٥	٣,١١	راضون إلى حد ما	+٠,٣٣	٢,٧٨	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٤	١,٧٢	غير راضين	-١,٠٦		
	ج . الملك فهد	٣٤	٣,٢٩	راضون إلى حد ما	+٠,٥١		
توفير الأطاريح للدراسات الجامعية والعليا	ج . الملك سعود	٩٤	٣,٠٧	راضون إلى حد ما	+٠,١٢	٢,٩٥	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٤	٢,٢٤	غير راضين	-٠,٧١		
	ج . الملك فهد	٣٣	٣,٥٦	راضون إلى حد ما	+٠,٦١		
توفير الأطاريح عند الطلب	ج . الملك سعود	٨٨	٣,٣٢	راضون إلى حد ما	+٠,٠٥	٣,٢٧	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤١	٢,٥٣	راضون إلى حد ما	-٠,٧٤		
	ج . الملك فهد	٣٥	٤,٠٣	راضون تماماً	+٠,٧٦		
المتغيرات السابقة مجتمعة	ج . الملك سعود		٣,٤٧	راضون إلى حد ما	+٠,١٧	٣,٣٠	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام		٢,٥٢	راضون إلى حد ما	-٠,٧٨		
	ج . الملك فهد		٣,٨١	راضون تماماً	+٠,٥١		

* المقياس خماسي ١ – ٥ درجة .

يتضح من الجدول (٦ - ٤٩) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن خدمات الإتاحة الست المدرجة في الجدول المذكور حيث بلغ معدل إجاباتهم عن تلك الخدمات مجتمعة ٣,٣٠ درجة من مقياس ذي خمس درجات .

وعند تأمل نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة يظهر ما يأتي :

أ - المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن تلك الخدمات حيث بلغ معدل إجاباتهم عنها مجتمعة ٣,٤٧ ، وهو يزيد عن المعدل العام بـ ٠,١٧ درجة .

ب - المستفيدون في جامعة الإمام كانوا متوسطي الرضا أيضاً عن تلك الخدمات ، إلا أن معدل إجاباتهم عنها مجتمعة كان الأقل حيث بلغ ٢,٥٢ وهو يقل عن المعدل العام بـ ٠,٧٨ درجة .

ج - المستفيدون في جامعة الملك فهد كانوا متوسطي الرضا عن تلك الخدمات مثل نظرائهم في الجامعتين الأخريين ، إلا أن معدل إجاباتهم عنها مجتمعة كان الأعلى حيث وصل إلى ٣,٨١ ، بزيادة عن المعدل قدرها ٠,٥١ درجة .

المحور التاسع : الخدمات الببليوجرافية :

الجدول (٦ – ٥٠)

مدى رضا المستفيدين عن الخدمات الببليوجرافية بالمكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
إعداد الفهارس للأطاريح الموجودة	ج . الملك سعود	٩٥	٣,٨٩	راضون تماماً	+٠,١١	٣,٧٨	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٣	٣,٣١	راضون إلى حد ما	-٠,٤٧		
	ج . الملك فهد	٣٥	٤,٠٦	راضون تماماً	+٠,٢٨		
إعداد المستخلصات أو الكشافات للأطاريح الصادرة عن الجامعة	ج . الملك سعود	٩٥	٣,١٩	راضون إلى حد ما	+٠,٠٥	٣,١٤	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٢	٢,٦١	راضون إلى حد ما	-٠,٥٣		
	ج . الملك فهد	٣٤	٣,٦٦	راضون إلى حد ما	+٠,٥٢		
توفير الأدوات الببليوجرافية لأطاريح الجامعات السعودية	ج . الملك سعود	٩٤	٣,١٣	راضون إلى حد ما	+٠,٢٥	٢,٨٨	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٣	٢,١٦	غير راضين	-٠,٧٢		
	ج . الملك فهد	٣٤	٣,١٤	راضون إلى حد ما	+٠,٢٦		
توفير الأدوات الببليوجرافية لأطاريح الجامعات العربية	ج . الملك سعود	٩٥	٢,٨٠	راضون إلى حد ما	+٠,٢٣	٢,٥٧	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٤	١,٩٣	غير راضين	-٠,٦٤		
	ج . الملك فهد	٣٣	٢,٧٦	راضون إلى حد ما	+٠,١٩		
توفير الأدوات الببليوجرافية للأطاريح الأجنبية	ج . الملك سعود	٩٥	٢,٨٠	راضون إلى حد ما	+٠,١٨	٢,٦٢	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٣	١,٨٧	غير راضين	-٠,٧٥		
	ج . الملك فهد	٣٤	٣,٠٩	راضون إلى حد ما	+٠,٤٧		
إعداد القوائم الببليوجرافية عند الطلب	ج . الملك سعود	٩٠	٣,٠٨	راضون إلى حد ما	+٠,١٥	٢,٩٣	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٢	٢,٢٥	غير راضين	-٠,٦٨		
	ج . الملك فهد	٣٤	٣,٤١	راضون إلى حد ما	+٠,٤٨		
المتغيرات السابقة مجتمعة	ج . الملك سعود		٣,١٥	راضون إلى حد ما	+٠,١٦	٢,٩٩	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام		٢,٣٥	غير راضين	-٠,٦٤		
	ج . الملك فهد		٣,٣٥	راضون إلى حد ما	+٠,٣٦		

* المقياس خماسي ١ – ٥ درجة .

يتضح من الجدول (٦ – ٥٠) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن الخدمات البيليوجرافية الست المتعلقة بها والمدرجة في الجدول المذكور ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن تلك الخدمات مجتمعة ٢,٩٩ من مقياس ذي خمس درجات .

وعند التمعن في نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حده يتضح ما يلي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن تلك الخدمات البيليوجرافية ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عنها مجتمعة ٣,١٥ ، وهو يزيد عن المعدل العام بـ ٠,١٦ درجة .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام كانوا هم الوحيدين الذين لم يكونوا راضين عن تلك الخدمات في المكتبة المركزية لجامعاتهم ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن الخدمات الست مجتمعة ٢,٣٥ ، وهو المعدل الأقل ، ويقل عن المعدل العام بـ ٠,٦٤ درجة .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد يشبهون نظرائهم في جامعة الملك سعود حيث كانوا متوسطي الرضا أيضاً عن تلك الخدمات ، إلا أن معدل إجاباتهم عنها مجتمعة ، يزيد عن معدل المستفيدين في جامعة الملك سعود ، ويزيد عن المعدل العام بـ ٠,٣٦ درجة .

المحور العاشر : خدمات الإعارة :

الجدول (٦ – ٥١)

مدى رضا المستفيدين عن خدمات الإعارة بالمكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
الإعارة الخارجية للأطاريح المقتناة	ج . الملك سعود	٩٦	٢,١٨	غير راضين	–٠,١٩	٢,٣٧	غير راضين
	ج . الإمام	٤٥	١,٣٠	غير راضين	–١,٠٧		
	ج . الملك فهد	٣١	٤,٥٠	راضون تماماً	+٢,١٣		
الإعارة التبادلية للأطاريح	ج . الملك سعود	٩٣	٢,٤٦	راضون إلى حد ما	–٠,٠٣	٢,٤٩	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٤	١,٥٤	غير راضين	–٠,٩٥		
	ج . الملك فهد	٣٤	٣,٨٣	راضون تماماً	+١,٣٤		
المتغيران معاً	ج . الملك سعود		٢,٣٢	غير راضين	–٠,١١	٢,٤٣	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام		١,٤٢	غير راضين	–١,٠١		
	ج . الملك فهد		٤,١٦	راضون تماماً	+١,٧٣		

يتضح من الجدول (٦ – ٥١) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا غير راضين عن خدمة الإعارة الخارجية للأطاريح ، وراضين إلى حد ما عن الإعارة التبادلية لها ، وعند دمج نتائج إجابات المستفيدين عن تلك الخدمتين معاً يتضح أنهم كانوا متوسطي الرضا ، حيث بلغ معدل إجاباتهم ٢,٤٣ من مقياس ذي خمس درجات .

وعند تفحص نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حده يتبين ما يلي :

* المقياس خماسي ١ – ٥ درجة .

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود لم يكونوا راضين عن خدمات الإعارة للأطاريح لأنه لا وجود لها ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن خدمتي الإعارة المذكورتين مجتمعتين ٢,٣٢ ، وهذا المعدل يقل عن المعدل العام بـ ٠,١١ درجة .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام لم يكونوا أيضاً راضين عن تلك الخدمتين لأنه لا وجود لهما ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عنها معاً ١,٤٢ ، وهو المعدل الأقل ، ويقل كثيراً عن المعدل العام حيث وصل الفرق إلى ١,٠١ درجة .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد هم الوحيدون الذين كانوا راضين تماماً عن خدمات إعارة الأطاريح لأنها موجودة لديهم ، حيث كان معدل إجاباتهم الأعلى إذ وصل إلى ٤,١٦ درجة ، وهو الذي ساهم في رفع المعدل العام لإجابات المستفيدين في الجامعات الثلاث ، ويزيد عنه بفارق كبير يبلغ ١,٧٣ درجة .

المحور الحادي عشر : خدمات التصوير :

الجدول (٦ – ٥٢)

مدى رضا المستفيدين عن خدمات التصوير في المكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
التصوير الورقي للأطاريح	ج . الملك سعود	٩٧	٣,٨٦	راضون تماماً	+٠,٢٨	٣,٥٨	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٥	٢,٤٠	راضون إلى حد ما	-١,١٨		
	ج . الملك فهد	٣٥	٤,٣٦	راضون تماماً	+٠,٧٨		
تصوير المصغرات الفلمية للأطاريح	ج . الملك سعود	٩٧	٢,٩٣	راضون إلى حد ما	-٠,٠١	٢,٩٤	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٥	٢,٢١	غير راضين	-٠,٧٣		
	ج . الملك فهد	٣٥	٣,٩٢	راضون تماماً	+٠,٩٨		
المتغيران معاً	ج . الملك سعود		٣,٣٩	راضون إلى حد ما	+٠,١٣	٣,٢٦	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام		٢,٣٠	غير راضين	-٠,٩٦		
	ج . الملك فهد		٤,١٤	راضون تماماً	+٠,٨٨		

* المقياس خماسي ١ – ٥ درجة .

يتضح من الجدول (٦ – ٥٢) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن خدمتي التصوير للأطاريح في تلك المكتبات ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن الخدمتين مجتمعتين ٣,٢٦ درجة من مقياس ذي خمس درجات .

وعند التفصيل فيما يتعلق بنتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حده يتبين ما يلي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن خدمتي التصوير للأطاريح ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عنهما مجتمعتين ٣,٣٩ ، وهو معدل يزيد عن المعدل العام بـ ٠,١٣ درجة .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام كانوا الوحيدين الذين لم يكونوا راضين عن خدمتي التصوير للأطاريح ، وبالتالي كان معدل إجاباتهم هو الأقل ، إذ لم يتجاوز ٢,٣٠ للخدمتين معا ، ويقل بفارق ملموس قدره ٠,٩٦ درجة عن المعدل العام .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد هم أكثر الفئات رضاً عن خدمتي التصوير ، إذ كانوا راضين تماما عنها ، وبالتالي كان معدل إجاباتهم هو الأعلى ، حيث وصل إلى ٤,١٤ وهو يزيد عن المعدل العام بـ ٠,٨٨ درجة .

المحور الثاني عشر : خدمة البحث بالاتصال المباشر On - Line :

الجدول (٦– ٥٣)

مدى رضا المستفيدين عن خدمة البحث بالاتصال المباشر On - Line في المكتبات المركزية الثلاث

الجامعة	المجيبون	المعدل *	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
جامعة الملك سعود	٩٦	٢,٩٧	راضون إلى حد ما	–٠,٠٢	٢,٩٩	راضون إلى حد ما
جامعة الإمام	٤٣	١,٧٨	غير راضين	–١,٢١		
جامعة الملك فهد	٣٤	٤,٦٣	راضون تماما	+١,٦٤		

* المقياس خماسي ١ – ٥ درجة .

يتضح من الجدول (٦ – ٥٣) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا بصفة عامة متوسطي الرضا عن خدمة البحث بالإتصال المباشر On – Line حيث بلغ معدل إجاباتهم بهذا الخصوص ٢,٩٩ درجة من مقياس ذي خمس درجات ، ولكن عند تأمل نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة يظهر التباين بينهم كما يلي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن تلك الخدمة ، حيث بلغ معدل إجاباتهم ٢,٩٧ ، بنقص طفيف عن المعدل العام بـ ٠,٠٢ .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام كانوا الوحيدين الذين لم يكونوا راضين عن الخدمة المذكورة لأنها ببساطة غير متوفرة حيث كان معدل إجاباتهم الأقل ، و لم يتجاوز ١,٧٨ ، ويقل عن المعدل العام بفارق كبير يصل إلى ١,٢١ درجة .

ج – كان المستفيدون في جامعة الملك فهد هم الراضون تماماً عن تلك الخدمة لأنها متوفرة لديهم ، ولهذا لم يكن غريباً أن يكون معدل إجاباتهم هو الأعلى حيث وصل إلى ٤,٦٣ ، وبفارق كبير عن المعدل العام يصل إلى ١,٦٤ درجة .

المحور الثالث عشر : خدمة المصغرات :

الجدول (٦ – ٥٤)

مدى رضا المستفيدين عن خدمات المصغرات الفلمية في المكتبات المركزية الثلاث

المتغيرات	الجامعة	المجيبون	المعدل	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
توفير أجهزة قراءة المصغرات	ج . الملك سعود	٩٨	٣,٣٢	راضون إلى حد ما	٠,٠٩-	٣,٤١	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٥	٢,٧٠	راضون إلى حد ما	٠,٧١-		
	ج . الملك فهد	٣٦	٤,٥٧	راضون تماماً	١,١٦+		
توفير أجهزة طبع المصغرات	ج . الملك سعود	٩٨	٣,١٣	راضون إلى حد ما	٠,٠٤-	٣,١٧	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام	٤٥	٢,٢٨	غير راضين	٠,٨٩		
	ج . الملك فهد	٣٦	٤,٤١	راضون تماماً	١,٢٤+		
المتغيران معاً	ج . الملك سعود		٣,٢٢	راضون إلى حد ما	٠,٠٧-	٣,٢٩	راضون إلى حد ما
	ج . الإمام		٢,٤٩	راضون إلى حد ما	٠,٨٠-		
	ج . الملك فهد		٤,٤٩	راضون تماماً	١,٢٠+		

* المقياس ١ – ٣ درجة .

يوضح الجدول (٦ – ٥٤) أن مجموع المستفيدين في المكتبات المركزية الثلاث كانوا عموماً متوسطي الرضا عن خدمتي المصغرات الفلمية للأطاريح في تلك المكتبات ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عن الخدمتين مجتمعتين ٣,٢٩ درجة من مقياس ذي خمس درجات ، أما عند تفحص نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة يتبين ما يأتي :

أ – المستفيدون في جامعة الملك سعود كانوا متوسطي الرضا عن تلك الخدمتين ، حيث بلغ معدل إجاباتهم عنهما مجتمعتين ٣,٢٢ بزيادة طفيفة عن المعدل العام يبلغ ٠,٠٧ درجة .

ب – المستفيدون في جامعة الإمام كانوا أيضاً متوسطي الرضا عن الخدمتين المذكورتين ، إلا أن معدل إجاباتهم كان أقل بشكل ملحوظ عنه لدى المستفيدين في جامعة الملك سعود حيث لم يتجاوز ٢,٤٩ درجة ، كما يقل بشكل ملموس عن المعدل العام حيث وصل الفرق بينهما إلى ٠,٨٠ درجة .

ج – المستفيدون في جامعة الملك فهد هم الذين كانوا راضين تماماً عن تلك الخدمتين ، حيث كان معدل إجاباتهم هو الأعلى ، حيث بلغ ٤,٤٩ وبفارق كبير عن المعدل العام بلغ ١,٢٠ درجة .

المحور الرابع عشر : بيئة المكتبة :

الجدول (٦ – ٥٥)

مدى رضا المستفيدين عن البيئة المكتبية للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث

الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
جامعة الملك سعود	٩٧	٢,٧٧	راضون تماماً	+٠,٠٢	٢,٧٥	راضون تماماً
جامعة الإمام	٤١	٢,٦٦	راضون تماماً	–٠,٠٩		
جامعة الملك فهد	٣٣	٢,٧٨	راضون تماماً	+٠,٠٣		

* المقياس ثلاثي ١ – ٣ درجة .

يقصد ببيئة المكتبة هنا مساحة قاعة المطالعة والهدوء والإضاءة والتكييف والتهوية ، وقد جمعت معدلات الإجابات لها ودمجت في معدل واحد يجمعها هو " بيئة المكتبة " . ويوضح الجدول (٦ – ٥٥) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا راضين تماماً عن البيئة المكتبية التي توجد بها الأطاريح ، وهو أول محور في كل ما سبق يجمع كافتهم على رضاهم التام عنه ، حيث بلغ المعدل العام لإجاباتهم ٢,٧٥ درجة من مقياس ذي ثلاث درجات ، وعند تفحص نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة لا يتضح وجود فروق ملموسة بين معدلات إجاباتهم بهذا الشأن ، إذ بلغت لدى المستفيدين في جامعة الملك سعود ٢,٧٧ بزيادة طفيفة عن المعدل العام قدرها ٠,٠٢ درجة ، ووصلت لدى المستفيدين في جامعة الإمام ٢,٦٦ ، وتقل بشكل طفيف عن المعدل العام بـ ٠,٠٩ درجة ، وبلغت لدى المستفيدين في جامعة الملك فهد ٢,٧٨ ، بزيادة طفيفة عن المعدل العام قدرها ٠,٠٣ درجة .

المحور الخامس عشر : أثاث المكتبة :

الجدول (٦ – ٥٦)

مدى رضا المستفيدين عن الأثاث في المكتبات المركزية الثلاث

الجامعة	المجيبون	المعدل*	درجة الرضا	المقارنة بالمعدل العام	المعدل العام	درجة الرضا العامة
جامعة الملك سعود	٩٧	٢,٦٨	راضون تماماً	+٠,٠٦	٢,٦٢	راضون تماماً
جامعة الإمام	٤٤	٢,٤٥	راضون تماماً	-٠,١٧		
جامعة الملك فهد	٣٤	٢,٦٨	راضون تماماً	+٠,٠٦		

يشمل الأثاث هنا عدد الكراسي ونوعية مناضد القراءة ورفوف الأطاريح ، وقد جمعت معدلات الإجابات لها ودمجت في معدل واحد يجمعها هو " أثاث المكتبة " ، ويوضح الجدول (٦ – ٥٦) أن مجموع المستفيدين من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث كانوا راضين تماماً عن أثاث المكتبات الثلاث ، وهو المحور الثاني – من بين محورين

* المقياس ثلاثي ١ – ٣ درجة .

فقط من سائر المحاور – يجمع كافة المستفيدين في الجامعات الثلاث على رضاهم التام عنه ، حيث بلغ المعدل العام لإجاباتهم عنة ٢,٦٢ درجة من مقياس ذي ثلاث درجات ، وعند التمعن في نتائج إجابات المستفيدين في كل جامعة على حدة ، يتضح عدم وجود فروق ملموسة بين معدلات إجاباتهم بهذا الخصوص ، بل إن معدل إجابات المستفيدين لدى جامعة الملك سعود كان مطابقاً تماماً لمعدل إجابات المستفيدين في جامعة الملك فهد وهو ٢,٦٨ درجة ، وبزيادة طفيفة ، عن المعدل العام قدرها ٠,٠٦ . أما معدل إجابات المستفيدين في جامعة الإمام فقد بلغ ٢,٤٥ ، وهو ينقص قليلاً عن المعدل العام بـ ٠,١٧ درجة .

خلاصة الإجابة على السؤال الأول للمبحث الثاني

بعد تحديد ثلاثة وثلاثين متغيراً خاصة بالأوضاع الراهنة للأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث ، وبعد تقدير درجات لكافة المتغيرات بلغ أعلى حد لها (١٤٨) درجة ، وبعد التعرف على مدى رضا المستفيدين أو عدم رضاهم في تلك الجامعات عن الأوضاع الراهنة للأطاريح فيها من خلال إجاباتهم عن تلك المتغيرات ، وبقدر اقتراب أو ابتعاد مجموع معدلات إجاباتهم من المجموع المذكور بقدر ما تكون درجة الرضا ، يتضح من الجداول السابقة في هذا المبحث ، ومن الجدول الآتي ، ما يلي :

الجدول (٦ – ٥٧)

مدى رضا المستفيدين في الجامعات الثلاث عن مجمل الأوضاع الراهنة للمجموعات المركزية للأطاريح في جامعاتهم

الجامعة	درجة الرضا عن المتغيرات المختلفة			مجموع معدلات الأجوبة	الدرجة النهائية لكافة المتغيرات	النسبة المئوية للرضا
	راضون تماماً عن :	راضون إلى حد ما عن :	غير راضين عن :			
جامعة الملك سعود	٨ متغيرات	٢١ متغيراً	٤ متغيرات	٩٥,٤٠ درجة	١٤٨ درجة	٦٤,٥
جامعة الإمام	٣ متغيرات	١٤ متغيراً	١٦ متغيراً	٧٢,٩٧ درجة		٤٩,٣
جامعة الملك فهد	١٨ متغيراً	١٥ متغيراً	---	١١٢,٠٣درجة		٧٥,٧
الجامعات الثلاث مجتمعة	٤ متغيرات	٢٥ متغيراً	٤ متغيرات	٩٢,٩١ درجة		٦٢,٨

١ – لم تتجاوز النسبة المئوية العامة للرضا عن الوضع الراهن للأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث من واقع إجابات كافة المستفيدين ٦٢,٨٪ ، وهي نسبة غير كبيرة وغير مطمئنة ، وهذا يدل على وجود نقص وخلل ما في التعامل مع الأطاريح في تلك المكتبات لابد من معالجته من أجل تلبية احتياجات المستفيدين ، ولعل أبلغ دليل على ذلك أن

المتغيرات التي أجمع كافة المستفيدين في الجامعات الثلاث على رضائهم التام عنها لم تتجاوز متغيرين من بين ثلاثة وثلاثين متغيراً ، وهي بيئة المكتبة ، وأثاث المكتبة ، وهي كما تبدو متغيرات تعد على أهميتها ثانوية مقارنة بالمتغيرات الأخرى .

٢ - تفاوتت النسبة المئوية للرضا بين المستفيدين في الجامعات الثلاث ، حيث كانت أعلى نسبة رضا موجودة لدى المستفيدين في جامعة الملك فهد حيث بلغت ٧٥,٧٪ وهي نسبة جيدة حيث كانوا راضين تماماً عن ١٨ متغيراً ، وراضين إلى حد ما عن ١٥ متغيراً ، ولم يكن هناك عدم رضا من قبلهم عن أي متغير بخلاف ما هو موجود لدى نظرائهم في الجامعتين الأخريين ، يليهم المستفيدون في جامعة الملك سعود الذين بلغت النسبة المئوية للرضا لديهم ٦٤,٥٪ ، وهي نسبة لا تعد مرتفعة ، وقد بلغ عدد المتغيرات التي كانوا راضين تماماً عنها ٨ متغيرات ، أما المتغيرات التي كانوا راضين عنها إلى حد ما فقد بلغت ٢١ متغيراً ، ولم يكونوا راضين عن ٤ متغيرات ، وأخيراً المستفيدون في جامعة الإمام حيث كانت نسبة الرضا المئوية لديهم هي الأدنى بحيث لم تتجاوز ٤٩,٣٪ وهي نتيجة منخفضة بأي مقياس ، حيث كانوا غير راضين عن ١٦ متغيراً تمثل تقريباً النصف من مجموع عدد المتغيرات ، كما كانوا راضين إلى حد ما عن ١٤ متغيراً ، أما المتغيرات التي كانوا راضين تماماً عنها فلم تتجاوز ٣ متغيرات .

ومما سبق يتضح أن ترتيب الجامعات الثلاث في مدى الرضا عن الأوضاع الراهنة للأطاريح أو عدمه لم يكن مفاجئاً ولم ينتج عن فراغ ، لأنه يتفق مع نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث والتي سبق التطرق إليها في المبحث الأول ، حيث حلت المكتبة المركزية لجامعة الملك فهد أولاً ، تليها مكتبة جامعة الملك سعود ، فمكتبة جامعة الإمام .

والنتائج السابقة عموماً تؤكد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بالأطاريح وإعادة النظر في الكثير من الإجراءات في تلك المكتبات إزاءها وبخاصة في المكتبة المركزية لجامعة الإمام في المقام الأول ، فالمكتبة المركزية لجامعة الملك سعود ، وإلى حد أقل المكتبة المركزية لجامعة الملك فهد .

وقبل التحول إلى موضوع آخر هناك تساؤل يثار عن مدى دقة المستفيدين في تقويم مكتباقم وتقويم خدماقا ، وهذا يمكن الإجابة عليه بأن عملية التقويم قد يشوبها شيء من الخطأ الإنساني أو النسيان أو المبالغة من قبل البعض - كما لاحظ الباحث في إجابات عدد ليس بالكبير بينهم-ولكن ذلك لا يؤثر في النهاية تأثيراً كبيراً على عملية التقويم ، وعلى أي حال يظلون في النهاية أقرب الناس إلى مكتباقم ، وهم الأجدر بعملية التقويم لها ، وعليهم تدور دراسات الاستفادة والمستفيدين .

السؤال الثاني :

ما هي مقترحات أفراد العينة إزاء تسهيل الاستفادة من الأطاريح ؟

وصل عدد الذين أدلوا بمقترحاقم بهذا الصدد ٢٩٣ يمثلون ٤٨,٣٪ من عدد أفراد العينة المجيبين عن الاستبانة ، وهذا يدل على مدى اهتمامهم بالموضوع ، وقد أدلى عدد منهم بمقترحات وجيهة تدل على إحاطة بالموضوع ، وستتم الاستفادة منها في مقترحات البحث وتوصياته ، ولم يكتف أكثرهم بإدراج مقترح واحد بل أدرجوا عدة مقترحات لأنه سؤال مفتوح ، كما أن بعضهم خرج عن الموضوع بمقترحات أو تعليقات أو شكاوي لا صلة لها بموضوع الدراسة ، ولابد من الإشارة إلى أن الذين أدلوا بمقترحاقم شملت أولئك الذين استخدموا الأطاريح الموجودة لدى جامعاقم ، وأولئك الذين لم يستخدموها بالمرة ، والجدول (٦ - ٥٨) يحوي تلك المقترحات بعد تصنيفها ، وقد بلغت بعد التصنيف ٤٠ مقترحاً ، ومن الواضح أن كثرة عدد المقترحين وكثرة عدد المقترحات تدل على عدم الرضا عن الخدمات المقدمة حيال الأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث .

الجدول (٦ – ٥٨)

مقترحات أفراد العينة بشأن تسهيل الاستفادة من الأطاريح

مرتبة حسب عدد المقترحين

الترتيب	المقترح	عدد المقترحين
١	إعداد المستخلصات الخاصة بالأطاريح الموجودة في المكتبة وتوزيعها على الأقسام والكليات .	٥٥
٢	توزيع الفهارس الخاصة بها على الأقسام والكليات وإتاحة الوصول إليها عن طريق الحاسب في الجامعة أو البيت .	٥٢
٣	السماح بالإعارة الخارجية لها ولو في الأقل لأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا .	٤٥
٤	إعداد نشرة إحاطة جارية عن الجديد منها في المكتبة وتوزيعها على الأقسام والكليات .	٣٥
٥	توفير المزيد من الأطاريح في مجال التخصص .	٢٣
٦	تسهيل عملية تصوير الأطاريح .	٢١
٧	توفير الأطاريح لمكتبات الأقسام والكليات .	٢٠
٨	توفير المزيد من خدمات التوعية والتعريف بها وبخدماتها .	١٧
٩	تمديد دوام الجهات التي توجد بها الأطاريح .	١٦
١٠	زيادة الأيام المقررة للنساء لزيارة المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح .	١٦
١١	تبادل الأطاريح وأدواتها البيليوجرافية بين المكتبات الجامعية السعودية والعربية .	١٦
١٢	توفير خدمات البحث بالاتصال المباشر On - Line الخاصة بالأطاريح داخلياً وخارجياً .	١٢
١٣	ضرورة إلتزام أعضاء هيئة التدريس في كل جامعة بإيداع أطاريحهم ، وعدم التأخر في ذلك .	٩

تابع الجدول (٦ – ٥٨)

الترتيب	المقتـــــــرح	عدد المقترحين
١٤	السماح بالإعارة التبادلية للأطاريح بين المكتبات الجامعية السعودية .	٧
١٥	توفير أكثر من نسخة واحدة للاطروحة في المكتبة المركزية .	٧
١٦	توفير الأطاريح لمكتبات مراكز الدراسات الجامعية الخاصة بالبنات	٧
١٧	إتاحة شـراء الأطاريح على هيئـة ورقية أو مصغرة علـى غـرار الموجـود في مؤسسة U . M . I الأمريكية .	٦
١٨	عدم وضع الأطاريح في صالات مغلقة .	٥
١٩	فتح المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح للنساء	٤
٢٠	ترجمة الأطاريح إلى اللغة العربية	٤
٢١	ضرورة اكتساب القائمين على الأطاريح المزيد من الخبرة والمعرفة حيالها	٣
٢٢	الاستفادة من خدمات مؤسسة U . M . I الببليوجرافية الخاصة بالأطاريح	٣
٢٣	وضع الأطاريح في مكان بارز في المكتبة	٣
٢٤	توفير فهارس ومستخلصات الأطاريح السعودية والعربية والأجنبية	٣
٢٥	إيجاد قنوات اتصال بين الجامعات وبين الجهات الحكومية والشـركات الوطنيـة للاستفادة من الأطاريح المجازة	٢
٢٦	ضرورة مساعدة الجامعات في نشر الأطاريح .	٢
٢٧	إعداد كافة الأطاريح باللغة العربية للاستفادة منها بشكل أكبر	٢
٢٨	ضرورة وجود مستخلص في كل أطروحة تجاز في الجامعات السعودية	٢
٢٩	ضرورة الاستفادة من الأطاريح عن طريق التطبيق العملي لنتائجها وتوصياتها .	٢
٣٠	ضرورة الضبط الببليوجرافي لها على المستوى العربي	١

تابع الجدول (٦ - ٥٨)

الترتيب	المقتـــــــــــرح	عدد المقترحين
٣١	إدراج الأطاريح المسجلة بالجامعات ضمن ببليوجرافيات الأطاريح .	١
٣٢	ضرورة إعداد فهرس موحد للأطاريح الموجودة في سائر المكتبات السعودية .	١
٣٣	عدم السماح لأصحاب الأطاريح بوضع أي شروط على عمليـــة تصويرهـــا في الحدود المتعارف عليها .	١
٣٤	ضرورة إدراج عنوان صاحب الأطروحة فيها لاستئذانه في اســتخدام اختبــار أو مقياس أو معلومة أو نحوها	١
٣٥	الإعلان عن عملية مناقشة الأطاريح بشكل بارز حتى لا تفوت على المهتمين	١
٣٦	توفير أشرطة التسجيل الخاصة بمناقشة الأطاريح لدى المكتبة المركزية	١
٣٧	السماح لطلبة البكالوريوس بدخول القاعة الخاصة بالأطاريح	١
٣٨	ضرورة تجليد الأطاريح	١
٣٩	نشر الأطاريح للاستفادة منها على أوسع مدى ممكن	١
٤٠	الإشارة في الأطاريح التي سبق نشرها إلى ذلك ضمن البطاقـــات الببليوجرافيـــة الخاصة بها	١

ومن الجدول (٦ - ٥٨) يتضح التفاوت في عدد المقترحين للمقترح الواحد حيث تراوح بين ٥٥ للمقترح الأول و ٥٢ للمقترح الثاني ، و٣٥ للمقترح الثـــالث ، ثم يقـــل العدد تدريجياً ليقتصر على واحد فقط في المقترحات الإحدى عشرة الأخيرة .

ومثلها مثل أي وعاء معلومات آخر ، فإن مقترحات أفراد العينة بالنسبة للأطـــاريح لا يخرج معظمها عن ثلاثة أمور : توفير الأدوات الببليوجرافية المختلفة الخاصة بالأطاريح ، واقتناء المزيد منها ، وتسهيل الوصول إليها والاستفادة منها .

ونظراً إلى أن معظم المقترحات الواردة قد سبق تناولها في ثنايا الدراسة وبخاصة عند قياس مؤشرات أداء المكتبات المركزية للجامعات الثلاث تجاه كل ما يتعلق بالأطاريح ، وتحديد ما هو موجود أو غير موجود من الخدمات والتسهيلات في كل مكتبة منها على حدة ، لهذا فلا داعي لتكرار تناولها هنا ، ولكن من المناسب إيراد الملاحظات الآتية على تلك المقترحات :

١- يمكن تصنيف الأربعين مقترحاً السابقة حسب القواسم المشتركة التي تجمع بينها إلى المحاور الآتية :

أ - المقترحات الخاصة بالخدمات الببليوجرافية (على مستوى وطني أو عربي أو عالمي) ، وقد أدرجها ١٣٤ من أفراد العينة ، وهو أكبر عدد من المقترحين في سائر المحاور ، ويشمل المقترحات ١ ، ٢ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ .

ب - المقترحات الخاصة بخدمات الاقتناء ، وقد أدرجها ٨١ منهم ، وتضم المقترحات ٥ ، ٧ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ .

ج - المقترحات الخاصة بخدمات الإعارة الخارجية والتبادلية ، وقد أدرجها ٤٢ منهم وتشمل المقترحات ٣ ، ١٤ .

د - المقترحات الخاصة بخدمة الإحاطة الجارية ، وقد أدرجها ٣٥ منهم ، وتقتصر على المقترح ٤ .

هـ - المقترحات الخاصة بالإناث ، وقد أدرجها ٢٧ منهن ، وتشمل المقترحات ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ .

و - المقترحات الخاصة بخدمات التصوير وقد أدرجها ٢٢ منهم ، وتشمل المقترحات ٦ ، ٣٣ .

ز - المقترحات الخاصة بخدمات التوعية والتعريف ، وقد أدرجها ١٧ منهم ، وتقتصر على المقترح ٨ .

ح – المقترحات الخاصة بالدوام ، وقد أدرجها ١٦ منهم ، وتقتصر على المقترح ٩ .

ط – المقترحات الخاصة بخدمات البحث عن طريق الاتصال المباشر On - Line ، وقد أدرجها ١٢ منهم وتقتصر على المقترح ١٢ .

ي – المقترحات الخاصة بأماكن الأطاريح في المكتبة ، وقد أدرجها ٨ منهم ، وتشمل المقترحات ، ١٨ ، ٢٣ .

ك – المقترحات الخاصة بنشر الأطاريح ، وقد أدرجها ٨ منهم ، وتشمل المقترحات ، ٢٠ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٤٠ .

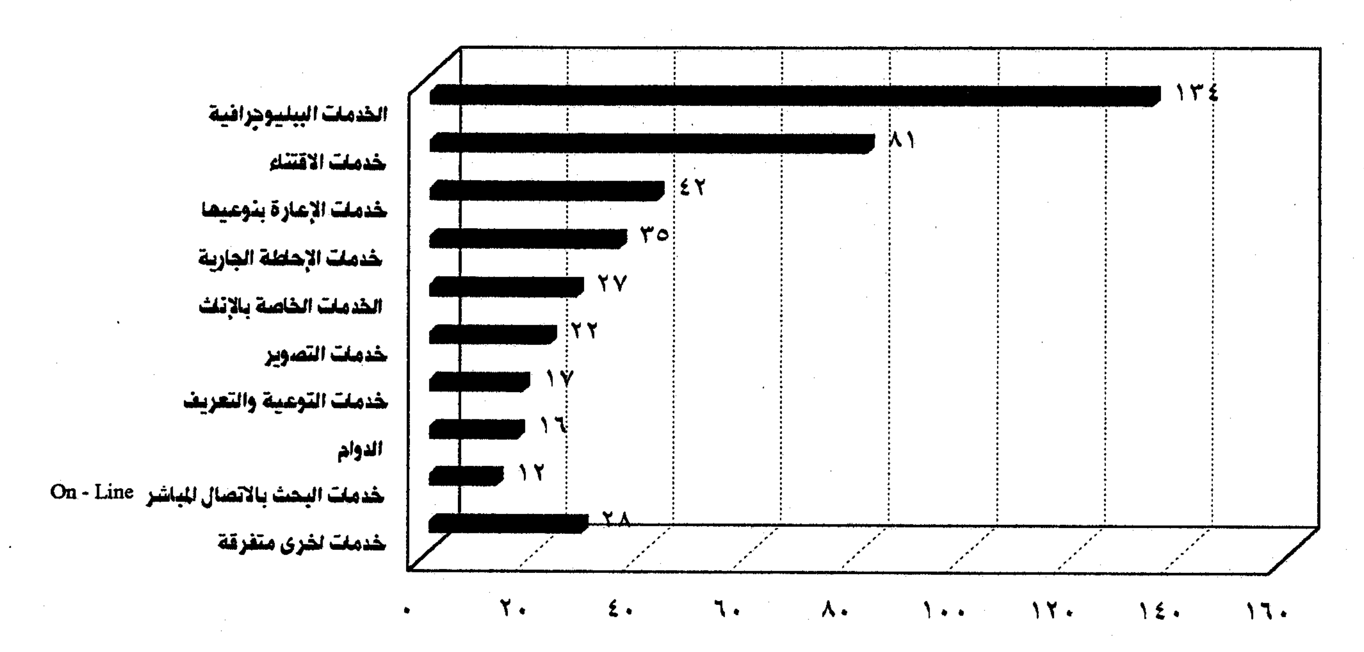
ل – مقترحات متفرقة وقد أدرجها ١٢ منهم ويتفاوت عدد المقترحين لكل مقترح من ٣ إلى ١ فقط ، وتشمل المقترحات ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

٢ – كثير من المقترحات تدل على إحاطة عدد من أفراد العينة بالموضوع إحاطة عميقة نتيجة لخبرات سابقة أو الاصطدام بعراقيل عند استخدام الأطاريح ، بل أن البعض منهم أورد مقترحات لم تتطرق إليها الدراسة إما لأنها خارج نطاقها ، أو لم تدر بخلد الباحث على الرغم من محاولته تغطية كافة الجوانب المتعلقة بها وهي المقترحات ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ والمتمثلة في ضرورة الاستفادة من الأطاريح عن طريق التطبيق العملي لنتائجها وتوصياتها ، وضرورة إدراج عنوان صاحب الأطروحة فيها لتسهيل الاتصال به لمناقشته في موضوع ما أو استئذانه في استخدام معلومة أو اختبار أو مقياس أو غير ذلك ، وأهمية الإعلان عن عملية مناقشة الأطاريح بشكل بارز سواء داخل الجامعات أو خارجها حتى لا تفوت على المهتمين ، وضرورة توفير أشرطة التسجيل الخاصة بمناقشة الأطاريح لدى المكتبات الجامعية لمن يريدها من المستفيدين .

الشكل (٦ - ٦)

المقترحات الخاصة بتسهيل الاستفادة من الأطاريح وأعداد المقترحين لها

من أفراد العينة



٣- لا يعني وجود مقترح لتوفير خدمة ما أن تلك الخدمة غير موجودة في كافة المكتبات المركزية الثلاث ، إذ قد توجد في بعضها دون البعض الآخر ، وقد فصل ما هو موجود أو غير موجود منها في تلك المكتبات فيما سبق من هذه الدراسة ، ومن المنطقي أن أفراد العينة الذين يوردون مقترحاً لتوفير إحدى الخدمات لا يفعلون ذلك إلا لأنها غير موجودة لديهم ، ولكن هذا لا يمنع أن يدرج البعض منهم (وهم قليل كما بينت الدراسة) مقترحاً ما لتوفير خدمة هي بالفعل موجودة لديهم ، وهذا يؤيد ما ذكرته دراسة ولسُن Wilson المذكورة سابقاً عن عدم إحاطة أعضاء هيئة التدريس بكافة الخدمات المتوفرة لدى مكتباتهم .

٤- لا تشارك هذه الدراسة وجهة نظر بعض أفراد العينة في بعض المقترحات التي أوردوها والتي تدعو إلى تسهيل الوصول إلى الأطاريح دون النظر إلى اعتبارات إخرى ، مثل المقترح الذي يدعو إلى توفير الأطاريح لمكتبات الكليات والأقسام (رقم ٥ وقد أدرجه ٢٠

منهم) لأن هذا يعني تبني نظام اللامركزية في كل ما يختص بالأطاريح ، وهو ما لا تذهب إليه هذه الدراسة وفقاً للمبررات التي سبق إيرادها في هذه الدراسة .

٥ – بعض المقترحات لا تراها هذه الدراسة واقعية (أو في الأقل في الوقت الراهن) مثل مقترح إعداد كافة الأطاريح باللغة العربية (رقم ٢٧ وقد أورده اثنان منهم) لأنه من الصعوبة تحقيق ذلك (على الأقل في المنظور القريب) في تخصصات كثيرة في العلوم البحتة والتطبيقية ، ولكن يمكن تحقيق الاستفادة منها بشكل أكبر عن طريق ترجمتها فيما بعد ، وإن كانت الترجمة المخصصة من أصعب أنواع التراجم لأسباب كثيرة سبق التطرق إليها .

هوامش الفصل السادس

١) عبد الله عيسى ، " معايير موحدة للمكتبات الجامعية السعودية في المملكة العربية السعودية " ، عالم الكتب ، ص ص ٣٧٩ -٣٨٦ .

2) P. Te Boekhorst "Measuring Quality..." IFLA Journal, pp. 278-281.

3) Ibid., p. 278.

٤) مصادر المعلومات الشفوية الخاصة بالوضع الراهن للمكتبات المركزية الثلاث المبحوثة هي :

- خالد العرفج / عميد شؤون المكتبات بجامعة الإمام ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٢هـ .
- عبد الله الضلعان / وكيل قسم التزويد بجامعة الإمام ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٢هـ .
- خالد الناصر / المشرف على قاعة الرسائل الجامعية بجامعة الإمام ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢١هـ .
- داود الدهام / المشرف على قاعة الرسائل الجامعية بجامعة الإمام ، مقابلة في ١٤١٨/٢/١٩هـ .
- سعد الضبيعان / عميد شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٦هـ .
- صالح الحجي / رئيس قسم المخطوطات والمجموعات الخاصة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك سعود ، عدة مقابلات بداية من ١٤١٧/٨/٢٥هـ .
- على البدح / رئيس قسم التزويد بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٦هـ .
- محمد الجمحان / وكيل رئيس قسم الفهرسة والتصنيف بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

- خالد نعمان / قسم الفهرسة والتصنيف بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

- خواجه أصغر / قسم الفهرسة والتصنيف بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

- عبد الرحمن المير / عميد شؤون المكتبات بجامعة الملك فهد ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٨هـ .

- صالح البريدي / رئيس قسم تنمية المجموعات بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك فهد ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٨هـ .

- ظهير الدين خورشيد / قسم الفهرسة بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك فهد ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٧هـ .

- أثاناس كاناموقير ، الخدمات المرجعية بالمكتبة المركزية بجامعة الملك فهد ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٧هـ .

٥) عبد الله عيسى ، ص ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

٦) جيفري فورد ، استخدام المكتبات ... ، ص ٥٧ .

7) C. Harrison and R. Beenham, The Basics of Librarianship, p. 172.

8) K. Paterson et al., "Thesis Handling...", Library Resources and Technical Services, p. 282.

٩) عبد الله عيسى ، ص ٣٨٣ .

10) P. Te Boekhorst, p. 280.

11) Ibid., p. 278.

١٢) جيفري فورد ، ص ٥٩ .

13) P. Te Boekhorst, p. 280.

14) N. Van House and T. Childers, "Dimensions of Public Library Effectiveness…", LISR, pp. 151-153.

15) M. Tauber et al., Technical Services in Libraries, pp. 344,354.

١٦) عبد الله عيسى ، ص ٣٨٣ .

١٧) المصدر السابق ، ص ٣٨٢ .

١٨) معايير جمعية المكتبات الجامعية الأمريكية ACRLS , 1986 ، في محمد عاشـــور ، المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية ... ، ص ١٨٦ .

١٩) عبد الله عيسى ، ص ٣٨٢ .

20) King Fahd University of Petroleum and Minerals Library, Collection Development Division, Policy Manual, p. 69.

٢١) عبد الله عيسى ، ص ص ٣٨٢ – ٣٨٣ .

٢٢) جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، مستخلصات رســائل الســعوديين لدرجة الدكتوراه ، الرياض ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

٢٣) جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، مكتبات الجامعة في سطور ، ص ١٣

٢٤) جامعــة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات ، دليل الطالب في مكتبة الجامعــة ، ص ٦ .

٢٥) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة شؤون المكتبات ، كيف تســتفيد من المكتبة المركزية ، ص ٣ .

٢٦) مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، الدليل الموجز للمكتبة ، ص ٤ (الجهــة الخلفية منها) .

٢٧) معهد الإدارة العامة ، " لائحة الإعارة المتبادلة " ، ص ١ .

28) ALA , Reference and Adult Services Division, Interlibrary Loan Committee, p. 9

٢٩) عبد الله عيسى ، ص ٣٨٣ .

٣٠) مكتب التربية العربي لدول الخليج ، " مشروع نظام الإعارة بين مكتبات جامعة دول الخليج العربي " ، د . ترقيم .

31) IFLA, Section on Interlending, International Lending Principles and Guidelines, p. 78.

32) P. Te Boekhorst, p. 280.

٣٣) محمد صالح عاشور ، المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية .... ، ص ٨٢ .

34) P. Te Boekhorst, p. 278.

٣٥) عبد الله عيسى ، ص ٣٨٤ .

36) M. M. O'connor, p. 2 .

الفصـــل السابع

الاستفادة من الأطاريح

الاستفادة من الأطاريح

من الأهمية بمكان استثمار أي دولة ومواطنيها للمصادر المتاحة لديها أحسن استثمار ، وتمثل المعلومات مصدراً من المصادر المهمة جداً في العصر الحديث التي يجب الإفادة منها إلى أقصى مدى ممكن حتى يكون هناك مردود مناسب لما صرف عليها ، وقد تنبهت لهذا الأمر الدول المتقدمة في مجال المعلومات وأولته ما يستحق من عناية ، وعلى سبيل المثال فقد ظهر في أميركا في الستينيات الميلادية من القرن العشرين علم جديد أطلق عليه " علم الإفادة من المعرفة " Scince of Knowledge Utilization ، كما أسست بعض المراكز من أجل هذا الهدف تحديداً مثل " مركز بحوث الإفادة من المعرفة العلمية "

The Center for Research on Utilization of Scientific Knowledge

في جامعة متشجن الأمريكية Michigan University[1].

وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى ظاهرة مهمة وهو أن توفر المعلومات بحد ذاته لا يعني تلقائياً ضمان الاستفادة منها في حالة عدم إتاحة الوصول إليها أو عدم توفر الوسائل الحديثة في استرجاعها،وهو ما تعاني منه الدول النامية أكثر من غيرها والتي لا تستفيد من مواردها المعلوماتية كما ينبغي ، كما أن هذه الظاهرة موجودة ولكن بشكل محدود حتى في الدول المتقدمة ولكن لا يقارن بما هو حاصل في الدول النامية ، ومن أشهر الأمثلة على ذلك إخفاق العلماء الأمريكيين في تعقب أول قمر اصطناعي في التاريخ أطلقه السوفييت* وهو " سبوتنك الأول " عام ١٩٥٨م والذي أثار ضجة في الأوساط العلمية لأنهم لم يكونوا يعرفون الذبذبة التي يبث عليها ، وبعد حيرة وتحقيق طويلين تبين أن كل المعلومات عن

* قبل تفكك الاتحاد السوفيتي .

ذلك القمر كانت مذكورة في مجلة علمية سوفيتية موجودة في أمريكا ، بل ومترجمة من قبل الأمريكيين أنفسهم ، ولكنها مصنفة تحت بند السرية[٢] .

وقد أكد على ذلك وبصورة جلية أحد العلماء المهتمين بعلم استشراف المستقبل Futurology وهو توفلر Toffler حيث ذكر أن التعريف الجديد للقوة سيكون القدرة على سرعة نقل المعلومات ، وأن العالم الذي كان مقسماً في الماضي إلى شرق وغرب وشمال وجنوب سيكون في المستقبل مقسماً فقط إلى سريع وبطيء بالنسبة لنقل المعلومات[٣] .

وهذه المقدمة السابقة مهمة عند تناول موضوع الاستفادة من الأطاريح في بلد نام هو المملكة يحاول الاستفادة من المصادر المتاحة لديه ومن ضمنها المصادر المعلوماتية ، وهو ما تناولت هذه الدراسة جوانب منه .

دوافع استخدام الأطاريح :

السؤال : ما دوافع استخدام الأطاريح من قبل المستفيدين من أفراد العينة ، وهل تختلف تلك الدوافع وفقاً للرتبة العلمية ؟

عند تناول دوافع استخدام الأطاريح ، تبرز المسألة القديمة الجديدة في هذا الصدد : هل أطروحة الدكتوراه إضافة علمية أصيلة ومصدر معلومات ؛ أم مجرد تمرين على طرق البحث ؟

إن الإجابة على السؤال الخاص بدوافع الاستخدام تكشف إلى حد كبير نوعية الاستفادة من الأطاريح والشرائح الأكثر استفادة منها .

الجدول (٧ - ١)

دوافع استخدام أطاريح الدكتوراه من قبل المستفيدين من أفراد العينة*

دوافع الاستخدام	العدد	النسبة المئوية
الاستفادة منها في البحث والتأليف	١٥٩	٥٥,٢
متابعة الجديد في التخصص	١٣٨	٤٧,٩
الاستفادة منها في التدريس	١١٥	٣٩,٩
الاستفادة منها في أطاريح أعددها أو سأعدها	١٠٠	٣٤,٧
الاستفادة منها في أطاريح أشرف عليها	٥٤	١٨,٧

يبين الجدول (٧ - ١) تغلب النظرة التي ترى أن أطروحة الدكتوراه إضافة علمية ومصدر معلومات وليست مجرد تمرين على طرق البحث ، لأن المراتب الثلاث الأولى في ترتيب الدوافع تؤيد ذلك ، إذ هناك ١٥٩ من مجموع المستفيدين الفعليين البالغ عددهم ٢٨٨ ، أو ما يمثل ٥٥,٢٪ منهم كان الدافع لهم وراء الاستخدام الاستفادة منها في البحث والتأليف ، أما أولئك الذين استخدموها لمتابعة الجديد في تخصصاهم فقد بلغ ١٣٨ يمثلون ٤٧,٩٪ منهم ، وفيما يتعلق بالاستفادة منها في مجال التدريس فقد كان عددهم ١١٥ يمثلون ٣٩,٩٪ منهم .

أما النظرة التي ترى أنها مجرد تمرين على طرق البحث وعلى هذا الأساس تكون الاستفادة منها محصورة - إلى حد كبير - في إعداد الأطاريح أو الإشراف على أطاريح ، ومراجعة الدراسات السابقة فيها والاستفادة من منهجية البحث فيها وما إلى ذلك فقد احتل أصحابها المراكز الأخيرة في ترتيب الدوافع ، حيث بلغ عدد الذين استفادوا منها من أجل أعداد أطاريحهم (في الماضي أو في المستقبل) ١٠٠ شخص منهم يمثلون ٣٤,٧٪ منهم ، أما الذين كانت استفادهم منها محصورة في عملية الإشراف على الأطاريح فقد كانوا الأقل حيث بلغوا ٥٤ يمثلون ١٨,٧٪ منهم ، ويعود السبب في قلتهم إلى أنه لا يعهد في الإشراف على أطاريح في الجامعات السعودية إلا للأساتذة والأساتذة المشاركين فقط ، وهم الذين يستطيعون التأشير على هذا الدافع .

* عدد المجيبين على هذا السؤال (٢٨٨) من أعضاء هيئة تدريس ومحاضرين ومعيدين ، ويمكن التأشير على أكثر من إجابة .

ولا ريب أن النظرة إلى أطروحة الدكتوراه نظرة أبعد من مجرد كونها أداة تمرين متقدمة في مجال البحوث ، تعد نظرة احترام وتقدير لها من قبل أفراد العينة ككل ، خلاف ما هو موجود في أدبيات ودراسات غربية سابقة مثل دراسة برلسن Berelson عام ١٩٦٠م،ودراسةإسحق عام Isaac ١٩٩٢م التي سبق التطرق إليها والتي كشفت أن أكثر من النصف من عمداء كليات وأساتذة جامعات ومشرفين على أطاريح لا يرون في الأطروحة أكثر من كونها أداة تمرين على طرق البحث .

وإذا كانت آراء أفراد العينة ككل للأطروحة نظرة إيجابية - كما ذكر سابقاً - ، إلا أنه يجب توخي الحذر والابتعاد عن التعميم لأن هذه النظرة قد لا توجد عند بعض الفئات من أفراد العينة ، فعند فصل إجابات أعضاء هيئة التدريس منهم عن إجابات طلبة الدراسات العليا (المحاضرون والمعيدون) ، يتضح وجود اختلافات بينهم في النظرة للأطاريح بسبب اختلاف دوافع الاستخدام بينهم ، وهو ما يبينه الجدول (٧ - ٢) .

الجدول (٧ - ٢)

دوافع استخدام الأطاريح من قبل المستفيدين من أفراد العينة وفقا للرتبة العلمية

الفئة / دوافع الاستخدام	أعضاء هيئة التدريس		طلبة الدراسات العليا (المحاضرون والمعيدون)	
	العدد	٪	العدد	٪
الاستفادة منها في البحث والتأليف	١٠٧	٦٣	٥٢	٤٤,١
متابعة الجديد في التخصص	٨٥	٥٠	٥٣	٤٤,٩
الاستفادة منها في التدريس	٧٥	٤٤,١	٤٠	٣٣,٩*
الاستفادة منها في أطاريح أعدها أو سأعدها	٣٠	١٧,٦	٧٠	٥٩,٣
الاستفادة منها في أطاريح أشرف عليها	٥٤	٣١,٨	-	-

* المحاضرون يزاولون التدريس في الجامعات السعودية ، أما المعيدون فلا يزاولونه إلا في ظروف طارئة أو محدودة .

ومن الجدول (٧ - ٢) يتبين أن أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة يختلفون عن طلبة الدراسات العليا في نظرتهم ومن ثم استخدامهم للأطاريح حيث يرى أعضاء هيئة التدريس من واقع إجاباتهم ودوافع استخدامهم لها أنها ذات قيمة علمية ومصدر للمعلومات في المقام الأول ، حيث ذكر ١٠٧ يمثلون ٦٣٪ من مجموع المجيبين منهم وعددهم ١٧٠ انهم استفادوا من الأطاريح في مجال البحث والتأليف ، وذكر ٨٥ يمثلون ٥٠٪ منهم أنهم استفادوا منها في متابعة الجديد في التخصص ، وذكر ٧٥ يمثلون ٤٤,١٪ أنهم استفادوا منها في مجال التدريس ، أما أولئك الذين يرون أنها مجرد أداة تمرين بحثية وعلى هذا الأساس تمت الاستفادة منها فلم يزد على ٣٠ يمثلون ١٧,٦ منهم ، وكذلك ٥٤ يمثلون ٣١,٨٪ استفادوا منها في عملية لا مفر من الاستفادة منها وهي عملية الإشراف على أطاريح .

أما طلاب الدراسات العليا فقد كانت نظرتهم تجاه الأطروحة عكس نظرة أعضاء هيئة التدريس إليها ، وبالتالي اختلفت دوافع استخدامهم لها ، حيث كانوا - ضمنياً - ينظرون إليها أولاً على أنها أداة تدريب على طرق البحث ، وعلى هذا الأساس استخدموها في إعداد أطاريحهم وقد بلغ عدد هؤلاء ٧٠ من مجموع المجيبين منهم وعددهم ١١٨ يمثلون ٥٩,٣٪ منهم وهي أعلى نسبة مئوية فيما يتصل بالدوافع ، أما من استخدمها منهم من أجل قيمتها العلمية فكانوا أقل من ذلك إذ لم يستخدمها في البحث والتأليف * إلا ٥٢ يمثلون ٤٤,١٪ ، وكذلك من استخدمها في متابعة الجديد في التخصص وعددهم ٥٣ يمثلون ٤٤,٩٪ منهم ، أما الاستفادة منها في التدريس فلم يزد العدد عن ٤٠ يمثلون ٣٣,٩٪ منهم ، وهذه النتائج طبيعية ومتوقعة بالنسبة لهم لأن أهم ما يشغلهم إنجاز أطاريحهم التي يعملون عليها ، ومن ثم الاهتمام بالأمور العلمية الأخرى ، وتتفق مع دراسات سابقة أخرى في هذا الصدد مثل دراسة رب وجلافيانو Repp And Glaviano عام ١٩٨٧م والتي أفادت أن ٥٧٪ من مستعيري الأطاريح (استعارة تبادلية) استعاروها للاستفادة منها في إعداد أطاريحهم وليس لهدف بحثي آخر[٤] ، كما أفادت إحصائية عن الاستعارة الخارجية والاستعارة التبادلية للأطاريح أعدتها جامعة متشجن الأمريكية

* بعض المحاضرين نشط في هذا المجال .

خلال ٧٨ - ١٩٧٩م أن حوالي ٨٠٪ من المستعيرين كانوا طلبه دراسات عليا ، وكانوا يطلبون الإطلاع على أعداد كبيرة منها لتصفحها في فترات وجيزة أي دونما استخدام لها من أجل قيمتها العلمية في المقام الأول(٥) .

مواقع الأطاريح المستخدمة :

أين توجد الأطاريح التي استخدمها المستفيدون من أفراد العينة في جامعاقم ؟

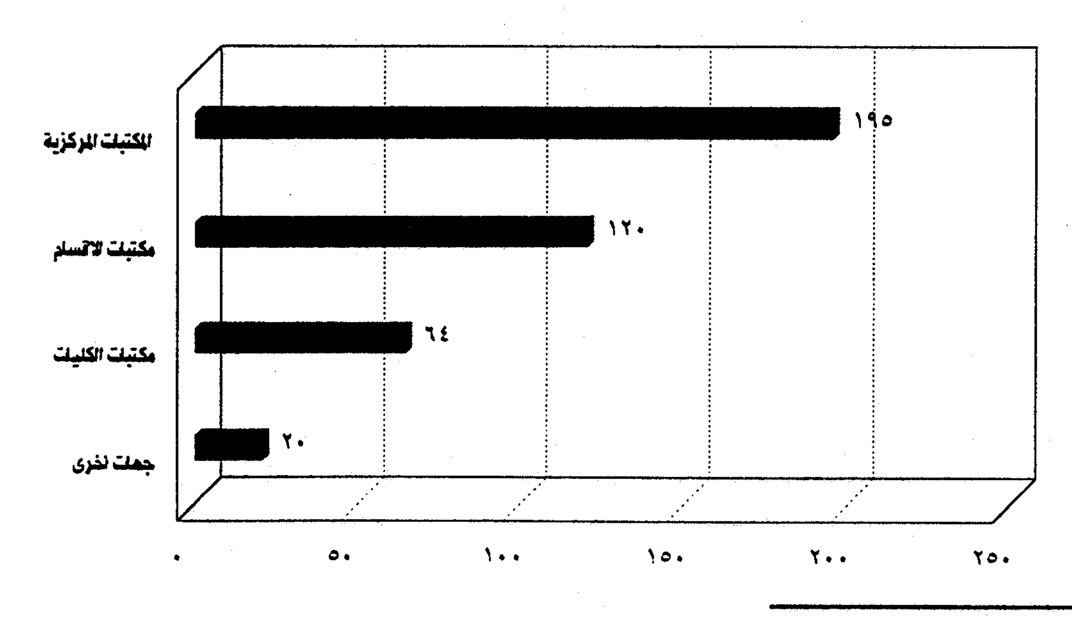
الجدول (٧ - ٣)

مواقع الأطاريح التي استخدمها المستفيدون في الجامعات الثلاث

الموقع	عدد المستفيدين	النسبة المئوية *
المكتبات المركزية	١٩٥	٦٨,٢
مكتبات الأقسام	١٢٠	٤٢
مكتبات الكليات	٦٤	٢٢,٤
جهات أخرى في الجامعة	٢٠	٧

الشكل (٧-١)

مواقع الأطاريح المستخدمة في الجامعات الثلاث



* عدد المجيبين على السؤال (٢٨٦) ، ويمكن التأشير على أكثر من إجابة .

هناك جهات عدة في الجامعات الثلاث توجد بها الأطاريح ويستفاد منها ، وقد تم حصرها بعد جولات ميدانية في تلك الجامعات - وكما ذكر قبلاً - في :

- المكتبات المركزية .
- مكتبات الأقسام .
- مكتبات الكليات .
- مكتبات مراكز دراسات البنات الجامعية .
- مكتبات مراكز البحوث .
- كليات الدراسات العليا .
- مكاتب رؤوساء الأقسام .
- مكاتب وكلاء الكليات للدراسات العليا أو للشؤون الأكاديمية (على اختلاف المسميات) .

ولا يعني ما سبق أنه توجد أطاريح في كافة تلك الجهات المذكورة في كافة الجامعات الثلاث إذ قد توجد في جامعة دون أخرى ، كما أن هناك تفاوتا بين تلك الجهات في عدد الأطاريح التي تقتنيها وتتراوح بين خانة العشرات في أكثرها وخانة المئات في أقلها ، وعلى أي حال فإن وجود الأطاريح في أكثر من جهة فيها يشابه الوضع الموجود في كثير من الجامعات الأمريكية ، ففي دراسة لباترسن Patterson وزميلتيها أعدت عام ١٩٧٦م عن وضع الأطاريح في مائة جامعة أميركية تقدم برامج دكتوراه تبين أن أكثر من نصف تلك الجامعات تودع الأطاريح (بجانب المجموعة الرئيسية لها في مكتبة الجامعة) في أماكن عدة مثل الأقسام وكليات الدراسات العليا والمكتبات الفرعية وأرشيف الجامعة[٦] .

ويمكن تصنيف جهات الأطاريح المذكورة في الجامعات الثلاث إلى فئتين :

أ - المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث والتي تضم " المجموعات المركزية " للأطـــاريح فيها .

ب - الجهات الأخرى التي تقع خارج تلك المكتبات المركزية على تفاوت بينها في عـــدد الأطاريح الموجودة فيها .

ولا مجال للمقارنة بين الفئتـــين الســابقتين ، لأن الفئــة الأولى - كمــا تقــدم هي المسؤولة رسميا عن كل ما يمت للأطاريح بصلة مثــل إيداعــها وتنميتــها وحفظــها وتنظيمها وتقديم الخدمات الخاصة بهـــا ، وهـــي الــتي تضــم أكــبر مجموعــة لهــا في الجامعات الثلاث ، أما الفئة الثانية فقد نمت مجموعات الأطــاريح فيــها نمــواً عشــوائياً ولا تحتوي إلا على مجموعات محدودة منـــها ومعظمـــها لا تحــوي علــى أطــاريح لا توجد ضمن الفئة الأولى ، وغالبا ما تكون الأطاريح فيها غـــير منظمــة أو مفهرســة ، أو ذات دوام قصير أو دوام غير محدد والقـــائمون عليــها غــير متخصصــين في مجــال المكتبات والمعلومات ، وتكاد تنحصر الخدمات الموجودة فيها علـــى خدمــة الاطــلاع الداخلي والتصوير المحدود في بعض الأحيـــان .

وهناك تساؤل عن سبب وجود الأطاريح خارج " المجموعات المركزيــة " لهــا في الجامعات الثلاث ما دامت المكتبات المركزية فيها هي المسؤولة عن الأطاريح وما يختص بها ؛ وللإجابة على هذا التساؤل فإن هناك أسباباً لهذه الإزدواجية هي :

١ - الضغط الأدبي من قبل أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا الذيـــن يطــالبون دائماً بأن تكون الأطاريح بالقرب من أماكن أعمالهم (كلياتهم وأقسامهم)،شأنهم في ذلك شأن نظرائهم في أي جامعة أخرى،وشأن أي مستفيد وهو تفضيل بذل أقل جهد من أجــل الحصول على المعلومات .

٢ - التذبذب في الجامعات الثلاث فيما يتعلق بتطبيق " مركزيــة " الأطــاريح وضــرورة وجودها في جهة واحدة ؛ إذ لا زالت الإجراءات والتعليمات في تلك الجامعـــات تنــص (بجانب إيداع نسخة أو نسخ من أي أطروحة تجاز لدى المكتبة المركزية) على وجـــوب

إيداع نسخة منها لدى القسم المختص ، ثم (إذا توافرت نسخ إضافية) لـــدى كليـــات الدراسات العليا في جامعتي الملك سعود وجامعة الملك فهد ، ولــــدى مكتبـــتي مراكـــز دراسات البنات الجامعية في جامعة الملك سعود .

٣ - خلفيات تاريخية تتمثل في وجود مكتبات أقسام وكليات وبخاصة في جامعتي الملـــك سعود وجامعة الإمام ، وعند الانتقال إلى المباني الجديدة للجامعتين وتجميع مجموعاتهما مـــن الأطاريح في جهة واحدة هي المكتبة المركزية ، تمسكت معظم تلك الأقســام والكليــات بنسخ من بعض الأطاريح التي كانت موجودة لديها .

٤ - تفضيل بعض أعضاء هيئة التدريس السعوديين في تلك الجامعات إيداع أطاريحهم لدى أقسامهم أو كلياتهم حينما كان الإيداع تطوعياً قبل عشر سنوات مضت تقريباً بالنسبة لهم ، وتفضيل أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين أيضاً ذلك لأن الإيداع كان وما زال تطوعياً بالنسبة لهم خلاف نظرائهم السعوديين .

وقد أوضحت هذه الدراسة فيما سبق أن ٦٨,٤٪ من أعضاء هيئة التدريس مـــن سعوديين وغير سعوديين من أفراد العينة المجيبين على السؤال المتعلق بجـــهات الإيـــداع في الجامعات الثلاث أودعوا أطاريحهم لدى المكتبات المركزية لجامعـــاتهم ، و٤٠,٦٪ لـــدى مكتبات الأقسام ، و ٢٢,٢٪ منهم لدى مكتبات كلياتهم ، و١٠,٨٪ في جهات أخـــرى من جامعاتهم .

وعلى الإجمـــال ، فـــإن الجـــدول (٧ - ٣) والشـــكل (٧ - ١) يوضحـــان أن المكتبات المركزية ومكتبات الأقســـام ومكتبـــات الكليـــات هـــي الجـــهات الـــتي يقصدها معظم المستفيدين من أفراد العينة في اســـتخدام الأطـــاريح ، أمـــا مـــا عداهـــا من الجهات المذكورة فلا يقصدها إلا عدد محدود جدا منـــــهم ، وبلغـــة الأرقـــام فقـــد جاءت المكتبـــات المركزيـــة في المرتبـــة الأولى في عـــدد المســـتفيدين الذيـــن يؤمونهـــا لاستخدام المجموعات المركزيـــة للأطـــاريح فيـــها حيـــث وصلـــوا إلى ١٩٥ يمثلـــون ٦٨,٢٪ من أفراد العينة المجيبين علـــى الســـؤال والبـــالغ عددهـــم ٢٨٦ وهـــذا أمـــر طبيعي ، يليهم الذين استخدموا الأطاريح الموجـــودة في مكتبـــات أقســـامهم ويبلغـــون

١٢٠ وبنسبة ٤٢٪ ، فأولئك الذين استخدموا الأطاريح الموجودة في مكتبات كلياتهم ويبلغون ٦٤ وبنسبة ٢٢,٤٪ ، أما الذين استخدموا الأطاريح الموجودة خارج نطاق الجهات الثلاث المذكورة فلم يزد على ٢٠ وبنسبة ٧٪ فقط .

ولا يعني ما سبق أن من استخدموا الأطاريح الموجودة في تلك المكتبات المركزية لم يستخدموا الأطاريح الموجودة خارجها ، أو أن الذين استخدموا الأطاريح الموجودة في جهات أخرى لم يستخدموا الأطاريح الموجودة في المكتبات المركزية ، بل الأمر خلاف ذلك من قبل بعض المستفيدين الذين أشروا على أكثر من جهة في جامعاتهم استخدموا فيها الأطاريح .

وعموما فإن تعدد الجهات التي توجد بها الأطاريح في الجامعات الثلاث يثير تساؤلات عن مدى الإيجابية أو السلبية لهذا الوضع ، وهل الأفضل للمستفيدين تجميع الأطاريح في جهة واحدة في المكتبة المركزية للجامعة ، أم تركها في عدة جهات تكون أقرب للمستفيدين وتوفر عليهم مشقة الذهاب للمكتبة المركزية ، أو بمعنى أدق " مركزية " أو " لا مركزية " الأطاريح ، وهو موضوع سبق مناقشته في هذه الدراسة في الموضوع المتعلق بعلمية إيداع الأطاريح من قبل أعضاء هيئة التدريس ، وموضوع مركزية أو لا مركزية الأطاريح عند تناول مؤشرات الأداء في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث بشأن الأطاريح ، ولكن خلاصته أن اللامركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث وفي كافة الجامعات السعودية الأخرى التي اطلع الباحث على أوضاع الأطاريح فيها يمكن وصفها بأنها بمثابة " ترف معلوماتي " لا تستطيع تلك الجامعات تحمله والاستمرار فيه ، ومن الأفضل تبني نظام المركزية إزاءها لأن ذلك يعني تجميعها وتجميع أدواتها البيليوجرافية وخدماتها وكل ما يتعلق بها في جهة واحدة توفر على المستفيدين عناء التنقل من جهة لأخرى في الجامعة ، ووضعها تحت إشراف مكتبيين لديهم خبرة حيالها بحكم تفرغهم أو شبه تفرغهم لها ويمكنهم بالتالي مساعدة المستفيدين في وقت لا يتوفر فيه أمثالهم في المكتبات الجامعية بكثرة ، وضمان توفر أكثر من نسخة لأي أطروحة (أو لمعظمها) حيث يتيح ذلك تقديم خدمات متنوعة حيالها في وقت واحد من إعارة أو إطلاع ، أو تصوير أو

غيرها ، إضافة إلى توحيد الإجراءات والتنظيمات الفنية لها ، وخفض النفقات المتعلقة بها من تنمية وحفظ وتنظيم وصيانة وموظفين وغيرها في وقت تتجه فيه المكتبات الجامعية السعودية للتدقيق في أوجه الإنفاق وضغط المصاريف والترشيد .

الإطلاع الداخلي :

السؤال الأول :

ما مدى الاستفادة من المجموعات المركزية للأطاريح ، والمجموعات المتناثرة منها في مكتبات الكليات والأقسام وغيرها في مجال الإطلاع الداخلي ؟

يكاد يمثل الإطلاع الداخلي على الأطاريح داخل المكتبة In – Library Use* المجال الوحيد للاستفادة منها في نطاق الجامعات الثلاث بسبب عدم توفر الخدمات الرئيسة للاستفادة منها وبخاصة خدمات الإعارة ومحدودية خدمات التصوير إلا في جامعة الملك فهد التي لا يمثل منسوبوها إلا العدد القليل من أفراد العينة في هذه الدراسة .

ويعد الإطلاع الداخلي (أو الاستفادة الداخلية) أحد المقاييس الرئيسة والقليلة في قياس الاستفادة من أوعية المعلومات المختلفة ، ومن ثم أحد المؤشرات في قياس أداء المكتبات ، إلا أن قياسه بشكل دقيق أمر من الصعوبة بمكان ، وكان مجالاً للعديد من الدراسات في حقل المكتبات والمعلومات .

وعلى الرغم من أن وجود نظام الأرفف المفتوحة للأطاريح في الجامعات الثلاث يساعد في تسهيل عملية الإطلاع الداخلي عليها وتقديم خدمات ولو كانت محدودة للمستفيدين حيالها ، إلا أن عدد المستفيدين من هذه الخدمة لم يكن كثيراً ، كما سيتضح من الجدول والشكل الآتيين :

---

* يرد بالإنجليزية بصيغ أخرى مثل In – House Use أو Internal Use .

الجدول (٧ - ٤)

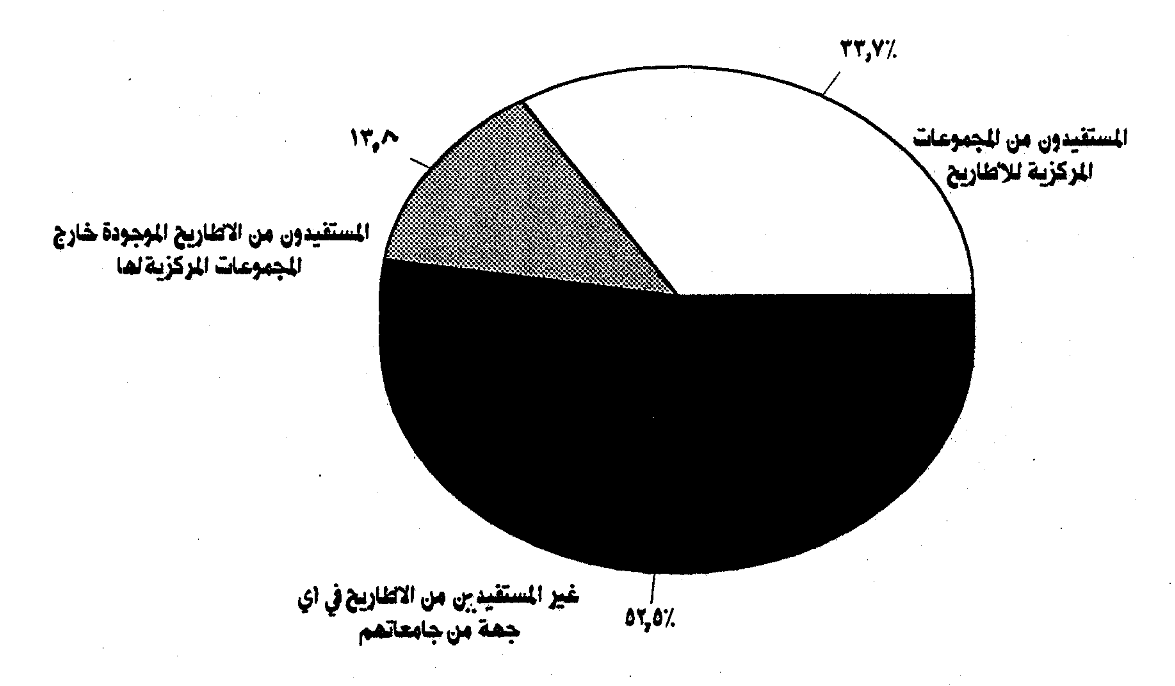
مدى الاستفادة من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث

الفئـــــــات	العدد	النسبة المئوية
المستفيدون من المجموعات المركزية للاطاريح في الجامعات الثلاث	٢٠٤	٣٣,٧
المستفيدون المقتصرون على الأطاريح الموجودة خارج المجموعات المركزية لها	٨٤	١٣,٨
غير المستفيدين كلية من الأطاريح في أي جهة من الجامعات الثلاث	٣١٨	٥٢,٥
المجموع (عدد أفراد العينة الكلي)	٦٠٦	٪١٠٠

الشكل (٧ - ٢)

المستفيدون وغير المستفيدين من الأطاريح عن طريق

الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث



ويتبين من الجدول (٧ - ٤) والشكل (٧ - ٢) أن عدد المستفيدين من أفـــراد العينة من المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث عن طريق الإطلاع الداخلـــي ومن خلال إجاباتهم لا يزيدون عن الثلث تقريبا حيث وصل إلى ٢٠٤ يمثلـــون ٣٣,٧٪ مـــن مجموع أفراد العينة الكلية البالغ ٦٠٦ ، أما أولئك الذين استخدموا المجموعات الصغـــيرة للأطاريح والموجودة فـــي مكتبات الأقسام أو الكليات أو غيرها في تلك الجامعات فـــلا

يزيد عددهم عن ٨٤ يمثلون ١٣,٨٪ منهم ، ومن ذلك كله يمكن الخروج بنتيجة رئيسة هي:

لا يزيد المستفيدون الفعليون من الأطاريح في نطاق الجهات التي توجد بها الأطاريح في الجامعات الثلاث عن ٤٧,٥٪ من مجموع أفراد العينة ، لأن الإطلاع الداخلي – كما ذكر آنفا – هو تقريبا المجال الوحيد المتاح أمام المستفيدين للاستفادة منها ، وعلى الرغم من عدم وجود دراسات سابقة – على حد علم الباحث – عن مدى الاستفادة من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي لمقارنتها بنتائج هذه الدراسة إلا أن النسبة المئوية المذكورة والتي تقل عن النصف ليست مؤشرا حسنا بأي مقياس من المقاييس،ولا تدل على الاستفادة من الأطاريح كما ينبغي ، وبخاصة أن أفراد العينة مقتصرون على أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين ، وهم الفئات التي ينتظر منها استخدامها والاستفادة منها ، ومن المفترض أهم لا يستطيعون الاستغناء عنها تماماً ، فأعضاء هيئة التدريس يحتاجون إليها من أجل متابعة الجديد في التخصص والاستعانة بها في دراساقم وفي الأطاريح التي يشرفون عليها ، والمحاضرون والمعيدون من أجل إعداد أطاريحهم في الأقل ، كما أنه ليس بالمؤشر الحسن أيضا أن لا تزيد النسبة المئوية للمستفيدين من المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث عن ٣٣,٧٪ منهم لأن تلك المجموعات المركزية لها هي الأساس والعمود الفقري للأطاريح فيها كلها ، ولا يمكن مقارنة أعداد الأطاريح التي تحويها بتلك الأعداد المحدودة الموجودة في مكتبات الأقسام والكليات وغيرها في تلك الجامعات ، ومن الأفضل للمستفيدين الجادين الاعتماد عليها بدلاً من المجموعات الصغيرة الموجودة خارجها والتي – كما ذكر سابقا – تفوت الفرصة عليهم في الوصول والاستفادة من أكبر عدد متوفر من الأطاريح لدى جامعاقم مما قد يؤثر سلباً على دراساقم ، أو على الأطاريح التي يشرفون عليها أو يعدوها .

السؤال الثاني :

ما أسباب عدم استفادة بعض أفراد العينة من المجموعات المركزية للأطاريح لدى جامعاتهم في مجال الإطلاع الداخلي ، والاقتصار على الأعداد المحدودة منها في مكتبات الكليات والأقسام وغيرها ؟

قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن عدم الاستفادة من المجموعات المركزية للأطاريح - وهي المجموعات الأضخم - في الجامعات الثلاث راجع فقط إلى بعدها المكاني عن المستفيدين في الكليات والأقسام المختلفة ، ولكن الأمر ليس كذلك إذ تبين أن هناك أسباباً عديدة تقف وراء ذلك ، ومن خلال إجابات ٨٤ من أفراد العينة في الجامعات الثلاث الذين لم يستخدموا بالمرة المجموعات المركزية للأطاريح في جامعاتهم تتضح تلك الأسباب من خلال الجدول الآتي :

الجدول (٧ - ٥)

أسباب عدم استفادة بعض أفراد العينة* من المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث واقتصارهم على الموجود منها في أقسامهم وكلياتهم

الترتيب	السبب	التكرار	٪
١	الاكتفاء بالأطاريح الموجودة في مكتبات الكليات أو الأقسام أو غيرها	٥٤	٦٤,٣
٢	بعد المكتبة المركزية عن الكلية أو القسم .	٢٨	٣٣,٣
٣	عدم وجود إعارة خارجية للأطاريح لدى المكتبة المركزية	٢١	٢٥
٤	عدم السماح للإناث بارتياد المكتبة المركزية	١٤	١٦,٧
٥	عدم ارتياد المكتبة المركزية مطلقاً لتوفر مصادر معلومات خاصة لدى المستفيدين	١١	١٣,١
٦	عدم العلم - أساساً - بوجود أطاريح لدى المكتبة المركزية	١١	١٣,١
٧	إغلاق القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية عند ارتياد الإناث لها	٦	٧,١
٨	بعد القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية عن أنظار المستفيدين	٥	٦
٩	إغلاق القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية مساء	٣	٣,٦
١٠	تجارب الآخرين الذين استخدموا الأطاريح في المكتبة المركزية لم تكن مشجعة	٣	٣,٦

* يبلغ عددهم (٨٤) ، ويمكن التأشير على أكثر من إجابة .

ومن الجدول (٧ – ٥) يتضح أن هناك عشرة أسباب وراء ذلك ، إلا أن الأسباب الثلاثة الأولى منها يمكن أن تصنف بالرئيسة بينها لكثرة من أدرجها من أفراد العينة المجيبين وفيما يلي عرض لتلك الأسباب مرتبة حسب عدد الذين أوردوها :

١- كان السبب الرئيسي والأول في عدم استخدام المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث هو الاكتفاء بالأطاريح الموجودة في مكتبات الكليات أو الأقسام ، أو مراكز البحوث أو غيرها ، وقد أدرج هذا السبب ٥٤ يمثلون ٦٤,٣٪ منهم ، ولا شك أن الدافع الرئيسي – وربما الوحيد – لذلك قربها من المستفيدين وتوفير الجهد والوقت بدلاً من الذهاب إلى المكتبة المركزية ، مع ما في ذلك من " محاذير " علمية ومعلوماتية تتمثل كما ذكر سابقا في محدودية مقتنياتها مقارنة بالمجموعات المركزية للأطاريح ، ومحدودية الخدمات المقدمة حيالها ، وربما كانت الفئة الوحيدة التي لا يمكن أن تلام في ذلك بينهم هي فئة الإناث لعدم السماح لهن بارتياد المكتبة المركزية كما في جامعة الإمام ، أو اقتصار ذلك على يوم واحد ودوام صباحي فقط كما في جامعة الملك سعود .

٢- أما السبب الثاني فيتمثل – كما ذكر المجيبون من أفراد العينة – في بعد المكتبة المركزية عن الكلية أو القسم ، وقد أدرجه ٢٨ يمثلون ٣٣,٣٪ منهم ، وهذا الأمر سبق الحديث عنه في مؤشرات الأداء فيما يختص بمواقع المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث حيث توصلت الدراسة – عبر معيار معين – إلى أن مواقعها متوسطة ، ولا تعد " بعيدة " عن الأقسام والكليات في تلك الجامعات إلا فيما يتعلق بقليل من الكليات والأقسام في جامعة الملك سعود ، إلا أن بعض العوامل وبخاصة المناخية منها مثل حرارة الشمس في معظم فصول السنة في بيئة صحراوية ، ونزول المطر وهبوب الرياح الشديدة أحياناً ، مع عدم وجود مظلات في معظمها فيما بين الكليات والأقسام وتلك المكتبات المركزية يثبط بعض المستفيدين وبخاصة المسنين منهم كحال بعض أعضاء هيئة التدريس ، أو المرضى ، أو ذوي الإعاقة منهم .

٣ – احتل عدم إعارة الأطاريح إعارة خارجية المرتبة الثالثة ، حيث أدرجه ٢١ يمثلون ٢٥٪ منهم ، وهم أفراد العينة المنتمون لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام فقط لأن المكتبة

المركزية بجامعة الملك فهد تعير الأطاريح ، ولا داعي لذكر أهمية الإعارة الخارجية في الاستفادة من أوعية المعلومات لأنها ذكرت سابقا ، ولكن الخلاصة أنها من الخدمات الرئيسة ومن مؤشرات الأداء الأساسية في أي مكتبة ، والمأمول من المسؤولين في المكتبات الجامعية السعودية كلها إعادة النظر في هذا الأمر ، وعدم المغالاة في تقدير أهميتها أو التخوف الزائد عليها مما ينعكس سلباً على الاستفادة منها ، ولعل من المفيد تذكيرهم بأن دراسات الاستفادة في الدول المتقدمة في مجال المكتبات والمعلومات ، وكذلك إجراءات " الاستبعاد " Weeding في المكتبات تركز - ضمن ما تركز - على مدى الاستفادة من أوعية المعلومات المختلفة الموجودة فيها (وأهمها الإعارة الخارجية لها) كمبرر لوجودها قياسا على ما صرف عليها ، لأنها لم تقتن إلا من أجل الاستخدام .

٤ - يختص السبب الرابع في عدم الاستخدام بالإناث وهو عدم السماح لهن بارتياد المكتبات المركزية حيث توجد المجموعات المركزية للأطاريح ، وقد أدرج ذلك ١٤ منهن يمثلن ١٦,٧٪ منهم ، واللواتي أدرجنه ينتمين لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام لأن جامعة الملك فهد يقتصر في الالتحاق بها على الذكور ، والواضح أنهن محقات في شكواهن لأن المكتبة المركزية بجامعة الإمام لا تسمح لهن بارتيادها ، أما المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود فلا تسمح لهن بارتيادها إلا في يوم واحد فقط هو يوم الخميس وفي الفترة الصباحية فقط ، إضافة إلى أنه لا يوجد في "مكتبة مركز دراسة الطالبات" في جامعة الإمام أي أطروحة ، كما أن الموجود في المكتبتين المخصصتين للإناث في جامعة الملك سعود لا يتجاوز ٦٨ أطروحة دكتوراه فقط وهو رقم متواضع ، ولهذا فالمسؤولون عن المكتبات في الجامعتين عليهم واجب الاهتمام بشريحة من شرائح المستفيدين وهي الإناث فيما يتعلق بتوفير مصادر المعلومات لهن لأن متطلبات الدراسة والبحث لديهن هي المتطلبات نفسها لدى الذكور ، ولا يتحقق ذلك إلا بتخصيص أكثر من يوم لارتياد المكتبات المركزية لدى جامعاتهن ، أو تقوية المجموعات الموجودة في مكتباتهن في سائر المواضيع والأوعية .

٥ - يتعلق السبب الخامس في عدم الاستفادة من المجموعات المركزية للأطاريح بقناعات خاصة لدى بعض المستفيدين وهو استغناؤهم عن المكتبة المركزية وعدم ارتيادها مطلقا سواء من أجل الأطاريح أو غيرها من أوعية المعلومات الأخرى لتوفر مصادر المعلومات لديهم ، وقد أدرجه ١١ يمثلون ١٣,١٪ منهم ، ومن الواضح أن تلك القناعات سلبية وضارة علمياً ومعلوماتياً لأنها تقطع الصلة بين أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم بمكتباتهم الجامعية ، لأنه مهما توفر لديهم من مصادر معلومات خاصة لا يمكن أن تقارن بالموجود في مكتبات جامعاتهم وبخاصة بالنسبة للأطاريح التي لا يمكن شراؤها ، وقد يكون السبب وراء تلك القناعات ظنهم بأنها مكتبات فقيرة في مجموعاتها ، ولا تنمية ملموسة لها إما حسب تجاربهم أو حسب ما سمعوه من زملائهم الذين ارتادوها ، أو بسبب عدم وجود - أو عدم فعالية - خدمات التوعية والإحاطة من قبل تلك المكتبات بالنسبة لمقتنياتها وما يرد إليها من جديد في مختلف أوعية المعلومات .

٦ - يمثل السبب السادس في عدم الاستفادة من المجموعات المركزية أغرب الأسباب وهو عدم العلم بوجود أطاريح دكتوراه لدى المكتبات المركزية للجامعات الثلاث ، وقد أدرجه ١١ يمثلون ١٣,١٪ منهم ، ولا يجد الباحث سببا مقنعاً وراء ذلك ، إذ أنه من المسلمات وجود الأطاريح لدى أي مكتبة جامعية يوجد لدى جامعاتها برامج دراسات عليا ، وكل الجامعات الثلاث لديها ذلك ، وغياب هذا الأمر عن أذهانهم إما أنه راجع إلى عدم ارتيادهم مطلقاً لتلك المكتبات المركزية فلا يعلمون شيئا عن مقتنياتها ، أو لأنهم غير نشيطين في مجال البحوث والدراسات فلا يتابعون كل جديد في تخصصاتهم ، وهذه الفئة موجودة في كافة الجامعات ، وعلى كل فإنهم لا يمثلون هنا إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز ١١ يمثلون ١,٨٪ فقط من مجموع أفراد العينة الكلي البالغ ٦٠٦ .

٧ - أما السبب السابع في عدم الاستخدام فخاص بالإناث وتحديداً منسوبات جامعة الملك سعود وهو إغلاق القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية عند ارتياد الإناث كل يوم خميس ، وقد أدرجه ٦ منهن يمثلن ٧,١٪ من غير المستفيدين من المجموعات المركزية للأطاريح ، ولكنهن لسن دقيقات في هذه

المعلومة أو بالأحرى الشكوى ، لأن تلك القاعة الخاصة بالأطاريح تفتح عندما تفتح لهن أبواب المكتبة المركزية كل يوم خميس ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه نلسن Nelson في دراسته عام ١٩٧٣م من عدم إحاطة أعضاء هيئة التدريس في ست مكتبات جامعية أمريكية بـ ٥٠٪ من الخدمات التي تقدمها مكتباتهم لهم[٧] .

٨ - يتعلق السبب الثامن في عدم الاستفادة ببعد القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية عن أنظار المستفيدين وقد أدرجه ٥ يمثلون ٦٪ منهم ، ولكن الواقع لا يؤيد ذلك تماما إلا في القاعة الخاصة بالأطاريح في مكتبة جامعة الملك سعود إلى حد ما والتي تقع في الدور نفسه الذي توجد فيه كتب المراجع ، أما في مكتبة جامعة الإمام فقاعة الأطاريح واضحة وتقع مباشرة أمام إحدى القاعات الرئيسة للمطالعة في الدور الأول ، وفي مكتبة جامعة الملك فهد تقع مجموعات الأطاريح بجانب المجموعات العامة ولكن في أرفف مستقلة .

وربما كان السبب في هذه الشكوى هو عدم توفر الوسائل الإيضاحية التي تشير إلى مكانها مثل الأسهم أو اللوحات أو الأدلة أو الخرائط وغيرها وبخاصة في مكتبتي جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد على الرغم من أهميتها وبخاصة لأولئك المستفيدين الذين لا يرتادونها إلا في فترات متباعدة ، كما أن من الأهمية أيضا تجديد الوسائل الإيضاحية كلما حدث تغير في المكتبة حتى لا يفقد المستفيدون ثقتهم في مصداقية تلك الوسائل وهو ما لاحظ الباحث شيئاً منه خلال زياراته الميدانية في بعض تلك المكتبات الثلاث .

وعلى أي حال فإن للموقع دوراً في مدى الاستفادة من الأطاريح لأنها كلما كانت قريبة من أنظار رواد المكتبة كلما شجع على الاستفادة منها ، ولقد كان لمكتبة جامعة الملك فهد المركزية - كما ذكر آنفاً - تجربة رائدة وهي وضع الأطاريح في مكان مستقل مع كتب المراجع وعند مدخل المكتبة ، ولكنها ألغيت للأسف فيما بعد .

٩- أما السبب التاسع في عدم الاستخدام فيرجع إلى عدم فتح القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية مساءً ، وقد توقع الباحث أن يدرجه عدد كبير منهم ولكن لم يفعل ذلك إلا ٣ فقط يمثلون ٣,٦٪ ، وبطبيعة الحال فإن الذين يشكون من ذلك هم منسوبو جامعة الملك سعود وجامعة الإمام لأن المجموعات المركزية للأطاريح فيهما تقع - كما ذكر - في قاعات لا تفتح إلا في الفترة الصباحية فقط ، أما بالنسبة لمنسوبي جامعة الملك فهد فليس هناك شكوى من ذلك لأن المجموعات المركزية للأطاريح موجودة مع المجموعات العامة فتكون متاحة للمستفيدين طيلة دوام المكتبة صباحاً ومساءً ، ولا ترى هذه الدراسة حلاً لهذه المشكلة إلا هجر الطريقة التقليدية السائدة في إيداع الأطاريح في قاعات خاصة يقل دوامها عن دوام المكتبة الموجودة فيها ، والعمل على إيداعها في جهات لا تغلق إلا مع إغلاق المكتبة .

١٠- يرجع السبب الأخير في عدم الاستفادة والذي أدرجه أيضا ٣ يمثلون ٣,٦٪ منهم إلى تجارب الآخرين الذين استخدموا المجموعات المركزية للأطاريح الموجودة في تلك المكتبات حيث لم تكن مشجعة لهم في الذهاب إلى هناك ، وهذا سبب فيه شيء من الغرابة ، إذ من المفترض على أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ، التجرد في أحكامهم وبناؤها على أسس منطقية بدلاً من الاعتماد في ذلك على آراء الآخرين وملاحظاتهم التي قد لا تكون دقيقة ، أو تكون قديمة لا مصداقية لها .

السؤال الثالث :

ما المعدل السنوي العام لعدد الزيارات التي يقوم بها المستفيدون من أفراد العينة لأي جهة توجد بها الأطاريح في جامعاتهم ، وما معدل الوقت الذي يمضونه في كل زيارة ؟

الجدول (٧ - ٦)

العدد السنوي لزيارات المستفيدين من أفراد العينة لأي جهة توجد بها

الأطاريح في جامعاتهم والمعدل العام لها

عدد الزيارات	عدد المستفيدين	النسبة المئوية(*)	المعدل السنوي العام لعدد الزيارات
١	٢٤	١٠,٩	٥,٠٦ زيارة
٢	٤٩	٢٢,٢	
٣	٣٧	١٦,٧	
٤	٢٧	١٢,٢	
٥	١٨	٨,١	
٦	١٢	٥,٤	
٧	٤	١,٨	
٨	٥	٢,٣	
٩	٢	٠,٩	
١٠	١٤	٦,٣	
١١	١	٠,٥	
١٢	٤	١,٨	
١٣	١	٠,٥	
١٤	١	٠,٥	
١٥	١	٠,٥	
١٦	٣	١,٤	
١٧	٢	٠,٩	
٢٠	٦	٢,٧	
٢٢	١	٠,٥	
٢٤	١	٠,٥	
٣٤	٦	٢,٧	
٥٠	٢	٠.٩	
المجموع	٢٢١	٪١٠٠	

(*) عدد المجيبين على هذا السؤال ٢٢١ .

من الجدول (٧ – ٦) يتضح أن عدد الزيارات التي يقوم بها أفراد العينة المجيبون على السؤال لأي جهة توجد بها الأطاريح في جامعاتهم (المكتبات المركزية ، مكتبات الأقسام ، مكتبات الكليات ... الخ) يتراوح في حده الأدنى بين زيارة واحدة في السنة وهو ما يقوم به ٢٤ منهم يمثلون ١٠,٩٪ من عدد المجيبين منهم ، وبين ٥٠ زيارة في السنة في حده الأعلى وهو ما يقوم به اثنان منهم يمثلان ٠,٩٪ منهم ، أما عدد الزيارات الذي أدرجه أكبر عدد من المجيبين فهو زيارتان في السنة وقد أدرجه ٤٩ يمثلون ٢٢,٢٪ ، يليه ثلاث زيارات وقد أدرجه ٣٧ يمثلون ١٦,٧٪ منهم ، ثم أربع زيارات وقد أدرجه ٢٧ يمثلون ١٢,٢٪ منهم .

وبعد استبعاد أعداد الزيارات التي يرى الباحث فيها شيئا من المغالاة وهي ٣٤ زيارة و ٥٠ زيارة التي لم يدرجها إلا ٨ من المستفيدين فقط يمثلون ٣,٦٪ منهم لأنها تبدو غير معقولة إذ من الصعوبة بمكان أن يجدوا الوقت لـ ٣٤ زيارة فضلا عن ٥٠ في وقت يقتصر الدوام فيه بالنسبة لمعظم الجهات التي توجد بها الأطاريح في الجامعات الثلاث على الفترة الصباحية فقط ، وهي فترة العمل بالنسبة لهم ، ولأن معنى قبول هذين الرقمين المتطرفين التأثير في دقة المعدل العام الواقعي ؛ يتبين أن المعدل السنوي العام لعدد الزيارات التي يقوم المستفيدون من أفراد العينة لأي جهة توجد بها أطاريح في جامعاتهم هو ٥,٠٦ زيارة سنويا ، وهو معدل من الصعوبة الحكم عليه ووصفه بالمعدل المرتفع أو المتدني في هذا الموضوع نظراً لعدم وجود دراسات سابقة مشابهة للمقارنة بينها وبين هذه الدراسة على حد علم الباحث ، ولكن يمكن القول بعد المدة الطويلة نسبيا التي أمضاها الباحث لدراسة كل ما يتعلق -تقريباً- بالأطاريح في المكتبات الجامعية الثلاث أنه معدل معقول في ظل الخدمات المحدودة التي تقدمها المكتبات والجهات التي توجد فيها إزاءها ، والدوام المحدود لها ، إضافة إلى وجود تحفظات بشكل عام من قبل أفراد العينة (وحتى خارج أفراد العينة) تجاه الأطاريح مصدراً من مصادر المعلومات يمكن الوصول فيه إلى المعلومات المطلوبة بسهولة .

أما فيما يتعلق بمعدل الوقت الذي يمضيه أفراد العينة في كل زيارة فيحددها الجدول الآتي :

الجدول (٧ - ٧)

الوقت الذي يقضيه المستفيدون من أفراد العينة في الجهات التي توجد بها الأطاريح في جامعاتهم والمعدل العام لمدة الزيارات

عدد الدقائق	عدد المستفيدين	النسبة المئوية(*)	المعدل العام لمدة الزيارات
٥	١	٠,٤	٨٤,١ دقيقة للزيارة الواحدة
٧	١	٠,٤	
١٠	٣	١,٢	
١٥	٥	٢	
١٨	١	٠,٤	
٢٠	٧	٢,٨	
٢٥	١	٠,٤	
٣٠	٣٩	١٥،٧	
٣٥	١	٠,٤	
٤٠	٣	١,٢	
٤٥	٣	١,٢	
٥٠	١	٠,٤	
٦٠	٧٨	٣١,٣	
٩٠	٣٤	١٣,٧	
١٢٠	٣٣	١٣,٣	
١٥٠	٩	٣,٦	
١٧٠	١	٠,٤	
١٨٠	١٥	٦	
٢١٠	١	٠,٤	
٢٤٠	١٠	٤	
٣٠٠	٢	٠,٨	
المجموع	٢٤٩	٪١٠٠	

(*) المجيبون على هذا السؤال (٢٤٩) .

من الجدول (٧ - ٧) يتضح أن الوقت الذي يقضيه أفراد العينة المجيبين على السؤال والبالغ عددهم ٢٤٩ في زياراتهم للجهات التي توجد بها الأطاريح في جامعاتهم يتراوح في حدة الأدنى بين ٥ دقائق للزيارة الواحدة وبين ٣٠٠ دقيقة في حده الأعلى (أو خمس ساعات) ، أما الوقت الذي أدرجه أكبر عدد من المجيبين فهو ٦٠ دقيقة (ساعة) وقد أدرجه ٧٨ يمثلون ٣١,٣٪ منهم ، يليه ٣٠ دقيقة (نصف ساعة) وقد أدرجه ٣٩ يمثلون ١٥,٧٪ منهم ، ثم ٩٠ دقيقة (ساعة ونصف) وقد أدرجه ٣٤ يمثلون ١٣,٧٪ منهم .

ومن أجل تحديد المعدل العام الواقعي لوقت الزيارات ، فإن الباحث لا يرى أن ٢٤٠ دقيقة للزيارة أو ٣٠٠ دقيقة والذي اختاره ١٢ يمثلون ٤,٨٪ منهم فيه شيء من المغالاة أو أمراً غير معقول لأنه لاحظ بنفسه نفراً من المستفيدين في القاعتين المخصصتين للأطاريح في المكتبتين المركزيتين لجامعة الملك سعود وجامعة الإمام يقضون معظم اليوم فيهما ، إضافة إلى أن منسوبات جامعة الملك سعود (الذين يمثلن معظم أفراد العينة من فئة الإناث) اللواتي لا يتاح لهن الوصول للمجموعة المركزية للاطاريح إلا في يوم واحد فقط هو يوم الخميس الذي يسمح لهن بدخول المكتبة المركزية ؛ لديهن - كما يبدو - الاستعداد لقضاء أطول وقت ممكن في قاعة الأطاريح حتى لا يضطررن للعودة إليها بسبب عدم السماح لهن بارتيادها في غير ذلك ، وبسبب مشكلة المواصلات لأكثرهن وبخاصة أن المكتبة تقع في أحد أطراف مدينة الرياض ، ولهذا كله فقد أُبقي العددان المذكوران مع غيرهما من الأعداد الأخرى ، ويتبين من ذلك أن المعدل العام للوقت الذي يمضيه المستفيدون من أفراد العينة في زياراتهم لأي جهة توجد بها الأطاريح في جامعاتهم هو ٨٤,١ دقيقة للزيارة الواحدة .

وما قيل سابقاً فيما يتعلق بالمعدل السنوي العام لعدد الزيارات ، يمكن أن يقال هنا أيضا ، فمعدل ٨٤,١ دقيقة للزيارة الواحدة لا يمكن وصفه بالمعدل المرتفع أو المتدني في هذا الأمر بسبب عدم وجود دراسات سابقة بهذا الشأن للمقارنة بينها ، ولكن يراه الباحث معدلا معقولا وبخاصة إذا أخذ في الحسبان أن معظم الجهات التي توجد بها

الأطاريح في الجامعات الثلاث لا تفتح أبوابها للرواد إلا خلال الفترة الصباحية فقط ، حيث وقت العمل بالنسبة للمستفيدين .

السؤال الرابع :

أي الفئات الآتية من أفراد العينة أكثر استفادة من الأطاريح في مجال الإطـــلاع الداخلي ؟

أ ـ الذكور أم الإناث ؟

ب ـ السعوديون أم غير السعوديين ؟

ج ـ أعضاء هيئة التدريس ، أم المحاضرون ، أم المعيدون ؟

د ـ أعضاء هيئة التدريس المشرفون على أطاريح جامعية ، أم غير المشرفين ؟

هـ ـ المتقنون لأكثر من لغة ، أم المقتصرون على اللغة الأم ؟

و ـ الأطول في سنوات التدريس في الجامعة ، أم الأقصر ؟

ز ـ المتخصصون في العلوم الإنسانية ، أم التربوية ، أم الفنون الجميلة،أم القـــانون ، أم العلوم الاجتماعية ، أم العلوم الطبيعية ، أم الهندسة ، أم العلوم الطبية ، أم الزراعة* ؟ .

ح ـ المنتمون للجامعات التي يغلب على برامج الدراسات الجامعية والعليا لديها الجانب النظري ممثلة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، أم المنتمون للجامعـــات التي تحوي برامجها على الجانبين : النظري والعلمي معاً ، ممثلة بجامعـــة الملـــك ســـعود بالرياض ، أم المنتمون للجامعات التي يغلب على برامجها الجانب العلمي ممثلـــة بجامعـــة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران ؟

---

* اعتمد في هذا التقسيم على التصنيف الدولي للعلوم الذي أعدته منظمة اليونسكو ، ص ٥٠٨ .

كما ذكر سابقاً ، وفي غياب الكثير من الخدمات الأساسية ، فإن مجال الاستفادة الوحيد تقريبا من الأطاريح في نطاق الجامعات الثلاث هو مجال الإطلاع الداخلي ، وهو المجال المتاح لقياس الاستفادة منها ، ومن ثم المقارنة بين الفئات المختلفة في الجامعات الثلاث في ذلك لأنه القاسم المشترك بينها .

أما المقاييس التي ستستخدم في مجال المقارنة بين الفئات المختلفة فهي :

١ – النسبة المئوية لعدد المستفيدين من كل فئة الذين استخدموا الأطاريح الموجودة في أي جهة من جامعاتهم عن طريق الإطلاع الداخلي ، إلى أولئك الذين لم يستخدموها من الفئة نفسها .

٢ – المعدل السنوي لعدد الزيارات التي يقوم بها أفراد كل فئة للجهات التي توجد بها الأطاريح في جامعاتهم .

٣ – معدل الوقت الذي يمضيه أفراد كل فئة في تلك الجهات .

وقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمقاييس المذكورة عن طريق أفراد العينة من خلال الإستبانة الموزعة عليهم ، أما الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية المقارنة بين الفئات المختلفة فهي التكرارات والنسب المئوية ، واختبار (ت) إذا كان عدد الفئات اثنين ، وتحليل التباين الأحادي إذا كان عدد الفئات ثلاثاً أو أكثر .

أ ـ المقارنة بين الذكور والإناث :

الجدول (٧ – ٨)

المقارنة بين الذكور والإناث في النسب المئوية للمستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث

الجنس / النوعية	ذكور		إناث	
	العدد	٪	العدد	٪
مستفيدون	٢٣٢	٤٧,٤	٥٦	٤٧,٩
غير مستفيدين	٢٥٧	٥٢,٦	٦١	٥٢,١
المجموع	٤٨٩	١٠٠	١١٧	١٠٠

الجدول (٧ – ٩)

المقارنة بين الذكور والإناث في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح

في الجامعات الثلاث حسب اختبار (ت)

الجنس	العدد	المعدل	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
ذكور	١٧٧	٥,٩	٧,٥٨٤	١,٣٤-	٠,١٨١
إناث	٤٤	٧,٦	٨,٤٩١		غير دالة

الجدول (٧ – ١٠)

المقارنة بين الذكور والإناث في مدد الزيارة لجهات الأطاريح

في الجامعات الثلاث حسب اختبار (ت)

الجنس	العدد	المعدل	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
ذكور	٢٠١	٧٥,٠٣	٥٠,٤٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠
إناث	٤٨	١٢٢,٠٢	٧٢,٨٢٦		دالة

من الجدول (٧ – ٨) يتضح أن الذكور والإناث في الجامعات الثلاث يكادون يتساوون في النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي ، إذ بلغت لدى الفئة الأولى ٤٧,٤٪ من مجموع أفراد عينة الذكور ، ولدى الثانية ٤٧,٩٪ من مجموع أفراد عينة الإناث .

كما يبين الجدول (٧ – ٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك من خلال إجابات (١٧٧) من الذكور) و٤٤ من الإناث حول هذا الشأن ، إذ بلغت قيمة ت -١,٣٤

بمستوى قدره ٠,١٨١ ، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، وللوهلة الأولى يبدو الأمر غير منطقي إذ التوقع أن يكون الذكور أكثر عدداً في الزيارات من الإناث لجهات الأطاريح لأنه يتاح لهم الوصول إليها وبخاصة المجموعات المركزية لها بخلاف الإناث اللواتي لا يتاح لهن ذلك كما هو الحال في جامعة الإمام ، أو لا يتاح لهن إلا في يوم واحد من الأسبوع كما في جامعة الملك سعود ، ولكن الواقع يختلف عن ذلك لأن الإناث يلجأن أحياناً إلى مكتبات مراكز الدراسات الجامعية الخاصة بهن على محدودية ما تحويه تلك المكتبات من أطاريح ، أو أحيانا إلى مكتبات الأقسام أو غيرها من الجهات التي توجد بها أطاريح لديهن ، هذا إلى حرصهن على ما يبدو في الاستفادة من اليوم المخصص لهن لزيارة المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح كما تفعل منسوبات جامعة الملك سعود اللواتي يمثلن الأغلبية في عدد أفراد العينة من الإناث في هذه الدراسة . .

أما الجدول (٧ - ١٠) فيوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مدد الزيارة لجهات الأطاريح في جامعاتهم لصالح الإناث وذلك من خلال إجابات ٢٠١ من الذكور و ٤٨ من الإناث حول هذا الشأن ، حيث بلغت قيمة ت ٠,٠٠ بمستوى الدلالة المطلق ٠,٠٠ ، وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ لصالحهن ، إذ بلغ معدل الوقت الذي يمضينه في كل زيارة لجهات الأطاريح ١٢٢,٠٢ دقيقة في حين لم يتجاوز معدل الذكور ٧٥,٠٣ دقيقة وهو فرق كبير بينهما ، ويمكن تفسير ذلك الاختلاف بين الفئتين أن الإناث عندما تتاح لهن فرصة الوصول إلى المجموعات المركزية للأطاريح ولو لوقت وزمان محدودين كما هو الحال في جامعة الملك سعود ، يمضين فيها أطول فترة ممكنة لاستغلالها لتلبية احتياجاتهن منها ، حتى لا يضطررن للعودة إليها مرات أخرى بسبب عامل المواصلات وبعدها عن أماكن عملهن .

وخلاصة المقارنة بين الذكور والإناث في هذا الشأن ، أنهما يكادان يتساويان في النسبة المئوية لعدد المستفيدين ، مع عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهما في معدل عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح ، إلا أن الإناث يتفوقن تفوقاً ملحوظاً في معدل الوقت الذي يمضيهن في كل زيارة لتلك الجهات التي توجد بها الأطاريح .

ب – المقارنة بين السعوديين وغير السعوديين :

الجدول (٧ – ١١)

المقارنة بين السعوديين وغير السعوديين في النسب المئوية للمستفيدين

منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث

الجنسية / النوعية	سعوديون		غير سعوديين	
	العدد	٪	العدد	٪
مستفيدون	١٨٩	٥٣,٨	٩٩	٣٨,٨
غير مستفيدين	١٦٢	٤٦,٢	١٥٦	٦١,٢
المجموع	٣٥١	١٠٠٪	٢٥٥	١٠٠٪

الجدول (٧ – ١٢)

المقارنة بين السعوديين وغير السعوديين في عدد الزيارات السنوي لجهات

الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب اختبار (ت)

الجنس	العدد	المعدل	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
سعوديون	١٣٧	٥,٧٦	٧,٥٤٣	١,١٩-	٠,٢٣٦
غير سعوديين	٨٤	٧,٠٤	٨,١٤٦		غير دالة

الجدول (٧ - ١٣)

المقارنة بين السعوديين وغير السعوديين في مدد الزيارة لجهات الأطاريح

في الجامعات الثلاث حسب اختبار (ت)

الجنس	العدد	المعدل	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
سعوديون	١٥٨	٨١,٤٦	٥٧,٥٦٠	٠,٩٤-	٠,٣٥٠
غير سعوديين	٩١	٨٨,٦٥	٥٩,٦٠٢		غير دالة

يوجد إلى جانب السعوديين في الجامعات الثلاث عشرات الجنسيات المختلفة من دول متعددة عربية وإسلامية وأجنبية وبخاصة في جامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد ممن يعملون أعضاء هيئة تدريس في المقام الأول أو محاضرين وإلى حد أقل معيدين ، وليس الهدف هنا المقارنة بين كافة الجنسيات في هذا الأمر لأن هذا الموضوع متشعب وخارج حدود الدراسة ، ولكن الهدف المقارنة بين السعوديين وغيرهم بصرف النظر عن جنسياتهم للتعرف على أثر هذا المتغير في استفادتهم من الأطاريح في تلك الجامعات ، ويوضح الجدول (٧ - ١١) ومن خلال إجابات ٣٥١ سعودي و ٢٥٥ غير سعودي يمثلون كافة أفراد العينة ، أن السعوديين أكبر منهم في النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي حيث وصلت لديهم إلى ٥٣,٨٪ ، بينما وصلت لدى غير السعوديين إلى ٤٦,٢٪ منهم ، أما الجدول (٧-١٢) فيظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك من خلال إجابات ١٣٧ من المستفيدين السعوديين و ٨٤ من المستفيدين غير السعوديين بهذا الشأن ، إذ بلغت قيمة " ت " -١,١٩ بمستوى قدره ٠,٢٣٦ ، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، كما يوضح الجدول (٧ - ١٣) أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين في مدد الزيارة لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك من خلال إجابات ١٥٨ من المستفيدين السعوديين و٩١ من المستفيدين غير السعوديين حول هذا الموضوع ،

حيث بلغت قيمة ت -٠,٩٤ بمستوى قدرة ٠,٣٥٠ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ .

وعموما فإن خلاصة المقارنة بين السعوديين ونظرائهم غير السعوديين في هذا الأمر ، تظهر أن النسبة المئوية لعدد المستفيدين السعوديين من الأطاريح تزيد عن نسبة المستفيدين غير السعوديين حيث بلغت لدى الأولى ٥٣,٨٪ ولدى الثانية ٤٦,٢٪ ، ولكن لم تظهر فروق ذات دلالات إحصائية بين الفئتين فيما يتعلق بمعدل عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح ، ومعدل الوقت الذي تمضية كل فئة خلال زيارة تلك الجهات ، وإن كانت المعدلات تميل في كلا الحالتين لصالح غير السعوديين ، ولكنها على أي حالات لا تحمل - كما ذكر - دلالات إحصائية ، و لم يكن هناك توقع مسبق في هذه الدراسة بوجود تأثير كبير لاختلاف الجنسية على عملية الاستفادة من الأطاريح إذ أن الأمر - كما يحسب الباحث - محض فردي لا علاقة للمتغير المذكور به .

ج - المقارنة بين أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا (المحاضرون والمعيدون) :

يكاد يكون المستفيدون الفعليون أو المحتملون من أطاريح الدكتوراه في الجامعات هم أعضاء هيئة التدريس وطلبه الدراسات العليا ، وكما مر سابقاً فإن معظم الدراسات السابقة ، والتي أعدت في بيئات غير عربية تفيد بأن طلبة الدراسات العليا هم الأكثر استفادة منها في مجالات الاستفادة التي حددتها تلك الدراسات ، ولكن أياً منها لم يطرق مجال الاستفادة منها عن طريق الاطلاع الداخلي ، وهو إحدى مجالات هذه الدراسة ، إضافة إلى أن بيئة هذه الدراسة تختلف عن بيئة الدراسات السابقة لكونها بيئة عربية ، وهذا متغير ربما كان له أثره في عملية الاستفادة منها بوجه عام ، وفيما يلي الجداول الإحصائية الخاصة بالمقارنة بين تلك الفئات :

الجدول (٧ - ١٤)

المقارنة بين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين في النسب المئوية للمستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث

الفئة / النوعية	أعضاء هيئة التدريس		محاضرون		معيدون	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مستفيدون	١٧٠	٤٥,٨	٧٩	٥٥,٦	٣٩	٤١,٩
غير مستفيدين	٢٠١	٥٤,٢	٦٣	٤٤,٤	٥٤	٥٨,١
المجموع	٣٧١	١٠٠	١٤٢	١٠٠	٩٣	١٠٠

الجدول (٧ -١٥)

المقارنة بين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٤	٢٢٩,٠٤٧٥	٥٧,٢٦١٩	٠,٩٤٤٠	٠,٣٩٤ غير دالة
داخل المجموعات	٢١٦	١٣١٠٢,٧٦٢٥	٦٠,٦٦٠٩		
المجموع	٢٢٠	١٣٣٣١,٨١٠٠			

الجدول (٧ - ١٦)

المقارنة بين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين في مدد الزيارة لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٤	٥٤٤٩,٦٩٨١	١٣٦٢,٤٢٤٥	٠,٣٩٧٠	٠,٨١٠٧ غير دالة
داخل المجموعات	٢٤٤	٨٣٧٤١٩,٩٨٨٧	٣٤٣٢,٠٤٩١		
المجموع	٢٤٨	٤٨٢٨٦٩,٦٨٦٧			

يوضح الجدول (٧ - ١٤) ومن خلال إجابات ٣٧١ يمثلون كافة أفـراد عينة أعضاء هيئة التدريس ، و١٤٢ يمثلون كافة أفراد عينة المحاضرين ، و٩٣ يمثلون كافة أفـراد عينة المعيدين ، أن فئة المحاضرين هم الأكبر في النسبة المئوية لعدد المستفيدين منـهم مـن الأطاريح عـن طريق الإطلاع الداخلـي حيث وصلت لديهم ٥٥,٦٪ منـهم ، يليـهم أعضاء هيئة التدريس بنسبة مئوية قدرها ٤٥,٨٪ ، فالمعيدون بنسبة ٤١,٩٪ ، أما الجـدول (٧ - ١٥) فيكشف عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريـس والمحاضرين والمعيدين في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك مـن خلال إجابات ١٣٠ عضو هيئة تدريس ، و٦٥ محاضرا ، و٢٦* معيدا بهذا الخصـوص ، حيث بلغت قيمة ف ٠,٩٤٤٠ بمستوى قدرة ٠,٣٩٤ وهي غير دالـة إحصائيـا عنـد مستوى ٠,٠٥ ، كما يوضح الجدول (٧ - ١٦) أيضا عدم وجود فـروق ذات دلالـة إحصائية بين الفئات الثلاث في مدد الزيارة لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك من خـلال إجابات ١٤٣ عضو هيئة تدريس ، و٧٠ محاضرا ، و٣٦ معيـدا ، إذ بلغـت قيمـة ف ٠,٣٩٧٠ بمستوى قدره ٠,٨١٠٧ ، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ .

وخلاصة ما سبق تظهر أن فئة من طلبة الدراسـات العليـا وهـم المحـاضرون تزيد النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريـق الإطـلاع الداخلـي

* الأرقام لا توجد في جدول تحليل التباين الأحادي المذكور أو في الجداول اللاحقة ، ولكنها موجـودة ضمـن مخرجات الحاسب الآلي .

على فئة أعضاء هيئة التدريس ، حيث كانت لدى الأولى ٥٥,٦٪ ولدى الثانية ٤٥,٨٪ ، ولكن في المقابل تزيد النسبة المئوية لدى أعضاء هيئة التدريس على النسبة المئوية للفئة الأخرى من طلبة الدراسات العليا وهم المعيدون الذين لم تتجاوز نسبتهم المئوية ٤١,٩٪ ، أما فيما يتعلق بمعدل عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح ، ومعدل الوقت الذي تمضيه كل فئة خلال زيارة تلك الجهات فلم يظهر تحليل التباين الأحادي أي فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك الفئات ، ولهذا يمكن القول أن فئة أعضاء هيئة التدريس من جانب والمحاضرين والمعيدين ككل (وكفئة واحدة) من جانب آخر والذين يمثلون طلبه الدراسات العليا لا يكاد يوجد بينهم فروق بارزة فيما يتصل بعملية الاستفادة من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي ، ولا يرى الباحث غرابة في هذه النتيجة لأن كل الفئات السابقة محتاجة تقريبا للأطاريح وأن اختلفت الأهداف ، فأعضاء هيئة التدريس يحتاجونها في عملية البحوث والإشراف على الأطاريح ، والمحاضرون والمعيدون يحتاجونها في عملية إعداد أطاريحهم في المقام الأول .

د – المقارنة بين المشرفين على أطاريح وغير المشرفين :

الجدول (٧ - ١٧)

المقارنة بين المشرفين على أطاريح وغير المشرفين في النسبة المئوية للمستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث

الفئة / النوعية	مشرفون على أطاريح		غير مشرفين	
	العدد	٪	العدد	٪
مستفيدون	١٠١	٤٩,٣	٦٧	٤١,٦
غير مستفيدين	١٠٤	٥٠,٧	٩٤	٥٨,٤
المجموع	٢٠٥	١٠٠	١٦١	١٠٠

الجدول (٧ - ١٨)

المقارنة بين المشرفين على أطاريح وغير المشرفين في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب اختبار (ت)

الفئة	العدد	المعدل	الإنحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
مشرفون على أطاريح	٨٨	٥,٦٥٩١	٧,٤٢٦	-٠,١٤	٠,٨٨٨
غير مشرفين	٤١	٥,٨٥٣٧	٦,٨٩٠		غير دالة

الجدول (٧ - ١٩)

المقارنة بين المشرفين على أطاريح وغير المشرفين في مدد الزيارة لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب اختبار (ت)

الفئـــة	العدد	المعدل	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
مشرفون على أطاريح	٩٠	٨٣,٦٤٤٤	٥٧,٤٧٠	-٠,٣٠	٠,٧٦٧
غير مشرفين	٥٣	٨٦,٦٠٣٨	٥٧,٤٢٧		غير دالة

المقارنة هنا بين فئتين من أعضاء هيئة التدريس ، الفئة الأولى هم المكلفون بالإشراف على أطاريح والثانية غير المكلفين ، ومعروف - كما ذكر سابقاً - أنه لا يكلف غالباً بذلك في الجامعات السعودية إلا أعضاء هيئة التدريس الذين على رتبة " أستاذ " أو " أستاذ مشارك " ، ويوضح الجدول (٧ - ١٧) ومن خلال إجابات ٢٠٥ من المكلفين بالإشراف على أطاريح و ١٦١ من غير المكلفين منهم يمثلون كافة أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الثلاث أن فئة المكلفين منهم تزيد النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي على النسبة المئوية لغير المكلفين ، حيث وصلت لدى الأولى إلى ٤٩,٣٪ منهم بينما وصلت لدى الثانية ٤١,٦٪ ، وهذا أمر مفهوم

لأن عملية الإشراف على الأطاريح تقتضي استخدامها من قبل عدد أكبر من أفراد الفئة الأولى ، أما الجدول (٧ - ١٨) فلا يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك من خلال إجابات ٨٨ من المكلفين بالإشراف على أطاريح و٤١ من غير المكلفين ، حيث بلغت قيمة ت-٠،١٤ بمستوى قدرة ٠,٨٨٨ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، كما يبين الجدول (٧ - ١٩) أيضاً عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين المذكورتين في مدد الزيارات لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك من خلال إجابات ٩٠ من المكلفين و ٥٣ من غير المكلفين ، حيث بلغت قيمة ت -٠,٣٠ بمستوى قدره ٠,٧٦٧ ، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ .

وعلى أي حال فإن خلاصة نتيجة المقارنة بين الفئتين تظهر أن فئة المكلفين بالإشراف على أطاريح تزيد في النسبة المئوية لعدد المستفيدين من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في تلك الجامعات على فئة غير المكلفين ، حيث كانت لدى الأولى ٤٩,٣٪ والثانية ٤١,٦٪ لأنهم يحتاجونها في عملية الإشراف بعكس الفئة الثانية ، أما فيما يتعلق بمعدل عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح ، ومعدل الوقت الذي تمضيه كل فئة خلال زيارة تلك الجهات فلم يظهر اختبار ت أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين .

هـ -المقارنة بين المتقنين لأكثر من لغة ، والمقتصرين على اللغة الأم :

يقصد بالقدرات اللغوية هنا إتقان لغة حية بجانب اللغة الأم من أجل الاستفادة من الأطاريح التي أعدت بلغات أجنبية وعلى وجه الخصوص اللغة الإنجليزية ، وبالتالي المقارنة بين الذين لا يتقنون إلا اللغة الأم وبين أولئك الذين يتقنون لغة (أو لغات) حية إضافة إلى اللغة الأم ، والجداول الآتية تبين نتيجة ذلك .

الجدول (٧ – ٢٠)

المقارنة بين المتقنين لأكثر من لغة والمقتصرين على اللغة الأم في النسب المئوية
للمستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث

الفئة / النوعية	المتقنون لاكثر من لغة		المقتصرون على اللغة الام	
	العدد	٪	العدد	٪
مستفيدون	٢١٢	٤٤,٥	٧٥	٥٨,١
غير مستفيدين	٢٦٤	٥٥,٥	٥٤	٤١,٩
المجموع	٤٧٦	١٠٠	١٢٩	١٠٠

الجدول (٧ – ٢١)

المقارنة بين المتقنين لأكثر من لغة والمقتصرين على اللغة الأم في عدد الزيارات السنوي
لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب اختبار (ت)

الفئة	العدد	المعدل	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
متقنون لأكثر من لغة	١٦٧	٦,١٢	٧,٢٩	٠,٣٨	٠,٧٠٢
مقتصرون على اللغة الأم	٥٣	٦,٦٦	٩,٢٨٠		غير دالة

الجدول (٧ – ٢٢)

المقارنة بين المتقنين لأكثر من لغة والمقتصرين على اللغة الأم في مدد الزيارات لجهات
الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب اختبار (ت)

الفئة	العدد	المعدل	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالة ت الإحصائية
متقنون لأكثر من لغة	١٨٣	٨٧,٣٩	٥٩,٣١٢	-١,٤٥	٠,١٥٠
مقتصرون على اللغة الأم	٦٥	٧٥,٦٤	٥٤,٩٢١		غير دالة

يوضح الجدول (٧ - ٢٠) ومن خلال إجابات ٤٧٦ من المتقنين لأكثر من لغة ، و ١٢٩ من المقتصرين على اللغة الأم يمثلون كافة أفراد العينة (عدا واحداً لم يجب على هذا السؤال) أن الفئة الثانية تزيد النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي على الفئة الأولى زيادة واضحة حيث وصلت في الثانية إلى ٥٨,١٪ منهم ، بينما كانت في الأولى ٤٤,٥ وهو فرق واضح ، ولقد كان في هذه النتيجة شيء من المفاجأة لأن ما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة هو العكس ، وأن تكون القدرات اللغوية حافزا للاستفادة من الأطاريح بشكل أكبر ، أما الجدول ٧ -٢١ فلا يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في جامعاقم وذلك من خلال إجابات ١٦٧ من المتقنين لأكثر من لغة ، و٥٣ من المقتصرين على اللغة الأم ؛ حيث بلغت قيمة ت ٠,٣٨ بمستوى قدره ٠,٧٠٢ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، كما لم يظهر الجدول (٧ - ٢٢) أيضاً أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئتين في مدد الزيارات لجهات الأطاريح في جامعاقم وذلك من خلال إجابات ١٨٣ من المتقنين لأكثر من لغة ، و ٦٥ من المقتصرين على اللغة الأم ، إذ بلغت قيمة ت -١,٤٥ بمستوى قدره ٠,١٥٠ وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ .

وعلى أي حال فإن خلاصة المقارنة بين الفئتين المذكورتين تظهر أن فئة المقتصرين على اللغة الأم قد تفوقوا على فئة المتقنين لأكثر من لغة في النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي حيث بلغت لدى الأولى ٥٨,١٪ ولدى الثانية ٤١,٩٪ ، وربما كان السبب في هذه النتيجة هو أن معظم الذين لا يتقنون إلا اللغة الأم من أفراد العينة متخصصون في علوم الدين الإسلامي أو اللغة العربية وآدابها ، وهذه التخصصات لا تتطلب حاجة ملحة للغات أجنبية كما في التخصصات الأخرى ، إضافة إلى أن معظم - إن لم يكن كل الأطاريح - الموجودة في جامعاقم في التخصصات المذكورة باللغة العربية ، ولهذا لا يمثل عدم إتقان لغة حية بجانب اللغة الأم لديهم عائقاً أمامهم في الاستفادة من الأطاريح ، بل أن وجود الأطاريح التي يحتاجونها باللغة العربية فحسب حافز لهم في الاستفادة منها بشكل أكبر لأنها أسهل عليهم وأسرع في علمية الاستيعاب لها ، أما

فيما يختص بمعدل عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح ، ومعدل الوقت الذي يمضيه أفـــراد الفئتين خلال زيارة تلك الجهات فلم يظهر امتحان ت أي فروق ذات دلالة إحصائية بينها .

وعلى العموم فإن وجود أعداد من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيديـــن في الجامعات السعودية والعربية لا يتقنون إلا اللغة الأم أمر ملموس وحقيقة واقعـــة ، ويعـــد عاملا مهما في ضـــرورة ترجمة الأطاريح من قبل أصحابها إلى اللغة العربية حتى يســـتفاد منها على نطاق أكبر .

و - المقارنة بين فئات العينة حسب سنوات التدريس في المرحلة الجامعية* :

يزاول كافة أفراد العينة في الجامعـــات الثلاث التدريس ما عدا فئة المعيدين ، ونظراً لتفاوت عدد سنوات التدريس بينهم تفاوتاً كبيراً أحيانا حيث تصل لدى البعـــض منـــهم أربعين سنة بينما لا تتجاوز عند بعض آخر سنة واحدة ، لهذا تم تصنيفهم إلى فئات كـــل فئة نطاقها ثلاث سنوات للتعرف على أثر هذا المتغير في الاستفادة من الأطاريح ، وقد بلـــغ مجموع الفئات سبعاً ، يوضحها الجدول الآتي :

الجدول (٧ - ٢٣)

توزيع أفراد العينة وفقا لسنوات التدريس في المرحلة الجامعية

الفئة	نطاق الفئة	العدد
الفئة الأولى	١ - ٣ سنة	٦٧
الفئة الثانية	٤ - ٦ سنة	١٠٢
الفئة الثالثة	٧ - ٩ سنة	٦٢
الفئة الرابعة	١٠ - ١٢ سنة	٧٢
الفئة الخامسة	١٣ - ١٥ سنة	٦٢
الفئة السادسة	١٦ - ١٨ سنة	٣٦
الفئة السابعة	١٩ سنة فأكثر	٦٥
غير المجيبين	-	٤٧
المجموع الكلي		٥١٣

* يقصد بالمرحلة الجامعية هنا ما يدرس في نطاق الجامعة سواء في مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا .

الجدول (٧ - ٢٤)

المقارنة بين فئات العينة حسب سنوات التدريس في المرحلة الجامعية في النسبة المئوية للمستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث

الفئة / النوعية	فئة ١ - ٣		فئة ٤ - ٦		فئة ٧ - ٩		فئة ١٠ - ١٢		فئة ١٣ - ١٥		فئة ١٦ - ١٨		فئة ١٩ فأكثر	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مستفيدون	٢٥	٣٧,٣	٥٤	٥٢,٩	٢٨	٤٥,٢	٤٢	٥٨,٣	٢٩	٤٦,٨	٢١	٥٨,٣	٢٥	٣٨,٥
غير مستفيدين	٤٢	٦٢,٧	٤٨	٤٧,١	٣٤	٥٤,٨	٣٠	٤١,٧	٣٣	٥٣,٢	١٥	٤١,٧	٤٠	٦١,٥
المجموع	٦٧	١٠٠	١٠٢	١٠٠	٦٢	١٠٠	٧٢	١٠٠	٦٢	١٠٠	٣٦	١٠٠	٦٥	١٠٠

يتضح من الجدول (٧ - ٢٣) أن العدد الإجمالي لعدد أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين الذين يمثلون أفراد العينة هم ٥١٣ ، أجاب على السؤال الخاص بعدد سنوات التدريس ٤٦٦ منهم ، ولم يجب ٤٧ منهم عليه ، وقد تراوح عدد الفئات بين ١٠٢ في حده الأعلى ، و ٣٦ في حده الأدنى ، وبمعدل عام قدره ٦٦,٦ ، والجدول (٧ - ٢٤) يظهر من خلال إجابات كافة أفراد الفئات المختلفة أن أعلى فئتين في النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث هما الفئة الرابعة (١٠- ١٢ سنة) والفئة السادسة (١٦ - ١٨ سنة) ، حيث بلغت لديهما ٥٨,٣٪ ، تليهما مباشرة الفئة الثانية (٤ - ٦ سنة) بنسبة ٥٢,٩٪ ، ثم الفئة الخامسة (١٣ - ١٥ سنة) ، بنسبة ٤٦,٨٪ ، فالفئة الثالثة (٧ - ٩ سنة) بنسبة ٤٥,٢٪ ، أما أدنى فئتين فكانت الأولى (١ - ٣ سنة) بنسبة ٣٧,٣٪ ، ثم الأخيرة (١٩ سنة فأكثر) بنسبة ٣٨,٥٪ .

ومن الواضح أن الأرقام والنسب المئوية السابقة لا تعطي مؤشرات إحصائية تدل على تأثير هذا المتغير (عدد سنوات التدريس في الجامعة) على نسبة عدد المستفيدين من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في تلك الجامعات لدى كل فئة إلا فيما يتعلق بالفئة الأولى (١ - ٣ سنة) والفئة السابعة (١٩ سنة فأكثر) أي بين أقل أفراد العينة في عدد سنوات التدريس وبين أكثرهم في

ذلك ، حيث كانتا الأقل في النسبة المئوية لعدد المستفيدين من أفرادها من الأطاريح بين سائر الفئات السبع ، كما كانت النسبة المئوية لكل منهما على حده متقاربة جدا ، وربما كان السبب في ذلك هو أن أفراد الفئة الأولى (١- ٣ سنة) لم يحتاجوا بعد إلى الأطاريح ، إما لأنهم محاضرون لم يبدأوا في كتابة أطاريحهم ، أو أساتذة مساعدون متخرجون حديثاً و لم يبدأوا جدياً في مرحلة البحث والتأليف ؛ ولأن أفراد الفئة السابعة (١٩ سنة فأكثر) الذين وصل العديد منهم إلى مرتبة " أستاذ " لم يعودوا يحسون بالحاجة الماسة للأطاريح لأنهم توقفوا أو فتر حماسهم فيما يتصل بالبحث والتأليف لأن من أهم دوافعهما البحث عن الترقية في سلك أعضاء هيئة التدريس ، وهو ما لم يعودوا يحتاجون إليه .

أما فيما يتصل بالمقارنة بين الفئات السبع في معدل عدد الزيارات لجهات الأطاريح ومعدل مددها فيبينها الجدولان الآتيان :

الجدول (٧ - ٢٥)

المقارنة بين فئات العينة حسب سنوات التدريس في المرحلة الجامعية في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٦	١٧٦,٨١٦٩	٢٩,٤٦٩٥	٠,٦٣٦٦	٠,٧٠٠٨ غير دالة
داخل المجموعات	١٩٦	٩٠٧٢,٧٢٩٩	٤٦,٢٨٩٤		
المجموع	٢٠٢				

الجدول (٧ - ٢٦)

المقارنة بين فئات العينة حسب سنوات التدريس في المرحلة الجامعية في مدد الزيارات لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٦	٣٥١١٨,٧٧٨	٥٨٥٣,١٢٩٦	١,٨٢١٦	٠,٠٩٥٩ غير دالة
داخل المجموعات	٢٢٣	٧١٦٥٤٨,٧٨٧٤	٣٢١٣,٢٢٣٣		
المجموع	٢٢٩	٧٥١٦٦٧,٩٦٥٢			

ومن الجدول (٧ - ٢٥) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات السبع في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك من خلال إجابات ٢٢١ من أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين بهذا الخصوص ، حيث بلغت قيمة ف ٠,٦٣٦٦ بمستوى قدره ٠,٧٠٠٨ ، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ ، كذلك يظهر الجدول (٧ - ٢٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات السبع في مدد الزيارات لجهات الأطاريح في جامعاتهم وذلك من خلال إجابات ٢٤٦ من أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين بهذا الصدد ، إذ بلغت قيمة ف ١,٨٢١٦ بمستوى قدره ٠,٠٩٥٩ وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ .

والخلاصة مما سبق أن متغير عدد سنوات التدريس في المرحلة الجامعية لم يظهر له تأثير واضح على النسبة المئوية لعدد المستفيدين من الأطاريح من الفئات السبع المذكورة (والتي قسم بموجبها أعضاء هيئة التدريس والمحاضرون بناء على هذا المتغير) باستثناء فئتين هما - وربما كان في ذلك شيء من المفارقة - أقصر الفئات في عدد سنوات التدريس (١ - ٣ سنة) وأطول الفئات في عدد سنوات التدريس (١٩ سنة فأكثر) حيث كانتا أقل الفئات السبع في النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهما من الأطاريح ، كما كانتا متقاربتين

كثيراً في تلك النسبة المئوية ، إذ بلغت لدى الأولى ٣٧,٣٪ ولدى الأخيرة ٣٨,٥٪ ، أما فيما يتعلق بمعدل عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح وكذلك معدل الوقت الذي يمضيه أفراد الفئات السبع خلال زيارة تلك الجهات ، فلم يظهر تحليل التباين الأحادي فروقاً ذات دلالة إحصائية بين تلك الفئات السبع في ذلك .

ز ـ المقارنة بين ذوي التخصصات المختلفة :

حسب تصنيف اليونسكو للعلوم المشار إليه سابقاً توجد تسعة تخصصات رئيسة تقع في إطارها تخصصات أفراد العينة ، وللتعرف على أثر التخصص بهذا الشأن أعدت الجداول الآتية :

الجدول (٧ ـ ٢٧)

المقارنة بين ذوي التخصصات المختلفة في النسب المئوية للمستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث

النوعية / فئات التخصص	مستفيدون		غير مستفيدين	
	العدد	٪	العدد	٪
علوم إنسانية	١٠٦	٦٣,٥	٦١	٣٦,٥
علوم تربوية	١٨	٥٠	١٨	٥٠
فنون	٢	٥٠	٢	٥٠
قانون	١	٢٥	٣	٧٥
علوم اجتماعية	٥٩	٥٥,٧	٤٧	٤٤,٣
علوم طبيعية	٢٨	٣١,١	٦٢	٦٨,٩
هندسة	٤٤	٤٤	٥٦	٥٦
طب	١٨	٢٩,٥	٤٣	٧٠,٥
زراعة	١٢	٣١,٦	٢٦	٦٨,٤

بعد استبعاد نتائج فئات المتخصصين في الفنون والقانون نظرا لصغر حجم العينة الذي يؤثر في دقة النتائج وتعميمها ، يتضح من الجدول (٧ - ٢٧) أن فئة المتخصصين في العلوم الإنسانية كانوا الأعلى في النسبة المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي في الجامعات الثلاث حيث وصلت نسبتهم ٦٣,٥٪ منهم ، تليهم فئة المتخصصين في العلوم الاجتماعية بنسبة ٥٥,٧٪ ، ففئة المتخصصين في العلوم التربوية بنسبة ٥٠٪ ، ثم يأتي بعدهم فئات المتخصصين في العلوم البحتة والتطبيقية حيث وصلت نسبة المستفيدين لفئة المتخصصين في الهندسة ٤٤٪ ، ففئة المتخصصين في الزراعة بنسبة ٣١,٦٪، ففئة المتخصصين في العلوم الطبيعية بنسبة ٣١,١٪ ، أما أدناهم ففئة المتخصصين في الطب بنسبة ٢٩,٥٪ .

ومما سبق يتبين بوجه عام أن المتخصصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية كانت النسب المئوية لعدد المستفيدين منهم من الأطاريح أعلى من نسب المستفيدين من المتخصصين في العلوم البحتة والتطبيقية ، وقد يكون هذا راجعا إلى أن الأطاريح في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية - كما ذكر سابقا - لا تفقد أهميتها وقيمتها بالسرعة نفسها التي تفقد بها أهميتها وقيمتها الأطاريح في العلوم البحتة والتطبيقية لأنها علوم تتطور وتتغير بوتيرة أسرع من العلوم الأخرى المذكورة ، إضافة إلى أن المتخصصين في تلك العلوم لا يقتصرون في مصادر معلوماتهم وإعداد بحوثهم على المصادر النظرية (أو الورقية) بل يرجعون إلى المختبرات والتجارب الحية والخبرات العملية التي تتطلبها طبيعة تلك العلوم .

أما فيما يتعلق بالمقارنة بين ذوي التخصصات المختلفة في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في تلك الجامعات وفي مدد الزيارات لتلك الجهات فيكشفها الجدولان (٧ - ٢٨) ، (٧ - ٢٩) ، ومن الجدول (٧ - ٢٨) يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات التخصصات المختلفة من أفراد العينة في عدد الزيارات من خلال إجابات ٢٢٠ منهم ، حيث بلغت قيمة ف ٠,٦٦٠٦ بمستوى قدره ٠,٧٠٥٢ ، وهي غير دالة عند مستوى ٠,٠٥ .

وفيما يختص بالمقارنة بين فئات التخصصات المختلفة في مدد الزيارات لجهات الأطاريح ، يكشف الجدول (٧ - ٢٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية من خلال إجابات ٢٤٩ من أفراد العينة في شتى التخصصات ، حيث بلغت قيمة ف ٢,٣٤١١ بمستوى دلالة قدرة ٠,٠١٩٤ ، وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، ولكن لم يكشف اختبار شيفي عن تلك الفروق ، ولصالح أي من الفئات التسع من ذوي التخصصات المختلفة .

الجدول (٧ - ٢٨)

المقارنة بين ذوي التخصصات المختلفة في عدد الزيارات السنوي لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب تحليل التباين الآحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٧	٢٨٣,٢٩٨٧	٤٠,٤٧١٢	٠,٦٦٠٦	٠,٧٠٥٢ غير دالة
داخل المجموعات	٢١٣	١٣٠٤٨,٥١١٢	٦١,٢٦٠٦		
المجموع	٢٢٠	١٣٣٣١,٨٠٩٩			

الجدول (٧ - ٢٩)

المقارنة بين ذوي التخصصات المختلفة في مدد الزيارات لجهات الأطاريح في الجامعات الثلاث حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٨	٦١٠١٣,٤٣٢٢	٧٦٢٦,٦٧٩٠	٢,٣٤١١	٠,٠١٩٤ دالة
داخل المجموعات	٢٤٠	٧٨١٨٥٦,٢٥٤٥	٣٢٥٧,٧٣٤٤		
المجموع	٢٤٨	٨٤٢٦٩,٦٨٦٧			

والخلاصة أنه عند المقارنة بين فئات التخصصات المختلفة يتبين أن فئات المتخصصين في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية تزيد نسب المستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي عن نسب المستفيدين من فئات المتخصصين في العلوم البحتة والتطبيقية ، كما أن هناك فروقاً بين الفئات التسع في معدل عدد الزيارات لجهات الأطاريح ولكن لم يكشفها اختبار شيفي و لم يحدد لصالح أي من الفئات التسع كانت تلك الفروق ، أما فيما يختص بمعدل الزمن الذي يقضيه أفراد الفئات التسع في تلك الجهات فلم يكشف تحليل التباين الأحادي أي فروق ذات دلالة إحصائية بينها .

ح - المقارنة بين فئات العينة حسب الجامعات التي ينتمون إليها :

تشكل نوعية الجامعة متغيراً ذا تأثير في الاستفادة من الأطاريح من حيث تصنيفها بناء على نوعية برامجها في المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا ، وكما سبق فقد صنفت الجامعات الثلاث كالأتي :

جامعة الإمام (نظرية) ، وجامعة الملك سعود (نظرية علمية) ، وجامعة الملك فهد (علمية) ، أو من حيث أوضاع الأطاريح الموجودة فيها ومدى التسهيلات والخدمات التي تقدمها للمستفيدين إزاءها .

الجدول (٧ - ٣٠)

المقارنة بين فئات العينة حسب الجامعات الثلاث التي ينتمون إليها في النسب المئوية للمستفيدين منهم من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي

الفئة / النوعية	فئة جامعة الملك سعود		فئة جامعة الإمام		فئة جامعة الملك فهد	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مستفيدون	١٥٥	٤١,٩	٨٩	٦٣,١	٤٤	٤٦,٣
غير مستفيدين	٢١٥	٥٨,١	٥٢	٣٦,٩	٥١	٥٣,٧
المجموع	٣٧٠	١٠٠	١٤١	١٠٠	٩٥	١٠٠

ومن الجدول (٧ - ٣٠) ومن خلال إجابات ٣٧٠ من أفراد العينة ينتمون لجامعة الملك سعود ، و ١٤١ لجامعة الإمام ، و ٩٥ لجامعة الملك فهد ، يمثل مجموعهم كافة أفراد العينة ، يتضح أن الفئة التي تنتمي لجامعة الإمام هم أكثر الفئات الثلاث في النسبة المئوية لعدد المستفيدين من الأطاريح عن طريق الإطلاع الداخلي وبفارق واضح حيث وصلت إلى ٦٣,١٪ منهم ، يليهم فئة جامعة الملك فهد بنسبة ٤٦,٣٪ ، وأخيرا جامعة الملك سعود بنسبة ٤١,٩٪ ، وقد يعود السبب إلى نشاط جامعة الإمام في مجال الدراسات العليا أكثر من الجامعتين الأخريين،أو إلى أنها - كما تقدم - جامعة نظرية وبالتالي فالأطاريح الموجودة فيها نظرية ، وحسب ما توصلت إليه هذه الدراسة وذكر سابقاً فإن المتخصصين في العلوم النظرية مثل العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية يستخدمون الأطاريح أكثر من المتخصصين في العلوم البحتة والتطبيقية لأن الأطاريح في تلك العلوم أطول عمراً في الاستخدام من أطاريح العلوم البحتة والتطبيقية التي تقل قيمتها بمرور الزمن بسبب عامل التغير والتطور السريع في هذه العلوم .

وقد يبدو في هذه النتيجة نوع من التناقض مع نتائج الدراسة السابقة فيما يتعلق بمدى رضا المستفيدين في الجامعات الثلاث عن الأوضاع الراهنة للأطاريح في جامعاتهم حيث أظهرت الدراسة أن المنتمين لجامعة الإمام من أفراد العينة كانوا الأقل في درجة الرضا بالنسبة لذلك ، وكذلك فيما يتصل بنتائج قياس مؤشرات الأداء تجاه الأطاريح في الجامعات الثلاث حيث كشفت الدراسة أيضا أن جامعة الإمام كانت الأقل في المحصلة النهائية في قياس تلك المؤشرات ، ولكن يبدو أن ذلك كله لا يثبط عزيمة المستفيدين الجادين ، أو الذين ليس لهم بد من استخدام الأطاريح مهما كانت المعوقات والعراقيل .

أما الجدول (٧ - ٣١) ومن خلال إجابات ١٢٩ من أفراد العينة ينتمون لجامعة الملك سعود ، و٥٨ لجامعة الإمام ، و٣٤ لجامعة الملك فهد ؛ فيكشف عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الجامعات الثلاث من أفراد العينة في عدد الزيارات لجهات الأطاريح فيها ، إذ بلغت قيمة ف ٠,٩٢٠٦ ، بمستوى قدره ٠,٣٩٩٨ ، وهي غير دالة عند مستوى ٠,٠٥ .

الجدول (٧ - ٣١)

المقارنة بين فئات العينة حسب الجامعات الثلاث التي ينتمون إليها في عدد الزيارات لجهات الأطاريح حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٢	١١١,٦٦٠٣	٥٥,٨٣٠١	٠,٩٢٠٦	٠,٣٩٩٨ غير دالة
داخل المجموعات	٢١٨	١٣٢٢٠,٤١٩٧	٦٠,٦٤٢٩		
المجموع	٢٢٠	١٣٣٣١,٨١٠٠			

(الجدول ٧ - ٣٢)

المقارنة بين فئات العينة حسب الجامعات الثلاث التي ينتمون إليها في مدد الزيارات لجهات الأطاريح فيها حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٢	٣٤٥٦٧,٩٤٦٤	١٧٢٨٣,٩٧٣٢	٥,٢٦٠٢	٠,٠٠٥٨ دالة
داخل المجموعات	٢٤٦	٨٠٨٣٠١,٧٤٠٣	٣٢٨٥,٧٧٩٤		
المجموع	٢٤٨	٨٤٢٦٩,٦٨٦٧			

نتيجة اختبار شيفي بشأن الفروق بين فئات العينة حسب الجامعات الثلاث في مدد الزيارات

الفئة	الفئة / المتوسط	فئة جامعة الملك سعود	فئة جامعة الإمام	فئة جامعة الملك فهد
فئة جامعة الملك سعود	٩٤,٢٣			*
فئة جامعة الإمام	٧٥,٥٧			
فئة جامعة الملك فهد	٦٤,١٦			

أما فيما يتعلق بالمقارنة بين الفئات الثلاث في مدد الزيـــارة لجـهات الأطـــاريح ومن خلال إجابات ١٣٧ من أفـــراد العينـــة ينتمـــون لجامعـــة الملـــك ســـعود ، و٧٤ لجامعة الإمام ، و ٣٨ لجامعـــة الملـــك فـــهد ، يظـــهر الجـــدول (٧ - ٣٢) وجـــود فروق ذات دلالة إحصائية بينها في هذا الشـــأن ، حيـــث بلغـــت قيمـــة ف ٥,٢٦٠٢ بمستوى دلالة قدره ٠,٠٠٥٨ وهي دالـــة إحصائيـــا عنـــد مســـتوى ٠,٠٥ ، وقـــد كشف اختبار شيفي عن مصدر تلك الفروق فكانت بين فئـــة جامعـــة الملـــك ســـعود وفئة جامعة الملك فهد لصالح الفئة الأولى ، حيث بلغ معـــدل وقـــت الزيـــارة لجـــهات الأطاريح من قبل فئة جامعة الملك سعود ٩٤,٢٣ دقيقـــة في حـــين بلـــغ لـــدى فئـــة جامعة الملك فهد ٦٤,١٦ دقيقة ، بينما لم يكشف الاختبـــار المذكـــور عـــن فـــروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات وقت الزيارة بين فئة جامعـــة الملـــك ســـعود وفئـــة جامعة الملك فهد وإن كانت المعدلات تميـــل لصـــالح الأولى .

ويمكن تلخيص المقارنة بين الفئات الثلاث بـــأن فئـــة أفـــراد العينـــة المنتمـــين لجامعة الإمام كانوا أكثر الفئات الثـــلاث وبفـــارق جلـــي في النســـبة المئويـــة لعـــدد المستفيدين من أفرادها عن طريق الإطـــلاع الداخلـــي حيـــث وصلـــت إلى ٦٣,١٪ ، يليهم فئة جامعة الملك فهد بنسبة ٤٦,٣٪ وأخيراً فئـــة جامعـــة الملـــك ســـعود بنســـبة ٤١,٩٪ ، أما فيما يتعلق بمعدل عدد الزيارات لجهات الأطـــاريح فلـــم يظـــهر تحليـــل التباين الاحادي أي فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات الثـــلاث في ذلـــك ، وعنـــد المقارنة بين الفئات الثلاث في معدل الوقت الذي يمضيه أفراد كل فئـــة اتضـــح وجـــود فروق ذات دلالة إحصائية بين فئة جامعة الملك سعود وجامعـــة الملـــك فـــهد لصـــالح الفئة الأولى التي بلغ معدلها ٩٤,٢٣ دقيقـــة مقـــابل ٦٤,١٦ دقيقـــة للفئـــة الثانيـــة ، ولكن لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين فئة جامعة الملـــك ســـعود وفئـــة جامعـــة الإمام ولكن نظرة إلى المعدلات في الجـــدول (٧ - ٣٢) تظـــهر أن تلـــك المعـــدلات تميل لصالح فئة جامعة الملك ســـعود .

الإعارة الخارجية :

السؤال : هل هناك استفادة من المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث من خلال الإعارة الخارجية لها ، وما الأسباب أياً كانت الإجابة ؟

لا يستفاد من المجموعات المركزية للأطاريح في جامعة الملك سعود وجامعة الإمام عن طريق الإعارة الخارجية لأن أنظمة الإعارة فيهما لا تسمح بذلك ، والمكتبة الجامعية السعودية الوحيدة التي تعيرها هي المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد كما ذكر سابقاً ، ويعد هذا العمل من قبلها تقدماً في مجال خدمة المستفيدين واختراقاً لتقاليد مكتبية عربية في هذا الشأن عفا عليها الزمن ، ولكنها لا تحتفظ بسجل لهذه الخدمة لديها .

ولا حاجة لسرد أهمية الإعارة الخارجية والتي تعتبر من أولى الخدمات الرئيسة في أي مكتبة جامعية لأنه سبق الحديث عن ذلك في قياس مؤشرات أداء المكتبات المركزية للجامعات الثلاث إزاء الأطاريح .

ومن المعروف أن عدم إعارة الأطاريح تقليد متعارف عليه في سائر المكتبات الجامعية السعودية (والعربية حسبما قرأ الباحث وسمع) إلا بإستثناءات قليلة جداً ، ومن المفارقات أنه قلما تتطرق مطبوعات تلك المكتبات الجامعية للأطاريح سواء في أدلتها أو وسائلها التعريفية أو لوائحها إلا من أجل التنبيه على عدم السماح بإعارتها خارج المكتبة .

إن إعارة الأطاريح " ضرورة " لابد منها وليست مجرد " ترف " معلوماتي إذا أرادت المكتبات الجامعية تيسير الاستفادة منها على أكبر نطاق ممكن وتقديم خدمات لأقل الفئات عدداً في الجامعات وهم أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا الذين هم تقريباً الوحيدون الذين يهتمون بها ويستفيدون منها ، ولعل خير دليل ملموس على أهمية هذه الخدمة والإحساس بفقدانها إدراجها من قبل المستفيدين من أفراد العينة في هذه الدراسة في المرتبة الثالثة ضمن عشرة أسباب لعدم استفادتهم من المجموعات المركزية للأطاريح في جامعاتهم والاقتصار على الأعداد المحدودة منها في مكتبات الأقسام والكليات

وغيرها ، وإدراجها أيضا من قبلهم ضمن ثلاثة وعشرين مقترحا من قبلهم لتحسين سبل الاستفادة من الأطاريح في جامعاتهم واحتلت أيضا المرتبة الثالثة بين تلك المقترحات .

وإذا كانت إعارة الإطاريح تعد من " المحظورات " في معظم الجامعات العربية ، فإنها تعار كسائر أوعية المعلومات الأخرى في جامعات البلدان المتقدمة ، وأحيانا ضمن ضوابط معينة كقصر الإعارة على أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ، أو تحديد مدة إعارتها ، ففي الولايات المتحدة التي تعد البلد الأول في إنتاج الأطاريح ، تعار الأطاريح في الكثير من المكتبات الجامعية على حد ذكر لايل Lyle[٨] ، وهذا الأمر ليس بالجديد بل كان مطبقاً منذ زمن طويل ، وعلى سبيل المثال فقد أظهرت دراسة مكفي McPhie عام ١٩٥٩م والتي يعود تاريخها إلى واحد وأربعين عاما أن ٩٦,٩٪ من مجموع ٢٦٢ * أطروحة دكتوراه أجيزت في مجال تدريس المواد الاجتماعية في أمريكا خلال الأعوام ١٩٤٣ - ١٩٥٧م قد أعيرت إعارة خارجية من قبل المكتبات الجامعية التي تقتنيها[٩] .

وإذا كانت إعارة الأطاريح ما زالت أملاً صعب المنال في معظم المكتبات الجامعية في البلدان العربية إلى درجة عدم إثارتها وكأنها أمر ميؤوس منه ، فإن بعض الدول المتقدمة قد تجاوزتها إلى ما هو أكبر منها وهو إتاحة شراء الأطاريح لأي مهتم في أي مكان في العالم بثمن لا يتجاوز كثيراً نفقات التصوير والإرسال وعلى هيئة ورقية أو مصغرة ، كما هو المعلوم والمشهور في خدمات مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U . M . I التي تتيح ذلك بالنسبة لمعظم الأطاريح التي أجازتها جامعات أو كليات أو معاهد أمريكية وإلى حد ما كندية وبعض الجامعات الأوربية ، وكذلك " مركز التزويد بالوثائق " في المكتبة البريطانية BLDSC وإن كان على نطاق أقل ولا يقارن بخدمات المؤسسة الأمريكية المذكورة .

---

* استخرجت هذه النتائج من واقع البيانات الموجودة في الدراسة .

ومن الأهمية الإشارة في هذا الموضوع إلى أن بعض الجهات التي توجد بها مجموعات من الأطاريح (خارج نطاق المجموعات المركزية للأطاريح) مثل بعض مكتبات الأقسام والكليات ومراكز البحوث وغيرها في الجامعات الثلاث تسمح بإعارة الأطاريح إعارة خارجية لأن معظم تلك الجهات لا يتبع رسمياً عمادات شؤون المكتبات فيها ، وبالتالي لا تطبق نظم الإعارة لديها التي لا تسمح بذلك ، وعلى أي حال فإن الإعارة في تلك الجهات محدودة وتتم بشكل عشوائي تقريباً كما لاحظ الباحث ، إذ ليس هناك أنظمة مكتوبة لديها فيما يتعلق بعدد الأطاريح ، ولا مدة الإعارة ، ولا الفئات التي يسمح لها بذلك... إلخ ، حيث أن ذلك كله خاضع لاجتهادات شخصية من قبل القائمين عليها يمليها عليهم في الغالب رؤوساؤهم ومن يتبعونهم إدارياً ، وتؤثر أحياناً العلاقات الشخصية والمجاملات تأثيراً كبيراً في هذه العملية فتمنح وتمنع من تشاء .

أما الأسباب التي تحول دون إعارة الأطاريح إعارة خارجية في المكتبات الجامعة السعودية عموما ، فقد تبين للباحث بعد مناقشات مع بعض المسؤولين في تلك المكتبات ، وبعض أعضاء هيئة التدريس فيها ، وما ذكره بعض أفراد العينة من خلال آرائهم ومقترحاتهم عبر الإستبانة الموزعة عليهم ، وما استنتجه الباحث ، أنها تتركز فيما يلي :

١ - المغالاة في قيمتها العلمية إلى حد الحرص على تقديم حمايتها والحفاظ عليها على عامل الاستفادة منها على أكبر مدى ممكن .

وعلى العموم فإن المغالاة في قيمة أطروحة الدكتوراه ظاهرة موجودة في المحيط الجامعي والعلمي السعودي والعربي ، ولهذا فالمسؤولون عن المكتبات الجامعية والقائمون عليها ليسوا بدعاً في ذلك ، وقد مر في هذه الدراسة أن تقويم أفراد العينة في هذه الدراسة لقيمة الأطروحة كان أعلى من تقويم نظرائهم في الدراسات التي أعدت في البلد الذي أسهم بشكل كبير في نشر نفوذ الأطروحة ، وينتج أكبر عدد منها وهو أميركا .

ولا يرى الباحث سبباً علمياً أو منطقياً يدعو للمغالاة في قيمة الأطاريح لأن فيها المتميز والمتوسط والرديء كما ذكر سابقا ، ولهذا فقد آن الأوان لنزع تلك الهالة التي تحيط بها وتحد من الاستفادة منها .

٢ - عدم إعارة الأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية نظام قديم وتقليد موروث ، وقد أخذه الجميع كأمر مسلم به مثل الكثير من الأمور التي لا تناقش ، و لم يسأل أحد - تقريباً - عن السبب أو الحكمة من ورائه ، أو محاولة وضعة على بساط البحث والمساءلة ، وقد وجد الباحث هذا حين مناقشته لبعض المسؤولين والقائمين على الأطاريح في بعض المكتبات الجامعية السعودية في هذا الأمر حيث أبدى بعضهم الدهشة من مجرد إثارته وأخذوا يدافعون عنه ، في حين كان البعض منهم متفهماً لوجهة النظر التي تدعو للسماح بإعارتها بدليل أن إحدى المكتبات الجامعية السعودية الكبيرة في طريقها لذلك كما أخبر بذلك المسؤول المباشر عن الأطاريح فيها .

٣ - القيود التي يضعها بعض أصحاب الأطاريح عليها فيما يتعلق بالاستفادة منها مثل عدم السماح بخروجها خارج المكتبة (أي عدم إعارتها)،أو عدم تصويرها ، أو ضرورة الاتصال بهم للحصول على موافقة منهم بهذا الصدد ، وقد سبق مناقشة بعض هذه الأمور ، ولكن الخلاصة هنا أن هذا " التضييق " أو " الحجر " غير مبرر ، لأنه يناقض ما جاءت به تعاليم الإسلام السمحة التي تدعو لنشر العلم والاستفادة منه ، إضافة إلى أن كافة الجامعات السعودية لا تأخذ رسوماً على طلبة الدراسات العليا كما تفعل الكثير من جامعات العالم ، و لم ينجح طالب ماجستير أو دكتوراه فيها إلا من خلال الجهود والتسهيلات التي قدمتها له قنوات وأشخاص عديدون ، وما جزاء الإحسان إلا الإحسان من قبل أصحابها وإتاحة الاستفادة منها للآخرين ، كما أنه من المهم أن تنص لوائح الدراسات العليا ولوائح الإبتعاث في الجامعات السعودية على عدم السماح بوضع أي قيد على الاستفادة من الأطاريح المجازة من قبلها أو التي أعدها مبتعثون على حسابها في الحدود المعقولة والمرعية .

٤ - عدم توفر أكثر من نسخة واحدة للكثير من الأطاريح ، لأن معنى إعارتها المخاطرة بفقدانها نهائيا ، أو حرمان المستفيدين من الإطلاع عليها طيلة إعارتها .

ولقد لاحظ الباحث عدم توفر أكثر من نسخة للعديد من الأطاريح في معظم المكتبات الجامعية السعودية إن لم يكن كلها (عند إعداد الاستشهادات المرجعية الخاصة بالأطاريح في هذه الدراسة) وذلك بسبب عدم وجود أنظمة مكتوبة وملزمة لإيداع الأطاريح فيها ، أو الاقتصار على إيداع نسخة واحدة منها فقط ، أو عدم الحزم في تطبيق التعليمات والتوجيهات الخاصة بذلك في الأقل ، وهذا النقص ملموس وبخاصة في الأطاريح التي يعود تاريخها إلى عشر سنوات فأكثر ، وحتى في بعض الأطاريح الحديثة وإن كان بشكل أقل ، بل إن الباحث شاهد ما هو أسوأ من ذلك وهو فقدان بعض أجزاء الأطاريح في بعض تلك المكتبات ، أو حتى عدم وجود بعض الأطاريح التي أجازتها الجامعة نفسها ، وإن كان ذلك على نطاق محدود .

وكل ما سبق يمكن التغلب عليه بإصدار أنظمة إيداع ملزمة مكتوبة بالنسبة للأطاريح تحدد الجهات المسؤولة عن تطبيقها،وتضمن وصول أكثر من نسخة منها للمجموعات المركزية للأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية ، واعتماد المكتبات المركزية فيها لخطط طويلة تقتضي سد النقص الموجود فيها (والذي يتمثل بوجود نسخة واحدة فقط لبعض الأطاريح) عن طريق ضم المجموعات الموجودة منها في مكتبات الأقسام أو الكليات أو غيرها في تلك الجامعات وعن طريق مساندة المسؤولين في تلك الجامعات بحزم لهذا الإجراء لأن المجموعات المركزية للأطاريح أهم من تلك المجموعات المتفرقة في أماكن كثيرة خارجها ، أو من خلال تصوير كافة الأطاريح التي لا يوجد إلا نسخة واحدة منها سواء على هيئة ورقية أو مصغرة ، وهذا مجهود ليس بالسهل ولكنه مطلوب إذا أريد الاستفادة من الأطاريح وبخاصة عن طريق الإعارة الخارجية أو الإعارة التبادلية ، وخدمة المهتمين بها .

٥ - التخوف من سرقة الأطاريح أو بعض أجزئها وانتحالها من قبل ضعاف النفوس عند إعداد أطاريحهم لأن معنى إعارتها خارجياً " التفرغ " من قبلهم على تلك الأطاريح المعارة وأخذ ما يحلو لهم دونما مراعاة للأمانة العلمية .

ولقد وجد الباحث هذا السبب لدى الكثيرين من الذين تحدث معهم حول هذا الموضوع ، ولكنه لا يشاطرهم الرأي في ذلك لأن فيه شيء من المبالغة ولأن ضعاف النفوس لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة جداً من المستفيدين ولا يجوز بالتالي حرمان كافة المستفيدين من الإعارة لهذا السبب ، ومن يريد انتحال أطروحة ما أو أجزاء منها قادر على ذلك ولا يوقفه عن هدفه منع إعارتها ، إضافة إلى أن إعارة الأطاريح وتسهيل الوصول إليها من قبل أكبر عدد ممكن من المستفيدين يساعد على إبقائها تحت دائرة الضوء واكتشاف الانتحال من قبل جمهرة المستفيدين وليس من قبل أصحابها ، لأن الانتحال لا يكتشف غالبا إلا من قبل الآخرين ، علما بأن اكتشاف الانتحال الكلي أو الجزئي ليس بالأمر الصعب ، والمسألة دائماً مسألة وقت طال ذلك أم قصر ، وتاريخ إعداد الأطاريح يحدد المنتحل والمنتحل منه ، وفي هذا الصدد يستحسن أن تكون هناك جهة علمية رسمية في كل بلد عربي مثل وزارة التعليم العالي مثلاً إذا كان المنتحل والمنتحل منه من البلد نفسه ، ومثل " اتحاد الجامعات العربية " إذا كان المنتحِل والمنتحَل منه من بلدين عربيين مختلفين ، وتكون تلك الجهات هي التي تبت في الشكاوي المتعلقة بانتحال الأطاريح كلياً أو جزئياً ، وتخول إصدار التوصيات بسحب الدرجة العلمية من المنتحلين (أو غيرها من عقوبات أخرى) ، إذا ما ثبتت عليهم عملية الانتحال بما لا يدع مجالا للشك .

٦ - التخوف من تصويرها كلياً أو التجاوز في التصوير ما تسمح به حقوق المؤلفين في هذا الصدد من قبل المستعيرين .

وهذا سبب لا يراه الباحث وجيها في عدم إعارة الأطاريح ، لأن المكتبة حتى لو صور المستعير الأطروحة المستعارة بكاملها ليست مسؤولة عن ذلك لأنه تم بدون علمها ، علاوة على أن أنظمة حقوق المؤلفين على اختلافها تفرق بين التصوير المحدود لأغراض البحث والتدريس وتجيزه ، وبين التصوير الذي يستغل تجارياً ، ولو طبق منع الإعارة (كما

في الأطاريح) على أوعية المعلومات الأخرى بحجة الخوف من تصويرها تصويراً كـــاملاً أو انتهاك حقوق المؤلفين لتوقفت المكتبات عن أداء رسالتها تجاه المستفيدين ، ويكفي القـــول هنا أن مكتبات الجامعات الأميركية - في البلد الذي يوجد فيه نظام من أقدم الأنظمة فيمـــا يختص بحقوق المؤلفين ويعد في طليعة البلدان التي تهتم بذلك - تكتفي فقط بوضع تنبيه عند آلات التصوير التي تشغل بالعملة أو البطاقات البلاستيكية يذكر المستفيدين أنـــه لا يجـــوز تصوير أكثر من ٣٠٪ من أي مادة من مواد المكتبة ، ويترك بعد ذلك الأمر لأمانـــاتهم ، وذلك لاستحالة مراقبتهم جميعاً .

ويستحسن في هذا الموضوع المرور ولو بصورة سريعة على بعض الأنظمة وقوانـــين حقوق المؤلفين فيما يختص بالتصوير حتى يصير الأمر واضحاً لأنه طالما كان مثار اختلاف ، فمثلاً أجاز " نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربيـــة الســـعودية " الصـــادر عـــام ١٤١٠هـــ/١٩٩٠م في مادته الثامنة في الفقرة السادسة ، وكذلك " الاتفاقيـــة العربيـــة لحماية حقوق المؤلف " الصادرة عن المنظمة العربيـــة للتربيـــة والثقافـــة والعلـــوم عـــام ١٤٠٢هـــ/١٩٨١م في مادتها الثانية عشرة ، والقانون الأميركي المتعلق بذلك والصـــادر عام ١٩٧٦م في مادته ١٠٨ ؛ أجاز للمكتبات (غير الخاصة) والأرشـــيفات ومراكـــز التوثيق والمؤسسات العلمية تصوير نسخة من الأعمال الفكرية المشمولة في تلك الأنظمـــة من أجل أغراض البحث أو الأمن[١٠] دونما حاجة لأخذ إذن من مؤلفيها .

٧ - هشاشة وعدم تماسك الجسم المادي للأطاريح وبخاصة تلك القديمة منها وغير المجلـدة ، فيما يعرضها للتلف أو التمزق أو فقدان بعض أوراقها عند الإعارة الخارجية لها .

وهذا سبب لا يحسبه الباحث معقولا لعدم إعارة الأطاريح بل فيه شيء من المبالغـــة وحكم من قبل البعض دونما تأكد من ذلك ، لأن معظم الأطاريح في المكتبات الجامعيـــة السعودية مجلدة كما لاحظ ذلك الباحث بنفسه ، بل إن تجليدها من متطلبات إجـــراءات تسليمها في الجامعات السعودية وإن كان تطبيقه لم يكن حازما تمامـــا في بعـــض تلـــك الجامعات إلا في العقد الأخير ، ولكن حتى في حالة وجود أطاريح غير مجلدة لأي ســـبب كان ، أو وجود أطاريح لم يعد تجليدها متماسكاً فإن من الأهمية بمكـــان تجليـــد كافـــة

الأطاريح الموجودة في أي مكتبة جامعية،أو في الأقل نسخة من كل أطروحة حتى يتسنى الاستفادة منها عن طريق الإعارة الخارجية أو غيرها ، إضافة لوجود ميزة أخرى للتجليد وهو حماية الأطاريح عند تكرار تصويرها ، وهو ما تتعرض له بعض الأطاريح ، ويعد من الأسباب الرئيسة لتلفها وتلف أوعية المعلومات الأخرى الورقية .

وخلاصة ما سبق أن معظم الأسباب - إن لم يكن كلها - التي تحول دون إعارة الأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية متهافت إلى حد كبير ، وتستطيع تلك المكتبات التغلب عليها إذا أرادت ذلك كما ورد في ثنايا المناقشة ، ولعل تجربة المكتبة المركزية لجامعة الملك فهد خير برهان على ذلك إذ لم يشك المسؤولون فيها من أي مشكلة من جراء السماح بإعارتها .

وعلى أي حال ، فإن الدعوة لإعارة الأطاريح نابع من أهمية هذه الخدمة الأساسية للمستفيدين ، ويمكن في هذا المجال تحقيق معادلة تحوي - على ما يبدو - على نقيضين وهي الاستفادة منها على أوسع مدى ممكن ، والحفاظ عليها في الوقت نفسه ، عن طريق إعداد ضوابط معقولة مثل قصر إعارتها على أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا وهم فئات ناضجة تحس بالمسؤولية عموماً ، وتحديد مدة إعارتها ، وعدم إعارة الأطاريح التي لا يتوفر منها إلا نسخة واحدة ، أو إعارتها خلال عطلة نهاية الأسبوع فقط ، وعدم إعارة الأطاريح غير المجلدة أو التالفة ، وغير ذلك من الضوابط .

الإعارة التبادلية* :

السؤال : هل هناك استفادة من المجموعات المركزية للأطاريح في الجامعات الثلاث من خلال الإعارة التبادلية بينها وبين نظيراتها في الداخل والخارج ، وما الأسباب أياً كانت الإجابة ؟

الإعارة التبادلية نوع من التعاون بين المكتبات ذات الاهتمام المشترك في سبيل تقاسم الموارد المعلوماتية والاستفادة منها على أوسع نطاق في هذا العصر المتفجر معلوماتياً ،

---

* ترد في الأدبيات العربية بصيغ أخرى مثل الإعارة التعاونية ، والإعارة المتبادلة ، والإعارة بين المكتبات .

والذي لا تستطيع فيه أي مكتبة مهما كان شأنها ومواردها أن ترضى كافة روادها وتنعزل عن الآخرين .

وكثيراً ما يكون للعامل الجغرافي وعامل التخصص المشترك دور في تحديد مجموعات المكتبات المتعاونة في عملية الإعارة التبادلية ، إذ قد تكون على مستوى محلي أو إقليمي أو وطني أو حتى عالمي ، ولهذا ظهرت نظم مختلفة للإعارة التبادلية تبدأ من النطاق المحلي المحدود وتنتهي بالنطاق العالمي ، أو تكون بين مجموعة من المكتبات المتماثلة كالمكتبات الجامعية أو المكتبات المتخصصة مثل المكتبات الطبية مثلا ، أو المكتبات المدرسية[١١] .

وتعد الولايات المتحدة من الأمثلة الجيدة على تطبيق هذه الخدمة والاستفادة منها بالنسبة للأطاريح أو غيرها من أوعية المعلومات الأخرى ، ولا يقتصر ذلك على المكتبات الجامعية بل المكتبات العامة والمتخصصة التي يوجد لديها أطاريح ، ومن مراجعة لـ " دليل سياسات الإعارة التبادلية " بين المكتبات الأمريكية الصادر عن جمعية المكتبات الأمريكية ALA عام ١٩٨٤م والذي يشمل مكتبات جامعية وعامة ومتخصصة مختارة ، يتضح أن معظمها يعير الأطاريح إعارة تبادلية ، بعضها دونما شرط ، وأكثرها يضع بعض الضوابط في السماح بإعارتها أحيانا مثل عدم توفر الأطروحة لدى مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U . M . I (وهو من أكثر الضوابط وروداً ، حيث يسهل هناك الحصول على نسخة منها من تلك المؤسسة) أو اشتراط وجود نسخة ثانية منها لدى المكتبة ، أو إعارة النسخ المجلدة فقط ، أو إعارتها على هيئات مصغرة فقط ، أو ما إلى ذلك ، كما أن من تلك المكتبات من لا يسمح بإعارتها تبادلياً ولكنها قليلة على أي حال[١٢] .

وإذا كان هناك وعاء في المكتبات الجامعية السعودية والعربية يتطلب أكثر من غيرة تعاوناً بين المكتبات وبخاصة في مجال الإعارة التبادلية فهو الأطاريح لأنها لا تكاد توجد نسخ منها خارج الجامعات التي أجازتها ، وليس هناك من سبيل تقريباً للاستفادة منها من قبل المهتمين بها إلا عبر السفر إلى الجهات الموجودة فيها ، ولقد لمس الباحث ذلك حين قيامه بزيارات تقتضيها هذه الدراسة لجهات الأطاريح في الجامعات السعودية حيث كان يشاهد طلبة دراسات عليا من مدن سعودية مختلفة وبعضها ناء عن تلك الجهات لأنها

الطريقة الوحيدة للحصول على أطاريح معينة ليس هناك بد من مراجعتها إما لصلتها بمواضيع أطاريحهم ، أو خوفا من التكرار ، أو ضرورة إدراجها ضمن الدراسات السابقة أو غير ذلك .

ولكن على الرغم من الأهمية والحاجة للإعارة التبادلية للأطاريح إلا أنه لا وجود لها تقريباً في مكتبات الجامعات الثلاث ولا في مكتبات الجامعات السعودية الأخرى سواء على مستوى محلي أو إقليمي أو وطني ناهيك بخليجي أو عربي أو عالمي ، وقد تحقق الباحث من ذلك أثناء زياراته لتلك الجهات والاجتماع ببعض المسؤولين عن تلك المكتبات أو القائمين على الأطاريح فيها ، وهذا ما كان يتوقعه قبلاً لأنه إذا كانت تلك المكتبات لا تعير الأطاريح حتى لمنسوبي جامعاتها فكيف تعيرها لمنسوبي الجامعات الأخرى ، أما الأسباب التي تحول دون القيام بتلك الخدمة الضرورية فقد استقاها الباحث من المسؤولين المذكورين بعد لقاءات معهم بعضها مرتب وبعضها بالمصادفة ، كما استقاها من جراء عمله في بعض المكتبات الجامعية السعودية حين يثار موضوع الإعارة التبادلية لأوعية المعلومات بشكل عام في اجتماعات أو لجان ، وهذه الأسباب هي :

١ ـ خوف المكتبات ذات المقتنيات الكبيرة من الأطاريح أن تكون الخاسرة في هذه العملية؛ أي أنها تعطي الكثير من الخدمة ولا تأخذ في المقابل إلا القليل ، وهذا يعبر عن شيء من الأثرة أكثر مما يعبر عن روح التعاون والحرص على إفادة الآخرين أيضاً من مصادر المعلومات التي كلفت الكثير ، ولعل خير رد على ذلك ما قالته ترزا Trezza في هذا المجال : " التعاون [بين المكتبات] لم يكن في يوم من الأيام متكافئاً أو متساوياً ، بل لابد أن يبنى على أساس " ماذا يمكن أن أقدم لك " بدلا من " ماذا يمكن أن أستفيد من هذا التعاون "(١٣) .

وعلى أي حال ، وإذا أريد للإعارة التبادلية النجاح ، فلابد من نبذ العواطف وعدم التشبث ببعض المثاليات التي لا يتماشى بعضها مع الواقع ولا النوازع الإنسانية ، ووضع أسس عملية لنجاحها ، كأن تكون الإعارة التبادلية للأطاريح من قبل مكتبة ما مقابل عدد مماثل من المكتبة الأخرى ، فإذا زاد عدد الأطاريح التي تعيرها لها يكون هناك رسم معقول

لكل أطروحة ، أو وضع رسوم معقولة على كل أطروحة عند إعارتها تبادلياً يدفعها المستفيد الذي هو على استعداد لذلك بدلاً من تجشم السفر للإطلاع عليها ، ويرى الباحث في هذا الصدد أنه قد حان الحين لتفكر المكتبات الجامعية السعودية بواقعية وتلجأ إلى " ترسيم " بعض الخدمات المعلوماتية التي يتعذر أن يحصل عليها المستفيد إلا عن طريقها فذلك أجدى له وأحسن من عدم الحصول عليها أبداً ، ومثل ذلك أيضاً استخدام قنوات المكتبة لتسهيل شراء الأطاريح من مؤسسة U . M . I على أن يدفع تكاليفها الذي يطلبها من المستفيدين وغيرها كثير .

٢ ـ خوف المكتبات المعيرة من تعرض أطاريحها المعارة تبادلياً للتلف أو التمزيق أو التصوير الكلي أو الانتحال ، أو حرمان روادها منها بالنسبة للأطاريح التي لا تتوفر منها إلا نسخة واحدة ، وهي مخاوف سبق الحديث عنها ومناقشتها عند تناول موضوع الإعارة الخارجية للأطاريح حيث ظهر أن معظمها لا يستند إلى أسس منطقية أو واقعية بل إن هناك علاجاً بسيطاً لكل تلك المخاوف وهو اللجوء إلى تصوير الأطاريح كلياً أو جزئياً بدلاً من إرسال الأصول أوالمواد التي لا تعار،وهو ما نصت عليه لوائح إعارة تبادلية عديدة اطلع عليها الباحث مثل أول لائحة سعودية للإعارة المتبادلة وهي : " لائحة الإعارة المتبادلة " الصادرة عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م ، وشملت ثماني مكتبات سعودية مختلفة[١٤] و " مشروع نظام الإعارة بين مكتبات جامعات دول الخليج العربية "[١٥] وغيرها ، والحاصل أن التصوير الورقي أو المصغر يكاد الآن أن يحل محل إرسال الأصول عند إعارتها تبادلياً لا في الأطاريح فحسب بل كافة أوعية المعلومات الأخرى تقريباً نظراً لسهولة تطبيقه وتوفير الكثير من الإجراءات ، إلا فيما يتعلق بمواد قليلة تتطلب الأصول كما في بعض الأعمال الفنية أو غيرها .

٣ ـ عدم ترسخ قيم التعاون والعمل الجماعي لدى الكثير من المسؤولين والمكتبيين في المكتبات الجامعية السعودية (والعربية) لا بالنسبة للإعارة التبادلية بينها فحسب بل ـ تقريباً ـ لكافة أوجه التعاون والتنسيق بين تلك المكتبات على الرغم من حاجة المستفيدين لها مثل الفهارس الموحدة ، الاقتناء ، التصوير ، الخدمات المرجعية ، الخدمات

الببليوجرافية ... إلخ ، وهذا ملموس حتى بالنسبة للمكتبات الواقعة في مدينة واحدة أو متقاربة جغرافيا كما هو الحال بالنسبة لمكتبتي جامعة الملك سعود وجامعة الإمام بالرياض ، ومكتبتي جامعة الملك عبد العزيز بجدة وجامعة أم القرى ، ومكتبتي جامعة الملك فهد بالظهران وجامعة الملك فيصل بالإحساء والدمام على حد علم الباحث .

٤ - عدم الاهتمام الجاد باحتياجات المستفيدين من قبل العديد من المسؤولين والمكتبيين في المكتبات الجامعية السعودية وقد لاحظ الباحث ذلك حين العمل في بعضها ، أو كمستفيد عند إعداد هذه الأطروحة ، إذ ما زالت الوظيفة عندهم في تلك المكتبات مجرد " مصدر رزق " وليس مجال تحد وإبداع وإبراز قدرات وحرص على التطوير الدائم .

٥ - التهيب من تجربة الأمور الجديدة والمختلفة التي تستدعي جهوداً إضافية أو تدريباً على أنماط حديثة في أداء العمل وبخاصة فيما يتصل بالتعامل مع التقنيات الحديثة في مجال المكتبات والمعلومات ، لأن ذلك لا يتماشى مع الأساليب والأنماط التقليدية البطيئة التي اعتادوا عليها في بعض المكتبات الجامعية السعودية ، وبخاصة أن عدداً من المسؤولين ورؤساء الأقسام فيها ، أو من يمكن أن يطلق عليهم " صناع القرار " من المخضرمين الذين درسوا أو مارسوا العمل ضمن الطرق والأنماط التقليدية القديمة ، وما زال الباحث يذكر مقاومة البعض منهم عند إدخال مشاريع " التحسيب " في أعمال تلك المكتبات ، وبخاصة فيما يتعلق بإلغاء الفهارس البطاقية .

٦ - يقع جانب كبير من اللوم على المكتبات الجامعية السعودية في عدم القيام بخدمة الإعارة التبادلية لأوعية المعلومات المختلفة بينها خلال الفترة التي سبقت تأسيس مكتبة الملك فهد الوطنية عام ١٤١٠/١٩٩٠م وصدور " لائحة الإعارة المتبادلة " المذكورة عام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م ، أما بعد التاريخين المذكورين فإن جانباً من اللوم يقع على مكتبة الملك فهد الوطنية لأن من وظائف المكتبات الوطنية القيام بدور المنسق في أي أنشطة تعاونية بين المكتبات وبخاصة فيما يتعلق بالإعارة التبادلية ، بل إن اللائحة المذكورة قد نصت عليها في فقرتها الخامسة

التدريس :

السؤال الأول :

ما مدى الاستفادة من الأطاريح في مجال التدريس من قبل أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين من أفراد العينة ، وهل هناك فروق ذات دلالات إحصائية بينهم في هذا الشأن وفقاً لتخصصاتهم ورتبهم العلمية ؟

الجدول (٧ - ٣٣)

مدى الاستفادة من الأطاريح في التدريس من قبل أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين من أفراد العينة

نوع الاستجابة	العدد	٪
استخدمها دائماً في التدريس	١٤	٢,٧
استخدمها أحياناً في التدريس	٢٠٤	٣٩,٨
لا استخدمها إلا نادراً في التدريس	١٢١	٢٣,٦
لا استخدمها أبداً في التدريس	١٧٠	٣٣,١
دون إجابة	٤	٠,٨
المجموع	٥١٣	١٠٠

يقصد بالاستفادة منها في مجال التدريس استخدامها في تدريس المواد أو إحالة الطلبة إليها في مواضيع معينة ، وبعد حذف فئة المعيدين لأنهم عادة لا يزاولون التدريس في الجامعات السعودية والاقتصار في هذا السؤال على أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين وهم الذين يزاولون التدريس فعليا والبالغ عددهم ٥١٣ من أفراد العينة والذين أجابوا جميعاً باستثناء أربعة منهم ، يتضح من الجدول (٧- ٣٣) التفاوت بينهم في الاستفادة من الأطاريح في التدريس حيث أجاب ١٤ منهم يمثلون ٢,٧٪ من أفراد العينة بأنهم يستخدمونها في التدريس بشكل " دائم " ، ومن الطبيعي أن تكون هذه النسبة قليلة لأن الاستخدام الدائم ينشأ من الحاجة الدائمة لها وهذا أمر غير متوقع ، أما الذين يستخدمونها " أحياناً " في التدريس فقد كانوا أكبر فئة حيث بلغ

عددهم ٢٠٤ يمثلون ٣٩,٨٪ منهم ، وبلغت فئة الذين لا يستخدمونها إلا نادراً ١٢١ يمثلون ٢٣,٦٪ ، أما الذين لا يستخدمونها أبداً في التدريس فقد بلغ عددهم ١٧٠ يمثلون ٣٣,١٪ .

ويستخلص مما سبق أن الذين يستخدمونها جدياً في التدريس هم الفئة الأولى والثانية أي الذين يستخدمونها دائماً أو أحياناً وتصل نسبتهم إلى ٤٢,٥٪ منهم ، وهي نسبة تراها الدراسة جيدة قياساً على ما ورد في الدراسات السابقة من محدودية الاستفادة من الأطاريح بشكل عام،وأخذاً في الحسبان عدم صلة الأطاريح في أحيان كثيرة بما يدرس من مواد ، أو قدم معلوماتها ، أو غير ذلك .

أما فيما يتصل بوجود (أو عدم وجود) اختلافات بين أفراد العينة في هذا الشان وفقاً لرتبهم العلمية (أستاذ – أستاذ مشارك – أستاذ مساعد – محاضر) فيتضح من الجدول (٧ – ٣٤) ومن خلال تحليل التباين الأحادي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى الاستفادة من الأطاريح في التدريس في فئات العينة الذين يزاولون التدريس ، حيث بلغت قيمة ف ١٧,٥٦٣٨ بمستوى الدلالة المطلق ٠,٠٠ ، وهي دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠٥ ، وقد كشف اختبار شيفي عن مصدر تلك الفروق فكانت بين الأساتذة والأساتذة المشاركين والأساتذة المساعدين من جهة وبين المحاضرين من جهة أخرى لصالح الفئات الثلاث الأولى حيث كان معدل إجابات الأساتذة ٢,٥٢ درجة ، والأساتذة المشاركين ٢,٢٠ ، والأساتذة المساعدين ٢,٢٠ في حين بلغ معدل إجابات المحاضرين ١,٧٨ درجة .

الجدول (٧ – ٣٤)

المقارنة بين فئات أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين في مجال الاستفادة من الأطاريح في التدريس حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٤	٥٣,١٠٣٥	١٣,٢٧٥٩	١٧,٥٦٣٨	٠,٠٠ دالة
داخل المجموعات	٥٩٣	٤٤٨,٢٢٧٦	٠,٧٥٥٩		
المجموع	٥٩٧	٥٠١,٣٣١١			

تابع الجدول (٧ – ٣٤)

نتيجة اختبار شيفي بشأن الفروق بين الفئات في مجال الاستفادة من الأطاريح في التدريس حسب الرتبة العلمية

الفئة	الفئة / المتوسط	الأساتذة	أ. المشاركون	أ. المساعدون	المحاضرون
الأساتذة	٢,٥٢				*
الأساتذة المشاركون	٢,٢٠				*
الأساتذة المساعدون	٢,٢٠				*
المحاضرون	١,٧٨				

وهذه النتيجة التي تظهر أن أعضاء هيئة التدريس أكثر استفادة من الأطاريح في مجال التدريس من المحاضرين طبيعية ومتوقعة لأنهم أكثر خبرة بها وبخصائصها حيث مروا بتجربة إعدادها (أي أطروحة الدكتوراه) وبتجربة الإشراف عليها من قبل البعض منهم ، وأمضوا سنوات في التدريس أطول من المحاضرين ولهذا يدركون مدى فائدتها وقيمتها في هذا المجال .

و لم تظهر الدراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين فئات أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة – الأساتذة المشاركون – الأساتذة المساعدون) وإن كانت معدلات الإجابة تظهر فروقاً طفيفة لصالح الأساتذة .

وعند المقارنة بين فئات أفراد العينة التسع وفقاً لتخصصاتهم بالنسبة للاستفادة من الأطاريح في التدريس ، يظهر الجدول (٧ – ٣٥) ومن خلال نتائج تحليل التباين الأحادي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينهم في مدى الاستفادة من الأطاريح في التدريس إلا بين أفراد فئتين من التخصصات وهم فئة المتخصصين في العلوم الاجتماعية وفئة المتخصصين في العلوم الطبيعية ، حيث بلغت قيمة ف ٢,٩٨٠٣ بمستوى دلالة قدره ٠,٠٠٢٨ ، وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠,٠٥ ، وقد كشف اختبار شيفي أن الفروق كانت لصالح الفئة الأولى حيث بلغ معدل إجاباتهم ٢,٢٨ درجة ، بينما بلغ معدل إجابات الفئة الثانية ١,٧٣ ، أي أن المتخصصين في العلوم الاجتماعية كانوا أكثر استفادة من

الأطاريح في التدريس من المتخصصين في العلوم الطبيعية ، ويعزى السبب في ذلك ، وكما ورد سابقاً في الدراسة إلى أن الأطاريح في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والتربوية عموماً يستفاد منها لفترات زمنية أطول من اطاريح العلوم البحتة والتطبيقية نظراً لسرعة التطور والتغير التي تؤثر على الأخيرة أكثر من الأولى .

الجدول (٧ – ٣٥)

المقارنة بين فئات أفراد العينة وفقاً لتخصصاتهم في مجال الاستفادة من الأطاريح في التدريس حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٨	١٩,٥٠٤٣	٢,٤٣٨٠	٢,٩٨٠٣	٠,٠٠٢٨ دالة
داخل المجموعات	٥٨٩	٤٨١,٧٢٦٨	٠,٨١٨٠		
المجموع	٥٩٧	٥٠١,٣٣١١			

نتيجة اختبار شيفي بشأن الفروق بين الفئات في مجال الاستفادة من الأطاريح في التدريس وفقاً لتخصصاتهم

فئات التخصص	فئات التخصص / المعدل	ع. اجتماعية	قانون	ع. إنسانية	ع. طبية	فنون	تربية وتعليم	هندسة	زراعة	ع. طبيعية
علوم اجتماعية	٢,٢٨									*
قانون	٢,٢٥									
علوم إنسانية	٢,١٥									
علوم طبية	٢,٠٥									
فنون جميلة	٢									
تربية وتعليم	١,٩٤									
هندسة	١,٩٣									
زراعة	١,٨٧									
علوم طبيعية	١,٧٣									

السؤال الثاني :

ما أسباب عدم الاستفادة من الأطاريح في التدريس من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين من أفراد العينة ؟

لا ينتظر من كافة المزاولين للتدريس في الجامعات من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين استخدام الأطاريح في التدريس لأسباب عدة شأنها في ذلك شأن أي وعاء معلومات آخر ، ومع هذا فإن عدد أولئك الذين لم يستفيدوا منها في ذلك ونسبتهم المئوية لم تكن بالعالية حيث كانوا ١٧٠ يمثلون ٣٣,١٪ من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين من أفراد العينة في الجامعات الثلاث كما مر من قبل ، ومن الجدول (٧ - ٣٦) يتضح أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة وسببين ثانويين وراء عدم الاستفادة منها في التدريس ، أما السبب الأول الذي أدرجه أكبر عدد من أفراد العينة بلغ ١٣١ يمثلون ٧٧,٠٥٪ منهم فهو وجود

الجدول (٧ - ٣٦)

أسباب عدم الاستفادة من الأطاريح في التدريس من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة

سبب عدم الاستفادة	العدد	النسبة المئوية*
هناك مصادر معلومات أخرى تغني عن الأطاريح	١٣١	٧٧,٠٥
الأطروحة تركز غالباً على جزئيات صغيرة	٩٦	٥٦,٥
لا يمكن الوصول إلى المعلومات في الأطروحة بسرعة	٤٤	٢٥,٩
الأطروحة معلوماتها قديمة نسبياً	٩	٥,٣
الأطروحة ليست مصدر معلومات ذا أهمية	٦	٣,٥

* النسبة المئوية مأخوذة من العدد ١٧٠ وهم غير المستخدمين ، ويمكن التأشير على أكثر من إجابة .

مصادر معلومات أخرى تغني عن الأطاريح ، وربما كان ذلك تطبيقاً لمبدأ بذل أقل جهد في سبيل الحصول على المعلومات ، والاكتفاء بالمصادر الخاصة أو المتاحة قريباً منهم والتي لا تتطلب الذهاب إلى المجموعات المركزية للأطاريح في المكتبات المركزية للجامعات الثلاث والبعيدة نوعاً ما عنهم وذات الدوام المحدود ، أما السبب الثاني في عدم الاستفادة منها في التدريس فلأن الأطاريح تركز غالباً على جزئيات صغيرة وتخصصات دقيقة ، وقد أدرجه ٩٦ يمثلون ٥٦,٥٪ منهم ، وقد يعزي هذا إلى أن التدريس في مرحلة البكالوريوس -والتي يمثل طلبتها معظم عدد الطلبة في أي جامعة - لا يتطلب الاستعانة بتلك التخصصات والجزئيات الدقيقة الموجودة في الأطاريح ، ويعود السبب الرئيسي الثالث إلى البنية الخاصة بالأطروحة وطريقة عرض المعلومات فيها والتي تختلف فيها عن أوعية المعلومات التقليدية الأخرى ، بحيث لا يتاح (في الأطروحة) الوصول إلى المعلومات المطلوبة بشكل مباشر وسريع ، وهذا يستهلك وقت المستفيد ، وقت أدرج هذا السبب ٤٤ يمثلون ٢٥,٩٪ منهم .

أما السببان الثانويان في عدم الاستفادة من الأطاريح في التدريس فيرجع إلى تواضع قيمتها العلمية عموماً في نظر أولئك الذين أدرجوها ، وعلى أي حال فلم يدرجها إلا عدد ضئيل منهم ، حيث ذكر ٩ يمثلون ٥,٣٪ منهم أن الأطاريح تكون معلوماتها قديمه نسبياً ، وذكر ٦ يمثلون ٣,٥٪ منهم أن الأطاريح ليست مصادر معلومات مهمة .

ويستنتج مما سبق أن أسباب عدم الاستفادة من الأطاريح في التدريس في نظر معظم أفراد العينة لم تكن راجعة إلى تواضع قيمتها العلمية بل إلى أسباب أخرى لا تمت إلى ذلك بصلة ، وهي الأسباب الثلاثة الرئيسة المذكورة آنفاً لأن أولئك الذين تحفظوا على قيمتها العلمية كانوا نسبة ضئيلة لم تزد على ٨,٨٪ منهم .

السؤال الثالث :

ما مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة من أطاريح الدكتوراه الخاصة بهم في مجال التدريس ، وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بينهم تبعاً لتخصصاتهم ورتبهم العلمية ؟

اقتصـــر هذا السؤال على أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة فقط لأنهـــم هـــم الذين أعدو أطاريح دكتوراه ويبلغ عددهم ٣٧١ ، أجابوا كلهم على السؤال باستثناء اثنين منهم ، ومن الجدول (٧ - ٣٧) يتضح بعد جمع الأعداد والنسب المئوية لأولئك الذيـــن استخدموها في التدريس سواء بشكل دائم أو أحياناً أو نادراً أنهم يصلون إلى ٢٩٢ أو مـــا نسبته ٧٨,٨٪ منهم وهي نسبة عالية بكل المقاييس ، بل ويخشى الباحث أن يكون هناك شيء من المبالغة في إجابات البعض منهم ، إذ قد لا تكون أطاريحهم لها صلة بما يدرس البعـــض منهم ، أو قديمة ، أو انتقل اهتمام بعضهم في التدريس إلى مجالات غير مجال الأطروحـــة ،

الجدول (٧ - ٣٧)

مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة من أطاريحهم الخاصة في التدريس

نوع الاستجابة	العدد	النسبة المئوية*
استخدمها دائماً في التدريس	٢٧	٧,٣
استخدمها أحياناً في التدريس	١٧٨	٤٨
لا أستخدمها إلا نادراً في التدريس	٨٧	٢٣,٥
لا استخدمها أبداً	٧٧	٢٠,٧
دون إجابة	٢	٠,٥
المجموع	٣٧١	١٠٠

وقد تراوحت إجاباتهم بين استخدامها دائماً في التدريس وعدد أولئك ٢٧ بنسـبة ٧,٣٪ ، وبين استخدامها أحياناً في التدريس وعددهم ١٧٨ يمثلون ٤٨٪ منهم ، وهي أعلى نســبة مئوية بين جميع المستجيبين ، أما الذين لا يستخدمونها في ذلك إلا نادراً فقد بلغ عددهـــم ٨٧ ونسبتهم ٢٣,٥٪ .

* النسبة المئوية مأخوذة من العدد ٣٧١ .

أما أولئك الذين لا يستخدموها مطلقاً في مجال التدريس منهم فقد بلغ عددهم ٧٧ يمثلون ٢٠,٧٪ وهي نسبة منخفضة في هذا الشأن ، وبمقارنة نتائج استفادة أعضاء هيئة التدريس من أطاريحهم الخاصة في التدريس بنتائج استفادهم من أطاريح الآخرين في المجال ذاته ؛ يتضح أنهم استفادوا من أطاريحهم في التدريس أكثر من استفادهم من أطاريح الآخرين ، حيث بلغت النسبة المئوية للاستفادة من الأطاريح الخاصة في هذا الشأن مجتمعة ٧٨,٧٪ بينما بلغت النسبة المئوية لاستفادهم من أطاريح الآخرين مجتمعة ٦٦,١٪ ، كما أن أولئك الذين لا يستخدمون أطاريحهم مطلقاً في التدريس لم يزد عن ٢٠,٧٪ ، بينما بلغت النسبة المئوية للذين لا يستخدمون أطاريح الآخرين ٣٣,١٪ ، وهذه النتائج لا يراها الباحث مستغربة لأن أطاريح الدكتوراه الخاصة بأعضاء هيئة التدريس مألوفة لديهم أكثر من أطاريح الآخرين ، وبالتالي فهم الأدرى بمجالات الاستفادة منها ونقاط الضعف والقوة فيها ، ولهذا فتوقع استخدامها في مجال التدريس أكثر من أطاريح الآخرين أمر وارد ومنتظر .

أما الإجابة على الشطر الثاني من السؤال والمتعلقة بوجود (أو عدم وجود) فروق ذات دلالات إحصائية بين فئات أعضاء هيئة التدريس (الأساتذة – الأساتذة المشاركون – الأساتذة المساعدون) بشأن الاستفادة من أطاريحهم الخاصة في التدريس ، فلم تظهر نتائج تحليل التباين الأحادي لإجاباهم في الجدول (٧–٣٨) فروقاً ذات دلالات إحصائية بينهم في هذا الشأن ، أي أن اختلاف الرتبة العلمية لم يكن له أي تأثير في هذا الشأن ، حيث بلغت قيمة ف ١,٣٠٧٨ بمستوى قدره ٠,٢٣٨٢ ، وهي غير دالة عند مستوى ٠,٠٥ .

الجدول (٧ – ٣٨)

المقارنة بين الأساتذة والأساتذة المشاركين والأساتذة المساعدين في مجال الاستفادة من أطاريحهم الخاصة في التدريس حسب تحليل التباين الأحادي

مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية
بين المجموعات	٨	٨,٤٦٠١	١,٠٥٧٥	١,٣٠٧٨	٠,٢٣٨٢ غير دالة
داخل المجموعات	٣٦١	٢٩١,٩٢١٠	٠,٨٠٨٦		
المجموع	٣٦٩	٣٠٠,٣٨١١			

السؤال الرابع :

مـــا أســـباب عدم استفادة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة من أطاريحهم الخاصة في مجال التدريس ؟

تختـــلف أسباب عدم استفادة أعضاء هيئة التدريس من أطاريحهم الخاصة في مجال الـــتدريس بعض الشيء عن عدم الاستفادة من أطاريح الآخرين في المجال ذاته ، لأن الأولى تختص بأطروحة واحدة ، والثانية بأعداد كبيرة من الأطاريح .

الجدول (٧ - ٣٩)

أسباب عدم استفادة أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة

من أطاريحهم الخاصة في التدريس

أسباب عدم الاستفادة	العدد	النسبة المئوية*
لا صلة لها بما يدرسون	٤٠	٥١,٩
الأطروحة تركز غالباً على جزئيات صغيرة	٣٥	٤٥,٥
أصبحت قديمة	٣	٣,٩
ظهرت مصادر معلومات أفضل منها	٣	٣,٩

وعـــلى ضـــوء إجابـــات ٧٧ مـــن أعضاء هيئة التدريس من الذين لم يستخدموا أطـــاريحهم الخاصـــة في الـــتدريس ويمثلون ٢٠,٧٪ من مجموع أفراد عينتهم ، يتضح من الجـــدول (٧- ٣٩) أن السببين الرئيسيين وراء ذلك هو عدم وجود صلة لأطاريحهم بما يدرسون ، وقد بلغ عدد الذين أدرجوا هذا السبب ٤٠ يمثلون ٥١,٩٪ منهم ، وهذا أمر مـــتوقع لأن الكثير من أعضاء هيئة التدريس يدرسون مواداً لا علاقة لأطاريحهم بها ، لأن مواضيع أطاريحهم محددة وضيقة ، إضافة إلى أن البعض منهم تنتقل اهتماماتهم وتدريسهم

* النسبة المئوية مأخوذة من العدد ٧٧ وهم غير المستخدمين لأطاريحهم الخاصة في التدريس ، ويمكن التأشير على أكثر من إجابة .

إلى أن البعض منهم تنتقل اهتماماتهم وتدريسهم إلى حقول أخرى لا صلة لأطاريحهم بها ، أما السبب الرئيسي الثاني فلأن الأطروحة تركز غالبا على جزئيات صغيرة ، أي أنها مغرقة في التخصص ، وبالتالي ليس هناك مجال للاستفادة منها في التدريس وبخاصة في مرحلة البكالوريوس وقد أدرج هذا السبب ٣٥ يمثلون ٤٥,٥٪ منهم ، وهذا السبب سبق أن ورد ضمن أسباب عدم استفادة أعضاء هيئة التدريس من أطاريح الآخرين في التدريس ، واحتل الترتيب نفسه أي المرتبة الثانية من جملة الأسباب في ذلك ، فهو سبب مشترك بينهما .

أما الأسباب الثانوية فتعود إلى تواضع قيمة أطاريحهم أو قدمها في نظرهم ، ولم يدرجها إلا عدد ضئيل منهم ، فالذين يعزون أسباب عدم الاستفادة في ذلك إلى تقادم المعلومات فيها لم يزد عن ٣ وبنسبة ٣,٩٪ ، كما أن الذين يعزون ذلك إلى ظهور مصادر معلومات أفضل منها لم يتجاوز أيضا ٣ وبالنسبة المئوية ذاتها ، وربما يعود السبب في ضآلة عدد من أدرج هذين السببين إلى اعتزازهم بأطاريحهم الخاصة - عن حق أو غير حق - وصعوبة الاعتراف بمحدودية قيمتها مع مر الزمن .

وعلى الإجمال ، فإن الأسباب الرئيسة وراء عدم استفادة أعضاء هيئة التدريس من أطاريحهم الخاصة في مجال التدريس لم تكن راجعة إلى تواضع قيمتها العلمية في نظرهم ، وتتفق في هذا مع النتيجة نفسها التي كانت وراء عدم استفادتهم من أطاريح الآخرين في ذلك ، بل راجعة إلى عوامل أخرى تتعلق بطبيعة المواد التي يدرسونها أو الأطروحة ذاتها .

الاستشهادات المرجعية :

ما مدى الاستفادة من أطاريح الدكتوراه المجازة من قبل الجامعات السعودية في علوم الدين الإسلامي خلال الأعوام ١٣٩٢ - ١٤١٣هـ / ١٩٧٢ - ١٩٩٣م عن طريق الاستشهادات المرجعية خلال الأعوام ١٣٩٢ - ١٤١٦هـ / ١٩٧٢ - ١٩٩٦م ؛ وما خصائص تلك الاستشهادات ؟

تعد الاستشهادات المرجعية إحدى المؤشرات والدلائل على الاستفادة من الإنتاج الفكري المستشهد به ، بل قد تكون من أعلى درجات الإفادة لأنها تحمل البرهان الملموس على ذلك ، وهي نوع من استرجاع الأعمال المستشهد بها وإرشاد الآخرين إليها ، ولهذا يقول عنها دانسي Dansey إنها إحدى مقاييس تدفق المعلومات[٢١] ، كما تحمل نوعاً من التقويم لإنتاجية الباحثين إذ كلما كثر الاستشهاد بدراسة ما كلما دل ذلك إلى حد ما على أهميتها ، ولهذا يذهب كلارك Clark إلى أن الاستشهادات المرجعية بأعمال المؤلفين مؤشر على مكانتهم أفضل من مؤشرات إنتاجيتهم وعدد أعمالهم[٢٢] ، كما يرى برودس Broadus من جانب آخر أن عدد الاستشهادات المرجعية الموجودة في أي عمل ما تحمل مصداقية كبيرة في تقويمه وتحديد نوعيته[٢٣] .

أما الذين يشككون في أهمية الاستشهادات المرجعية كدليل على الاستفادة الفعلية فيذهبون إلى أن البعض قد لا يستخدم فعلياً الإنتاج الفكري المستشهد به مباشرةً ، بل عن طريق طرف ثان استشهد به ، وفي هذا بعض المحاذير من عدم الدقة ، كما أن من الباحثين من لا يوثقون الأعمال " المشهورة " التي رجعوا إليها ، ومن ناحية أخرى فإنها لا تدل تماماً على مجمل الاستفادة الفعلية إذ من الطبيعي أن لا يشير الباحثون إلى كافة الأعمال التي استفادوا منها فعلياً ، بل يقتصرون على ما استشهدوا[٢٤] به وما له صلة بمواضيع دراستهم .

وبالنسبة للتشكيك في الاستشهادات كمقياس أو مؤشر على القيمة العلمية للأعمال المستشهِدة والمستشهَد بها ، فيمثلها الاستشهادات التي تكون للمجاملة فقط مثل تبادل الاستشهادات بين الزملاء ، أو بين الطالب ومشرفه على الأطروحة ، أو العكس من ذلك تماماً كتجنب الاستشهاد بالخصوم ، أو الاستشهاد الذاتي من أجل تسليط الأضواء[٢٥] ، أو الاستشهاد بأعمال المرموقين على الرغم من عدم أو ضعف الصلة بينها وبين أعمالهم ، إضافة إلى أن الإنتاج الفكري المستشهَد به قد لا يكون بالضرورة هو الأفضل في حقله إذ ربما يكون هناك أعمال أخرى لا يدرى الباحثون عنها ، أو لا يستطيعون الوصول أو الحصول عليها ، أو لا يستطيعون قراءتها في اللغة التي كتبت بها ، أو

لأنهم اعتمدوا على المتاح أو القريب من الإنتاج المتيسر لهم[٢٦] ، كما أن بعض الأعمال المستشهَد بها لم تكن القيمة العلمية هي الدافع للاستشهاد بها وإنما كان الهدف من ذلك إبراز أخطائها أو تصحيحها أو نقدها ، أما فيما يتعلق باعتماد كثرة الاستشهادات المرجعية كمؤشر على أهمية العمل فلا يؤيده برايس Price ولا يرى في ذلك عملية " إبداع " بل مجرد إجراء " مراجعات " Reviews للأعمال المستشهد بها ليس أكثر[٢٧] .

وقد سبق الحديث عن بدايات ظهور تحليل الاستشهادات المرجعية وتوظيفها في العشرينيات الميلادية ، ومن ثم تطورها وانتشارها بداية من الخمسينيات الميلادية للقرن العشرين .

وقد استخدم تحليل الاستشهادات المرجعية لعدة أغراض مثل تقويم الدوريات ، وتقويم إنتاجية المؤلفين ، والتعرف على الإنتاج الفكري الأكثر أو الأقل استخداماً ، والتأثير المتبادل بين الموضوعات[٢٨] ، كما استخدم ضمن مؤشرات أخرى - في المكتبات - في عمليات بناء المجموعات وبخاصة الدوريات ، والاستبعاد Weeding،والتخزين وغيرها ، وصار لها قوانين خاصة بها سميت بأسماء أصحابها مثل قوانين لوتكا وزيف وبرادفورد وغيرهم ، إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن معظم تلك الجهود والأعمال كانت منصبة على الدوريات دون غيرها من أوعية المعلومات الأخرى ، وفي الحقول العلمية دون الحقول الإنسانية أو الاجتماعية إلى حد كبير .

تحديد الأطاريح المبحوثة في مجال الاستشهاد المرجعي :

من أهداف هذه الدراسة التحقق من مدى الاستفادة عن طريق الاستشهادات المرجعية من كافة أطاريح الدكتوراه التي أجازتها جامعات وكليات سعودية في علوم الدين الإسلامي ، وهي جامعة الإمام بالرياض ، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة حينما كانت فرعاً لجامعة الملك عبد العزيز بجدة وبعد استقلالها ، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وكليات الرئاسة العامة لتعليم البنات ، بداية من تاريخ منح أول دكتوراه من قبل جامعة سعودية في تلك العلوم وهو عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، وحتى عام ١٤١٣ه/١٩٩٣م ،

وذلك لأن الاستشهادات المرجعية إحدى المؤشرات الهامة الدالة على الاستفادة الفعلية سواء من الأطاريح أو غيرها من أوعية المعلومات الأخرى .

وستحذف من هذه الدراسة أطاريح الدكتوراه التي اقتصر جهد أصحابها فيها على التحقيق والتخريج لأعمال سابقة ليس غضاً من قيمة التحقيق وأهميته الكبيرة في إخراج كنوز التراث وبعثها من مرقدها وتيسير سبل الاستفادة منها من قبل الباحثين والمهتمين ، ولكن لأن الأطاريح يفترض فيها أن تكون عملية إبداعية ذات إضافة جديدة وأصيلة في حقلها من قبل أصحابها وليس من قبل الآخرين ، والأعمال المحققة هي قبل كل شيء بمثابة كتب في طريقة إعدادها وطرحها وليست بأطاريح ، بينما لا تعني هذه لدراسة إلا بالأطاريح ، إضافة إلى أن المستفيدين منها لا يجذبهم غالباً إليها إلا سمعة مؤلفيها القدامى ورسوخ أقدامهم في تلك العلوم (وليس محققيها المعاصرين) .

ومن أجل حصر الأطاريح السعودية المبحوثة في مجال الاستشهاد المرجعي ، وحذف أطاريح التحقيق منها خلال الأعوام المذكورة آنفا واجهت هذه الدراسة صعوبات بسبب عدم وجود فهارس موحدة شاملة ، ولهذا استعانت هذه الدراسة بأعمال وببليوجرافيات سابقة متفرقة أهمها " دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية " في طبعته الثانية عام ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م الذي أصدره مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية " بالرياض لأنه أشمل ما أعد في هذا المجال ، ودراسة أيمن الغفيلي الميدانية المذكورة " الضبط الوراقي للأطروحات الجامعية في المملكة العربية السعودية ... " ، ثم الببليوجرافية الصادرة عن جامعة الإمام عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م تحت عنوان " دليل الرسائل الجامعية ١٣٨٩ - ١٤١٣هـ ، والببليوجرافية الصادرة عن جامعة أم القرى في طبعتها الثانية عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م بعنوان " دليل رسائل جامعة أم القرى إلى نهاية عام ١٤١٥هـ " ، وبعض الببليوجرافيات الصادرة عن وزارة التعليم العالي والمذكورة في هذه الدراسة .

وتوخياً للمزيد من التحديد والدقة التي تتطلبها الدراسة عمد الباحث إلى إعادة الحصر الببليوجرافي للأطاريح المبحوثة بشيء من الإضافة والتعديل في تلك الأعمال السابقة ، حيث تمت إعادة تصنيف بعض الأطاريح الواردة في تلك الأعمال تحت تصنيف

عام مثل الأطاريح التي أجازتها أقسام " الثقافة الإسلامية " في جامعتي الإمام وجامعة الملك سعود * ، حيث صنفت فيها تصنيفاً عاماً ، فقامت الدراسة بتصنيف تلك الأطاريح حسب المواضيع التي طرقتها مثل الفقه أو العقيدة أو الحديث ... الخ ، كما قامت بالشيء نفسه بالنسبة للأطاريح التي أجازها " قسم الدراسات العليا الإسلامية المسائية " بجامعة أم القرى والتي وردت بدون تصنيف ، إضافة إلى فصل الأطاريح المجازة من قبل " قسم الكتاب والسنة " والتي وردت مدمجة مع بعضها البعض ومن ثم تصنيفها إما في القرآن الكريم وعلومه أو السنة الشريفة وعلومها ، وأخيراً سحب أطاريح الاقتصاد الإسلامي وأطاريح السياسة الشرعية التي كانت مدرجة ضمن أطاريح الفقه في ببليوجرافيات جامعتي الإمام وأم القرى وتصنيفها حسب تخصصاتها .

أما فيما يتعلق بالتعرف على " أطاريح التحقيق " لحذفها من " أطاريح البحث " مجال الدراسة ، فقد استعان الباحث بصفة رئيسة بـ " كشاف المواد المحققة " في ببليوجرافية مركز الملك فيصل المذكورة واقتضى الأمر تفريغها وتبويبها ثم تصنيفها حسب المتغيرات المختلفة : نوع الأطروحة ، الجامعة المجيزة ، حقل التخصص ... الخ كما رجع أيضا إلى " كشاف الأعمال المحققة " في " دليل رسائل جامعة أم القرى إلى نهاية عام ١٤١٥هـ " في هذا الشأن .

ومن الجدول (٧ - ٤٠) يتضح ما يلي :

١ - عدد أطاريح دكتوراه البحث التي أجازتها الجامعات السعودية في علوم الدين الإسلامي وحتى العام ١٤١٣هـ/١٩٩٣م يبلغ ٤٧٨ أطروحه ، وهي التي ستتناولها الدراسة فيما يتصل بعملية الاستفادة منها عن طريق الاستشهادات المرجعية .

٢ - الأعداد والنسب المئوية الخاصة باطاريح التحقيق تظهر أن " ظاهرة " تحقيق الكتب ومن ثم منح درجة الدكتوراه أو الماجستير بناء عليها يتفاوت حجمها ويختلف من جامعة

---

* جامعة الملك سعود لم تجز إلا أطاريح ماجستير ، وقد أدرجت هنا لمعرفة عدد ونسبة " أطاريح التحقيق " في الجامعات السعودية .

لأخرى ، حيــث وصلت في أعلاها إلى ٤٦,٦٪ من مجموع أطاريح الدكتــوراه الـتي منحتها الجامعة الإسلامية خلال تلك الفترة ، تليــها في ذلك جامعة الإمام بنسبة ٤٠,١٪ ،

الجدول (٧ - ٤٠)

توزيع أطاريح الدكتوراه والماجستير في العلوم الإسلامية (أطاريح البحث وأطاريح التحقيق) حسب الجامعات السعودية التي أجازتها خلال الأعوام

١٣٩٢ - ١٤١٣هـ / ١٩٧٢ - ١٩٩٣م

	أطاريح الدكتوراه					أطاريح الماجستير					أطاريح الدكتوراه والماجستير معا				
الجامعة	العدد الكل	أطاريح البحث	٪	أطاريح التحقيق	٪	العدد الكلي	أطاريح البحث	٪	أطاريح التحقيق	٪	العدد الكلي	أطاريح البحث	٪	أطاريح التحقيق	٪
جامعة الإمام	٣٠٢	١٨١	٥٩,٩	١٢١	٤٠,١	١١١٦	٩٠٤	٨١	٢١٢	١٩	١٤١٨	١٠٨٥	٧٦,٥	٣٣٣	٢٣,٥
جامعة أم القرى	٢٧٨	١٦٧	٦٠,١	١١١	٣٩,٩	٦٥٢	٥٢٢	٨٠,١	٢١٢	١٩,٩	٩٣٠	٦٨٩	٧٤,١	٢٤١	٢٥,٩
الجامعة الإسلامية	٢٢٣	١١٩	٥٣,٤	١٠٤	٤٦,٦	٣٤٥	٢١٧	٦٢,٩	١٢٨	٣٧,١	٥٦٨	٣٣٦	٥٩,٢	٢٣٢	٤٠,٨
كليات البنات (الرئاسة العامة)	١٤	١١	٧٨,٦	٣	٢١,٤	٧٨	٦٦	٨٤,٦	١٢	١٥,٤	٩٢	٧٧	٨٣,٧	١٥	١٦,٣
ج الملك سعود	-	-	-	-	-	٥٠	٣٩	٧٨	١١	٢٢	٥٠	٣٩	٧٨	١١	٢٢
المجموع	٨١٧	٤٧٨	٥٨,٥	٣٣٩	٤١,٥	٢٢٤١	١٧٤٨	٧٨	٤٩٣	٢٢	٣٠٥٨	٢٢٢٦	٧٢,٨	٨٣٢	٪٢٧,٢

فجامعة أم القرى بنسبة ٣٩,٩٪ ، ثم كليات الرئاسة العامة لتعليم البنات بنسـبة ٢١,٤٪ ، كما بلغت النسبة المئوية لعدد أطاريح دكتــوراه التحقيق في كافــة جامعــات المملكــة ٤١,٥٪ ، وهو رقم بأي مقياس يعد كبيراً ، أما فيما يتعلق بأطاريح الماجستير فتقل النسب المئوية لأطاريح التحقيق عنها كثيراً في أطاريح الدكتوراه ولا تتجاوز ٢٢٪ من مجموع عدد أطاريح الماجستير التي منحتها كافة الجامعات السعودية؛ ربما لأن طلبة الماجستير ما زالــوا "طريي العود " علمياً مقارنة بطلبة الدكتوراه على عملية التحقيق وما تتطلبه مــن خلفيــة علمية واستعداد خاص ، وبلغت النسبة المئوية لكافة أطاريح الدكتوراه والماجستير المحققــة ٢٧,٢٪ ، من مجموع الأطاريح المجازة خلال الفترة المذكورة .

تصنيف علوم الدين الإسلامي :

نظراً للاجتهادات المختلفة في تصنيف علوم الدين الإسلامي ، فقد حددت في هـذه الدراسة بناء على المواضيع التي طرقتها ، وكما ذكر سابقا إلى :

- القرآن الكريم وعلومه (ويدخل في ذلك التفسير)
- السنة الشريفة وعلومها .
- العقيدة (وتشمل المذاهب القديمة والمعاصرة والتصوف) .
- الفقه وأصوله .
- الاقتصاد الإسلامي .
- الدعوة والإعلام الإسلامي .
- السياسة الشرعية .
- الأعمال العامة .

الجدول (٧ - ٤١)

توزيع أطاريح* الدكتوراه المبحوثة في علوم الدين الإسلامي حسب الجامعات السعودية التي أجازتها وحسب التخصصات خلال الأعوام ١٣٩٢ - ١٤١٣هـ / ١٩٧٢ - ١٩٩٣م

التخصص / الجامعة	القرآن وعلومه	السنة وعلومها	العقيدة	الفقه وأصوله	الاقتصاد الإسلامي	الدعوة	السياسة الشرعية	الأعمال العامة	المجموع
جامعة الإمام	١٤	١١	١٩	٩٦	٦	٣	٢٤	٨	١٨١
جامعة أم القرى	١٤	٤١	٣٠	٥٨	٢٢	-	٢	-	١٦٧
الجامعة الإسلامية	١٥	١٥	٢٢	٤٥	-	٢٢	-	-	١١٩
كليات البنات (الرئاسة العامة)	٣	٢	١	٥	-	-	-	-	١١
المجموع	٤٦	٦٩	٧٢	٢٠٤	٢٨	٢٥	٢٦	٨	٤٧٨

* أطاريح البحث فقط دون أطاريح التحقيق .

من الجدول (٧ - ٤١) يتضح أن أطاريح الدكتوراه في علوم الدين الإسلامي التي ستتعرف الدراسة على مدى الاستشهاد المرجعي بها والبالغ عددها ٤٧٨ أطروحه بحث ؛ محصورة بالجامعات السعودية التي تمنح الدكتوراه في تلك العلوم ، وهي جامعة الإمام بـ ١٨١ أطروحة ، فجامعة أم القرى بـ ١٦٧ ، فالجامعة الإسلامية بـ ١١٩ ، وأخيراً وبفارق كبير كليات الرئاسة العامة لمدارس البنات بـ ١١ أطروحة ، أما حقولها فقد جاء الفقه وأصوله في المرتبة الأولى عدديا بـ ٢٠٤ أطروحة ، يليه بفارق كبير العقيدة بـ ٧٢ أطروحة ، فالسنة وعلومها بـ ٦٩ أطروحة ، فالقرآن الكريم وعلومه بـ ٤٦ أطروحة ، فالاقتصاد الإسلامي بـ ٢٨ ، فالسياسة الشرعية بـ ٢٦ ، فالدعوة والإعلام الإسلامي بـ ٢٥ ، فالأعمال العامة في الإسلام بـ ٨ أطاريح .

تحديد الأوعية المستشهدة بالأطاريح المبحوثة :

للتحقق من مدى الاستفادة من أطاريح الدكتوراه المبحوثة عن طريق الاستشهادات المرجعية ، تم حصر الأوعية التي يحتمل وجود تلك الاستشهادات المرجعية فيها ، ومن ثم مسحها ، وهي على العموم محدودة بسبب الصعوبة النسبية في الوصول إلى الأطاريح ؛ ناهيك عن الحصول عليها ، إضافة إلى قلة ما ينشر منها ، وهي :

١ - كافة أطاريح البحث الجامعية (ماجستير - دكتوراه) المجازة من قبل الجامعات السعودية في علوم الدين الإسلامي خلال الأعوام ١٣٩٢ - ١٤١٦هـ / ١٩٧٢ - ١٩٩٦م ، ويستثنى منها الأطاريح التي أجازتها كليات الرئاسة العامة لتعليم البنات ، لأن الباحث لا يستطيع الوصول إلى مكتباتها التي تحوي تلك الأطاريح ، إضافة إلى عدم وجود معظمها لدى مكتبة الملك فهد الوطنية لأن نظام الإيداع فيها لم يطبق إلا عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، وهذه الأطاريح لا تمثل على أي حال إلا نسبة بسيطة من المجموع العام لتلك الأطاريح لا تتجاوز ٣,٣٪ منها ، والجدول (٧-٤٢) يحدد تلك الأطاريح بمتغيراتها المختلفة .

الجدول (٧ – ٤٢)

توزيع اطاريح* الدكتوراه والماجستير التي مُسحت بحثاً عن الاستشهادات المرجعية بالأطاريح المبحوثة حسب الجامعات والتخصصات خلال الأعوام ١٣٩٢ – ١٤١٦هـ / ١٩٧٢ – ١٩٩٦م

نوع الأطروحة / الجامعة المجيزة	ماجستير	دكتوراه	المجموع	التخصصات	
جامعة الإمام	٩٣٣	٢٣٠	١١٦٣	القرآن وعلومه	١٩٦
				السنة وعلومها	٤٣٩
جامعة أم القرى	٥٨٠	٢١٥	٧٩٥	العقيدة	٤٠٠
				الفقه وأصوله	١١٠٥
الجامعة الإسلامية	٢٦٠	١٥٠	٤١٠	الاقتصاد الإسلامي	٩٤
				الدعوة	٩٠
جامعة الملك سعود	٥٧	–	٥٧	السياسة الشرعية	٧٠
				الأعمال العامة	٣١
المجموع	١٨٣٠	٥٩٥	٢٤٢٥	المجموع	٢٤٢٥

ومن الجدول (٧ – ٤٢) يتضح أن عدد أطاريح البحث الممسوحة من ماجستير ودكتوراه للتحقق من مدى استشهادها بالأطاريح المبحوثة بلغ ٢٤٢٥ أطروحة ، وقد اتخذ الباحث عملية طريقة عملية وواقعية في حصرها وهو تسجيل كافة أطاريح البحث التي وجدها على رفوف مكتبات الجامعات المجيزة لها ومن ثم مسحها ، لأنها إذا لم توجد في تلك المكتبات فلن توجد في جهة أخرى بما فيها مكتبة الملك فهد الوطنية التي لم تطبق كما ذكر نظام الإبداع إلا عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، كما يتضح من الجدول السابق أن ترتيب الجامعات المجيزة حسب أعداد تلك الأطاريح يعكس إنتاجيتها في هذا المجال ، إذ احتلت جامعة الإمام المرتبة الأولى في عدد الأطاريح بـ ١١٦٣ أطروحة ، تليها بفارق جامعة أم

* أطاريح البحث فقط دون أطاريح التحقيق .

القرى بـ ٧٩٥ أطروحة ، فالجامعة الإسلامية بـ ٤١٠ أطروحة ، وأخيراً وبفارق كبير جامعة الملك سعود بـ ٥٧ أطروحة ماجستير فقط (لأنها لا تمنح الدكتوراه في تلك العلوم)،أما نوعية تلك الأطاريح فكانت ١٨٣٠ أطروحة ماجستير ، و ٥٩٥ أطروحة دكتوراه ، ويظهر الجدول المذكور أن الفقه وأصوله احتل المرتبة الأولى عددياً بـ ١١٠٥ أطروحة ، يليه السنة وعلومها بـ ٤٣٩ ، فالعقيدة بـ ٤٠٠ ، فالقرآن وعلومه بـ ١٩٦ ، فالاقتصاد الإسلامي بـ ٩٤ ، فالدعوة والإعلام الإسلامي بـ ٩٠ ، فالسياسة الشرعية بـ ٧٠ ، وأخيراً الأعمال العامة بـ ٣١ أطروحة .

٢ ـ الدوريات الجامعية السعودية سواء في علوم الدين الإسلامي أو في الحقول ذات الصلة مثل الحقول التربوية أو التاريخية أو الإدارية أو ما إليها خلال الأعوام ١٣٩٢ ـ ١٤١٦هـ / ١٩٧٢/ ١٩٩٦م .

٣ ـ الدوريات الإسلامية المتخصصة التي تصدر في المملكة العربية السعودية خلال الأعوام ١٣٩٢ ـ ١٤١٦هـ / ١٩٧٢ ـ ١٩٩٦م .

ومن أجل حصر تلك الدوريات استعانت الدراسة بـ " دليل الدوريات السعودية " الذي أصدرته مكتبه الملك فهد الوطنية عام ١٩٩٦/١٤١٧ ، كما استعانت بالأدوات الببليوجرافية التي أصدرتها الجامعات السعودية بهذا الشأن ، أو بفهارسها البطاقية ، أو المحسبة ، وقد شمل المسح كافة الدوريات سواء المستمرة في الصدور أو المحتجبة .

طريقة المسح والتحقق من وجود الاستشهادات المرجعية :

تمت عملية المسح والتحقق من وجود الاستشهادات المرجعية في الأطاريح عن طريق مراجعة " قائمة المصادر " أو ما يرادفها من مسميات الموجودة في آخر كل أطروحة والتي يحرص أصحابها بدون استثناء على توثيق الأطاريح التي رجعوا إليها فيها ، أما بالنسبة للدوريات فالأمر يختلف إذ لا توجد " قائمة مصادر " في نهاية كل مقال دائماً ، بل يكتفي أحياناً بالهوامش المصاحبة للمتن في آخر الصفحة لتوثيق الأطاريح المستشهد بها ، وأحياناً تكون الإشارة إليها في المتن فقط .

وعلى أي حال فأي دلالة على الاستفادة من الأطاريح المبحوثة في الدوريات التي تم مسحها سواء كان ذلك عن طريق الاستشهاد الصريح أو الضمني أو الإشارة إليها في أي موضوع أو مكان ما يجري تسجيلها ، باستثناء المراجعات Reviews لها في الدوريات، لأنها نوع من البث لها Dissemination وليست من أنواع الاستفادة ولهذا استبعدت .

أما من الناحية الإحصائية للاستشهادات ، فإن المقصود بها في هذه الدراسة عدد الأعمال المستشهدة (بكسر الهاء) بالأطاريح المبحوثة سواء كانت تلك الأعمال أطاريح أو مقالات ، وبناءً على ذلك ؛ إذا استشهدت أطروحة أو مقالة بأطروحة فإنه يعد استشهاداً واحداً فقط بصرف النظر عن عدد مرات الاستشهاد بها في تلك الأطروحة أو المقالة ، ولذلك فإن عدد الأعمال المستشهِدة في هذه الدراسة مرادف لكلمة عدد الاستشهادات المرجعية .

نتائج المسح :

أخذت عملية المسح للأطاريح ومقالات الدوريات الجامعية المحتمل استشهادها بالأطاريح المبحوثة وقتاً ليس بالقصير نظراً لعدم وجود معظمها إلا في الجامعات السعودية التي أصدرتها ، مما اقتضى السفر عدة مرات إلى تلك الجامعات والمكوث أحياناً أوقاتاً طويلة فيها بسبب الدوام المحدود والقيود التي تضعها بعض الجامعات في سبيل الوصول إلى مجموعات الأطاريح فيها .

وقبل الإجابة على السؤال السابق ذكره لابد من توضيح يقتضيه التحديد ومجال الدراسة وهو أن خصائص الاستشهادات المرجعية بالأطاريح المبحوثة ستقتصر فقط على ما له صلة بها ، بصرف النظر عن الأعمال الأخرى المستشهَد بها أيضاً في الأعمال الممسوحة ، كما أن معظم تلك الخصائص ستتعلق باستشهاد الأطاريح بالأطاريح ،

وذلك لأن الأطاريح (دون الدوريات) هي التي تمت معظم الاستشـــهادات المرجعيـــة بالأطاريح المبحوثة عن طريقها .

حجم الاستشهادات وأنواع الأعمال المستشهدة :

يتبين من الجدول (٧ - ٤٣) والشكل (٧ - ٣) ما يلي :

الجدول (٧ - ٤٣)

حجم الاستشهادات المرجعية بالأطاريح المبحوثة وأنواع الأعمال المستشهدة بها

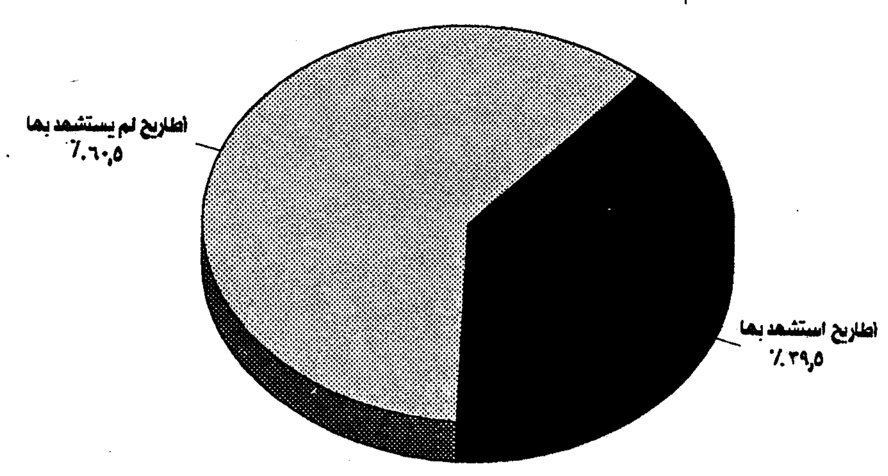
الاطاريح المبحوثة	الاطاريح المستشهد بها	٪	الاطاريح غير المستشهد بها	٪
٤٧٨	١٨٩	٣٩,٥	٢٨٩	٦٠,٥

الأعمال المستشهدة بالأطاريح المبحوثة

أطاريح دكتوراه		أطاريح ماجستير		مقالات دوريات		المجموع
العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
١٣٠	٣٤,٣	٢٢٤	٥٩,١	٢٥	٦,٦	٣٧٩

الشكل (٧ - ٣)

حجم الاستشهادات المرجعية بالأطاريح المبحوثة



أ - تم الاستشهاد بـ ١٨٩ أطروحة تمثل ٣٩,٥٪ من مجموع الأطاريح المبحوثة البالغ عددها ٤٧٨ ، أما باقي الأطاريح والبالغ عددها ٢٨٩ أطروحة تمثل ٦٠,٥٪ منها فلم يتم الاستشهاد به ، والنسبة تبدو منخفضة إلى حد ما ، إضافة إلى أنه بعد مراجعه الجدول (٧-٤٣) يتضح أن ٩٣,٤٪ من تلك الأعمال المستشهدة كانت أطاريح لطلبة دراسات عليا ، وهو أمر شبه إلزامي لهم ، من أجل مراجعة الدراسات السابقة فيها والاستفادة منها معلوماتياً أو منهجياً أو ببليوجرافياً أو لتفادي التكرار ، ومن المؤسف أن لا يجد الباحث دراسة سابقة عن استشهاد الأطاريح بالأطاريح للمقارنة بينها وبين نتائج هذه الدراسة إلا في دراسة بريس عام ١٩٧٥م ضمن أوعية معلومات أخرى ، ولكنها لم تورد عدد أو نسبة الأطاريح المستشهَد بها بل كان اهتمامها مقتصراً على إحصاء الاستشهادات المرجعية عددياً حتى لو تكرر الاستشهاد بالأطروحة مراراً في الأطروحة المستشهِدة[٣٠] .

وعلى الرغم من أن الجدول (٧-٤٣) يظهر أن أطاريح الماجستير كانت أكثر عدداً ونسبة من أطاريح الدكتوراه في الاستشهاد بالأطاريح المبحوثة إذ بلغ لدى الأولى ٢٢٤ أطروحة تمثل ٥٩,١٪ من مجموع الأعمال المستشهدة ، ولدى الثانية ١٣٠ أطروحة تمثل ٣٤,٣٪ منها ، إلا أنه بمراجعه الجدول (٧ - ٤٢) والذي يظهر أن عدد أطاريح الماجستير الممسوحة بحثاً عن الاستشهادات المرجعية فيها كان ١٨٣٠ أطروحة ، وأن عدد أطاريح الدكتوراه الممسوحة كان ٥٩٥ أطروحة ، يتضح أن نسبة استشهاد أطاريح الدكتوراه بالنسبة لما مسح منها كان ٢١,٨٪ من مجموع أطاريح الدكتوراه الممسوحة ، بينما نسبة أطاريح الماجستير ١٣,٢٪ ، أي أن أطاريح الدكتوراه كانت نسبة استشهادها بالأطاريح المبحوثة أعلى مما هو لدى أطاريح الماجستير ، وهي نتيجة متوقعة لأن أطروحة الدكتوراه عادةً - أعمق وأشمل - وتحاول أن تستفيد بأكبر عدد ممكن من المصادر ذات الصلة بالمواضيع التي تطرقها .

ب - كان نصيب مقالات الدوريات من الاستشهادات المرجعية بالأطاريح المبحوثة قليلاً ولم يتجاوز ٦,٦٪ منها ، وردت من خلال ٢٥ مقالاً ، ومن أجل الدقة فإنه لم يستشهد في تلك المقالات إلا بـ ١٦ أطروحة فقط من الأطاريح المبحوثة لأنه تكرر الاستشهاد

بعض الأطاريح في بعضها ، ولهذا فلا يمثل هذا العدد إلا نسبة ضئيلة لا تتعدى ٣,٣٪ من الأطاريح المبحوثة .

وعموماً ، فإن نتائج الاستشهادات بالأطاريح الواردة في مقالات الدوريات في هذه الدراسة هي التي يمكن مقارنتها إحصائياً بنتائج الاستشهادات بالأطاريح في الدراسات السابقة لأن تلك الدراسات لم تحص إلا الاستشهادات الواردة في الأدبيات المنشورة وبالأخص مقالات الدوريات . ومع أنه يجب توخي الحذر عند المقارنة لأن الدراسات السابقة لم تتعرض إلا لنتائج الاستشهادات بالأطاريح في المجالات العلمية والاجتماعية ، و لم يتعرض أي منها لأطاريح في مجال العلوم الإنسانية كما هو الحاصل في هذه الدراسة ، إضافة إلى أن دراسات سابقة أظهرت عموماً أن الأطاريح في المجالات العلمية يستشهد بها أكثر وأسرع من غيرها قبل فقدان قيمتها العلمية نظراً لسرعة التغير والتطور في هذه المجالات ، يليها في ذلك الأطاريح في العلوم الاجتماعية ، ثم العلوم الإنسانية ، إلا أنه يجب القول أن نسبة ٣,٣٪ نسبة ضئيلة بأي مقياس ، ولا يكاد يقترب منها إلا نتيجة دراسة ريزج وكلجور عام ١٩٦٤م الخاصة بالاستفادة من الأطاريح الطبية عن طريق الاستشهادات المرجعية والتي لم تتجاوز ١,٦٪ منها ولكن السبب في تدني هذه النسبة له ما يبرره لأن معظم الأطاريح المبحوثة قديمة يعود تاريخ معظمها إلى ما قبل سبعين عاما من إعداد الدراسة وبلغات مختلفة ، وفي حقل من أسرع الحقول تطوراً[٣١] ، أما نتائج الاستشهادات المرجعية بالأطاريح في الدراسات السابقة الأخرى وفي حقول مختلفة فهناك فارق كبير بينها وبين نتائج هذه الدراسة ، إذ بلغت في دراسة بوير عام ١٩٧٢م ٤٦,٣٪ من الأطاريح المبحوثة علماً بأن ٢٢,١٪ منها كان استشهادا ذاتياً ، وعلى اختلاف في نِسَب الأربعة حقول التي اختارها صاحب الدراسة إذ بلغت أعلاها في حقل الهندسة الكيميائية بنسبة ٧١,٦٪ ، فالكيمياء نسبة ٥٢,٨٪ ، فالنبات بنسبة ٣٧,٣٪ ،وأخيراً علم النفس بنسبة ٣١,٥٪[٣٢] ، أما دراسة يولز عام ١٩٧٣م في علم الاجتماع فلم تتجاوز نسبة الاستشهاد ١٣,١٪ منها علماً بان الاستشهادات الذاتية قد بلغت ٤٤,٣٪ منها[٣٣] ، وفي دراسة أوكنر عام ١٩٧٨م في علم

المكتبات وصلت النتيجة إلى ٢٥,٩٪[٣٤] ، وفي دراسة هاشم سيد عام ١٩٩٥م في حقول الزراعة بلغت ٤٣,٩٧٪ منها [٣٥] .

وكما يجب الحذر في المقارنة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة كما ذكر سابقاً ، فإنه يجب أيضاً عدم الاندفاع في تقبل نتائج تلك الدراسات السابقة عند المقارنة بين بعضها البعض بسبب الاختلاف فيما بينها في الأساليب والطرق في حصر الاستشهادات المرجعية إذ لجأ بعضها إلى كشافات الاستشهادات ، وبعضها للعد المباشر ، كما أن منها ما اقتصر في مسح الدوريات بحثاً عن الاستشهادات المرجعية على دوريتين فقط في الحقل المبحوث كما فعل يولز ، أو الإفراط في إدراج أوعية مختلفة بجانب مقالات الدوريات ، مثل المراجعات Reviews والمستخلصات والتقارير والببليوجرافيات ... وغيرها واحتسابها استشهادات مرجعية مع أن بعضها يعد بثاً للأطاريح فقط ولا يدخل تحت مجالات الاستفادة كما فعلت دراسة أوكنر .

ويثير ضآلة حجم استشهادات الدوريات بأطاريح الدكتوراه في هذه الدراسة والذي لم يزد عن ١٦ أطروحة فقط من بين ٤٧٨ أطروحة مبحوثة سؤالاً عن السبب في ذلك ، وهل يعود إلى محدودية القيمة العلمية لأطروحة الدكتوراه أم إلى عوامل أخرى ، وللإجابة على هذا السؤال لابد من الإشارة أولاً إلى أن الباحثين الذين ينشرون إنتاجهم في الدوريات ليس عليهم ضغوط فيما يتعلق بضرورة الرجوع إلى أطاريح الدكتوراه والاستفادة منها مصدراً من مصادر المعلومات ، ولكن على الرغم من ذلك فإن الباحث يميل إلى عزو السبب في ضآلة الاستشهادات بها في مقالات الدوريات إلى عوامل أخرى لا دخل للقيمة العلمية فيها وأهم هذه العوامل عدم نشرها أو عدم إتاحتها وتسهيل سبل الوصول إليها للباحثين،أو عدم اكتمال ضبطها الببليوجرافي ، لأنه عند مراجعة أسماء أصحاب تلك المقالات تبين أن معظمهم إما مدرسون في الجامعات المجيزة للأطاريح المستشهَد بها أو باحثون في مراكز البحوث التابعة لها بحيث يسهل عليهم الوصول إليها والاستفادة منها أخذاً في الحسبان قلة ما ينشر منها ، والاستثناء الوحيد في ذلك باحثان من خارج المملكة أحدهما أستاذ في جامعة الكويت والآخر في جامعة قطر استشهدا

بأطروحة من الأطاريح التي أجازتها جامعة أم القرى ، (إما لأن تلك الأطروحة منشورة ، أو حصلا عليها بسبب العلاقة التي تربطهما ببعض أعضاء هيئة التدريس فيها لأنهما عضوان في " مجمع الفقه الإسلامي " بجدة وهناك من أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى من هم أعضاء في ذلك المجمع) ، وبمعنى آخر فإن الأطاريح المبحوثة البالغ عددها ٤٧٨ أطروحة لو كان نشر عدد منها أو أتيح الوصول إليها لباحثين آخرين يعملون بعيداً عن الجامعات التي أجازتها وتحتفظ بها (وهو غير حاصل في الحالتين) لكان من المتوقع ارتفاع عدد ونسبة المستشهدين بها .

وعند الانتقال إلى موضوع آخر يخص تلك المقالات المستشهدة بالأطاريح ، يتبين من الجدول (٧ - ٤٤) أن الدوريات التي نشرت فيها كانت سبع دوريات ، أربع منها

الجدول (٧ - ٤٤)

الدوريات التي نشرت فيها المقالات المستشهدة بالأطاريح المبحوثة

عنوان الدورية ومكان نشرها		الصدور	جامعية	غير جامعية	عدد المقالات
مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية		مستمرة	×		٢
بحوث ودراسات في الدعوة والإعلام (جامعة الإمام)		محتجبة	×		١
مجلة جامعة الملك عبد العزيز / الاقتصاد الإسلامي		مستمرة	×		٢
مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي (جامعة الملك عبد العزيز بجدة)		محتجبة	×		١
مجلة البحوث الفقهية المعاصرة (الرياض)		مستمرة		×	٩
مجلة مجمع الفقه الإسلامي (جدة)		مستمرة		×	٦
مجلة البحوث الإسلامية (الرياض)		مستمرة		×	٤
المجموع	٧	-	٤	٣	٢٥

دوريات جامعية اثنتان منهما مستمرتان في الصدور واثنتان محتجبتان ، واثنتان منهما تنشران من قبل جامعة الإمام ، واثنتان من قبل جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، أما الثلاث دوريات الباقيات فهي دوريات متخصصة (غير جامعية) ، ويلاحظ أن الأخيرة قد نشرت ١٩ من تلك المقالات وبنسبة ٧٦٪ منها ، بينما الجامعية نشرت ٦ مقالات تمثل ٢٤٪ منها فقط .

مواضع التوثيق للأطاريح المستشهَد بها :

في استشهاد الأطاريح بالأطاريح ، توثق الأطاريح المستشهَد بها عادة في الهوامش المصاحبة للمتن بشكل مختصر ثم توثق في آخر الأطروحة بشكل مفصل في " قائمة المصادر " أو ما إليها من مسميات ، والأخيرة هي ما ستتطرق إليه الدراسة ، أما في الدوريات فقد يكون الأمر نفسه ، وقد يكتفي بالهوامش المصاحبة للمتن عن " قائمة المصادر " أو يكتفي بالثانية عن الأولى .

تختلف المواضع التي توثق فيها الأطاريح المستشهَد بها في " قائمة المصادر " ، فقد يُعْثَر عليها ضمن قائمة هجائية موحدة تشمل كافة الأوعية المستشهد بها وغالباً ما تكون تلك القائمة مرتبة حسب العناوين وليس المؤلفين ، وأحياناً تقسم " قائمة المصادر " حسب أوعية المعلومات ، أو حسب المواضيع ، أو حسب اللغات ، أو غير ذلك ، فتوثق الأطاريح تحت أحد هذه العناوين :

الرسائل ، الرسائل الجامعية ، الرسائل العلمية ، الرسائل والمجلات العلمية ، الرسائل والبحوث ، الرسائل والبحوث غير المطبوعة ، الرسائل والبجوث والمقالات ، المخطوطات ، المخطوطات والرسائل الجامعية ، مراجع حديثة ، المراجع العربية .

قائمة المصادر :

ترد " قائمة المصادر " أو " قائمة المراجع " في آخر الأطاريح أو المقالات المستشهِدة تحت صيغ مختلفة ولكن معظمها يتضمن كلمة " مصادر " أو " مراجع " وتلك الصيغ هي : قائمة المصادر ، قائمة المراجع ، قائمة المصادر والمراجع (تكون الأولى للمواد القديمة والثانية للحديثة) ، مصادر ومراجع (بالتنكير) ، أهم المصادر ، أهم

المراجع ، أبرز المصادر ، أبرز المراجع ، فهرس (أو فهرست) المراجع ، فهرس (أو فهرست المصادر) ، دليل المراجع ، ثبت بالمصادر ، ثبت بالمراجع ، التذييلات ، الإحالات ، المراجع والهوامش ، جريدة المراجع ، ملحق المراجع ، من مصادر الرسالة ، من مراجع الرسالة ، المراجع والملحقات ، مسرد المراجع ، مصادر التخريج أو الحواشي أو الهوامش (وهذا في مقالات الدوريات فقط) ، وقد يرد العنوان أحياناً على هيئة جملة مثل : " رجعنا في هذه الدراسة (أو البحث) إلى المصادر الآتية .

سوء التوثيق أو نقصه للأطاريح المستشهَد بها :

وجد الباحث شيئاً من سوء التوثيق أو نقصه في حوالي ٢٣٪ من الأطاريح والمقالات المستشهِدة بالأطاريح ، وبخاصة القديمة منها ، ويبقى أكثرها متمثلاً في عدم ذكر تاريخ الأطاريح المستشهَد بها ، ثم ما يأتي :

- التصرف في عنوان الأطروحة زيادة أو نقصاناً أو تقديماً أو تأخيراً أو اختصاراً (وأحياناً يكون اختصاراً مخلاً) .
- عدم الدقة في إيراد اسم صاحب الأطروحة .
- عدم إيراد البيانات البيليوجرافية الضرورية فيكتفي في التوثيق بكلمة : رسالة علمية ، أو رسالة جامعية ، أو رسالة دكتوراه فقط .
- عدم ذكر الجامعة المجيزة للأطروحة .
- عدم ذكر اسم صاحب الأطروحة ، والاقتصار على إيراد عنوانها .
- الخطأ في تاريخ الأطروحة .
- الخطأ في عزو الأطروحة للجامعة المجيزة .
- الخطأ في تحديد نوعية الأطروحة ، وهل هي أطروحة دكتوراه ، أو ماجستير ، أو بحث مكمل للماجستير .

إقحام المجاملة في التوثيق :

تستخدم أحياناً بعض عبارات المجاملة عند توثيق الأطايح المستشهَد بها ، وهذا موجود في أكثره في الأطاريح القديمة أو مقالات الدوريات ، ومن أمثلته :

رسالة دكتوراه للدكتور .... حفظه الله ، رسالة دكتوراه لأستاذنا ، رسالة دكتوراه لصديقنا ، رسالة دكتوراه لأخينا ، رسالة دكتوراه لفضيلة الشيخ .... ، رسالة دكتوراه لمعالي الأستاذ الدكتور .... ، رسالة دكتوراه لـ .... رئيس قسم .... وغيرها .

تكرار الاستشهادات المرجعية بالأطاريح :

يقصد بالتكرار في هذه الدراسة استشهاد أكثر من عمل بالأطروحة الواحدة ، وليس تكرار الاستشهادات المرجعية بالأطروحة في العمل الواحد . ويعكس – في الغالب – تكرار الاستشهاد بالأطروحة في أكثر من عمل مدى أهميتها وقيمتها العلمية ، ولكن في المقابل يقلل من العدد الكلي للأطاريح المستشهد بها ، والجدول (٧–٤٥) يكشف مدى تكرار الاستشهادات بالأطاريح في هذه الدراسة ، ويظهر ما يلي :

- ٥٥,٦٪ من الأطاريح المستشهَد بها ، لم يستشهَد بها إلا مرة واحدة .

- ٤٤,٤٪ منها تم الاستشهاد بها أكثر من مرة،وتراوح ذلك بين مرتين وبين ٥٢ مرة في حده الأعلى لأطروحة واحدة .

- بلغ معدل عدد الأعمال المستشهِدة بالأطروحة الواحدة ٣,٠٥ عمل معظمها أطاريح كما سبق ذكره والقليل جدا منها مقالات دوريات ، وهو معدل يعد مرتفعاً عند مقارنته بنتائج الدراسات السابقة في هذا الصدد كما سيأتي ، ولكن له سلبياته كما ذكر إذ كلما تكرر الاستشهاد بأطاريح معينة كلما قلت فرص الاستشهاد بأطاريح أخرى .

الجدول (٧ -٤٥)

تكرار الاستشهادات المرجعية بالأطاريح

عدد مرات الاستشهاد	عدد الاطاريح	٪	عدد الاعمال المستشهدة	معدل عدد الاعمال المستشهدة بالاطروحة الواحدة
١	١٠٥	٥٥,٦	١٠٥	
٢	٣٥	١٨,٥	٧٠	
٣	١٣	٦,٩	٣٩	
٤	٩	٤,٨	٣٦	٣,٠٥
٥	٨	٤,٢	٤٠	
٦	٥	٢,٦	٣٠	
٧	٢	١	١٤	
٨	٣	١,٩	٢٤	
٩	١	٠,٥	٩	
١٨	٢	١	٣٦	
٢٣	٢	١	٤٦	
٢٥	٢	١	٥٠	
٢٦	١	٠,٥	٢٦	
٥٢	١	٠,٥	٥٢	
المجموع	١٨٩	٪١٠٠	٥٧٧	

- على الرغم من صعوبة مقارنة نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بتكرار الاستشهادات بالأطاريح بنتائج الدراسات في هذا الصدد لأن تلك الدراسات تتعلق باستشهاد الدوريات بالأطاريح وليس باستشهاد الأطاريح بالأطاريح كما تمثله معظم الأعمال المستشهِدة في هذه الدراسة ؛ لكن لا بأس من إيرادها لإعطاء مقارنة أولية عن هذه العملية ، حيث بلغت النسبة المئوية للأطاريح المستشهَد بها أكثر من مرة ٤٧,٨٪ في دراسة أوكنر ، وبمعدل استشهاد قدرة ٢,٥ للأطروحة الواحدة[٣٦] ، بينما بلغت في دراسة هاشم سيد ١٢,٩٪ منها وبمعدل قدره ١,٢ للأطروحة الواحدة[٣٧] .

وللتعرف على الأطاريح الأثنتي عشرة المستشهَد بها أكثر من غيرها في هذه الدراسة أعد الجدول (٧-٤٦) الذي يكشف ما يلي :

- ٩ أطاريح منها تمثل ٧٥٪ منها منشورة إما من قبل الجامعات المجيزة أو أصحابها ، بل أن بعضها طبع أكثر من مرة كما في أطروحة " رفع الحرج ... " مثلا ، أما الثلاث الباقية التي لم تنشر فكانت معظم الاستشهادات بها من قبل الأطاريح المجازة من الجامعة نفسها التي أجازت تلك الأطاريح ، أو لوجود نسخة منها خارج الجامعة المجيزة كما في أطروحة " الحرية الاقتصادية ... " والتي وصلت نسخة منها بطريقة ما إلى مكتبة جامعة الإمام فأسفرت عن استشهاد أربع أطاريح بها من تلك الجامعة ، وهذا يؤيد ما ذهبت إليه هذه الدراسة وهو أن قلة الاستشهاد بالأطاريح عموماً لا يعود إلى تواضع قيمتها العلمية ولكن لعدم إتاحتها للمستفيدين سواء على هيئتها الأصلية أو المنشورة .
- الأطاريح المذكورة أجازتها جامعتان هما جامعة أم القرى بعشر أطاريح نسبتها ٨٣,٣٪ منها ، وجامعة الإمام بأطروحتين نسبتهما ١٦,٧٪ ، أما الجامعة الإسلامية وهي الثالثة بين الجامعات السعودية في إجازة أطاريح دكتوراه علوم الدين الإسلامي كما مر سابقاً فلم يكن من بينها أطروحة منها ، وكذلك كليات الرئاسة العامة لتعليم البنات التي لم يكن من المستغرب عدم وجود أطروحة من أطاريح الدكتوراه فيها ضمنها نظراً لعدم إمكانية الوصول إلى مكتباتها التي تحفظها من قبل طلبة الدراسات العليا والباحثين الذكور ، ولمحدودية عدد الأطاريح التي أجازتها في هذا المجال وخلال الفترة المبحوثة والتي لم تتجاوز ١١ أطروحة بحث .

الجدول (٧ – ٤٦)

الأطاريح الاثنتا عشرة* المستشهد بها أكثر من غيرها

الترتيب	صاحب الأطروحة	عنوان** الأطروحة	تاريخها	الجامعة المجيزة	التخصص	النشر	عدد الأعمال المستشهدة بها
١	صالح بن عبد الله بن حميد	رفع الحرج في الشريعة الإسلامية: ضوابطه وتطبيقاته	١٤٠٢هـ	أم القرى	أصول فقه	منشورة	٥٢
٢	صالح بن زابن المرزوقي البقمي	شركة المساهمة في النظام السعودي	١٤٠٣	أم القرى	اقتصاد إسلامي	منشورة	٢٦
٣	عبد العزيز بن عبد الله الحميدي	تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة	١٤٠١	أم القرى	القرآن وعلومه	منشورة	٢٥
٣ مكرر	رويعي بن راجح الرحيلي	فقه*** عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الجنايات وأحكامها ...	١٣٩٩	أم القرى	فقه	منشورة	٢٥
٥	شرف بن علي الشريف	الإجارة الواردة على عمل الإنسان : دراسة مقارنة	١٣٩٧	أم القرى	فقه	منشورة	٢٣
٥ مكرر	عبد الله مصلح الثمالي	الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام	١٤٠٥	أم القرى	اقتصاد إسلامي	غير منشورة	٢٣
٧	أحمد بن ناصر الحمد	ابن حزم وموقفه من الإلهيات	١٤٠٠	أم القرى	عقيدة	منشورة	١٨
٧ مكرر	أحمد عطية الغامدي	البيهقي وموقفه من الإلهيات	١٤٠٠	أم القرى	عقيدة	منشورة	١٨
٩	عبد الرحمن بن صالح المحمود	موقف ابن تيميه من الأشاعرة	١٤٠٩	الإمام	عقيدة	غير منشورة	٩
١٠	سفر بن عبد الرحمن الحوالي	ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي	١٤٠٦	أم القرى	عقيدة	منشورة	٨
١٠ مكرر	ناصر بن عقيل الطريفي	القضاء في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه	١٤٠٤	الإمام	سياسة شرعية	منشورة	٨
١٠ مكرر	عبد الله بن علي البار *	ملكية الموارد الطبيعية في الإسلام	١٤٠٤	أم القرى	اقتصاد إسلامي	غير منشورة	٨
						المجموع	٢٤٣ عملا

* كان العدد محصوراً بعشر أطاريح ، ولكن لتساوي الثلاث الأخيرة في عدد الأعمال المستشهدة اقتضى رفعها إلى ١٢ .

** بعض الأطاريح يتغير عنوانها (في الغالب قليلاً) عند النشر .

*** الكتاب المنشور يجمع بين أطروحة الدكتوراه والماجستير للمؤلف نفسه وكلها عن فقه عمر .

- كانت تخصصات الأطاريح المذكورة موزعة بين خمسة علوم هي : العقيدة بأربع أطاريح ، الفقه وأصوله بثلاث ، الاقتصاد الإسلامي بثلاث ، القرآن الكريم وعلومه بواحدة ، والسياسة الشرعية بواحدة أيضا ، ويلاحظ غياب أطاريح السنة الشريفة وعلومها وكذلك الدعوة والإعلام الإسلامي من القائمة .

- احتلت أطروحة " رفع الحرج ... " المرتبة الأولى في عدد الأعمال المستشهدة بها وعددها ٥٢ عملاً ، وبفارق كبير بينها وما بعدها حتى بالنسبة للأطروحة التي احتلت المرتبة الثانية حيث وصل الفارق إلى ٢٦ ، ثم أخذ العدد يقل تدريجيا حتى وصل في الأخير إلى ٨ أعمال .

- أجيزت الأطاريح المذكورة خلال الأعوام ١٣٩٧ - ١٤٠٩هـ / ١٩٧٧ - ١٩٨٩م ، ولهذا خلت من الأطاريح المجازة خلال باقي الفترة المبحوثة ١٤١٠ - ١٤١٣هـ / ١٩٩٠ - ١٩٩٣م ، وقد احتوت القائمة على ثاني أطروحة دكتوراه أجيزت في أي جامعة من جامعات المملكة وهي أطروحة " الإجارة الواردة ... " .

- يمثل عدد الاستشهادات المرجعية بالأطاريح الاثنتى عشرة المذكورة نسبة كبيرة قدرها ٤٢,١٪ من مجموع كافة الاستشهادات بالأطاريح المبحوثة في هذه الدراسة وقدرها ٥٧٧ ، على الرغم من أن تلك الأطاريح لا تمثل إلا ٦,٣٪ من مجموع عدد الأطاريح المستشهَد بها في هذه الدراسة والبالغ عددها ١٨٩ أطروحة دكتوراه .

أثر النشر على الاستشهادات المرجعية :

يقصد بالنشر هنا نشر الأطروحة على هيئة كتاب ، ومن الواضح أن نشر الأطروحة عامل كبير في الاستفادة منها على أوسع نطاق ووصولها إلى أيدي المهتمين بها وبخاصة في البلدان التي ما زال انتقال المعلومات فيها بطيئاً ، وما زالت الأطاريح فيها لا تكاد توجد إلا في مكتبات الجامعات المجيزة،وما زال الوصول إليها والاستفادة منها تكتنفه العراقيل والصعوبات .

وبما أنه لا سبيل للمقارنة بين أطروحة منشورة وأخرى غير منشورة في عملية الاستفادة إذ لا يحتاج ذلك إلى دليل حتى في البلدان المتقدمة التي تسهل تلك العملية عبر

الإجراءات المختلفة واستخدام تقنيات العصر الحديثة في ذلك إلا أن هذه الدراسة آثرت أن يكون تناول هذا الموضوع إحصائياً ، لابد من القول أن الباحث لم يستطع أن يعد إحصائية متكاملة عن عدد الأطاريح السعودية المنشورة في علوم الدين الإسلامي لأن عملية النشر لا تقتصر على الجامعات (على ضآلة ما ينشره بعضها منها) حتى يمكن الحصول على المعلومات الإحصائية منها ، بل تتجاوزها إلى أصحاب الأطاريح الذين يتولون ذلك بأنفسهم في أكثر الأحيان ، ولكن من واقع ١٨٩ أطروحة تم الاستشهاد بها في هذه الدراسة اتضح ما يلي :

- عدد الأطاريح التي نشرت هو ٣١ أطروحة تمثل ١٦,٤٪ من مجموع عدد الأطاريح المستشهَد بها البالغ ١٨٩ أطروحة .
- عدد الأطاريح التي استشهِد بها و لم تنشر ١٥٨ أطروحة تمثل ٨٣,٦٪ منها .
- عدد الأطاريح التي استشهِد بها قبل النشر وبعده ١٧ أطروحة تمثل ٩٪ منها .
- عدد الأطاريح التي لم يستشهَد بها إلا بعد النشر ١٤ أطروحة وتمثل ٧,٤٪ منها .

وللمقارنة بين عدد الاستشهادات بالأطاريح المنشورة وغير المنشورة أعد الجدول (٨-٤٧) ، والذي يكشف مع ما سبق الآتي :

الجدول (٧ - ٤٧)

المقارنة بين الأطاريح المنشورة وغير المنشورة في عدد الاستشهادات المرجعية

نوع الأطاريح	العدد	الأعمال المستشهِدة بها	٪	معدل عدد الأعمال المستشهِدة بالأطروحة الواحدة
منشورة	٣١	٢٣٩	٤١,٤	٧,٧
غير منشورة	١٧٥*	٣٣٨	٥٨,٦	١,٩
المجموع		٥٧٧	١٠٠	—

* العدد يحوي على ١٧ أطروحة تم الاستشهاد بها قبل نشرها .

- بلغ عدد الأعمال المستشهدة بـ ٣١ أطروحة منشورة ٢٣٩ عملا تمثل ٤١,٤٪ من مجموع الاستشهادات بالأطاريح المنشورة وغير المنشورة ، وبمعدل قدره ٧,٧ عمل مستشهد بالأطروحة الواحدة ، أما الأعمال المستشهِدة بـ ١٧٥ أطروحة من الأطاريح غير المنشورة فقد بلغ ٣٣٨ عملا تمثل ٥٨,٦٪ من مجموع تلك الاستشهادات ، وبمعدل قدره ١,٩ عمل مستشهِد بالأطروحة الواحدة ، وهنا يبدو الفرق واضحا إذ أن الأطروحة حينما تنشر تزداد فرص الاستشهاد بها إلى أكثر من أربع مرات .

- بعد مراجعة الباحث لعدد الأعمال المستشهِدة بالأطاريح الـ ١٧ التي استُشهِد بها قبل نشرها وبعد نشرها كان هناك غالباً فرق شاسع في معظمها بينهما حيث وصل في حده الأعلى إلى ٥٠ استشهاداً في أطروحة " رفع الحرج* .... " التي احتلت المرتبة الأولى في عدد الاستشهادات بها ، ثم إلى ٢٥ استشهادا في أطروحة " شركة المساهمة .. " التي احتلت المرتبة الثانية ، ثم يتقلص الفارق تدريجيا إلى أن يتلاشى في أطروحة واحدة فقط من تلك الأطاريح الـ ١٧ .

- نتائج الجدول (٧ - ٤٧) التي تظهر أهمية نشر الأطاريح في عملية الاستشهاد بها يؤيدها ما ورد في النتائج المذكورة سابقاً في هذه الدراسة وهو أن ٧٥٪ من الأطاريح الاثنتى عشرة التي استشهِد بها أكثر من غيرها (من بين ١٨٩ أطروحة) كانت منشورة ، علاوة على أن الاستشهاد بالأطروحة يتجاوز نطاق البلد والجامعة التي أجازتها عند نشرها ، كما يؤيدها ما توصلت إليه دراسة سابقة وهي دراسة أوكنر عام ١٩٧٨ (الوحيدة من بين الدراسات السابقة التي تعرضت لتأثير النشر على عملية الاستشهادات بالأطاريح) التي خلصت إلى أن الأطروحة حينما تنشر تزداد فرص الاستشهاد بها إلى أكثر من الضعفين ، وأن المستفيدين عموماً يفضلون الأطروحة حينما تنشر على استخدامها في هيئتها الأصلية ، حينما تتاح لهم كلتا الهيئتين[٣٨] .

* الجدول (٧ - ٤٦) .

الاستشهاد الذاتي بالأطاريح :

الاستشهاد الذاتي هنا هو استشهاد صاحب أطروحة الدكتوراه بأطروحته ، وبما أن هذه الدراسة تدرس الاستشهادات المرجعية بأطاريح الدكتوراه فقط (وليس الماجستير) لذلك من الطبيعي أن لا توجد استشهادات ذاتية بأطاريح الدكتوراه المبحوثة إلا من خلال مقالات الدوريات ، وكما ذكر سابقاً فإن الاستشهادات المرجعية بالأطاريح من خلال مقالات الدوريات محدودة جداً في هذه الدراسة ولم تتجاوز ٢٥ مقالاً بلغ مجموع استشهاداتها ٢٨ ، منها ٦ استشهادات ذاتية تمثل ٢١,٤٪ منها ، وحيث أن هذه النتيجة من الصعب توظيفها إحصائياً أو استخدامها في المقارنة بينها وبين نتائج الدراسات السابقة أو إصدار الاستنتاجات والتعميمات بسبب صغر حجم العينة ، لهذا سيكتفي في هذا المجال بإيراد نتائج الدراسات السابقة للتعرف على مدى حجم الاستشهادات الذاتية بالأطاريح فيها لأنه طالما كان مدخلاً إلى انتقاد اطاريح الدكتوراه واقتصار فائدتها على صاحبها والمحيطين به ذوي العلاقة ، ومقارنتها بالمعدل العام الذي يجب أن تكون الاستشهادات الذاتية في حدوده وهو ١٠٪ كما يراه ميدوز[٣٩] ، ولقد تفاوت حجم الاستشهاد الذاتي بالأطاريح في الدراسات السابقة حيث وصل أعلاه إلى ٤٤,٣٪ في دراسة يولز عام ١٩٧٣م في علم الاجتماع ، إضافة إلى أن ٢٧,٧٪ من الاستشهادات كان من قبل أشخاص لهم علاقة ما بصاحب الأطروحة مثل زميل دراسات عليا أو عضو هيئة تدريس في الجامعة المجيزة للأطروحة[٤٠] ، أما دراسة بوير علم ١٩٧٢م في ثلاثة مجالات علمية وآخر في علم النفس فقد انخفضت نسبة الاستشهاد الذاتي إلى ٢٢,١٪ ولكن بإضافة نسبة المستشهدين من ذوي العلاقة (زميل دراسات عليا ، زميل عمل ، أعضاء لجنة المناقشة للأطروحة ، أستاذ في الكلية المجيزة) تقفز لتصل إلى الثلثين منها[٤١] ، وفي دراسة اوكنر في علم المكتبات عام ١٩٧٨م هبطت نسبة الاستشهادات الذاتية إلى ١٠,٣٪[٤٢] ، وفي آخر دراسة في هذا المجال وهي دراسة هاشم سيد عام ١٩٩٥م في مجال الزراعة وصلت إلى ٢٠٪ [٤٣] .

وبصرف النظر عن رأي الدراسة في هذا الموضوع ، فإن الأرقام المذكورة تؤيد إلى حد ما ما ذهب إليه أصحاب الاتهام المذكور من اقتصار فائدة أطروحة الدكتوراه في أكثره على صاحبها والمحيطين به ، وأن الاستشهادات بها قد لا تكون بسبب قيمتها العلمية بل من أجل تسليط الضوء على الذات أو المجاملة لصاحبها ، وبخاصة أن معظم الدراسات المذكورة تجاوزت الاستشهادات الذاتية فيها بكثير معدل الـ ١٠٪ المذكور .

الجامعات المجيزة للأطاريح المستشهَد بها :

كما مر سابقاً فإن الجامعات والكليات السعودية التي تمنح الدكتوراه في علوم الدين الإسلامي هي جامعة الإمام ، وجامعة أم القرى ، والجامعة الإسلامية ، وكليات الرئاسة العامة لتعليم البنات ، وتهدف الدراسة هنا إلى التعرف على الجامعات التي استشهد بأكبر عدد من أطاريحها ، وتلك التي تكرر الاستشهاد بأطاريحها أكثر من غيرها ، وأسباب ذلك ، والجدول (٧ – ٤٨) والشكل (٧ – ٤) يكشفان ما يلي :

- كافة الجامعات السعودية المجيزة لأطاريح الدكتوراه في علوم الدين الإسلامي استشهد بأطاريحها ، عدا كليات الرئاسة العامة لتعليم البنات ، وذلك لعدم تمكن أصحاب الأعمال المستشهِدة ومعظمهم من الذكور من الوصول إلى أطاريحها التي لا توجد إلا في مكتباتها ؛ وعلى أي حال فعدد أطاريحها وهو ١١ عدد ضئيل لا يشكل إلا ٢,٣٪ من مجموع الأطاريح المبحوثة البالغ ٤٧٨ أطروحه .

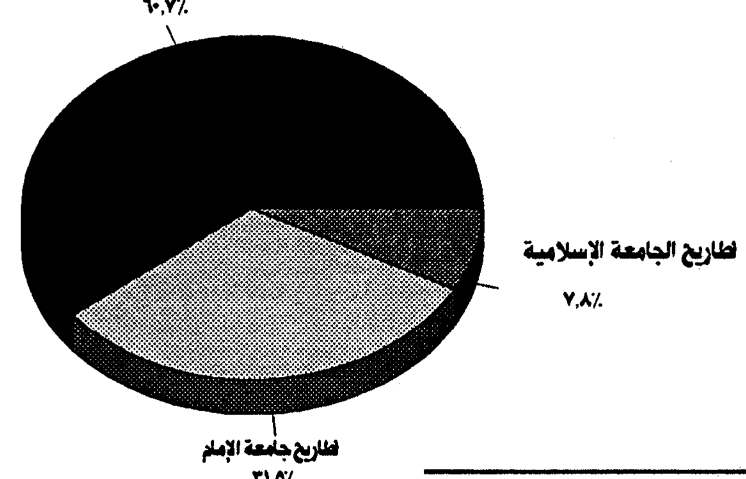
الجدول (٧ – ٤٨)

توزيع الاستشهادات المرجعية* بأطاريح علوم الدين الإسلامي وفقاً للجامعات المجيزة للأطاريح المستشهد بها

الجامعة المجيزة	اطاريحها المبحوثة	اطاريحها المستشهَد بها	٪	عدد الاستشهادات بأطاريحها					معدل الاستشهاد بالاطروحة	٪**
				المنشورة	٪	غير المنشورة	٪	المجموع		
ج . الإمام	١٨١	٩٣	٥١,٤	٥٣	٢٩,١	١٢٩	٧٠,٩	١٨٢	١,٩	٣١,٥
ج . أم القرى	١٦٧	٦٥	٣٨,٩	١٨٥	٥٢,٩	١٦٥	٤٧,١	٣٥٠	٥,٤	٦٠,٧
ج . الإسلامية	١١٩	٣١	٢٦	١	٢,٢	٤٤	٩٧,٨	٤٥	١,٤	٧,٨
كليـات البنات	١١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٤٧٨	١٨٩	–	٢٣٩	–	٣٣٨	–	٥٧٧	–	٪١٠٠

الشكل (٧ – ٤)

توزيع الاستشهادات بالأطاريح وفقاً للجامعات المجيزة للأطاريح المستشهَد بها



* الاستشهاد يحسب واحداً إذا ورد في أي عمل مستشهِد بصرف النظر عن تكرار الاستشهاد به فـي ذلـك العمـل ، ويشمل هنا استشهادات الأطاريح ومقالات الدوريات ، والأخيرة لا تمثل إلا نسبة ضئيلة كما ورد سابقاً .

** بالنسبة لمجموع الاستشهادات المرجعية بكافة الأطاريح والبالغ ٥٧٧ استشهاداً .

- احتلت جامعة الإمام المرتبة الأولى في عدد الأطاريح المستشهَد بها ، حيث تم الاستشهاد بـ ٩٣ أطروحة من أطاريحها من مجموع ١٨١ أطروحة مبحوثة وبنسبة ٥١,٤٪ ، تليها جامعة أم القرى التي استشهد بـ ٦٥ أطروحة من أطاريحها من مجموع ١٦٧ أطروحة مبحوثة وبنسبة ٣٨,٩٪ ، وأخيراً الجامعة الإسلامية التي استشهد بـ ٣١ أطروحة من أطاريحها من مجموع ١١٩ أطروحة مبحوثة وبنسبة ٢٦٪ فقط ، وربما كان السبب في ذلك راجعاً إلى عدد أطاريح الماجستير والدكتوراه التي مُسِحت بحثاً عن الاستشهادات المرجعية بالأطاريح المبحوثة ، حيث بلغت ١١٦٣ أطروحة من أطاريح جامعة الإمام ، و ٧٩٥ أطروحة من أطاريح جامعة أم القرى ، و ٤١٠ أطروحة من أطاريح الجامعة الإسلامية ، لأن طلبة الدراسات العليا (الذين يمثلون معظم المستشهِدين هنا) يميلون للاستشهاد بالأطاريح المجازة من قبل جامعاتهم أكثر من استشهادهم بأطاريح الجامعات الأخرى ، لا لأنها الأفضل ولكن لأنها المتوفرة والمتاحة والقريبة لهم ، في ظل ظروف لا تكاد توجد فيه الأطاريح إلا في الجامعات التي أجازتها .

- تصدرت جامعة أم القرى القائمة في عدد الاستشهادات بأطاريحها (أو عدد الأعمال المستشهِدة بها) حيث وصل عدد تلك الاستشهادات ٣٥٠ تمثل ٦٠,٧٪ من مجموع الاستشهادات والبالغ ٥٧٧ استشهاداً ، وقد تمت تلك الاستشهادات من خلال ٦٥ أطروحة من أطاريحها وبمعدل ٥,٤٪ استشهاداً للأطروحة الواحدة ، تليها وبفارق كبير جامعة الإمام بـ ١٨٢ استشهاداً تمثل ٣١,٥٪ من مجموع الاستشهادات ، وقد تمت تلك الاستشهادات من خلال ٩٣ أطروحة من أطاريحها وبمعدل ١,٩ استشهاداً للأطروحة الواحدة ، ثم تأتي الجامعة الإسلامية وبفارق كبير جداً بـ ٤٥ استشهاداً تمثل ٧,٨٪ من مجموع الاستشهادات ، وذلك من خلال ٣١ أطروحة من أطاريحها وبمعدل ١,٤ استشهاداً للأطروحة الواحدة ، وهذه النتائج تثير تساؤلاً عن أسباب تكرار الاستشهاد بأطاريح جامعة أم القرى أكثر من غيرها ، وربما كان السبب في ذلك أنها كانت سباقة ونشطة في عملية نشر أطاريحها حيث تولى " مركز البحث

العلمي وإحياء التراث الإسلامي فيها* " نشر العديد منها في مرحلة مبكرة ، وكما هو معروف فإن الأطروحة يتضاعف عدد الاستشهادات المرجعية بها حينما تنشر عدة مرات ، ووصل في هذه الدراسة إلى أكثر من أربع مرات ، ولعل خير دليل على ذلك أن ٥٢,٩٪ من مجموع الاستشهادات بأطاريح هذه الجامعة كان عن طريق أطاريحها المنشورة ، في حين لم تتجاوز تلك النسبة في أطاريح جامعة الإمام ٢٩,١٪ ، ثم تضاءلت بشكل كبير جداً في أطاريح الجامعة الإسلامية بحيث لم تزد عن ٢,٢٪ ، والدليل الآخر أن عشراً من بين الاثنتي عشرة أطروحة التي استشهد بها أكثر من غيرها في هذه الدراسة كما تقدم أجيزت ونشر معظمها من قبلها ، إضافة إلى عوامل أخرى أقل في التأثير من العامل السابق وهو كونها الرائدة في افتتاح برامج الدكتوراه في تلك العلوم ، وفي اقتحام مجالات جديدة مثل مجالات الاقتصاد الإسلامي قبل غيرها ، كما أن موقع الجامعة في مكة المكرمة يعد عاملاً مهما في الاستفادة من أطاريحها في علوم الدين الإسلامي لأن عدداً من طلبة الدراسات العليا في تلك العلوم والذين يمثلون معظم المستشهدين بالأطاريح في جامعات سعودية أخرى يكثرون التردد على مكة من أجل الحج و العمرة ، ومن ثم يعرجون على تلك الجامعة للإطلاع على أطاريحها ، وهو ما لاحظه الباحث أثناء تردده على القاعة المخصصة للأطاريح فيها .

تبادل الاستشهادات بالأطاريح بين الجامعات السعودية :

تهدف الدراسة في هذا الشأن إلى التعرف على مدى استفادة طلبة الدراسات العليا في علوم الدين الإسلامي في الجامعات السعودية (عبر الاستشهادات المرجعية) بالأطاريح التي تنتجها الجامعات السعودية الأخرى في تلك العلوم ، كما تهدف إلى التعرف على أكثر طلبة الدراسات العليا في تلك الجامعات استشهاداً بالأطاريح التي أجازتها جامعات سعودية غير جامعاتهم ، وأولئك المنكفئين المقتصرين على أطاريح جامعاتهم في مجال الاستشهادات المرجعية وأسباب ذلك ، والجدول (٧-٤٩) يظهر ما يلي :

* ضم فيما بعد إلى " معهد البحوث العلمية وأحياء التراث الإسلامي " في تلك الجامعة .

الجدول (٧ - ٤٩)

تبادل الاستشهادات المرجعية بأطاريح علوم الدين الإسلامي بين الجامعات السعودية

الجامعة المجيزة للأطاريح المستشهِدة	مجموع استشهاداتها بالأطاريح	الجامعات المجيزة للأطاريح المستشهَد بها					
		ج . الإمام		ج . أم القرى		ج . الإسلامية	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ج . الإمام	٢١٧	١٣٩	٦٤	٧٢	٣٣,٢	٦	٢,٨
ج . أم القرى	٢٣٣	١٢	٥,٢	٢١٤	٩١,٨	٧	٣
ج . الإسلامية	٧٨	٩	١١,٥	٣٩	٥٠	٣٠	٣٨,٥
ج . الملك سعود	٢١	١١	٥٢,٤	٨	٣٨,١	٢	٩,٥
المجموع	٥٤٩*	١٧١	-	٣٣٣	-	٤٥	-

- طلبة الدراسات العليا بجامعة أم القرى كانوا الأكثر انغلاقاً على أطاريح جامعتهم في استشهاداتهم المرجعية حيث وصل ذلك إلى ٢١٤ استشهاداً تمثل ٩١,٨٪ من مجموع استشهاداتهم بالأطاريح المبحوثة ، يليهم طلبة جامعة الإمام بـ ١٣٩ استشهاداً تمثل ٦٤٪ من كافة استشهاداتهم ، فطلبة الجامعة الإسلامية بـ ٣٠ استشهاداً تمثل ٣٨,٥٪ من مجموع استشهاداتهم ، وبهذا يتضح أن طلبه الجامعة الأخيرة كانت استشهاداتهم بأطاريح الجامعات الأخرى أكثر من استشهادهم بأطاريح جامعتهم ولا يعود ذلك إلى نشاطهم في ذلك ، ولكن لأن الجامعات الأخرى (جامعة الإمام وجامعة أم القرى) هي الأكثر في إنتاج أطاريح علوم الدين الإسلامي مقارنة بجامعتهم .

- معظم استشهادات طلبة الدراسات العليا في تلك الجامعات والتي تمت من أطاريح غير أطاريح جامعاتهم كان مصدرها أطاريح جامعة أم القرى ، فقد وصلت لدى طلبة

* حذفت هنا استشهادات الدوريات لأن بعض أصحابها لا ينتمون لتلك الجامعات ، أو لصعوبة تحديد الجامعة التي ينتمون إليها أحياناً ، وهي لا تمثل إلا نسبة قليلة منها .

الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية إلى ٥٠٪ من مجموع استشهاداهم بالأطاريح ، وبذلك تجاوزت النسبة المئوية للاستشهاد بأطاريح جامعاهم ذاهما والتي لم تتجاوز ٣٨,٥٪ ، ووصلت لدى طلبة جامعة الملك سعود ٣٨,١٪ ، ولدى طلبة جامعة الإمام ٣٣,٢٪ ، وقد ذكر سبب ذلك سابقاً .

أما الجامعة الثانية في عدد الاستشهادات بأطاريحها من قبل الآخرين فهي جامعة الإمام ولكن بنسب أقل حيث وصل أعلاه لدى طلبة جامعة الملك سعود بنسبة ٥٢,٤٪ (لأن الجامعتين في مدينة واحدة) ، فطلبة الجامعة الإسلامية بنسبة ١١,٥٪ فقط ، فطلبة جامعة أم القرى بنسبة قليلة هي ٥,٢٪ ، مع العلم أن جامعة الإمام أكثر في عدد أطاريح الدكتوراه التي أجازها في هذا المجال من جامعة أم القرى ، ولكن العامل الحاسم في ذلك هو عملية نشر الأطاريح التي تتفوق فيها الأخيرة .

وتأتي الجامعة الإسلامية في المرتبة الأخيرة في ذلك إذا لم يُستشهَد إلا بالقليل من أطاريحها من قبل الآخرين؛ربما لأنها أقل من الجامعتين المذكورتين في إنتاج الأطاريح في هذا المجال ونشرها حيث لم تبلغ نسبة الاستشهاد بأطاريحها لدى جامعة الملك سعود عن ٩,٥٪ ، ثم تدنت لدى طلبة جامعة أم القرى إلى ٣٪ فقط ، فطلبة جامعة الإمام بـ ٢,٨٪ .

- بما أن جامعة الملك سعود لا تجيز أطاريح دكتوراه في علوم الدين الإسلامي ، وبما أن موضوع الدراسة هنا هو التعرف على مدى الاستفادة من أطاريح الدكتوراه (دون الماجستير) عن طريق الاستشهادات المرجعية ، لذلك كان من الطبيعي أن تكون كافة استشهادات أطاريحها باطاريح دكتوراه الجامعات الثلاث : جامعة الإمام ، وجامعة أم القرى ، الجامعة الإسلامية ، وبنسبة ٥٢,٤٪ ، ٣٨,١٪ ، ٩,٥٪ على التوالي .

- على ضوء الظروف السائدة للأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية وعدم الاستفادة منها كما ينبغي نظراً لضآلة ما ينشر منها على هيئة كتاب ، وعدم وجود أي تعاون تقريبا فيما بينها على مختلف الأصعدة من إهداء أو تبادل أو

فهارس موحدة أو إعـــارة تبادلية أو غيرها والتي سبق التطرق إليها ؛ تظل الاســـتفادة من الأطاريح عن طريق الاستشهادات المرجعيـــة فـــي أكثـــرها محصـــورة علـــى طلبة الدراسات العليا ومحصورة في الوقت نفسه بصفة أساس على الأطـــاريح الـــتي تجيزها جامعاتهم فقط بحيث وصل ذلك في أعلاه في استشهادات طلبة جامعة أم القرى عبر أطاريحهم ٩١,٨٪ مثلاً ، أي أنهم لم يستشهدوا بالأطاريح التي تجيزها جامعـــات سعودية أخرى إلا بنسبة ٨,٢٪ فقط ، وهذا له تأثيره السلبي في نوعيـــة الأطـــاريح حينما تعتمد الاستشهادات المرجعية فيها على المتاح لهم من الأطاريح فقـــط وليـــس الأفضل ، وهذا ما يجب أن يوضع في الحسبان من قبل المسؤولين عن المكتبات الجامعية السعودية من أجل السعي لإتاحة هذا المصدر المعلوماتي للمـــهتمين بعيـــداً عـــن أي حسابات ضيقة ، ولهذا كله ، وفي ظل الظروف الحالية للأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية تبقى الآن ثلاثة مؤثرات تحدد مدى الاستفادة من الأطاريح وهو نشرها على هيئة كتاب وهو أهم هذه المؤثرات وسبق التطرق إليه ، ثم يأتي بعـــده وبمراحـــل في الأهمية موقع الجامعة المجيزة للأطاريح ، فمثلاً وكما يظـــهر الجـــدول (٧ - ٤٩) استشهد طلبة جامعة الملك سعود بأطاريح جامعة الإمام أكـــثر مـــن استشـــهادهم بأطاريح جامعة أم القرى أو الجامعة الإسلامية لأن الجامعتين تقعان في مدينة واحـــدة ، واستشهد طلبة الجامعة الإسلامية بأطاريح جامعة أم القرى أكثر مـــن استشـــهادهم بأطاريح جامعة الإمام لأن مكة المكرمة أقرب إليهم كثيراً من الرياض حيث توجـــد جامعة الإمام ، أما المؤثر الثالث فهو عدد الأطاريح المجازة من قبل الجامعة فكلما كـــثر عددها كلما كانت فرص الاستشهاد بأطاريحها أكثر كما هو الحال بالنسبة لجامعـــة الإمام وجامعة أم القرى إما عن طريق سفر بعض طلبة الدراسات العليـــا النشـــطين للأطاريح التي يحتاجون إليها أين وجدت ، أو وصول أعداد محدودة منـــها لمكتبـــات الجامعات الأخرى عن طريق بعض أعضاء هيئة التدريس المنتقلين لجامعة أخـــرى ، أو المشرفين على أطاريح جامعات غير جامعاتهم ، أو صاحب الأطروحة نفســـه عرفانـــاً بالجميل لمساعدة تلقاها من تلك المكتبات أو جامعاتها ، أو بسبب علاقات شـــخصية بالمسؤولين فيها أو غير ذلك .

حجم الاستشهادات حسب التخصصات المختلفة :

بطبيعة الحال يختلف حجم الاستشهادات المرجعية بأطاريح علوم الدين الإسلامي وفقاً للتخصصات المختلفة ، والجدول (٧ – ٥٠) يكشف ما يلي :

الجدول (٧ – ٥٠)

حجم الاستشهادات المرجعية وفقاً للتخصصات المختلفة

التخصص	الأطاريح المبحوثة	الأطاريح المستشهد بها	٪	الترتيب حسب النسبة	عدد الاستشهادات بأطاريحه	معدل الاستشهاد بالأطروحة	الترتيب حسب المعدل	الترتيب النهائي
القرآن وعلومه	٤٦	٢١	٤٥,٦	٥	٦٣	٣	٣ مكرر	الخامس
السنة وعلومها	٦٩	٩	١٣	٧	١١	١,٢	٧	السابع
العقيدة	٧٢	٣٨	٥٢,٨	٤	١١٣	٣	٣ مكرر	الثاني
الفقه وأصوله	٢٠٤	٧٠	٣٤,٣	٦	٢٣٣	٣,٣	٢	السادس
الدعوة	٢٥	١٦	٦٤	١	٢٢	١,٤	٦	الثالث
السياسة الشرعية	٢٦	١٤	٥٣,٨	٣	٣٢	٢,٣	٥	الرابع
الاقتصاد الإسلامي	٢٨	١٧	٦٠,٧	٢	٩٨	٥,٨	١	الأول
الأعمال العامة	٨	٤	٥٠	دون تقويم*	٥	١,٢	دون تقويم	دون تقويم
المجموع	٤٧٨	١٨٩	٣٩,٥	–	٥٧٧	٣,٠٥	–	–

* استبعدت الأطاريح العامة من التقويم لأنها لا تنتمي إلى تخصص معين إضافة إلى صغر حجم عينتها .

- بلغت النسبة المئوية العامة لعدد الأطاريح المستشهد بها في كافة التخصصات ٣٩,٥٪ من مجموع الأطاريح المبحوثة فيها ، أما المعدل العام لعدد الاستشهادات بالأطروحة الواحدة فهو ٣,٠٥ استشهاداً كما ذكر سابقا .

- عند المقارنة بين التخصصات المختلفة في عملية الاستشهادات المرجعية بأطاريحها لا يكفي مجرد الموازنة بين عدد الاستشهادات بها ، بل لابد من مراعاة متغيرين مؤثرين في ذلك وهما النسبة المئوية لعدد الأطاريح المستشهَد بها بالنسبة للأطاريح المبحوثة ، ومعدل الاقتباس للأطروحة الواحدة ، ولا يُقْتَصَر في هذا على واحد منهما فقط ، إذ ربما ارتفعت النسبة المئوية لعدد الأطاريح المستشهد بها في تخصص ما ولكن في الوقت نفسه قل معدل الاستشهاد بها ، والعكس صحيح ، وعلى أي حال كلما ارتفعت النسبة المئوية أو المعدل لكليهما أو لأي منهما كلما دل على كثافة الاستشهادات المرجعية ، والعكس صحيح أيضا ، ولهذا تم تحديد " كثافة " الاستشهادات المرجعية عن طريق دمج النتيجتين معا ، وعلى ضوئها يكون ترتيب تلك التخصصات في عملية الاستشهاد المرجعي بها ، وكانت النتيجة كما يلي :

احتلت أطاريح الاقتصاد الإسلامي المرتبة الأولى في كثافة الاستشهاد بها ، حيث تم الاستشهاد بـ ٦٠,٧٪ من الأطاريح المبحوثة ، وبأعلى معدل للاستشهاد بالأطروحة الواحدة وهو ٥,٨ استشهاداً ، ويعود السبب في هذا إلى أن مواضيع الاقتصاد الإسلامي من المواضيع الجديدة التي لم يُكْتَب فيها إلا القليل ، بل إن سلخ هذا التخصص عن الفقه كان حديثاً ، ولم توجد أقسام خاصة به في الجامعات السعودية إلا منذ عقدين من السنين ، وقد فرض هذا التخصص استقلاليته نظراً لتعدد وتنوع التعاملات الاقتصادية والتجارية في العصر الحديث و اقتباس الكثير منها من الغرب ، ومحاولة المتخصصين من المسلمين مراعاة الشريعة الإسلامية ، ووضع تلك المتغيرات الجديدة على محكها حلاً وحرمة ، ولهذا وبسبب قلة الأدبيات والدراسات في هذا التخصص فإن طلبة الدراسات العليا بشكل خاص والباحثين بشكل عام مضطرون لمراجعة ذلك " القليل " أينما كان وتكرار الاستشهاد به ومن ضمنه الأطاريح ، وجاءت أطاريح العقيدة في المرتبة الثانية ؛ إذ

تم الاستشهاد بـــ ٥٢,٨٪ من أطاريحها المبحوثة وبمعدل ٣ استشـــهادات للأطروحـــة ، وربما كان ذلك راجعاً إلى حساسية مواضيعها التي تلزم الباحثين وطلبة الدراسات العليـــا بتوخي الحذر في إصدار الآراء والاجتهادات دونما مراجعة للأدبيـــات الســـابقة ومنـــها الأطاريح ، وحلت أطاريح الدعوة والإعلام الإسلامي في المرتبة الثالثة بأعلى نسبة في عدد الأطاريح المستشهد بها وهي ٦٤٪ ، ولكن بمعدل ضئيل لعدد الاستشهادات بالأطروحـــة الواحدة وهو ١,٤ استشهادا ، وربما جاء احتلالها لتلك المرتبة المتقدمة لمحدودية ما كُتِـب فيه لأن هذا التخصص يعد من التخصصات التي برزت حديثاً ، ولم يكن لها مـــن قبـــل استقلال أو كيان ملموس ، وأتت أطاريح السياسة الشرعية في المرتبـــة الرابعـــة بنسـبة ٥٣,٨٪ وبمعدل استشهاد قدره ٢,٣ استشهاداً ، وهو من التخصصات التي يضعها بعـض المصنفين تحت عباءة الفقه إلى الآن ، وما زالت أطاريحه محدودة أيضاً مقارنة بالتخصصات الأخرى ، أما التخصصات الثلاثة التي حلت في المراتب الثلاث الأخيرة فـــهي القـــرآن وعلومه بنسبة ٤٥,٦٪ ومعدل ٣ استشهادات ، والفقه وأصوله بنسبة ٣٤,٣٪ وبمعـــدل قدره ٣,٣ استشهاداً، فالسنة وعلومها التي احتلت المرتبة الأخيرة حيث لم تتجاوز نســـبة الاستشهاد بأطاريحها ١٣٪ فقط من أطاريحها المبحوثة ، وبمعدل قدره ١,٢ استشـــهاداً، ولا يرى الباحث سبباً في تدني كثافـــة الاستشهـــاد بأطاريـــح تلك التخصصات الثلاثة – مقارنة بالتخصصات المذكورة – إلا لأنها أكثر التخصصات في علوم الدين الإسلامي في حجم الأدبيات والدراسات الخاصة بها ، ولهذا فإن الباحثين وطلبـــة الدراســـات العليـــا يستطيعون أن يجدوا مادة لدراساتهم في تلك التخصصات في أوعية مختلفة لا تمثل الأطاريح إلا النزر اليسير منها .

تبادل الاستشهادات المرجعية بين التخصصات المختلفة :

من المعروف أن كافة علوم الدين الإسلامي ذات علاقة وتأثير على بعضها البعـض، ويتجلى ذلك في عملية الاستشهادات المرجعية وغيرها ، وإن كانت هذه العلاقة أو التأثـير تتفاوت صعوداً وهبوطاً بين تلك العلوم،والهدف من بحث هذا الموضوع التعـــرف علـــى

مدى العلاقة أو التأثير بين علوم الدين الإسلامي من خلال تبادل الاستشهادات المرجعية بالأطاريح بينها ، ولابد من الإشارة إلى أن هناك عاملين يؤثران في ذلك هو مدى أو شدة

الجدول (٧ - ٥١)

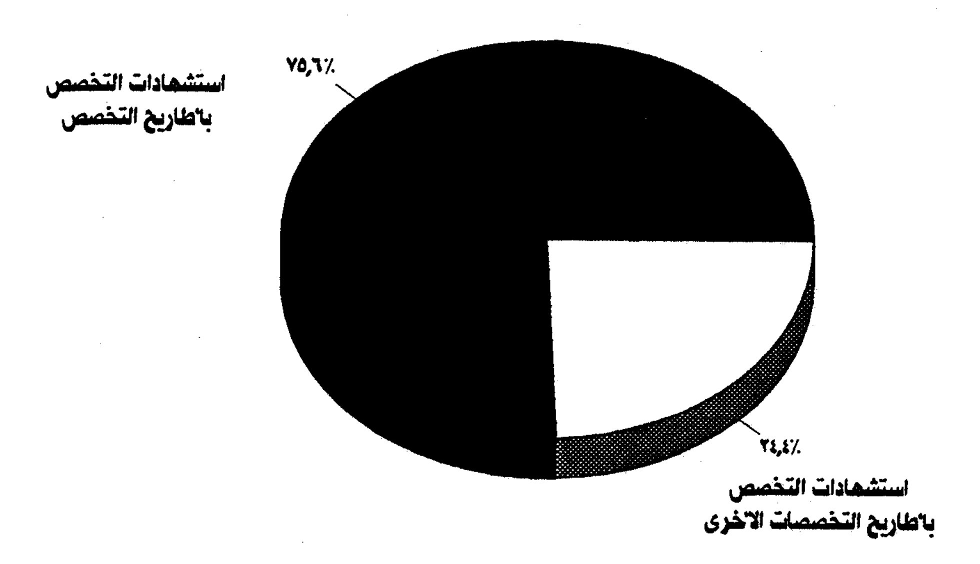
تبادل الاستشهادات بالأطاريح بين التخصصات المختلفة

التخصص المستشهِد	التخصصات المستشهَد بها									نوع الاستشهاد			
	القرآن	السنة	العقيدة	الفقه	الدعوة	السياسة	الاقتصا	العامة	المجموع	ذاتي*	٪	غير ذاتي	٪
القرآن وعلومه	٣٥	٢	١٠	٨	-	-	-	-	٥٥	٣٥	٦٣,٦	٢٠	٣٦,٤
السنة وعلومها	٣	٨	٦	٣	-	-	-	-	٢٠	٨	٤٠	١٢	٦٠
العقيدة	١٢	-	٨٦	١٠	١	٤	١	-	١١٤	٨٦	٧٥,٤	٢٨	٢٤,٦
الفقه وأصوله	٧	١	٤	١٨٧	٢	٥	١٢	-	٢١٨	١٨٧	٨٥,٨	٣١	١٤,٢
الدعوة	٣	-	٣	٢	١٩	٦	-	١	٣٤	١٩	٥٥,٩	١٥	٤٤,١
السياسة الشرعية	١	-	-	٤	-	١٤	١	-	٢٠	١٤	٧٠	٦	٣٠
الاقتصاد الإسلامي	١	-	١	١٩	-	٣	٨٣	-	١٠٧	٨٣	٧٧,٦	٢٤	٢٢,٤
الأعمال العامة	١	-	٣	-	-	-	١	٤	٩	٤	٤٤,٤	٥	٥٥,٦
المجموع	٦٣	١١	١١٣	٢٣٣	٢٢	٣٢	٩٨	٥	٥٧٧	٤٣٦	٧٥,٦	١٤١	٢٤,٤

* يقصد بالاستشهاد الذاتي هنا استشهاد التخصص بأطاريح التخصص نفسه .

الشكل (٧ – ٥)

استشهادات التخصصات الذاتية وغير الذاتية بالأطاريح



القرابة بينها كما في الفقه والاقتصاد الإسلامي مثلا ، ومدى " الإتاحة " للأطاريح المطلوبة في أي تخصص كان سواء عن طريق توفيرها في مكتبة الجامعة أم عن طريق نشرها أو غير ذلك ، لطلبة الدراسات العليا والباحثين ، ولا يمكن فصل أي من العاملين المذكورين عن الآخر ، ولهذا لن تتمحل الدراسة في تحليل العلاقة أو التأثير بين التخصصات المختلفة ما دام هذا العاملان اللذان لا يربطهما رابط متلازمَيْن،لأن بعض المستشهِدين قد يستشهدون بأطاريح خارج التخصص على حساب أطاريح التخصص لا لأنها الأفضل والأقرب إلى دراساتهم ولكن لأنها المتاحة لهم ، وعلى كل فإن الجدول (٧ – ٥١) والشكل (٧ – ٥) يظهران ما يلي بعد تنحية الأعمال العامة التي لا تنتمي إلى تخصص معين جانباً .

- حل القرآن الكريم وعلومه والفقه وأصوله في المرتبة الأولى من ناحية التأثير لأنه استشهدت بأطاريحهما سائر التخصصات ، يليهما في ذلك مباشرة العقيدة بستة تخصصات استشهدت بأطاريحها ، فالسياسة الشرعية بأربعة تخصصات ، فالاقتصاد

الإسلامي بثلاثة تخصصات ، ويأتي في الأخير السنة وعلومها والدعوة بتخصصين لكل منهما .

- التأثير أو الاستشهاد المتبادل بالأطاريح بين التخصصات كان واضحاً بشكل أكبر بين تخصصات الفقه والاقتصاد الإسلامي من خلال ٣١ استشهاداً متبادَلاً ، وبين القرآن والعقيدة من خلال ٢٢ استشهاداً،وكذلك بين السنة والعقيدة بنفس العدد ، ثم بين القرآن والفقه بـ ١٥ استشهاداً ، وبين العقيدة والفقه بـ ١٤ استشهاداً ، وبين الفقه والسياسة الشرعية بـ ٩ استشهادات ، ثم تقل الاستشهادات كثيراً بين الدعوة والفقه وتقف عند حد ٤ استشهادات ، وبين العقيدة والدعوة وبين السنة والفقه ، وبين الاقتصاد الإسلامي والسياسة الشرعية بـ ٣ استشهادات لكل منها ، وبين الاقتصاد الإسلامي والعقيدة باستشهادين فقط .
- التأثير أو الاستشهاد يكون أحياناً من جانب واحد ، أي أن أحد التخصصات يستشهِد بأطاريح تخصص ما دون أن يستشهِد الأخير بأطاريحه ، وهذا ملاحظ بين (التخصص المستشهَد به يذكر أولاً) العقيدة والسنة بـ ٦ استشهادات ، وبين السياسة الشرعية والدعوة بالعدد نفسه ، وبين السياسة الشرعية والعقيدة بـ ٤ استشهادات ، وبين القرآن والدعوة بـ ٣ استشهادات ، ثم بين القرآن والسياسة الشرعية وبين القرآن والاقتصاد الإسلامي باستشهاد واحد لكل منها .
- عند تناول الاستشهاد الذاتي بالنسبة للتخصص ؛ من الطبيعي أن يكون أول ما يخطر في بال المستشهِدين الاستشهاد بأطاريح التخصص ذاته ، ولهذا ليس من الغرابة أن تصل النسبة المئوية العامة للاستشهاد الذاتي بالأطاريح ٧٥,٦٪ من مجموع الاستشهادات ، ولكن نظراً للعلاقة بين التخصصات المختلفة في هذا المجال يكون اللجوء إلى أطاريح خارج نطاق التخصص ، أو الاستعانة بها في حالة عدم وجود أو إتاحة أطاريح في التخصص نفسه ، وقد بلغت النسبة العامة للاستشهادات بأطاريح التخصصات الأخرى ٢٤,٤٪ وهي نسبة ليست بالقليلة في ظل الظروف الراهنة للأطاريح في المكتبات الجامعية السعودية عموماً ، وهذا يدعم ما ذهبت إليه هذه الدراسة من ضرورة تبني نظام المركزية في كل ما يتصل بالأطاريح اقتناءً وحفظاً

وتنظيماً وخدمة ... الخ،وعدم تشجيع إيداع الأطاريح في مكتبات الأقسام أو الكليات لأن معنى هذا اقتصار معظم الباحثين في تلك الأقسام أو الكليات على ما يوجد فيها من أطاريح وحرمانهم من أطاريح التخصصات الأخرى التي قد يكون لها علاقة بشكل أو بآخر بمواضيع دراساتهم ، ومعروف الآن مدى تشابك العلوم والتخصصات ناهيك بعلوم الدين الإسلامي .

وعند التمعن في الجدول (٧ - ٥١) للتعرف على النسبة المئوية للاستشهاد الذاتي بالأطاريح نجدها تختلف من تخصص إلى آخر ، فبينما تصل في الفقه وأصوله إلى ٨٥,٨٪ في أعلاها ، ثم تتدرج لتصل إلى ٧٧,٦٪ في الاقتصاد الإسلامي ، و٧٥,٤٪ في العقيدة ، و٧٠٪ في السياسة الشرعية ؛ تأخذ في التقلص إلى ٦٣,٣٪ في القرآن وعلومه ، فـ٥٥,٩٪ في العقيدة ، وأخيراً السنة وعلومها بنسبة ٤٠٪ فقط ، وهذا التفاوت يمكن أن يُعزي إلى عدة متغيرات هي مدى اكتفاء التخصص بنفسه ، أو مدى إنتاجيته ، أو مدى تقوقعه وانغلاقه على نفسه ، أو مدى حاجته أو علاقته بالتخصصات الأخرى ، هذا إلى جانب المتغير الذي لا يغيب وهو متغير " الإتاحة " للأطاريح بشتى أنواعه والذي لا يُسهِّل تحديد أسباب التفاوت أو قَصْرها على متغيرات بعينها .

- عند تناول الاستشهاد بأطاريح التخصصات الأخرى حل الفقه وأصوله في المرتبة الأولى بالنسبة لعدد التخصصات (وليس عدد الاستشهادات) التي استشهَد بأطاريحها حيث استشهَد بأطاريح من كافة التخصصات في هذا المجال ، يليه مباشرة تخصص العقيدة الذي استشهَد بأطاريح ٥ تخصصات ، فالدعوة والاقتصاد الإسلامي بأربع تخصصات لكل منهما ، وأخيراً السنة وعلومها والسياسة الشرعية بـ ٣ تخصصات لكل منهما ، وما قيل عن أسباب التفاوت في النسبة المئوية للاستشهاد الذاتي بين التخصصات المختلفة ، يمكن أن يقال بهذا الصدد .

تقادم الأطاريح وأثره في عملية الاستشهاد بها :

عامل التعطل أو التقادم Obsolescence للمعلومات كما عرفه لاين وساندسن Line and Sandison " تضاؤل القيمة للمعلومات بمرور الزمن[٤٤] " ، والمقصود به هنا أن المعلومات في أي وعاء تفقد تدريجيا أهميتها وقيمتها العلمية بفعل عامل الزمن ، ونتيجة

لذلك يتضاءل حماس الباحثين في الاستفادة منها والاستشهاد بها مما يؤدي لإنصرافهم عنها .

ولقد ظهرت دراسات كثيرة وأعدت معادلات رياضية لتحديد العمر الزمني للمعلومات والذي بمقتضاه يحكم عليها فيما بعد بعدم أهميتها وقيمتها ، واستخدمت في ذلك مؤشرات مختلفة مثل مؤشرات سجلات الإعارة الخارجية والاستخدام الداخلي ، وتاريخ النشر ، والاستشهادات المرجعية ، بل إن أحد الباحثين وهو برايس Price ذهب بعيدا في ذلك حينما ذكر أن ١٠٪ من مجموع الوثائق في أي مجال تفقد قيمتها العلمية ويتوقف الاستشهاد بها مع مرور كل عام من تاريخ نشرها ، وبالتالي تفقد بعد مرور عشر سنوات قيمتها العلمية(٤٥) وواضح أن هذا من الأحكام التي لا يسهل تقبلها ويصعب تعميمها إذ لا تنعدم الفائدة تماماً من أية وثيقة ولو لأغراض تاريخية في الأقل .

ولقد وظف بعض المكتبيين المعادلات المتعلقة بظاهرة التعطل والتقادم وبخاصة في أمريكا لتحديد المواد التي يجب الاحتفاظ بها في المكتبات ، أو إرسالها إلى المخازن ، أو حتى استبعادها نهائيا ، وأحياناً يكون التوظيف لها في ظروف مختلفة حينما تزداد ميزانية المكتبات فتقتني المزيد من المواد ، أو حينما تعاني من الحيز المكاني .

والتساؤل الذي له علاقة بهذه الدراسة هو :

هل يمكن تطبيق قوانين التعطل والتقادم على أطاريح علوم الدين الإسلامي واعتبار بعضها مع مرور الزمن لا فائدة منها ، وبالتالي يتعين استبعادها من المكتبات أو تخزينها أو في الأقل وضعها على هيئة مصغرات أو أقراص مدمجة ، من أجل توفير المكان ، أو حماية لوقت المستفيدين حتى لا ينشغلوا بأطاريح لا قيمة لها أو محدودة الفائدة ؟

عند الإجابة على التساؤل السابق لابد من الإشارة إلى أن معظم الدراسات في مجال التعطل والتقادم كانت منصبة على المجالات العلمية وإلى حد أقل العلوم الاجتماعية دون العلوم الإنسانية وعلى وعاء واحد هو مقالات الدوريات دون أوعية المعلومات الأخرى ، وبما أن الأطاريح المبحوثة في هذه الدراسة تقع في مجال العلوم الإنسانية ، وفي وعاء يختلف عن مقالات الدوريات ، لهذا يمكن الإجابة على ذلك التساؤل ، وإلى حد ما

بالنفي إذ ما زال الباحثون في العلوم الإنسانية وسيظلون يستخدمون الأدبيات الخاصة بها حتى لو كان بعضها قديماً ، بل إن عنصر التقادم في بعضها ربما يكسبها ميزة خاصة كما في بعض أدبيات الأديان والتاريخ واللغات والآداب مثلا ، ولا يمكن نتيجة لذلك أن تلغي معادلات رياضية وبشكل تلقائي فائدتها تماماً وقيمتها العلمية .

وعلى الإجمال ، فإن توظيف قوانين التعطل والتقادم للمعلومات حتى في المجالات العلمية السريعة التغير والتطور ما زال موضع حذر وتردد بل ونقد لها أحياناً ، فكيف بمجال العلوم الإنسانية البطيء (نسبياً) في التغير والتطور ، وممن انتقدها جيبن وملنر Gapen and Milner حيث يريان أن تلك القوانين صعبة التوظيف ، وغير قابلة للتطبيق على المستوى العالمي ، كما ذكرا أن أفضل الباحثين في هذا الموضوع هم الذين يقرون بأن ظاهرة التعطل والتقادم أمر أكثر تعقيداً مما يُظَن ، وأنها ما زالت تدور في فلك الافتراضات إلى حد كبير (٤٦) .

والحذر يجب أن يكون مضاعفاً في مجال توظيف الاستشهادات المرجعية بالأطاريح في البلدان المختلفة في مجال المعلومات للحكم على قيمتها إذ لا يمكن دائماً اعتبار قلة الاستشهادات بها مؤشراً على تواضع قيمتها لأنها قد لا تكون متاحة للباحثين،أو لا يمكن الوصول إليها بسهولة ، أو لأن الباحثين في تلك البلدان قليلو النشاط محدودو الإنتاجية ، أو لقلة ما ينشر منها .

وتهدف هذه الدراسة في هذا المجال إلى التعرف على مدى تأثير عامل الزمن بالاستشهادات المرجعية بالأطاريح ، وعلى مدى حداثة الأطاريح التي يستشهد بها طلبة الدراسات العليا عند إعداد أطاريحهم ، ومدى ملاحقتهم للإنتاج الجديد منها .

وقد عمدت الدراسة في هذا الشأن إلى استبعاد الاستشهادات المرجعية بالأطاريح التي تم نشرها والبالغ عددها ٣١ أطروحة ، وذلك لضعف التوثيق في بعض الأطاريح المستشهِدة التي لا تذكر تاريخ نشر بعض الأطاريح المستشهَد بها مع أهمية ذلك في مجال التعطل والتقادم ، ومع أن هذا الأمر موجود أيضاً عند استشهاد الأطاريح بالأطاريح غير المنشورة إلا أنه أمكن سد النقص فيه عن طريق مراجعة الأدوات الببلوجرافية الخاصة

بالأطاريح والتي اعتمدت عليها هذه الدراسة ، كما تم استبعاد استشهادات الدوريات بالأطاريح المبحوثة لضآلة عددها كما ذكر سابقا مما يصعب معه التوصل إلى الاستنتاجات والتعميم ، وعلى العموم فإن ما سيوضع على بساط البحث بعد ذلك هو ٣٢٠ استشهاداً مرجعياً بـ ١٧٥ أطروحة دكتوراه غير منشورة تم الاستشهاد بها من قبل طلبة الدراسات العليا في أطاريحهم ، وتمثل ٩٢,٦٪ من مجموع عدد الأطاريح المستشهَد بها في هذه الدراسة (منشورة أم غير منشورة) والبالغ عددها ١٨٩ أطروحة .

أ ـ مدى تناقص الاستشهادات المرجعية بمرور الزمن :

للتعرف على مدى تأثير عامل الزمن على عملية الاستشهادات المرجعية بأطاريح علوم الدين الإسلامي ، أُعد الجدول (٧-٥٢) والشكل (٧-٦) حيث يكشفان ما يلي :

- توزعت الاستشهادات المرجعية بين الأعوام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م إلى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ، وبمدة زمنية قدرها ١٧ سنة .

- مع أن الفترة المحددة في هذه الدراسة لتغطية الاستشهادات تبدأ من عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م إلا أن أول استشهاد لم يحصل إلا عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، وهذا أمر مفهوم نظرا لضآلة عدد أطاريح الدكتوراه المجازة قبل هذا التاريخ من قبل الجامعات السعودية في علوم الدين الإسلامي حيث لم يجز عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م إلا واحدة هي الأولى في مجالها،واستمر الحال على ذلك إلى عام ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م حيث أجيزت الثانية ، وتعدل الوضع في عام١٣٩٩هـ/١٩٧٩م الذي أجيزت فيه ٦ أطاريح ، وكان بداية الانطلاقة لإجازة أعداد أكبر فيما بعد ، وبعد الاستشهاد الأول المذكور لم تتوقف الاستشهادات حتى نهاية الفترة المغطاة ، وهي عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

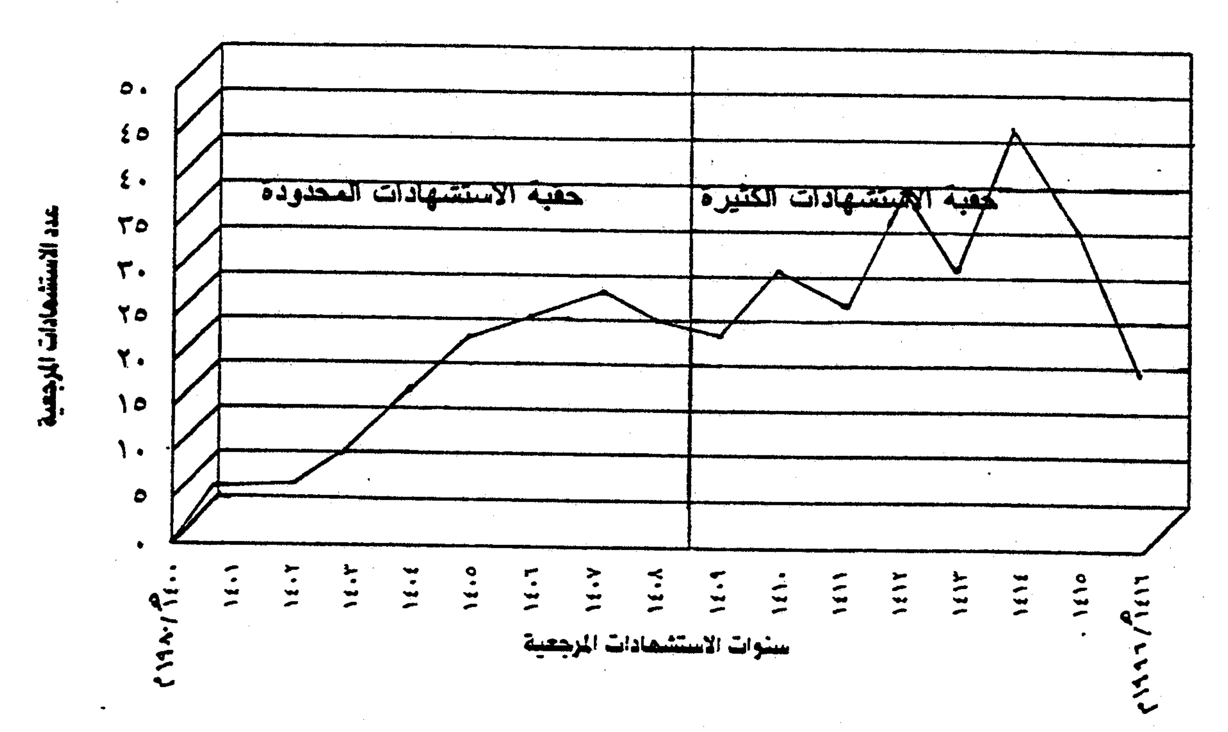
الجدول(٧ - ٥٢)

توزيع الاستشهادات المرجعية وفقاً لسنوات إجازة لأطاريح المستشهِدة

السنة	عدد الاستشهادات	٪
١٤١٦هـ/١٩٩٦م	١٤	٤,٤
١٤١٥	٣٠	٩,٤
١٤١٤	٤٧	١٤,٧
١٤١٣	٢٦	٨,١
١٤١٢	٣٤	١٠,٦
١٤١١	٢٢	٦,٩
١٤١٠	٢٦	٨,١
١٤٠٩	١٨	٥,٦
١٤٠٨	٢٠	٦,٣
١٤٠٧	٢٣	٧,٢
١٤٠٦	٢٠	٦،٢
١٤٠٥	١٨	٥,٦
١٤٠٤	١٢	٣,٨
١٤٠٣	٥	١,٦
١٤٠٢	٢	٠,٦
١٤٠١	٢	٠,٦
١٤٠٠هـ/١٩٨٠م	١	٠,٣
المجموع	٣٢٠	٪١٠٠

الشكل (٧ – ٦)

مدى تناقص الاستشهادات بمرور الزمن بأطاريح علوم الدين الإسلامي



- يختلف عدد الاستشهادات من سنة إلى أخرى حيث لم يتجاوز في حدة الأدنى استشهاداً واحداً فقط عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، ووصل في حدة الأعلى إلى ٤٧ استشهاداً عام ١٤١٤هـ/١٩٩٤م ، ويمكن على ضوء الجدول والشكل المذكورين سابقاً تقسيم الزمن الذي تمت فيه كافة ا لاستشهادات إلى فترتين ؛ الفترة الأولى ومدتها تسع سنوات وتمت من عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م إلى عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م وتتسم بقلة الاستشهادات المرجعية نسبياً حيث لم يتجاوز نسبة الاستشهادات خلالها ٣٢,٢٪ من مجموع الاستشهادات ، والفترة الثانية ومدتها ثمان سنوات وتمتد من عام ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م إلى عام ١٤١٦هـ/١٩٩٦م ووصلت نسبة الاستشهادات فيها إلى ٦٧,٨٪ منها ، ومن هذا يتضح أن الاستشهادات بأطاريح علوم الدين الإسلامي في هذه الدراسة قد زادت مع مرور الزمن و لم تتناقص أو تتعطل لأن الأعداد الكبيرة نسبياً من أطاريح الدكتوراه والماجستير السعودية (المستشهدة) لم تُجَزْ إلا في السنوات الأخيرة للحداثة النسبية لافتتاح برامج الماجستير والدكتوراه في تلك العلوم في

الجامعات السعودية ، إضافة إلى أن مجال العلوم الإسلامية من المجالات التي لا تتقادم فيها المعلومات إلا ببطء شديد ، ولهذا لا يتوقف الباحثون فيها عن الاستشهاد بها .

- بلغت فترة منتصف العمر* Half - Life للأطاريح المستشهَد بها في علوم الدين الإسلامي ٤,٤ سنة وتقع بين عام ١٤١١هـ/١٩٩١م وعام ١٤١٢هـ/١٩٩٢م ، وهي تقل حتى عن معدلات المجالات العلمية السريعة التغير والتطور وبالتالي السريعة التعطل حيث كانت في الفيزياء ٤,٦ سنة وفي الكيمياء ٨,١ سنة حسبما حسبها بعض الباحثين[٤٧] ، أما في أحد مجالات العلوم الاجتماعية وبالتحديد المكتبات والمعلومات فقد وصلت إلى ١٢,٥ سنة في دراسة عبد الكريم الزيد[٤٨] ، وعلى العموم فيجب توخي الحذر عند المقارنة لأن تلك المعدلات مستخرجة من استشهادات مقالات الدوريات وليس الأطاريح كما هو حاصل في هذه الدراسة ، ولم يجد الباحث في الدراسات السابقة الخاصة بالاستشهادات بالأطاريح شيئاً عن فترة منتصف العمر فيها إلا في دراسة هاشم سيد في مجال الزراعة حيث وصلت إلى ٨,٢ سنة[٤٩] .

والواضح أنه من الصعب تقبل هذه النتيجة التي توصلت إليها هذه الدراسة لأنه من المعروف أن علوم الدين الإسلامي تنتمي إلى العلوم الإنسانية وهي علوم بطيئة التعطل والتقادم ، ولهذا كان من المنطقي أن تمتد فترة منتصف العمر إلى أكثر من المعدل المذكور ، وعلى سبيل المثال فقد وصلت في دراسة عبد الرحمن فراج عام ١٩٩٤م حوالي عشرين عاماً (في العلوم ذاتها)،وإن كانت الاستشهادات فيها شملت الأطاريح وغيرها من أوعية المعلومات الأخرى ولحقبة أطول[٥٠] ، وعلى أي حال يمكن عزو تلك النتيجة إلى أكثر من سبب لعل أهمها أن أطاريح علوم الدين الإسلامي (التي يُتوقع استشهادها بالأطاريح المبحوثة) لم تجز بأعداد كبيرة نسبياً من قبل الجامعات السعودية إلا في الفترة التي شهدت كثافة الاستشهادات المرجعية كما مر سابقاً ، إضافة إلى أن الفترة الزمنية التي وقعت فيها

---

* يطلق مصطلح منتصف العمر على الفترة التي تم فيها نشر نصف الإنتاج الفكري المستشهد ، ويقصد بها في هذه الدراسة تحديداً الفترة التي تمت فيها إجازة ٥٠٪ من الأطاريح المستشهَد بها ، وقد يطلق على ذلك تسميه أخرى هي متوسط عمر الاستشهادات المرجعية Median Citation age .

الاستشهادات المرجعية لا تتجاوز ١٧ عاما وهي فترة قصيرة نسبياً ، كمـــا أن طبيعـــة استشهاد الأطاريح بالأطاريح يختلف عنه في مقالات الدوريات ، ويحسب الباحث أنه لـو أجريت دراسة في المجال نفسه بعد سنوات عديدة وبمتغيرات مختلفة ، لأمكن الخروج فيمـا يتعلق بفترة متصف العمر بنتائج مختلفة .

ب - مفعول الفورية* Immediacy Effect :

يقصد به في هذه الدراسة النسبة المئوية لعدد الاستشهادات المرجعية التي وقعـت خلال خمسة أعوام من إجازة الأطاريح المستشهَد بها بواسطة الأطـاريح المستشـهِدة ، ومفعول الفورية يدل على عدة أمور منها مدى جديه الباحثين في ملاحقة الإنتاج الفكري واستخدام الأحدث منه وترك القديم ، ومدى الإتاحة له من قبل المكتبـات أو مراكـز المعلومات أو دور النشر في أسرع وقت ، ومدى الغزارة في الإنتاج التي تتيـح خيـارات للباحثين ، ونوعية الإنتاج وهل هو من النوع الذي تطول الاستفادة منه أم أنه من النـوع الذي يتقادم بسرعة وبالتالي تقل الفائدة منه .

وعند النظر إلى الجدول (٧ - ٥٣) يتضح أن مفعول الفورية في الاستشـهادات المرجعية بأطاريح علوم الدين الإسلامي في هذه الدراسة ٦٤,٨٪ ؛ فهل تعد تلك النسـبة مرتفعة أم منخفضة ؟ لقد قام برايس Price بحساب هذه النسبة في عدد كبير من المجـالات وانتهى إلى رقم يعد بمثابة الحد الأدنى لأي مجال وهو ٥٠٪ ويطلق عليه " مؤشر برايـس " أو " رقم برايس القياسي "(٥١) ، وبقدر ما ترتفع النسبة المئوية لمفعول الفورية عنه بقدر ما ترتفع معدلات التعطل والتقادم ، ولهذا يحسب الباحث أن تلك النسبة التي وصلـت إلى ٦٤,٤٪ في هذه الدراسة نسبة مرتفعة بعض الشيء لأن العلوم الإنسانية التي تنتمي إليـها علوم الدين الإسلامي لا تتقادم وتتعطل فيها المعلومات بسرعة كما هو الحال في المجـالات العلمية وإلى حد ما الاجتماعية ، علاوة على أن الأديان عموماً ربما كـانت مـن أبطـأ المجالات في التقادم بالنسبة للعلوم الإنسانية ذاتها ، ولأن أعداد أطاريح الدكتوراه السعودية المجازة في علوم الدين الإسلامي ليست بالكثيرة ولهذا لا تتيح مجالا واسعاً للمستشهِدين في

---

* حشمت قاسم من الذين كان لهم دور كبير في تأصيل المصطلحات الخاصة بالاستشهادات المرجعية باللغـة العربية .

الجدول (٧ - ٥٣)

توزيع الاستشهادات المرجعية الواقعة خلال خمس سنوات

من إجازة الأطاريح المستشهَد بها

الفترة الواقعة بين إجازة الأطروحة والاستشهاد بها بالسنين	عدد الاستشهادات	٪	٪ التراكمية
العام نفسه من إجازة الأطروحة	١٤	٤,٤	٤,٤
١	٣٠	٩,٤	١٣,٨
٢	٤٩	١٥,٣	٢٩,١
٣	٤٦	١٤,٤	٤٣,٥
٤	٣٤	١٠,٦	٥٤,١
٥	٣٣	١٠,٣	٦٤,٤
٦	٣٢	١٠	٧٤,٤
٧	٢١	٦,٦	٨١
٨	٢٥	٧,٨	٨٨,٨
٩	١٤	٤,٤	٩٣,٢
١٠	٦	١,٩	٩٥,١
١١	٣	٠,٩	٩٦
١٢	٦	١,٩	٩٧,٩
١٣	٣	٠,٩	٩٨,٨
١٤	١	٠,٣	٩٩,١
١٥	٢	٠,٦	٩٩,٧
١٦	١	٠,٣	١٠٠
المجموع	٣٢٠	٪١٠٠	٪١٠٠

الاختيار ، أو حتى التطلع إلى تاريخ الأطروحة للمفاضلة ، ويحسب الباحث أن الارتفاع المحدود لمفعول الفورية في هذه الدراسة يعود لسببين ؛ أولاهما أن إجازة أطاريح علوم الدين الإسلامي في الجامعات السعودية لم تكن بأعداد كبيرة نسبيا إلا في السنين الأخيرة بالنسبة لفترة الـ ١٧ عاما التي تمت فيها الاستشهادات المرجعية (الجدول ٧ - ٥٣) وهي السنين ذاتها التي أجيزت فيها الأطاريح المستشهدة ، وثانيهما أن الأطاريح يسهل على المستشهدين بها (وهم هنا طلبة الدراسات العليا) التعرف على الجديد منها عند إجازتها مباشرة من خلال الزملاء والأساتذة في القسم أو الكلية أو إعلانات المناقشة لها أو غيرها ، إضافة إلى أنها تتاح لهم على الرفوف حال الانتهاء من الإجراءات الفنية الخاصة بها .

وعند المقاونة بين نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة في مجال الاستشهاد بالأطاريح ، لم يجد الباحث دراسة منها في مجال العلوم الإنسانية ، بل كانت كلها في المجالات العلمية والاجتماعية ، وفي استشهادات مقالات الدوريات بالأطاريح غالباً ، ففي العلوم الاجتماعية وصلت في علم النفس في دراسة بوير عام ١٩٧٢ إلى ٩١,٢٪[٥٢] ، وفي دراسة يولز عام ١٩٧٣م في علم الاجتماع إلى ٦٩,٣٪[٥٣] ، وفي دراسة أوكنور عام ١٩٧٨م وصلت في علم المكتبات إلى ٩٨,٤٪ سواء بالنسبة للأطاريح المنشورة على هيئة كتاب أو غير منشورة[٥٤] ، أما في المجالات العلمية فقد وصل أعلاها في دراسة بوير في علم النبات بنسبة ٩٨,٢٪ ، فالكيمياء بنسبة ٩٥,١٪ ، ثم الهندسة الكيميائية بنسبة ٩٢,٧٪[٥٥] ، والدراسات السابقة كلها أمريكية ، أما في دراسة هاشم سيد العربية عام ١٩٩٥م في الزراعة فقد وصلت إلى ٢٩,١٢٪[٥٦] ، وتعود الاختلافات في تلك النتائج إلى عدة أمور لعل أهمها البلد الذي أعدت فيه الدراسة ومدى تقدمه في مجال استثمار المعلومات وإتاحتها للباحثين حال إنتاجها ، والمنهجية المستخدمة في جمع الاستشهادات والأوعية المبحوثة .

السؤال : ما أسباب عدم الاستفادة الكلية من الأطاريح الموجودة في أي جهة من تلك الجامعات الثلاث من قبل أفراد العينة ، وهل يمكن تصنيف تلك الأسباب ؟

يقصد بعدم الاستفادة الكلية هنا عدم زيارة الجهات التي توجد فيها الأطـاريح في الجامعات الثلاث سواء في المكتبة المركزية ، أو مكتبة القسم ، أو مكتبة الكلية ، من أجل التعرف على الموجود منها فيها ، ومتابعة الجديد ، والاستفادة منها عن طريق القـراءة أو التصفح أو الاستشارة أو الاستشهاد المرجعي أو غيرها .

وكما مر سابقاً ، فقد تجاوز عدد غير المستفيدين من الأطاريح عدد المستفيدين حيث بلغ لدى الفئة الأولى ٣١٨ يمثلون ٥٢,٥٪ من أفراد العينة البالغ عددهـم ٦٠٦ ، ولدى الفئة الثانية ٢٨٨ يمثلون ٤٧,٥٪ منهم ، وبهذا يتضح أن الأغلبية من أفراد العينـة هم من فئة غير المستفيدين من الأطاريح بالمرة في نطاق جامعاتهم ، وهو مؤشر سلبي يـدل على أن المكتبات – إضافة إلى عوامل أخرى – لم تؤد واجبها تجاه الأغلبية من المستفيدين المحتملين من الأطاريح وهم أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ، ولهـذا فمـن الضروري تحديد الأسباب التي تحول دون الاستفادة حتى تكـون المكتبـات الجامعيـة السعودية وبخاصة تلك التي تطمح إلى إرضاء روادها على علـم بهـا ، لأن دراسـات الاستفادة لا تقتصر على المستفيدين الفعليين بل تشمل غير المستفيدين الذين لهم حقوقـهم أيضاً ولا ينبغي تجاهلهم ، ولهذا خصصت هذه الدراسة السؤال السابق لغير المسـتفيدين فقط ، ووضعت له تسع عشرة إجابة تتوقعها الدراسة ، كما فتحت المجـال أمامـهم إذا كان لديهم أسباب أخرى غيرها لذكرهـا ، والجـداول (٧-٥٤) و (٧ - ٥٦) ، و (٧-٥٧) والشكل (٧-٧) تكشف ما يلي :

- بلغت الأسباب الكامنة وراء عدم الاستفادة الكلية من الأطاريح في الجامعات الثـلاث ٢٩ سبباً ، وقد تفاوت عدد ونسبة الذين أدرجوها ، فالسبب الذي احتـل المرتبـة الأولى أدرجه أكبر عدد مهم وهو ١٩١ بنسبة بلغت ٦٠,١٪ مـن مجمـوع غـير

المستفيدين البالغ ٣١٨ ، بينما الأسباب الأربعة التي احتلت ذيل القائمة لم يُدرَج كل منها إلا من قبل واحد منهم فقط ، وبنسبة ضئيلة هي ٠,٣٪ .

الجدول (٧ - ٥٤)

أسباب عدم الاستفادة الكلية من أطاريح الدكتوراه في نطاق الجامعات الثلاث

الترتيب	السبب	المجيبون	٪*
١	هناك مصادر معلومات داخل الجامعة وخارجها تغني عنها	١٩١	٦٠,١
٢	لدى مصادر معلومات خاصة تغني عنها	١٣٢	٤١,٥
٣	الأطروحة تركز غالباً على جزئيات صغيرة (مغرقة في التخصص)	١٠٤	٣٢,٧
٤	عدم إعارتها خارجياً	٩٨	٣٠,٨
٥	قراءتها تستغرق وقتاً ، ويكفي عنها قراءة مقال أو مستخلص أو مراجعة لها	٩٦	٣٠,٢
٦	الجيد منها ينشر عادةً على هيئة كتاب ، وهذا أسهل في الاستفادة منها	٨٩	٢٨
٧	بعد المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح عن القسم أو الكلية	٧٤	٢٣,٣
٨	عدم العلم بوجودها في الجامعة ، إذ لا شيء يشير إلى ذلك	٧٣	٢٢,٩
٩	لا يمكن الوصول إلى المعلومات المطلوبة فيها بسرعة بسبب طبيعة تصميمها	٥٧	١٧,٩
١٠	لا حاجة لاستخدامها إلا لمن يشرف على أطاريح جامعية	٣٢	١٠,١
١١	القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية بعيدة عن الأنظار	٣١	٩,٧
١٢	الأطروحة ليست مصدر معلومات مهم ، بل مجرد تطبيق عملي على طرق البحث	٢٧	٨,٥
١٣	الشكل المادي للأطروحة (الحجم - التجليد - الطباعة ...) لا يغري بقراءتها	٢٧	٨,٥
١٤	استخدام أطاريح موجودة في جهات خارج الجامعة	٢٥	٧,٩
١٥	الأطروحة تكون معلوماتها قديمة نسبياً	٢٢	٦,٩
١٦	قلة أو عدم وجود أطاريح في مجال التخصص في المكتبة	١٩	٦
١٧	عدم السماح للإناث بارتياد المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح	١٥	٤,٧

* عدد المجيبين ٣١٨ يمثلون كافة غير المستفيدين والمستفيدات ، (وإلى هذا العدد يعود الضمير "منهم" في ثنايا التحليل) ويمكن للمجيب التأشير على أكثر من إجابة .

تابع الجدول (٧ - ٥٤)

الترتيب	السبب	المجيبون	٪
١٨	القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية تكون مغلقة عند ارتياد الإناث للمكتبة .	١٤	٤,٤
١٩	لا يتطلب العمل استخدام أطاريح .	١٠	٣,١
٢٠	القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية لا تفتح مساءً .	٨	٢,٥
٢١	عدم السمح للإناث بارتياد المكتبة المركزية ، حيث توجد الأطاريح إلا يوماً فقط .	٤	١,٢
٢٢	عدم وجود برامج دكتوراه في مجال التخصص .	٣	٠,٩
٢٣	حداثة العمل في الجامعة ، وعدم التعرف على مصادر المعلومات فيها .	٣	٠,٩
٢٤	تجارب الآخرين الذين استخدموا الأطاريح في المكتبة المركزية لم تكن مشجعة .	٣	٠,٩
٢٥	استعارة ما أحتاجه منها من الزملاء .	٢	٠,٦
٢٦	عدم وجود مكتبة خاصة بالقسم .	١	٠,٣
٢٧	عدم وجود أطاريح دكتوراه بمكتبة القسم .	١	٠,٣
٢٨	عدم وجود أطاريح دكتوراه في مكتبة الطالبات .	١	٠,٣
٢٩	الاعتماد على الطلبة الذين أشرف عليهم في توفير المعلومات المطلوبة منها .	١	٠,٣

- يمكن تصنيف أسباب عدم الاستفادة إلى ثلاثة محاور ؛ محور يرجع إلى سياسات المكتبات الثلاث المبحوثة إزاء الأطاريح ، وقد بلغ عدد الذين أدرجوها ٥٣٣ (لأنه يمكن للمجيب إدراج أكثر من سبب) ، ومحور يعود إلى طبيعة أطروحة الدكتوراه وقد أدرجها ٤٥٤ ، ومحور يعود إلى ظروف وسلوك المجيبين وقد أدرجها ١٧٦ .

الجدول (٧ - ٥٥)

أسباب عدم الاستفادة الكلية من أطاريح الدكتوراه في الجامعات الثلاث التي تعود لسياسات المكتبات إزاءها

الترتيب	أسباب تعود إلى سياسات المكتبات إزاء الأطاريح	المجيبون	٪
١	هناك مصادر معلومات داخل الجامعة وخارجها تغني عنها .	١٩١	٦٠,١
٢	عدم إعارتها خارجياً .	٩٨	٣٠,٨
٣	بعد المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح عن القسم أو الكلية .	٧٤	٢٣,٣
٤	عدم العلم بوجودها في الجامعة ، إذ لا شيء يشير إلى ذلك .	٧٣	٢٢,٩
٥	القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية بعيدة عن الأنظار .	٣١	٩,٧
٦	قلة أو عدم وجود أطاريح في مجال التخصص في المكتبة .	١٩	٦
٧	عدم السماح للإناث بارتياد المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح .	١٥	٤,٧
٨	القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية تكون مغلقة عند ارتياد الإناث للمكتبة .	١٤	٤,٤
٩	القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية لا تفتح مساءً .	٨	٢,٥
١٠	عدم السماح للإناث بارتياد المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح إلا يوماً فقط .	٤	١,٢
١١	تجارب الآخرين الذين استخدموا الأطاريح في المكتبة المركزية لم تكن مشجعة .	٣	٠,٩
١٢	عدم وجود مكتبة خاصة بالقسم .	١	٠,٣
١٣	عدم وجود أطاريح دكتوراه في مكتبة القسم .	١	٠,٣
١٤	عدم وجود أطاريح دكتوراه في مكتبة الطالبات .	١	٠,٣
	مجموع المجيبين	٥٣٣	

الجدول (٧ - ٥٦)

أسباب عدم الاستفادة الكلية من أطاريح الدكتوراه في الجامعات الثلاث التي تعود إلى طبيعة الأطروحة

الترتيب	أسباب تعود إلى طبيعة أطروحة الدكتوراه	المجيبون	٪
١	الأطروحة تركز غالباً على جزئيات صغيرة (مغرقة في التخصص) .	١٠٤	٣٢,٧
٢	قراءتها تستغرق وقتاً ، ويكفي عنها قراءة مقال أو مستخلص أو مراجعة لها .	٩٦	٣٠,٢
٣	الجيد منها ينشر عادةً على هيئة كتاب ، وهذا أسهل في الاستفادة منها .	٨٩	٢٨
٤	لا يمكن الوصول إلى المعلومات المطلوبة فيها بسرعة بسبب طبيعة تصميمها	٥٧	١٧,٩
٥	لا حاجة لاستخدامها إلا لمن يشرف على أطاريح جامعية	٣٢	١٠,١
٦	الأطروحة ليست مصدر معلومات مهم ، بل مجرد تطبيق عملي على طرق البحث .	٢٧	٨,٥
٧	الشـــكل المـــادي للأطروحة (الحجم - الجليد - الطباعة ...) لا يغري بقراءتها .	٢٧	٨,٥
٨	الأطروحة تكون معلوماتها قديمة نسبياً .	٢٢	٦,٩
	مجموع المجيبين	٤٥٤	-

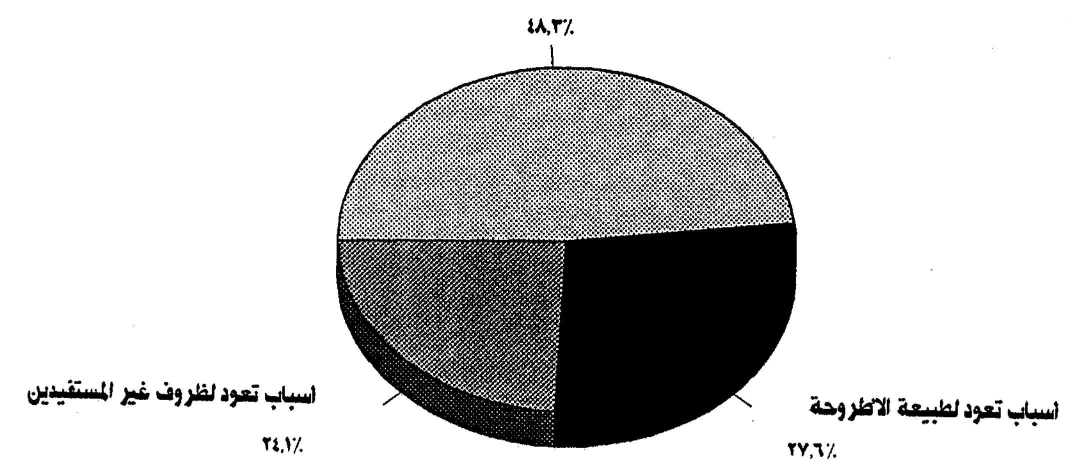
الجدول (٧ - ٥٧)

أسباب عدم الاستفادة الكلية من أطاريح الدكتوراه في الجامعات الثلاث التي تعود لظروف وسلوك المجيبين

الترتيب	أسباب تعود إلى ظروف وسلوك المجيبين	المجيبون	٪
١	لدي مصادر معلومات خاصة تغني عنها	١٣٢	٤١,٥
٢	استخدام أطاريح موجودة في جهات خارج الجامعة	٢٥	٧,٩
٣	لا يتطلب العمل استخدام أطاريح دكتوراه	١٠	٣,١
٤	عدم وجود برامج دكتوراه في مجال التخصص	٣	٠,٩
٥	حداثة العمل في الجامعة ، وعدم التعرف على مصادر المعلومات فيها	٣	٠,٩
٦	استعارة ما احتاجه منها من الزملاء	٢	٠,٦
٧	الاعتماد على الطلبة الذين أشرف عليهم في توفير المعلومات المطلوبة	١	٠,٣
	مجموع المجيبين	١٧٦	-

الشكل (٧ - ٧)

تصنيف أسباب عدم الاستفادة من أطاريح الدكتوراه



أ - محور يرجع إلى سياسات المكتبات إزاءها :

بلغت أسباب عدم الاستفادة التي تعود إلى سياسات المكتبات الثلاث حيال الأطاريح ١٤ سببا تمثل ٤٨,٤٪ من مجموع الأسباب البالغ ٢٩ سبباً ، وقد ورد بعضها في مواضع مختلفة من الدراسة ، والمقام هنا يقتضي إيرادها مجتمعة ولو بإيجاز .

١ - هناك مصادر معلومات داخل الجامعة وخارجها تغني عنها :

أدرج هذا السبب أكبر عدد من المجيبين وصل إلى ١٩١ بنسبة ٦٠,١٪ منهم واحتل المرتبة الأولى في القائمة الشاملة لكافة الأسباب ، وهذه الإجابة توحي بأمرين الأول الشكوى المبطنة من العراقيل وسوء الخدمات تجاه الأطاريح في مكتباتهم والتي قد تصل لدى البعض منهم إلى استبعاد مجرد التفكير في الاستفادة منها ، والثاني الغض من القيمة العلمية لأطروحة الدكتوراه ، وترجح الدراسة أن يكون الأمر الأول هو المقصود من قبلهم لأن الدراسة سبق أن توصلت إلى أن معظم أفراد العينة من مستفيدين من الأطاريح وغير مستفيدين يقومون أطروحة الدكتوراه تقويماً عالياً من الناحية العلمية لها ، ويدل العدد الكبير للذين أدرجوه على ضرورة إعادة المكتبات النظر في سياساتها تجاهها

حتى لو أدى إلى زعزعة بعض " الثوابت " القديمة التي لم تعد تجـــارى منطـــق العصـــر "المعلوماتي" .

٢ ـ عدم إعارة الأطاريح خارجياً :

احتل هذا السبب المرتبة الثانية في قائمة الأسباب التي تعود إلى سياسات المكتبـات والمرتبة الرابعة في القائمة الشاملة لكافة الأسباب ، وقد أدرجه ٩٨ يمثلون ٣٠,٨٪ منهم ، والمعروف أن هذه الخدمة تعد من الخدمات الرئيسة في أي مكتبة ، بل وتتضاعف الحاجـة إليها في الأطاريح دون غيرها بسبب عدة عوامل هي محدودية دوام جـــهات الأطـــاريح والذي يقتصر غالبا على الفترة الصباحية والذي لا يناسب كافة المســـتفيدين ، وعـــدم وجود خدمات تصوير فعالة لها ، وعدم السماح للإناث بالوصول إلى المكتبات المركزيـــة حيث توجد الأطاريح إما بالمرة أو ليوم واحد فقط ، وصعوبة الـــتردد علـــى المكتبـــات المركزية الثلاث بالنسبة للمسنين والمعاقين من أقسامهم وكلياتهم ، ولهذا كله فإن السماح بإعارتها أمر ضروري ، ولا بأس بوضع بعض الشروط عليها كتقصير مدة إعارتها مقارنـــة بالأوعية الأخرى ، أو عدم إعارة النسخة الوحيدة ، أو غير ذلك ، وما تجربـــة مكتبـــة جامعة الملك فهد بالسماح بإعارتها إلا خير دليل على نجاحها وعمليتها حيث لم تواجهـــها أي مشكلة من جراء ذلك .

٣ ـ بعد المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح عن القسم أو الكلية :

جاء هذا السبب في المرتبة الثالثة في قائمة الأسباب الـــتي تعـــود إلى سياســـات المكتبات ، وقد أدرجه ٧٤ يمثلون ٢٣,٣٪ منهم ، والواقع أن المكتبات المركزية الثـــلاث حيث توجد الأطاريح ليست بعيدة تماماً عن أقسام وكليات الجامعات الثلاث كما أثبتـــت الدراسة عبر معيار معين إلا في عدد محدود جداً منها بالنسبة لجامعة الملك سعود ، ولكنها كذلك لا يمكن أن توصف بالقريبة أيضاً ، وربما كان مصدر الشكوى " الصعوبات " التي تواجههم عند الذهاب إليها بسبب عوامل المناخ المختلفة مثل حرارة الشمس ، أو الأمطار أو الرياح ، أو الرطوبة في غياب الطرق المظللة إليها وبخاصة لذوي الأمراض المزمنـــة ، أو

كبار السن ، أو المعاقين ، مما يستدعي من تلك المكتبات تذليل تلك الصعاب بما تراه مناسباً .

٤ ـ عدم العلم بوجود أطاريح في الجامعة ، إذ لا يشيء يشير إلى ذلك :

ذكر هذا السبب ٧٣ يمثلون ٢٢,٩٪ منهم ، والواضح أن مجرد إدارجه من قبلهم يعد بمثابة " إدانة " علمية لهم لأنهم يعلمون جيداً أن جامعاتهم لديها برامج دكتوراه بعضها يعود تاريخها إلى أكثر من عقدين ، وهذا يدل على أنهم لا يرتادون المكتبة مطلقاً ، أو غير نشيطين في مجال البحث ، ولكن هذا لا يمنع من إلقاء جانب من المسؤولية في ذلك على المكتبات الثلاث المبحوثة لأن خدمات الإحاطة الجارية فيما يتصل بالأطاريح غير متوفرة جميعاً ، إلى جانب النقص في خدمات التوعية والتعريف بها .

٥ ـ القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية بعيدة عن الأنظار :

ادرج هذا السبب ٣١ يمثلون ٩,٧٪ منهم ، وهذا لا ينطبق إلا على القاعة الخاصة بالأطاريح بجامعة الملك سعود وإلى حد ما ، وربما تعود الشكوى إلى عدم توفر الوسائل الإيضاحية من أدلة أو لوحات أو أسهم ترشد إلى مكانها ، وربما كان الحل لذلك إخراجها من القاعات المغلقة لها ، ووضعها في مكان بارز للعيان مثل قاعة المراجع مثلاً كما فعلت مكتبة جامعة الملك فهد في تجربة سابقة ، حتى تكون واضحة للجميع ، وفي الوقت نفسه تحت المراقبة لأن تلك القاعة لا تخلو من العاملين في المكتبة .

٦ ـ قلة أو عدم وجود أطاريح في مجال التخصص في المكتبة :

أورد هذا السبب ١٩ يمثلون ٦٪ منهم ، وربما كان السبب في ذلك عدم وجود برامج دكتوراه لدى الجامعة في حقل التخصص لبعض المجيبين ، أو عدم وجود سياسات مكتوبة ثابتة للاقتناء في تلك المكتبات بحيث يُقتصر في اقتناء الأطاريح على حقول معينة على حساب أخرى ، أو عدم الشراء أصلاً للاطاريح الأجنبية المتاحة ، أو عدم النشاط فيما يتعلق بإهداء وتبادل الأطاريح .

٧ - عدم السماح للإناث بإرتياد المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح :

أدرج هذا السبب ١٥ من الإناث يمثلن ٤,٧٪ منهم ، وهو لا ينطبق إلا على المكتبة المركزية لجامعة الإمام حيث لا يسمح للإناث بارتيادها ، إضافة إلى عدم وجود أطاريح في مكتبتهن "مكتبة مركز دراسة الطالبات " ، ولهذا فمن الأهمية بمكان تحديد أيام لهن لزيارة المكتبة المركزية كما هو حاصل في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد ، أو في الأقل السعي لتزويد مكتبتهن بالأطاريح ووضعها على قائمة جهات الإيداع ، لأن متطلبات البحوث والدراسات العليا لا تفرق بين ذكر وأنثى على هذا الصعيد .

٨ - القاعة الخاصة بالأطاريح في المكتبة المركزية تكون مغلقة عند ارتياد الإناث لها :

يتعلق هذا السبب بالمكتبة المركزية لجامعة الملك سعود التي تسمح للإناث بارتيادها يوماً واحداً هو يوم الخميس ، وقد أدرجه ١٤ من الإناث يمثلن ٤,٤٪ منهم ، والحاصل أن هذه الشكوى ليست في محلها لأن قاعة الأطاريح تكون مفتوحة أمامهن في ذلك اليوم ، وهذا يدل على أن المجيبين أحياناً تكون معلوماقم غير دقيقة أو قديمة فيما يتعلق بمكتباقم ، أو يستقونها عن طريق الآخرين .

٩ - القاعة الخاصة بالأطاريح لا تفتح مساءً :

أورد هذا السبب ٨ يمثلون ٢,٥٪ منهم ، وقد كانت توقعات الدراسة أن يدرجه عدد أكبر من العدد المذكور ، وعلى أي حال فإن الفترة الصباحية لا تكون كافية أو مناسبة لكافة المستفيدين مما يستوجب فتحها في الفترة المسائية مع ما يتطلبه ذلك من أعباء مادية ليس بمقدور المكتبات الآن تحملها ، ولهذا قد يكون الحل الجذري لهذه المشكلة إخراج الأطاريح من قاعاقما المغلقة حتى تكون متاحة للمهتمين طيلة دوام المكتبة كما فعلت مكتبة جامعة الملك فهد التي أثبتت أنه لا خطر على الأطاريح من ذلك .

١٠- عدم السماح للإناث بارتياد المكتبة المركزية حيث توجد الأطاريح إلا يوماً واحداً :

أدرج هذا السبب ٤ من الإناث يمثلن ١,٢٪ منهم ، وهو خاص بالمكتبة المركزية لجامعة الملك سعود التي تخصص يوماً للإناث ، وواضح أن تخصيص يوم واحد فقط ولفترة واحدة هي الفترة الصباحية لا يفي بحاجاتهن ، وهذا يستدعي تخصيص أكثر من يوم لهن ، أو في الأقل العمل على تنمية مجموعات الأطاريح في مكتبتيهن : " مكتبة مركز الدراسات الجامعية للبنات " و " المكتبة المركزية للطالبات " ، لأنه لا يوجد بها إلا أعداد محدودة جداً منها .

١١- تجارب الآخرين الذين استخدموا الأطاريح في المكتبة المركزية لم تكن مشجعة :

ذكر هذا السبب فئة صغيرة عددها ٣ يمثلون ٠,٩٪ منهم ، وكان من المفترض في أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم عدم الحكم على الأمور من خلال الآخرين ، لما يشوب ذلك أحياناً من مبالغة أو عدم دقة أو هوى أو غير ذلك .

١٢،١٣،١٤ -أسباب مختلفة :

وهي ثلاثة أسباب لم يدرج كلاً منها إلا واحد فقط ، وهي عدم وجود مكتبة خاصة بالقسم ، وهو سبب غير مقنع لعدم الاستفادة من الأطاريح ، ومثله عدم وجود أطاريح بمكتبة القسم ، إذ يفترض لمثلهم السعي إلى مصادر المعلومات أنى وجدت في الجامعة ، أما السبب الأخير وهو عدم وجود أطاريح بـ " مكتبة مركز دراسة الطالبات " الخاصة بإناث جامعة الإمام ، فقد سبق تناوله في الفقرة ٧ السابقة .

ب - محور يعود إلى طبيعة أطروحة الدكتوراه :

على غير ما توقعت الدراسة ، أدرج أسباب عدم الاستفادة التي تعود إلى الطبيعة الخاصة بالأطروحة ، وما يتعلق بها من قناعات مسبقة لدى المجيبين أعداد كبيرة وصلت إلى ٤٥٤ وهي لا تقل كثيراً عن أعداد المجيبين الذين أدرجوا الأسباب التي تعود إلى

سياسات المكتبات إزاءها والبالغ ٥٣٣ ، كما احتلت ثلاثاً من المراتب الأولى في القائمة الشاملة لكافة المحاور ، وتلك الأسباب هي :

١- الأطروحة تركز غالباً على جزئيات صغيرة (مغرقة في التخصص) :

جاء هذا السبب في المرتبة الثالثة من القائمة الشاملة للأسباب كلها ، حيث أورده ١٠٤ يمثلون ٣٢,٧٪ منهم ، وهذا السبب الذي يعود إلى الإغراق في التخصص ربما كان " ميزة " للأطروحة يدل على مدى عمقها ودقة تركيزها ، ولكنه عموماً لا يعني أن الأطروحة لا يمكن الاستفادة منها نهائياً بسببه ، إذ تحوي مهما كان إغراقها في التخصص جوانب مختلفة يمكن الاستفادة منها ، إضافة إلى أن بعض الدراسات تتطلب هذا الإغراق .

٢- طول الأطروحة :

وقد احتل هذا السبب المرتبة الخامسة في قائمة الأسباب الشاملة ، وأدرجه ٩٦ يمثلون ٣٠,٢٪ منهم ، ومع أن مستخلص الأطروحة أو المراجعة لها Review أو المقال المختصر لها يغني عن قراءتها في أحيان كثيرة ، إلا أن ذلك لا يغني الباحث عن الرجوع إلى الأصل في الأطاريح ذات الصلة الوثيقة بدراسته ، و لاشك أن طول الأطروحة وبخاصة في الأطاريح العربية - كما هو مشاهد مقارنة بالأجنبية - يقف أحياناً عائقاً أمام الاستفادة منها ، مما يتطلب من المسؤولين عن الدراسات العليا في الجامعات العربية كبح جماحه عن طريق التحديد الدقيق لمواضيع الأطروحة ، وعلى سبيل المثال فقد وجد الباحث أطاريح سعودية وعربية تتجاوز الألف صفحة ؛ ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن من بين مقترحات " الإصلاحات " الخاصة بأطروحة الدكتوراه في أميركا وضع حد أعلى لعدد صفحاتها .

٣ - الجيد منها ينشر عادةً على هيئة كتاب :

جاء هذا السبب في المرتبة الثالثة بالنسبة للأسباب الخاصة بطبيعة الأطروحة ، وقد أدرجـــه ٨٩ يمثلون ٢٨٪ منهم ، ولا شك أن أولئك الذين ينتظرون نشر الأطروحة على هيـــئة كـــتاب ســـيطول انتظارهم ، وقد لا يتحقق هذا الأمل في معظم الأحيان ، لأنه معـــروف كما اتضح في هذه الدراسة والدراسات السابقة ضآلة ما ينشر منها على هيئة كـــتاب سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، ولهذا يستحسن من الباحث الجاد أن لا يعول عليه كثيراً .

٤ - لا يمكن الوصول إلى المعلومات المطلوبة فيها بسرعة :

حـــل هذا السبب رابعاً في قائمة الأسباب الخاصة بطبيعة الأطروحة ، وقد أدرجه ٥٧ يمثلون ١٧,٩٪ منهم ، ولا شك أن هذا القول فيه الكثير من الصحة ولكن ليس لكل الأطـــاريح ، وفيه دعوة لمن يفكرون بنشر أطاريحهم على هيئة كتاب ويأملون في استفادة أكبر عدد من المهتمين منها ؛ للتخلص (أو الاختصار) من الجوانب التي لا تهم عادةً إلا الأعضـــاء المناقشين لها مثل منهجية البحث والدراسات السابقة ، والملاحق والاقتصاد في الجداول الإحصائية والأشكال البيانية .

٥ - لا حاجة لاستخدامها إلا لمن يشرف على أطاريح جامعية :

أورد هـــذا السبب ٣٢ يمثلون ١٠,١٪ منهم ، والواضح أن هذا مفهوم خاطىء لأن الأطـــاريح على تفاوت بينها في ذلك - تعد مصدراً من مصادر المعلومات الأولية ، ومـــادة مهمة للباحثين ، ولا تقتصر الإفادة منها على مجرد مراجعتها كدراسة سابقة ، أو الـــتأكد مـــن عدم تكرار المواضيع التي طرقتها في أطاريح أخرى،أو غير ذلك مما يتطلبه الإشراف على الأطاريح .

٦ - الأطروحة ليست مصدر معلومات مهم ، بل مجرد تطبيق عملي على طرق البحث :

لم يدرج هذا السبب إلا عدد محدود من المجيبين لم يتجاوز ٢٧ يمثلون ٨,٥٪ منهم وهذا يدل على أن معظم أفراد العينة لا يشاركونهم في هذا الرأي ، وهو من الاتهامات التي توضع دائما على رأس قائمة الانتقادات لها والمآخذ عليها ، والتي تغض من شأنها وقيمتها العلمية .

٧ - الشكل المادي للأطروحة لا يغري بقراءتها :

ذكر هذا السبب ٢٧ يمثلون ٨,٥٪ منهم ، ولا يحسب الباحث أنه سبب مقنع لعدم الاستفادة منها ، إضافة إلى أنه ربما اعتمد على معلومات قديمة حينما كانت الأطاريح قبل ما يزيد عن عقد من السنين تتصف بسوء الطباعة ورداءة الحبر والشكل الخارجي والتجليد (إذا كان موجوداً) ، وتلك الأمور لا تكاد توجد في الأطاريح الحديثة إذ أصبح هناك مواصفات معينة لشكلها المادي وإخراجها لابد من التقيد بها ، إضافة إلى التطور الكبير في ميدان الطباعة وما يتصل به من جوانب أخرى .

٨ - الأطروحة تكون معلوماتها قديمة نسبياً :

وقد احتل هذا السبب ذيل قائمة الأسباب التي تعود إلى طبيعة الأطروحة ، حيث أورده ٢٢ يمثلون ٦,٩٪ منهم ، وقد توقعت الدراسة أن يكون عدد الذين يدرجون هذا السبب أكبر بكثير من العدد الوارد هنا ، وبخاصة من قبل أصحاب التخصصات العلمية التي تتقادم المعلومات فيها بسرعة ، وتفقد أهميتها مع مرور الزمن ، ناهيك بالأطاريح التي تستغرق عادة وقتاً طويلاً في إعدادها بالنسبة للأوعية الأخرى ، وهذا ما يدعو أصحاب الأطاريح وبخاصة ما كان منها في المجالات العلمية الذين يفكرون بنشر أطاريحهم إلى المبادرة والإسراع في ذلك قبل " تآكل " قيمتها العلمية .

ج - محور يعود إلى ظروف وسلوك المجيبين :

وهو أقل المحاور في عدد المجيبين وفي عدد الأسباب الخاصة بعدم الاستفادة من الأطاريح ، وفيما يأتي الأسباب الخاصة بهذا المحور :

١ - لدى مصادر معلومات خاصة تغني عنها :

هذا السبب هو الوحيد في هذا المحور الذي يتميز بكثرة عدد الذين أدرجوه حيث وصل ذلك إلى ١٣٢ يمثلون ٤١,٥٪ منهم ، وقد احتل المرتبة الثانية في القائمة الشاملة لجميع الأسباب ، ويعد - كما يحسب الباحث - ظاهرة سلبية تدل على انفصال بعض أعضاء هيئة التدريس عن مكتبة الجامعة وعدم الاستفادة منها وهي المفترض أن تكون أحد أهم مصادر المعلومات بالنسبة لهم ، ووجه الخطورة فيه العدد الكبير لمن أدرجوه مما يعني " تفوقاً " علمياً ومعلوماتياً وبخاصة أن المكتبات المبحوثة الثلاث لا تتوقف عن تنمية مجموعاتها وإن كانت ليست على الوتيرة السابقة ، ولقد لاحظ الباحث قلة أو حتى ندرة عدد الأساتذة في قاعات الأطاريح في كافة المكتبات الجامعية السعودية التي زارها مراراً ، وعلى العكس منهم تماماً في ذلك طلبة الدراسات العليا .

٢ - استخدام أطاريح موجودة خارج الجامعة :

أدرج هذا السبب ٢٥ يمثلون ٧,٩٪ منهم ، ويُشْتَمُّ منه عدم الرضا عن أوضاع الأطاريح في جامعاتهم ، إما بسبب قلة الموجود منها في تخصصاتهم أو بسبب عدم تسهيل سبل الاستفادة منها .

٣ - لا يتطلب العمل استخدام أطاريح دكتوراه :

أورد هذا السبب ١٠ يمثلون ٣,١٪ منهم وهم بعض مدرسي المواد التحضيرية والمعيدين .

٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ أسباب متفرقة :

ولم يدرجها إلا عدد محدود منهم ، وهي عدم وجود برامج دكتوراه في مجال التخصص وقد أورده ٣ منهم ، أو حداثة العمل في الجامعة ، وعدم التعرف على مصادر المعلومات فيها بعد ، وقد ذكره ٣ منهم أيضا ويراه الباحث سبباً وجيهاً لأن الجولات التعريفية للمكتبة وخدماتها لا يجب أن تقتصر على الطلبة فقط بل يجب أن يكون هناك جولات تعريفية لأعضاء هيئة التدريس في بداية كل عام أو فصل ، أما السببان الأخيران في القائمة وهو استعارة المطلوب منها من الزملاء والذي أدرجه اثنان منهم فليس بالمقنع تماماً نظراً لمحدودية ما يوجد لديهم مقارنة بما يوجد في المكتبة ، وكذلك اعتماد أحد المجيبين من أعضاء هيئة التدريس على الطلبة الذين يشرف على أطاريحهم في مده بالمعلومات المطلوبة منها نيابة عنه .

وعلى العموم ، فإنه توجد أسباب كثيرة لعدم الاستفادة من الأطاريح في الجامعات الثلاث وليست - كما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى - مقتصرة فقط على عدم وفاء تلك المكتبات لواجباتها تجاهها كما اتضح في الدراسة ، ولكن بسبب قناعات ومفاهيم مسبقة لا زالت مترسخة في أذهان المجيبين ، إضافة إلى عوامل شخصية تعود إلى ظروفهم وسلوكهم ، ومن الواضح أن المكتبات لا تستطيع التصرف إلا في نطاق الأسباب التي تعود إليها فقط ، كما يلاحظ أن المجيبين كانوا على حق في الشكوى في كثير من الأسباب التي أدرجوها والتي تحول بينهم وبين الاستفادة منها ، ولكن هذا لا يمنع من القول أن بعض تلك الأسباب غير صحيح أو ناجم عن معلومات قديمة أو غير دقيقة أو مجرد التماس للأعذار في عدم الاستفادة منها .

هوامش الفصل السابع

1) M. O'connor, "Dissertation and use of Library Science Dissertations...", p.2.

2) E. Jackson, ed., Special Librarianship, p.5.

٣) جيني ديم ، " العالم ينقسم إلى سريع وبطيء " ، الشرق الأوسط ، ص ٢٠ .

4) J. Repp and C. Glaviano, "Dissertations: A Study of the Scholar's Approach" College and Research Libraries, p. 153.

5) C. Urquhart, Provision and Use of Thesis.....", pp. I19,8,11,13.

6) K. Patterson, et al., "Thesis Handling.....", Library Resource and Technical Services, pp. 280-281

٧) سالم السالم ، واقع البحث العلمي في الجامعات ... ، ص ٢٠٠ .

8) G. Lyle, The Administration of the College Library, p. 104.

9) W. McPhie, "Factors Affecting the value of Dissertations", Social Education, p. 377.

١٠) سعد الضبيعان ، نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة ... ، ص ص ٥١ ، ٦٧

11) L. Gilmer, Interlibrary Loan..., p.77.

12) ALA..., Interlibrary Loan Policies..., pp. 143, 158, 148.

١٣) حمادي التونسي ، " التعاون بين المكتبات .... " ، حولية المكتبات والمعلومات ، ص ١١ .

١٤) معهد الإدارة العامة ، " لائحة الإعارة المتبادلة " ، ص ١ .

١٥) مكتب التربية العربي لدول الخليج ، " مشروع نظام الإعارة .... " ، ص ٣

١٦) معهد الإدارة العامة ، ص ٢ .

17) IFLA ... , p. 12

١٨) معهد الإدارة العامة ، ص ٢ من المقدمة .

19) A. MacDougall and R. Prytherch, Handbook of Library Cooperation, p. 163.

20) V. Boucher, Interlibrary Loan Practices Handbook, p. 83.

21) M. O'Connor, p. 48.

٢٢) حشمت قاسم ، دراسات في علم المعلومات ، ص ١٤٧ .

23) M. O'connor, p. 53.

24) L . Smith, "Citation Analysis", Library Trends, p. 87.

25) M. O'connor, p. 52.

26) L . Smith, pp. 85, 88.

27) M. O'connor, p. 51.

٢٨) نسيم الصمادي ، الاستشهادات المرجعية ودورها في البحث ... ، ص ٢٢ .

٢٩) عبد الرحمن فراج ، " الخصائص البنيانية للإنتاج الفكري .... ، عالم الكتب ، ص ٣٥ .

30) W. Brace, "A Citation Analysis of Doctoral Dissertations...", p. 48.

31) M. Raisig and F. Kilgour, "The Use of Medical Theses....", College and Research Libraries, p. 97.

32) C. Boyer, "The Ph.D. Dissertation....", pp. 81, 85, 83.

33) W . Yoels, "The Fate of the Ph.D. Dissertations...., The American Sociologist, pp. 88, 89.

34) M. O'connor, p. 89.

٣٥) هاشم سيد " الرسائل الجامعية المصرية في مجال الزراعة .... " ، ص ٢٢١

36) M. O'connor, p. 108.

٣٧) هاشم سيد ، ص ٢٠٩

38) M. O'connor, p. 191.

٣٩) حشمت قاسم ، ص ١٥٨

40) W. Yoels, p. 88.

41) C. Boyer, p. 85.

42) M. O'connor, p. 116.

٤٣) هاشم سيد ، ص ٢٠٨ .

44) D. Gapen and S. Milner, "Obsolescence", Library Trends, p. 107.

٤٥) حشمت قاسم ، ص ١٦٠

46) D. Gapen and S. Milner, p. 107.

٤٧) أحمد بدر ، مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات ، ص ٢٧٢ .

٤٨) عبد الكريم الزيد ، " تحليل الاستشهادات المرجعية ... " ، ص ١٠٠ .

٤٩) هاشم سيد ، ص ٢٥٣ .

٥٠) عبد الرحمن فراج ، ص ٣٩

٥١) هاشم سيد ، ص ٢٥٥ .

52) C. Boyer, p. 92.

53) W. Yoels, p. 89.

54) M. O'Connor, p. 125.

55) C. Boyer, p. 92.

٥٦) هاشم سيد ، ص ٢٥٥.

الخاتمة

الخــاتمــة

نتائج الدراســـــــــة :

الجانب اللغوي :

- الشائع في الأدبيات العربية استخدام " رسالة " الدكتوراه ، مع أن كلمة "أطروحـــة" التي لا تستخدم إلا على نطاق أقل ، أدق وأفضل لأنها تدل على طرح الــرأي علــى بساط البحث ، وإعمال النظر والمناقشة للوصول إلى الحقيقة ، وهو ما يســعى إليــه البحث المقدم للدكتوراه ، على عكس كلمة " رسالة " التي تحمل معاني كثيرة لا يوحي أي منها بذلك .
- جمع أطروحة على " أطروحات " خطأ لغوي ، والصحيح جمعها علــى " أطــاريح " ، وهو ما يؤيده شواهد التنــزيل العزيز وكتب اللغة لأنها على وزن " أُفْعُولة " وكل مــا جاء على هذا الوزن أو وزن " أفعول " يجمع على صيغة " أفاعيل " ، وهو لذلك جمــع تكسير قياسي (يقاس عليه) ، وليس جمع تكسير سماعي (لا يقاس عليه) .
- كلمة " دكتوراه " بنطقها العربي الحالي مأخوذة من الفرنسية Doctorat الــتي تحمــل النطق نفسه ، لأن الحرف T الأخير فيها ينطق هاءً وليس من الإنجليزية Doctorate التي ينطق فيها حرف T الأخير منها ، ولأن بدايات تقاليدها عربياً كانت متــأثرة بالنــهج الفرنسي إذ كانت بدايات البعثات العربية (المصرية) إلى الخارج إلى فرنسا في أواخــر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .
- شهادة " الدكتوراه " هي المسمى المستخدم في المحيط العربي ، ولكن هذا لم يمنع مــن ظهور مسميات عربية أصيلة تستخدم في بعض الجامعات العربية مرادفة لها مثل : درجة العالمية ، أو درجة العالمية العالية ، ، أو درجة التخصص العليا ، أو درجة الأستاذية .
- في الإنجليزيــة لها مسميان شائعان هما Dissertation و Thesis ، وقد يســتخدمان تبادلياً ، إلا أن الأول هو السائد في أمريكا ، والثاني في بريطانيا مع بعض الاســتثناءات

في كليهما ، أما في اللغات الأوروبية الأخرى فتستخدم Dissertation مع اختلافات طفيفة في الإملاء أكثر من Thesis .

القيمة العلمية والمعلوماتية للأطروحة في رأي أفراد العينة :

كان تقويم أفراد العينة للقيمة العلمية والمعلوماتية للأطروحة أعلى مما هو موجود لدى نظرائهم في الجامعات الأمريكية في دراسات سابقة مماثلة ، وهذا يدل على المكانة الكبيرة التي تتمتع بها في المحيط العربي والمغالي فيها إلى حد ما ، وفي الوقت نفسه اختفاء روح النقد إزاءها من قبل فئات يفترض فيهم وجودها لديهم وبخاصة أعضاء هيئة التدريس منهم ، حيث أظهرت الدراسة أن ٨٤,٣٪ منهم ينظرون للأطروحة نظرة إيجابية فيما يتعلق بقيمتها العلمية ، وأنها تحقق أهدافها التي أعدت من أجلها ، أما الذين لا ينظرون إليها أكثر من كونها أداة تدريب على البحوث فلم يتجاوز ١٢,٤٪ منهم ، ، كما أن ٦٢,٢٪ يرون أنها ذات قيمة علمية تناسب تكاليفها تماماً ، أو إلى حد ما في نظر ٣٤,٣٪ منهم ، أما الذين يرون أن قيمتها العلمية لا تناسب تكاليفها فلم يتجاوز ١,٥٪ منهم ، ومن ناحية قيمتها المعلوماتية ؛ يرى ٦٧٪ أنها مهمة ، و٣٠,٨٪ أنها مهمة إلى حد ما ، أما الذين يرون أنها غير مهمة معلوماتياً فلم يتجاوز ١٪ فقط .

إيداع الأطاريح :

على الرغم من أهمية الإيداع الذي يعد المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد في بعض المكتبات الجامعية السعودية في تنمية مجموعات الإطاريح لديها ، إلا أن الدراسة أظهرت أن نسبة الذين أودعوا أطاريحهم من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة لدى جامعاتهم لم يتجاوز ٥٨,٦٪ ، بينما لم يفعل ذلك ٤١,٤٪ منهم ، وهذا راجع في المقام الأول إلى عدم وجود أنظمة إيداع مكتوبة وملزمة تحدد الجهات المسؤولةعنها والإجراءات الخاصة بها، وحسب إجاباتهم عن أسباب عدم إيداع أطاريحهم ذكر ٦٨,٧٪ منهم أنه لم يطلب منهم ذلك ، بينما ذكر ١٢,٧٪ منهم أنها مغرقة في التخصص ، أو لأنها بلغات غير العربية

والإنجليزية فلا يستفيد منها إلا القليل بنسبة ١٠٪ ، أو بسبب عدم توفر نسخ منها لديهم بنسبة ١٠٪ أيضاً ، أو أنها أصبحت قديمة وقد أدرج ذلك ٤٪ منهم * .

جهات الإيداع للأطاريح :

تتعدد الجهات التي يودع فيها أعضاء هيئة التدريس أطاريحهم لدى جامعاتهم ، لأن الإيداع في السابق كان تطوعياً إلى حد ما ، ومازال كذلك بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس غير السعوديين في الجامعات الثلاث ، وقد كشفت الدراسة أن ٦٨,٤٪ منهم أودعوا أطاريحهم لدى المكتبات المركزية لجامعاتهم ، و٤٠,٦٪ لدى مكتبات الأقسام ، و٢٢,٢٪ لدى مكتبات الكليات ، و١٠,٨٪ لدى جهات أخرى في تلك الجامعات مثل مراكز البحوث ، ومكتبات الطالبات ، وكليات الدراسات العليا وغيرها .

نشر الأطاريح :

من المعروف أن نشر الأطاريح يساعد على وصولها إلى أكبر عدد من المهتمين بها ومن ثم الاستفادة منها ، وقد أظهرت الدراسة أن ٦٣,٣٪ من أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة قد نشروا أطاريحهم ، و٣٦,٧٪ لم يفعلوا ، ولكن لم ينشرها على هيئة كتاب التي تعد أهم هيئات النشر وأفضلها إلا ١٠,٥٪ منهم فقط ، بينما نشرها على هيئة مقالات ٣٣,٢٪ ، وضمن أعمال مؤتمرات ٣٢,٩٪ ، و٢١٪ على هيئة مستخلصات ، و٧,٣٪ على هيئة جزء من كتاب ، و٠,٨٪ على هيئة مراجعات .

أسباب عدم النشر للأطاريح :

احتل عدم احتساب النشر في الترقية المرتبة الأولى بنسبة ٥٢,٩٪ ، وجاء في المرتبة الثانية إجراءات النشر التي تأخذ الكثير من الوقت وتعني ضمناً عدم تشجيع نشرها سواء من قبل الجامعات أو الناشرين التجاريين بنسبة ٤٧,٨٪ ، يليها عدم وجود حافز مادي لذلك

* يمكن إدراج أكثر من إجابة في هذه النتائج وما بعدها .

بنسبة ٣٧,٥٪ ، فترجمتها التي تستغرق وقتاً طويلاً بنسبة ٢٢,٨٪ ، فإغراقها في التخصص بنسبة ١٦,٢٪ ، وأخيراً انتقال الاهتمام أو التدريس إلى مجالات أخرى بنسبة ٢,٩٪ .

الوضع الراهن للأطاريح في المكتبات المبحوثة :

لا يساعد الوضع الراهن للأطاريح في المكتبات الثلاث من جميع جوانبه على الاستفادة منها كما ينبغي ، وقد تبين ذلك بعد دراسة وتقويم لـ ٣٩ مؤشراً من مؤشرات الأداء ذات التأثير في ذلك بالنسبة للأطاريح في تلك المكتبات ، حيث أن نتيجة قياس تلك المؤشرات كانت متواضعة ، وتختلف من مكتبة إلى أخرى ، إذ بلغت أعلاها في المكتبة المركزية بجامعة الملك فهد بنسبة ٥٩,٥٪ ، ثم تهبط النتيجة في المكتبة المركزية بجامعة الملك سعود إلى ٤٧,٦٪ ، وأخيراً المكتبة المركزية بجامعة الإمام بنسبة ٣٣,٣٪ .

مدى رضا المستفيدين عن الأوضاع الراهنة للأطاريح في مكتباقم :

من الطبيعي أن تنعكس الأوضاع الراهنة للأطاريح في تلك المكتبات على مدى رضا المستفيدين عن تلك الأوضاع ، وقد اتضح من خلال تقويم ٣٣ متغيراً خاصة بالأطاريح في تلك المكتبات من قبل المستفيدين من أفراد العينة أن النسبة المئوية العامة للرضا عن أوضاعها لم تتجاوز ٦٢,٨٪ ، وتتفاوت بين المستفيدين حسب الجامعات التي ينتمون إليها ، حيث كانت الأعلى لدى منسوبي جامعة الملك فهد بنسبة ٧٥,٧٪ ، يليهم منسوبو جامعة الملك سعود بنسبة ٦٤,٥٪ ، فمنسوبو جامعة الإمام بنسبة ٤٩,٣٪ .

دوافع استخدام الأطاريح :

تختلف دوافع الاستخدام للأطاريح بين أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا الذين يعدون أكثر الفئات استخداماً لها ، فقد كان الدافع الأول لاستخدامها لدى الفئة الأولى الاستفادة منها في البحث والتأليف وقد أدرجه ٦٣٪ من أعضاء هيئة التدريس من افراد العينة ، يليه متابعة الجديد في التخصص وقد أورده ٥٠٪ ، فالاستفادة منها في التدريس بنسبة ٤٤,١٪ منهم ، فالاستفادة منها في عملية الإشراف على الأطاريح بنسبة ٣١,٨٪ ، أما طلبة الدراسات العليا (المحاضرون والمعيدون) فقد كان الدافع الأول

للاستخدام الاستعانة بها في الأطاريح التي أعدوها أو سيعدونها وقد ذكر هذا الدافع ٥٩,٣٪ منهم ، يليه متابعة الجديد في التخصص بنسبة ٤٤,٩٪ ، فالاستفادة منها في البحث والتأليف (لأن بعض المحاضرين نشط في ذلك) بنسبة ٤٤,١٪ منهم ، ثم الاستفادة منها في التدريس (لأن المحاضرين يزالون التدريس في الجامعات) بنسبة ٣٣,٩٪ .

مواقع الأطاريح المستخدمة :

توجد الأطاريح في أكثر من جهة في الجامعات الثلاث ، وقد استخدم ٦٨,٢٪ من أفراد العينة الأطاريح الموجودة في المكتبات المركزية لجامعاتهم ، والتي تضم أكبر مجموعات لها في تلك الجامعات وتمثل " المجموعات المركزية " لها ، تليها الأطاريح الموجودة في مكتبات الأقسام بنسبة ٤٢٪ منهم ، فالأطاريح الموجودة في مكتبات الكليات بنسبة ٢٢,٤٪ ، ثم الأطاريح الموجودة في جهات متفرقة أخرى في الجامعات الثلاث بنسبة ٧٪ ، أما أسباب اقتصار بعض أفراد العينة على الأعداد المحدودة منها خارج المجموعات المركزية لها في المكتبات الثلاث فيعود إلى عشرة أسباب ، احتل الاكتفاء بالموجود منها في تلك الجهات السبب الأول حيث أدرجه ٦٤,٣٪ منهم ، لأنهم يفضلون بذل اقل جهد في سبيل الحصول على المعلومات شأنهم في ذلك شأن أي مستفيدين آخرين ، أما السبب الثاني فبعد المكتبات المركزية في الجامعات الثلاث عن كلياتهم وأقسامهم وقد أورده ٣٣,٣٪ منهم وهو ذو صلة بالأول ، فعدم وجود إعارة خارجية لها لدى المكتبات المركزية وقد أدرجه٢٥٪ منهم ، فعدم السماح للأناث بارتياد المكتبات المركزية وقد ذكره ١٦,٧٪ ، فتوفر مصادر معلومات خاصة تغني عن ارتياد المكتبات المركزية في جامعاتهم مطلقاً حسب رأي ١٣,١٪ منهم ، فعدم العلم بوجود أطاريح لدى المكتبات المركزية وقد أورده ١٣,١٪ منهم أيضاً، ثم أسباب أخرى متفرقة لم يوردها إلا أعداد ضئيلة منهم .

مجالات الاستفادة من الأطاريح :

الاطلاع الداخلي :

يمثل الاطلاع الداخلي أهم مجالات الاستفادة من الأطاريح ــ إن لم يكن المجال الوحيد المتاح ــ في ظل أوضاعها الراهنة المذكورة في تلك المكتبات وغياب الكثير من الخدمات حيالها ، ومع هذا فقد أظهرت الدراسة ومن واقع إجابات أفراد العينة الذين يمثلون المستفيدين المحتملين من الأطاريح أنه لا يستفيد منها عن طريق الإطلاع الداخلي إلا ٤٧,٥٪ منهم فقط ، وهم من يمكن أن يطلق عليهم المستفيدون الفعليون منها في نطاق تلك الجامعات وهي نسبة متواضعة بأي مقياس .

المعدل السنوي العام لعدد ومدد الزيارات لجهات الأطاريح :

بلغ المعدل السنوي العام لعدد زيارات أفراد العينة لأي جهة توجد بها الأطاريح في جامعاتهم ٥,٠٦ زيارة ، أما المعدل العام لمدة الزيارة فكان ٨٤,١ دقيقة ، وهما معدلان من الصعوبة الحكم عليهما بالمرتفعين أو المتدنيين نظراً لعدم وجود دراسات سابقة مشابهة للمقارنة ، ولكن يمكن القول إلى حد ما أنهما معقولان في ظل أوضاع الأطاريح في تلك المكتبات التي لا تشجع المستفيدين ، ومن الطبيعي أن تتفاوت تلك المعدلات حسب متغيرات ثمانية في الدراسة هي متغيرات الجنس ، والجنسية ، والرتبة العلمية ، والإشراف على الأطاريح ، والقدرات اللغوية ، وسنوات التدريس في الجامعة ، والتخصصات والجامعات التي ينتمي إليها أفراد العينة .

الإعارة الخارجية :

لا يوجد استفادة من الأطاريح عن طريق الإعارة الخارجية لها في تلك المكتبات المركزية الثلاث حيث تنص على ذلك أنظمة الإعارة لديها ، والاستثناء الوحيد في ذلك بين تلك المكتبات (وسائر المكتبات الجامعية السعودية الأخرى) هو مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي تسمح بإعارتها ، وهو تقليد متعارف عليه يكاد يصل إلى مرحلة

" الثوابت " التي لا تناقَش ، ويقف وراء ذلك أسباب كثيرة على رأسها تغلب نزعة المحافظة والخوف عليها على الرغبة في إفادة الآخرين منها ، على الرغم من أن الإعارة الخارجية لها " ضرورة " للمهتمين بها وليست مجرد " ترف معلوماتي " .

الإعارة التبادلية :

لا يوجد استفادة من الأطاريح في المكتبات المركزية الثلاث عن طريق الإعارة التبادلية لها ولو على مستوى محلي أو وطني مع أهميتها للمستفيدين في ظل عدم وجود نسخ للأطاريح إلا في مكتبات الجامعات المجيزة لها ، ولا يعود ذلك إلى عدم وجود الأنظمة المنظمة لذلك ، ولكن يعود إلى أسباب عديدة أهمها الخوف المبالغ عليها والمذكور آنفاً ، وعدم ترسخ قيم التعاون والعمل المشترك ، وعدم وجود " فهرس موحد " للأطاريح الموجودة في الجامعات السعودية ، وعدم قيام مكتبة الملك فهد الوطنية بدورها في ذلك وهو دور " المنسق " للإعارة التبادلية على المستوى الوطني .

التدريس :

بلغت نسبة الذين يستخدمون الأطاريح في بعض الأحيان في مجال التدريس من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين من أفراد العينة ٣٩,٨٪ منهم ، أما الذين يستخدمونها في التدريس بشكل دائم فلم تتجاوز ٢,٧٪ ، بينما ذكر ٣٣,١٪ أنهم لا يستخدمونها أبداً في التدريس ، أو لا يستخدمونها إلا نادراً ونسبتهم ٢٣,٦٪ منهم ، أما أسباب عدم الاستفادة منها في هذا المجال فارجعها ٧٧,٠٥٪ منهم إلى وجود مصادر تغني عنها في التدريس ، أو لإغراقها في التخصص وقد أدرجه ٥٦,٥٪ ، أو صعوبة الوصول إلى المعلومات فيها بسرعة وقد ذكره ٢٥,٩٪ ، أو لقدم معلوماتها بنسبة ٥,٣٪ منهم ، أو لأنها لا تمثل في نظرهم مصدر معلومات مهم بنسبة ٣,٥٪ .

الاستشهادات المرجعية :

من بين ٤٧٨ أطروحة دكتوراه في علوم الدين الإسلامي أجازتها جامعات سعودية ثم الاستشهاد بـ ١٨٩ ، تمثل ٣٩,٥٪ منها وهي نسبة ليست بالكبيرة إذا ما علم أنه تم مسح ٢٤٢٥ أطروحة في هذا المجال وكافة الدوريات المتخصصة الدينية الصادرة في المملكة وكذلك الدوريات الجامعية السعودية بحثاً عن الاستشهادات المرجعية فيها بتلك الأطاريح ، إضافة إلى أن ٩٣,٤٪ من الاستشهادات كانت عن طريق طلبة الدراسات العليا (شبه الملزمين بذلك) عبر أطاريحهم ، في حين اقتصرت استشهادات مقالات الدوريات بها والتي لا يوجد ضغط على أصحابها للاستشاد بالأطاريح على ٦,٦٪ منها فقط ، ومن أجل الدقة فلم يُستَشهد في تلك المقالات إلا بـ ١٦ أطروحة منها فقط تمثل ٣,٣٪ منها لأنه تكرر الاستشهاد ببعض الأطاريح في تلك المقالات أكثر من مرة ، وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بالدراسات السابقة المماثلة ، ولا تعود أسباب قلة الاستشهادات بها إلى وجود نظرة سلبية من أفراد العينة تجاه الأطاريح لأنهم يقومونها تقويماً عالياً كما ذكر سابقاً ، ولكن يقف عنصر الإتاحة والوصول إليها (حيث لا توجد إلا في الجامعات المجيزة لها) عائقاً كبيراً أمام ذلك ، بدليل أن الأطاريح حينما تنشر تزداد فرص الاستشاد بها إلى أكثر من أربع مرات كما كشفت عن ذلك هذه الدراسة ، كما كشفت أن تسعاً من الإثني عشرةأطروحة التي استشهد بها أكثر من غيرها كانت منشورة .

وقد أظهرت الدراسة أن ٢٣٪ من الاستشهادات المرجعية تميزت بسوء التوثيق أو نقصه للأطاريح المستشهَد بها ، وبخاصة في الاستشهادات القديمة ، كما أظهرت وجود ظاهرة التكرار في الاستشهاد بأطاريح بعينها تصل في أعلاها إلى ٥٢ عملاً استشهدت بأطروحة واحدة ، وبلغ عدد الاستشهادات بـ ١٢ أطروحة فقط ٤٢,١٪ من مجموع كافة الاستشهادات مع أنها لا تمثل إلا ٦,٣٪ من مجموع عدد الأطاريح المستشهَد بها والبالغ عددها ١٨٩ أطروحة ، وكشفت الدراسة أن ٦٤,٨٪ من الاستشهادات وقعت خلال السنوات الخمس الأولى من إجازة الأطاريح المستشهَد بها .

أسباب عدم الاستفادة الكلية من الأطاريح :

هناك أسباب كثيرة وراء عدم الاستفادة الكلية من الأطاريح من قبل الشريحة الكبري من أفراد العينة والذين يمثلون ٥٢,٥٪ منهم وصلت إلى ٢٩ سبباً ، بعضها يعود إلى سياسات المكتبات إزاءها (وهي الأكثر) ، أو إلى طبيعة الأطروحة والقناعات المسبقة حيالها، أو إلى ظروف وسلوك المجيبين ، وهذه أهم الأسباب التي أدرجها أكبر عدد منهم :

كان السبب الأول في عدم الاستفادة هو وجود مصادر معلومات داخل الجامعات أو خارجها تغني عنها وقد أدرجه أكبر عدد منهم بنسبة ٦٠,١٪ منهم ، ثم توفر مصادر معلومات خاصة لدى المجيبين تغني عنها بنسبة ٤١,٥٪ ، فإغراقها في التخصص بنسبة ٣٢,٧٪ منهم ، فعدم إعارتها خارجياً بنسبة ٣٠,٨٪ ، فطولها بنسبة ٣٠,٢٪ ، فتوقع نشر الجيد منها بنسبة ٢٨٪ ، فبعد المكتبة المركزية عن القسم أو الكلية بنسبة ٢٣,٣٪ ، فعدم العلم بوجودها في الجامعة بنسبة ٢٢,٩٪ ، فعدم الوصول إلى المعلومات المطلوبة فيها بسرعة بنسبة ١٠,١٪ ، فعدم الحاجة لاستخدامها إلا في عملية الإشراف على أطاريح جامعية بنسبة ٨,٥٪ .

المقترحات والتوصيات

للمسؤولين عن المكتبات الجامعية :

- النأي عن المبالغة في كل ما يتصل بالأطاريح وبخاصة التخوف الزائد عليها ، حيث يؤدي ذلك إلى الحد من الاستفادة منها والوصول إليها ، إذ الأطاريح ـــ شأنها شأن أي إنتاج فكري إنساني آخر ـــ فيها المتميز والمتوسط وما هو أقل من ذلك .
- عدم وضع الأطاريح في قاعات مغلقة لأن هذا بداية العراقيل تجاه الاستفادة منها، والسبب أن تلك القاعات يكون دوامها محدوداً ، ويرتبط فتحها بشخص أو أشخاص محدودين يتأخرون أو يغيبون أحياناً ، وربما كان وضعها في مكان مستقل في قاعة المراجع في المكتبة المركزية (كما فعلت مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في تجربة سابقة) المكان المناسب لها حيث يتيح للمستفيدين الوصول إليها في أي وقت تفتح

فيه المكتبة ؛ وفي الوقت نفسه يجعلها تحت المراقبة إذ لا تخلو تلك القاعة من العاملين في المكتبة .

- العمل على تطبيق نظام المركزية بحذافيره في كل ما يتصل بالأطاريح وذلك لصعوبة الحصول عليها عن طريق الشراء أو غيره ، وهذا يقتضي العمل مع المسؤولين في الجامعة لجمع كافة الأطاريح الموجودة في الأقسام أو الكليات أو غيرها وضمها إلى المجموعات المركزية لها ، لأن وجودها في مكان واحد يسهل الاستفادة منها ، ويكمل الناقص أو التالف منها ، ويتيح وجود أكثر من نسخة منها من أجل التصوير أو الإطلاع الداخلي أو الإعارة ، ويحد من اعتماد بعض المستفيدين على أطاريح محدودة في تلك الجهات يكون قربها منهم هو الدافع الوحيد للاقتصار عليها، ويحرمهم من الإطلاع على أطاريح أخرى ربما تكون الأحدث أو الأفضل ، وبالتأكيد الأكثر .
- وضع كافة الأدوات الببليوجرافية الخاصة بالأطاريح من كشافات أو فهارس أو مستخلصات بجانبها بدلاً من وضعها في أماكن بعيدة عنها ، لأن المستفيد لا يهمه في شيء الفلسفات المتعلقة بترتيب أوعية المعلومات بقدر ما يهمه أن يجد ما يريد في مكان واحد ، وبخاصة أن تلك الأدوات لا تهم إلا فئات محدودة جداً .
- العمل مع المسؤولين في الجامعة لإعداد أنظمة إيداع مكتوبة وملزمة للأطاريح تحدد الجهات المسؤولة عن تطبيقها ، وتحدد إجراءاتها لأن الإيداع هو المصدر الرئيسي لتنمية مجموعاتها إن لم يكن الوحيد في بعض المكتبات الجامعية .
- السعي في كل مكتبة جامعية إلى إكمال الناقص من الأطاريح التي أجازتها الجامعة ، أو أطاريح أعضاء هيئة التدريس التي حصلوا عليها من خارج الجامعة ، وإلى توفير نسختين في الأقل من كل أطروحة منها حتى تتم الاستفادة منها على أوسع مدى ممكن .
- نبذ الإجراءات البالية المتمثلة في نظام الأرفف المغلقة لها مثلاً،والتشدد في إجراءات تصويرها ، والعمل على إدخال الخدمات العصرية المحسبة ، وتحسين مستوى الخدمات التقليدية،ويؤكد الباحث في هذا الصدد على خدمتين ملحتين بالذات وهما ضرورة الإعارة الخارجية لها ولو ضمن ضوابط معينة مثل قصرها على أساتذة وطلبة الدراسات

العليا ، أو تقصير مدة الإعارة ، أو عدم إعارة النسخة الوحيدة أو غير ذلك ، وتسهيل عملية التصوير لها ضمن الأصول المرعية وفي حدود ٣٠٪ منها عند الطلب ، كما يدعو الباحث إلى إيكال عملية التصوير في المكتبات الجامعية إلى مؤسسات خاصة فقد اثبتت التجارب أنها الأفضل والأسرع .

- الاهتمام بالإناث فيما يتعلق بالاستفادة من الأطاريح ، إما بتنمية مجموعات الأطاريح في مكتباتهن ، أو إتاحة الوصول إلى المجموعات المركزية لها لأكثر من يوم واحد في الأسبوع لهن .
- ضرورة التفكير جدياً في عملية " ترسيم " بعض الخدمات في المكتبات لأن المستفيدين يفضلون ذلك على عدم الحصول عليها أبداً أو الحصول عليها بصعوبة ، مثل استخدام قنوات المكتبة لشراء الأطاريح المرغوبة من قبل المستفيدين من مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I ، ودفع ثمنها من قبلهم ، أو غيرها .
- وجوب ترسيخ قيم التعاون المشترك بين المكتبات الجامعية وبخاصة فيما يتعلق بالأطاريح من جميع الجوانب من إعارة تبادلية وتصوير وخدمات ببليوجرافية وتبادل وإهداء لها . . . إلخ . لأن الأطاريح ــ بحكم طبيعتها الخاصة ــ ربما كانت أكثر أوعية المعلومات حاجة لذلك .

للمسؤولين عن الدراسات العليا في الجامعات :

- عدم السماح عند التسجيل في الدراسات العليا لأي طالب بوضع أي قيد على الاستفادة من أطروحته عن طريق الإعارة أو التصوير في الحدود المرعية ، لأن في هذا " حجر " للعلم لا تجيزه التعاليم الإسلامية ، إضافة إلى أن الدراسة في المملكة بالمجان حتى مرحلة الدكتوراه ، و لم تنجز أي أطروحة إلا بمساعدة الكثير من الأفراد والهيئات المختلفة ، ولذا فتسهيل الاستفادة منها رد شيء من الدين عليه تجاه بلده وأمته وتجاه العلم وطلابه .

- ينبغي أن تحوى كل أطروحة دكتوراه أو ماجستير مستخلصاً في أولها ، وأن توضع معايير معينة في إعداده ، كما يجب عدم السماح بوضع المستخلص في ملازم صغيرة منفصلة عن الأطروحة ، كما تفعل بعض الجامعات لأن هذا أدعى إلى ضياعها أو ابتعادها عن الأطروحة .
- ضرورة إرسال نسخة من كل أطروحة تجيزها جامعات المملكة أو حصل عليها مبعوثوها من الخارج ، إلى الجهة (أو الجهات الحكومية) ذات العلاقة بموضوعها من أجل الاستفادة منها أو تطبيق المناسب من نتائجها ، حتى لا تنعزل الجامعات عن المجتمع، وحتى تحقق أحد الأهداف الرئيسة من إنشائها وهو خدمة المجتمع .
- ضرورة وضع اسم صاحب الأطروحة ، وعنوانه في نهاية كل أطروحة من أجل تسهيل الاتصال به لأي غرض كان مثل استئذانه في نشرها ، أو استخدام مقياس معين فيها، أو مناقشته في آراء وردت فيها ، أو تطبيق نتائجها عملياً ، أو غير ذلك.
- التعريب لكلمة " دكتوراه " واستخدام أحد المسميات العربية المرادفة لها كما فعلت بعض الجامعات ذات التوجهات الإسلامية أو العربية في المملكة ، أو بعض البلدان العربية الأخرى .
- الحد من تضخيم " الملاحق " في بعض الأطاريح ، وإقحام وثائق أو مراسلات لا قيمة علمية أو توثيقية مهمة لها .

لجهات النشر في الجامعات :

- ضرورة قيام الجامعات بنشر الأطاريح المتميزة لما للنشر من أهمية في الاستفادة منها، وليس من الضروري أن يكون النشر بأعداد كبيرة بل بأعداد معقولة ، كما أن من الأهمية بمكان نشر أطاريح مختارة من الأطاريح التي هي عبارة عن تحقيق لأحد كتب التراث لما في ذلك من أهمية على مستوى العالم الإسلامي .

لأصحاب الأطاريح :

- ضرورة المسارعة في نشر الأطاريح لمن يفكرون بذلك حتى لا تتقادم معلوماتها وبخاصة ما كان منها في المجالات العلمية ، والقيام ببعض التعديلات عند نشرها ، وحذف (أو اختصار) العناصر التي لا تهم إلا أعضاء لجنة المناقشة مثل الدراسات السابقة ، ومنهجية البحث ، وبعض الجداول والأشكال البيانية ، والملاحق .

لمكتبة الملك فهد الوطنية :

- الضرورة الملحة لقيام المكتبة بمساندة وزارة التعليم العالي ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بمشروع وطني يستهدف تصوير كافة الأطاريح التي أجازتها جامعات سعودية أو حصل عليها سعوديون من الخارج ـــ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ـــ على أقراص مدمجة ، وإعداد قواعد بيانات متجددة لها لأنها من تراث البلد الفكري المتميز في الكثير منه ، الذي لا يجوز التفريط فيه ، وقبل أن يصير مآل بعضها إلى الضياع ؛ ومن ثم إيداعها كلها في هذه المكتبة ـــ حيث يجب أن تكون ـــ لأن تصويرها على تلك الهيئة يسهل للمكتبة تلبية الطلبات التي لا تنتهي حيالها سواء كان ذلك من قبل الجامعات أو مراكز المعلومات أو المهتمين ، إضافة إلى أنه سيقضي على مشكلة الحيز المكاني بالنسبة لها والذي ستعاني منه المكتبة مستقبلا بسبب النمو المضطرد في أعدادها سنة بعد أخرى.
- وجوب التنسيق فيما يتصل بإيداع الأطاريح لدى المكتبة من قبل الجامعات مع وزارة التعليم العالي ، أو إيكال هذه العملية إلى هذه الوزارة لما لها من علاقة رسمية ومن ثم استلام الأطاريح منها ، والسبب في ذلك أن بعض الجامعات السعودية لا ترسل كافة أطاريحها إليها ، وهذا ما اتضح للباحث عند لقائه مع المسؤولين عن عملية الإيداع في المكتبة .
- ضرورة القيام بإعداد " فهرس وطني موحد " لكافة الأطاريح الموجودة في المملكة بالاستعانة بالأعمال البيليوجرافية التي أعدتها جامعات أو مؤسسات حكومية أو خيرية أو أفراد بهذا الشأن حتى لو حصل فيه بعض نواحي النقص أو عدم الدقة ، وتوزيعه على

الجهات المعنية فذلك أفضل للمهتمين بها من الانتظار الطويل حتى يكون مكتمل الشمول والدقة ، أو عدم خروجه للنور أصلاً .

- القيام بالدور المناط بالمكتبة فيما يتعلق بتنسيق الإعارة التبادلية لأوعية المعلومات على المستوى الوطني وخصوصا فيما يتعلق بالأطاريح ، التي ربما كانت أكثر الأوعية احتياجاً لهذه العملية ، علماً بأن هناك لائحة سعودية صدرت بذلك وتحدد وظيفة المكتبة حيالها.

لمجلس التعليم العالي بالمملكة :

تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية على نشر أطاريحهم على هيئة كتاب عن طريق احتسابها ضمن ضوابط معينة في عملية الترقية ، لأن نشر عمل أمضى صاحبه فيه بضع سنين ، وصرف جهداً كبيراً فيه ، وأشرف عليه أحد أو بعض ذوي الخبرة والكفاءة في التخصص ، ومن ثم إيصاله إلى أكبر عدد ممكن من المهتمين عن طريق النشر ، ربما كان في بعض الأحيان أجدى علمياً من بحوث قصيرة لم يبذل فيها إلا جهد محدود مقارنة بما بذل في الأطروحة ، علما بأن الدراسة كشفت من خلال إجابات أعضاء هيئة التدريس من أفراد العينة أن عدم احتساب نشر الأطروحة في الترقية كان السبب الأول في إحجامهم عن ذلك .

لدراسات مستقبلية :

- دراسة إمكانية قيام مؤسسة عربية على شاكلة مؤسسة المصغرات الفلمية الجامعية العالمية U.M.I يكون مجالها محصورا في الأطاريح المجازة من قبل الجامعات العربية ، وتؤدي الخدمات المتعددة التي تؤديها المؤسسة المذكورة وبخاصة فيما يتعلق بضبطها الببليوجرافي والإتاحة عن طريق الشراء ، نظراً للحاجة الماسة لها من قبل الباحثين وطلبة الدراسات العليا في كافة البلدان العربية .
- دراسة واقع الأطاريح في المكتبات الأخرى : الوطنية والعامة والمتخصصة وكليات البنات ؛ حتى تكتمل الصورة عن واقعها في المكتبات السعودية .

- دراسة الاستشهادات المرجعية بالأطاريح المجازة من قبل الجامعات السعودية في ثلاثة علوم مختلفة : إنسانية واجتماعية وعلمية ، ومقارنتها وكشف خصائص تلك الاستشهادات .
- دراسة عن مدى الإفادة من الأطاريح المجازة من قبل الجامعات السعودية ، أو حصل عليها سعوديون من الخارج في أحد الحقول ، عن طريق التطبيق العملي لنتائجها ومقترحاتها وتوصياتها .
- دراسة عن شهادة الدكتوراه في الجامعات العربية : تاريخها ، وتقاليدها ، ومتطلباتها ، وعناصر تقويمها ... إلخ ،وهذه التوصية وإن كانت خارج نطاق هذه الدراسة ، إلا أن الذي دعا إليها غياب أو ندرة الدراسات عنها على حد علم الباحث .

مصادر الدراسة

١ ـ المصادر العربية

الاسترا باذي ، رضي الدين محمد بن الحسن . **شرح شافية ابن الحاجب** ، تحقيق محمد الحسن وآخرين . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .

بدر ، أحمد . **أصول البحث العلمي ومناهجه** . ط٨ . الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٦م .

ــــــــــــ . **مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات** . الرياض : دار المريخ ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

توق ، محي الدين ، وزاهر ، ضياء الدين . **الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي** . الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ١٩٨٨م .

التونسي ، حمادي . " التعاون بين المكتبات ودوره في إنشاء شبكات المعلومات الوطنية " . **حولية المكتبات والمعلومات** ، مج٢ (١٤١٠هـ/١٩٩٠م) : ٩ - ١٦ .

جامعة الأزهر . **تقويم جامعة الأزهر في أربع سنوات ....** القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣م .

جامعة أم القرى ، عمادة شؤون المكتبات . **دليل رسائل جامعة أم القرى إلى نهاية عام ١٤١٥هـ** . ط٢ . مكة المكرمة ، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م .

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المجلس العلمي . " الخطاب رقم ٦٢٥/٢٥ في ١٤١٧/٢/٢٤هـ " ، الموجة لعميد شؤون المكتبات .

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلمي . **دليل الرسائل الجامعية ١٣٨٩ - ١٤١٣هـ** ، أشرف على إعداده أحمد علي تمراز . الرياض ، ١٤١٤هـ .

جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط . " ندوة تنميط الأسماء الجغرافية ... " **اللسان العربي** . مج١٨ ، ج١ (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) : ١٧٩ - ١٩٧ .

جامعة الملك سعود . **دليل كلية الدراسات العليا : اللوائح والأنظمة** . الرياض . ط١٤١١هـ/١٩٩٠م ، ط١٤١٤هـ/١٩٩٣م .

جامعة الملك سعود ، كلية الدراسات العليا ، الندوة الثانية : **أساليب تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية** . الرياض ، ١٤١١هـ .

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، المكتبة المركزية ، قسم عمليات الفهرسة والتصنيف . **دليل ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه لجامعة الملك فهد ....** ، الإضافة الثالثة ، جمع وإعداد ظهير الدين خورشيد وآخرين ، الظهران ، ١٩٩٥م .

حمادة ، سمير . " المعايير المقترحة لتقويم الدوريات العلمية في العالم العربي " . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** . س١٢ ، ع٢ (شوال ١٤١٢هـ/ إبريل ١٩٩٢م) : ٥٤-٧٤ .

الدرعان ، فهد . **النشر في الجامعات السعودية : دراسة تحليلية نقدية** . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

ديم ، جيني . " العالم ينقسم إلى سريع وبطيء " . **الشرق الأوسط** . س١٣ ، ع٤٣٤٥ (١٤١١/٣/٣هـ/١٩٩٠/١٠/٢١م) : ٢٠ .

الرازي ، محمد بن أبي بكر . **مختار الصحاح** . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٣م .

الرياض (صحيفة) ، س٣٥ ع١٠٩٩٠ (١٤١٩/٤/٤هـ/١٩٩٨/٧/٢٧م) : ٨

زيتون ، عايش . **أساسيات الإحصاء الوصفي** . عمان : دار عمار للنشر والتوزيع ، ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م .

الزيد ، عبد الكريم . " تحليل الاستشهادات المرجعية لمقالات الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات للفترة ما بين ١٤٠٨-١٤١٣هـ " ، أطروحة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

الزيد ، ناجي . " التعريب " . **القبس** . س٢٧ ، ع٩٠٢٥ (١٤١٩/٤/١٢هـ/١٩٩٨/٧/٥م) : ٦

السالم ، محمد . **واقع البحث العلمي في الجامعات : دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** . الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، عمادة البحث العلمي ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .

سرحان ، أحمد . **العينات** . القاهرة : د . ن ، ١٩٨٠م .

السعودية ، مجلس التعليم العالي ، الأمانة العامة . **اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات** . الرياض ، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م .

السعودية ، مجلس التعليم العالي ، الأمانة العامة . **نظام مجلس التعليم العالي والجامعات** . الرياض ، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .

السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي . **دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** . الرياض ، ١٤١٦هـ .

السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي ، إدارة التنسيق مع الأجهزة التعليمية . **دليل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** . الرياض ، ١٤٠٧هـ .

السعودية ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة لتطوير التعليم العالي ، مركز المعلومات . **المؤشرات الإحصائية عن تطور التعليم العالي من عام ١٤٠٠هـ إلى عام ١٤١٥هـ** ، ع٧ ، الرياض ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

السعوديـــة ، وزارة التعليم العالي ، الإدارة العامة للبعثات والعلاقات الجامعية الدوليـــة . **دليل أحكام ولوائح الابتعاث إلى الخارج** . ط٣ . الرياض ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

السعودية ، وزارة التعليم العالي ، وكالة الـــوزارة للشـــؤون التعليميـــة ، الإدارة العامـــة للدراسات والمعلومات . **إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية** . الأعـــداد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ الرياض ، سنوات النشر ١٤١٥ ، ١٤١٦هـــ ، ١٤١٧هـــ .

السعودية ، وزارة التعليم العالي ، وكالة الـــوزارة للشـــؤون التعليميـــة ، الإدارة العامـــة للدراسات والمعلومات . **إحصاءات التعليـــم العـــالي في المملكـــة العربيـــة الســـعودية ١٤١٧هـــ** . العدد العشرون . الرياض (تحت الطبع) .

السعودية ، وزارة المالية والاقتصـــاد الوطـــني . **تقـــويم أم القـــرى المقـــارن ١٣٠٠ – ١٤٢٩هـــ . ق /١٨٨٢ – ٢٠٠٧ ميلادية /١٢٦١ – ١٣٨٦هـــ . ش** . الريـاض : مصلحة مطابع الحكومة ، ١٤١٣هـــ .

السعودية ، وزارة المعارف ، مركز المعلومات الإحصائية والتوثيـــق الـــتربوي ، التوثيـــق التربوي . **دليل رسائل الدكتـــوراه والماجســـتير للمواطـــنين الســـعوديين ١٣٤٨– ١٣٩٤هـــ/١٩٢٧–١٩٧٤م** . الرياض ، ١٣٩٥هـــ/١٩٧٥م .

السفارة السعودية بأميركا ، الملحقية الثقافية بالولايات المتحدة الأمريكيـــة . **المتخرجـــون السعوديون من الجامعات الأمريكية** . واشنطن ، د . ت .

سنقر ، صالحة . **الدراسات العليا في الجامعات العربية ....** دمشـــق : المركـــز العـــربي لبحوث التعليم العالي ، ١٤٠٥هـــ/١٩٨٤م .

سيد ، هاشم . " الرسائل الجامعية المصرية في مجال الزراعة : دراسة للضبط الببليوجـــرافي والنشر والإفادة من المحتوى " ، أطروحة دكتوراه من جامعة القاهرة ، ١٩٩٥م .

سيد ، هاشم ، عبد الرحمن ، ناصر . **دليل الرسائل الجامعية التي أجازتها كليـــة الآداب منذ إنشائها حتى نهاية عام ١٩٩٠م** . القاهرة : مركز النشر لجامعة القاهرة ، ١٩٩٢م .

ابن سيدة ، على بن إسماعيل . **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، تحقيق عائشة عبد الرحمن . القاهرة : شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م .

سيدو ، أميـــن . **ببليوجرافية الببليوجرافيات في المملكة العربية السعودية** . الريـــاض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .

الصمادي ، نسيم . **الاستشهادات المرجعية ودورها في البحث** ..... الريـــاض : معـــهد الإدارة العامة ، مركز البحوث ، ١٤٠٦هـ .

الضبيب ، أحمد ، وكيل جامعة الملك سعود للدراسات العليا والبحث العلمـــي ، رئيـــس المجلس العلمي ، " الخطاب رقم ٤٧/٧٢٥٨٤ في ١٤٠٦/٤/١٢هـ " الموجـــه لعمـــداء الكليات .

الضبيعان ، سعد . **نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية مقارنة** . ط٢ . الرياض : المؤلف ، ١٤١٥هـ .

عاشور ، محمد . **المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية : حاضرها ومســـتقبلها** . الرياض : دار المريخ ، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م .

عباس ، هشام . **خصائص الاستشهادات المرجعية للباحثين في علم المكتبات والمعلومـات مع دراسة تحليلية لمجلة مكتبة الإدارة** .... الرياض : مكتبـــة الملـــك فـــهد الوطنيـــة ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

عبد الهادي ، محمد . **مقدمـــة في علـــم المعلومـــات** . القـــاهرة : مكتبـــة غريـــب ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

العجلان ، عجلان . " مراجعات الكتب في أربع دوريات عربية للكتب : دراسة تحليلية مقارنة " . **حولية المكتبات والمعلومات** مج٣ (١٤١١هـ/١٩٩١م) : ٣٩-٦٦ .

العساف ، صالح حمد . **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية** . الرياض : شركة العبيكان للطباعة والنشر ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .

ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله . **شرح ابن عقيل** . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م .

عمر ، أحمد . " النشر الذي يمكن أن تتولاه الجامعات العربية " **عالم الكتب** . مج٥ ، ع٣ (محرم ١٤٠٥هـ/ سبتمبر - أكتوبر ١٩٨٤م) : ٤٧٤ - ٤٨٢ .

عيسى ، عبد الله . " معايير موحدة للمكتبات الجامعية السعودية في المملكة العربية السعودية " . **عالم الكتب** ، مج٤ ع ٣٧٠ (محرم ١٤٠٤هـ) : ٣٧٩ - ٣٨٦ .

الغفيلي ، أيمن . " الضبط الوراقي للأطروحات الجامعية في المملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية ، " أطروحة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .

فراج ، عبد الرحمن . " الخصائص البنيانية للإنتاج الفكري في علوم الدين الإسلامي : دراسة في الأطروحات الجامعية " . **عالم الكتاب** ع٤٤ (أكتوبر ١٩٩٤م) : ٣١ - ٤٤ .

فورد ، جيفري . **استخدام المكتبات : عرض للأساليب المتبعة في التعرف على حجم استخدام أرصدة المكتبات** ، ترجمة محمد الميموني . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

الفيروز آبادي ، مجد الدين . **القاموس المحيط** . ط٢ . القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م .

قاسم ، حشمت . " دراسات الإفادة من المعلومات : طبيعتها ومناهجها " . **مكتبة الإدارة** . مج١١ ، ع٣ (رمضان ١٤٠٤هـ/يونية ١٩٨٤م) : ٥٣ - ٨٨ .

________ . " **دراسات في علم المعلومات** . القاهرة : مكتبة غريب ، ١٩٨٤م .

مجمع اللغة العربية . **المعجم الوسيط** . ط٢ . القاهرة : دار الحديث ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية . **دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية** . ط٢ . الرياض ، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م .

المصري ، محمد . " الإنتاج الفكري للأطباء العرب في العصر الحديث " . **عالم الكتب** . مج٣ ، ع٣ (محرم ١٤٠٣هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٩٨٢) : ٣٦٩ - ٣٧٦ .

معلوف ، لويس . **منجد الطلاب** . بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٥٦م .

معهد الإدارة العامة . " لائحة الإعارة المتبادلة " . الرياض ، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م .

مكتب التربية العربي لدول الخليج . " مشروع نظام الإعارة بين مكتبات جامعات دول الخليج العربي " . الرياض ، د . ت .

مكتبة الملك فهد الوطنية ، إدارة التسجيل والترقيمات الدولية . **دليل الدوريات السعودية** . الرياض ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .

المنيع ، محمد . " تقويم الدراسات العليا بجامعة الملك بجامعة الملك سعود من خلال تحليل بعض السجلات الطلابية " ، في جامعة الملك سعود ، كلية الدراسات العليا ، الندوة الثانية . **أساليب تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية** ، الرياض ، ١٤١١هـ .

الهجرسي ، سعد . **دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربي الأطروحات والدوريات .** القاهرة : جمعية المكتبات المدرسية ، ١٩٧٥م .

الهندي ، وحيد ، والسناني ، أحمد . " اتجاهات البحث في رسائل الدكتوراه للسعوديين في الإدارة العامة في ربع قرن (١٩٦٥ - ١٩٩٠م) " **مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الإدارية** ، مج ٦ ، ع٢ (١٤١٤هـ/١٩٩٤م) : ٣٣٩ - ٣٦٧ .

٢ - المصادر الشفوية*

إسحق ، مصطفى / كلية الدراسات العليا بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٥/٨/٦هـ

أصغر ، خواجة / قسم الفهرسة والتصنيف بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود . مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

البدح ، علي / رئيس قسم التزويد بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود . مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٦هـ .

البريدي ، صالح / رئيس قسم تنمية المجموعات بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك فهد . مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٨هـ .

الجمحان ، محمد / وكيل رئيس قسم الفهرسة والتصنيف بجامعة الملك سعود ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

الحجي ، صالح / رئيس قسم المخطوطات والمجموعات الخاصة بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود . عدة لقاءات ابتداءً من ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

خورشيد ، ظهير الدين / قسم الفهرسة بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك فهد. مقابلة في٢٧/٨/١٤١٧هـ .

الدهام ، داود / المشرف السابق على قاعة الرسائل الجامعية بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام . مقابلة في ١٤١٨/٢/١٩هـ .

الربيع ، محمد / رئيس المجلس العلمي بجامعة الإمام . اتصال هاتفي في ١٤١٨/٢/١٩هـ .

سالم ، عصر / كلية الدراسات العليا بجامعة الملك سعود . مقابلة في ١٤١٧/٨/١٤هـ .

---

* البعض منهم تغيرت وظائفهم .

السليمان ، محمد / مدير عام الثقافة والنشر بجامعة الإمام . مقابلة في ١٤١٨/٢/٦هـ .

الشهري ، عبد الله / عميد كلية الدراسات العليا بجامعة الملك فهد . اتصال هاتفي في ١٤١٨/٢/١٧هـ .

الضبيعان ، سعد / عميد شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود . مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٦هـ .

الضلعان ، عبد الله / وكيل رئيس قسم التزويد بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام . مقابلة في٢٢/١٤١٧/٨هـ .

العرفج ، خالد / عميد شؤون المكتبات بجامعة الإمام . مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٢هـ .

كانا موقير ، أثاناس / الخدمات المرجعية بالمكتبة المركزية بجامعة الملك فهد . مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٧هـ .

المير ، عبد الرحمن / عميد شؤون المكتبات بجامعة الملك فهد . مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٨هـ .

الملحقية الثقافية الفرنسية بالرياض . اتصال هاتفي للتحقق من نطق كلمة " Doctorat " الفرنسية في ١٤١٧/٨/١٤هـ .

الناصر ، خالد / المشرف السابق على قاعة الرسائل الجامعية بالمكتبة المركزية بجامعة الإمام ، مقابلة في ١٤١٧/٨/٢١هـ .

نعمان ، خالد / قسم الفهرسة والتصنيف بعمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود . مقابلة في ١٤١٧/٨/٢٥هـ .

٣- المصادر غير العربية

American Association of Collegiate Registrars and Admissions Officers, The Joint Committee on Data and Definitions in Higher Education. ***Handbook of Data and Definitions in Higher Education***. Ann Arbor, Michigan: University Microfilms, 1962.

American Library Association, Reference and Adult Service Division, Interlibrary Loan Committee. ***Interlibrary Loan Codes, 1980***. Chicago, 1981.

American Library Association. ***Interlibrary Loan Polices Directory***. Second Edition, Chicago, 1984.

Armstrong, R. "The Dissertation's Deadly Sins." ***Scholarly Publishing*** (April 1972): 241-247.

Bishop, M. "Literature of the Ph.D". ***Journal of Higher Education*** 11 (Feb. 1940), in Lopez, M. "Dissertations: A Need for New Approach...." ***J. of Academic Librarianship*** 14, No. 5: 297-301.

Boucher, V. ***Interlibrary Loan Practices Handbook***. Chicago: ALA, 1984.

Boyer, C. "The Ph.D. Dissertation: An Analysis of the Doctoral Dissertation as an Information Source", Ph.D. Dissertation, University of Texas at Austin, 1972.

Brace, W. "A Citation Analysis of Doctoral Dissertations in Library and Information Science, 1961-1970". Ph.D. Dissertation, Case Western Reserve University, 1975.

Bush, S. "The Undue Dominance of the Dissertation in Training for the Doctorate." ***School and Society*** 56 No. 1450 (Oct. 1942): 309-313.

Busha, C. "Research Methods". ***Encyclopedia of Library and Information Science*** Vol. 25: 254-288. New York: M. Dekker, 1978.

Busha, C., and Harter, S. ***Research Methods in Librarianship: Techniques and Interpretation***. New York: Academic Press, 1980.

Council of Graduate Schools in the U.S., ***Requirements for the Ph.D. A Policy Statement***, Washington, 1979.

Davinson, D. ***Thesis and Dissertation as Information Source***. London: Cliv Bingley, 1977.

Debeauvais, M. "Doctoral Theses in France: A Case of "Reformities". ***European J. of Education*** 21, No. 4, 1986.

The Encyclopedia of Education. Vol 3: 117-127, New York: Macmillan Co., 1971.

Encyclopedia of Library and Information Science Vol. 26: 439-446, New York: M. Dekker, 1979.

Engel, M. "Thesis Anti-Thesis...." ***American Psychologist*** XXI, NO. 8 (August 1967): 781-787.

Gapen D. and Milner, S. "Obsolesence". ***Library Trends*** 116 (Summer 1981): 107-124.

Gilmer, L. ***Interlibrary Loan: Theory and Management***. Englewood, Colorado: Libraries Unlimited, 1994.

Goldhor, H. ***An Introduction to Scientific Research in Librarianship***. Urbana, Illinois, U.S: Graduate School of Library Science, 1972.

Hanson, D. "The Dissemination of Ph.D. Results: Further Findings". ***The American Sociologist*** 10 (Nov. 1975): 237-238.

Harman, E., and Montagnes, I. Eds. ***Thesis and the Book***. Toronto: University of Toronto Press, 1976.

Harrison, C., and Beenham, R. ***The Basics of Librarianship***. Second Ed. London: Clive Bingley, 1987.

Haskins, C. ***The Rise of Universities***. Ithaca, U.S.: Cornell University Press, 1979.

Holmes, C. "Thesis to Book: What to do with what is left". in Harman, E., and Montagnes I. Eds. ***Thesis and the Book***. Toronto: University of Toronto Press, 1976.

IFLA, Section on Interlending: **International Lending Principles and Guidelines, 1978**. Chicago: ALA, 1981.

Isaac, P., Quinlan, S., and Walker, M. "Faculty Perceptions of the Doctoral Dissertation". ***J. of Higher Education*** 63, No. 3 (May – June 1992).

Jacks, P. et al. "The ABCs of ABDs: A Study of Incomplete Doctorates". ***Improving College and University Teaching***. 31 No. 2 (1983): 74-81.

Jackson, E. Ed. ***Special Librarianship: A New Reader***. Metuchen, U.S.: The Scarecrow Press, 1980.

King Fahad University of Petroleum and Minerals Library, Collection Development Division. ***Policy Manual***, Dhahran, 1995.

Lopez, M. "Dissertation: A Need for New Approach to Acquisition". ***The J. of Academic Librarianship*** 14, No. 5 (Nov. 1988): 297-301.

Lyle, G. ***The Administration of the College Library***. Fourth Ed. New York: H.W. Wilson, 1974.

MacDougall, A., and Prytherch, R. ***Handbook of Library Cooperation***, Brookfield, U.S.: Gower Publishing Co., 1991.

McPhie, W. "Factor Affecting the value of Dissertations". ***Social Education*** 241 (Dec. 1960): 375-377, 385.

________. "Factor in the use and value of Dissertations in Social Studies Education". Ph.D. Dissertation, Stanford University, 1959.

Miller, D. ***Handbook of Research Design and Social Measurement.*** Fifth Ed. London: Sage Publications, 1991.

Modern Language Association of America. ***The MLA Style Sheet***. Second Ed. New York, 1970.

Monaghan, P. "Some Fields are Reassessing the Value of the Traditional Doctoral Dissertation. ***The Chronicle of Higher Education*** 35 No. 29 (March 1989): 1, A16.

Moore, J. "Bibliographical Control of American Doctoral Dissertations: 2 An Analysis." ***Special Libraries*** 63 (July 1972): 285-291.

The New Encyclopedia Britanica (Micropedia). Vol. 3, 595: Chicago, 1973.

O'connor, M. "Dissemination and Use of Library Science Dissertations in the Periodicals Indexed in the "Social Science Citation Index", Ph.D. Dissertation, Florida State University, 1978.

Oppenheim, A. Questionnaire Design, Interviewing and Attitude Measurement. London, Pinter Publishers, 1992.

Peyer, H. "Random notes on Misunderstanding", in Harman, E., and Montagnes, I. Eds. ***Thesis and the Book***. Toronto: University of Toronto Press, 1976.

Porter, A.,, and Wolfle, D. "Utility of the Doctoral Dissertation". **American Psychologist** (Nov. 1975): 1054-1061.

Raisig, M., and Kilgour, F. "The Use of Medical Theses as Demonstrated by Journal Citation, 1850-1960". ***College and Research Libraries*** 25 No. 2 (March 1964): 93-102.

Repp, J., and Glaviano, C. "Dissertations: A Study of the Scholar's Approach". ***College and Research Libraries*** (March 1987): 148-159.

Savage, W. "In Defence of the Dissertation". ***Scholarly Publishing*** 4(1) (Jan. 1973): 129-131.

Simpson, R. **How the Ph.D. came to Britain.....** Guildford, England: Society for Research into Higher Education, 1983.

Smith, L. "Citation Analysis". ***Library Trends*** 116 (Summer 1981): 83-106.

Spriestersbach, D., and Henry, L. "The Ph.D. Dissertation: Servant or Master?" ***ICUT*** (Winter 1978): 52-60.

Tate, V. "Defrosting a Frozen Asset: The Publication of Doctoral Dissertations". ***College and Research Libraries*** (Jan. 1953): 35-38.

Tauber, M., et al. ***Technical Services in Libraries....*** New York: Columbia University Press, 1967.

Te Boekhorst, P. "Measuring Quality; The IFLA Guidelines for Performance Measurement in Academic Libraries". ***IFLA Journal*** 21 (1995): 278-281.

Turabian, K. ***A Manual for Writers...*** Fourth Ed. Chicago: University of Chicago Press, 1973.

Urquhart, C. ***Provision and use of Thesis Information....*** London: British Library Research and Development Department, 1979.

Van House, N., and Childers, T. "Dimensions of Public Library Effectiveness II: Library Performance". ***LISR*** 12 (1990): 131-153.

Webster's Third New International Dictionary... Chicago: Encyclopedia Britannica Inc., 1976.

Williams, D. "Stop the Dissertation!" ***Educational Leadership*** 28:4 (April 1971): 753-756.

Yegidis, B., and Weinbach, R. ***Research Methods for Social Workers.*** New York: Longman, 1991.

Yoels, W. "The Fate of the Ph.D. Dissertation in Sociology: An Empirical Examination" **The American Sociologist** 8 (May 1973): 87-89.

Ziolkowski, T. "The Ph.D. Squid" ***The American Scholar*** 59 (1990): 177-195.

الملاحق

ملحق (١)

استبانة الدراسة

عزيزي :

- عضو هيئة التدريس
- المحاضر أو المعيد
- الباحث الكريم

تحية طيبة .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

هناك جدل حول مدى الإفادة من أطروحات الدكتوراه مصدراً من مصادر المعلومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية .

ونظراً لما تتطلبه أطروحة الدكتوراه من جهد ووقت وتكاليف أخرى لاتقتصر على معدها بل تتجاوزه إلى أشخاص وقنوات متعددة ، إضافة إلى أهمية المعلومات في هذا العصر وضرورة الإفادة منها بوصفها مورداً من الموارد الهامة ، هذا إلى جانب توفر أعداد كبيرة نسبياً من أطروحات الدكتوراه في كثير من المكتبات الجامعية السعودية في الآونة الأخيرة ؛ لهذا كله آثر الباحث أن تكون موضوعاً لأطروحته للدكتوراه في مجال المكتبات والمعلومات .

ولا شك أن الإجابة على هذه المسألة إجابة علمية دقيقة تقتضي مشاركة المؤهلين والمهتمين بهذا النوع من أوعية المعلومات من أجل الاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم ؛ حيث تم اختياركم من بينهم .

إن إجابتك على الاستبيان المرفق لن تأخذ من وقتك إلا القليل حيث روعي في إعداده وصياغته هذا الأمر ، ولكنها تعني الكثير للباحث لأنها ضرورية من أجل التوصل إلى نتائج وتوصيات ربما يكون لها دور ما في لفت الأنظار إلى هذه القضية من أجل تحسين سبل الإفادة من أطروحات الدكتوراه داخل الجامعات السعودية وخارجها ، ولهذا فالمأمول أن تكون الإجابة على هذا الاستبيان الذي سيرسل إلى المئات متحرية للدقة ما أمكن ومستمدة من الواقع مهما كان ، علماً بأن الاستبانه لاتتطلب ذكر اسمكم الكريم .

شاكراً ومقدراً لكم تجاوبكم الكريم ، راجياً التلطف بالإجابة عليها قبل يوم ٣٠-١٢-١٤١٥هـ (٢٩-٥-١٩٩٥م) وتسليمها للأخ / سكرتير مكتب سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والأبحاث ،أوسكرتير قسمكم

ولكم مرة أخرى خالص الشكر والامتنان ،،،

الباحث

في حالة رغبتكم إرسال نتائج الدراسة الرجاء ذكر الإسم والعنوان :

____

____

بيـــانات عامـة

الرجاء ملء الفراغات ، أو وضع علامة (✓) في الدائرة المناسبة فيما يلي :

١	الجنسية : سعودي ◯ غير سعودي ◯
٢	الجنـس : ذكر ◯ أنثى ◯
٣	الجامعة : ________
٤	التخصص : ________
٥	المؤهل العلمي : دكتوراه ◯ ماجستير ◯ بكالوريوس أو مايعادلها ◯
٦	الرتبة العلمية : أستاذ ◯ أستاذ مشارك ◯ أستاذ مساعد ◯ محاضر ◯ معيد ◯
٧	اللغات التي تتقنها : العربية ◯ الانجليزية ◯ الفرنسية ◯ أخرى ◯ " تذكر" : ________
٨	عدد سنوات التدريس في المرحلة الجامعية : ________

فضلاً ، ضع علامة (✓) في الدائرة المناسبة فيما يأتي :

٩	مارأيك في أطروحة الدكتوراه من حيث القيمة العلمية ؟ إسهام علمي أصيل في حقلها ◯ تطبيق عملي على طرق البحث العلمية ◯ كلا الأمرين السابقين ◯ بدون رأي ◯
١٠	هل ترى أن أطروحة الدكتوراه ذات قيمة علمية تناسب مابذل فيها من جهد ؟ نعم ◯ نعم إلى حدما ◯ لا أدري ◯ لا ◯
١١	مامدى أهمية أطروحة الدكتوراه بوصفها مصدراً من مصادر المعلومات في نظرك ؟ مهمه ◯ مهمه إلى حدما ◯ لا أدري ◯ غير مهمة ◯
١٢	هل سبق أن طلبت من العاملين في المكتبه المركزية أو من أي جهة في جامعتك التي تعمل بها الآن توفير أطروحات دكتوراه معينه ؟ دائماً ◯ أحياناً ◯ نادراً ◯ لا ◯
١٣	هل أشرفت أو تشرف الآن على أطروحات جامعية ؟ نعـم ◯ لا ◯
١٤	إذا سبق لك إيداع نسخة من أطروحتك للدكتوراه في أي جهة من جامعتك التي تعمل بها الآن ، فالرجاء تحديد الجهة : المكتبة المركزية ◯ القسم ◯ مكتبة الكلية ◯ جهة أخرى من الكلية ◯

١٥	إذا لم يسبق لك إيداع نسخة من أطروحتك للدكتوراه في أي جهة من جامعتك التي تعمل بها الآن ، فما السبب؟ (يمكنك التأشير بعلامة (✓) على إجابة واحدة أو أكثر) أ- لم يطلب مني ذلك ○ ب- أصبحت قديمة ○ جـ- موضوعها لايهم إلا قليلاً من المتخصصين ○ د- لأنها بلغة غير العربية والانجليزية فلا يستفاد منها كثيراً ○ هـ- لاتتوفر لدي نسخة منها ○
١٦	بعد حصولك على درجة الدكتوراه ، هل قمت بنشر أطروحتك على أية هيئة ممايلي : (يمكنك التأشير بعلامة (✓) على إجابة واحدة أو أكثر) أ - نشر أطروحتك على هيئة كتاب بدون تعديل ○ ب- نشرها على هيئة كتاب مع بعض التعديل ○ جـ- نشرها على هيئة كتاب بعد ترجمتها إلى العربية ○ د- نشر مختصر أو أجزاء منها على هيئة باب أو فصل من كتاب ○ هـ- نشر مختصر و أجزاء منها ضمن أعمال مؤتمر أو ندوة أو لقاء ○ و- نشرها على هيئة مقال ○ ز- نشر مستخلص لها Abstract ○ ح- نشر عرض أو مراجعة لها Review ○ ط- لم يسبق لي القيام بنشرها على أية هيئة من الهيئات المذكورة ○
١٧	إذا لم يسبق لك القيام بنشر أطروحتك على أية هيئة مماسبق ، فما السبب ؟ (يمكنك التأشير بعلامة (✓) على إجابة واحدة أو أكثر) أ - نشرها لايحتسب في الترقية ○ ب- لايوجد حافز مادي يشجع على نشرها ○ جـ- إجراءات النشر تأخذ الكثير من الوقت ○ د- ترجمتها تستغرق وقتاً طويلاً ○ هـ- لم يعد موضوعها من اهتماماتي أو مجال تدريسي ○ و- موضوعها لايهم إلا قليلاً من المتخصصين ○
١٨	هل تستخدم أطروحات دكتوراه في التدريس ؟ أستخدمها دائماً ○ أستخدمها أحياناً ○ لا أستخدمها إلا نادراً ○ لا أستخدمها مطلقاً ○
١٩	إذا لم يسبق لك استخدام أطروحات دكتوراه في التدريس ، فما السبب ؟ (يمكنك التأشير على إجابة واحدة أو أكثر) أ - لأن الأطروحة ليست مصدر معلومات ذا أهمية ○ ب- لأن الأطروحة تكون معلوماتها قديمة نسبياً ○ جـ- لأنه لايمكن الوصول إلى المعلومات في الأطروحة بسرعة ○ د- لأن الأطروحة تركز غالباً على جزئيات صغيرة ○ هـ- لأن هناك مصادر معلومات أخرى تغني عن الأطروحات ○
٢٠	هل تستخدم أطروحة الدكتوراه الخاصة بك في التدريس ؟ أستخدمها دائماً ○ أستخدمها أحياناً ○ لا أستخدمها إلا نادراً ○ لا أستخدمها مطلقاً ○
٢١	إذا لم يسبق لك استخدام أطروحتك في التدريس فما السبب ؟ (يمكنك التأشيرعلى إجابة واحدة أو أكثر) أ- لا صلة لها بما أدرس ○ ب- عدم الملاءمة للتدريس لتركيزها على جزئيات صغيرة ○ جـ- أصبحت قديمة ○ د- ظهرت مصادر معلومات أفضل منها ○

في كافة الجامعات في العالم ، هناك من يستخدم أطروحات الدكتوراه الموجوده فيها وهناك من لايستخدمها .

- إذا لم يسبق لك استخدام أطروحات الدكتوراه الموجودة في قسمك أو كليتك أو المكتبة المركزية أو في أي جهة من جامعتك التي تعمل بها الآن ، فالرجاء **الإجابة على السؤألين ٢٢ و ٣٦ فقط** (وعدم الاجابة على الأسئلة ٢٣ - ٣٥)
- إذا سبق لك استخدام أطروحات الدكتوراه الموجودة في قسمك أو كليتك أو المكتبة المركزية أو في أي جهة من جامعتك التي تعمل بها الآن ولو عن طريق التصفح ، **فالرجاء الإجابة على الأسئلة ٢٣ - ٣٦** (وعدم الاجابة على السؤال ٢٢) .

٢٢ إذا لم يسبق لك استخدام أطروحات الدكتوراه الموجودة في قسمك أو كليتك أو المكتبة المركزية أو في أي جهة من جامعتك التي تعمل بها الآن ، فما هي الأسباب ؟ (يمكنك التأشير بعلامة (✓) على أي عدد من الأجوبه تراه مناسباً) .

أ - لأنه لاعلم لدي بوجود أطروحات دكتوره في أي جهة من الجامعة ، إذ لا شيء يشير إلى وجودها ○

ب- لأنه لاحاجة لاستخدام الأطروحات إلا لمن يشرف على أطروحات جامعية ○

جـ- لأن أطروحة الدكتوراه ليست مصدر معلومات ذا أهمية ؛ بل مجرد تطبيق عملي على طرق البحث العلمية ○

د- لأن أطروحة الدكتوراه تكون معلوماتها قديمة نسبياً ○

هـ- لأنه لايمكن الوصول إلى المعلومات المطلوبة في الأطروحة بسرعة بسبب طبيعة تصميمها ○

و- لأن الأطروحة تركز غالباً على جزئيات وتفاصيل صغيرة ○

ز- لأن هناك مصادر معلومات داخل الجامعة وخارجها تغني عن الأطروحات ○

ح- لأن لدي مصادر المعلومات الخاصة بي التي تغني عن الأطروحات ○

ط- لأن الجيد من أطروحات الدكتوراه ينشر عادة على هيئة كتاب ، وهذا أسهل في الاستفادة منها ○

ي- لأن قراءة الأطروحة تستغرق وقتاً ، لذا أكتفي بقراءتها على هيئة مقال أو مستخلص أو عرض لها ○

ك- لأن الشكل المادي لأطروحة الدكتوراه (الحجم - الغلاف - التجليد - الطباعة ... الخ) لايغري بقراءتها ○

ل- لأن المكتبة المركزية - حيث توجد معظم الأطروحات - بعيدة عن القسم الذي أعمل به ○

م- لأن القاعة الخاصة بالأطروحات في المكتبة المركزية تقع في جهة بعيدة عن أنظار رواد المكتبة ○

ن- لأني لا أرتاد المكتبة المركزية إلا مساء ، وحينها تكون القاعة الخاصة بالأطروحات مغلقة ○

س- لأن الأطروحات لاتعار ، وهذا يقلل من الاستفادة منها ○

ع- لأن تجارب الآخرين الذين استخدموا الأطروحات في المكتبة المركزيه لم تكن مشجعة لي للذهاب إلى هناك واستخدامها ○

ف- لأني أستخدم أطروحات الدكتوراه الموجودة في جهات خارج الجامعة ○

ص- (للإناث فقط) لأن القاعة الخاصة بالأطروحات في المكتبة المركزية تكون مغلقة عند ارتياد الإناث لها ○

ق- (للإناث فقط) لأنه لايسمح للإناث بارتياد المكتبة المركزية حيث توجد معظم الأطروحات ○

ر- أسباب أخرى ○ "تذكر" : ____________

إذا سبق لك استخدام أطروحات الدكتوراه الموجودة في قسمك أو كليتك أو المكتبة المركزية أو في أي جهة من جامعتك التي تعمل بها الآن ، ولو عن طريق التصفح ، فالرجاء الإجابة على الأسئلة الآتية :

٢٣ أين توجد أطروحات الدكتوراه التي استخدمتها في جامعتك التي تعمل بها الآن ؟ (يمكنك التأشير على إجابة واحدة أو أكثر)

في المكتبة المركزية ○ في القسم ○ في مكتبة الكلية ○ في جهة أخرى من الكلية ○

٢٤ مامجموع الزيارات التي تقوم بها للجهة (أو الجهات) الموجود بها الأطروحات في جامعتك التي تعمل بها الآن كل عام على وجه التقريب ؟

مجموع الزيارات : ————

٢٥ كم عدد أطروحات الدكتوراه التي تستخدمها في كل زيارة على وجه التقريب ؟

العدد : ————

٢٦ كم تمضي من الوقت في كل زيارة على وجه التقريب ؟

دقيقة............ ساعة ....

٢٧ ماطريقة استخدامك لأطروحات الدكتوراه الموجودة في أي جهة من جامعتك التي تعمل بها الآن ؟

عن طريق التصفح أو القراءة الداخلية ○ عن طريق الإعارة الخارجية ○ الطريقتان كلاهما ○

٢٨ هل سبق أن طلبت من العاملين في المكتبة المركزية لجامعتك التي تعمل بها الآن مساعدتك في استعارة أطروحة (أو أطروحات) دكتوراه موجودة في جهة أو جامعة أخرى ؟

نعم ○ لا ○

٢٩ إذا كان الجواب "نعم" عن السؤال السابق ، فهل تم تلبية طلبك ؟

نعم ○ لا ○

٣٠ ماذا كانت دوافع استخدامك لأطروحات الدكتوراه ؟ (يمكنك التأشير على إجابه واحدة أو أكثر)

أ – للاستفادة منها في أطروحات أشرف عليها ○ ب– للاستفادة منها في أطروحات أعددتها (أو ساعدها) ○

جـ– للاستفادة منها في التدريس ○ د– للاستفادة منها في البحث والتأليف ○

د– لمتابعة الجديد في تخصصي ○

٣١ إذا سبق لك استخدام أطروحات الدكتوراه الموجودة في قسمك أو كليتك أو في أي جهة من جامعتك التي تعمل بها الآن ، ولكن لم يسبق لك استخدام أطروحات الدكتوراه الموجودة في المكتبة المركزية لها ، فما الأسباب ؟ (يمكنك التأشير على أي عدد من الأجوبه تراه مناسباً) .

أ – لأنه لاعلم لدي بوجود أطروحات دكتوراه في المكتبة المركزية ؛ إذ لاشيء يشير إلى وجودها فيها ○

ب– لأنه يوجد في قسمي (أو كليتي) أطروحات الدكتوراه التي أحتاجها ، وبالتالي لاداعي للذهاب إلى المكتبة المركزية ○

جـ– لأن المكتبة المركزية بعيدة عن القسم الذي أعمل به ○

د- لأن القاعة الخاصة بالأطروحات في المكتبة المركزية تقع في جهة بعيدة عن أنظار رواد المكتبة ◯

هـ- لأني لا أرتاد المكتبة المركزية مطلقاً ، إذا لدي مصادر المعلومات الخاصة بي ◯

و- لأني لا أرتاد المكتبة المركزية إلا مساء ، وحينها تكون القاعة الخاصة بالأطروحات مغلقة ◯

ز- لأن الأطروحات لاتعار ، وهذا يقلل من الاستفادة منها ◯

ح- لأن تجارب الآخرين الذين استخدموا الأطروحات في المكتبة المركزية لم تكن مشجعة لي للذهاب إلى هناك واستخدامها ◯

ط- (للإناث فقط) لأن القاعة الخاصة بالأطروحات في المكتبة المركزية تكون مغلقة عند ارتياد الإناث لها ◯

ي- (للإناث فقط) لأنه لايسمح للإناث بارتياد المكتبة المركزية ، وبالتالي ارتياد القاعة الخاصة بالأطروحات فيها ◯

ك- أسباب أخرى ◯ "تذكر" : ________________________

إذا سبق لك زيارة القاعة الخاصة بالأطروحات في المكتبة المركزية للجامعة التي تعمل بها الآن واستخدام بعض الأطروحات ولو عن طريق التصفح ، فالرجاء الإجابة على مايأتي :

٣٢ فضلاً ، ضع علامة (✓) في الدائرة المناسبة للجوانب الآتية المتعلقة بأطروحات الدكتوراه في المكتبة المركزية:

أ- موقع القاعة الخاصة بالأطروحات في المكتبة : بارز للعيان ◯ بارز إلى حد ما ◯ غير بارز للعيان ◯

ب- مساحة قاعة المطالعة :	كافية ◯	كافية إلى حدما ◯	غير كافية ◯
جـ- عدد المقاعـــد :	كاف ◯	كاف إلى حدما ◯	غير كاف ◯
د- مناضد القراءة :	جيدة ◯	جيدة إلى حدما ◯	ســيئة ◯
هـ- رفوف الأطروحات :	جيدة ◯	جيدة إلى حدما ◯	ســيئة ◯
و- الإضاءة :	جيدة ◯	جيدة إلى حدما ◯	ســيئة ◯
ز- التكييف :	جيد ◯	جيد إلى حدما ◯	ســيء ◯
ح- التهوية :	جيدة ◯	جيدة إلى حدما ◯	ســيئة ◯
ط- الهدوء :	متوفر ◯	متوفر إلى حدما ◯	غير متوفر ◯
ي- الدوام :	كاف ◯	كاف إلى حدما ◯	غير كاف ◯
ك- عدد القائمين على الأطروحات :	كاف ◯	كاف إلى حدمـا ◯	غير كاف ◯
ل- خبرة القائمين على الأطروحات :	جيدة ◯	جيدة إلى حدمـا ◯	ضعيفة ◯
م- معاملة القائمين على الأطروحات :	حسنة ◯	حسنة إلى حدما ◯	ســيئة ◯

ن- لغات أطروحات الدكتوراه الموجودة في مجال تخصصك :

معظمها بالعربية ◯ بالعربية ولغات أخرى ◯ معظمها بلغات أخرى ◯

س- أعداد أطروحات الدكتوراه الموجودة في مجال تخصصك ؛ ومدى تلبيتها لاحتياجاتك :

تلبي احتياجاتي ◯ تلبي احتياجاتي إلى حدما ◯ لاتلبي احتياجاتي ◯

ع- العمر الزمني لأطرحات الدكتوراه الموجودة في مجال تخصصك :

- أكثرها حديث ١٤١١- ١٤١٥هـ (١٩٩١ - ١٩٩٥م) ◯
- أكثرها حديث إلى حدما ١٤٠٦ - ١٤١٠هـ (١٩٨٦ - ١٩٩٠م) ◯
- أكثرها قديم إلى حدما ١٤٠١- ١٤٠٥هـ (١٩٨١ - ١٩٨٥م) ◯
- أكثرها قديم ؛ قبل ١٤٠٠هـ (١٩٨٠م) ◯

٣٣ الرجاء تقويم الخدمات الآتية المتعلقة بالأطروحات في المكتبة المركزية بوضع علامة (✓) في المكان المناسب من التقويم :

نوع الخدمة		التقويم: جيدة	متوسطة	لا أدري	سيئة	غير موجودة
خدمات التوعية والإحاطة	أ - إعداد الأدلة أو الخرائط أو اللوحات أو الأسهم أو الجولات التعريفية أو الوسائل السمعية - البصرية أو المحاضرات للتعريف بها وبخدماتها .					
	ب- عرض الجديد من الأطروحات أمام أنظار رواد المكتبة .					
	جـ- إصدار نشرة دورية تحوي كل جديد يصل من الأطروحات .					
	د- الإتصال بالمهتمين بالأطروحات في الجامعة لإحاطتهم بالجديد منها في مجال تخصصاتهم .					
خدمات المعلومات والإرشاد	الإجابة على أسئلة الرواد بدقة وإحاطة والمتعلقة بكل ما يتصل بالأطروحات الموجودة داخل المكتبة أو خارجها ؛ شفهيا أو هاتفياً أو كتابياً ... الخ					
خدمات الإتاحة	أ - توفير أطروحات الدكتوراه الصادرة عن الجامعة .					
	ب- توفير أطروحات الدكتوراه الخاصة بمنسوبي الجامعة .					
	جـ- توفير أطروحات الدكتوراه الصادرة عن جامعات سعودية .					
	د- توفير أطروحات الدكتوراه المتعلقه بالمملكة العربية السعودية الصادرة عن جامعات أو جهات غير سعودية .					
	هـ- توفير أطروحات الدكتوراه ذات العلاقة ببرامج الدراسات الجامعية والعليا.					
	و- توفير أطروحات الدكتوراه عند طلبها من قبل المهتمين .					
الخدمات الببليوجرافية	أ - إعداد الفهارس الخاصة بالأطروحات الموجودة في المكتبة المركزية .					
	ب- إعداد المستخلصات أو الكشافات الخاصة بالأطروحات الصادرة عن الجامعة .					
	جـ- توفير الفهارس أو المستخلصات أو الكشافات الخاصة بالأطروحات الصادرة عن جامعات سعودية .					
	د- توفير الفهارس أو المستخلصات أو الكشافات الخاصة بالأطروحات الصادرة عن جامعات عربية .					
	هـ- توفير الفهارس أو المستخلصات أو الكشافات الخاصة بالأطروحات الصادرة عن جامعات أو جهات غير عربية على أية هيئة .					
	و- إعداد القوائم الببليوجرافية للرواد عند الطلب .					
خدمات الإعارة	أ - الإعارة الخارجية للأطروحات الموجودة في المكتبة المركزية .					
	ب- إستعارة المكتبة المركزية للأطروحات المطلوبة من قبل الرواد والموجودة في جهات أخرى ثم إعارتها لهم .					
خدمات البحث والإتصال المباشر	- توفير خدمات البحث والإتصال الآلي المباشر On - Line بقواعد وبنوك المعلومات المحلية والخارجية فيما يتعلق بالأطروحات .					
خدمات التصوير	أ - التصوير العادي للأطروحات .					
	ب- تصوير الأطروحات على هيئة مصغرات فيلمية (مايكروفيلم أو غيره) .					
خدمات المصغرات الفيلمية	أ- توفير أجهزة قراءة المصغرات الفيلمية .					
	ب- توفير أجهزة استنساخ المصغرات الفيلمية .					

٣٤ هل قمت بزيارات للقاعة الخاصة بالأطروحات في المكتبة المركزية بعد الزيارة الأولى ؟

نعـــم ○ لا ○

٣٥ إذا كان الجواب "لا " عن السؤال السابق فما الأسباب ؟ (يمكنك التأشير على أي عدد من الأجوبة تراه مناسباً) :

أ – لأني لم أجد إلا القليل من الأطروحات في مجال تخصصي ○

ب– لأن معظم الأطروحات في مجال تخصصي بلغات لا أتقنها ○

جـ– لأن معظم الأطروحات في مجال تخصصي قديمة ○

د– لأن الأطروحات غير مفهرسة (كلياً أو جزئياً) ، ولهذا يصعب الوصول إلى المطلوب منها بسرعة ○

هـ– لأن الأطروحات لاتعار خارج المكتبة المركزية ، وهذا يقلل من الاستفادة منها ○

و– لأن وجود الأطروحات على هيئة مصغرات فيلمية (مايكرو فيلم أو غيره) لايشجع على استخدامها ○

ز– لأنه لايوجد خدمات تسهل الاستفاده منها ○

ح– لأن القائمين على الأطروحات لاخبرة لديهم في مجال الأطروحات لمساعدة الرواد بشكل فعال ○

ط– لأن القائمين على الأطروحات لايعاملون الرواد بلطف ○

ي– لأن القائمين على الأطروحات غير متفرغين لمساعدة الرواد ، إذ لديهم أعمال أخرى ○

ك– لأن القاعة الخاصة بالأطروحات لايتوفر فيها الهدوء ○

ل– لأن القاعة الخاصة بالأطروحات لاتتوفر فيها التجهيزات والجو المناسب (المقاعد – المناضد – التكييف – الاضاءة .. الخ) ○

م– لأني وجدت في قسمي (أو كليتي) أطروحات دكتوراه في مجال تخصصي أكثر مما هو موجود في المكتبة المركزية ○

ن– أسباب أخرى ○ " تذكر " : ________________

٣٦ (للجميع) إذا كان لديك مقترحات تسهم في نظرك في تطوير خدمات المكتبة المركزية المتعلقة بالأطروحات وتسهيل الاستفادة منها ؛ فالرجاء ذكرها :

....

....

....

مع جزيل الشكر والامتنان لتجاوبكم الكريم

استبانة الدراسة باللغة الإنجليزية

May 15, 1995

Dear faculty member,

The use of Ph.D. dissertations as a source of information is a controversial issue in developed and developing countries.

This area has been chosen to be the topic of my Ph.D. dissertation entitled **"Ph.D. dissertations in Saudi Universities : their current situation and to what extent they are used".**

Different considerations were behind selecting this topic. Most prominent among these considerations are :

a. The various requirements of a Ph.D. dissertation (effort, time, cost . . .) that extend to involving other persons and channels besides its candidate.

b. The role Ph.D. dissertations play as a potential source of information.

c. The availability of a good number of Ph.D. dissertations in many Saudi university libraries.

As a qualified and potential user of Ph.D. dissertations, you have been chosen to give your opinions and suggestions through this questionaire.

Your precise and realistic response is likely to result in recommendations that may draw some attention to Ph.D. dissertations. This might lead to improving their services in (and out of) Saudi universities.

This questionaire has been designed to take the least of your time, and does not require mentioning your name.

You are kindly requested to respond to the questionaire before 29-5-1995, and to hand it in to the secretary of your department.

Thank you for your generouse cooperation.

Faithfully,

Salih A. Alabdullateef
Imam Mohammad Bin Saud Islamic University
Social Sciences College
Library & Information Department

If you wish to receive the results of this study, please write down your name and address :

. . . .

. . . .

General Information

Please fill in the space or put a tick (√) inside the appropriate circle :

No.	Item
1	Nationality : Saudi ○ Non-Saudi ○
2	Sex : Male ○ Female ○
3	University : ....
4	Major : ....
5	Highest degree : Ph.D. ○ Master's ○ Bachelor ○
6	Status : Professor ○ Associate Professor ○ Assistant Professor ○ Lecturer ○ Graduate Assistant ○
7	Languages you speak : Arabic ○ English ○ French ○ Others ○ Specify ....
8	Number of years teaching in higher education ....
9	**Please put a tick (√) inside the appropriate circle :** What is your opinion of the scholarly value of a Ph.D. dissertation ? An original contribution to its field ○ A practical training in research methods ○ Both ○ No opinion ○
10	Do you believe a Ph.D. dissertation has a scholarly value worth the efforts spent on it ? Yes ○ Yes, to some degree ○ Do not know ○
11	What do you think of the Ph.D. dissertation as an information source ? Important ○ Important to some degree ○ Unimportant ○
12	Have you requested your* university library to acquire any Ph.D. dissertation ? Always ○ Sometimes ○ Seldom ○ Never ○
13	Are you supervising (or have supervised) a thesis or dissertation ? Yes ○ No ○
14	If you have deposited a copy of your Ph.D. dissertation in any location of your university, please specify : Central library ○ Your department ○ Your college library ○ Other location ○

* "Your university" throughout this questionaire is the university you are working at now.

15	If you have not deposited a copy of your Ph.D. dissertation in any location of your university, why ? **(Tick one answer or more)** a. I was not asked to deposit it ○ b. It became out of date ○ c. Few specialists are interested in its topic ○ d. Few can use it, as its language is not Arabic or English ○ e. I had no extra copy ○
16	Have you published (fully or partly) your Ph.D. dissertation in any of the following ? **(Tick one or more)** a. As a book without any modification ○ b. As a book with some modification ○ c. As a book after translating it into your native language ○ d. As a part of book ○ e. Within proceedings of a conference, symposium or meeting ○ f. As an article in a journal ○ g. As an abstract ○ h. As a review ○ i. I have not published it ○
17	If you have not published your dissertation, why ? **(Tick one or more)** a. Its publication is not counted for academic promotion ○ b. Absence of material incentive ○ c. Publication procedures take a lot of time ○ d. Its translation consumes time ○ e. Its topic is no more of interest to me, or has any relation to my teaching field ○ f. Few specialists are interested in its topic ○
18	Do you use Ph.D. dissertations in teaching ? Always ○ Sometimes ○ Seldom ○ Never ○
19	If your answer to question 18 is "never", why ? **(Tick one or more)** a. Dissertation is not an important source of information ○ b. The information in a dissertation is relatively out of date ○

c. The needed information in a dissertation is not easy to locate ◯

d. Dissertation often concentrates on small details ◯

e. There are more sufficient information sources than dissertations ◯

20 Do you use your own dissertation in teaching ?

Always ◯ Sometimes ◯ Seldom ◯ Never ◯

21 If your answer to question 20 is "never", why ? **(Tick one or more)**

a. It has no relation to my teaching field ◯

b. Not suitable for teaching;because it concentrates on small details ◯

c. It became out of date ◯

d. Other better sources of information have appeared ◯

If you **have not used** Ph.D. dissertations which are housed in your department, your college library, the central library,or any other location in your university, please **answer questions 22 and 36 only** (and do not answer questions 23-35)

If **you have used*** some Ph.D. dissertations that are housed in your department, your college library, the central library,or in any location of your university, please **answer questions 23-36** (and do not answer question 22)

22 If **you have not used any Ph.D. dissertation** in any location of your university, why ? **(Tick as many answers as applicable)**

a. I am not aware of the existence of Ph.D. dissertations at any place of my university ◯

b. No need to use Ph.D. dissertations except for those who supervise theses or dissertations ◯

c. Dissertation is not an important information source ; because it is only a training in research methods ◯

d. Dissertation contains relatively out of date information ◯

e. The needed information in a dissertation is not easy to locate ◯

f. Dissertation often concentrates on small details ◯

* By browsing or any other means.

g. There are other sources of information in (and out of) my university which meet my needs ○

h. I do not need dissertation because I have my own other sources of information ○

i. A good dissertation is usually available as a book which is easier to use than its original form ○

j. Reading a dissertation consumes more time than reading it as an article, an abstract,or a review ○

k. The physical form of the dissertation (size, binding, typing . . . etc) discourages one to use it ○

l. The central library that contains the dissertations is far from my department ○

m. The location of dissertations within the central library is not easily recognizable by users ○

n. The dissertations hall in the central library closes in evenings (the time I usually use the central library) ○

o. Dissertations can not be borrowed ○

p. Previous experience of other dissertation users at the central library discourages me from going there and use them ○

q. I use dissertations that are available in other locations (outside my university) ○

r. (For females only) the dissertations hall is closed when female users are allowed to use the central library ○

s. (For females only) females are not allowed to use the central library which houses most of the dissertations at my university ○

t. Other reasons ○ Specify . . . .

If you have used Ph.D. dissertations that are housed in any location in your university, please answer the following questions :

23 What is the location(s) of the Ph.D. dissertations that you have used at your university ? **(Tick one or more)**

The central library ○ Your department ○ Your college library ○
Other locations in your college ○

24	Approximately, how many visits do you make each year to the location(s) of the Ph.D. dissertations in your university ? Total number : . . . .
25	Approximately, how many Ph.D. dissertations do you use in each visit ? . . . .
26	Approximately, how long do you spend in each visit ? . . . . Minutes . . . . hour(s)
27	In what way do you use Ph.D. dissertations at your university ? By browsing or reading them on location ◯ By charging them out ◯ Both ◯
28	Have you ever requested any Ph.D. dissertation via inter-library loan ? Yes ◯ No ◯
29	If your answer to question 28 is "Yes", did you get what you had requested ? Yes ◯ No ◯
30	For what purpose(s) did you use Ph.D. dissertations ? **<u>(Tick one or more)</u>** a. For supervising theses or dissertations ◯ b. For writing my own thesis or dissertation ◯ c. For teaching ◯ d. For research and authorship ◯ e. For following-up what is new in my major ◯
31	If you have used Ph.D. dissertations that are housed in your department, your college library, or any other locations in your university, but you have never used Ph.D. dissertations that are housed **<u>in the central library</u>** of your university, why ? **<u>(Tick as many answers as applicable)</u>** a. I am not aware of the existence of Ph.D. dissertations in the central library ◯ b. No need to go to the central library to use dissertations because my department (or college) has the dissertations I need ◯

	c. The central library is far from my department ○
	d. The location of dissertations within the central library is not easily recognizable by users ○
	e. I never go to the central library, as I have my own sources of information ○
	f. The dissertations hall in the central library closes in evenings (the time I usually use the central library) ○
	g. Dissertations can not be borrowed ○
	h. Previous experience of other dissertation users at the central library discourages me from going there and use them ○
	i. (For females only) the dissertations hall is closed when female users are allowed to use the central library ○
	j. (For females only) females are not allowed to use the central library ○
	k. Other reasons ○ Specify ....
	If you have visited the dissertations hall in **the central library** and used some dissertations, please answer the following :
32	Please rate : a. Location of the dissertations within the central library : Recognizable ○ Recognizable to some degree ○ Unrecognizable ○
	b. Size of reading area : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	c. Number of seats : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	d. Reading tables : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	e. Dissertation shelves : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	f. Lighting : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	g. Air conditioning : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	h. Ventilation : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	i. Quietness : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	j. Opening hours : Sufficient ○ Fair ○ Insufficient ○
	k. Number of staff in charge of dissertations : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○

	l. Experience of staff in charge of dissertations : Adequate ○ Fair ○ Inadequate ○
	m. Attitude of staff in charge of dissertations : Courteous ○ Fair ○ Discourteous ○
	n. Languages of dissertation which are available in your major : Most of them in Arabic ○ Some in Arabic and some in other languages ○ Most of them are not in Arabic ○
	o. Number of dissertations which are available in your major, and to what extent this number meets your needs : Meets my needs ○ Meets my needs to some degree ○ Does not meet my needs ○
	p. Dates of dissertations that are available in your major : Most of them are new 1991-1995 ○ Most of them are somewhat new 1986-1990 ○ Most of them are somewhat out of date 1981-1985 ○ Most of them are out of date, before 1980 ○
33	Please rate the following services concerning dissertations in the central library by ticking (√) inside the appropriate space :

Services		Rate				
		Good	Average	Don't know	Poor	Non-existent
Awareness Services	a. Brochures, maps, signs, arrows, orientation tours, audio-visual materials or lectures to make users aware of dissertation existance and services.					
	b. Display of new dissertations within the sight of library users.					
	c. A current awareness bulletin.					
	d. Selective dissemination of information services.					
Information & Guidance Services	Answer precisely and thoroughly inquiries concerning dissertations in (or out of) the library, verbally, by phone, by writing . . . etc.					

Services

		Rate				
		Good	Average	Don't know	Poor	Non-existent
Availability Services	a. Acquire the dissertations completed in your university.					
	b. Acquire the dissertations of faculty members and others in your university.					
	c. Acquire the dissertations completed in other Saudi universities.					
	d. Acquire dissertations related to Saudi Arabia completed outside Saudi Arabia.					
	e. Acquire dissertations related to undergraduate and graduate studies.					
	f. Acquire dissertations requested by users.					
Bibliographic Services	a. Catalog the available dissertations in the library.					
	b. Abstract or index the dissertations completed in your university.					
	c. Acquire cataglogs, abstracts or indexes of dissertations completed in Saudi universities.					
	d. Acquire catalogs, abstracts or indexes of dissertations completed in Arab universities.					
	e. Acquire catalogs, abstracts or indexes of dissertations completed in non-Arab universities.					
	f. Compile the needed bibliographic lists when requested by users.					
Circulation Services	a. Circulate the dissertations.					
	b. Availability of inter-library loan services.					
On-line Search Services	Availability of on-line search via local and external data bases and banks.					
Photocopy Services	a. Photocopying dissertations on paper.					
	b. Reproduction of dissertations on microforms.					
Microforms Services	a. Availability of microform readers.					
	b. Availability of microform printers.					

34	Have you visited the dissertations hall in the central library after your first visit ? Yes ◯ No ◯
35	If your answer to question 34 is "no", why ? **(Tick as many answers as applicable)** a. I found only few dissertations in my major ◯ b. Most dissertations available in my major are in languages I do not speak ◯ c. Most dissertations available in my major are out of date ◯ d. The needed dissertations are not easily found, because they are not (fully or partly) cataloged ◯ e. Dissertations can not be borrowed ◯ f. Some dissertations are available on microforms ; which discourages their use ◯ g. No services are available to facilitate their use ◯ h. The staff in charge of dissertations are not well-informed to help users effectively ◯ i. The staff in charge of dissertations are discourteous ◯ j. The staff in charge of dissertations have other tasks which keep them busy ◯ k. The dissertation hall in the central library is not quit ◯ l. The dissertation hall in the central library does not have the necessary equipments, furniture and the right atmosphere (airconditioning, lighting . . . . etc) ◯ m. More dissertations in my major are available in my department (or college) than in the central library ◯ n. Other reasons ◯ Specify . . . .
36	(For all) If you have any suggestions for improving dissertation services in the central library, please write them down : . . . .

Thank you for your response

ملحق (٢)

المحكمون للاستبانة

د. علي بن إبراهيم النملة / عضو مجلس الشورى السعودي ، أستاذ ــ قبلاً ــــ بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

د. ناصر بن محمد السويدان / أستاذ بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

د. سالم بن محمد السالم / أستاذ بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

د. أحمد بن علي تمراز /أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ملحق (٣)

السماح بتوزيع الاستبانة من قبل الجامعات الثلاث

٨٤٠٧
١٨ - ١٠ - ١٤١٥هـ

الموضوع : طلب التعاون مع الدارس صالح بن عبدالعزيز العبداللطيف في تعبئة استبانة عن رسالته للدكتوراه في قسم المكتبات والمعلومات في الرياض .

فضيلة عميد كلية الشريعة في الرياض وفقه الله
فضيلة عميد كلية اللغة العربية في الرياض وفقه الله
فضيلة عميد كلية أصول الدين في الرياض وفقه الله
فضيلة عميد كلية الدعوة والإعلام في الرياض وفقه الله
فضيلة عميد كلية العلوم الاجتماعية في الرياض وفقه الله

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد :

فقد تقدم الدارس في قسم المكتبات والمعلومات في كلية العلوم الاجتماعية في الرياض (صالح بن عبدالعزيز العبداللطيف) بطلب إلى الجامعة ضمنه الإفادة بأنه سجل في برنامج الدكتوراه بقسم المكتبات والمعلومات في كلية العلوم الاجتماعية في الرياض ويعد رسالة الدكتوراه تحت عنوان : « أطروحات الدكتوراه : وضعها الراهن في الجامعات السعودية ، ومدى الاستفادة منها » .

وقد أعد الاستبانة المرافق نسخة منها عن رسالته ويرغب في مساعدته والتعاون معه في تسهيل مهمته وتوزيع الاستبانة على منسوبي الكلية للإجابة على ما تضمنته من أسئلة وذلك عن طريق الأقسام العلمية في الكلية . ورغبة في التعاون معه وتسهيل مهمته .

آمل بعد اطلاعكم التعاون معه وإبلاغ الأقسام العلمية بتسهيل مهمته وتوزيع الاستبانة على منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس لتعبئتها بالاجابات المطلوبة وسيراجعكم المذكور ويزودكم بنسخ من الاستبانة الخاصة برسالته .

ولاحاطتكم وإبلاغ رؤساء الأقسام العلمية لديكم بالتعاون مع المذكور وتسهيل مهمته وتعبئة الاستبانة المرافقة جرى إبلاغكم . والله يحفظكم ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

الادارة لشؤون جميع الأقسام العلمية لابلاغ أعضاء هيئة التدريس لتعبئة الاستبانة مع قبلهم
١٨ - ١١ - ١٤١٥

وكيل
الجامعة للشؤون التعليمية

د . عبدالعزيز بن زيد الرومي

حسنى/ر/١١/٧/ - نسخة لمكتبنا مع الأساس - نسخة للحفظ .



Ministry of Higher Education

King Fahd University of Petroleum & Minerals

OFFICE OF THE VICE RECTOR FOR SCIENTIFIC RES. & GRAD. STUDIES



وزارة التعليم العالي

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

مذكرة

١٤١٥/٩/١هـ

الى أعضاء هيئة التدريس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

لقد تقدم الى الجامعة الأستاذ/ صالح بن عبدالعزيز العبداللطيف طالب دكتوراه في علم المكتبات من جامعة الملك سعود ، راغباً مساعدته في تعبئة الأستبيان المرفق من بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ، وذلك لغرض استكمال متطلبات اطروحة الدكتوراه.

أرجو مساعدته قدر الأمكان في تعبئة الأستبيان واعادته الى مكتب وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.

ولكم تحياتي ،،

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

الدكتور/ عبدالله بن سليمان الزكري

٥٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة وكيل جامعة الملك سعود الموقر

تحية طيبة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

تمثل أطروحات الدكتوراه مصدراً من مصادر المعلومات التي لم يعرف بعد مدى الاستفادة منها في الجامعات السعودية ، ولهذا اختارها الباحث لتكون موضوعاً لأطروحة دكتوراه في مجال المكتبات والمعلومات بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

وبما أن جامعة الملك سعود ضمن الجامعات السعودية المبحوثة في هذا الشأن ، لهذا أرجو منكم المساندة عن طريق :

١ - تعميد من يلزم في الجامعة بتزويد الباحث بقائمة تشمل كافة أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين من سعوديين وغير سعوديين ومن ذكور وإناث والذين مايزالون على رأس العمل خلال العام الدراسي الحالي وذلك من أجل توزيع استبيان علي عينة منهم بصفتهم المهتمين في المقام الأول بالأطروحات للاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم وبرفقه صورة من الاستبيان المعد بهذا الشأن.

٢ - إعداد خطاب باسم سعادتكم يبين موافقتكم على توزيع الاستبيان ويشرح مهمة الباحث وذلك من أجل تسهيل الاجابة عليه من قبل المبحوثين في الجامعة.

شاكراً ومقدراً سلفاً مساعدتكم في هذا المشروع العلمي ، ولكم أخلص التحيات.،

الى ضر/
صالح بن عبدالعزيز ...
١٤١٥/٧/٢٦ هـ

معالي مدير الجامعة حفظه الله
... ٦/٢٠

ملحق (٤)

التصنيف الدولي للعلوم الذي أعدته منظمة اليونسكو

مجال الدراسة	أمثلة للتخصص
علوم إنسانية	علوم دينية (شريعة، فقه، حديث شريف، تفسير...)– لغات– آداب– أدب مقارن– ترجمة– تاريخ– فلسفة– صوتيات .
تربية وتعليم	علوم تربية– تدريب معلمين– إعداد معلمين– تربية بدنية .
فنون جميلة	دراسات فنية– رسم– حفر– موسيقى– دراما– تصوير– ديكورات.
قانون	دراسات قانون– إعداد حقوقيين– الادعاء العام– قانون المحاكم والقضاء .
العلوم الاجتماعية	اقتصاد– سكان– سياسة– إجتماع– دراسة الانسان– علم نفس– جغرافيا– اعلام (تلفزيون– اذاعة– صحافة–علاقات عامة) مكتبات– إدارة– برامج تجارية– محاسبه– سكرتارية.
علوم طبيعية	احياء– كيمياء– جيولوجيا– فيزياء– ارصاد جوية– فلك– علوم بحار– احصاء– كمبيوتر– رياضيات.
هندسة	هندسة كيمائية– هندسة مدنية– هندسة كهربائية– هندسة الكترونية– هندسة ميكانيكية– هندسة صناعية– هندسة معدنية– هندسة زراعية– هندسة معمارية– هندسة غابات– معادن– نقل ومواصلات– مساحة.
علوم طبية	طب– جراحة– صحة عامة– طب نفس– تمريض– توليد– أشعة– أسنان– صيدلة.
زراعة	زراعة عامة– زراعة غابات– أسماك– تهجين حيوان– بساتين– محاصيل– أغذية– تربة ومياه.
أخرى	جريمه– أمن عام– علوم عسكرية– رعاية اجتماعية– ارشاد مهنى ... الخ .

عنوان صاحب الأطروحة
ص . ب ٣٠٢٧٩
الرياض ١١٤٧٧